# المدارس النحوية

تأليف

الدكتور شوقي ضيف

الطبعة الثامنة



دار المعارف

تصميم الغلاف : محمد أبو طالب

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

# فهرس الموضوعات


| | صفحة |
|---|---|
| مقدمة | ٥ — ٨ |
| القسم الأول : المدرسة البصرية | ٩ — ١٥٠ |
| الفصل الأول : البصرة واضعة النحو | ١١ — ٢٩ |
| ١ — أسباب وضع النحو | ١١ |
| ٢ — صنيع أبى الأسود الدؤلى وتلاميذه | ١٣ |
| ٣ — البصرة تضع النحو | ١٧ |
| ٤ — أوائل النحاة : ابن أبى إسحق ، عيسى بن عمر الثقفى أبوعمرو بن العلاء ، يونس بن حبيب | ٢٢ |
| الفصل الثانى : الخليل | ٣٠ — ٥٦ |
| ١ — نشاطه العقلى والعلمى | ٣٠ |
| ٢ — إقامته صرح النحو والتصريف | ٣٣ |
| ٣ — العوامل والمعمولات | ٣٨ |
| ٤ — السماع والتعليل والقياس | ٤٦ |
| الفصل الثالث : سيبويه | ٥٧ — ٩٣ |
| ١ — نشاطه العلمى | ٥٧ |
| ٢ — الكتاب | ٥٩ |
| ٣ — التعريفات والعوامل والمعمولات | ٦٣ |
| ٤ — السماع والتعليل والقياس | ٨٠ |
| الفصل الرابع : الأخفش الأوسط وتلاميذه | ٩٤ — ١٢٢ |
| ١ — الأخفش الأوسط | ٩٤ |

صفحة


٢ ـ قطرب . . . . . . . . ١٠٨
٣ ـ أبو عمر الجرمى . . . . . . . ١١١
٤ ـ أبو عثمان المازنى . . . . . . . ١١٥
الفصل الخامس : المبرد وأصحابه . . . . . . ١٢٣ـ١٥٠
١ ـ المبرد . . . . . . . . ١٢٣
٢ ـ الزجاج . . . . . . . . ١٣٥
٣ ـ ابن السراج . . . . . . . . ١٤٠
٤ ـ السيرافى . . . . . . . . ١٤٥
القسم الثانى : المدرسة الكوفية . . . . . . . ١٥١ـ٢٤٢
الفصل الأول : نشأة النحو الكوفى وطوابعه . . . ١٥٣ـ١٧١
١ ـ النشأة . . . . . . . . ١٥٣
٢ ـ النحو الكوفى يشكل مدرسة مستقلة . . . ١٥٥
٣ ـ الاتساع فى الرواية والقياس . . . . . ١٥٩
٤ ـ المصطلحات وما يتصل بها من العوامل والمعمولات . ١٦٥
الفصل الثانى : الكسائى وتلاميذه . . . . . . ١٧٢ـ١٩١
١ ـ نشاطه العلمى . . . . . . . ١٧٢
٢ ـ تأسيسه للمدرسة الكوفية . . . . . . ١٧٥
٣ ـ تلاميذ الكسائى . . . . . . . ١٨٦
٤ ـ هشام بن معاوية الضرير . . . . . . ١٨٨
الفصل الثالث : الفراء . . . . . . . . ١٩٢ـ٢٢٣
١ ـ نشاطه العلمى . . . . . . . ١٩٢
٢ ـ وضعه النهائى للنحو الكوفى ومصطلحاته . . . ١٩٥
٣ ـ العوامل والمعمولات . . . . . . ٢٠٥
٤ ـ بسط السماع والقياس وقبضهما حتى فى القراءات . ٢١٤

صفحة

الفصل الرابع : ثعلب وأصحابه . . . . . . . ٢٢٤–٢٤٢
١ – ثعلب . . . . . . . . . ٢٢٤
٢ – أصحاب ثعلب : أبو بكر بن الأنبارى . . . ٢٣٧
٣ – كوفيون متأخرون . . . . . . . ٢٤٠

القسم الثالث : مدارس مختلفة . . . . . . . ٢٤٣–٣٦٥
الفصل الأول : المدرسة البغدادية . . . . . ٢٤٥–٢٨٧
١ – نشوء المدرسة البغدادية : ابن كيسان . الزجاجى . ٢٤٥
٢ – أبو على الفارسى . . . . . . . ٢٥٥
٣ – ابن جنى . . . . . . . . . ٢٦٥
٤ – بغداديون متأخرون : الزمخشرى . . . . ٢٧٦

الفصل الثانى : المدرسة الأندلسية . . . . . ٢٨٨–٣٢٦
١ – النشاط النحوى فى الأندلس . . . . . ٢٨٨
٢ – فى اتجاه المدرسة البغدادية وكثرة التعليلات والآراء :
ابن مضاء ، ابن عصفور . . . . . . ٢٩٢
٣ – ابن مالك . . . . . . . . ٣٠٩
٤ – أندلسيون متأخرون : أبو حيان . . . . ٣١٧

الفصل الثالث : المدرسة المصرية . . . . . ٣٢٧–٣٦٥
١ – النشاط النحوى فى مصر . . . . . . ٣٢٧
٢ – فى اتجاه المدرسة البغدادية : ابن الحاجب . . ٣٣١
٣ – ابن هشام . . . . . . . . ٣٤٦
٤ – نحاة متأخرون : السيوطى . . . . . ٣٥٥

خاتمة . . . . . . . . . . . ٣٦٦–٣٧٢

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

حين أعارتنى جامعةُ القاهرة فى العام الدراسى ١٩٦٥ — ١٩٦٦ لشقيقتها الجامعة الأردنية حاضرتُ طلاب قسم اللغة العربية بها فى تاريخ المدارس النحوية . ولما رجعتُ إلى المكتبة العربية الحديثة لم أجد فيها كتاباً يُغْنى فى هذا الموضوع غَنَاءً محموداً ، وقد مضيت أحاضر الطلاب فيه محاولا — بقدر جهدى — أن أبلغ حاجتهم بترتيب مقدماته وتوفير الأسباب المعينة على صحة نتائجه ، حتى استقامت لى هذه الصورة لمدارسنا النحوية على مرّ التاريخ .

ولعل هذه أول مرة تُبْحَثُ فيها المدارس النحوية بحثًا جامعاً ، وهو بحث يرسم فى إجمال الجهودَ الخصبة لكل مدرسة وكلّ شخصية نابهة فيها . وكان طبيعيًّا أن أبدأ بالمدرسة البَصْرية، لأنها هى التى وضعت أصول نحونا وقواعده ومكّنت له من هذه الحياة المتصلة التى لا يزال يحياها إلى اليوم ، وكلُّ مدرسة سواها فإنما هى فرع لها وثمرة تالية من ثمارها . وقد تقدمتُ البحث فيها بتصحيح خطأ شاع وذاع قديمًا وحديثًا، وهو ما ينسب إلى أبى الأسود الدُّؤلى وتلاميذه من وضع بعض مبادئ النحو ، وهى إنما بدأتْ توضع مع الجيل التالى عند ابن أبى إسحق الحَضْرمى . وأوضحت الأسباب التى جعلتْ عقل البصرة أدقَّ وأعمقَ من عقل الكوفة وأكثرَ استعداداً لتسجيل ظواهر النحو العربى ووضع قواعده وقوانينه .

وقد ذهبتُ إلى أن الخليل بن أحمد الفراهيدى هو المؤسسُ الحقيقى لمدرسة البصرة النحوية ولعلم النحو العربى بمعناه الدقيق ، وصوّرتُ فى تضاعيف ذلك إقامته لصَرْح النحو بكل ما يتصل به من نظرية العوامل والمعمولات وبكل مايسنده من سماع وتعليل وقياس سَديد، مع بيان ما امتاز به من علم بأسرار العربية

وتذوق لخصائصها التركيبية . وخلّفه على تراثه تلميذه سِيبَوَيْهِ الذى تمثل آراءه النحوية تمثلا غريبًا رائعًا ، نافذاً منها إلى ما لا يكاد يحصى من الآراء ، فإذا هو يُسَوِّى من ذلك « الكتابَ » آيته الكبرى ، وقد بلغ من إعجاب الأسلاف به أن سموه « قرآن النحو » وكأنما أحسوا فيه ضربًا من الإعجاز ، لا لتسجيله فيه أصولَ النحو وقواعده تسجيلا تامًّا فحسب ، بل أيضاً لأنه لم يكد يترك ظاهرة من ظواهر التعبير العربى إلا أتقنها فقهًا وعلمًا وتحليلا .

وحمَل « الكتابَ » عن سيبويه تلميذُه الأخْفَش الأوسطُ ، وأقرأه تلاميذ بصريين فى مقدمتهم المازنى وتلاميذ كوفيين فى مقدمتهم الكِسائى ، وكان لهجًا بالاعتراض على سيبويه والخليل ، مما جعله ينفذ إلى كثير من الآراء ، وخاصة أنه كان يَفْسح للغات الشاذة ، وهو بذلك يُعَدُّ الإمام الحقيق للكسائى وغيره من أئمة المدرسة الكوفية . وكان يُعْنَى بالدفاع عن القراءات المشتملة على بعض الشذوذ والاحتجاج لها بأشعار العرب الفصحاء . وقد بيّنتُ فى مواطن أخرى أن الفَرَّاء إمامَ المدرسة الكوفية بعد الكسائى هو أول من تعرض للقراءات الشاذة بالإنكار العنيف ، وتابعه فى ذلك المازنى وتلميذه المبرد آخر أئمة المدرسة البصرية النابهين .

وأخذت أبحث فى نشاط المدرسة الكوفية ، ولاحظت أنه بدأ متأخراً عند الكسائى ، وقد استطاع هو وتلميذه الفَرَّاء أن يستحدثا فى الكوفة مدرسة نحوية تستقل بطوابع خاصة من حيث الاتساع فى الرواية ، ومن حيث بسط القياس وقَبْضه ، ومن حيث وضع بعض المصطلحات الجديدة ، ومن حيث رَسْم العوامل والمعمولات . وتوسَّعَ الفرَّاء خاصة فى تخطئة بعض العرب وإنكار بعض القراءات الشاذة ، وكان ينفذ أحيانًا إلى أحكام لا تسندها الشواهد والأمثلة ، وهو يُعَدّ بحقٍّ إمامَ الكوفيين ، فثَعْلب وغير ثعلب إنما كانوا شارحين لآرائه ومفسرين.

ومضيتُ أبحث فى المدرسة البغدادية وكانت قد تراكمت عليها ظلالُ خُدَعٍ كثيرة وخاصة أن علميها الفَذَّيْن : أبا على الفارسى وابن جِنِّى كثيراً ما يَكْنيان عن البصريين فى مصنفاتهما باسم « أصحابنا » مما جعل كثرة المعاصرين تظن

أنهما بصريان حقًّا، وهما إنما يصوران بذلك نزوعهما الشديد تلقاء البصريين، أما بعد ذلك فإنهما ينهجان النهج القويم للمدرسة البغدادية القائم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية، مع فتح الأبواب للاجتهاد والخلوص إلى الآراء المبتكرة. وقد تداول هذه المدرسة جيلان: جيل أول كانت تغلب عليه النزعة الكوفية، وهو الذى يدور فى كتابات ابن جنى باسم البغداديين، من أمثال ابن كَيْسان، ثم جيل ثانٍ خلَفَ هذا الجيل كانت تغلب عليه النزعة البصرية على نحو ما يلقانا عند الزجاجى ثم أبى على الفارسى وابن جنى مؤصِّل علم التصريف وواضع قوانينه الكلية.

وانتقلتُ أبحث فى المدرسة الأندلسية، متتبعاً نشاطها النحوى طوال العصور المتعاقبة، ولاحظت استظهار نُحاتها منذ القرن الخامس الهجرى لآراء أئمة النحو السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، مع الاجتهاد الواسع فى الفروع ومع وفرة الاستنباطات وكثرة التعليلات والاحتجاجات. ولا نكاد ننتقل من جيل إلى جيل حتى تلقانا مجموعة من الأئمة، وكل إمام منهم يثير من الخواطر والآراء ما لم يسبقه إليه سابق من النحاة المجلِّين، حتى لنرى ابن مَضاء القُرْطبى يريد أن يصوغ النحو صياغة جديدة تخلو من نظرية العوامل والمعمولات المذكورة والمقدَّرة ومن العلل والأقيسة المعقدة. وأكبر أئمتهم – على الإطلاق – ابن مالك وقد رسمت فى إجمال آراءه ومنهجه، وعرضت لخالفيه من نُحاة الأندلس وخاصة أبا حَيَّان.

وبحثتُ أخيراً فى المدرسة المصرية، ملاحظًا أنها كانت فى أول نشأتها شديدة الاقتداء بالمدرسة البصرية، ثم أخذت تمزج – منذ القرن الرابع الهجرى – بين آراء البصريين والكوفيين، وضَمَّتْ سريعًا إلى تلك الآراء آراء البغداديين، غير أنها لم تُونق ولم تزدهر إلا منذ العصر الأيوبى، وسرعان ما تكامل ازدهارها فى العصر المملوكى بما أتاحه لها ابن هشام من ملكاته العقلية النادرة ومن إحاطته بآراء النحاة السالفين له على اختلاف مدارسهم وأعصارهم وبُلْدانهم، ومن قدرته البارعة فى مناقشة تلك الآراء، مع ما امتاز به من طرافة التحليل والاستنباط

وجمال العَرْض والأداء . وظلت الدراسات النحوية ناشطة بعده فى مصر حتى العصر الحديث .

ولم أتابع البحث فى الجهود الخصبة التى بُذلت فى عصرنا لتجديد النحو وتيسيره ، لأنه إنما قُصد بها إلى غايات تربوية فى تعليم الناشئة ، وهى حرية بكتاب مستقلّ . والله أسأل أن يُلهمنى السَّداد والإخلاص فى الفكر والقول والعمل ، وهو حسبى ونعم الوكيل .

القاهرة فى أول يناير سنة ١٩٦٨م . **شوقى ضيف**

# القسم الأول
# المدرسة البصرية

# الفصل الأول

# البصرة واضعة النحو

## ١

### أسباب وضع النحو

يمكن أن نردّ أسبابَ وضع النحو العربي إلى بواعث مختلفة ، منها الديني ومنها غير الديني ، أما البواعث الدينية فترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحًا سليما إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة ، وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة ، وكان قد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد رَوَى بعض الرواة أنه سمع رجلا يلحن في كلامه ، فقال : « أرشِدوا أخاكم فإنه قد ضلّ »[١] ورووا أن أحد ولاة عمر بن الخطاب كتب إليه كتابًا به بعض اللحن ، فكتب إليه عمر : « أنْ قَنِّعْ كاتبك سوطًا »[٢]. غير أن اللحن في صدر الإسلام كان لا يزال قليلا بل نادراً ، وكلما تقدمنا مُنْحدرين مع الزمن اتسع شيوعه على الألسنة ، وخاصة بعد تعرب الشعوب المغلوبة التي كانت تحتفظ ألسنتها بكثير من عاداتها اللغوية ، مما فسحَ للتحريف في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها ، كما فسح للحن وشيوعه . ونفس نازلة العرب في الأمصار الإسلامية أخذت سلائقهم تضعف لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصيحة ، حتى عند بلغائهم وخطبائهم المفوّهين ، ويكفي أن نضرب مثلا لذلك ما يُرْوَى عن الحجاج من أنه سأل يحيى بن يَعْمَر هل يلحن في بعض نطقه ؟ وسؤاله ذاته يدلُّ على ما استقر في نفسه من أن اللحن أصبح بلاء عامًّا ، وصارحه يحيى بأنه

---

(١) كنز العمال ١/١٥١ .

(٢) الخصائص لابن جني (طبعة دار الكتب المصرية) ٢/٨ .

يلحن فى حَرْف من القرآن الكريم إذ كان يقرأ قوله عزّ وجلّ : ( قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم ) إلى قوله تعالى : ( أحبّ ) بضم أحبّ والوجه أن تُقرَأ بالنصب خبراً لكان لا بالرفع[١] . وإذا كان الحجاج وهو فى الذروة من الخطابة والبيان والفصاحة والبلاغة يلحن فى حَرْف من القرآن، فمَنْ وراءه من العرب نازلة المدن الذين لا يرقون إلى منزلته البيانية كان لحنهم أكثر . وازداد اللحن فشوّاً وانتشاراً على ألسنة أبنائهم الذين لم ينشأوا فى البادية مثلهم ولا تغذّوا من ينابيعها الفصيحة، إنما نشأوا فى الحاضرة واختلطوا بالأعاجم اختلاطاً أدخل الضيم والوهن على ألسنتهم وفصاحتهم على نحو ما هو معروف عن الوليد بن عبد الملك وكثرة ما كان يجرى على لسانه من لحن[٢] . وكان كثيرون من أبناء العرب وُلدوا لأمهات أجنبيات أو أعجميات ، فكانوا يتأثرون بهن فى نطقهن لبعض الحروف وفى تعبيرهن ببعض الأساليب الأعجمية[٣] . وكل ذلك جعل الحاجة تمسُّ فى وضوح إلى وضع رسوم يُعْرَفُ بها الصواب من الخطأ فى الكلام خشية دخول اللحن وشيوعه فى تلاوة آيات الذكر الحكيم .

وانضمتْ إلى ذلك بواعث أخرى ، بعضها قومى عربى ، يرجع إلى أن العرب يعتزُّون بلغتهم اعتزازاً شديداً ، وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم ، مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفاً عليها من الفناء والذوبان فى اللغات الأعجمية . وبجانب ذلك كانت هناك بواعث اجتماعية ترجع إلى أن الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية فى إعرابها وتصريفها حتى تتمثّلها تمثلا مستقيماً ، وتتقن النطق بأساليبها نطقاً سليماً . وكل ذلك معناه أن بواعث متشابكة دفعت دفعاً إلى التفكير فى وضع النحو ، ولا بد أن نضيف إلى ذلك رقى العقل العربى ونمو طاقته الذهنية نموا أعدّه للنهوض برصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلا تطّرد فيه القواعد وتنتظم الأقيسة انتظاماً يهيئ لنشوء علم النحو ووضع قوانينه الجامعة المشتقة من

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى (طبعة الخانجى) ص٢٢ . وانظر البيان والتبيين (طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر) ٢/٢١٨.

(٢) البيان والتبيين ٢/٢٠٤ وانظر عيون الأخبار لابن قتيبة ٢/١٥٨ ، ١٦٧ .

(٣) البيان والتبيين ١/٧٢ ، ٢/٢١٠ .

الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة ومن المعرفة التامة بخواصها وأوضاعها الإعرابية .

## ٢

### صنيع أبى الأسود[١] الدؤلى وتلاميذه

لما كانت العلوم فى الأمم لا تظهر فجأة، بل تأخذ فى الظهور رويداً رويداً حتى تستوى على سوقها ، كان ذلك مدعاة فى كثير من الأمر لأن تغمض نشأة بعض العلوم وأن يختلط على الناس واضعوها المبكرون . وهذا نفسه ما حدث فيمن نُسبت إليهم الخطوات الأولى فى وضع النحو العربى، وفى ذلك يقول السيرافى : اختلف الناس فى أول مَنْ رسمَ النحو ، فقال قائلون : أبو الأسود الدؤلى ، وقيل : هو نصر[٢] بن عاصم ، وقيل : بل هو عبد الرحمن[٣] بن هُرْمز ، وأكثر الناس على أنه أبو الأسود الدؤلى[٤] .

وتضطرب الروايات فى وضع أبى الأسود للنحو ، فمنها مايجعل ذلك من عمله وحده ، ومنها مايصعد به إلى على بن أبى طالب ، إذ يروون عن أبى الأسود نفسه أنه دخل عليه وهو بالعراق فرآه مطرقاً مفكراً ، فسأله فيم يفكر ؟ فقال له : سمعت ببلدكم لحناً ، فأردت أن أصنع كتاباً فى أصول العربية ، وأتاه بعد أيام فألقى إليه

---

(١) انظر فى ترجمة أبى الأسود المتوفى سنة ٦٩ للهجرة الشعر والشعراء لابن قتيبة (طبع دار المعارف) ص ٧٠٧ ومراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى (طبع مكتبة نهضة مصر) ص ٦ وأخبار النحويين البصريين للسيرافى (طبع بيروت) ص ١٣ وطبقات النحويين واللغويين للزبيدى (طبعة الخانجى) ص ١٣ وأسد الغابة ٣/٦٩ والإصابة ٢/٢٣٢ والأغانى (طبع دار الكتب المصرية) ١٢/٢٩٧ ونزهة الألباء لابن الأنبارى (طبع دار نهضة مصر بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) ص ٦ ومعجم الأدباء (طبعة فريد رفاعى) ١٢/٣٤ وإنباه الرواة للقفطى (طبعة دار الكتب المصرية) ١/١٣ وما به من مراجع .

(٢) انظر فى ترجمة نصر المتوفى سنة ٨٩ الزبيدى ص ٢١ والسيرافى ص ٢٠ وابن الأنبارى ص ١٤ وأبا الطيب اللغوى ص ١٣ ومعجم الأدباء ١٩/٢٢٤ والقفطى ٣/٣٤٣ وما به من مراجع.

(٣) راجع فى ترجمة ابن هرمز المتوفى بالإسكندرية سنة ١١٧ طبقات ابن سعد ٥/٢٠٩ والزبيدى ص ١٩ والسيرافى ص ٢١ وابن الأنبارى ص ١٥ وإنباه الرواة للقفطى ٢/١٧٢ وما به من مراجع .

(٤) السيرافى ص ١٣ .

صحيفة فيها : « بسم الله الرحمن الرحيم . الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمَّى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل » ثم قال له : « إعلم أن الأشياء ثلاثة ظاهر ، ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاضل العلماء فى معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر » . وتمضى هذه الرواية فتذكر أن أبا الأسود جمع لعليّ أشياء وعرضها عليه ، كان منها حروف النصب : إنّ وأن وليت ولعل وكأن ، ولم يذكر أبو الأسود : لكنّ ، فقال له على : لم تركتها ؟ فقال : لم أحسبها منها ، فقال : بل هى منها ، فزِدْها فيها[١] . ولهذه الرواية صور أخرى[٢] تلتقى بها . ويقول القفطى المتوفى سنة ٦٤٦ للهجرة : « رأيت بمصر فى زمن الطلب بأيدى الوراقين جزءاً فيه أبواب من النحو يُجْمعون على أنها مقدمة على بن أبى طالب التى أخذها عنه أبو الأسود الدُّؤلى »[٣] . فالمسألة لم تقف عند سطور أو بعض أبواب نحوية تُذْكر مجملة ، بل اتسعت لتصبح مقدمة أو رسالة صنَّفها على بن أبى طالب ، وكأنه لم يكن مشغولا حين ذهب إلى العراق والكوفة بإعداد الجيوش لحرب معاوية ولا كان مشغولا بحروب الخوارج ، إنما كان مشغولا بالنحو ووضع رسومه وأصوله وفصوله . وطبائع الأشياء تنفى أن يكون قد وضع ذلك ، ونفس الرواية السالفة وما أشبهها من الروايات تحمل فى تضاعيفها ما يقطع بانتحالها لما يجرى فيها من تعريفات وتقسيمات منطقية لا يُعْقَل أن تصدر عن على بن أبى طالب أو عن أحد من معاصريه ، ولعل الشيعة هم الذين نحلوه هذا الوضع القديم للنحو الذى لا يتفق فى شىء وأوليةَ هذا العلم ونشأته الأولى .

وقد تقف الروايات فى الواضع الأول للنحو عند أبى الأسود ، غير أنها تعود فتضطرب فى السبب الذى جعله يرسمه وفى حاكم البصرة موطنه الذى بعثه على هذا الرسم والأبواب الأولى التى رسمها فيه . فمن قائل إنه سمع قارئًا يقرأ الآية الكريمة:

---

(١) القفطى ١/٤ .

(٢) انظر ترجمة أبى الأسود فى ابن الأنبارى ص٦ وما بعدها ومعجم الأدباء لياقوت ١٤/٤٩ . وعند ابن الأنبارى أن أبا الأسود كان كلما وضع باباً من أبواب النحو عرضه على إمامه على بن أبى طالب .

(٣) القفطى ١/٥ .

( أن الله برىء من المشركين ورسوله ) بكسر اللام فى رسوله ، فقال : ما ظننت أمر الناس يصل إلى هذا واستأذن زياد بن أبيه والى البصرة ( ٤٥–٥٣هـ ) وقيل بل استأذن ابنه عبيد الله واليها من بعده ( ٥٥ – ٦٤هـ ) فى أن يضع للناس رسم العربية . وقيل : بل وفد على زياد ، فقال له : إنى أرى العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت ألسنتهم ، أفتأذن لى أن أضع للعرب كلاماً يعرفون – أو يقيمون – به كلامهم . وقيل : بل إن رجلا لحن أمام زياد أو أمام ابنه عبيد الله ، فطلب زياد أو ابنه منه أن يرسم للناس العربية . وقيل إنه رسمها حين سمع ابنته تقول : ما أحسنُ السماء وهى لا تريد الاستفهام وإنما تريد التعجب ، فقال لها قولى : « ما أحسنَ السماءَ » . وفى رواية أنه شكا فساد لسانها لابن أبى طالب ، فوضع له بعض أبواب النحو وقال له : انحُ هذا النحو ، ومن أجل ذلك سُمِّى العلم باسم النحو . ويقول بعض الرواة إنه وضع أبواب التعجب والفاعل والمفعول به وغير ذلك من الأبواب ، ويقول آخرون إنه وضع أبواب التعجب والاستفهام والعطف والنعت وإن وأخواتها . وقد يكون ذلك من صنع الشيعة ، وكأنهم رأوا أن يضيفوا النحو إلى شيعى قديم ، فارتفع به بعضهم إلى على بن أبى طالب ، ووقف به آخرون عند أبى الأسود صاحبه الذى كان يتشيع له ، ويظهر أن نَحْلهم إياه وضعَ النحو قديم ، إذ نجد ابن النديم يقول : إنه رأى عند بعض الوراقين أربعة أوراق عن أبى الأسود كتبها يحيى [1] بن يعمر المتوفى سنة ١٢٩ للهجرة وفيها كلام فى الفاعل والمفعول [2] . وأقدم من ذلك ما جاء عند ابن سلام إذ يقول : « كان أولَ من أسَّس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلى ، وإنما قال ذلك حين اضطرب لسان العرب وغُلبت السليقة وكان سراة الناس يلحنون ، فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم » [3] . وقد يُشْرِكُ بعضُ الرواة معه فى هذا الصَّنيع تلميذيه نصر بن عاصم

---

( ١ ) انظر فى ترجمة ابن يعمر أبا الطيب اللغوى ص ٢٥ والزبيدى ص ٢٢ وابن الأنبارى ص ١٦ والسيرافى ص ٢٢ والبيان والتبيين ١ / ٣٧٧ ومعجم الأدباء ٢٠ / ٤٢ وبغية الوعاة للسيوطى ( طبع مطبعة السعادة ) ص ٤١٧ .

( ٢ ) الفهرست لابن النديم ( النشرة الثانية للمكتبة التجارية ) ص ٦٦ .

( ٣ ) طبقات فحول الشعراء لابن سلام ( طبع دار المعارف ) ص ١٢ .

وابن هرمز ، إذ يقول الزبيدى : « أول من أصّل النحو وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلى ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز ، فوضعوا للنحو أبوابًا وأصّلوا له أصولا ، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف »[١] .

وكل ذلك من عبث الرواة الوضّاعين المتزيّدين ، وهو عبث جاء من أن أبا الأسود نُسب إليه حقًّا أنه وضع العربية ، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو ، وهو إنما وضع أول نَقْط يحرّر حركات أواخر الكلمات فى القرآن الكريم بأمر من زياد بن أبيه أو ابنه عبيد الله . وقد اتخذ لذلك كاتباً فطناً حاذقًا من بنى عبد القيس ، وقال له : إذا رأيتنى قد فتحت شفتىّ بالحرف فانْقُطْ نقطة فوقه على أعلاه ، وإن ضممت شفتىّ فانْقُطْ نقطة بين يدى الحرف ، وإن كسرت شفتىّ فاجعل النقطة من تحت الحرف ، فإن أتبعتُ شيئاً من ذلك غُنَّةً ( تنوينا ) فاجعل مكان النقطة نقطتين . وابتدأ أبو الأسود المصحف حتى أتى على آخره ، بينما كان الكاتب يضع النقط بصبغ يخالف لونه لونَ المداد الذى كُتبت به الآيات[٢] . وكان هذا الصنيع الخطير الذى سُمّى باسم رَسْم العربية سببًا فى أن يختلط الأمر فيما بعد على الرواة فتظن طائفة منهم أن أبا الأسود رسم النحو وشيئًا من أبوابه ، وهو إنما رسم إعراب القرآن الكريم عن طريق نَقْط أواخر الكلمات فيه .

وحمَل هذا الصنيعَ عن أبى الأسود تلاميذه من قُرّاء الذكر الحكيم وفى مقدمتهم نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر وعَنْبسة[٣] الفيل وميمون[٤] الأقرن ، فكل هؤلاء « نقطوا المصحف وأُخذ عنهم النَّقْط وحُفظ وضُبط وقُيِّد وعُمل به واتُّبع فيه سننهم واقتُدى فيه بمذاهبهم »[٥] وأضافوا إلى ذلك عملا جليلا هو اتخاذ نَقْط جديد للحروف المعجمة فى المصاحف تمييزاً لها

---

( ١ ) الزبيدى ص ٢ .

( ٢ ) راجع كتاب المحكم فى نقط المصاحف للدانى ( طبع دمشق ) ص ٣ وما بعدها والقفطى ١/٥ .

( ٣ ) انظر فى ترجمة عنبسة أبا الطيب اللغوى ص ١١ والزبيدى ص ٢٤ والسيرافى ص ٢٣ وابن الأنبارى ص ١٢ ومعجم الأدباء ١٦/١٣٣ وإنباه الرواة ٢/٣٨١ وبغية الوعاة ص ٣٦٨ .

( ٤ ) راجع فى ترجمة ميمون أبا الطيب اللغوى ص ١١ والزبيدى ص ٢٤ والسيرافى ص ٢٢ ومعجم الأدباء ١٩/٢٠٩ وإنباه الرواة ٣/٣٣٧ وبغية الوعاة ص ٤٠١ .

( ٥ ) المحكم فى نقط المصاحف ص ٦ .

من الحروف المهملة، فقد ذكر الرواة أن الحجاج فى ولايته على العراق (٧٤ — ٩٥هـ) أمر نصر بن عاصم أو يحيى بن يعمر بإعجام حروف المصحف لتمييز الحروف بعضها من بعض[1] . ويُرْوَى أن ابن عاصم كان أول من عشّر المصاحف وخمّسها ، وبعبارة أخرى كان أول من قسم آيات المصحف أقساماً .

وكل من ذكرناهم من تلاميذ أبى الأسود كانوا من قُرّاء الذكر الحكيم ، وكان يؤخذ عنهم النقطان جميعًا نَقْط الإعراب ونقط الإعجام . وكان ذلك عملا خطيراً حقًّا ، فقد أحاطوا لفظ القرآن الكريم بسياج يمنع اللحن فيه، مما جعل بعض القدماء يظن أنهم وضعوا قواعد الإعراب أو أطرافًا منها، وهم إنما رسموا فى دقة نَقْط الإعراب لا قواعده ، كما رسموا نقط الحروف المعجمة من مثل الباء والتاء والثاء والنون .

٣

## البصرة تضع النحو

رأينا البصرة تضع على يد أبى الأسود الدُّؤلى نَقْط الإعراب ، وقد مضى الناس يأخذونه عن تلاميذه . ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن ذلك كان باعثًا لهم ولمعاصريهم على التساؤل عن أسباب هذا الإعراب وتفسير ظواهره مما هيأ لبعض أنظار نحويه بسيطة . وكان طبيعيًّا بعد أن رسموا نَقْط الإعجام أن يضعوا له هذا الاسم وأن يضعوا لنقط أبى الأسود اسم نقط الإعراب تمييزاً لهما بعضهما عن بعض ، كما كان طبيعيًّا أيضًا أن يطلقوا على علامات النقط الخاصة بالإعراب أسماء تفرق بينها ، وقد اشتقوها من كلماته لكاتبه «فتحت شفتى وضممتهما وكسرتهما» فسموه على التوالى نَقْط الفتحة ونقط الضمة ونقط الكسرة . ولا بد أنهم لاحظوا اختلافًا فى إعراب الأسماء حسب مواضعها من الكلام ،

(١) التصحيف والتحريف لأبى أحمد العسكرى ص ١٠ .

فهى إذا ابتدأ بها المتكلم فى العبارة لزمها الرفع إلا إذا تقدمتها إن وأخواتها ، وإذا تلت فعلا كانت إما مرفوعة وإما منصوبة . ولا يبعد أن يكونوا قد وضعوا لذلك «مصطلحات المبتدأ والفاعل والمفعول» ، ولا يبعد أيضًا أن يكونوا لاحظوا اختلافًا فى كلمات اللغة وأن منها ما يقبل الحركات الثلاث : الضمة والكسرة والفتحة ، وهو الأسماء المعربة ، وأن منها ما يلزم حركة واحدة وقد يلزم السكون ، وسموا الأولى معربة والثانية مبنية . كل ذلك من الممكن وقوعه ، ولكن ليس بين أيدينا ما يثبته إثباتاً قاطعًا سوى ما تمدنا به طبائع الأشياء ، فالأصل فى كل علم أن تبدأ فيه نظرات متناثرة هنا وهناك ، ثم يتاح له من يصوغ هذه النظرات صياغة علمية تقوم على اتخاذ القواعد وما يُطْوى فيها من أقيسة وعلل . وأول نحوىٍّ بصرى حقيقى نجد عنده طلائع ذلك هو ابن أبى إسحق الحضرمى المتوفى سنة ١١٧ للهجرة، وهو ليس من تلاميذ أبى الأسود ، ولكنه من القرّاء، ومن الملاحظ أن جميع نحاة البصرة الذين خلفوه يُسْلكون فى القراء ، فتلميذاه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء وتلميذا عيسى : الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب كل هؤلاء من القرّاء . ويُكثر سيبويه فى كتابه من التعرض للقراءات ، وكأن ما كان بينها من خلافات فى الإعراب هو الذى أضرم الرغبة فى نفوس قرّاء البصرة كى يضعوا النحو وقواعده وأصوله ، حتى يتبين القارئ مواقع الكلم فى آى الذكر الحكيم من الإعراب المضبوط الدقيق .

ومعروف أنه لكى يُصاغ علم صياغة دقيقة لا بد له من اطراد قواعده وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يُكفل لها التعليل وأن تصبح كل قاعدة أصلا مضبوطًا تقاس عليه الجزئيات قياسًا دقيقًا . وكل ذلك نهض به ابن أبى إسحق وتلاميذه البصريون ، أما من حيث الاطراد فى القواعد فقد تشددوا فيه تشدداً جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعوّلون عليه فى قليل أو كثير ، وكلما اصطدموا به خطّأوه أو أوّلوه . وأما من حيث الاستقراء فقد اشترطوا صحة المادة التى يشتقون منها قواعدهم ، ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادى الحجاز وتهامة يجمعون تلك المادة من ينابيعها الصافية التى لم تفسدها الحضارة ، وبعبارة أخرى رحلوا إلى القبائل المتبدية المحتفظة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة ، وهى قبائل تميم وقيس وأسد

وطيئ وهذيل وبعض عشائر كنانة[١] . وأضافوا إلى هذا الينبوع الأساسي ينبوعاً بدويّاً زحفَ إلى بلدتهم من بوادى نجد ، وهو نفر من الأعراب الكاتبين قدم إلى البصرة واحترف تعليم شبابها الفصحى السليمة وأشعارها وأخبار أهلها . وفى الفهرست لابن النديم ثبت طويل بأسماء هؤلاء المعلمين[٢] من الأعراب الذين وثّقهم علماء البصرة وأخذوا عنهم كثيراً من المادة اللغوية والنحوية سجلوها فى مصنفاتهم . وكان القرآن الكريم وقراءاته مدداً لا ينضب لقواعدهم ، وتوقف نَفَرٌ منهم إزاء أحرف قليلة فى القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة ، وجدوها لا تطرد مع قواعدهم ، بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها ، وتوسع فى وصف ذلك بعض المعاصرين ، فقالوا إنهم كانوا يردون بعض القراءات ويضعفونها ، كأن ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة مع أنه لا يوجد فى كتاب سيبويه نصوص صريحة مختلفة تشهد لهذه التهمة الكبيرة . وسنرى الأخفش الأوسط يسبق الكوفيين المتأخرين إلى التمسك بشواذ القراءات والاستدلال عليها من كلام العرب وأشعارهم . وفى الحق أن بصريى القرن الثالث هم الذين طعنوا فى بعض القراءات ، وهى أمثلة قليلة لا يصح أن تتّخذ منها ظاهرة ولا خاصة عامة ، وقد كانوا يصفونها بالشذوذ ويؤولونها ما وجدوا إلى التأويل سبيلا . وكانوا لا يحتجون بالحديث النبوى ولا يتخذونه إماماً لشواهدهم وأمثلتهم لأنه رُوى بالمعنى إذ لم يكتب ولم يدوّن إلا فى المائة الثانية للهجرة ، ودخلت فى روايته كثرة من الأعاجم ، فكان طبيعيّاً أن لا يحتجوا بلفظه وما يجرى فيه من إعراب ، وتبعهم نحاة الكوفة ، وفى ذلك يقول أبو حيان : إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل ابن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين والكسائى والفراء وعلى بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يحتجوا بالحديث ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين[٣] . وأما من حيث القياس والتعليل فقد توسعوا فيهما ، إذ طلبوا لكل قاعدة علة ، ولم يكتفوا بالعلة التى هى مدار الحكم فقد التمسوا

---

(١) المزهر للسيوطى (طبعة الحلبى) ١/٢١١.

(٢) الفهرست ص ٧١ وما بعدها .

(٣) الاقتراح للسيوطى (طبعة حيدر آباد) ص ١٧ والهمع ١/١٠٥ .

عللا وراءها . وقانون القياس عامٌّ ، وظلاله مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حد ، بحيث يصبح ما يخرج عليها شاذًّا ، وبحيث تفتح الأبواب على مصاريعها ليقاس على القاعدة مالم يُسْمع عن العرب ويُحْمَل عليها حملا ، فهي المعيار المحكم السديد .

وعلى هذه الشاكلة شادت البصرة صَرْحَ النحو ورفعت أركانه ، بينما كانت الكوفة مشغولة عن ذلك كله ، على الأقل حتّى منتصف القرن الثانى للهجرة ، بقراءات الذكر الحكيم ورواية الشعر والأخبار ، وقلما نظرت فى قواعد النحو إلا ما سقط إلى بعض أساتذتها من نحاة البصرة إذ كانوا يتتلمذون لهم ويختلفون إلى مجالس محاضراتهم وإملاءاتهم . وكان القدماء يعرفون ذلك معرفة دقيقة ، فنَصُّوا عليه بعبارات مختلفة ، من ذلك قول ابن سلام : « وكان لأهل البصرة فى العربية قدمة وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية »[١] ويصرح ابن النديم فى هذا المجال تصريحًا أكثر وضوحًا إذ يقول فى حديثه عن نحاة الكوفة والبصرة : « إنما قدمنا البصريين أولا ، لأن علم العربية عنهم أُخذ »[٢] . وحاول بعض المستشرقين أن يصلوا بين نشوء النحو فى البصرة والنحو السريانى واليونانى والهندى غير أنه لا يمكن إثبات شىء من ذلك إثباتًا علميًّا وخاصة أن النحو العربى يدور على نظرية العامل وهى لا توجد فى أى نحو أجنبى ، وكل ما يمكن أن يقال إنه ربما عرف نحاة البصرة الأولون أن لبعض اللغات الأجنبية نحواً ، فحاولوا أن يضعوا نحواً للعربية راجعين فى ذلك إلى ملكاتهم العقلية التى كانت قد رقيت رقيًّا بعيداً بتأثير ما وقفوا عليه من الثقافات الأجنبية ، وخاصة الفلسفة اليونانية وما يتصل بها من المنطق ، مما دعم عقولهم دعماً قويًّا ، وجعلها مستعدة لأن تستنبط قواعد النحو وعلله وأقيسته .

ويظهر أنه كُفل للبصرة من الصلة بهذه الثقافات فى القرن الثانى للهجرة ما لم يكفل للكوفة ، فقد كانت مرفأً تجاريًّا للعراق على خليج العرب . فنزلتها

---

(١) ابن سلام ص ١٢ .

(٢) الفهرست ص ١٠٢ .

عناصر أجنبية كثيرة أعدت في سرعة لوصلها بثقافاتها المختلفة ، وأيضاً فإنها كانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة جُنْدَيْسابور الفارسية التي كانت تُدَرِّس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية ، مما جعل جداول من تلك الثقافات تصبُّ فيها ، ولذلك كان طبيعيًّا أن نجد بها أقدم المترجمين ، ونقصد ماسرجويه الذى عهد إليه عمر بن عبد العزيز بترجمة كتيِّب فى الطب ، ولا نلبث أن نلتقى بابن المقفع الذى نشأ بها وتوفى سنة ١٤٣ للهجرة وكان يتقن الفارسية ، ويحذق العربية فترجم إليها أروع ما فى الفارسية من كنوز تاريخية وأدبية ، كما ترجم كليلة ودمنة الهندية منها ، وكذلك منطق أرسطاليس .

وبذلك نفهم السر فى أن عقل البصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة وكان أكثر استعداداً لوضع العلوم ، إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية وبالفكر اليونانى وما وضعه أرسطاليس من المنطق وحدوده وأقيسته . ويمكن أن نلاحظ آثار ذلك فى نشاط المباحث الدينية فى البلدتين ، فقد عُنيت الكوفة بالفقه بينما عُنيت البصرة بعلم الكلام ، وحقاً أشاع أبو حنيفة فى الفقه القياسَ والرأى أو الاجتهاد ، ولكن من يرجع إلى كتب الفقه الحنفى حتى فى العصور المتأخرة يلاحظ أنه ينقصها دائماً شىء من التعميم والتعريف ووضع القواعد الكلية فباب البيع مثلا يُفْتَتَحُ ، ولا يُصاغ له تعريف محدد ، ولا تذكر له أركان وشروط ، وإنما مسائل متناثرة يتوالى بعضها فى إثر بعض . وهكذا دائماً فى الفقه الحنفى يغلب أن يُفْتَح الباب على فروع دون أصول عقلية تضمُّ شعبها الكثيرة . بينما علم الكلام يناقش مسائل كلية ، وهى مسائل ميتافيزيقية ، والمسألة تثار فى ضوء تفكير فلسفى معقد ، مما يدل على صلة المتكلمين العميقة بالفلسفة اليونانية ، حتى لنرى الجاحظ يقول : « لا يكون المتكلم جامعاً لأقطار الكلام متمكناً فى الصناعة يصلح للرياسة حتى يكون الذى يحسن من كلام الدين فى وزن الذى يحسن من كلام الفلسفة »[1] .

فعقل كل من البلدتين كان مختلفاً : عقل مصبوغ بالصبغة الفلسفية المنطقية ،

(١) الحيوان (طبعة الحلبى) ٢ / ١٣٤ .

وعقل لا يرتفع إلى هذه المنزلة إلا فى حدود ضيقة ، لذلك كان طبيعيًّا أن لا يصاغ الفقه الحنفى الكوفى صياغة علمية دقيقة ، بينما يصاغ النحو فى أدق صورة علمية ممكنة على نحو ما سنرى فى كتاب سيبويه ، وهى صياغة لم تستطع العصور التالية أن تضيف إليها إلا بعض تعريفات وبعض تسميات ، أما الأصول وأما القواعد والضوابط والأسس فإنها ظلت قائمة كالأطواد الراسخة .

## ٤

### أوائل النحاة

يُعَدُّ ابن أبى إسحق الحضرمى أول النحاة البصريين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، ويتبعه فى هذه الأولية المبكرة جيل من تلاميذه فى مقدمتهم عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب . وتذكر كتب طبقات النحاة طائفة ممن عنوا بالعربية من معاصرى تلاميذه ، لعل أشهرهم حماد[1] بن سلمة بن دينار البصرى ، وكانت رواية الحديث تغلب عليه ، غير أنه كان عالمًا بالنحو ، ويُرْوى أن يونس بن حبيب تلمذ عليه وكذلك سيبويه ، ولم تَرْو له كتب النحو أنظاراً نحوية ، ولذلك ينبغى أن نخرجه من دائرة النحاة الحقيقيين ، ومثله معاصره الأخفش الأكبر[2] شيخ يونس وسيبويه جميعًا ، وكانت تغلب عليه رواية اللغة وليست له فى النحو آراء موروثة ، وقد أكثر سيبويه من الرواية اللغوية عنه فى كتابه . أما الأربعة الأولون فتتردد أسماؤهم عند النحاة وتتردد لهم آراء تجعلهم خليقين بالوقوف قليلا عندهم ، ونبدأ بابن أبى إسحق الذى يُعَدّ بحق أستاذ المدرسة البصرية .

---

(١) انظر ترجمة حماد فى الزبيدى ص ٤٧ ونزهة الألباء ص ٤٠ ومعجم الأدباء ١٠/٢٥٤ والسيرافى ص ٤٢ وإنباه الرواة ١/٣٢٩ وتذكرة الحفاظ ١/١٨٩ وطبقات القراء لابن الجزرى ١/٢٥٨ وبغية الوعاة ص ٢٤٠ .

(٢) انظر ترجمته فى الزبيدى ص٣٥ ونزهة الألباء ص ٤٣ وإنباه الرواة ٢/١٥٧ .

## ابن [1] أبي إسحق

هو عبد الله بن أبي إسحق مولى آل الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ للهجرة وفيه يقول ابن سلام : « كان أول من بَعَج ( فتق ) النحو ومدَّ القياس وشرح العلل » . وبذلك يجعله الواضع الأول لعلم النحو ، إذ يجعله أول من اشتق قواعده وأول من طرّد فيها القياس ، بحيث يُحمل ما لم يُسْمع عن العرب على ما سُمع عنهم ، ويقول أبو الطيب اللغوى : « فرَّع عبد الله بن أبي إسحق النحو وقام وتكلم فى الهمز ، حتى عُمل فيه كتاب مما أملاه » . ويُرْوى أن يونس بن حبيب سأله عن كلمة « السويق » ، وهو الناعم من دقيق الحنطة ، هل ينطقها أحد من العرب « الصويق » بالصاد ؟ فأجابه : نعم قبيلة عمرو بن تميم تقولها ، ثم قال له : وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس . وهو لم يُعْن بالقياس على قواعد النحو فحسب ، بل عُنى أيضاً بالتعليل للقواعد تعليلا يمكّن لها فى ذهن تلاميذه . وجعله تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قياساً دقيقاً بحيث لا يصح الخروج عليها يخطّئ كل من ينحرف فى تعبيره عنها ، وكان لذلك كثير التعرض للفرزدق لما كان يورد فى أشعاره من بعض الشواذ النحوية ، ويذكر الرواة أنه حين سمعه ينشد قوله فى مديحه لبعض بنى مروان :

وعَضُّ زمانٍ يابنَ مروانَ لم يَدَعْ      من المال إلا مُسْحَتًا أو مجرَّفُ [2]

اعترضه ، لرفعه قافية البيت وكان حقها النصب لأنها معطوفة — كما يتبادر — على كلمة « مُسْحتا » المنصوبة ، أو بعبارة أدق لأن القياس النحوى يحتم ذلك ويوجبه . ويظهر أن الفرزدق قصد إلى الاستئناف حتى لا يُحدث فى البيت إقواءً يخالف به حركة الرَّوِىّ فى القصيدة . وسمعه مرة يصف رحلته إلى الشام فى

---

( ١ ) راجع ترجمة ابن أبي إسحق فى أبي الطيب اللغوى ص ١٢ والزبيدى ص ٢٥ والسيرافى ص٢٥ وطبقات فحول الشعراء لابن سلام ص١٤ ونزهة الألباء ص ١٨ وإنباه الرواة ١٠٤/٢ وطبقات القراء لابن الجزرى ٤١٠/١ وتهذيب التهذيب ١٤٨/٥ وخزانة الأدب للبغدادى ١١٥/١ وبغية الوعاة ص ٢٨٢ .

( ٢ ) مسحت ومجرف : مستأصل .

قصيدة مدح بها يزيد بن عبد الملك على هذا النمط :

مستقبلين شمالَ الشام تضربنا    بحاصبٍ كنديف القطن منثورِ[1]
على عمائمنا يُلقَى ، وأرحُلُنا    على زواحفَ تُزْجَى ،مخُّها رِيرِ[2]

فقال له : أسأت إنما هو« مخُّها ريرُ» مشيراً بذلك إلى قياس النحو فى هذا التعبير ، لأنه يتألف من مبتدأ وخبر . وما زال يُنْحِى على الفرزدق باللائمة حتى جعل الشطر : « على زواحف نزجيها محاسيرِ » . وكانت مراجعته المستمرة له تغضبه ، فهجاه بقصيدة ، يقول فى تضاعيفها هذا البيت :

فلو كان عبدُ الله مولًى هجوتُه    ولكنَّ عبدَ الله مَوْلَى مواليا[3]

وما كاد يسمعه منه حتى قال له : « أخطأتَ أخطأت . إنما هو مولى موالٍ » يريد أنه أخطأ فى إجرائه كلمة موال المضافة مجرى الممنوع من الصرف ، إذ جرَّها بالفتحة وكان ينبغى أن يصرفها قياساً على ما نطق به العرب فى مثل جوارٍ وغواش إذ يحذفون الياء منونين فى الجر والرفع[4] . وواضح من كل هذه المحاورات بينه وبين الفرزدق مدى احتكامه للقياس وما ينبغى للقاعدة من الاطراد ، بحيث لا يجوز للشاعر مهما كان فصيحاً أن يخرج عليها . وكان لا يرى بأساً فى أن يخالف أحياناً جمهور القراء فى بعض قراءاتهم لآى الذكر الحكيم تمسكاً بالقياس النحوى ، من ذلك أنه كان يخالفهم فى قراءة آية المائدة : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما )فقد كانوا يقرءون : ( والسارق والسارقة ) بالرفع على الابتداء ، بينما الخبر فعل أمر ، وجعله ذلك يقرؤهما بالنصب[5] على المفعولية.

وواضح أنه فتح لنحاة البصرة من بعده تلاميذه وغير تلاميذه بمراجعاته للفرزدق أن يخطئوا الشعراء الفصحاء لا من الإسلاميين مثل الفرزدق فحسب ،

---

( ١ ) الشمال : الريح . الحاصب : الريح التى تحمل الحصباء .
( ٢ ) الزواحف : الإبل العجفاء التى أعيت فجرت خفافها . تزجى : تساق . رير : ذائب.
( ٣ ) كان ابن أبى إسحق مولى آل الحضرمى وكانوا بدورهم موالى لبنى عبد شمس القرشيين .
( ٤ ) الكتاب لسيبويه ( طبعة بولاق ) ٥٨/٢ وانظر خزانة الأدب ١١٥/١ .
( ٥ ) شواذ القراءات لابن خالويه ص ٣٢ .

بل أيضًا من الجاهليين على نحو ما سنرى عند تلميذه عيسى بن عمر . ولم يؤثر عنه كتاب فى النحو ، وكأنه كان يكتفى بمحاضراته وإملاءاته على تلاميذه ، وكل ما أثر عنه كتاب فى الهمز كما أسلفنا ، ويبدو أنه عالج فيه مسألة رسمها حين توصل وحين تقطع وحين تسهل وحين تدخل على همزة أخرى وحين تتصل بحروف العلة ، مما يتصل بالدقة فى كتابة الذكر الحكيم إذ كان من القُرّاء النابهين فى موطنه .

## عيسى[1] بن عمر الثقفى

بصرى من موالى آل خالد بن الوليد ، نزل فى ثقيف فنُسب إليها ، وهو أهم تلاميذ ابن أبى إسحق ، وقد مضى على هَدْيه يطرد القياس ويعممه ، ومن أقيسته ما حكاه سيبويه عنه من أنه كان يقيس النصب فى كلمة « يا مطرا » فى قول الأحوص :

سلامُ الله يا مطراً عليها ... وليس عليك يا مَطرُ السلامُ

على النصب فى كلمة « يا رجلا » وكأنه يجعل مطرا فى تنوينها ونصبها كالنكرة غير المقصودة[2] . وكان مثل ابن أبى إسحق يطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس ، وكان يصعد فى هذا الطعن حتى العصر الجاهلى ، من ذلك تخطئته النابغة فى قوله :

فبِتُّ كأنى ساورتْنى ضئيلةٌ ... من الرُّقْش فى أنيابها السمّ ناقعُ[3]

إذ جعل القافية مرفوعة ، وحقها أن تُنْصَب على الحال لأن المبتدأ قبلها

---

(١) انظر فى ترجمة عيسى أبا الطيب اللغوى ص ٢١ والزبيدى ص ٣٥ والسيرافى ص ٣١ والفهرست ص ٦٨ ونزهة الألباء ص ٢١ ومعجم الأدباء ١٦/١٤٦ وابن الجزرى ١/٦١٣ وإنباه الرواة ٢/٣٧٤ ومرآة الجنان اليافعى ١/٣٠٧ وشذرات الذهب لابن العماد ١/٢٢٤ وبغية الوعاة ص ٣٧٠ .

(٢) كتاب سيبويه ١/٣١٣ وانظر الموشح للمرزبانى ص ٤١ .

(٣) ساورتنى : واثبتنى . ضئيلة : دقيقة ، ويريد أفعوانًا . الرقش : الأفاعى التى تختلط فى جلدها نقط سوداء وبيضاء . ناقع : قاتل .

تقدمه الخبر وهو الجار والمجرور ، وكأن النابغة ألغاهما لتقدمهما وجعل ناقعًا الخبر[١] . ومن أقيسته فى القراءات أنه كان يقرأ الآية الكريمة : (يا جبالُ أوِّبِى معه والطيرَ) بنصب كلمة الطير ، وكان يقول هو على النداء كما تقول : « يا زيد والحارثَ » لما لم يمكن القائل : « ويا الحارث » نصب الكلمة ، لأن يا لا تدخل فى النداء على المعرَّف بالألف واللام . ويُرْوَى أنه كان يخالف جمهور القرَّاء فى قراءة الآية الكريمة : ( هؤلاء بناتى هنَّ أطْهَرَ لكم ) إذ كان يقرؤها بنصب أطهر على الحال وجَعْل هن ضمير فصل . ويبدو أنه كان يتوسَّع فى تقدير العوامل المحذوفة ، من ذلك ما رواه سيبويه عنه من أنه كان يلفظ قولهم : « ادخلوا الأولُ فالأوَّلُ » برفع الكلمتين الأخيرتين على تقدير أنهما مرفوعتان بفعل مضارع محذوف تقديره : « ليدخل »[٢] . وكأنه لقَّن تلميذه الخليل والنحاة من بعده فكرة تقدير العوامل المحذوفة التى عمَّموها فى كثير من العبارات . ووضع أصلا مهما يدل على دقة حِسِّه اللغوى هو اختيار النصب فى الألفاظ التى جاءت عن العرب فى بعض العبارات مرفوعة ومنصوبة[٣] ، وكأنه أحسَّ فى وضوح أن العرب تنزع إلى النصب أكثر مما تنزع إلى الرفع لخفته ، فجعل النصب فوق الرفع وعدَّه الأساس . وليس ذلك كل ما تحقق للنحو عنده من رقى ، فقد خطا به خطوة كبيرة ، إذ ألف فيه رسائل ومصنفات مختلفة ، اشتهر منها لعصره مصنفان مهمان هما : « الجامع » و « الإكمال » وكأنه جمع مسائل النحو وقواعده فى أولهما ثم رأى إكمال تلك القواعد والمسائل فى الكتاب الثانى . وقد أقام قواعده فى الجامع على الأكثر فى كلام العرب وسمى ما شذَّ عن ذلك لغات ، ويقال إن سيبويه لما أحضره ليقرأه على الخليل أنشد تنويها به وبالإكمال :

بطل النَّحْوُ جميعًا كلُّــــه ... غيرَ ما أحدثَ عيسى بنُ عمرْ
ذاك إكمالٌ وهذا جامعٌ ... فيهما للناس شمسٌ وقمرْ

وزعم بعض القدماء أن الجامع هو أصل كتاب سيبويه زاد فيه وحَشاه بأقوال الخليل ، ولم يصل إلينا الكتاب لنناقش هذا الزعم ونتبين صحته أو فساده .

---

(١) كتاب سيبويه ٢٦١/١ .
(٢) الكتاب ١٩٩/١ .
(٣) ابن سلام ص ١٨ .

وواضح مما قدمنا أن عيسى بن عمر هو الذى مكّن للنحو وقواعده التى اعتمدها تلميذه الخليل ومن تلاه من البصريين سواء فى محاضراته وإملاءاته أو فى مصنفاته . وقد توفى سنة ١٤٩ للهجرة تاركًا للخليل جهوده النحوية كى يتم صرح النحو ويكمل تشييده .

## أبو عمرو[١] بن العلاء

اسمه كنيته ، وفى بعض الروايات اسمه زبان بن العلاء المازنى التميمى ، وُلد سنة ٧٠ للهجرة بمكة ونشأ وعاش بالبصرة حتى توفى بها سنة ١٥٤ للهجرة ، وقد تتلمذ لابن أبى إسحق على نحو ما تتلمذ عيسى بن عمر ، غير أن عيسى قصر عنايته أو كاد على النحو ، أما أبو عمرو فعُنى بإقراء الناس القرآن فى المسجد الجامع بالبصرة ، وهو أحد قرّائه السبعة المشهورين ، كما عُنى بلغات العرب وغريبها وأشعارها وأيامها ووقائعها ، وفى ذلك يقول الجاحظ عنه : « كان أعلم الناس بالغريب والعربية وبالقرآن والشعر وبأيام العرب وأيام الناس » . فهو إلى أن يكون من اللغويين والقراء أقرب منه إلى أن يكون من النحاة ، غير أنه نُقلت عنه بعض أنظار نحوية ، جعلتنا نسلكه بين أوائلهم ، وخاصة أن ابن جنى يقول : كان ممن نظروا فى النحو والتصريف وتدربوا وقاسوا[٢]. ولكن لم يكن هذا هو الجانب الذى شغله ، ولعل ذلك هو السبب فى أن سيبويه لم يَرْوِ عنه ولا عن تلاميذه شيئاً مهماً له فى النحو ومسائله ، إنما روى عنه بعض الشواهد اللغوية ، ولم يأخذها عنه مباشرة ، إنما أخذها عن تلميذه يونس بن حبيب ، وكأنه لم يلقه ولم يجلس إليه . وفى أخباره ما يدل على أنه كان يأخذ بالاطراد فى القواعد ويتشدد فى القياس فقد قال له بعض معاصريه : « أخبرْنى عما وضعتَ مما سميته عربيةً أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقال له كيف تصنع فيما خالفتك

---

(١) انظر فى ترجمة أبى عمرو أبا الطيب اللغوى ص ١٣ والزبيدى ص ٢٨ والسيرافى ص ٢٨ ونزهة الألباء ص ٢٤ ومعجم الأدباء ١١/١٥٦ والفهرست ص ٤٨ وابن الجزرى ١/٢٨٨ والأنساب الورقة ٥٥٥ وتهذيب التهذيب ١٢/١٧٨ ومرآة الجنان ١/٣٢٥ وشذرات الذهب ١/٢٣٧ وبغية الوعاة ص ٣٦٧.

(٢) الخصائص ١/٢٤٩ .

فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّى ما خالفنى لغات». ورُويت له فى كتب النحاة بعض آراء نحوية قليلة، من ذلك أنه كان يرى أن المنصوب فى قولهم: «حبذا محمد رجلا» تمييز لا حال[1]. وكان يترك صرف سبأ فى قوله تعالى: (وجئتك من سَبَإٍ بنبإٍ يقين) وكأنه جعله اسمًا للقبيلة[2]. والحق أنه لم يكن نحويًّا بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، إنما كان لغويًّا، وراويًا ثقة من رواة الشعر القديم، إذ كان قد سمع عن العرب وأكثر من السماع.

## يونس[3] بن حبيب

من موالى بنى ضَبَّة، وقد لحق ابن أبى إسحق وروى عنه ، إذ وُلد سنة ٩٤ للهجرة، وعاش طويلا، إذ توفى سنة ١٨٢ ويظهر أنه اختلف إلى حلقات عيسى بن عمر ، وقد لزم أبا عمرو بن العلاء ، ورحل إلى البادية وسمع عن العرب كثيراً، مما جعله راوياً كبيراً من رواة اللغة والغريب ، ولعل ذلك ما جعله يصنف كتاباً فى اللغات . وكانت حلقته فى البصرة تغَصُّ بالطلاب ، وفى مقدمتهم أبو عبيدة اللغوى وسيبويه، واسمه يتردد فى كتابه، ولكن غالباً فى شواهد اللغة، لا فى الآراء النحوية ، فسيبويه — على ما يبدو — لم يكن يعجب بتلك الآراء ، وكان الخليل قد استولى عليه ، فلم يكد يترك فيه بقية لغيره وخاصة فى قواعد النحو وأقيسته ، وبذلك غدا يونس فى نحوه وما وضعه من أقيسة أمةً وحده ، وتنبه إلى ذلك القدماء، فقالوا: «كانت ليونس مذاهب وأقيسة تفرد بها» . ونحن نسوق طائفة من آرائه التى تخالف آراء سيبويه وأستاذه الخليل ، من ذلك أن الخليل كان يرى أن الزائد فى مثل قطَّع هو الحرف الأول ، وكان يونس يرى أنه الحرف الثانى[4] . وكان

---

(١) المغنى لابن هشام (طبعة دار الفكر بدمشق) ص ٥١٥ وكان يذهب إلى أن بنى تميم تهمل ليس مع إلا حملا على ما كقولهم ليس الطيب إلا المسك بالرفع (همع الهوامع) ١ / ١١٥.

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى (طبعة أوروبا) ص ٢٠٧.

(٣) انظر فى ترجمة يونس أبا الطيب اللغوى ص ٢١ والسيرافى ص ٣٣ وابن الأنبارى ص ٤٩ ومعجم الأدباء ٢٠ / ٦٤ وابن الجزرى ٢ / ٤٠٦ وشذرات الذهب ١ / ٣٠١ وبغية الوعاة ص ٤٢٦.

(٤) الخصائص ٢ / ٦١ .

الخليل يرى أن مفعول ننزع محذوف فى الآية الكريمة : ( لننزعنّ من كل شيعةٍ أيُّهم أشدُّ ) والتقدير لننزعن الفريق الذين يقال فيهم أيهم أشد، وقال يونس جملة (أيهم أشد) هى المفعول [1] . وكان الخليل وسيبويه يريان أن تصغير قبائل : قُبَيِّئل ، وكان يونس يرى أن تصغيرها : قُبَيِّل [2]. وكان سيبويه لا يرد المحذوف فى التصغير فمثل يضع تصغَّر على يُضَيْع ، بينما كان يرده يونس فيقول فى تصغير يضع : يُوَيْضع [3] . وكان يذهب إلى أن تاء أختْ وبنت ليست للتأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح ولأنها لا تبدل فى الوقف هاء [4] ، كما كان يذهب إلى أن الشاعر فى قوله :

إن تركبوا فركوبُ الخيل عادتنا     أو تنزلون فإنا معشرٌ نُزُلُ

أراد : أو أنتم تنزلون ، فعطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية ، وكان الخليل وسيبويه يذهبان إلى أن ذلك من باب العطف على التوهم [5] . وعلى هذا النحو وقع يونس بعيداً عن تطور نظرية النحو على شاكلة ما انتهت إليه فى الكتاب عند سيبويه ، والنحاةُ الذين يوضعون بحق فى تطورها هم ابن أبى إسحق وعيسى بن عمر ، ثم الخليل بن أحمد وسيبويه على نحو ما سيتضح ذلك عمَّا قليل .

---

( ١ ) المغنى ص ٨٢ .

( ٢ ) المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى ٢/٨٥ .

( ٣ ) الخصائص ٣/٧١ .

( ٤ ) شرح التصريح على التوضيح (طبعة عيسى الحلبى) وبهامشه حاشية الشيخ يس العليمى ١/٧٤ .

( ٥ ) الكتاب ١/٤٢٩ والمغنى ص ٧٧٣ .

## الفصل الثانى

# الخليل

## ١

### نشاطه العقلى والعلمى

هو الخليل[1] بن أحمد الفراهيدى البصرى، عربى من أزدعُمان، وُلد سنة مائة للهجرة، وتوفى سنة مائة وخمس وسبعين، ومنشؤه ومَرْباه وحياته فى البصرة، وقد أخذ يختلف منذ نعومة أظفاره إلى حلقات المحدثين والفقهاء وعلماء اللغة والنحو، وأكبَّ إكبابًا على حلقات أستاذيه عيسى بن عمر وأبى عمرو بن العلاء، كما أكبَّ على ما نُقل من علوم الشعوب المستعربة، وخاصة العلوم الرياضية، وكان صديقًا لابن المقفع مواطنه، فقرأ كلَّ ماترجمه وخاصة منطق أرسطاليس، كما قرأ ما ترجمه غيره من علم الإيقاع الموسيقى عند اليونان، وحذق هذا العلم حذقًا جعله يؤلف فيه كتابًا كان الأصلَ الذى اعتمد عليه إسحق الموصلى فى تأليف كتابه الذى صنفه فى النغم واللحون.

وكان عقل الخليل من العقول الخصبة النادرة، فهو لا يلم بعلم حتى يلتهمه التهامًا، بل حتى يستوعبه ويتمثله وينفذ منه إلى ما يفتح به أبوابه الموصدة، وحقًا ما قاله ابن المقفع فيه من أن عقله كان أكثر من علمه، وهو عقل جعله يتصل بكل علم ويحوز لنفسه منه كل ما يبتغى من ثراء فى التفكير ودقة فى الاستنباط،

---

(١) انظر فى ترجمة الخليل أبا الطيب اللغوى ص ٢٧ والزبيدى ص ٤٣ والسيرافى ص ٣٨ ونزهة الألباء ص ٤٥ والأنساب للسمعانى الورقة ٤٢١ ومعجم الأدباء ١١/٧٢ ومقدمة تهذيب اللغة للأزهرى وابن خلكان فى الخليل وإنباه الرواة ١/٣٤١ وتهذيب الأسماء واللغات ١/١٧٧ وتهذيب التهذيب ٣/١٦٣ وطبقات القراء لابن الجزرى ١/٢٧٥ وسرح العيون لابن نباتة (طبعة دار الفكر العربى) ص ٢٦٨ ومرآة الجنان ١/٣٦٢ وشذرات الذهب ١/٢٧٥ وروضات الجنات ص ٢٧٢ وبغية الوعاة ص ٢٤٣.

دقةً تُذهل كل من يقف على وضعه لعروض الشعر ورَفْعه لصَرْح النحو ورسمه المنهجَ الذى أُلِّف عليه معجم العين أول معجم فى العربية. ولما أدركته الشهرة لم يستغلها لنفسه وتحقيق ما حققه بعض معاصريه من الثراء العريض، بل مضى مزدريًا للشهرة وما قد يُطْوَى فيها من مجد مادى، مكتفيًا بكفاف العيش، وفى ذلك يقول النَّضْر بن شُمَيْل أحد تلاميذه: «أقام الخليل فى خُصٍّ من أخصاص البصرة لا يقدر على فَلْس وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال».

وعلى هذا النحو كان يزدرى الخليل متاع الحياة الدنيا الذى كان الناس يشغفون به من حوله، ومتاعٌ واحد هو الذى كان يلتمسه ويسعى إليه ويلحّ فى السعى، هو المتاع العقلى الذى جعله يتكلف الجهد العنيف الممضّ فى فتح أبواب العلوم اللغوية التى طال على العلماء من قبله ومن حوله قَرْعها دون أن تنفتح لهم، حتى إذا مسَّتها عصاه السحرية انفتحت أغلاقها وفارقتها طلاسمها، وذلّت له وانقادت. وأول ما يُلاحَظ من ذلك اكتشافه علم العروض اكتشافًا ليس له سابقة ولا تدانيه لاحقة، إذ استطاع أن يرسمه بكل أوزانه وحدوده وتفاعيله وتفاريعه، غير مُبْقٍ لمن جاءوا بعده شيئًا يضيفونه إليه. وهو يحمل فى تضاعيفه ما يشهد بتمثله تمثلاً رائعًا للنغم وعلم الإيقاع ومواضعه، كما يحمل ما يشهد بإتقانه لنظريات العلوم الرياضية فى عصره علمًا وفقها وتحليلا، وخاصة نظريتى المعادلات، والتباديل والتوافيق، فقد اشتق له تفاعيل خاصة، وأدارها فى دوائر كدوائر المهندسين مستخدمًا إشارات من النقط والحلقات تصور ما يجرى فى التفعيلات من زحافات، كما تفسح لأجزائها فى التقدم والتأخر، بحيث تجمع الأوزان العروضية التى عرفها العرب وما لا يُحْصَى من أوزان جديدة لم يعرفوها ولا ألفوها، مما أتاح للعباسيين أن ينظموا على أوزان جديدة أهملها أسلافهم ولم يودعوا فيها شيئًا من منظوماتهم.

ولم يستغل الخليل نظرية التباديل والتوافيق الرياضية فى وضعه علم العروض فحسب، فقد استغلها أيضًا فى وضع منهج قويم لمعجم العين المشهور، إذ بناه على تقليب كل الصيغ الأصلية، بحيث تندرج فيه مع كل كلمة الكلماتُ الأخرى التى تجمع حروفها وتختلف فى ترتيبها بتقديم بعض منها على بعض،

فكتب مثلا يوضع معها : كبت ، وتكب ، وتبلك ، وبكت ، وبتك . وبذلك حصّر فى المعجم جميعَ الكلمات التى يمكن أن تقع فى العربية ، مميزاً دائمًا بين ما استعملته العرب منها وما أهملته ولم تنطق به ، على نحو ما ميز فى العروض بين الأوزان المستعملة والأخرى المهملة . ورأى أن يكون ترتيب الكلمات فى المعجم على مخارج الحروف ومواقعها من الجهاز الصوتى وهو الحلق واللسان والفم والشفتان ، بادئًا بحرف العين وبه سمّاه . وهو صنيع يلتقى فيه بصنيع الهنود فى ترتيبهم لحروف لغتهم السنسكريتية وربما عرف ذلك من بعض نازلتهم فى موطنه ، وهى فى معجمه مرتبة على هذا النحو[1] :

العين ، الحاء ، الهاء ، الخاء ، الغين ، القاف ، الكاف ، الجيم ، الشين ، الضاد ، الصاد ، السين ، الزاى ، الطاء ، الدال ، التاء ، الظاء ، الذال ، الثاء ، الراء ، اللام ، النون ، الفاء ، الباء ، الميم ، الياء ، الواو ، الألف .

وهو ترتيب أساسه كما ذكرنا آنفًا مخارج الحروف ومدارجها ، وهى عنده سبعة عشر مخرجًا موزعة على الجوف والحلق وأول الفم ومناطق اللسان وحافته وطرفه والثنايا والشفة السفلى والشفتين . واتهم القدماء مادة هذا المعجم وقالوا إنها ليست من عمله ، وإنما هى من عمل تلميذه اللَّيْث بن رافع باسطين فى ذلك أدلة قوية[2] ، غير أنهم اتفقوا على أنه هو الذى رسم منهجه له ، لما لاحظوه من التقاء منهجه بمنهج علم العروض الذى رسمه ، وقيام المنهجين جميعًا على أساس نظرية التباديل والتوافيق الرياضية .

ويظهر أنه عرف المباحث الصوتية عند الهنود وكانت قد نمت عندهم نموًّا واسعًا[3] ، وأضاف على ضوئها مادة صوتية غزيرة نقل منها تلميذه سيبويه فى كتابه نقولا كثيرة ، كما نقلت منها الكتب المتأخرة ، وهى تُرَدّ إلى ثلاثة جوانب ، أولها ذوق أصوات الحروف عن طريق فتح الفم بألف مهموزة يليها الحرف المذاق ساكنًا ، فيقال فى الباء أبْ وفى التاء أتْ وهلم جرا[4] . وبذلك يتضح صوت الحرف بالوقوف عليه ساكنًا والمكث عنده قليلا ، بخلاف ما

---

(١) انظر ذلك فى مقدمة لسان العرب .

(٢) المزهر للسيوطى (طبعة الحلبى) ١/ ٧٧ وما بعدها .

(٣) راجع التطور النحوى للغة العربية لبرجشتراسر ص ٥ .

(٤) مقدمة لسان العرب .

لو وُصِل بحرف بعده فإننا حينئذ لا نتمكن من إشباع الصوت ، إذ نتهيأ للنطق بصوت الحرف التالى له . وثانى هذه الجوانب وصف الأجراس الصوتية للحروف من همس وجهر وشدة ورخاوة واستعلاء واستفال ، مما يتناثر فى صحف كتاب سيبويه ، وجعله ذلك يقف عند أصوات الحركات وما يداخلها من إمالة ورَوْم وإشمام . والإمالة معروفة ، والروم حركة مختلسة ضعيفة ، أما الإشمام فهو أن تذيق الحرف الضمة أو الكسرة بحيث لا تكاد تُسْمع وإنما تُرَى فى حركة الشفة ، فهو أقل من الروم همسًا وخفة . وأما الجانب الثالث فهو ما يحدث للصوت فى بنية الكلمة من تغير يُفْضى إلى القلب أو الحذف أو الإعلال أو الإبدال أو الإدغام ، وقد عرض على هذا الجانب مادة اللغة عرضًا تدافعت سيوله وأمواجه تدافعًا عند سيبويه . وجعله عمق نظره فى هذه الجوانب الصوتية وخاصة الجانب الثانى يحاول أن يصوغ شكل الأصوات صياغة دقيقة ، مما جعله يدخل على النقط أو الإعجام علامات للروم والإشمام والتشديد والهمزة المتصلة والمنقطعة[١] ، واخترع علامات الضبط التى لا نزال نستعملها إلى اليوم إذ أخذ من حروف المد صورها مصغرة للدلالة عليها ، فالضمة واو صغيرة فى أعلى الحرف لئلا تلتبس بالواو المكتوبة ، والكسرة ياء متصلة تحت الحرف ، والفتحة ألف مبطوحة فوقه[٢] . وكان له فى النقط والشكل كتاب اتخذه الأسلاف إمامهم مُدداً متطاولة من الزمن . وما زال يوالى هذا النشاط العقلى والعلمى حتى توفى سنة ١٧٥ للهجرة .

٢

## إقامته صرح النحو والتصريف

كان عقل الخليل عقلا فَذًّا ، كلما مسّ شيئًا نظّمه واستنبط قوانينه ودقائقه ، وقد سلّط هذا العقل على قوانين العربية فى النحو والتصريف . فإذا هو يكتشفها اكتشافًا دقيقًا ، وحقًّا لم يترك فيها كتابًا جامعًا ، إنما ترك ، إن

(١) المحكم فى نقط المصاحف للدانى ص ٦ . (٢) الدانى ص ٧ .

صحّ ما ذكره المترجمون له، كتابات فرعية كرسالة له فى معنى الحروف وثانية فى جملة آلات الإعراب، وثالثة فى العوامل ويظن القفطى أنها منتحلة عليه، ورابعة لعلها من عمل غيره إذ تسمّى « شرح صرف الخليل ». ولكنه إذا كان لم يترك فى النحو والتصريف كتاباً كبيراً مأثوراً يضم فروعهما وشعبهما الكثيرة فإن تلميذه سيبويه سجّل فى كتابه كثيراً من بحوثه النحوية والصرفية، حتى كأنه كان موكّلا بأن لا يترك له رأياً مهما يتصل بقواعد العلمين ومسائلهما إلا دوّنه حتى قال القدماء إن كتابه من تصنيفه وتصنيف أستاذه الخليل وعبّروا عن ذلك عبارات مختلفة من مثل قول ثعلب : « الأصول والمسائل فى الكتاب للخليل » ويقول أبو الطيب اللغوى : « عقد سيبويه كتابه بلفظه ولفظ الخليل » ويقول السيرافى : « عامة الحكاية فى كتاب سيبويه عن الخليل أستاذه، وكل ما قال سيبويه : سألته أو قال من غير أن يذكر قائله فهو الخليل ». وكل من يقرأ الكتاب يحس فى وضوح بما قاله ثعلب من أن الأصول وأمهات المسائل النحوية والصرفية من عمل الخليل، وكأنه بالقياس إلى سيبويه كان الكنز الذى لا ينفد.

وحقّاً سبقت الخليل فى النحو والتصريف خطوات مهمة، وخاصة عند ابن أبى إسحق وعيسى بن عمر، ولكن من الحق أيضاً أنه هو الذى رفع قواعدهما وأركانهما وشاد صرحهما وبناءهما الضخم، بما رسم من مصطلحاتهما وضبط من قواعدهما، وبما شعب من فروعهما، يهتدى فى ذلك ببصيرته النافذة التى أتاحت له وضع علم العروض وضعاً تامّاً بحيث لم تستطع الأجيال التالية أن تضيف إلى صنيعه شيئاً. وبالمثل تناول علمى النحو والتصريف ساذجين من أسلافه، وما زال بهما حتى استويا فى صورتهما التى ثبتت على الزمن، ونستطيع أن نقول فى إجمال إن جمهور ما يصوره سيبويه فى كتابه من أصول النحو والتصريف وقواعدهما إنما هو من صنيع أستاذه. ولا ينكر أحد ما لسيبويه من إكمال فى العلمين وتتميم، ولكن المهم أن واضع تخطيطهما وراسم لوحتيهما إنما هو الخليل، يتضح ذلك فى محاوراته التى لا تكاد تنتهى مع تلميذه والتى تدور فيها مصطلحات النحو والصرف وأبوابهما، من مثل المبتدأ والخبر وكان وإن وأخواتهما والأفعال اللازمة والمتعدية إلى مفعول به واحد أو مفعولين أو مفاعيل، والفاعل

والمفاعيل على اختلاف صورها والحال والتمييز والتوابع والنداء والندبة والاستغاثة والترخيم والممنوع من الصرف ، وتصريف الأفعال والمقصور والممدود والمهموز والمضمرات والمذكر والمؤنث والمعرب والمبنى . وهو الذى سمّى علامات الإعراب فى الأسماء باسم الرفع والنصب والخفض وسمى حركات المبنيات باسم الضم والفتح والكسر أما سكونها فسماه الوقف ، وسمى الكسرة غير المنونة فى مثل مررت بعبد الله باسم الجر ، كما سمى السكون الذى يقع فى أواخر الأفعال المضارعة المجزومة باسم الجزم[١] ، وكان يرى أن الألف والياء والواو فى التثنية وجمع المذكر السالم هى نفس حروف الإعراب[٢] ، كما كان يرى أن أسماء الأفعال مَبْنية ولا محل لها من الإعراب ، مثلها فى ذلك مثل ضمير الفصل[٣] .

وأدته بحوثه الواسعة فى بنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة إلى أن يقسم الكلمات إلى مجردة ومزيدة ، ملاحظا أن المجردة لا تزيد على خمسة ولا تقل عن ثلاثة[٤] . ووضع للأبنية المجردة والمزيدة الميزان الصرفى المشهور ، وهو شديد الصلة بميزان تفاعيله فى العروض مما يؤكد أنه هو واضعه ، وقد اتخذ فيه من تفعيلة الصيغة الثلاثية المجردة أصلا هو « فعل » وأضاف إليها لامًا فى وزن الرباعى المجرد مثل جعفر فوزنه فعلل ولامين فى وزن الخماسى المجرد مثل سفرجل فوزنه فعلَّل ، أما الكلمات المزيدة فلاحظ أن حروف الزيادة فيها عشرة ، وتجمعها حروف كلمة « سألتمونيها » وقد رأى أن تُنْطق فى الميزان بلفظها، ليمتاز الأصلى من المزيد ، فمثلا أكرم وزنها أفعل وتفضل وزنها تفعَّل واقتطف وزنها افتعل وانكسر وزنها انفعل واستغفر وزنها استفعل، ومثلا إكرام وزنها إفعال واقتطاف وزنها افتعال وانكسار وزنها انفعال واستغفار وزنها استفعال ومصباح وزنها مفعال. وإليه يرجع الفضل فى وضع قوانين الإعلال والقلب، ويكفى أن نذكر لذلك ثلاثة أمثلة ، أما أولها فصيغة اسم المفعول من الفعل الأجوف مثل مقول ومبيع فقد كان يرى

---

(١) مفاتيح العلوم للخوارزمى ( طبعة القاهرة ١٩٣٠ ) ص ٣٠ وانظر شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشرى ( طبع القاهرة ) ١/ ٧٢ .

(٢) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ( طبعة القاهرة ) ص ١٣٠ ، ١٤١ والإنصاف لابن الأنبارى ص ١٣ وكتابه أسرار العربية ( طبع دمشق ) ص ٥١ .

(٣) المغنى لابن هشام ( طبعة دار الفكر بدمشق ) ص ٥٥٠ .

(٤) الجزء المطبوع من كتاب العين ص ٣ .

أن واو مفعول الزائدة هى المحذوفة من الصيغتين لأن الزائد أولى بالإعلال من الأصلى ، وبذلك يكون وزن الكلمتين عنده « مَفُعْل» و « مَفِعل » بينما يذهب بعض النحاة الذين خلفوه إلى أن عين صيغة اسم المفعول هى المحذوفة، وأن وزنهما لذلك « مَفول »[١] . والمثال الثانى صيغة اسم الفاعل من الفعل الأجوف المهموز مثل جاءٍ من جاءَ ، وكان يرى أنه حدث فى الصيغة قلب ، إذ قُدِّمت ياء لفظة جائى على الهمزة ، وذلك أن اسم الفاعل من الفعل الأجوف الثلاثى تُقْلب عينه همزة مثل سائل ، فلو لم تقدَّم الياء لأدى ذلك إلى انقلابها همزة وأن تجتمع همزتان فى كلمة واحدة وهو شىء تكرهه العرب فى لغتها ، ومن أجل ذلك قدَّر حدوث قلب فى الصيغة . فأصبحت : « جايِء » جائى ، وأعدَّها ذلك لأن تُعَلَّ إعلال كلمة قاضٍ ، فأصبحت « جاءٍ » ودعم رأيه فى هذا الإعلال والقلب بقياس كلمة جاءٍ على كلمة شاكٍ فى قول طريف بن تميم العَنْبرى :

فتعرَّفونى أننى أنا ذاكمُ ... شاكٍ سلاحى فى الحوادث مُعْلَمُ

فإنه قدم الكاف على الهمزة فى الصيغة الأصلية لكلمة « شاك » إذ أصلها « شائك » فأصبحت « شاكىء » ثم أعلَّها فأصبحت « شاكٍ » ووزنها إذن « فالع » لا فاعل[٢] . أما المثال الثالث فكلمة « أشياء » فإنها جاءت عن العرب ممنوعة من الصرف مع أنها جمع شىء ، وصيغة جمعها وهى أفعال لا تُمْنَع من الصرف ، ومن أجل ذلك ذهب الخليل إلى أنه حدث فيها قلب ، وأنها ليست على وزن أفعال ، كما يتبادر ، فقد جُمِعَتْ « شَيْئاء » على وزن فعلاء الممنوع من الصرف مثل خضراء بعلَّة ألف التأنيث الممدودة ، والكلمة إذن اسم جمع لا جمع ، وحدث فيها قلب مكانى إذ قدمت الهمزة الأولى التى هى لام الكلمة على فائها ، وبذلك أصبح وزنها « لفعاء » لا فعلاء وظلت ممنوعة من الصرف . واستدلَّ الخليل على رأيه بأن الكلمة تُجْمع على « أشاوى » كما

(١) الخصائص ٢/٦٦ والمنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى (طبعة مطبعة مصطفى الحلبى )١/٢٨٧ والأشباه والنظائر للسيوطى (طبعة حيدر آباد) ١/٤٠ .

(٢) المنصف ٢/٥٢ وانظر الكتاب ٢/١٢٩ ، ٣٧٨ .

تجمع صحراء على صحارى ، وأصلها عنده « أشايا» فأُبْدلت الياء واوا[١] .

وعلى هذا النحو من التحليل للقلب والإعلال في هذه الأمثلة كان الخليل يحلل تحليلا واسعًا عبارات اللغة ، كما كان يحلل أدواتها وصيغها اللفظية تحليلا جعله يلتفت فيها إلى النحت وأن من الممكن أن تكون الكلمة استُخلصت من كلمتين ، من ذلك اسم الفعل « هلمّ » فإنه ذهب إلى أنه مركب من « ها » للتنبيه وفعل « لُمّ » أى لُمّ بنا، ثم كثر استعمال الصيغة فحذفت الألف من « ها » تخفيفًا لأن اللام بعدها وإن كانت متحركة فإنها فى حكم الساكنة ، وكأنها حُذفت لالتقاء الساكنين فصارت « هلم »[٢] . ومن ذلك تحليله للفظة « مهما » الشرطية فقد كان يرى أن أصلها « ما » ثم دخلت عليها « ما » التى تدخل على أخواتها الشرطيات مثل أينما ، واستُقبح التكرار فى « ماما » فأبدلت الألف الأولى هاء لأنها من مخرجها، وحَسُنَ اللفظ بها[٣] . ومن ذلك « لن» الناصبة للمضارع ، فأصلها عنده : « لا أن » فحُذفت الهمزة تخفيفًا لكثرة دوران الصيغة فى الكلام على نحو حذفها فى مثل : « خُذْ وكُلْ ومُرْ وسَلْ » ثم حُذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها ، أو بعبارة أخرى حُذفت لالتقاء الساكنين[٤] . ومن ذلك تحليله لكلمة « ليس » فأصلها عنده: لا أيس ، فطُرحت الهمزة وألصقت اللام بالياء[٥] ومن ذلك كلمة إذن فأصلها عنده إذ أن[٦] .

وكان يمتاز بحس لغوى دقيق جعله يفقه أسرار العربية ودقائقها فى العبارات والألفاظ فقها لعل أحداً من معاصريه لم يبلغه ، ويتوقف سيبويه مرار لينقل عنه مثل «إن هذه العبارة أو هذه الظاهرة تكرهها العرب » أو إن «هذه الصيغة جيدة فى لسانهم ، أو إنهم يميلون إلى هذا الأداء رغبة فى التخفيف ». ومن أروع الجوانب التى يتضح فيها ذوقه اللغوى المرهف أحاديثه الكثيرة التى نقلها عنه سيبويه فى الإدغام والإعلال ومواضع قلب الواو ياء والياء واواً . ومما يصور مدى حسه اللغوى الحاد ملاحظته حكاية العرب لصوت الجُنْدُب بقولهم : « صرّ » وحكايتهم لصوت

---

(١) الكتاب ٢/٣٧٩ والمنصف ٢/٩٤ .
(٢) الخصائص ٣/٣٥ .
(٣) الكتاب ١/٤٣٣ .
(٤) الكتاب ١/٤٠٧ والخصائص ٣/١٥١ .
(٥) انظر مادة ليس فى لسان العرب .
(٦) همع الهوامع للسيوطى (طبعة الخانجى) ٢/٦ .

البازى بقولهم : « صَرصر » فقد قال إنهم توهموا فى صوت الجندب استطالة ومدّا فقالوا صَرّ بينما توهموا فى صوت البازى تقطيعًا ، فقالوا « صَرْصر »[١] . وسنرى فيما يلى أمثلة كثيرة تصور حسه اللغوى المصفّى وملكاته العقلية التى لا يكاد يفوتها شىء .

٣

العوامل والمعمولات

كل من يقرأ كتاب سيبويه يرى رأى العين أن الخليل هو الذى ثبّت أصول نظرية العوامل ومدّ فروعها وأحكمها إحكامًا بحيث أخذت صورتها التى ثبتت على مَرّ العصور ، فقد أرسى قواعدها العامة ذاهبًا إلى أنه لا بد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل فى الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية . والعامل عادة لفظى مثل المبتدأ وعمله فى الخبر الرفع ، والفعل وعمله فى الفاعل الرفعَ وفى المفعولات النصبَ . وقد يكون العامل معنويًّا على نحو ما نصّ تلميذه سيبويه فى باب المبتدأ إذ جعله معمولا للابتداء . ومن العوامل أدوات وحروف ، منها ما يجزم الفعل وهولم وإنْ وأخواتهما ومنها ما ينصبه أو يـنُـْصَب بعده وهو أنْ ولن وبابهما . ومنها ما ينصب ما بعده ويرفعه كالفعل وهو إنّ وأنّ ولكن وكأن وليت ولعل ، يقول سيبويه : « زعم الخليل أن هذه الحروف عملت عملين : الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت كان أخاك زيد ، إلا أنه ليس لك أن تقول « كأن أخوك عبدَ الله » تريد كأن عبدَ الله أخوك لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا يُضْمَر فيها المرفوع كما يضمر فى كان ، ومن ثَـمّ فـرّقوا بينهما كما فرّقوا بين ليس وما فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هى بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال »[٢] . وقال إذا دخلت ما على إنّ هى وأخواتها كُفَّت عن العمل أو ألغى عملها ما عدا ليت فإنه يجوز معها الإلغاء والعمل إذا وليتها ما[٣] . وفى ذلك ما يؤكد أنه صاحب فكرة الإلغاء والإعمال فى العوامل لا فى باب إنّ وحده ، بل أيضًا فى باب ظن وأخواتها وغيره من الأبواب . وهو الذى فتح مباحث حروف الجر الزائدة التى تعمل عملا لفظيًّا فيما بعدها ،

(١) الخصائص ٢/١٥٢ .
(٢) الكتاب ١/٢٨٠ .
(٣) الكتاب ١/٢٨٢ وما بعدها .

بينما ينبغى ملاحظة موقعه من الإعراب بالنسبة للعوامل التى تطلبه يقول فى قوله تعالى : ( قل كفى بالله شهيداً بينى وبينكم ) إنما هو كفى الله بالرفع ولكنك لما أدخلت الباء عملت[١] . وكان يذهب إلى أنّ « إن » الجازمة تجزم جواب الشرط كما تجزم فعله وكان يقول إنها هى أم الباب الخاص بأدوات الجزاء الجازمة لأنها لا تخرج عن بابها بينما غيرها يفارق الباب مثل«من» فهى تأتى شرطية وتأتى استفهامية مثلا . ومعروف أن جواب الشرط إما أن يكون فعلا ، وإذن لا يحتاج إلى رابط يربطه بما قبله ، وإما أن يكون جملة اسمية وحينئذ لا بد له من الفاء ، ولاحظ أن إذا الفجائية قد تسد مسدّها فى الربط على شاكلة قوله تعالى : ( وإن تُصبْهم سيِّئةٌ بما قدمتْ أيديهم إذا هم يَقْنطون )[٢] . وعرض سيبويه لما انجزم بالأمر فى مثل : « ائْتنى آتِك » وبالنهى فى مثل : « لا تفعلْ يكنْ خيراً لك» وبالاستفهام فى مثل : « ألا تأتينى أحدثْك » وبالتمنى فى مثل : « ألا ماءَ أشربْه » وبالعَرْض فى مثل : « ألا تنزلُ تصبْ خيراً » ثم نقل عن الخليل أن كل هذه الصيغ فيها معنى إن الشرطية لأن القائل إذا قال « ائتنى آتك » فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتك ، وهكذا الصيغ التالية . وجعل من ذلك قوله عزّ وجلّ : ( هل أدلّكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ) فلما انقضت الآية قال : ( يغفرْ لكم ) بجزم المضارع[٣] . وهو صاحب فكرة تأويل المضارع المنصوب بأن مضمرة أو ظاهرة وإعرابه حسب مواقعه من العوامل ، فمثل : ( وأمرنا لنسلم لرب العالمين ) تقديره : وأمرنا للإسلام[٤] .

والعوامل عنده تعمل ظاهرة ومحذوفة ، وكثيراً ما يُحذف المبتدأ العامل فى الخبر ، طلباً للإيجاز . ويُكثر سيبويه من توجيه الخليل لبعض المرفوعات على أن مبتدأها محذوف ، مثل مررت به المسكينُ أى هو المسكين ، ومثل إنه — المسكين — أحمق ، أى هو المسكين أيضاً[٥] . ومواضع حذف الفعل الناصب

---

(١) الكتاب ١/٤٨ .
(٢) الكتاب ١/٤٣٥ .
(٣) الكتاب ١/٤٤٩ .
(٤) المغنى لابن هشام ص ٢٣٨ .
(٥) الكتاب ١/٢٥٥ .

للمفعول كثيرة ، منها ما يجوز فيه الحذف والإضمار لقيام القرينة ، ومنه عنده قول الشاعر :

ألا رجلاً جزاه اللهُ خيراً  يدلّ على محصّلة تَبيتُ[1]

إذ جعل تقديره : ألا ترونني رجلا هذه صفته، فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى[2] . وقد يحذف وجوبًا على نحو ما هو معروف فى التحذير والاختصاص ويجعل من مواضعه المدحَ كما فى الاختصاص ، وكذلك الذم ، إذ نراه يعرض للآية الكريمة : ( لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة ) فقدجاءت كلمة ( والمقيمين الصلاة ) بالنصب ، ولو كانت معطوفة على ما قبلها لكان حقها الرفع ، ويقول الخليل إنها منصوبة بفعل محذوف قصداً للثناء والتعظيم كأنه قيل : اذكرْ أهل ذاك واذكر المقيمين ، ويقول : وهذا شبيه بقولهم ( أى فى الاختصاص ) إنا بنى فلان نفعل كذا ، لأنهم لا يريدون أن يخبروا من لا يدرى بأنهم من بنى فلان وإنما يذكرون ذلك افتخاراً ، ويعلّق على قول أمية بن أبى عائذ :

ويأوى إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ  وشُعْثًا مراضيعَ مثلَ السّعالى

فيقول إنه نصّب شعثًا بإضمار فعل لا يصح إظهاره لأن ما قبله دلّ عليه ، فوجب حذفه على ما يجرى عليه تعبيرهم فى الذم والمدح[3] . ويقف بإزاء الآية الكريمة : ( انتهوا خيراً لكم ) ويقول إن خيراً مفعول به لفعل محذوف وجوباً لجريان التعبير مجرى المثل ، كأنه قيل : ائتوا خيراً لكم ، ويستطرد لقول القائل : « انته يا فلان أمراً قاصداً » ويقول إن أمراً مفعول به لفعل محذوف على تقدير : وائت أمراً قاصداً[4] . وعلى نحو ما يُحْذف الفعل مع المفعول يحذف مع المصادر كثيراً مثل مَرْحَبًا وأهلا كأنه بدل من رحبت بلادك وأهلت ، وحين مثل بذلك قال إنه بمنزلة رجل رأيته سدّد سهمًا فقلت القرطاسَ أى أصبت القرطاس[5] .

(١) محصلة هنا : تحصل الخير لصاحبها .
(٢) الكتاب ١/٣٥٩ .
(٣) الكتاب ١/٢٤٩ وما بعدها .
(٤) الكتاب ١/١٤٣ .
(٥) الكتاب ١/١٤٨ .

يريد أن حذف الفعل مع المصادر أو المفاعيل المطلقة كحذفه مع المفعول به . وكان يذهب إلى أن مثل حَنانيك ولبَّيْك وسَعْديك مفعولات مطلقة لفعل محذوف ، وقد صيغت على التثنية قصداً للتكثير ، فمعنى حنانيك مثلا تَحَنُّنًا بعد تحنن[١] . وعلى نحو ما يُحْذف الفعل تحذف أن المصدرية بعد اللام الداخلة على المضارع المنصوب وهي وأخواتها : حتى وأو والواو والفاء . وكان يطرد ذلك في إذن خلافًا لجمهور النحاة بعده وفي مقدمتهم تلميذه سيبويه ، إذ قالوا إنها تنصب المضارع أحيانًا بنفسها مثل أن ولن ، وليست بمنزلة اللام وحتى[٢] . وتحذف حروف الجر أحيانًا وهي تُحْذف قياسًا مع أنَّ وأنْ وصلتهما في مثل قوله تعالى : ( شهد الله أنه لا إله إلا هو ) وقولك . « أرغب أن أراك » فالتقدير شهد الله بأنه ، وأرغب في أن أراك أو عن أن أراك . وكان الخليل يذهب إلى أنهما وصلتهما منصوبان على تقدير نزع الخافض[٣] . وسأله سيبويه عن قوله جَلَّ ذكره : (وأن هذه أمتكم أمَّةً واحدة وأنا ربكم فاتقون) فقال : إنما هو على حذف اللام كأنه قال : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، وأن وصلتها منصوبان على نزع الخافض[٤] .

وعلى نحو ما تُحْذف العوامل تُحذَفُ المعمولات ، فالخبر قد يحذف ، ويكثر حذف المفعول به إذا قامت قرينة كآيات سورة الضحى : ( ألم يجدك يتيمًا فآوى ووجدك ضالاً فهدَى ووجدك عائلا فأغنى ) . ومما يطَّرد فيه الحذف ضمير الشان إذا كان اسماً لإن وكأن ولكن وأنَّ ، قال سيبويه : « روى الخليل أن ناسايقولون إنَّ بك زيدٌ مأخوذ ، وقال ، هذا على قوله إنه بك زيد مأخوذ ، وشبَّهه بما يجوز في الشعر نحو قول ابن صَريم اليَشْكرى :

ويومًا تُوافينا بِوَجْهٍ مقسَّمٍ كأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطو إلى وارق السَّلَمْ

وقول الآخر :

ووَجْهٌ مشرقُ النَّحْرِ كأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ

(١) الكتاب ١/١٧٤ .
(٢) الكتاب ١/٤١٢ .
(٣) المغنى ص ٥٨٠ .
(٤) الكتاب ١/٤٦٤ .
(٥) مقسم : جميل القسمات . تعطو إلى : تتناول . السلم : شجر .

لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار ، قال الخليل : وهذا يشبه قول من قال ، وهو الفرزدق :

فلو كنتَ ضَبِّيًّا عرفتَ قَرابتى ولكنّ زَنْجِىٌّ عظيمَ المشافرِ

وجوَّز الخليل فى البيت أن يقال ولكن زنجيًّا عظيم المشافر بالنَّصْب ، على أن يكون خبر لكن محذوفا وتقديره لا يعرف قرابتى ، وشبَّه ذلك بحذف الخبر فى قوله عزَّ وجل: (طاعةٌ وقولٌ معروف) أى طاعة وقول معروف أمثل .. وأما قول الأعشى :

فى فِتْيَةٍ كسيوف الهند قد علموا أنْ هالكٌ كلُّ من يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

فإن هذا على إضمار الهاء[1] ». وكان يذهب إلى أن الحذف فى بيت الأخطل:

ولقد أبيتُ من الفتاة بمنزلٍ فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومُ

ليس على إضمار أنا مع المرفوعين فى الشطر الثانى أى أنا لا حرج ولا محروم وإنما هو على سبيل الحكاية أى: فأبيت بمنزلة الذى يقال له لا حرج ولا محروم[2]. ومما خرَّجه على الحكاية أيضًا قولهم : « اضربْ أيهم أفضل » بضم أى كأنهم قالوا : اضربْ الذى يقال له أيهم أفضل[3]، وبذلك يكون المفعول به محذوفًا . وكان يذهب إلى أن المضاف قد يحذف ويقوم المضاف إليه مقامه ، وجعل من ذلك قولهم : « له صوتٌ صوت الحمار » فقد قال إن كلمة صوت الحمار صفة لصوت بتقدير «مثل» أى أنها حُذفت وأقيم المضاف إليه مقامها، وأصل التعبير « له صوت مثل صوت الحمار[4] » .

ومما يتصل بالعوامل والمعمولات كثْرة تحليله للعبارات وكثْرة تخريجه لها إذا اصطدمت بالقواعد وكثْرة إدلائه بوجوه مختلفة من الإعراب فى لفظة واحدة ،

(١) الكتاب ١/٢٨١ وما بعدها .

(٢) الكتاب ١/٢٥٩ وواضح أنه جعل الجار والمجرور محذوفين هما وما يتبعهما .

(٣) الكتاب ١/٣٩٩ .

(٤) الكتاب ١/١٨١ .

فمن تحليله للعبارات تحليله لصيغة التعجب فى مثل « ما أحسن عبد الله » فقد ذكر أنه بمنزلة قولك شيء أحسن عبد الله ودخل ما معنى التعجب ، ويقول إنه تمثيل ولم يتكلم العرب به[١] ، ومن ثَمَّ قال النحاة إن ما نكرة تامة بمعنى شيء وأعربوها مبتدأ ، والجملة بعدها خبر . ومن ذلك قولهم : « هذا القول لا قولك » بنصب «قولك » فقد جعلها مفعولا مطلقًا على الرغم من أنها مضافة وقابل بينها وبين قولهم فى الاستفهام « أجِدَّك لا تفعل كذا وكذا » يقول : كأنه قال« أحقًّا لا تفعل كذا وكذا » وأصله من الجِد ، كأنه قال : « أجِدًّا » ويقول إن عبارة جدك لا تتصرّف ولا تفارق الإضافة ، إذ هى فى حكم الأمثال ، ومثلها « لاقولك » فإنهم لو قالوا : « هذا القول لا قولا » لم يكن فى هذا بيان لأنه ليس كل قول باطلا ، ومن أجل ذلك كان لا بد أن يحققوا القول عن طريق الإضافة إلى المخاطب[٢] . ومن ذلك تحليله للفظة « اللهم » فى النداء ، فقد كان يقول إن الميم فى آخرها بدل من يا[٣] ولذلك لا يُجْمع بينهما. وكان لا يبارَى فى تحليله للأدوات المبهمة وبيان اختلاف معانيها باختلاف مواقعها من الكلام ، من ذلك ما قاله سيبويه من أنه سأله عن قول العرب : « أما إنه ذاهب وأما أنه منطلق » بكسر إن وفتحها فى العبارتين ، فقال : إذا قال القائل « أما أنه منطلق » بالفتح فقد جعله كقولهم « حقًّا أنه منطلق » ومعروف أن حقًّا مفعول مطلق وأنه منطلق فاعل مؤول . وقال الخليل أما إذا قال القائل : «أما إنه منطلق » بالكسر فإنه بمنزلة قولهم « ألا إنه منطلق »[٤] . وكان يسعفه فى مثل هذا التحليل معرفته الواسعة بلغات العرب وحسُّه الدقيق فى معرفة مواقع الكلام، من ذلك أن سيبويه سأله عن قوله عزَّ وجل : ( وما يُشْعِركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون ) فى قراءة من قرأ إنها بالكسر ، فقال : ما منعها أن تكون كقولك « ما يُدريك أنه لا يفعل » فقال الخليل : لا يحسن ذلك فى هذا الموضع ، إنما قال عز وجل : ( وما يشعركم ) ثم ابتدأ ، فأوجب ، فقال (إنها إذا جاءت لا يؤمنون ) ولو قال : ( وما يشعركم أنها ) بالفتح كان ذلك عذراً لهم . ولكن بعض القرّاء قرأها بالفتح ، وذكر له

---

(١) الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ١٨٩/١ .

(٣) الكتاب ٣١٠/١ .

(٤) الكتاب ٤٦٢/١ .

ذلك تلميذه ، فقال إنها حينئذ تكون بمعنى لعلها ، إذ يستعمل بعض العرب ، أن المفتوحة بمعنى لعل، فيقولون: «ائت السوق أنك تشترى لناشيئاً» أى لعلك [1].

وكان كلما اصطدم مثال أو تعبير بقاعدة نحوية استظهرها حاول أن يجد له تأويلا ، ولعل خير ما يصور ذلك «الحال» فقد وضع له قاعدة التنكير المعروفة ، فلا بد أن يكون نكرة ، ولا يصح أن يكون معرّفاً بالألف واللام ولا مضافاً ، فلا يقال كلمته المستبشر تريد كلمته مستبشراً ، ولا يقال كلمتهم مستبشريهم تريد كلمتهم مستبشرين . ولكن جاءت عبارات على لسان العرب معرفة ومضافة وموضعها حال ، من ذلك « أرسلها العِراك » أى معتركة ، و« مررت بهم الجمّاء الغفير » أى جمّاً غفيراً . وخرّج ذلك الخليل على أن العرب تكلمت بهذين الحرفين وما يماثلهما على نية طرح الألف واللام ، وكأنهم قالوا فى المثل الأخير : « مررت بهم قاطبة ومررت بهم طُرّاً» أى جميعاً . ومن ذلك: « مررت به وحده ومررت بهم وحدهم » وما جاء فى لغة أهل الحجاز من قولهم : « مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك إلى العشرة » و « مررت بهم قَضّهم بقضيضهم ». وخرّج الخليل المثلين الأولين على معنى التفرد ، فكأن القائل قال : « مررت به أو بهم منفرداً ومنفردين » أما المثال الثالث فكأنه قال : « مررت بهم انقضاضاً ». وشبّه مجىء الحال على هذا النحو بمجىء المصدر أو المفعول المطلق مضافاً فى مثل سبحان الله ولبّيك [2]. وكان يستظهر القاعدة المعروفة فى النّعت وهو أنه يتبع المنعوت فى التعريف والتنكير حتما ، ولكن جاء عن العرب « ما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذلك » و« ما يحسن برجل مثلِك أن يفعل ذلك » و « مررت برجل غيرِك خيرٍ منك » وخرّج الخليل المثال الأول على أن كلمة الرجل وإن كانت معرفة فى الظاهر فإنها نكرة فى الحقيقة ، إذ أريد بالرجل إلى الجنس، وكأن الألف واللام فيه ملغاتان ، ولذلك نُعت بالنكرة ، أما المثالان الثانى والثالث فقد خرّجهما على أن لفظى مثلك وغيرك ، وإن كانتا مضافتين، نكرتان فى واقع الأمر ، إذ لا تفيدهما الإضافة تعريفاً [3].

---

(١) الكتاب ١/٤٦٢ .

(٢) الكتاب ١/١٨٧ وما بعدها .

(٣) الكتاب ١/٢٢٤ .

ولعله أول من فتح فى الإعراب ما يمكن أن نسميه بالاحتمالات ، إذ نراه يعرض فى كثير من الأمثلة وجوها مختلفة لإعرابها ، وتتضح آثار ذلك فى مواضع من الكتاب ، على نحو ما يلقانا فى باب النعت ، إذا كان فى تعظيم أو مدح أو ذم ، فقد كان يُجيز فيه الإتباع لسابقه ، والقطع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو مفعولا به لفعل محذوف(١) ، ونقل عنه سيبويه فى قولهم : « هذا رجلٌ صدق معروف صلاحه » أنه يجوز فى كلمة « معروف » أن تكون نعتًا لرجل، وأن تكونَ حالا منصوبة كأن كلمة رجل نالها شىء من التعريف بإضافتها إلى صدق ، وجوّز أن تكون خبرا مقدمًا لكلمة « صلاحه »(٢) . ومن يقرأ توابع المنادى فى سيبويه يلاحظ توًّا أنه هو الذى ردّد الرفع والنصب فى بعض أمثلة هذه التوابع كالنعت مثلا فقد جوّز فيه أن يقال « يا زيد الطويلُ والطويلَ » بالضم والنصب، أى حملا على ظاهر المنادى أو على محله . وكذلك الشأن فى التوكيد مثل « ياتميم أجمعون أو أجمعين»، ونكتفى بهذه القطعة من كلام سيبويه: قال الخليل «إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكون عطفًا عليه فأنت فيه بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رفعت وذلك قولك يا هذا زيدٌ، وإن شئت قلت زيدًا، يصير كقولك، يا تميم أجمعون وأجمعين، وكذلك يا هذان: زيد وعمرو، وإن شئت قلت: زيدًا وعمرًا، فتُجرى ما يكون عطفًا (أى تابعًا) على الاسم مجرى ما يكون وصفًا، نحو قولك: يا زيدُ الطويلُ ويا زيد الطويلَ»(٣).

وعلى هذا النحو كان الخليل يُكثر من الاحتمالات فى وجوه الإعراب للصيغ والألفاظ والعبارات كما كان يكثر من التأويل والتخريج حين يصطدم ببعض القواعد التى يستظهرها ، وهو فى تضاعيف ذلك يحلل الألفاظ والكلام تحليلا يعينه على ما يريد من توجيه الإعراب ومن التأويل والتفسير ، ومن طريف تفسيراته ما ذكره سيبويه من أنه سأله عن قوله جلّ وعزّ : ( قل أفغير الله تأمرونّى أعبدُ أيها الجاهلون ) فإن ظاهر العبارة أن غير الله منصوبة بتأمرونّى ، وفى ذلك فساد

(١) انظر الكتاب ١/٢٤٨ وما بعدها .
(٢) الكتاب ١/٢٦٣ .
(٣) الكتاب ١/٣٠٧ .

واضح فى المعنى ، فأجابه بأن« غيرَ» منصوبة بأعبد ، وتأمرونّى غير عامل فيها ، كقولك هو يقول ذاك بلغنى ، فبلغنى لغو ، وكذلك تأمرونى ، وكأنه قال فيما تأمرونى[١] . وسأله سيبويه عن قول الأعشى :

إن تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تنزلون فإنا معشرٌ نُزُلُ

لماذا رفع « أو تنزلون » وهى معطوفة على فعل مجزوم ، فقال كأنه توهم أنه قال فى أول البيت أتركبون فرفع ، بالضبط كما جاء عند زهير من قوله :

بَدا لىَ أنى لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

فقد عطف سابق بالجر على مدرك المنصوبة ، كأنه توهم أن مدرك مجرورة ، لأنه يكثر أن يأتى خبر ليس مجروراً بباء زائدة[٢] . وحَمل على هذا الباب وقوع الفعل المجزوم فى الآية الكريمة : ( لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين) فإن معنى لولا أخـرتنى فأصَّـدق، وإن أخرتنى أصـدّق، واحد[٣]، ولذلك عطف الفعل بالجزم وكأنما سبقته أداة جازمة.

٤

## السماع والتعليل والقياس

اعتمد الخليل فى تأصيله لقواعد النحو وإقامة بُنْيانه على السماع والتعليل والقياس ، والسماع عنده إنما يعنى نبعين كبيرين نبع النقل عن القرّاء للذكر الحكيم وكان هو نفسه من قرائه وحمَلته ، ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخُلَّص الذين يوثق بفصاحتهم ، ومن أجل ذلك رحل إلى مواطنهم فى الجزيرة يحدثهم ويشافههم ويأخذ عنهم الشعر واللغة ، ويُروَى أن الكسائى سأله وقد بهره كثرة ما يحفظ من أين أخذت علمك هذا ؟ فأجابه : من بوادى الحجاز ونجد وتهامة[٤] .

---

(١) الكتاب ١/٤٥٢ .

(٢) الكتاب ١/٤٢٩ .

(٣) الكتاب ١/٤٥٢ .

(٤) إنباه الرواة ٢/٢٥٨ .

وهذان النبعان وحدهما هما اللذان يدوران على لسانه فيما نقله عنه تلميذه سيبويه ، ويظهر أنه هو الذى ثَبَّتَ فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبوى لأن كثيرين من حملته كانوا من الأعاجم ، وهم لا يوثق بهم فى الفصاحة ، واللحن يدخل على ألسنتهم. ونستطيع أن نعرف مدى المادة اللغوية والشعرية التى كان يحملها فى صدره برجوعنا إلى كتاب سيبويه، فإن أكثر النقول فيه تُرَدُّ إليه ، ولا نجد سيبويه يسجّل له قاعدة نحوية أو حكمًا نحويًّا إلا يروى معهما سيلا من عبارات العرب وأشعارهم ينقله عن لسانه، وكأننا بإزاء منجم ضخم لا يزال يسيل بكلام العرب وأمثالهم وأبياتهم الشعرية . وكل بيت ومثل وكلمة إنما يراد به أن يكون دليلا على ما يستنبطه من أصول النحو وقواعده ، فكل حكم نحوى وكل أصل لا يُلقَى إلقاء، وإنما يلقى ومعه برهانه من كلام العرب الموثوق به وأشعارهم . فالشواهد عند الخليل هى مدار القاعدة النحوية ، وهى إنما تستنبط من الأمثلة الكثيرة ، إذ لا بد لها من الاطراد على ألسنة العرب ، فإن جاء ما يخالف القاعدة المستنبطة المحكمة كان شاذًّا ، ولا بأس بأن يبحث له الخليل عن تأويل على نحو ما مرَّ بنا آنفًا .

وليست المسألة عنده مسألة سماع وشواهد فحسب ، فقد جعله استقراؤه للغة العرب تستقر فى نفسه سليقتهم استقرارًا مكَّنه من ضبط القواعد النحوية والصرفية ضبطاً يبهر كل من يقرأ مراجعات سيبويه له ، ويكفى أن نضرب لذلك مثلين ، أما الأول فملاحظته أن إن الشرطية إذا وليها مضارع مجزوم لم يحسن دخول لام اليمين فى الجواب ، فلا يقال إن تأتنى لأكرمنَّك ، لأن اللام تعوق إنْ عن العمل وقد ظهر عملها فى فعل الشرط. أما إذا كان فعل الشرط التالى لها ماضيًا فإن عملها لا يكون حينئذ ظاهراً فيه ، ولذلك يجوز دخول لام اليمين على جوابها ، فيقال إن أتيتنى لأكرمنك . ويعلق الخليل على ذلك بشواهد من القرآن الكريم والشعر ، من مثل الآية : (وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) بخلاف قوله جل وعز : (وإلا تغفرْ لى وترحمنى أكنْ من الخاسرين) لأن إن عملت فى فعل الشرط فوجب عملها فى الجواب ، ويستدل أيضًا بقول زهير :

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقول لا غائبٌ مالى ولا حَرِم

. فقد توقف عملها فى الجواب ، لأن فعل الشرط ماض [١] . والمثل الثانى منع العلم من الصرف إذا كان على وزن فعلان مثلثة الفاء والنون فيه زائدة مثل عثمان وغطفان ، يقول سيبويه : « وسألته عن رجل يسمى دِهْقان فقال إن سميته من التدهقن فهو مصروف .. وإن جعلته من الدَّهْق لم تصرفه . . وسألته عن رجل يسمى مُرَّانا فقال أصرفه لأن المران إنما سُمِّى للينه فهو فُعَّال كما يسمى الحُمَّاض لحموضته وإنما المرانة اللين . وسألته عن رجل يسمى فَيْناناً فقال مصروف لأنه فيعال ، وإنما يريد أن يقول لشعره فنون كأفنان الشجر . وسألته عن ديوان فقال بمنزلة قيراط لأنه من دَوَّنت . وسألته عن رُمَّان فقال لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذ لم يكن له معنى يُعْرف . وسألته عن سعدان والمرجان فقال لا أشك فى أن هذه النون زائدة لأنه ليس فى الكلام مثل فعلال إلا مضعفًا [٢] » . وواضح أنه يعتمد فى أحكامه على محفوظاته فى اللغة ، وهى محفوظات كانت تعينه على معرفته الدقيقة بأصول الألفاظ واشتقاقاتها واستقرائه لمثيلاتها ، وكأن اللغة أسلمت له قيادها كى يحكم آراءه ويضبط ما يشاء من قواعد الصرف والنحو جميعًا .

وكان يَسْند دائمًا ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التى تصور دقته فى فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التى استقرت فى دخائل العرب من قديم ، وفى ذلك يقول الزبيدى إنه «استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد وما لم يسبقه إلى مثله سابق » ولفت كثرة ما يورده فى النحو من علل بعضَ معاصريه فسأله أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فقال : « إن العرب نطقت على سجيَّتها وطباعها وعرفتْ مواقع كلامها وقام فى عقولها علله وإن لم يُنْقَلْ ذلك عنها ، واعتللتُ أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست ، وإن تكن هناك علة له ( أخرى ) فثلى فى ذلك مثل رجل

---

(١) الكتاب ١/٤٣٦ .

(٢) الكتاب ٢/١١ .

حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا . . وجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليق مما ذكرته للمعلول فليأت بها »[1] .

ونحن نسوق طائفة من تعليلاته التى تأخذ شكل سيول متلاحقة فى كتاب سيبويه والكتب النحوية المختلفة ، من ذلك أنه كان يذهب إلى أن الإعراب أصل فى الأسماء وأن البناء أصل فى الأفعال والحروف وأن الطرفين لا يخرجان عن هذا الأصل إلا لعلة ، أما الأسماء فإنها تُبنَى حين تعترضها علةُ شبهها بالحرف ، ويُعْرَب الفعل حين يشبه الاسم على نحو ما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل من حيث الحركات والسكون مثل أخْرج ومخرج وأكتب وكاتب ، وقد ظلت الحروف مبنية لأن شيئًا منها لا يشبه الاسم[2] . و يعلل لعدم دخول الألف واللام على المنادى ، إذ لا يصح أن يقال : « يا الحارث » مثلا ، بل لا بد أن يقال : « يا أيها الحارث » بتوسط أى ، يقول : إن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا فى النداء من قِبَل أن كل اسم فى النداء مرفوع معرفة وذلك أن المتكلم إذا قال : « يا رجل » فعناه كمعنى : « يا أيها الرجل » وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التى هى للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك وصار معرفة بغير ألف ولام ، لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلا فى النداء من الألف واللام واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك : « اضربْ » عن « لتضربْ » وكما صار المجرور ( بالكسرة ) بدلا من التنوين ( أى فى حالة الإضافة ) وكما صارت الكاف فى رأيتك بدلا من وأيت إياك . وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئًا بعينه

( ١ ) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٦٥ .

( ٢ ) الزجاجى ص ٧٧ .

قد رأيته أو سمعت به ، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعَنوه لم يجعلوه واحداً من أمة فقد استغنوا عن الألف واللام فن ثم لم يدخلوهما فى هذا (أى فى اسم الإشارة) ولا فى النداء ، ومما يدلك على أن يا رجل معرفة قولك يا لكاع تريد يا لكعاء فصار هذا اسما . .كما صارت حَذامِ ورَقاشِ اسما للمرأه »[1] .

ويتوقف سيبويه فى حديثه عن الندبة فى مثل وازيداه ويا زيداه لينقل عن الخليل أنه لا يصح فيها أن يُنْدب المنكَّر مثل رجل والمبهم مثل من وهذا مع تعليله لذلك يقول : « وقال الخليل إنما قبح وا رجلاه ويارجلاه لأنك أبهمت ألا ترى أنك لو قلت واهذاه كان قبيحًا لأنك إذا ندبتَ فإنما ينبغى لك أن تتفجع بأعرف الأسماء وأن تخصَّ فلا تبهم لأن الندبة على البيان ( أى بيان الشخص أوالشيء المندوب تفجعًا عليه وحزنًا ) .. وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم . . أن يتفجعوا على غير معروف ( يريد فى مثل : وارجلاه ) فكذلك تفاحش عندهم فى المبهم ( يريد فى مثل واهذا ) لإبهامه لأنك إذا ندبت تُخْبر أنك قد وقعت فى عظيم وأصابك جسيم من الأمر فلا ينبغى لك أن تبهم ، وكذلك « وا مَنْ فى الداراه» فى القبح (لأن من مبهمة ) وزعم أنه لا يَسْتقبح : « وامَنْ حفر زمزماه» لأن هذا معروف بعينه ، كأن التبيين فى الندبة عذر للتفجع ، فعلى هذا جرت الندبة فى كلام العرب » [2] . وكان الخليل لا يجيز العطف على الضمير المرفوع مستتراً أو ظاهراً متصلا ، فلا يقال : « أفعل وعبد الله » ولا « فعلت وعبد الله » بل لا بد فى ذلك من توكيد الضمير أو الإتيان بفاصل مثل « كنتم أنتم وأصحابكم» و«يكتبونه ومن معهم» و«ما كتبنا ولا زملاؤنا» يقول سيبويه : « وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قِبَل أن هذا الإضمار يُبْنَى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغيِّر الفعل عن حاله إذا بعد منه ، وإنما حسنت شركته المنصوب ( فى مثل كلمته ومحمداً ) لأنه لا يغيِّر فيه الفعل عن حاله التى كان عليها قبل أن يُضمرَ ( أى أن الضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع ) فأشبه المظهر وصار منفصلا عندهم بمنزلة المظهر إذ كان الفعل لا يتغيَّر عن حاله قبل أن تضمر فيه ، وأما فعلت فإنهم قد غيَّروه عن حاله فى الإظهار ، أسكنت فيه اللام ، فكرهوا أن يَشْرك

---

(١) الكتاب ١/٣١٠ .

(٢) الكتاب ١/٣٢٤ .

المظهر مضمراً يُبْنَى له الفعل غير بنائه فى الإظهار حتى صار (أى ضمير الرفع) كأنه شيء فى كلمة لا يفارقها كألف أعطيت ، فإن نعتَّه (يريد أكَّدته) حَسُنَ أن يشركه المظهر ، وذلك قولك « ذهبتَ أنت وزيد» وقال الله عزَّ وجلَّ (فاذهب أنت وربك) (واسكنْ أنت وزوجُك الجنة) وذلك أنك لما وصفته (يريد أكَّدته) حَسُنَ الكلام حيث طوَّلته ووكَّدته . فأنت وأخواتها تقوِّى المضمَر وتصير عوضاً من السكون والتغيير ومن ترك العلامة فى مثل ضربتَ ، وقال الله عزَّ وجلَّ : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرَّمنا) حَسُنَ لمكان لا (يريد لوجود فاصل) . ويمضى سيبويه فيقول إنه لا يجوز العطف على المُضْمَر المجرور إلا بإعادة الخافض ، فلا يجوز مررت به ومحمدٍ ، بل لا بد من أن يقال مررت به وبمحمد ، وعلل لذلك بأن الضمير شبيه بالتنوين ، لذلك لا يجوز العطف عليه حتى لو أُكِّد ، فلا يجوز مررت به هو ومحمدٍ ، وكأن اتصال الضمير المجرور بجارِّه أشد من اتصال الفاعل المضمر بفعله . وعقَّب سيبويه على ذلك بأن هذا قول الخليل[1] . وقد جعلته هذه الدقة فى التعليل يتنبه تنبها واسعاً إلى مواقع الكلم فى العبارات واستعمالاتها الدقيقة ، ونضرب مثلا لذلك تفرقته الدقيقة بين قولك : « هو زيد معروفاً » و « هذا عبد الله منطلقاً » فمعروفاً ومنطلقاً كلاهما حال ، ولكن الحال الأولى مؤكدة ، ولا يأتى وراء هو فى الصيغة الأولى إلا مثل هذه الحال المؤكدة مثل « هو الحق بيِّناً ومعلوماً » ومن أجل ذلك لا يصح أن تقول : « هو زيد منطلقاً » لأن الانطلاق لا يؤكد هوية الشخص وماهيته ، فلا يصلح لأن يكون مؤكِّداً ، كما تصلح الصفة العامة التى تفيد مدحاً أو تهديداً وما إلى ذلك[2] .

وعلى نحو ما تسيل علل الخليل وتعليلاته فى كتاب سيبويه تسيل أقيسته ، ولا نغلو إذا قلنا إنها كانت أهم مادة شاد بها بناء النحو الوطيد ، ومما يصور قوتها عنده ودقتها حواره مع تلميذه ، فى رفع المنادى إذا كان مفرداً ونصبه إذا كان مضافاً أو نكرة غير مقصودة وجواز نصب نعت المنادى المفرد ورفعه وتحتم النصب لنعت المنادى المضاف ، وهو يجرى على هذا النمط[3] :

(١) الكتاب ١/٣٨٩ .
(٢) الكتاب ١/٢٥٦ وما بعدها .
(٣) الكتاب ١/٣٠٣ .

« زعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبدَ الله و يا أخانا والنكرة حين قالوا يا رجلا صالحًا حين طال الكلام كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك . و رفعوا المفرد كما رفعوا قبل و بعد وموضعهما واحد ، وذلك قولك: يا زيد و يا عمرو . و تركوا التنوين فى المفرد كما تركوه فى قبل . قلتُ : أرأيت قولهم : يا زيدُ الطويلَ علامَ نصبوا الطويل ؟ قال : نُصِب لأنه صفة لمنصوب ، وقال : وإن شئت كان نصبًا على أعنى . فقلت : أرأيت الرفع على أى شىء هو إذا قال : يا زيد الطويلُ ؟ قال : هو صفة لمرفوع . قلت : ألستَ قد زعمتَ أن هذا المرفوع فى موضع نصب ؟ فلِمَ لا يكون كقوله : لقيته أمسِ الأحدثَ ؟ قال : من قِبَلِ أن كل اسم مفرد فى النداء مرفوع أبداً وليس كل اسم فى موضع أمس يكون مجروراً ، فلما اطَّرد الرفع فى كل مفرد فى النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل ، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته : قلت : أفرأيت قول العرب كلهم :

أزيدُ أخا ورقاءَ إن كنت ثائراً فقد عرضتْ أحناءُ حقٍّ فخاصمِ

لأى شىء لم يجز فيه الرفع كما جاز فى الطويل( يريد عبارة يا زيد الطويل السابقة ) قال : لأن المنادى إذا وُصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان فى موضعه ، ولو جاز هذا لقلت : يا أخونا ، تريد أن تجعله فى موضع المفرد ، وهذا لحنٌ ، فالمضاف إذا وُصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته ، لأنه وصفٌ لمنادى فى موضع نصب ، كما انتصب حيث كان منادى لأنه فى موضع نصب ولم يكن فيه ما كان فى ( كلمة ) الطويل لطوله . وقال الخليل : كأنهم لما أضافوا ردوه إلى الأصل كقولك : إن أمسَك قد مضى » .

والقطعة زاخرة بالأقيسة القائمة على علة المشابهة ، فالمنادى يُشْبه «قبل و بعد» و يأخذ لذلك حكمهما ، فهو إذا كان مفرداً رُفع وحُرِم التنوين مثل قبل و بعد اللتين تبنيان على الضم فى حال إفرادهما ، وإذا طال إما بالإضافة أو لأنه نكرة غير مقصودة موصوفة نُصب كما تنصب قبل و بعد حين تضافان فيقال قبلك و بعدك . وإذا نُعت المنادى المفرد بمفرد جاز فى النعت النصب لأن محل هذا

المنادى المضموم لفظًا النصبُ ، ولك أن تقول إنه نعت مقطوع بتقدير أعنى . ويجوز فى هذا النعت الرفع باعتبار لفظ المنادى ، وساغ ذلك لاطراد الرفع فى المنادى المفرد اطراده فى المبتدأ والفاعل. أما إذا وُصف المنادى المفرد بنعت مضاف فإنه يتحتم فيه النصب ولا يجوز الرفع ، لأنه بمنزلته لو كان منادى ، والمنادى المضاف حقه النصب ، فلا يجوز فيه إلا اعتبار المحل المنصوب . ويلاحظ الخليل ملاحظة دقيقة فى كلمة أمس فإن أصلها النصب ، وهى تبنى على الكسر إذا كانت مفردة ، فإذا أضيفت رُدَّت إلى أصلها من النصب الذى يجرى فى الظروف .

وكان يَبْنى القياس على الكثرة المطَّردة من كلام العرب ، مع نَصّه دائمًا على ما يخالفه ، ومحاولته فى أكثر الأحيان أن يجد له تأويلا ، من ذلك أنه كان يرى أن القياس فى عطف المعرف بالألف واللام على المنادى المرفوع أن يكون مرفوعًا ، لأنه لو كان هو المنادى لتقدَّمته أى مثل يا أيها الحارث ورُفع معها صفة لها ، لأنها مبهمة يلزمها التفسير ، فصارت هى والحارث بمنزلة اسم واحد كأنك قلت يا حارث[1] ، وبذلك يكون القياس فى مثل يا زيدُ والحارثُ الضم ، يقول سيبويه : « قال الخليل : من قال : يا زيد والنَّضْرَ فنصب فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التى يُرَدُّ فيها الشىء إلى أصله ( أى إذا كان المعطوف مضافًا ) فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنَّضْرُ ، وقرأ الأعرج : ( يا جبال أوِّبى معه والطيرُ ) فرفع ، ويقولون ياعمرو والحارث ، وقال الخليل هو القياس كأنه قال : ويا حارث »[2] . ومعروف أن الفعل لا يدخله التصغير ، ولكن جاء عن العرب فى فعل التعجب : « ما أمَيْلحه » يقول سيبويه : « وسألته عن قول العرب ما أميلحه ، فقال : لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس لأن الفعل لا يحقَّر وإنما تحقَّر الأسماء ، لأنها توصف بما يعظم ويهون ، والأفعال لا توصف ، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها فى أشياء كثيرة ، ولكنهم حقَّروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذى تصفه بالمِلْح ، كأنك قلت مُلَيِّح شبهوه بالشىء الذى تلفظ به وأنت تعنى شيئًا آخر نحو قولك : يطؤهم الطريق

---

(١) الكتاب ١/٣٠٦ .	(٢) الكتاب ١/٣٠٥ .

وصِيدَ عليه يومان، ونحو هذا كثير فى الكلام . وليس شىء من الفعل ولا شىء مما سُمِّىَ به الفعل يحقَّر إلا هذا وحده »[١] . ووجه المغايرة فى قولهم : «يطؤهم الطريق» أن أصلها يطؤهم أهل الطريق أى أن بيوتهم على الطريق فن جاز فيه رآهم ، وأصل « صِيد عليه يومان» صيد الصيد فى يومين، فحذف الصيد وأقيم يومين مقامه .

وعلى هذا النحو كان يسجِّل القياس والشاذ عليه ، محاولا دائمًا أن يجد مخرجاً لما شذَّ على الأقيسة ، بل كثيراً ما كان يستمد من ذهنه الخصب قياسًا له ، من ذلك جمع وجوه مع ذكر شخصين ، يقول سيبويه : « سألت الخليل عن ( قولهم ) ما أحسن وجوههما ، فقال : لأن الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا »[٢] . وواضح أنه قاس جمع الوجوه مع أنهما لاثنين على الضمير الذى يأتى للاثنين والجماعة . ومن ذلك ما رواه ابن جنى من أنه سُئل عمن يقولون من العرب : « مررت بأخواك وضربت أخواك » معاملين الأسماء المثناة معاملة الأسماء المقصورة ، فقال : « هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا فى ييأس : ياءس ، أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها ، وقال : ومثله قول العرب من أهل الحجاز : « يا تزن وهم يا تعدون ، فَرُّوا من يوتزن ويوتعلون »[٣] . ومعنى ذلك أنه قاس النطق بالألف فى المثنى فى موضعى الجر والنصب بالياء على لغة من يبدلون الياء ألفًا فى بعض المواضع وكذلك من يبدلون الواو ألفًا ، لغرض الخفة والسهولة ، وقد أخرج القياس مخرج التعليل .

ومرَّ بنا أنه فى المنهج الذى رسم به العروض والمنهج الذى وضعه لمعجم العين لاحظ فى الأول النص على الأوزان المهملة كما لاحظ فى الثانى النص على الكلمات غير المستعملة التى لم تجر على لسان العرب، وهذا نفسه يلاحَظ فى بنائه للنحو وأقيسته فقد كان ينص ُ على الشاذ كما أسلفنا آنفًا ، وكان ينص على المهمل من أساليب العرب ، مما لا يدخل فى أقيسة لغتهم ، ومرَّ بنا أنه كان ينكر مثل : « هو زيد منطلقًا » ويحمل كتاب سيبويه عنه مادة واسعة من مثل هذا الأسلوب الذى لم يسمع عمن يوثق بعربيتهم ، وهى مادة غزيرة ولكن يكفى أن نمثِّل لها ، فمن ذلك

---

( ١ ) الكتاب ٢ / ١٣٥ .

( ٢ ) الكتاب ١ / ٢٤١ .

( ٣ ) الخصائص ٢ / ١٤ والمنصف ١ / ٢٠٣ .

أن نراه يعرِّض للمندوب الموصوف فى مثل« وازيدُ الشاعرُ» فيقول إنه لا يصح أن يقال الشاعراه لأن الشاعر ليس بمنادى ، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول: « وازيدا أنت الفارس البطلاه » لأن هذا غير نداء كما أن ذاك غير نداء ، يقول : « وليس هذا مثل وا أمير المؤمنيناه » ولا مثل: « واعَبْدَ قَيْساه » لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد ، والمضاف إليه هو تمام الاسم، ولذلك تلحقه ألف الندبة وهاؤها[1] . ومن ذلك نَصُّه على أن كلمة أُخر وحدها هى التى تمنع من الصرف للوصفية والعدل دون أخواتها مثل الطُّوَل والوُسَط والكُبَر والصُّغَر ، لأنهن لايكنَّ صفة إلا وفيهن الألف واللام، بخلاف أُخر فإنها تجىء صفة بدونهما ، ونراه ينص على أنه لا يقال نسوة صُغَر ولا هؤلاء نسوة وُسَط ولا تقول هؤلاء قوم أصاغر ، فكل ذلك لم يأت فى اللغة ، أما أخر فقد خالفت هذا الأصل وجاءت صفة للمنكر غير مقترنة بالألف واللام ، ومن ثَمَّ تركوا صرفها[2] ، ومن أجل ذلك قال النحاة بعده إنها مُنعت من الصرف لأنها معدولة عن الأخر ذات الألف واللام .

وفى رأينا أن الخليل وتلميذه سيبويه هما اللذان فتحا باب التمارين غير العملية على مصاريعه ، حيث نرى سيبويه يتوقف فى كتابه مراراً ليسأله أستاذه عن تطبيق قاعدة فى مثال لم يأت عن العرب . وعمَّم النحاة ذلك فيما بعد واتسعوا فيه إظهاراً لمهارتهم وقد يكون بعض ذلك لمحاولة تدريب ناشئة النحاة على الدقة فى التطبيق، فمن ذلك ما ذكره سيبويه من أنه سأل الخليل عن رجل سُمِّى « أولو » من قوله عزَّ وجلَّ : ( نحن أولو قوة وأولو بأس شديد) أو سُمِّىَ « ذوو » من قولهم ذَوُو عزة ، وكيف يجرى إعرابهما حسب مواقع الكلام ، فقال : أقول : « هذا ذَوُون ، وهذا أولون » لأنى لم أضف ( أى لم أتبعهما المضاف إليه ) وإنما ذهبت النون فى الإضافة[3] . ومعروف أن كلمة قاض تنوَّن مصروفة هى وما على مثالها ، ويقول سيبويه : « وسألته عن رجل يُسَمَّى " يرمى أو أرمى " فقال : أنوِّنه لأنه إذا صار اسمًا فهو بمنزلة قاضٍ إذا كان اسم امرأة »[4] وكأن مجيئه

---

(١) الكتاب ٣٢٣/١ .
(٢) الكتاب ١٤/٢ .
(٣) الكتاب ٤٢/٢ .
(٤) الكتاب ٥٨/٢ .

دالاً على أنثى أو علماً عليها لا يمنع تنوينه ولا صَرْفه . ويكثر سيبويه كثرة مفرطة من نقل مثل هذه التمارين عن أستاذه فى علم الصرف ، ويكفى أن نضرب مثلا لذلك ، يقول : « وسألته كيف ينبغى له أن يقول : أفعلتُ فى القياس من اليوم على من قال : أطولتُ وأجودتُ ، فقال : أيَّمت فتقلب الواو ههنا ( ياء ) كما قلبتها فى أيام ، وكذلك تقلبها فى كل موضع تصح فيه ياء أيقنتُ ، فإذا قلت أُفْعِل وَيُفْعَل ومُفْعَل قلت : أووِم ، ويووَم ، ومُووَمٌ ، لأن الياء لا يلزمها أن تكون بعدها ياء كفعَّلت من بعت ، وقد تقع وحدها ، فكما أجريتْ فيعلتُ وفَوْعَلْتُ مجرى بَيْطرت وصَوْمعت كذلك جرى هذا مجرى أيقنت . وإذا قلت أفعل من اليوم قلت أيَّمُ كما قلت أيام ، فإذا كسَّرت على الجمع همزت فقلت أيائم لأنها اعتلت ههنا كما اعتلت فى سيد ، والياء قد تستثقل مع الواو »[1] .

وواضح من كل ما قدمنا أن الخليل يُعَدُّ بحق واضعَ النحو العربى فى صورته المركبة ، سواء من حيث عوامله ومعمولاته الظاهرة والمقدرة أو من حيث ما يجرى فيه من شواهد ومن علل وأقيسة ، ونَصٌّ على العبارات المهملة والأخرى الشاذة وإحداث ما سرى فيه من تمارين غير عملية يُقْصَدُ بها إلى التمرين والتدريب ، ومدُّ ذلك فى علم الصرف والفقه بأبنية الكلم واشتقاقاتها وتصريفاتها وصورها الممدودة والمقصورة والممالة والمصغرة والمنسوبة وما يداخلها من قلب وإعلال .

---

(١) الكتاب ٣٧٦/٢ .

## الفصل الثالث

## سيبويه

### ١

### نشاطه العلمى

اشتهر بلقبه سيبويه[1] ، وهو لقب أعجمى يدل على أصله الفارسى ، واسمه عمرو بن عثمان بن قَنْبَر ، من موالى بنى الحارث بن كعب ، وُلد بقرية من قرى شيراز تسمى البيضاء ، وفيها أو فى شيراز تلقّن دروسه الأولى ، وطمحت نفسه للاستزادة من الثقافة الدينية ، فقدم البصرة وهو لا يزال غلاماً ناشئاً ، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدّثين ، ولزم حلقة حماد بن سلمة ابن دينار المحدث المشهور حينئذ ، وحدث أن لفته إلى أنه يَلْحن فى نطقه ببعض الأحاديث النبوية ، فصمّم على التزود أكبر زاد بشئون اللغة والنحو ، ولزم حلقات النحويين واللغويين وفى مقدمتهم عيسى بن عمر والأخفش الكبير ويونس ابن حبيب ، واختصّ بالخليل بن أحمد ، وأخذ منه كل ما عنده فى الدراسات النحوية والصرفية ، مستملياً ومدوّنا ، واتبع فى ذلك طريقتين : طريقة الاستملاء العادية ، وطريقة السؤال والاستفسار ، مع كتابة كل إجابة وكل رأى يدلى به وكل شاهد يَرْويه عن العرب ، وبذلك احتفظ بكل نظراته النحوية والصرفية .

---

(١) انظر ترجمة سيبويه فى مراتب النحويين ص ٦٥ والسيرافى ص ٤٨ والزبيدى ص ٦٦ ومجالس العلماء للزجاجى ص ٨ ، ١٥٤ ومقدمة تهذيب اللغة للأزهرى ، والفهرست لابن النديم ص ٨٢ ونزهة الألباء ص ٦٠ وتاريخ بغداد ١٢/١٩٥ ومعجم الأدباء ١٦/١١٤ وابن خلكان فى عمرو ، وإنباه الرواة ٢/٣٤٦ وروضات الجنات ص ٥٠٢ وتاج العروس ١/٣٠٥ وبغية الوعاة ص ٣٦٦ وطبقات القراء لابن الجزرى ١/٦٠٢ ومرآة الجنان ١/٣٤٨ وشذرات الذهب ١/٢٥٢ وخزانة الأدب للبغدادى ١/٨ ، ١/١٧٩ والنجوم الزاهرة ٢/٩٩ وكتاب سيبويه إمام النحاة لعلى النجدى ناصف (طبع مطبعة لجنة البيان العربى بالقاهرة) .

ولم تذكر كتب التراجم أنه رحل إلى البادية فى طلب اللغة والسماع عن العرب ومشافهتهم ، غير أن ما يتردّد فى كتابه من مثل قوله : « سمعنا بعض العرب يقول » و « سمعنا العرب تنشد هذا الشعر » و « سمعنا من العرب » وهو « كثير فى جميع لغات العرب » و « عربى كثير » و « عربى جيد » و « قد سمعناهم » و « قال قوم من العرب ترضى عربيتهم » و « سمعنا من العرب من يوثق بعربيته » يدل – فى رأينا – على أنه رحل إلى بوادى نجد والحجاز مثـل أستاذه الخليـل. والكتاب يفيض بسيول من أقوال العرب وأشعـارهم، لا يرويهـا عن شيوخـه، وهى بدورها تؤكد، بل تحتم، أنه رحل إلى ينابيع اللغة والنحو يستمـد منها مـادة وعتادا فصيحًا صحيحًا بشاراته فى النطق وهيآته.

ولما توفّى الخليل خلَفه – على ما يظهر – فى حلْقته ، إذ نجد كتب طبقات النحاة تنصُّ على طائفة من تلاميذه مثل الأخفش الأوسط وقُطْرب ، وأكبَّ حينئذ على تصنيف الكتاب ، وسرعان ما أخذ نجمه يتألق لا فى البصرة دار النحو فحسب ، بل أيضًا فى بغداد ، ورحل إليها طامحاً إلى الشهرة فى حاضرة الدولة ، وحدث أن التقى بالكسائى مقرئ الكوفة ومؤدب الأمين بن الرشيد ، وكان ذلك فى دار يحيى البرمكى ، وقيل بل فى دار الرشيد، ويقال إنه لقيه قبل الكسائى بعض أصحابه : الأحمر وهشام والفراء ليوهنوا منه . ولم يلبث صاحبهم أن تعرّض له بالسؤال فى المسألة الزُّنْبُورية ، إذ قال له كيف تقول : « قد كنت أظن أن العقربَ أشدُّ لَسْعَةً من الزُّنْبُور فإذا هو هى أو فإذا هو إياها ؟ » فقال سيبويه : فإذا هو هى ، ولا يجوز النصب . قال الكسائى لحنتَ ، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه . فدفع سيبويه قوله ، وطال بينهما الجدال ، وكان بالباب نفرٌ من عرب الحُطَمة النازلين ببغداد ، ممن ليسوا فى درجة عالية من الفصاحة ، فطلب الكسائى سؤالهم ، ولما سُئلوا تابعوه فى رأيه . فانكسر سيبويه كما يقول الرواة ، وإن كنا نتّهم قولهم ، لأن الحق كان فى جانبه ، لما يقتضيه القياس فى هذا الموضع ، ولأنه يطّرد الرفع فيه فى آى الذكر الحكيم من مثل : (ونزَع يده فإذا هى بيضاء للناظرين) (فإنما هى زجرة واحدة) (فإذا هم خامدون) وكأنها هى وما بعدها مبتدأ وخبر . أما النصب فيكون على الحالية

وتوجيهه ضعيف . وكان سيبويه ونحاة البصرة يُهدرون ما يجرى على لسان عرب الحطمة لما دخل على سلائقهم من ضعف بسبب إقامتهم فى الحاضرة ، بل لقد كانوا يهدرون ما جاء على ألسنة بعض البدو من لغات شاذة لا تجرى مع القياس المستنبط من كثرة ما يدور على ألسنة الفصحاء كالجرّ بلعل والجزم بلن . ولا بد أن سيبويه شرّح ذلك فى حواره ومناظرته مع الكسائى ، وإن كان الرواة للحادثة لم يدوّنوه . ويقال إن يحيى البرمكى أجازه بعشرة آلاف درهم . ويظهر أنه لم تطب له الإقامة ببغداد فولى وجهه نحو موطنه ، غير أن الموت عاجله فى شيراز ، وقيل فى همذان أو ساوة ، واختلف الرواة فى تاريخ وفاته ، والأرجح أنه توفى سنة ١٨٠ للهجرة .

## ٢

### الكتاب

من المؤكد أن سيبويه بدأ تأليف الكتاب بعد وفاة الخليل ، إذ نراه فى بعض المواضع يعقّب على ذكره لاسمه بكلمة« رحمه الله » . وقد حمله عنه تلميذه الأخْفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، وأذاعه فى الناس باسم « الكتاب » عَلَـمًا اختصّ به هذا المصنَّف وحده دون بقية المصنفات فى عصره ، بحيث كان يقال فى البصرة « قرأ فلان الكتاب » فيُعْلَـم أنه كتاب سيبويه دون شك . وظل هذا الاسم خاصًّا به ، دلالة على روعة تأليفه وإحكامه . ونرى كثيرين من النحاة وغيرهم ينوهون به تنويهًا عظيمًا ، من ذلك قول أبى عثمان المازنى تلميذ الأخفش : « من أراد أن يعمل كتابًا كبيراً فى النحو بعد كتاب سيبويه فَلْيَسْتَحْيِ » ويقول الجاحظ : « أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك ( الزيات وزير المعتصم ) ففكرت فى شيء أهديه إليه ، فلم أجد شيئًا أشرف من كتاب سيبويه ، وقلت له : أردت أن أهدى إليك شيئًا ، ففكرت ، فإذا كل شيء عندك ، فلم أر أشرفَ من هذا الكتاب ، وقد اشتريته من ميراث الفَرَّاء ، فقال ابن عبد الملك : والله ما أهديت إلىّ شيئًا أحبَّ إلىّ منه » . ويقول أبو الطيب

اللغوى فيه وفى كتابه : « هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وألّف كتابه الذى سماه الناس قرآن النحو » . ويقول السيرافى : « وعمل كتابه الذى لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ، ولم يلحق به مَنْ بعده » . ويقول المبرد : « لم يُعْمل كتاب فى علم من العلوم مثل كتاب سيبويه » . ويقول صاعد بن أحمد الأندلسى : « لا أعرف كتاباً أُلّف فى علم من العلوم قديمها وحديثها ، اشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب ، أحدها المجسطى لبطليموس فى علم هيئة الأفلاك ، والثانى كتاب أرسطاليس فى علم المنطق ، والثالث كتاب سيبويه البصرى النحوى ، فإن كل واحد من هذه لم يشذّ عنه من أصول فنه شىء إلا ما لا خطر له » .

ولعل أول ما يلاحظ على الكتاب أن سيبويه لم يضع له اسمًا يُفْرده به ، وربما أعجلته وفاته عن تسميته كما أعجلته عن وضع مقدمة بين يديه وخاتمة ينتهى بها ، فنحن نفاجأ فى أول سطر فيه بهذا العنوان : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » وفيه تحدث عن أقسام الكلمة وأنها اسم وفعل وحرف . ونمضى معه إلى نهاية الكتاب ، فنجد الحديث ينقطع عند بيان حذف بعض العرب لحروف فى بعض الأبنية تخفيفًا على اللسان ، ومثّل لذلك فيما مثّل بقول بعضهم « علْماءِ بنو فلان » بحذف اللام فى على أى على الماء بنو فلان . ونحس كأنه كانت لا تزال فى نفسه بقية يريد أن يضيفها إلى الكتاب . ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إنه لم يأخذ الفرصة الكافية كى ينقح الكتاب ويخرجه إخراجًا نهائيًّا . وربما كان هذا هو السبب الحقيقى فى أننا نجد عنده أحيانًا شيئًا من الاستطراد كأن يتحدث فى بعض أبواب النحو عن مسائل صرفية ، وكأن يتعرض لبعض صيغ ليست من الباب كتعرضه لبعض صيغ الحال فى حديثه عن النعت ، وقد يتحدث عن باب فى موضعين على نحو ما صنع بجموع التكسير فى الجزء الثانى من الكتاب .

وينبغى أن لا نظن من ذلك أن الكتاب لم يُكْفل له منهج سديد فى التصنيف فقد نسّق سيبويه أبوابه وأحكمها إحكامًا دقيقًا ، وخاصة إذا عرفنا أنه أول كتاب جامع فى قواعد النحو والصرف . وقد جعله فى قسمين كبيرين ، أما

القسم الأول فخصه بالنحو ومباحثه ، وكاد لا يترك فى هذه المباحث جانباً إلا استقصاه من جميع أطرافه فى الجزء الأول من الكتاب وأوائل الجزء الثانى ، حتى إذا فرغ من هذه المباحث انتقل يبسط فى دقة القسم الثانى وما يخوض فيه من المباحث الصرفية محيطاً بكل تفاصيلها إحاطة تامة واصلا لها بمادة صوتية واسعة من مثل الحديث عن الإمالة والوقف والروم والإشمام والإشباع وما إلى ذلك .

وقد تحول ما ذكره من قواعد النحو والصرف إلى ما يشبه نجوماً قطبية ثابتة ظل النحاة بعده إلى اليوم يهتدون بأضوائها فى مباحثهم ومصنفاتهم . ويمكن أن نقول بصفة عامة إن الكثرة من المصطلحات النحوية والصرفية التى لا تزال شائعة على كل لسان فى عصرنا كان لكتابه الفضل الأول فى إشاعتها وإذاعتها طوال العصور ، وكأنه لم يترك للنحاة من بعده إلا مالا خطر له ، كما قال صاعد آنفاً ، كأن يميزوا بعض المصطلحات أو يضيفوا مصطلحات جديدة لغرض الدقة فى التوضيح ، فمن ذلك أنه عرض لأبواب التوابع عرضا واسعاً ، وجرت على لسانه كلمات النعت والبدل والتوكيد والعطف ويريد به عطف البيان ، ولكنها جميعاً يتداخل بعضها فى بعض ، بحيث يسميها أحياناً صفة ، وقد يسمى عطف البيان نعتاً[1] ، وجعل التوكيد قسمين : قسماً مكرراً وقسماً غير مكرر[2] ، وسماهما خالفوه التوكيد اللفظى والتوكيد المعنوى . وكان يسمى عطف النسق الشركة وحروفه مثل الواو حروف الإشراك[3] . وقد لا يضع الاصطلاح الخاص المميز كأن نجده يقول : « هذا باب نظائر ضربته ضربة ورميته رمية[4] » وسمى النحاة الباب بعده « اسم المرة ». ويقول : « هذا باب ما عالجت به[5] » وسماه النحاة بعده « اسم الآلة » مثل المقص . ويقول « هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التى ليست فيها زيادة من لفظها »[6] مثل مجلس ، وسمى النحاة بعده ذلك « باسم المكان المشتق » . ومن مصطلحاته التى تركها الصرفيون مصطلح البيان والتبيين[7] وقد سموه باسم « فك

(١) المغنى ص ٦٣١ وانظر الكتاب ١/ ٢٢٣ . ٣٠٦ ، ٣٩٣ وفى مواضع مختلفة .

(٢) الكتاب ١/ ٣١٥ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٠٩ ، ٢٤٧ .

(٤) الكتاب ٢/ ٢٤٦ .

(٥) الكتاب ٢/ ٢٤٩ .

(٦) الكتاب ٢/ ٢٤٦ .

(٧) الكتاب ٢/ ٤٠٧ .

الإدغام ». ويقول: « هذا باب الفاعِلَيْن والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان نحو ذلك »[١] مثل كلمت وكلمنى محمد وسمى النحاة هذا الباب باسم « باب التنازع ». ويقول: « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل قُدِّم أو أُخِّر وما يكون الفعل فيه مبنيًّا على الاسم »[٢] وسمى النحاة الباب باسم « باب الاشتغال » . ومن ذلك عنوانه فى أول الكتاب: « هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية »[٣] وهو ما سماه النحاة بعده باسم « أنواع الإعراب والبناء » .

وتلقانا فى مواطن مختلفة من الكتاب ظلال من الغموض والإبهام ، وقد يرجع ذلك فى الكثير الأكثر إلى أن سيبويه كان يضع قوانين النحو والصرف وضعًا مفصلا متشعبًا لأول مرة ، فطبيعى أن يتصعب عليه التعبير أحيانًا وأن يداخله من حين إلى حين شىء من الإبهام والالتواء . وكثيراً ما يوجز فى موضع يفتقر إلى شىء من البسط ، ويصوِّر ذلك من بعض الوجوه أن نجده يتحدث عن الحذف فى الكلام وما قد يجرى فيه حذف الفعل ، ويمثل لذلك بقولهم : « حينئذ الآن » على تقدير حينئذ اسمع الآن ، كما يمثل بمثال ثان هو قولهم : « ما أغفله عنك شيئًا » وظل النحاة حتى عصر المبرد لا يدرون معنى العبارة ولا يعرفون بالتالى موضع حذف الفعل حتى جاء الزجاج ، فقال إن العبارة تعليق على كلام تقدَّم ، كأن قائلا قال : « زيد ليس بغافل عنى » فأجابه صاحبه : « ما أغفله عنك ، شيئًا » على تقدير انظر شيئًا ، يريد أن يقول له : تفقَّدْ أمرك ودع الشك عنك[٤] ، وبذلك فُهمت العبارة واتضحت بعد أن كانت عند من سبقه من النحاة كأنها لغز من الألغاز .

وهذا الغموض فى جوانب من الكتاب كان سببًا فى أن يتناوله كثيرون من النحاة بالشرح والتفسير والتعليق وفى مقدمتهم تلميذه الأخفش وأصحابه من مثل الجَرْمى والمازنى ، وكلما تقدمنا مع الزمن تكاثرت شروحه وتفسيراته والتعليقات عليه ، ومن أشهرها شرح السِّيرافى وشرح الرُّمَّانى . وعُنوا عناية واسعة بشرح شواهده

---

(١) الكتاب ١/٣٧ .
(٢) الكتاب ١/٤١ .
(٣) الكتاب ١/٢ .
(٤) الكتاب ١/٢٧٩ .

الشعرية ونسبة المجهول منها إلى من نظموه من العرب ، وكان أول مَن عُنى بذلك الجَرْمىّ ، وفى ذلك يقول : « نظرت فى كتاب سيبويه ، فإذا منه ألف وخمسون بيتًا ، فأما الألف فقد عرفتُ أسماء قائليها فأثبتُّهَا ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها »[١] . وعُنى بعده كثيرون بشرح هذه الشواهد وفى مقدمتهم المبرد والزجاج والسيرافى . وكان سيبويه من الثقة بحيث لم يطعن أحد فى شىء مما أنشده من الأشعار المجهولة القائل ولا تعلق عليه باتهام أو إنكار ، وفى ذلك يقول صاحب الخزانة : « الشاهد المجهول . . . إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبِل وإلا فلا ، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد ، اعتمد عليها خَلَف بعد سَلَف ، مع أن فيها أبياتًا عديدة جُهِل قائلوها وما عِيب بها ناقلوها »[٢]

## ٣

### التعريفات والعوامل والمعمولات

يغلب على سيبويه أن يُعْنَى فى توضيح الباب الذى يتحدث عنه بذكر أمثلته التى تكشفه ، يقول مثلا فى باب التنازع بعد ذكر عنوانه السالف : « وهو قولك ضربت وضربنى زيد، وضربنى وضربت زيداً تحمل الاسمَ على الفعل الذى يليه فالعامل فى اللفظ أحد الفعلين وأما فى المعنى فقد يُعْلَمُ أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل فى اسم واحد رفعٌ ونصب ، وإنما كان الذى يليه أولى لقرب جِواره » ويقول فى باب الإمالة : « هذا باب ما تُمال فيه الألفات ، فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور ، وذلك قولك عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعُذافِر وهابيلُ »[٣] . والكثرة الغالبة فى أبواب الكتاب تجرى على هذا النحو من تصويرها عن طريق التمثيل وذكر الشواهد ، وقد يعمد إلى ذكر الأقسام المنطوى عليها الباب ، كقوله فى فاتحة كتابه : « الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » وقوله مقسما المنادى إلى منصوب ومرفوع : « هذا باب النداء ، اعلمْ أن النداء كلُّ اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره ،

---

(١) خزانة الأدب للبغدادى ١/١٧٨ .
(٢) البغدادى ١/٨ .
(٣) الكتاب ٢/٢٥٩ .

والمفرد رفعٌ وهو فى موضع اسم منصوب [1] » وقوله فى باب التصغير مصوراً له فى أمثلته أو صيغه : « هذا باب التصغير ، اعلم أن التصغير إنما هو فى الكلام على ثلاثة أمثلة على فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعيل» [2] ثم يذكر الأمثلة مثل جُبَيْل وجُعَيْفر ومصيبيح . وكأنه فى كل ذلك آثر المنهج التحليلى الذى يُعْنَى فى تصوير الموضوع ببيان أقسامه وتفريعاته مباشرة . وقد يعمد إلى المنهج العقلى المجرد ، فيحاول أن يحدّ بعض ما يتحدث عنه من أبواب عن طريق التعريف الكلى الجامع ، من ذلك تعريفه للفعل فى السطور الأولى من الكتاب إذ يقول : « وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث ( مصادر ) الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع» وهو تعريف دقيق إذجمع فيه بين دلالة الفعل على الحدث أى المصدر ودلالته على الزمان الماضى والمستقبل والحاضر ، وبذلك شمل التعريف أقسام الفعل الثلاثة : الماضى والأمر والمضارع . وتضمّن التعريف مسألة دقيقة طال الجدل بعده فيها بين خالفيه من البصريين وبين الكوفيين ، وهى مسألة أيهما هو الأصل المصدر أو الفعل ؟ أو بعبارة أخرى أيهما اشتُقّ من صاحبه ؟ وواضح من قول سيبويه : « أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء » أن المصدر — فى رأيه — هو الأصل وأن الفعل مشتق منه . ورأى الكوفيون أن الفعل هو الأصل واشتق منه المصدر . ومن تعريفاته الجامعة تعريفه للمبتدأ بأنه « كل اسم ابتُدئ به ليُبْنَى عليه كلام » ويعرّف الترخيم بأنه « حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً » ويقول إنه لا يكون إلا فى النداء . وكأنه هو الذى وضع فى النحو فكرة التعريف للأبواب تعريفاً جامعاً يجمع قضاياها وجزئياتها المختلفة ، وإن كان لم يتسع بذلك كما اتسع النحاة بعده .

وتتداخل نظرية العوامل فى كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية ، بل لا نغلو إذا قلنا إنها دائماً الأساس الذى يَبْنى عليه حديثه فى مباحث النحو، وهى تلقانا منذ السطور الأولى فى الكتاب ، فقد عقّب على حديثه عن مجارى أواخر الكلم الثمانية ، أو بعبارة أخرى عن أنواع الإعراب والبناء للكلمات بقوله : « وإنما

---

(١) الكتاب ٢٠٣/١ .

(٢) الكتاب ١٠٥/٢ .

ذكرت لك ثمانية مجارٍ ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، لما يُحْدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يُبْنَى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب » . فالعامل هو الذى يحدث الإعراب وعلاماته من الرفع والنصب والجر والسكون . وقد مضى يوزع الأبواب باعتبار العوامل ، وبدأ بالفعل ، ووزع الأبواب الأولى على لزومه وتعديه إلى مفعول واحد ومفعولين وثلاثة مفاعيل . ثم تحدث عما يعمل عمله من أسماء الفاعل والمفعول والمصادر ونراه فى الفعل المتعدى إلى مفعول واحد لا يقف عند المفعول به ، بل يضيف إلى ذلك عمله فى المصادر أو بعبارة أخرى المفاعيل المطلقة مثل ذهب الذهابَ الشديد وقعد القُرْفُصاء ورجع القَهقرى ، كما يضيف عمله فى المفعول فيه أو بعبارة أدق فى ظرفى الزمان والمكان[1] . ويذكر عمله فى المجرور عن طريق الجار[2] ، ويلاحظ هنا أن حرف الجر الأصلى قد يحذف ، ويُنْصَبُ المجرور على نزع الخافض مثل نُبِّئْتُ زيداً يقول كذا أى عن زيد . ويفرق بين مثل هذا الحرف المنوى تقديره وحرف الجر الزائد فإنه إذا حذف من مثل ( كفى بالله شهيدا ) أصبح لفظ الجلالة فاعلا ، ولم تقدَّر باء محذوفة . ويعرض لصيغ المبنى للمجهول إذا كان متعديًا لمفعولين ، ويقول إن أولهما هو الذى ينوب عن الفاعل ، مثل كُسِيَ عبدُ الله الثوبَ[3] . ويتحدث عن عمل الفعل فى الحال مفرقًا بينه وبين المفعول[4] ، إذ الحال صفة للفاعل أو للمفعول . ويقف عند كان وأخواتها : صار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل ، ويقول إن المنصوب بعدها ليس مفعولا ، وإنما هو خبر لها ، وهى بذلك أفعال ناقصة ، وقد تأتى تامة فتكتفى بفاعل كغيرها من الأفعال مثل كان الأمر أى وقع وأصبح محمد أى دخل فى الصباح ، ويقول إن ليس لا تأتى إلا ناقصة[5] . ويتحدث عن عمل ما النافية عند الحجازيين عملَ ليس مثل : ( ما هذا بشراً ) ويذكر لات

---

(١) الكتاب ١/١٥ .

(٢) الكتاب ١/١٧ . ويسمى سيبويه هنا حرف الجر باسم حرف الإضافة .

(٣) الكتاب ١/١٩ .

(٤) الكتاب ١/٢٠ .

(٥) انظر فى هذا كله الكتاب ١/٢١ .

وأنها تعمل أيضًا عمل ليس ، غير أنها لا تعمل إلا فى الحين مع إضمار مرفوعها ، وقد يُرْفع ما بعدها مع إضمار خبرها ، ولكن الأول هو الذائع الشائع كما فى الذكر الحكيم : ( ولات حينَ منَاصٍ ) فى قراءة الجمهور بنصب (حين مناص)[1] . ويمنع هنا أن تعطف جملة على معمولين لعاملين مختلفين ، فلا يقال مثلا : « ما زيد بمنطلق ولا قائمٍ عمرو » بجر قائم عطفًا على منطلق ورفع عمرو عطفًا على زيد[2] ، وهى صورة بينة الفساد . ويفتح بابا لبحث صورة التنازع المعروفة فى مثل « قام ومضى المحمدون ». وهنا تصل نظرية الفعل العامل الذروة ، إذ يرفض سيبويه مثل هذا التعبير ، ويحتّم إعمال الفعل الثانى فى كلمة « المحمدون » لقربه ، ويضمر فى الأول بحيث يقال : « قاموا ومضى المحمدون » حتى لا يكون الفاعل الواحد فاعلا لفعلين ، فيجتمع بذلك مؤثران على أثر واحد . وكأنما العوامل النحوية تدخل فى المؤثرات الحقيقية ، وهو بعدٌ فى تصور خطر العامل النحوى ، وقد جرَّه كما جرَّ النحاة بعده إلى أن يرفضوا الصورة الأولى التى جاءت فعلا عن العرب ، ويضعوا مكانها هذه الصورة المقترحة[3] .

ويعقد بابًا يصور فيه عمل اسم الفاعل واسمِ المفعول عملَ الفعل ، ويتحدث عن عمل صيغ المبالغة وأنها فى ذلك تشاكل اسم الفاعل ، وهى صيغ فَعول ومفعال وفعَّال وفَعِل وفعيل[4] ، ويقول إن مفعولها قد يتقدم عليها كما يتقدم على اسم الفاعل والفعل ، وقد يَفْصل بينه وبينها الظرف والجار والمجرور . ثم يتحدث عن المصادر وأنها تعمل عمل أفعالها مثل « ضربًا زيداً » أى اضربْ زيدا[5] . ويُفْرِد بابًا لبيان الإعمال والإلغاء للأفعال فى باب ظن وأخواتها ، أما الإعمال فيتحتم إذا تقدم الفعل فى مثل « ظننت محمداً منطلقًا » ، وأما الإلغاء فيجوز إذا تأخر الفعل عن مفعوليه أو توسَّط مثل « محمداً منطلقا ظننت » ، و« محمداً ظننت منطلقا » ، ويجوز الرفع فى المفعولين على أنهما مبتدأ وخبر ، وحينئذ يُلْغَى عمل ظن[6] . وينص على أن الفعل يعمل فى البدل كما يعمل فى المبدل منه مثل

(١) الكتاب ٢٩/١ وما بعدها .

(٢) هامش الكتاب ٣١/١ .

(٣) راجع كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى ( طبع دار الفكر العربى ) ص ٢٧ .

(٤) الكتاب ٥٧/١ .

(٥) الكتاب ٥٩/١ .

(٦) الكتاب ٦١/١ .

رأيت قومك أكثرهم ، ويشبّه عمله فيه بعمله فى التوكيد مثل ( فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون)[١] . ويفتح فصلا لاسم الفاعل الذى يَجْرى مجرى المضارع ويعمل عمله ، لدلالته على الاستقبال مثل : « هذا ضارب زيداً غداً » فمعناه وعمله مثل « هذا يضرب زيداً غداً» ، ويذكر أن اسم الفاعل قد يضاف إلى ما بعده ، وحينئذ تُحذف نونه إذا كان مثنى أو مجموعًا مثل : ( ولو ترى إذ المجرمون ناكِسُو رءوسِهم ) ويشير هنا إلى أنه قد يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور فى الشعر[٢] . ويتحدث عن اسم الفاعل المعرف بالألف واللام وأن ما بعده ينصب مثل «هذا الضارب زيداً» وقد يضاف مثل هذا الضارب الرجل بكسر الرجل وجرّه بالإضافة ، وكأن الألف واللام فيه على نية الانفصال[٣] . ويعقد بابًا للمصادر التى تعمل عمل المضارع وتؤدى معناه مثل عجبت من ضربِ زيدٌ عمراً[٤] . ويتحدث عن عمل الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ويجعل المنصوب بعدهما فى مثل محمد حسن وجهًا و ( قُلْ هل ننبّئكم بالأخسرين أعمالا ) مشبهًا بالمفعول به[٥] . ويفرد بابًا لتعليق ظن وأخواتها عن العمل ، إما لكون المفعول الأول اسم استفهام أو لأن المفعولين دخلت عليهما أداة الاستفهام أو لام الابتداء مثل : ( ولقد علموا لمَنِ اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ) ومثل : ( ولنعلم أىُّ الحزبين أحصَى )[٦] . ويعقد بابًا لأسماء الفعل الدالة على الأمر والنهى مثل «هلمّ ورُوَيْداً» ويتبعها بأسماء الفعل المحوّلة عن أسماء المكان والزمان والجار والمجرور مثل «مكانك وبَعْدك» إذا حذّرت المخاطب شيئًا خلفه ومثل «عندك» بمعنى قف «ووراءك» بمعنى تأخّر و «إليك» بمعنى تنحَّ . ويقول إنها لا تتصرف تصرف الأفعال وكذلك لا تتصرف تصرف الأسماء فتكون مبتدأ أو فاعلا ، وحكمها فى العمل كحكم أفعالها فثل «رُوَيْد» بمعنى أمْهِلْ تتعدى فيقال رويد زيداً ، بخلاف «صَهْ» بمعنى اسكت . ويقول أيضًا إن الكاف فى مثل رُوَيْدك زيداً حرف خطاب ، وهى مجرورة فى مثل هلم لك[٧] . ويذهب

---

( ١ ) الكتاب ١ /٧٥ .
( ٢ ) الكتاب ١ /٨٢ — ٩١ .
( ٣ ) الكتاب ١ /٩٣ وما بعدها .
( ٤ ) الكتاب ١ /٩٧ .
( ٥ ) الكتاب ١ /٩٩ وما بعدها .
( ٦ ) الكتاب ١ /١٢٠ .
( ٧ ) الكتاب ١ /١٢٣ .

إلى أن الفعل يعمل في المفعول معه بواسطة الواو مثل استوى الماءُ والخشبةَ[١] ، أما المفعول له فيعمل فيه الفعل مباشرة مثل فعلت ذاك حِذارَ الشر[٢] . وعنده أن العامل في الجر المضافُ أو حرفُ الجر الذي يصل به الفعل أو يوصله إليه[٣] . أما العامل في المبتدأ فالابتداء ، وهو العامل المعنوي الوحيد الذي أثبته سيبويه[٤] . ويعمل المبتدأ فيما بعده عمل الفعل ، أي أنه هو العامل في الخبر وكل ما يكون بعده[٥] من مثل الحال . ويفتح فصولا لإن وأخواتها ذاكراً أنها عملت فيما بعدها النصبَ والرفع تشبهاً بالفعل ، وكأنها بمنزلة كان للزوم المبتدأ والخبر لها ، مما جعلها تعمل عمل كان معكوساً[٦] . ويتابع الخليل في الوقوف عند دخول ما عليها وجواز إلغاء عملها ويقول إن إنَّ حين تخفف تُلْغَى وتدخلها اللام الفارقة بينها وبين إن العاملة مثل : (وإن كلٌّ لما جميعٌ لدينا مُحْضَـرون) . ويذكر أن بعض العرب يُعْملها وهي مخففة فيقول : «إنْ عمرا لمنطلق»[٧] . ويقف عند صور التمييز مثل : « ما في السماء موضع كفٍّ سحابا » و « لله درُّه رجلا » ورجلا في مثل « نعم رجلا عبدُ الله » وعنده أن نعم وبئس فعلان وأن التمييز يعمل فيه ما قبله[٨] . وليست يا هي العاملة في النداء والندبة وما إليهما وإنما العامل الفعلُ المحذوف إذ التقدير في مثل يا عبد الله أدعو عبد الله[٩] ، وكأن المنادى عنده بمنزلة المفعول به . وتعمل لا النافية للجنس عمل إنَّ ويُحْذف التنوين من اسمها فيكون مبنيًّا على الفتح[١٠] . ويتحدث عن الاستثناء وأدواته ، ويفهم من كلامه أن إلا هي العاملة في المستثنى بعدها ، وقد يحمل كلامه على أنها توصِّل الفعل السابق للعمل فيما بعدها مثل واو المعية في باب المفعول معه[١١] . وعنده أن عدا في الاستثناء فعل دائمًا ، أما حاشا فحرف يجرُّ ما بعده دائمًا[١٢] . وكان يذهب إلى أن لولا إذا وليها ضمير مثل لولاك كانت حرف جر وما بعدها

---

(١) الكتاب ١/١٥٠ .
(٢) الكتاب ١/١٨٥ .
(٣) الكتاب ١/٢٠٩ .
(٤) الكتاب ١/٢٧٨ .
(٥) الكتاب ١/٢٦٠ .
(٦) الكتاب ١/٢٧٩ وما بعدها .
(٧) الكتاب ١/٢٨٣ .
(٨) الكتاب ١/١٩٨ وما بعدها .
(٩) الكتاب ١/٣٠٣ .
(١٠) الكتاب ١/٣٤٥ .
(١١) الكتاب ١/٣٥٩ وما بعدها .
(١٢) الكتاب ١/٣٧٧ .

مجرور بها[١] . ويتحدث عن نواصب المضارع وجوازمه[٢] ؛ وكان يرى أن إذن تنصب المضارع بنفسها لا بأن مضمرة كما ذهب الخليل[٣] . ويتحدث عن أدوات الشرط وجزمها للفعلين ويفيض في صور الجزم ورفع الجواب أحياناً[٤] ، ويتحدث عن جزم المضارع في جواب الأمر والنهي ، ويعود إلى إنّ وأنْ ومواضعهما في الاستعمال . وكان يرى أن أما في مثل أما زيد فذاهب تفيد التوكيد والشرط وأن الجار والمجرور والظرف إذا ولياها في مثل « أما في الدار فإن زيداً جالس » و «أما اليوم فإني ذاهب» عملت فيهما لما فيها من معنى الفعل ، ومنعَ أن يكون العامل فيهما خبر إن لأن معموله لا يتقدم بحال عليها[٥] .

والعوامل تَعْمل مذكورة ومحذوفة ، ويكثُر حذف الفعل وبقاء عمله ، مما جعل سيبويه يفرد لذلك صحفاً كثيرة ، حاول فيها أن يستقصي صور حذفه استقصاء دقيقاً ، وهداه ذلك منذ بادئ الأمر إلى اكتشاف باب الاشتغال الذي يُشْغَل فيه الفعل أوشبهه بضمير أو بملابسه عن العمل في الاسم مثل « زيداً كلمته وزيداً مررت به وزيداً قرأت كتابه» . وقد جعل زيداً في ذلك كله مفعولا به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور . ومضى يستقصي صور الباب موزعاً الكلام فيها على ما يجب نصبه وما يُخْتار فيه النصب وما يستوى فيه النصب والرفع وما يختار فيه الرفع وما يجب رفعه ، أما وجوب النصب فبعد حروف التحضيض وحرف الشرط ، لأنه لا يليها جميعاً إلا الأفعال ، لذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول لفعل محذوف مثل «هلا زيداً كلمته» ، و «إن زيداً كلمته كلمك»[٦] . ويُخْتار النصب مع النهي والأمر أما قوله تعالى : (والسارقُ والسارقة فاقطعوا أيديهما) فالخبر فيه مبني على الإضمار ، لأن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون خبريّاً لا طلبيّاً ولذلك لم يجعل سيبويه فعل الأمر خبراً عن السارق ، بل جعل الخبر محذوفاً تقديره في الفرائض أو فيما فُرِض عليكم[٧] . ويختار النصب أيضاً إذا تلا الاسمُ همزةَ الاستفهام[٨]

---

(١) الكتاب ١/٣٨٨ .
(٢) الكتاب ١/٤٠٧ .
(٣) الكتاب ١/٤١٢ .
(٤) الكتاب ١/٤٣١ .
(٥) المغني ص ٥٩ وما بعدها .
(٦) الكتاب ١/٥١ ، ٦٧ .
(٧) الكتاب ١/٧١ .
(٨) الكتاب ١/٤٧ وما بعدها .

أو ما ولا النافيتين [١] مثل « أزيداً لقيته » و « ما زيداً كلمته » وكذلك إذا عُطفت الجملة التى فيها الاسم الذى شُغل عنه الفعل على جملة فعلية مثل «ضربت زيدا ، وعمراً أكرمته » ومنه قوله جلّ وعز : (يُدْخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعدّ لهم عذاباً أليماً ) [٢] . ويستوى النصب والرفع إذا عطفت جملة الاشتغال على جملة مصدرة بمبتدأ وخبرها فعل أو جملة فعلية مثل : « زيد أكرمته ، وعبدالله لقيته » فعبد الله يُرْفع إن عطفت جملته على جملة المبتدأ والخبر ويُنْصب إن عطفت على جملة الخبر لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى الوجهين [٣] . ويُخْتار الرفع إذا تلا الاسم جملة خبرية موجبة مثل « زيد لقيته » لأننا لا نحتاج حينئذ إلى تقدير فعل محذوف [٤] ، غير أن النصب جائز ومنه قوله تعالى : ( إنا كلّ شىء خلقناه بقدر ) وكذلك إذا فُصل بين حرف الاستفهام والاسم المشغول عنه الفعل بفاصل مثل : « أأنت عبدُ الله ضربته » [٥] . ويجب الرفع إذا توسّط بين الاسم المشغول عنه الفعل وبين الفعل أداة شرط أو استفهام مثل « زيد إن تكرمه يكرمك » و « زيد كم مرةّ لقيته » و « عمرو هل رأيته » وكذلك إذا كان الفعل فى موضع الصفة مثل « ما شىء حميته بمستباح » لأن جملة «حميته» صفة لشىء وبمستباح خبرها . ومما يجب رفعه أيضاً أن يكون الفعل معه صلة لموصول مثل « زيد الذى رأيته سأل عنك » وكذلك إن أبدلت منه أو وكدته مثل « زيد أن تكرمه خير من أن تهينه» لأن ما بعد أن الناصبة للفعل يُعَدُّ من صلتها [٦] . والرفع فى كل ذلك إنما هو على الابتداء . وقال سيبويه إن الاشتغال يكون فى الأفعال الناقصة على نحو ما يكون فى الأفعال التامة مثل : « أعبد الله كنت مثله ، وزيداً لست مثله» [٧] . وذكر أن اسم الفاعل والمفعول وأسماء المبالغة تجرى فى هذا الباب مجرى الأفعال مثل « أزيداً أنت ضاربه » و « أزيداً أنت ضرّابه» [٨] . وحتّم الرفع فى مثل «زيد أنت الضاربه» لأن الألف واللام بمعنى

(١) الكتاب ١/٧٢ .

(٢) الكتاب ١/٤٦ .

(٣) الكتاب ١/٤٧ .

(٤) الكتاب ١/٤٢ .

(٥) الكتاب ١/٥٤ .

(٦) الكتاب ١/٦٥ وانظر ٤٥ .

(٧) الكتاب ١/٥٢ .

(٨) الكتاب ١/٥٥ وما بعدها .

الذى ، فضاربه من صلتها ، فحكمها مع الاسم الذى شُغلت عنه حكم الفعل السالف فى الصلة ، ولذلك يجب الرفع[١] على الابتداء .

ولم نعرض لكل صور الاشتغال عند سيبويه إنما عرضنا لصوره المشهورة، وكأنما نثر كِنانة اللغة بين يديه وجمع منها كل ما أراد من صور لا فى هذا الباب وحده ، بل أيضاً فى كل الأبواب التى يُحذف معها الفعل . وقد استكمل صور حذفه مع المفعول به فيما وراء باب الاشتغال ، من ذلك تصويره لحذفه فى باب التحذير مثل الأسدَ الأسدَ[٢] ، وإياك ، وإياك والأسد[٣] ،وفى باب الاختصاص مثل « إنا معشرَ العربِ كرامٌ » وهو على تقدير أعنى[٤] . ويصور حذفه جوازا إذا قامت قرينة مثل «مكةَ» لمن رأيته قاصداً الحج أى تريد مكة[٥] . ويعرض لكثير من الصور السماعية التى يحذف فيها وجوباً مثل « هذا ولا زعماتِك » أى ولا أتوهم زعماتك[٦] ، ومن ذلك قول العرب فى بعض أمثالهم : « كليهما وتمرا » أى أعطنى كليهما وتمرا[٧] ، وقول الله جلَّ وعزَّ : (انتهوا خيراً لكم ) أى ائتوا خيرا لكم[٨] ، وقولهم : « مرحباً وأهلا وسهلا» أى أدركت مرحباً وأصبت أهلا ونزلت سهلا ،[٩] وقولهم : «امرأً ونفسَه»[١٠] أى دع امرأ ونفسه ، وقولهم : « ما لك وزيداً » أى وتناولك زيدا[١١] ، وقولهم « تُرْباً وجَنْدلا » أى ألزمك الله أو أطعمك[١٢] .

وقد أكثر سيبويه من عقد الأبواب التى تصوِّر حذف الفعل مع المفعول المطلق جوازاً ووجوباً ، وهو إنما يجب إذا جاء بدلا من فعله كقولهم فى الدعاء له «سَقْياً ورعياً» أى سقاك الله ورعاك[١٣] و«هنيئاً» أى لتهنأ[١٤] وقولهم فى الدعاء عليه «وَيْلَكَ وويحك»[١٥] ، وقولهم : «حمداً وشكراً»[١٦] ، وقولهم «سبحان الله ومعاذ الله

(١) الكتاب ١/٦٦ .
(٢) الكتاب ١/١٢٨ .
(٣) الكتاب ١/١٣٨ .
(٤) الكتاب ١/٣٢٧ .
(٥) الكتاب ١/١٢٩ .
(٦) الكتاب ١/١٤١ .
(٧) الكتاب ١/١٤٢ .
(٨) الكتاب ١/١٤٣ .
(٩) الكتاب ١/١٤٩ .
(١٠) الكتاب ١/١٥٠ .
(١١) الكتاب ١/١٥٥ .
(١٢) الكتاب ١/١٥٨ .
(١٣) الكتاب ١/١٥٧ .
(١٤) الكتاب ١/١٥٩ .
(١٥) الكتاب ١/١٦٠ .
(١٦) الكتاب ١/١٦٠ .

وعَمْرَكَ الله »[١] . ومما اطرد فيه حذف الفعل قولهم : «ما أنت إلا سيراً» و «ما أنت إلا السيرَ» بالنصب و«ما أنت إلا السيرَ السير»[٢] ، وزعم سيبويه أنهم استخدموا فى هذا الباب صفات مثل أقائما وقد قعد الناس[٣] وأتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى أى أتتحول تميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى[٤] .ومما حُذف معه الفعل المصادرُ المثناة مثل لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ[٥] ،وحقًّا فى قولهم «هذا عبد الله حقًّا»[٦] وعُرْفًا فى قولهم : «علىَّ ألفُ درهم عرفا»[٧] .ويُحْذف الفعل مع قَطْع النعت ونصبه فى مثل «الحمد لله الحميدَ» بالنصب[٨] ، كما يحذف فى باب النداء على نحو ما ذكرنا ذلك آنفًا.

وليس الفعل التام وحده الذى يُحْذف ،فكان الناقصة تحذف فى مواضع منها قولهم : «الناس مجزيُّون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإن شرًّا فشر» أى إن كان الجزاء خيراً فخير ، وإن كان شرًّا فشر. وأجاز أن يقال إن خيرٌ فخيرٌ أى إنْ كان فى أعمالهم خير فالذى يُجْزَون به خير .هكذا قدَّر العبارة[٩] .ومن مواضع حذف كان قولهم كيف أنت وزيداً وما أنت وزيداً على تقدير كيف تكون أنت وزيداً وما كنت وزيداً[١٠] ، وإنما قدَّر كان فى المثالين ليسبق المفعول معه فعلٌ يعمل فيه النصب. ومن تلك المواضع قولهم : « أما أنت منطلقًا انطلقت معاك » ، على تقدير أنْ كنت منطلقًا انطلقت[١١] ، فحذفت كان وانفصل اسمها وعُوض عنهما بلفظة ما .

ومما يطَّرد معه حذف العامل الجارُّ والمجرور إذا كانا فى موضع الحال أو الصفة أو الخبر ، إذ يقدرهما متعلقين بفعل استقر محذوفًا، فإذا قلت «فى الدار زيد» كان ذلك على تقدير استقر فى الدار زيد[١٢] . ومثلهما الظرف . ويطرد مع لام التعليل التى يُنْصَبُ بعدها المضارع وأخواتها مثل أو والواو والفاء حذفُ أن الناصبة له ، والخليل كما مرَّ بنا هو الذى نبَّه على هذا الحذف. وتُضْمر رُبَّ

---

(١) الكتاب ١٦٢/١ .
(٢) الكتاب ١٦٨/١ .
(٣) الكتاب ١٧١/١ .
(٤) الكتاب ١٧٢/١ .
(٥) الكتاب ١٧٤/١ .
(٦) الكتاب ١٨٩/١ .
(٧) الكتاب ١٩٠/١ .
(٨) الكتاب ٢٤٨/١ .
(٩) الكتاب ١٣٠/١ وما بعدها .
(١٠) الكتاب ١٥٢/١ وما بعدها .
(١١) الكتاب ١٤٨/١ .
(١٢) الكتاب ٢٦٠/١ .

بعد الواو في مثل قول القائل : «وبلدةٍ ليس بها أنيسُ»⁽¹⁾ . ويُحذف المضاف ويظل عمله أو أثره كقولهم : «ما كلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاء شحمةً» فبيضاء في موضع جرٍّ على تقدير إضمار كل ، كأنك قلت ولا كلُّ بيضاء شحمةً ، ومن ذلك قول أبي دُواد :

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرءاً ونارٍ توقَّدُ بالليل نارا

فقد أراد وكلَّ نار ، ومن هنا قال إن لفظة نار مجرورة بكل أخرى مقدرة وليست معطوفة على امرئٍ ، حتى لا تكون الجملة الثانية في البيت والمثل السالف معطوفة على عاملين مختلفين ، فتكون شحمة معطوفة على «تمرة» وناراً معطوفة على «امرءا»⁽²⁾ . ويكثر حذف المبتدأ العامل في الخبر ما دامت هناك قرينة تدل عليه. وهو يضع في تضاعيف كلامه قاعدة عامة لعمل العوامل مضمرةً ، إذ يقول : «وإذا عملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع»⁽³⁾ ويمثِّل للرفع بحذف المبتدأ في قولك «الهلالُ» تريد هذا الهلال . ومما يصح أن يدخل في حذف المبتدأ قول الله تعالى : (طاعةٌ وقولٌ معروف) على تقدير أمرى طاعة وقول معروف⁽⁴⁾ ، وقولُ العرب : «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر» فقد قدر — كما مر بنا آنفا — في لفظة خير المرفوعة ومثلها شر المرفوعة أن يكونا خبرين لمبتدأين محذوفين على تقدير فالذى يجزون به خير، وكذلك فالذى يجزون به شر⁽⁵⁾ . ومن حذف المبتدأ قولك : «إنْ جَزَعٌ وإن إجمالُ صبرٍ» أي فإما أمرى جزع وإما أمرى إجمال صبر⁽⁶⁾ ، وقولهم في الخطاب : «مصاحَبٌ معان ومبرور مأجور» على تقدير أنت مصاحب معان وأنت مبرور مأجور⁽⁷⁾ . وواضح من هذا التقدير أن سيبويه لم يكن يعدِّد الخبر، بل يجعل لكل خبر مبتدأ خاصاً به . ومن حذف المبتدأ أيضاً قول الله تعالى : (فصبرٌ جميلٌ والله المستعانُ) على تقدير الأمر صبر جميل ، ومثله قول بعض العرب : «من أنت

(١) الكتاب ١/١٣٣ .
(٢) الكتاب ١/٣٣ .
(٣) الكتاب ١/٥٤ .
(٤) الكتاب ١/٧١ .
(٥) الكتاب ١/١٣١ .
(٦) الكتاب ١/١٣٥ .
(٧) الكتاب ١/١٣٧ .

زيد» أى «من أنت كلامُك زيدٌ»، فتركوا إظهار الرافع [١]، يريد إظهار المبتدأ، وقول الله جلّ وعزّ : (كأن لم يلبثوا إلا ساعةً من نهار بلاغٌ) أى ذاك بلاغ [٢]. ومما يطرد فيه حذف المبتدأ النعتُ المقطوع لمدح أو ذم أو ترحم مثل مررت بمحمد الفاضلُ أو اللئيمُ أو المسكينُ [٣]. وكذلك أى الموصولة إذا أضيفت وحُذف عائدها أو بعبارة أخرى المبتدأ بعدها مثل: (لننزعن من كل شيعةٍ أيُّهم أشدُّ) على تقدير هو أشد [٤].

وعلى نحو ما اتسع سيبويه فى الحديث عن حذف العوامل على هدى ما قاله أستاذه الخليل فى ذلك اتسع فى الحديث عن حذف المعمولات، فمن ذلك الخبر بعد مرفوع لولا فى مثل «لولا عبد الله لقيتك»، ويفهم من كلامه فيها أن جوابها أغنى عن الخبر [٥]. وكذلك الخبر بعد لو فى مثل (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم) فقد جعل أن وما بعدها فى محل رفع بالابتداء، وقال إن المبتدأ هنا لا يحتاج إلى خبر لاشتمال صلة لولا على المسند إليه والمسند [٦]. ويحذف الخبر فى مثل «كلُّ رجل وضيعتُه» و «أنت وشأنك» أى مقرونان [٧]. وهو يحذف جوازاً كلما وُجدت قرينة، وجعلَ من ذلك (طاعة وقول معروف) فى أحد توجيهيه، إذ قال من الممكن أن يكون الخبر هو المحذوف على تقدير طاعة وقول معروف أمثل [٨]، وكان الخليل يقول بذلك كما مر بنا فى غير هذا الموضع. ومن مواضع حذفه قولهم «ما أنت إلا سيراً» أى تسير سيراً، وخرّج عليه كما أسلفنا الآية الكريمة: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) أى فيما فرض عليكم حتى لا يكون الخبر طلبياً [٩]. ويُحذف خبر إنّ مثل إنّ ولداً أى إن لنا ولداً، وخبر ليت مثل: «يا ليت أيام الصبا رواجعا»، أى يا ليت لنا، وكذلك خبر لا النافية للجنس، وجعل منه «ألا ماءَ بارداً» أى لنا [١٠]، وكذلك خبر لا العاملة عمل ليس مثل:

---

(١) الكتاب ١٦٢/١ .

(٢) الكتاب ١٩١/١ .

(٣) الكتاب ٢٥٢/١ وما بعدها .

(٤) الكتاب ٣٩٨/١ وما بعدها .

(٥) الكتاب ٢٧٩/١ .

(٦) المغنى ص ٢٩٨ .

(٧) الكتاب ١٥١/١ .

(٨) الكتاب ٧١/١ .

(٩) انظر الكتاب ٧٢/١ .

(١٠) انظر فى الأمثلة المذكورة الكتاب ٢٨٤/١ .

من صَدّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ[١]

وتابع الخليل فى أن اسم إن وأخواتها إذا كان ضمير شان حُذف كثيراً، وسبق أن صورنا ذلك فى حديثنا عن الخليل. ولا حظ أن اسم «كان وليس» المضمر يكثر حذفه وعقد لذلك باباً[٢] مثل «كان الناسُ صنفان: صالح وطالح» ، و«ليس كلّ وقت تلقى صاحبك» ، وجعل إضمار اسمهما واجباً فى باب الاستثناء مثل جاء القوم لا يكون محمداً ، وليس محمداً[٣] . ويُحذف المفعول به ضرورة فى مثل «زيد رأيت» وقياساً فى باب ظن حين يُلْغَى الفعل كما مر بنا فى غير هذا الموضع . ويحذف التمييز فى مثل كم صمت ؟ أى كم يوماً ، وكثيراً ما يحذف عائد الصلة ، وحتى المؤكد قد يحذف عنده وعند أستاذه الخليل ، يقول : « سألته عن مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما » ما موضع أنفسهما ؟ فقال الرفع على تقدير هما صاحباى أنفسهما ، ويجوز النصب على تقدير أعنيهما أنفسهما»[٤] ويحذف البدل فى مثل ظننت ذاك ، فقد جعل ذاك مفعولا مطلقاً على تقدير ظننت ذاك الظن[٥] . ويحذف المضاف ويحلُّ المضاف إليه محله فى مثل ( واسأل القرية ) أى أهل القرية . ويخيل لمن يتابع سيبويه أن ليس فى اللغة معمول لا يحذف ، وحتى الجملة تحذف ، ويطّرد ذلك إذا اجتمع الجزاء والقسم فى مثل لئنْ فعلت ذاك لأكافئنك ، فقد حذف جواب إن لدلالة جواب القسم عليه[٦] . وكان يقدر جواب الشرط محذوفاً فى مثل إن قام زيد أقوم ويقول إن الفعل المضارع مؤخر فى هذا المثال من تقديم وأن الأصل أقوم إن قام زيد ، وحُذف الجواب لدلالة أقوم عليه[٧] .

وأكثرَ سيبويه من تحليله للعبارات حتى تتجه مع ما يراه لألفاظها من إعراب ، من ذلك أن نراه يُعْرِب المصدر حالا إذا اتجه ذلك فى مثل «ذهب به مشياً» أى ماشيا ، واشترط لذلك أن لا تدخله الألف واللام إلا ما جاء سماعاً مثل أرسلها

---

( ١ ) الكتاب ١/٣٥٤ .
( ٢ ) الكتاب ١/٣٥ .
( ٣ ) الكتاب ١/٣٧٦ .
( ٤ ) الكتاب ١/٢٤٧ .
( ٥ ) الكتاب ١/١٨ .
( ٦ ) الكتاب ١/٤٤٤ .
( ٧ ) الكتاب ١/٤٣٦ .

العراك أى معتركة(١) ، ويمثّل له فى موضع آخر بقولهم: «لقيته فجاءة ومفاجأة وعيانًا» و«كلمته مشافهة وأتيته ركضًا وعدْواً ومشيا» و«أخذت ذلك عنه سمْعًا وسماعًا» ثم يقول : « وليس كل مصدر وإن كان فى القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضَعُ هذا الموضع لأن المصدر ههنا فى موضع فاعل إذا كان حالا ، ألا ترى أنه لا يحسن : أتانا سُرْعة ولا أتانا رُجْلَةً » إذ المصدر فى المثالين ليس فى موضع فاعل(٢) . وجعله إحساسه الدقيق بأن الحال يقع فيها الفعل أو بعبارة أخرى تقيّد بزمنه ، فإنك إذا قلت جاء محمد ضاحكًا ، كانت «ضاحكًا» صفة له مقيَّدة بالفعل وزمنه ، وجعله ذلك يقول إنها حال مفعول فيها(٣) ، وكأنها تقع بين النعت وظرف الزمان . وهذا نفسه هو الذى لفته إلى أن يقول إن واو الجملة الحالية فى مثل «جاء زيد والشمس طالعة» قَيْد بمعنى إذ ، أى أنها تدل على الزمان(٤) . ومن تحليلاته الطريفة فى باب الحال وقد تصوَّره مفعولا فيه ما عرض له فى الباب الذى عَنْونه بقوله : «هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه » يقول(٥) : « وذلك قولك كلمته فاهُ إلى فِىَّ وبايعته يداً بيد كأنه قال كلمته مشافهة وبايعته نقدا ، أى كلمته فى هذه الحال ، وبعض العرب يقول كلمته فوه إلى فِىَّ كأنه يقول كلمته وفوه إلى فِىَّ أى كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله كلمته فى هذه الحال فانتصب ، لأنه حال وقع فيه الفعل ، وأما يداً بيد فليس فيه إلا النصب لأنه لا يحسن أن تقول بايعته ويَدٌ بيد ولم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده فى يده ، ولكنه أراد أن يقول بايعته بالتعجيل ولا يبالى أقريباً كان أم بعيداً . وإذا قال كلمته فوه إلى فِىَّ فإنما يريد أن يخبر عن قربه منه وأنه شافهه ولم يكن بينهما أحد . ومثله من المصادر فى أن تلزمه الإضافة وما بعده مما يجوز فيه الابتداء ويكون حالا قولهم : رجع فلان عَوْدَه على بَدْئه وانثنى فلان عوده على بدئه كأنه قال انثنى عَوْداً على بَدْء . ولا يستعمل فى الكلام رجع

---

(١) الكتاب ١/١١٨ .
(٢) الكتاب ١/١٨٦ .
(٣) الكتاب ١/١٩٤ وانظر ١/٢٦٠ .
(٤) المغنى ص ٣٩٨ .
(٥) الكتاب ١/١٩٥ وما بعدها .

عودا على بدء، ولكنه مُمَثَّل به . ومن رفع فوه إلى فِيَّ أجاز الرفع فى قوله: رجع فلان عَوْدُه على بَدْئه . ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك: بعت الشاءَ شاةً ودرهمًا، وقامرته درهمًا فى درهم، وبعته دارى ذراعًا بدرهم، وبعت البُرَّ قفيزين بدرهم ، وأخذت زكاة ماله درهمًا لكل أربعين درهمًا ، وبيَّنت له حسابه بابا بابا ، وتصدَّقت بمالى درهمًا درهمًا . واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنه لا يجوز أن تقول كلمته فاه حتى تقول إلى فِيَّ لأنك إنما تريد مشافهة ، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين ، فإنما يصح المعنى إذا قلت إلى فِيَّ . ولا يجوز أن تقول بايعته يَدًا لأنك إنما تريد أن تقول أخذ منى وأعطانى ، فإنما يصح المعنى « بيد » لأنهما عملان . ولا يجوز أن تقول انثنى عَوْدَه، لأنك لا تريد أنه لم يقطع ذهابه حتى وصله برجوع ، وإنما أردت أنه رجع فى حافرته أى نقض مجيئه برجوع . وقد يكون أن ينقطع مجيئه ثم يرجع ، فيقول رجعت عَوْدى على بَدْئى أى رجعت كما جئت ، والمجىء موصول به الرجوع ، فهو بَدْءٌ والرجوع عَوْدٌ . ولا يجوز أن تقول بعت دارى ذراعًا وأنت تريد بدرهم ، فيُرَى المخاطب أن الدار كلها ذراع . ولا يجوز أن تقول بعت شائى شاةً وأنت تريد بدرهم فيُرَى المخاطب أنك بعتها الأول فالأولَ على الولاء . ولا يجوز أن تقول بيَّنت له حسابه بابًا فيُرَى المخاطب أنك إنما جعلت له حسابه بابًا واحداً غير مفسَّر . ولا يجوز تصدَّقت بمالى درهمًا فيُرَى المخاطب أنك تصدَّقت بدرهم واحد . وكذلك هذا وما أشبهه » .

وواضح ما يحمله هذا التحليل من دقة الحس ودقة الفقه بأساليب العربية واستعمالاتها ودلالاتها ، ومن هنا كان كتاب سيبويه لا يعلِّم العربية وقواعدها فحسب، بل يعلم أيضًا أساليبها ودقائقها التعبيرية . وعلى نحو ما نراه فى هذه الفقرة يتوقف فى الكتاب مراراً لينص على ما لم يستعمله العرب ولا جرى على ألسنتهم . ودائمًا تلقانا فى الكتاب مثل هذه التحليلات الرائعة ، فهو لا يسجل القواعد فقط ، وإنما يفكر فى العبارات ويلاحظ ويتأمل ويستنبط خواصَّها ومعانيها بحسِّه الدقيق المرهف، ويكفى أن نقف عند أمثلة أخرى من باب فاء

السببية التي يُنْصَبُ بعدها المضارع ، وقد يأتي مرفوعًا ، يقول[١] :

« اعلمْ أن ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد، وكل ذلك على إضمار أنْ ، إلا أن المعاني مختلفة ، كما أن « يعلم الله » يرتفع كما يرتفع يذهب زيد ، و « علمَ الله » ينتصب كما ينتصب ذهب زيد، وفيهما معنى اليمين.. تقول : ماتأتيني فتحدثَني ، فالنصب على وجهين من المعاني أحدهما ما تأتيني فكيف تحدثني أى لو أتيتني لحدثتني ، وأما الآخر فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني ، أى منك إتيان كثير ولا حديث منك، وإن شئت أشركت بين الأول والآخر فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ، فتقول ما تأتيني فتحدثُني ( بالرفع ) كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثني ، ومثل النصب قوله عزَّ وجَلَّ ( لا يُقْضَى عليهم فيموتوا ) ومثل الرفع قوله عزَّ وجَلَّ : ( هذا يومُ لا ينطقون ولا يُؤْذَنُ لهم فيعتذرون ) وإن شئت رفعت ( تحدثني ) على وجه آخر كأنك قلت فأنت تحدثنا ، ومثل ذلك قول بعض الحارثيين :

غير أنا لم تأتنا بيقينٍ فنُرَجِّي ونكثرُ التأميلا

كأنه قال : فنحن نرجِّي ، فهذا في موضع مبنيٍّ على المبتدأ ( المحذوف ) .. وتقول : حسبته شتمني فأثبَ عليه ، إذا لم يكن الوثوب واقعًا ، ومعناه أن لو شتمني لوثبت عليه . وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع ، لأن هذا بمنزلة قوله : ألستَ قد فعلتَ فأفعلُ » .

ويدخل في هذا التحليل للعبارات وفرةُ الاحتمالات في إعرابها ، من ذلك « دخلوا الأوَّلَ فالأول » جعله حالا مثل دخلوا واحداً فواحدا ، وجوَّز أن يقال دخلوا الأولُ فالأول بالرفع على أن الأول بدل من الضمير[٢] . ومن ذلك قولك : « إن زيداً منطلق العاقلَ اللبيب » فقد جوَّز فيه النصب نعتًا لزيد ، كما جوَّز الرفع على وجهين : أن يكون العاقل بدلا من الضمير العائد على زيد في منطلق ، أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، وكأنه جواب على سؤال مقدر ، كأنه قيل من هو ؟ فأجيب بأنه العاقل اللبيب[٣] . ومن ذلك نعت اسم لا النافية للجنس

---

( ١ ) الكتاب ١/٤١٩ وما بعدها .
( ٢ ) الكتاب ١/١٩٨ .
( ٣ ) الكتاب ١/٢٨٦ .

مثل لا رجل ظريفَ عندك، فقد جوَّز في النعت أن يكون مبنيًّا على الفتح غير منوَّن مثل الاسم ، وقال لأنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد، وجوَّز أن يكون منصوبًا منونًا أي لارجل ظريفًا عندك ، يقول كأنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد[1] .

وهدته هذه التحليلات وما يماثلها إلى تبين حروف الجر الزائدة ، وكلما التقى بها في تعبير نَصَّ عليها ، من ذلك «من» الزائدة مع الاستفهام والنفي في المبتدأ أو الفاعل مثل هل من طعام أي هل طعامٌ وما من طعامٍ أي وما طعامٌ، ومثل ما أتاني من رجلٍ أي ما أتاني رجل[2] . ومن ذلك الباء الزائدة في حسبك مثل قولهم : بحسبك قولُ السوء، يقول : كأنهم قالوا : حَسْبُكَ قول السوء[3] . وكما تدخل الباء على حسبك تدخل على المبتدأ بعدها إن قُدِّرت خبراً مقدمًا مثل مررت برجل حَسْبك به من رجل، فبه هنا بمنزلة هو في رأيه ورأى أستاذه الخليل[4] . ومن توجيهاته الطريفة أنه كان يقول إن الواو في لغة «أكلوني البراغيث» حرف دال على الجماعة كما أن التاء في قالتْ حرف دال على التأنيث[5] . وكان يذهب مع أستاذه الخليل إلى أن كان قد تأتي زائدة أي ملغاة في مثل قول الشاعر :

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ     وجيرانٍ لنا ــ كانوا ــ كرامِ

فقد زادت تبيينًا لمعنى المضي[6] . وكان يرى كذلك أنه تزاد أنْ توكيداً للقسم بين اليمين وفعل القسم وما بعدهما مثل والله أنْ لو فعلتَ لفعلتُ ، وأقسم أن لو جئتَ لجئتُ[7] . وكان يسمي حروف الجر حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء[8]، وعنده أن «إما» المكسورة المشددة مركبة من إنْ وما[9]، وأن التنوين في جوارٍ وغواشٍ عوض عن الياء المحذوفة[10].

(١) الكتاب ١/ ٣٥١ .
(٢) الكتاب ١/ ٢٧٩ .
(٣) الكتاب ١/ ٣٥٢ .
(٤) الكتاب ١/ ٢٣٠ .
(٥) الكتاب ١/ ٢٣٦ .
(٦) الكتاب ١/ ٢٨٩ .
(٧) الكتاب ١/ ٤٥٥ .
(٨) الكتاب ١/ ٢٠٩ .
(٩) المغنى ص ٦١ .
(١٠) الكتاب ٢/ ٥٧ وانظر تعليق السيرافى في الهامش .

وعلى هذا النحو لا تزال سيول من التحليلات حتى للحركات والحروف تلقانا عند سيبويه . وفى كل مكان نراه يتوقف ليوجه النصب والرفع فى تعبير جاءت كلمةٌ فيه على لسان العرب مرفوعة ومنصوبة ، أو جاءت مرفوعة فحسب أو منصوبة.

٤

**السماع والتعليل والقياس**

يجرى سيبويه فى السماع على الأساس الذى وضعته مدرسته ، كما رأينا عند ابن أبى إسحق وعيسى بن عمر والخليل ، وهو النقل عن القُرّاء وعلماء اللغة الموثّقين والعرب الذين يوثق بفصاحتهم ، واستنّ بمدرسته فى قلة الاستشهاد بالحديث النبوى لأنه رُوى بالمعنى لا باللفظ ، ودخل فى روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يُؤْمنون على اللحن .

ويقول ابن الجزرىّ إنه أخذ القراءة عن أبى عمرو بن العلاء ، ويظهر إن صَحّ ذلك أنه لم يأخذها عنه مباشرة ، إنما أخذها عن بعض تلاميذه ، إذ نراه فى الكتاب لا يذكر له مسألة إلا من طريق الرواية عن بعض هؤلاء التلاميذ وخاصة يونس بن حبيب ، مما يدل على أنه لم يلْقه. ونظن ظنًّا أنه حمل قراءة الذكر الحكيم عن هرون[1] بن موسى النحوى الذى يتردد ذكره فى الكتاب مع بعض القراءات التى يرويها ، وكذلك عن أستاذه الخليل وغيره من أئمة القراءات فى البصرة لعصره مثل يعقوب بن إسحق الحضرمى وهو أحد أئمة القراءات العشر. وكان سيبويه يقول: «القراءة لا تخالف لأنها السنة» ولذلك قلما يذكر القراءة التى تخالف القياس، بل عادة لا يعرض لها، ومما وقف عنده الآية الكريمة: (كُنْ فيكون) وكان ابن عامر يقرأ يكونَ بالنصب، وهو بذلك يخالف القياس، لأن المضارع لا ينصب بعد الفاء مع الأمر، على نحو ما يقرر ذلك سيبويه، إلا إذا كان جوابًا له، ولم يرد الله فى رأيه أنه يقول للشىء كن فيكون، وإنما أراد أنه يقول للشىء كن فحسب، ثم أخبر أنه يكون، ومعنى ذلك

(١) انظر ترجمته فى نزهة الألباء ص٣٢ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٦٣ وإنباه الرواة ٣/ ٣٦١ وتاريخ بغداد ١٤/ ٣ وطبقات القراء ٢/ ٣٤٨ وبغية الوعاة ص ٤٠٦ .

أن قوله: (فيكونُ) كلاما مستقلا لا مترتبًا على الأمر. ومن هنا نرى سيبويه يذكر فى الآية قراءة الجمهور بالرفع، ولا يعرض لقراءة ابن عامر[١]. ومن ذلك أن نراه لا يعرض لقراءة حمزة: (تساءلون به والأرحامِ) بخفض الأرحام وعطفها على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض مع أنه يقرر أنه لا يصح أن يقال: مررت بك وزيد، بل لابد من أن يقال: مررت بك وبزيد أى أنه لابد فى العطف على الضمير المجرور من إعادة حرف الجر[٢].

ويتردد فى الكتاب سماعه عن علماء اللغة الموثّقين فى موطنه وفى مقدمتهم أستاذه الخليل ، وله فى الكتاب القِدْح المعلّى ، ويليه يونس بن حبيب ، وقد نقل عنه أكثر من مائتى مرة[٣] ، ثم الأخفش الكبير ومجموع نقوله عنه سبعة وأربعون نقلا ، ثم أبو عمرو بن العلاء ، وقد روى عنه أربعًا وأربعين رواية ، ثم عيسى بن عمر ، ومجموع نقوله عنه اثنتان وعشرون مرة ، ثم ابن أبى إسحق وقد نقل عنه أربع مرات . وهو لا ينقل عنه ولا عن أبى عمرو بن العلاء مباشرة . ويروى السيرافى عن أبى زيد أنه كان يقول : كلما قال سيبويه : « وأخبرنى الثقة فأنا أخبرته » وتكررت الرواية فى الكتاب عن هذا الثقة تسع مرات . ونقل أيضًا عن الكوفيين بعض وجوه من القراءات لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة.

وذكرنا آنفًا أنه دخل بوادى نجد والحجاز وأنه قيَّد كثيراً عن العرب ، ويطفح الكتاب بما قيده عنهم شعراً ونثراً . وكان موقفه من العرب دائمًا أن يسجل الصورة الشائعة على ألسنتهم فى التعبير معتمداً عليها فى تقرير قواعده . ولم يكن يسجلها وحدها ، بل كان يسجل دائمًا ما جاء شذوذاً على ألسنتهم ، وهو ينعته تارة بالضعف وتارة بالشذوذ أو القبح أو الغلط ، يقصد بذلك إلى أنه يخالف القياس الذى ينبغى اتباعه ، من ذلك قوله : « واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان »[٤] وهو بذلك يقرر أن توكيد اسم إن والمعطوف عليه ينبغى أن يكونا جميعًا منصوبين لأنهما يتبعان منصوبًا .

---

(١) الكتاب ١ / ٤٢٣ .

(٢) الكتاب ١/٣٩١ وانظر ١/٣٩٧ وكذلك ٢/١٧٠ فى تحقيق همزة نبى مقارناً بكتاب النشر ١/٢١٥ ، ٤٠٦ ورد فى ٢/٤١٢ إدغام الراء فى اللام فى مثل قوله تعالى (فيغفر لمن يشاء) مقارناً بكتاب النشر ٢/٢٣٧ .

(٣) انظر فى عد هذا النقل عن يونس وغيره من التالين كتاب سيبويه لعلى النجدى ناصف ص ٨٩ وما بعدها .

(٤) الكتاب ١/٢٩٠

ومعروف أن الفاء لا يُنْصَبُ المضارع بعدها إلا إذا كانت — كما قرر هو نفسه — جواباً لأمر أو نهى أو تمَنٍّ أو استفهام أو نفى أو عرض أو تحضيض أو دعاء ، فإن نصب معها في كلام ولم يكن جواباً لأحد هذه الثمانية كان ذلك شذوذاً وضعفاً إن جاء عن العرب فى بعض أشعارهم ، يقول : « وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر . فما نُصب فى الشعر اضطراراً قول الشاعر :

سأترك منزلى لبنى تميمٍ وألحقُ بالحجاز فأستريحا

وقال الأعشى وأنشدناه يونس :

ثُمَّتَ لا تَجْزُونَنى عند ذاكُمُ ولكن سيجزينى الإلهُ فيُعقبا

وهو ضعيف فى الكلام » [1] . ويقول فى باب التصغير : « من العرب من يقول فى ناب نويب ، فيجىء بالواو لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر ، وهو غلط منهم » [2] . وأساس الغلط عنده أن ما ثانيه حرف علة مقلوب عن الياء أو الواو يرد إلى أصله فى التصغير ، فناب تصغَّر على نُيَيْب وباب على بويب . ولذا كان يرى أن نويبًا غلط وأنه ينبغى أن تكون نُيَيْبًا . ويشير إلى العلة فى إجراء هؤلاء العرب نابًا على مثال باب ، إذ الألف الزائدة فى التصغير إذا كانت ثانية فى اللفظة تقلب واوًا ، ولما كان ذلك يجرى فى كثير من الكلمات مثل كاتب وكويتب وشاعر وشويعر ظنوا أن من حقهم أن يقلبوا ألف ناب فى التصغير واواً . وعلى هذا النحو كان سيبويه يعرض سماعه على المقاييس النحوية ، أو بعبارة أدق كان يتخذ هذه المقاييس مما دار على ألسنة العرب كثيراً ، وما خالفه يُنْحى عليه بكلمات تدل على مخالفته للذائع المشهور الذى استنبطت منه القواعد ، وينعته بالغلط يريد أن يثبت عليهم التوهم فيه .

وتكثر التعليلات فى كتاب سيبويه كثرة مفرطة ، سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة ، يقول فى فواتح كتابه : « وليس شىء يضطرون (العرب) إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا » فهو لا يعلل فقط لما كثر فى ألسنتهم واستُنْبِطَتْ على أساسه القواعد ، بل يعلل أيضًا لما يخرج على تلك القواعد ، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة . ونحن لا نكاد نمضى فى قراءته حتى

(١) الكتاب ١/٤٢٣ .
(٢) الكتاب ٢/١٢٧ .

نجده يعلل لعدم جزم الأسماء ، يقول : « وليس فى الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة »[١] . وواضح أنه لا يعلل لواقع الاسم فحسب ، بل يعلل أيضاً لما لا يجرى فى واقعه ، مما جرى فى الأفعال من بعض وجوه الإعراب . وبذلك وسّع التعليل فشمل ما هو واقع وما لم يقع ، فى الأسماء وفى الأفعال جميعاً ، إذ لا يلبث أن يقف عند إعراب المضارع ، وأنه يرفع ، وينصب مع أدوات النصب ، ويجزم مع أدوات الجزم ، ويلاحظ أنه لا يُجَرّ ، ويحاول التعليل لذلك فيقول : « وليس فى الأفعال المضارعة جر ، كما أنه ليس فى الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل فى المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك فى هذه الأفعال »[٢] . ونراه يعلل لإعراب المضارع وتسميته باسمه بأنه يضارع أو يشابه اسم الفاعل فى معناه ووقوعه موقعه فإنك تقول إن عبد الله ليفعل كما تقول إن عبد الله لفاعل فيما تريد من المعنى . وأيضاً فإنك تلحق به لام الابتداء ، كما ألحقتها باسم الفاعل فى نفس العبارتين المذكورتين ، وهى لا تدخل إلا على الأسماء ويمتنع دخولها على الأفعال الماضية . وبهذا كله استحق المضارع أن يُعْرب وأن يدخل على آخره الرفع والنصب والجزم[٣] . ونحس كأنه يستشعر أنه كان الواجب أن يكون آخر الماضى ساكناً ، وكأن الأصل فى الأفعال أن تكون ساكنة الآخر ، ولا يلبث أن يعلل لفتح آخره بأن فيه بعض المضارعة ، ولذلك كان يقع موقع اسم الفاعل والمضارع جميعاً ، إذ تقول « هذا رجل ضرب محمداً » كما تقول هذا رجل ضارب محمداً ، وتقول إن فعل فعلت كما تقول إن يفعل أفعل . ولذلك فارق الماضى السكون إلى الفتح ، ولم يعرب إعراباً كاملا مثل المضارع لأن مضارعته ناقصة ، إذ لا تدخل عليه لام الابتداء[٤] . ومعنى ذلك أن الأفعال ثلاثة أقسام قسم منها ضارع الاسم مضارعة تامة ، فأُعرب ، وهو الفعل المضارع ، وقسم ضارعها أو شابهها مشابهة ناقصة ، فبُنى على الفتح وهو الماضى ، وقسم ثالث بقى على أصله من السكون وهو فعل الأمر . ويلاحظ أن النون فى الأسماء المثناة والمجموعة ليست علَم الإعراب ،

(١) الكتاب ١/٣ .
(٢) الكتاب ١/٣ .
(٣) الكتاب ١/٣ وانظر فى تعليله لرفعه ١/٤٠٩ .
(٤) الكتاب ١/٣ .

بل علامه حروف اللين قبلها وهى الألف والياء فى المثنى والواو والياء فى جمع المذكر السالم ، أما النون فحرف يقابله تنوين الاسم المفرد ، ولذلك كانت تحذف مثله فى حالة الإضافة . ويقارن بين هذه النون وبين أختها فى الأفعال الخمسة : يفعلان وتفعلان ، ويفعلون وتفعلون ، وتفعلين ، ويقول إن نون هذه الأفعال علم الرفع ، أما حروف اللين قبلها فضمائر وليست علمًا للأعراب كما هو الشأن فى الأسماء المثناة والمجموعة ، ويشرح ذلك شرحًا معلّلا وافيًا قائلا[١] :

« واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعِلَيْن لحقها ألف ونون ولم تكن الألف حرف الإعراب ، لأنك لم ترد أن تثنى يفعل : هذا البناء ، فتضمّ إليه يفعلا آخر ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين . ولم تكن ( يفعل ) منوّنة ولا تلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم والسكون ، فيكون الأول حرف الأعراب والآخر كالتنوين . فلما كان حال يفعل فى الواحد غير حال الاسم ، وفى التثنية لم يكن بمنزلته . فجعلوا إعرابه فى الرفع ثبات النون لتكون له فى التثنية علامة الرفع كما كان فى الواحد إذ مُنع حرف الإعراب ( يريد الضم ) . وجعلوا النون مكسورة كحالها فى الاسم ، ولم يجعلوها حرف إعراب ( أى حرفًا يظهر عليه الإعراب ) إذ كانت متحركة لا تثبت فى الجزم . ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية فى قول من قال أكلونى البراغيث وبمنزلة التاء فى قلت وقالتْ ، فأثبتوها فى الرفع ، وحذفوها فى الجزم ، كما حذفوا الحركة فى الواحد . ووافق النصبُ الجزم فى الحذف ، كما وافق النصب الجرَّ فى الأسماء ، لأن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، وليس للأسماء فى الجزم نصيب ، كما أنه ليس للفعل فى الجر نصيب ، وذلك قولك : هما يفعلان ، ولن يفعلا ولم يفعلا . وكذلك إذ الحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان ، إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالتثنية ، ونونها مفتوحة بمنزلتها فى الأسماء ، كما فعلت ذلك فى التثنية ، لأنهما وقعتا فى التثنية والجمع ههنا كما أنهما فى الأسماء كذلك ، وهو قولك هم يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا . وكذلك إذا ألحقت التأنيث فى المخاطبة إلا أن الأولى ياء وتُفْتح النون لأن الزيادة

(١) الكتاب ١/٥ .

التى قبلها بمنزلة الزيادة التى فى الجمع ، وهى تكون فى الأسماء فى الجر والنصب ، وذلك قولك : أنت تفعلين ، ولم تفعلى ولن تفعلى » .

ويمضى سيبويه ، فيعلل لدخول التنوين على الأسماء المتمكنة دون الأفعال المضارعة فضلا عن غيرها من الأفعال ، بسبب خفته وثقلها ، يقول : « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هى الأول ( يريد ما ذهب إليه من أن المصادر أصل الأفعال ، ولذلك كانت الأسماء تتقدم الأفعال فى الرتبة ) وهى أشد تمكنا ، فمن ثَمّ لم يلحقوا ( أى الأفعال ) تنوين ولحقها الجزم والسكون ، وإنما هى من الأسماء ( أى أنها مشتقة من المصادر ) ألا ترى أن الفعل لابدله من الاسم ( أى أنه تابع له ، إذ لا يوجد فعل بدون فاعل ) وإلا لم يكن كلامًا ، والاسم قد يستغنى عن الفعل تقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا[1] » . ويلاحظ أن الاسم إذا أشبه المضارع فى بنائه منعوه من التنوين والجر ، فيجر بالفتحة ، ويقول : « واعلم أن ما ضارع الفعلَ المضارع من الأسماء فى الكلام ووافقه فى البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون ( أى من الأسماء المتمكنة ) فيكون فى موضع الجر مفتوحًا ، استثقلوه حيث قارب الفعل فى الكلام ووافقه فى البناء وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر ، فهذا بناء أذهب وأعلم »[2] . ويقول إن الاسم يجر بالفتحة أيضًا إذا نُقل عن المضارع مثل يشكر علمًا على شخص . ويجعل التنوين مطرداً فى كل ما هو أشد تمكنًا ، ولذلك كان أكثر الكلام ينوّن إذا كان منكراً ، وكذلك ينون المفرد ولا ينون الجمع الذى لا يكون له مثال فى المفرد مثل مصابيح . وأيضًا ينون الاسم المذكر لأنه أخف عليهم من المؤنث ، ولذلك حرموه التنوين ، ويقول : جميع مالا ينصرف إذا أُدخل عليه الألف واللام أو أضيف انجرّ ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها المجرور كما يدخل فى المنصرف . وجميع ما يُتْرَكُ صرفه ( تنوينه ) مضارَع به الفعل ، لأنه إنما فُعل به ذلك لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم[3] .

---

( ١ ) الكتاب ١/٦ .

( ٢ ) الكتاب ١/٦ .

( ٣ ) الكتاب ١/٧ .

وكل هذه التعليلات فى الصفحات الأولى من الكتاب ، إذ لم نتجاوز حتى الآن الصفحة السابعة فيه ، وبذلك ثبّت سيبويه جذور التعليل فى النحو والصرف ومدّها فى جميع قواعدهما ومسائلهما ، فليس هناك شئ لا يعلّل ، بل لكل شىء علته يمسك بها فى يمينه . وتنتشر هذه التعليلات فى أكثر صفحات الكتاب ، ويكفى أن نذكر منها أطرافًا ، فمن ذلك تعليله لاختصاص الاستفهام بالأفعال وأن الأصل فيها أن تدخل عليها لا على الأسماء لمشابهتها حروف الجزاء أو الشرط ، ولأن جوابها يجزم أحيانًا كما يجزم الأمر ، وأدوات الشرط إنما يليها دائمًا الأفعال ، يقول : « وحروف الاستفهام كذلك بُنيت للفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء ، والأصل غير ذلك ألا ترى أنهم يقولون هل زيد منطلق وهل زيد فى الدار وكيف زيد آخذ ؟ فإن قلت كيف زيدا رأيت ؟ وهل زيد يذهب ؟ قَبُحَ (لأنه ينبغى تقديم الفعل متى كان موجودا مع أداة الاستفهام) ولم يَجُزْ إلا فى شعر ، لأنه لما اجتمع الفعل والاسم حملوه على الأصل . . وإنما فعلوا هذا بالاستفهام لأنه كالأمر فى أنه غير واجب وأنه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقر عند السائل ألا ترى أن جوابه جَزْم ( أى كما يكون جواب الأمر حين يستخدم حرف جزاء وشرطه ) فلهذا اختير النصب وكرهوا تقديم الاسم ( أى فى مثل هل زيداً أنت ) لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابها كجوابه . . إذا قلت أين عَبْدَ الله آته » [1] أى كما تقول ائتنى آتك . ومن أجل ذلك كله اختار فى باب الاشتغال كما مر بنا نصب الاسم المشغول عنه بعد أدوات الاستفهام ، حتى يكون بعدها فعل فى التقدير . ويعلل لقصور الصفة المشبهة عن اسم الفاعل فى قوة العمل بأنها ليست فى معنى الفعل المضارع : لا فى زمنه ولا فى بنائه ، إذ تدل على الثبوت ، وهى لا تقابله فى الحركات والسكنات مثل اسم الفاعل ، ولذلك استحسن أن يكون ما بعدها معرفًا باللام والألف ومضافًا إليها مثل محمد حسن الوجه ، حتى يبعد شبهها عن اسم الفاعل [2] الذى يجرى مجرى المضارع فى العمل . ويعلل لحذف التاء كثيراً فى ترخيم المنادى بأنها تنقلب هاء فى الوقف ، ولذلك كان حذفها أولى ، وأيضًا فإن المنادى بمثل « ياضباعًا » بدلا من ياضباعة

---

(١) الكتاب ١/٥١ .

(٢) الكتاب ١/٩٩ .

عادة يمدُّ صوته ، وكأنما جعلوا المدَّة التي تلحق المنادَى المرخَّم بدلا منها[١] .

ويعلل لجزم المضارع فى جواب الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض بأنهم جعلوه معلقًا بما سبقه غير مستغن عنه ، بالضبط كما يكون الشرط ، فقولك ائتنى آتك هو كقولك إن تأتنى آتك ، ولذلك جزموه كما جزموا جواب الشرط ، وكأن هناك شرطًا مقدرًا[٢] . ويعلل لحذف الفعل فى التحذير مع العطف أو كما يسميه هنا التثنية بقوله : « يقول رأسك والحائط وهو يحذِّره ، كأنه قال : اتَّق رأسك والحائط ، وإنما حذفوا الفعل فى هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها فى كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر »[٣] .

وعلى نحو ما يتسع سيبويه بالتعليل فى النحو يتسع به فى الصرف ، وخاصة فى باب القلب والإعلال ، يقول فى « أيْنُق » جمع ناقة : كان القياس فيها أن تجمع على أنوق ، وإما أن يكونوا قدموا الواو على النون وأبدلوها ياء ، وبذلك حدث فيها قلب وإعلال ، وزنتها على هذا التحول « أعفل » وإما أن يكونوا قد حذفوا الواو من « أنوق » وجعلوا الياء عوضًا لها ، وزنتها على هذا الأساس « أيفل »[٤] ويذهب فى لفظة « اطمأنَّ » إلى أن أصلها « طأمن » وحدث بها قلب أو بعبارة أخرى تقديم الميم على الهمزة[٥] . ويقول إن قياس مصدر فعَّل المضاعف الفِعَّال ، ولكن العرب عدلت عن ذلك البناء إلى التفعيل مثل قطَّع تقطيعًا ، ويعلل لذلك بقوله : « جعلوا التاء التى فى أوله بدلا من العين الزائدة فى فعَّلت ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ( مصدر أفعل مثل إكرام ) فغيَّروا أوله كما غيَّروا آخره »[٦] .

وطبيعى أن يكثر القياس فى كتاب سيبويه كثرة مفرطة ، لأنه الأساس الذى يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطِّرادها ، وهو يعتمد عنده فى أكثر الأمر على الشائع فى الاستعمال على ألسنة العرب ، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم فى الأبنية والعبارات المختلفة ، فمن ذلك أن نراه يقيس حذف العائد فى النعت على حذفه فى الصلة متمثلا بقول جرير :

---

( ١ ) الكتاب ١ / ٣٣١ .
( ٢ ) الكتاب ١ / ٤٤٩ .
( ٣ ) الكتاب ١ / ١٣٨ .
( ٤ ) الكتاب ٢ / ١٢٩ .
( ٥ ) الكتاب ٢ / ١٣٠ ، ٣٨٠ .
( ٦ ) الكتاب ٢ / ٢٤٣ .

أبحتَ حِمَى تهامةَ بعد نَجْدٍ وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

يريد الهاء ( أى حميته ) وقول الحارث بن كَلَدة :

فما أدرى أغيَّرهم تَنَاءٍ وطولُ العهد أم مالٌ أصابوا

يريد أصابوه . . يقول: «كما لم يكن النصب ( أى الضمير المنصوب ) فيما أتممت به الاسم يعنى الصلة » ويقول إن حذفه فى الصلة أحسن لأن الموصول والصلة بمنزلة اسم واحد فكرهوا طولها ، أما فى الصفة فحذفه حسن ولكنه لا يبلغ فى الحسن مبلغ حذفه فى الصلة ، ولذلك جعل الحذف فى الصلة الأصل وقاس عليه الحذف فى الصفة ،وضعَّف حذف العائد فى الخبر ، لأن الخبر غير المخبر عنه ، وليس معه كشىء واحد ، كما هو الحال فى الصلة والصفة[1] :

ويقيس اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة على الفعل المضارع فى العمل ، ويرتب على ذلك أنه يجوز فى المعمولات معها من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار ما يجوز مع الفعل[2] . ويضع قاعدة عامة للحال أنه دائمًا يأتى نكرة ، ويرتب على ذلك أن المصدر إذا كان حالا منع القياس دخول الألف واللام عليه ، فلا يقال ذهب زيد المشىَ بالنصب على الحال، وإنما يقال ذهب زيد ماشيا[3]، ونصّ على ما جاء من ذلك شذوذاً عن العرب مثل أرسلها العِراكَ ، وقد أوّله أستاذه الخليل على أن العرب تكلمت بمثل هذا الحال المعرف على نية طرح الألف واللام[4] . ويقيس عمل إن وأخواتها على عمل الفعل المتعدى ، غير أن المنصوب معها يتقدم على المرفوع ، دلالة على أنها ليست أصلا فى عمل الرفع والنصب[5] . ونراه يقف عند استعمال ما النافية استعمال ليس فى رفع اسمها ونصب خبرها فى مثل « ما زيد منطلقاً» ثم يعقب بلغة تميم فيها وأنها لا تعملها ، يقول : « وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، وهو القياس لأنها ليست بفعل،وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار، أما أهل الحجاز فيشبهونها بليس،إذ كان معناها كمعناها »[6]

---

(١) الكتاب ١/٤٥ .

(٢) الكتاب ١/٥٥ وما بعدها

(٣) الكتاب ١/١١٨ .

(٤) الكتاب ١/١٨٨ .

(٥) الكتاب ١/٢٧٩ ، ٣٠٠ .

(٦) الكتاب ١/٢٨ .

وكأنه يرى نقصاً فى قياس الحجازيين لها على ليس إذ لا يكفى أن تكون بمعناها ، بل لا بد لما يعمل الرفع والنصب متواليين أن يكون فعلا يصح الإضمار فيه . ويقيس حذف الجزء الثانى من أربعة عشر ومعد يكرب فى الترخيم على حذفه فى النسب ، ويقول بل هو الأجدر أن يحذف فى الترخيم ، إذ يحذف فيه ما لا يحذف فى النسب، فإنك تنسب إلى جعفر جعفرىّ ، وإذا رخمته ، حذفت الياء والراء فقلت ياجعف.[١] ويقيس فى باب الاشتغال حروف الاستفهام على حروف الجزاء ، ويقيس عليها حروف النفى . وجعل الأمر والنهى فى هذا الباب يضارعان حروف الجزاء أيضاً ، مع أنهما لا يكونان إلا بفعل[٢] . ويقيس المصدر على الفعل فى عمله ومعناه[٣] ، كما يقيس على المصدر ما جرى من الأسماء والصفات مجراه مثل جَنْدلا ، وهنيئاً مريئاً[٤] . ويقيس المكان المختص على المكان غير المختص فى نصبه سماعاً مثل هو منى منزلةَ الشغاف ومناطَ الثريا[٥] . ويقيس البدل على التوكيد فى إعرابه إعراب متبوعه[٦] . ويقيس التمييز بعد نعم فى مثل نعم رجلا عبد الله على قولك حسبك به رجلا عبد الله ، سواء فى عمل ما قبله فيه أو فى المعنى لأنهما جميعاً ثناء فى استيجابهما المنزلة الرفيعة ، ولانهم إنما بدأوا فيهما بالإضمار على شريطة التفسير . وقد جمع بين حسبك به رجلا وويحه رجلا ولله دره رجلا ، فجميعها يوضح التمييز فيها جهة التعجب ، وقاس على ويحه رجلا قولهم « رُبَّه رجلا » فكل هذه العبارات تفسير لإضمار سابق[٧] .

والصرف عنده كله أقيسة ، وقد أظهر فى حَصْر أبنية الأفعال والأسماء المجردة والمزيدة وما يقابلها من التفاعيل ذكاء منقطع النظير وخاصة أبنية الأسماء ، إذ أورد لها ثلاثمائة مثال ( تفعيلة ) وثمانية[٨] . وهو فى كل مثال يبحث عن نظائره فى اللغة ، فإن لم يجد لكلمة مثالا أو تفعيلة ردَّها إلى مثال آخر قاسها عليه ، من ذلك كلمة عِزْويت أى قصير ، فإنه لم يجد لها فى اللغة نظيراً فى صيغتها ،

---

(١) الكتاب ١/٣٤٢ .
(٢) الكتاب ١/٧٢ .
(٣) الكتاب ١/٩٧ .
(٤) الكتاب ١/١٥٨ ، ١٥٩ .
(٥) الكتاب ١/٢٠٥ .
(٦) الكتاب ١/٧٩ .
(٧) الكتاب ١/٢٩٩ وما بعدها .
(٨) المزهر للسيوطى ( طبعة عيسى البابى الحلبى ) ٢/٤ .

فأبى أن يضع لها مثالا على وزنها ، وهو فِعْوِيل ، وحملها أو بعبارة أخرى قاسها على « فِعْلِيت » لوجود النظير في هذا المثال ، وهو عفريت ونِفْريت[١] . وأساس ذلك عنده أن القاعدة لا توضع لمثال واحد شاذ ، وإنما توضع لأمثلة كثيرة ، وإذا وُجد مثال شاذ حُمل على غيره ودخل في قياسه . وإذا نطقوا كلمة على صيغتين وكانت إحداهما مقيسة والثانية شاذة نَصّ على ذلك في وضوح مؤثرًا لبناء المقيسة على الشاذة ، من ذلك كلمة ثور ، فقد جمعها العرب على ثِوَرة جمعًا قياسيًّا ، كما تقول في كوز كِوَزة وعود عِوَدة وزوج زِوَجة وجمعوها أيضًا على ثِيَرة جمعًا شاذًّا ، يقول : « وقد قالوا ثِوَرة وثِيَرة قلبوها حيث كانت بعد كسرة ، واستثقلوا ذلك ، كما استثقلوا أن تثبت في دِيَم ، وهذا ليس بمطرد يعني ثِيَرة »[٢] . وعنده أن جمع صائم صُوَّم لأنه واوي الأصل ، ويقول إنه سمع من العرب من يقول في جمعها صُيَّم بالياء حملا لها وقياسًا على عِصِيّ »[٣] . ويقول إنهم يجمعون حَلْقة على حَلَق شذوذاً محدثين فيها هذا النقص وتغيير حركة اللام كما صنعوا في النسب ، إذ نسبوا ثقيفًا قائلين ثقفيًّا بحذف الياء وفتح القاف ، والقياس فيها عنده ثقيفي[٤] . ويقيس جمع مثل بازل وبُزُل وشارف وشُرف على جمع مثل صبور وصُبُر وغَفور وغُفُر ، وجعل علة القياس أن كلا من المثالين على أربعة أحرف وبه حرف زائد هو الواو في مثل صبور والألف في مثل بازل[٥] . ويقول إن القياس في جمع مثل مضروب مضروبون غير أنهم قد قالوا مكسور ومكاسير وملعون وملاعين ومشئوم ومشائيم شبّهوا هذه الألفاظ أو بعبارة أخرى قاسوها على ما يكون من الأسماء على هذا الوزن مثل بهلول وبهاليل[٦] . ويقول إنهم قاسوا المصدر من سَخِط اللازم على المصدر من غضب المتعدى ، فجعلوه سَخَطًا[٧] . ودائمًا يتشدد سيبويه في القياس ، وقد يفضى به تشدده إلى أن يرفض القياس على بعض

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٨ .

(٢) الكتاب ٢/٣٦٩ .

(٣) الكتاب ٢/٣٧٠ .

(٤) الكتاب ٢/١٨٣ وقابل بـ ٢/٦٩ .

(٥) الكتاب ٢/٢٠٦ .

(٦) الكتاب ٢/٢١٠ .

(٧) الكتاب ٢/٢١٥ .

ما جاء عن العرب كثيراً ، ومن خير ما يوضح ذلك عنده النسبةُ إلى فَعيل وفُعَيْل مثل ثَقيف وهُذَيْل ، فقد كثر عن العرب في هذين المثالين أن يصوغوهما على فَعَلِيّ وفُعَلِي فتقول ثَقَفِيّ وهُذَلِيّ ، ونحوهما قُرَشِيّ . ولم يرتض سيبويه أن يكون ذلك قياسًا مطرداً ، إذ رأى أن حق مثل هذه الألفاظ إقرار الياء في النسب ، كقولهم في حَنِيف حنيفي ، وبذلك منع أن يقاس على ما ورد عن العرب من ذلك ، وإن كثر على ألسنتهم ، فمثل سعيد ينبغي أن تكون النسبة إليه سعيديًّا ، وكأنه اتخذ من المثال النادر وهو حنيف أصلا للقياس ، ورفض الكثير المستعمل لأن قياسه في رأيه ضعيف(١) .

وإذا كنا لاحظنا عند الخليل أنه فتح باب التمارين على قوانين النحو والصرف وقواعدهما، فإن سيبويه قد توسع في فتحه بكلتا يديه سعة شديدة، فإذا هو يصوغ في كل جانب من كتابه أمثلة توضح تلك القواعد والمقاييس، وحقا لايتسع بذلك في النحو كما اتسع به في الصرف ، فقد كان يسير في النحو بحذاء ما سمعه عن العرب وشيوخه وما ثقفه من قراءات الذكر الحكيم ، وقلما عمد إلى وضع الأمثلة. أما في الصرف فقد اتسع في ذلك اتساعًا كبيراً ، فمن ذلك أن نراه في الممنوع من الصرف يعرض أبنية كثيرة لم تُسْمَع عن العرب ، يقول مثلا : « وإن سميت رجلا ضربوا فيمن قال أكلوني البراغيث ( أى من يعامل الواو معاملة تاء التأنيث ) قلت «هذا ضربونَ قد أقبل» تلحق النون كما تلحقها في أولى لو سميت بها رجلا من قوله عزّ وجلّ ( أولى أجنحة ) ومن قال هذا مسلمون في اسم رجل قال هذا ضربون ورأيت ضربين ، وكذلك يضربون في هذا القول . فإن جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال هذا مسلمينٌ ( علمًا على شخص ) قلت هذا ضربينٌ قد جاء » (٢) . وتكثر مثل هذه الأبنية المظنونة أو المقترحة في الصرف ، حتى لنراه يعقد لها أحيانًا فصولا برمتها ، ومن خير ما يصور ذلك عنده « باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غير المعتل»(٣) ويأخذ في عرض ذلك عرضًا يطول حتى يشغل أكثر من أربع

---

(١) الكتاب ٦٩/٢ وما بعدها .
(٢) الكتاب ٨/٢ .
(٣) الكتاب ٣٩٢/٢ .

صفحات طويلة ، وكلها فى صيغ من بنات أفكاره يحاول أن يقيسها على صيغ معروفة . وعلى هذا النسق « باب ما قيس من المضاعف الذى عينه ولامه من موضع واحد ولم يجئ فى الكلام إلا نظيره من غيره » ويستهله على هذا النحو : « تقول فى فُعَل من رددت رُدَد ، كما أخرجت فِعَلا على الأصل لأنه لا يكون فِعْلا ، وتقول فى فَعَلان رَدَدان وفُعَلان رُدَدان يجرى المصدر فى هذا مجراه لولم تكن بعده زيادة ألا تراهم قالوا خُشَشاء ، وتقول فى فَعُلان رَدُان وفَعِلان رَدِان أجريتهما على مجراهما وهما على ثلاثة أحرف ليس بعدها شيء كما فعلت ذلك بفَعُل وفَعِل ، وتقول فى فعلول من رددت رَدَدُود وفَعليل رَدَدِيد كما فعلت ذلك بفَعَلان »[1]. وعلى هذا النحو لا يحيط سيبويه بأبنية اللغة وشاراتها النحوية فحسب ، بل يمدّ بحثه فيهما إلى كل مظنون فى التعبير وكل صيغة ممكنة ، مع دعم كلامه بالأقيسة والعلل دعمًا لا يعلّم به النحو والصرف فحسب ، بل يعلّم به أيضًا العقل ، ويرهف الحسّ اللغوى عند قارئه ، إذ لا يزال يعرض عليه دقائق التعبير وخصائص الأبنية عَرْضَ من أتقنوا علمًا وفقهًا وتحليلا. ويدل على ذلك من بعض الوجوه وقوفه عند المصادر التى جاءت على وزن فَعلان، إذ نراه يحس فيها دلالة على الاضطراب والحركة فى أحداثها لتوالى الحركات فى بنائها ، يقول : « ومن المصادر التى جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعانى قولك : النَّزوان والنَّقزان والقَفَزان ، وإنما هذه الأشياء فى زعزعة البدن واهتزازه فى ارتفاع ، ومثله العَسلان والرتكان .. ومثل هذا الغليان لأنه زعزعة وتحرك ، ومثل ذلك اللهبان .. والوهجان لأنه تحرك الحر وثؤوره ، فإنما هو بمنزلة الغليان »[2]. وبهذا الحس المرهف وما سنده من ملكات عقلية باهرة رسم سيبويه أصول العربية وصاغ لها قوانينها الإعرابية والصرفية ، وفيه يقول ابن جنى : « لما كان النحويون بالعرب لاحقين وعلى سَمْتهم آخذين وبألفاظهم متحلّين ولمعانيهم وقُصودهم آمّين جاز لصاحب هذا العلم (سيبويه) الذى جمع شَعاعَه[3] ،

(١) الكتاب ٢/٤٠٢ .

(٢) الكتاب ٢/٢١٨ .

(٣) شعاعه : متفرقه .

وشَرَعَ أوضاعَه ،ورسمَ أشكاله،ووسَم أغْفاله[1] وخَلَج أشْطانه[2] ،وبَعَج[3] أحضانه وزَمّ شوارده، وأفاء[4] فَواردَه أن يرى فيه نحْواً مما رأوا ويَحْذُوَه على أمثلتهم التي حَذَوْا ، لا سيا والقياس إليه مُصْغ ، وله قابل ، وعنه غير متثاقل »[5].

(١) أغفاله : جمع غفل وهو ما لا سمة له .

(٢) خلج : جذب ، أشطانه : جمع شطن وهو الحبل الطويل .

(٣) بعج : فتق .

(٤) أفاء الفوارد : رجع الشوارد .

(٥) الخصائص ١/٣٠٨ .

الفصل الرابع

# الأخفش الأوسط وتلاميذه

## ١

### الأخفش[1] الأوسط

هو أبو الحسن سعيد بن مَسْعدة، فارسي الأصل مثل سيبويه ، وقد لزمه وتلمذ له ، وأخذ عنه كل ما عنده ، وهو الذى روى عنه كتابه ، بل كان الطريق الوحيدة إليه ، إذ لا يُعْرَف أحد سواه قرأه على سيبويه أو قرأه سيبويه عليه ، ويُرْوَى عنه أنه كان يقول : « كنت أسأل سيبويه عما أشكل علىّ منه فإن تصعَّب الشيء منه قرأته عليه » . وقد جلس بعده للطلاب يمليه ويشرحه ويبينّه ، وعنه أخذه تلاميذه البصريون من مثل الجَرْمى والمازنى ، وأخذه عنه علماء الكوفة وعلى رأسهم إمامهم الكسائى . ولما رأى اهتمام تلاميذه الكوفيين جميعًا بالمسائل المتفرقة فى النحو والصرف صنع لهم كتاب المسائل الكبير ، وله وراءه كتب أخرى سقطت من يد الزمن مثل كتاب الأوسط فى النحو وكتاب المقاييس وكتاب الاشتقاق وكتاب المسائل الصغير . وكان يُعْنَى بشرح الأشعار ، وله فيها كتاب معانى الشعر ، ويقال إنه أول من أملى غريب كل بيت من الشعر تحته . وله فى العروض والقوافى كتاب نوّه به القدماء ، ويقال إنه زاد فيه على الخليل بحر المتدارك أو الخبب ، ويظهر أنه إنما زاد اسمه فقط إذ نجد للخليل أشعاراً على وزنه[2] . ويقول الجاحظ إنه كان ينشر فى مصنفاته ضربًا من

---

(١) انظر فى ترجمة الأخفش أبا الطيب اللغوى ص ٦٨ والسيرافى ص ٥٠ والزبيدى ص٧٤ والفهرست لابن النديم ص ٨٣ ونزهة الألباء ص ١٣٣ ومعجم الأدباء ١١/٢٢٤ وروضات الجنات ص ٣١٣ وابن خلكان فى سعيد وإنباه الرواة ٢/٣٦ وما به من مراجع ومرآة الجنان ٢/٦١ وشذرات الذهب ٢/٣٦ وبغية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٢) إنباه الرواة ١/٣٤٢ .

الغموض والعسر ، حتى يلتمس منه الناس تفسيرها رغبةً فى التكسب بها[١] . وقد ترك البصرة إلى بغداد بأخرة من عمره . وما زال الطلاب يقبلون من كل حدب على دروسه وإملاءاته حتى توفى سنة ٢١١ للهجرة .

وهو أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه ، وفى رأينا أنه هو الذى فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذى أعدَّ لتنشأ، فيما بعد، مدرسةُ الكوفة ثم المدارس المتأخرة المختلفة ، فإنه كان عالمًا بلغات العرب ،وكان ثاقب الذهن حاد الذكاء، فخالف أستاذه سيبويه فى كثير من المسائل ، وحمل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتسعون فيه ، فتكونت مدرستهم . ولا بد أن نلاحظ منذ الآن أن خلافاته وخلافات المدارس التالية ،وكذلك خلافات البصريين التالين له، إنما هى خلافات فى بعض الفروع ، فإن النحو وأصوله وقواعده الأساسية تكونت نهائيًّا على يد سيبويه وأستاذه الخليل ، وكأنهما لم يتركا للأجيال التالية سوى خلافات فرعية تتسع وتضيق حسب المدارس وحسب النحاة .

ويبدو أن الأخفش عُنى بالحدود والتعريفات أكثر مما عُنى أستاذه سيبويه، ومن التعريفات التى روتها له كتب النحاة تعريفه الاسم وكان سيبويه اكتفى بالتمثيل له قائلا : « والاسم رجل وفرس وحائط »[٢] أما هو فقال : « الاسم ما جاز فيه نفعنى وضربنى » يريد أنه ما جاز أن يُخْبَرَ عنه[٣] . وعلى نحو ما عُنى بالتعريفات عنى بالتعليلات ، حتى تعليل ما لم يقع فى اللغة ، من ذلك تعليل امتناع الفعل المضارع من الخفض ،وكان سيبويه يعلل لذلك بأن المجرور داخل فى المضاف إليه وأنه يعاقب التنوين والمضارع لا ينوَّن . ونرى الأخفش يتخذ من هذا التعليل موقفين : موقفًا يشرحه فيه قائلا : « لا يدخل الأفعالَ الجر ، لأنه لا يضاف إلى الفعل ، والخفض لا يكون إلا بالإضافة ، ولو أضيف إلى الفعل ، والفعل لا يخلو من فاعل ، وجب أن يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين ، لأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين ، وهو زيادة فى المضاف كما أن التنوين زيادة . فلم يجز أن تقيم الفعل والفاعل مقام التنوين لأن الاسم لا يحتمل زيادتين،

---

(١) الحيوان للجاحظ ١/٩١ .
(٢) الكتاب ١/٢ .
(٣) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٤٩ .

ولم يبلغ من قلة التنوين – وهو واحد – أن يقوما مقامه ، كما لم يحتمل الاسم الألف واللام مع التنوين »[١] . والموقف الثانى هو محاولة الإدلاء بعلة جديدة إذ يقول : « لم يدخل الأفعال جرٌّ لأنها أدلة ، وليست الأدلة بالشيء الذى تدل عليه . وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشيء بعينه ، وإنما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه ، وليس يكون جر فى شيء من الكلام إلا بالإضافة[٢] » . وهو يريد أن الفعل دليل على الفاعل والمفعول والحدث . والإضافة إنما تكون إلى هذه الأشياء لا إلى ما دلّ عليها مما يصوّر حركات الفاعلين . ويعلل لإضافة اسم الزمان إلى الفعل بقوله : « إنما أُضيفت أسماء الزمان إلى الأفعال لأن الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر ، والظروف أضعف الأسماء فقوّوها بالإضافة إلى الأفعال »[٣]

وقلنا آنفًا إنه هو الذى فتح للكوفيين أبواب الخلاف على سيبويه وأستاذه الخليل بما بسط من وجوهه ، وقد تابعوه فى كثير من هذه الوجوه بحيث يمكن أن يقال بحق إنه الأستاذ الحقيقى للمدرسة الكوفية ، لا لأن إماميها الكسائى والفراء تتلمذا له فحسب ، بل أيضًا لأنهما تابعاه فى كثير من آرائه التى حاول بها نقض طائفة من آراء سيبويه والخليل ، وقد مضيا هما وغيرهما من أعلام النحاة فى الكوفة يتخذون من آرائه قَبَسًا للاهتداء به فيما نفذوا إليه من آراء أعدّت لقيام المدرسة الكوفية. وحسبنا أن نعرض مجموعة من آرائه التى وافقه فيها الكسائى والفرّاء والكوفيون لتتضح صحة ما نزعمه من أنه الإمام الحقيقى لهم ولمدرستهم . أما الكسائى فنراه يرى رأيه فى أنه يجوز تأكيد عائد الصلة المحذوف والعطف عليه مثل جاء الذى ضربت نفسَه أى ضربته نفسه ، ومثل جاءنى الذى كلمت وعمرا ، أى كلمته وعمرا[٤] . وكان يذهب مذهبه فى أن من الجارة تزاد فى الإيجاب مثل : ( ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد ) ، ( ولقد جاءك من نبأ المرسلين ) ( يغفر لكم من ذنوبكم ) ( يُحَلَّون فيها من أساور من ذهب )

---

( ١ ) الزجاجى ص ١١٠ .
( ٢ ) الزجاجى ص ١٠٩ .
( ٣ ) الزجاجى ص ١١٤ .
( ٤ ) همع الهوامع للسيوطى ( طبعة الخانجى ) ٩١/١ .

( نكفر عنكم من سيئاتكم )[١]. وتابعه فى إعمال إنّ إذا دخلتها ما الكافة جوازاً مثل إنما زيداً قائم[٢] ، وفى أن من معانى لعل التعليل كما فى الآية الكريمة : ( فقولا له قولا ليّناً لعله يتذكر أو يخشى )[٣] وفى أن لولا قد تأتى بمعنى هلا كما فى آية الذكر الحكيم : ( فلولا كانت قريةٌ آمنت فنفعها إيمانها )[٤] وفى أن كلمة ( فيه ) حُذفت من قوله عزّ وجلّ : ( واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً )[٥] . وكان يذهب مذهبه فى أن الحال السادّة مسد الخبر فى مثل «كلامى محمدًا مسيئًا» قد تأتى فعلا مثل «رَأْىُ النَاسِ محمدًا يعطى الكثير»[٦]. ومضى فى إثره يجيز فى مثل ثالث ثلاثة أن تكون ثالث منونة وثلاثة منصوبة أى متمم ثلاثة[٧].

وتابعه الفرّاء فى كثير من الآراء ، من ذلك تأخير الخبر إذا كان المبتدأ مبدوءاً بأنّ المفتوحة مثل «أنّ العلم نور قول مشهور» قاسه الأخفش على مجيئه مؤخراً مع أن المصدرية فى مثل : ( وأنْ تصوموا خيرٌ لكم )[٨] . ومن ذلك جواز ترخيم الاسم الثلاثى وكان يمنع ذلك سيبويه ، فلا تقول فى نداء الثلاثى مثل «حَكَم» ياحك بالترخيم، وخالفه الأخفش[٩] . ومن ذلك جواز دخول لام الابتداء على نعم وبئس فى مثل «إن محمداً لنعم الرجل»[١٠] . ومن ذلك أن إلا الاستثنائية قد تأتى عاطفة بمعنى الواو ومنزلتها فى التشريك لفظاً ومعنى ، وجعلا منه قوله تعالى : ( لئلا يكون للناس عليكم حُجّةٌ إلا الذين ظلموا منهم ) ( لا يخاف لدىّ المرسلون إلا من ظلم ثم بدّل حُسْناً بعد سوء ) أى ولا الذين ظلموا ولا من ظلم . وتأول الجمهور «إلا» فى الآيتين على الاستثناء المنقطع[١١] . وتابع الفراءُ الأخفش أيضاً فى أنه يجوز العطف على معمولى عاملين مختلفين ، فى مثل

---

(١) المغنى لابن هشام ص ٣٦٠ .
(٢) شرح الرضى على الكافية ( طبعة الآستانة ) ٣٢٤/٢ وانظر شرح ابن عقيل على الألفية ( نشرة محيى الدين عبد الحميد ) ٣١٩/١ .
(٣) المغنى ص ٣١٩ .
(٤) المغنى ص ٣٠٥ .
(٥) المغنى ص ٦٨٢ .
(٦) الهمع ١٠٦/١ .
(٧) الهمع ١٥١/٢ .
(٨) الهمع ١٠٣/١ .
(٩) الهمع ١٨٢/١ والرضى على الكافية ١٣٦/١ .
(١٠) الهمع ١٤٠/١ .
(١١) المغنى ص ٧٦ .

« فى الدار زيد والحجرة عمرو » بعطف الحجرة على الدار وعمر وعلى زيد[١] . وذهب مذهبه فى أن المنادى المفرد العلم المرفوع إذا أكّد بمضاف جاز فيه النصب والرفع إذ حُكى عن بعض العرب يا تميم كلُّكم بالرفع[٢] . ومما تابعه فيه أن حاشا فى الاستثناء لا تكون جارة فقط كما ذهب سيبويه ، بل قد تكون فعلا متعدياً جامدا[٣] ، وفاعلها حينئذ فى رأى الأخفش ضمير مستكن فيها واجب الإضمار عائد على البعض المفهوم من الكلام فمثل قام القوم حاشا زيدا تقديره حاشا هو أى بعضهم زيدا . وتبع الفراء الأخفش فى أن عامل الرفع فى المضارع هو تجرده من النواصب والجوازم[٤] .

وتنصُّ كتب النحو كثيراً على أن الكوفيين تابعوا الأخفش فى هذا الرأى أو ذاك ، ومما تابعوه فيه أن اسم الموصول قد يُحذف إذا عُلم ، كقول حسان :

أمَنْ يهجو رسولَ الله منكم ويمدحه وينصره سواءُ

إذ كان يقدَّر : ومن يمدحه[٥] . وكان يجيز — وتابعه الكوفيون — فى المبتدأ إذا كان اسم فاعل أن يغنى فاعله عن الخبر بدون اعتماد على استفهام أو نفى ، مثل قائم الزيدان[٦] ، وكذلك إذا كان اسم الفاعل اسمًا لإن ، مثل إن قائمًا الزيدان[٧] . وكان سيبويه لا يجيز إلغاء ظن وأخواتها إذا تلاها المفعولان، وجوّز ذلك الأخفش وتابعه الكوفيون ، مستدلين جميعًا بقول بعض الشعراء : «إنى رأيت ملاكُ الشيمة الأدبُ» ، وقول آخر : «وما إخال لدينا منك تنويلُ»[٨] . وتبعه الكوفيون فى أنه يجوز إقامة غير المفعول به من الظرف والجار والمجرور نائب فاعل مع وجوده فى الجملة ، لمجيء ذلك فى قراءة أبى جعفر : ( ليُجْزَى قومًا بما كانوا يكسبون ) فقد نُصبت قومًا ، وهى مفعول ، وجُعل الجار والمجرور نائبًا للفاعل ، إذ الفعل مبنى للمجهول[٩] . ومما تابعوه فيه أن إذا الفجائية فى مثل «خرجت فإذا محمدٌ بالباب» حرف[١٠] وأن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه مثل

---

(١) المغنى ص ٥٣٩ .
(٢) الهمع ٢/١٤٢ .
(٣) المغنى ١/١٣٠ والهمع ١/٢٢٣ .
(٤) الهمع ١/١٦٤ .
(٥) المغنى ص٦٩٢ والهمع ١/٨٨ .
(٦) الهمع ١/٩٤ .
(٧) الهمع ١/١٣٦ .
(٨) الهمع ١/١٥٣ .
(٩) الهمع ١/١٦٢ .
(١٠) المغنى ص ٩٢ والهمع ١/٢٠٧ .

«أمامك زيد[1]» ومماعند سيبويه خبر مقدم وزيدمبتدأ مؤخر. وتبعوه في أن الفعل الماضي يصح أن يأتي حالا بدون تقدم قد والواو عليه ، وكان يستدل بالآية الكريمة : ( أو جاءوكم حَصِرتْ صدورهم ) ومثلها ( هذه بضاعتنا رُدَّت إلينا )[2] . ومما ذهبوا مذهبه فيه أن المرفوع بعد إن الشرطية وإذا في مثل ( وإن أحدٌ من المشركين استجارك ) و ( وإذا السماءُ انشقت ) لايعرب فاعلا لفعل محذوف كما ذهب سيبويه ، وإنما يعرب مبتدأ[3] . وجوَّزوا مثله توكيد النكرة إذا كانت محدودة مثل صمت شهراً جميعه[4] . وكان سيبويه يذهب إلى أن المصدر في مثل أتيته ركضًا حال مؤولة بالمشتق أي راكضًا ، وذهب الأخفش — وتبعه الكوفيون — إلى إعراب المصدر في مثل هذا الموضع مفعولا مطلقًا ، وكان يجعله معمولا لفعل مقدر من لفظه ، وذلك الفعل هو الحال ؛ فتقدير المثال الآنف : أتيته أركض ركضًا[5] . وكانوا يجوِّزون مثله ترك صَرْف ما ينصرف في ضرورة الشعر[6] وكذلك مد المقصور[7] .

وهذه أطراف مما نجده منثوراً في كتب النحو من متابعة الكوفيين والكسائي والفراء للأخفش في آرائه النحوية ، فإذا قلنا إنه يُعَدُّ بحق الإمامَ الأول للمدرسة الكوفية لم نكن مبعدين ولا مغالين ، وحتى ما اشتهرت به هذه المدرسة من قياسها على الشاذ أحيانًا نجده واضحًا في كثير من هذه الآراء التي أسلفناها . وأيضًا ما اشتهر به جمهور هذه المدرسة من الاعتداد بالقراءات الشاذة على مقاييس سيبويه نجد أساسه عند الأخفش ، فقد أخذ ، كما مر بنا ، بقراءة أبي جعفر : ( ليُجزَى قومًا بما كانوا يكسبون ) مشتقًّا منها قاعدة جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده نائبَ فاعل مخالفًا بذلك أستاذه[8] . ومرَّ بنا أن سيبويه لم يكن يجيز العطف على الضمير

---

(1) الإنصاف لابن الأنباري (طبع أوربا) المسألة رقم ٦ وأسرار العربية لنفس المؤلف (طبعة دمشق) ص ٧١ ، ٢٩٥ والرضي على الكافية ١/٨٤ .

(2) الإنصاف : المسألة رقم ٣٢ والهمع ١/٢٤٧ .

(3) الخصائص لابن جني ١/١٠٥ والمغني ص ٦٤٣ .

(4) الهمع ٢/١٢٤ .

(5) الهمع ١/٢٣٨ .

(6) الإنصاف : المسألة رقم ٧٠ والهمع ١/٣٧ .

(7) الإنصاف ص ٣١٦ .

(8) الهمع ١/١٦٢ وابن يعيش ٣/٢٢ .

المخفوض بدون إعادة الخافض ؛ ومن أجل ذلك ضعّف البصريون المتأخرون قراءة حمزة الآية الكريمة : ( واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ ) بالجر عطفًا على الضمير المجرور بالباء ، وأبى الأخفش — وتبعه جمهور الكوفيين — قاعدة سيبويه المذكورة ، وجوّز مثل هذا العطف ، مستشهداً بقراءة حمزة للآية السالفة[١] . وقال سيبويه : لا يُفْصَلُ بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف وخصّ ذلك بالشعر ، ومن هنا ضعّف بعض البصريين قراءة ابن عامر قوله تعالى : ( وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم ) بنصب أولادهم وخفض شركائهم ، وهو فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به لقتْل ؛ وجوّز ذلك الأخفش — وتبعه الكوفيون — منشداً قول بعض الشعراء :

فزججتُها بمزجّةٍ زجَّ القَلوصَ أبى مَزادَه[٢]

فقد فصل الشاعر بين زجَّ وأبى مزاده بكلمة القلوص ، وهى مفعول به لزجّ[٣] . ولعل من الغريب أن نجد بعض المعاصرين يكثرون من أن الكوفيين كانوا يختلفون مع البصريين فى قبول بعض القراءات الشاذة وتوجيهها ، بانين آراءهم فى ذلك على هاتين الآيتين غالبًا ، وها هو الأخفش البصرى يقبلهما ، بل هو فى رأينا الذى دفع الكوفيين إلى اتخاذ القراءات مصدراً للقواعد ، مهما كانت شاذة . وبذلك لا يكون هنالك شىء يتميز به النحو الكوفى من النحو البصرى إلا نجد أصوله عند الأخفش ، لا من حيث قبول القراءات الشاذة على مقاييس سيبويه والخليل فحسب ، بل أيضًا من حيث قبول بعض الأشعار الشاذة واتخاذها أصلا للقياس .

ونحن نعرض فى إجمال لطائفة من آرائه الكثيرة التى خالف فيها سيبويه والخليل إمامى البصرة ؛ فمن ذلك أنهما كانا يريان أن إعراب المثنى والجمع المذكر السالم إنما هو بحركات مقدرة فى الألف والواو والياء ، أى أنها نابت عن حركات الرفع والنصب والجر ، أما هو فكان يذهب إلى أن حروف اللين هذه دلائل

---

(١) الهمع ٢/١٣٩ .
(٢) زججتها : طعنتها . القلوص : الناقة .
(٣) شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشرى ٣/٢٢ .

الإعراب لاحروف الإعراب.[١] وكان سيبويه والخليل يريان أن إعراب الأفعال الخمسة : يكتبان وتكتبان ويكتبون وتكتبون وتكتبين إنما هو بالنون التالية لحرف اللين أو بعبارة أخرى لضمائر التثنية والجماعة والمخاطبة ، أما هو فكان يرى أن إعرابها بحركات مقدرة على ما قبل تلك الضمائر[٢] . وهو أيضاً رأى غير دقيق ، لأن نون تلك الأفعال تسقط فى حالتى النصب والجزم ، ومن هنا كانت علماً للرفع فى المضارع . وكان سيبويه والخليل يذهبان إلى أن الأسماء الخمسة : أباك وأخواتها معربة بحركات مقدرة فى حروف اللين : الواو والألف والياء ، أما هو فكان يرى أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل تلك الحروف تمشياً مع رأييه السالفين فى إعراب المثنى والجمع والأفعال الخمسة[٣] . ومعروف أن ضمائر التثنية والجمع والمخاطبة التى تلحق بالأفعال الخمسة وكذلك ضمير النسوة فى مثل قلن تعرب فواعل فى رأى سيبويه والخليل ، وكان الأخفش يذهب إلى أنها جميعاً حروف والفاعل مستتر ، وكأنما الذى دفعه إلى ذلك لغة أكلونى البراغيث ، فقد رأى سيبويه يرتضى فى أحد توجيهيه لتلك اللغة أن الضمير فى أكلونى وما يماثلها حرف كالتاء المؤنثة فى قالتْ ، وجعلها فى التوجيه الثانى الفاعل والمرفوع بعدها بدلا منها[٤] . وكان سيبويه يذهب إلى أن المحذوف فى الأفعال الخمسة فى مثل أتعِدانى هو نون الرفع ، أما هو فكان يرى أن المحذوف نون الوقاية لأنها لا تدل على إعراب ، فهى أولى بالحذف[٥] . وكان يذهب سيبويه إلى أن العامل فى النعت هو العامل فى المنعوت ، وذهب الأخفش إلى أن العامل فى النعت المنعوت نفسه إذ يُعْرَب بإعرابه[٦] . وذهب سيبويه إلى أن المضاف هو عامل الخفض فى المضاف إليه ، وقال الأخفش بل العامل فيه الإضافة المعنوية[٧] . وكان سيبويه يرى أن عامل المفعول معه فى مثل «استوى الماء والخشبة» الفعل الذى قبله بتوسط الواو ، وذهب الأخفش إلى أنه منصوب انتصاب الظرف ، لأن أصل

(١) الرضى ١/٢٦ وقابل بالهمع ١/٤٧ والإنصاف ص ١٣ وأسرار العربية ص ٥١ والزجاجى ص ١٣٠ ، ١٤١ .
(٢) الهمع ١/٥١ .
(٣) الهمع ١/٣٩ .
(٤) المغنى ص ٤٠٤ ، ٤١٣ ، والهمع ١/٥٧ .
(٥) الهمع ١/٥٢ .
(٦) أسرار العربية ص ٦٦ .
(٧) الهمع ٢/٤٦ .

هذا التعبير وما يماثله استوى الماء مع الخشبة فلما حذفت « مع » وكانت منتصبة على الظرفية أقيمت الواو مقامها وانتصب ما بعدها انتصاب « مع » التى وقعت الواو موقعها ، إذ لا يصح انتصاب الحروف ، كما انتصب ما بعد إلا الواقعة موقع غير فى الاستثناء فى مثل قام القوم إلا زيدا ، وكأنما كان الأصل قام القوم غير زيد[1] . وكان سيبويه يذهب إلى أن العامل فى الخبر هو المبتدأ وذهب الأخفش إلى أن العامل فيه هو العامل فى المبتدأ وهو الابتداء[2] .

وكان سيبويه يرى – وتبعه الجمهور – أن جمع المؤنث السالم فى حالة النصب معرب بالكسرة نيابة عن الفتحة وأن الممنوع من الصرف فى حالة الجر معرب بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وذهب الأخفش إلى أنهما جميعًا فى الحالتين مبنيان[3] . ولا توجد علة واضحة لهذا البناء ! . وذهب سيبويه إلى أنه إذا ولى «لولا» ضمير متصل مثل لولاى ولولاك ولولاه كانت جارة، وذهب الأخفش – وتبعه الفراء – إلى أن الضمير فى هذه الأمثلة مبتدأ مرفوع ، وكل ما فى الأمر أن العرب أنابت فيها الضمير المخفوض عن الضمير المرفوع أى أنهم أنابوا مثل لولاك عن لولا أنت . واستدل بأنهم أنابوا علامة الرفع عن علامة الجر فى مثل « ما أنا كأنت ». وذهب الأخفش فى قول ثان إلى أن الضمائر فى لولاى ولولاك ولولاه حروف حضور وخطاب وغيبة[4] . وكان سيبويه لا يجيز دخول الواو على خبر كان وأخواتها إذا كان جملة ، وكان الأخفش يجيز ذلك مثل كان محمد ولاحُمْق عنده وليس شىء إلا وفيه نقص، وكان ينشد منه قولَ الشاعر :

ليس شىءٌ إلا وفيه إذا ما   قابلتْهَ عينُ البصير اعتبارُ

وقول الآخر :

ما كان من بشرٍ إلا ومَيْتَتُهُ   محتومةٌ لكنِ الآجالُ تختلفُ

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جنى (طبعة الحلبى بالقاهرة) ١/ ١٤٤ والإنصاف ص ١١٠ والرضى على الكافية ١/ ١٩٥ والهمع ١/ ٢٢٠ .
(٢) الهمع ١/ ٩٤ .
(٣) الهمع ١/ ١٩ .
(٤) الخصائص ٢/ ١٨٩ وابن يعيش ٣/ ١٢٢ والمغنى ص ٣٠٣ .

وأوّل الجمهور ذلك على حذف الخبر [١] . وكان سيبويه لا يجيز زيادة الواو فى الكلام ، وكان الأخفش يجيز ذلك وتبعه فيه الكوفيون، وكان يمثّل لرأيه بقوله تعالى (حتّى إذا جاءوها وفُتِحت أبوابها) ، (فلما أسلما وتلّه للجبين وناديناه) وأوّل الجمهور مثل ذلك على أن الواو عاطفة وجواب إذا ولما محذوف.[٢] وكان سيبويه يذهب إلى أن ما فى مثل « ما أحسن السماء » وغيرها من صيغ التعجب نكرة تامة مبتدأ والجملة الفعلية بعدها خبر ، وذهب الأخفش مذهبين فى توجيه « ما » أولهما أنها اسم موصول وما بعدها صلة لا محل لها من الإعراب، والثانى أنها نكرة موصوفة والجملة بعدها فى موضع رفع نعت لها ، وعليهما خبر المبتدأ محذوف تقديره شيء عظيم ونحوه[٣] . ولم يكن سيبويه يجوِّز زيادة الباء فى الخبر الموجب مثل زيد بقائم أى زيد قائم وجوّز ذلك الأخفش مستدلا بقوله تعالى : (وجزاءُ سيئةٍ بمثلها) وعند الجمهور أن الخبر محذوف تقديره واقع [٤] .

وكان سيبويه — كما قدمنا — يرى أن لات تعمل عمل ليس ويليها إما الاسم مرفوعًا وإما الخبر منصوبًا وهو دائمًا الحين مثل (ولات حينَ مَناص) ومع الرفع يكون الخبر محذوفًا ومع النصب يكون اسمها محذوفًا، وذهب الأخفش إلى أنها غير عاملة ، وقال إذا تلاها مرفوع أُعرب مبتدأ والخبر محذوف ، وإذا تلاها منصوب أعرب مفعولا به على تقدير فعل محذوف ، وقدّره فى الآية الكريمة : ولات أرى حينَ مناص[٥] . وذهب سيبويه إلى أن عسى فى مثل « عساى وعساك وعساهُ » أُجريت مجرى لعل فى نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت لعل مجراها فى جواز اقتران خبرها بأنْ فى مثل لعل محمداً أن يقوم، وذهب الأخفش إلى أن عسى فى الأمثلة المذكورة لا تزال عاملة عمل كاد وأخواتها ، أى أنه لا يزال يليها اسمها المرفوع ، وكل ما فى الأمر أنه استُعير ضمير النصب لضمير الرفع ، كما استعير له ضمير الجر فى لولاى ولولاه[٦] . وكان سيبويه يرى أن كيف ظرفٌ دائمًا فموضعها عنده النصب ، وكان الأخفش يرى أنها ليست ظرفًا ، وإنما هى

---

(١) الهمع ١/١١٦ .
(٢) المغنى ص ٤٠٠ والهمع ٢/١٣٠ .
(٣) المغنى ص ٣٢٩ .
(٤) الهمع ١/١٢٧ .
(٥) المغنى ص ٢٨١ والهمع ١/١٢٦ .
(٦) المغنى ص ١٦٤ وابن يعيش ٣/١٢٢ .

اسم كبقية الأسماء المبنية ، فهى فى موضع رفع فى مثل كيف زيد وفى موضع نصب فى مثل كيف كنت[١] . وذهب سيبويه إلى أن كلمة «فاهُ إلى فىَّ» فى قولهم «كلمته فاه إلى فىَّ» حال بمعنى مشافهةً ، وذهب الأخفش إلى أن الكلمة منصوبة على نزع الخافض وأصلها كلمته من فاه إلى فىَّ فحذفت من[٢] .
وكان سيبويه يذهب إلى أن كى المنصوب بعدها المضارع تنصبه بنفسها ، فهى بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا ، وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر دائماً وأن المضارع بعدها منصوب بأنْ مقدرةً بدليل ظهورها بعدها فى قول الشاعر :

فقالتْ أكلَّ الناس أصبحتَ مانحًا ... لسانَك كيما أن تَغُرَّ وتخدعا[٣]

وكان سيبويه يرى أن مثل دخلتُ الدارَ والمسجدَ منصوبٌ على الظرفية ، تشبيهًا للمكان المختص وهو الدار والمسجد بالمكان غير المختص ، وذهب الأخفش إلى أن الفعل هنا ليس لازمًا وإنما هو متعد بنفسه ، والدار مفعول به[٤] . وكان يعدُّ «لاسيما» من أدوات الاستثناء، والجمهور على أن سىّ اسم لا النافية للجنس، وما بعدها فى مثل «لاسيما زيد» إما مجرور بإضافتها إليه واعتبار ما زائدة، وإما مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وما موصولة بمعنى الذى والتقدير لاسىَّ الذى هو زيد، وإما منصوب على التمييز[٥]. وكان يجيز تقديم الحال على الجملة المكونة من ظرف أو جار ومجرور ومبتدأ مثل قائمًا فى الدار زيد[٦]. وجوَّز توكيد متعاطفين إذا اتحد معنى عامليهما وإن اختلفا لفظًا مثل انطلق عمرو وذهب زيد كلاهما[٧]. وكان يُعْرب الجملة التالية لإلا فى مثل «ما مررت بأحد إلا محمد خير منه» نعتًا، وهى عند الجمهور حال من أحد[٨]، وذهب إلى أن المنصوب بعد حبذا فى «مثل حبذا محمد رجلا» حال لا تمييز[٩]. وكان سيبويه يعرب «أىّ» فى ياأيها الناس منادى مبنى على الضم والناس صفة،

---

(١) المغنى ص ٢٢٦ .
(٢) المغنى ص ٥٩٣ .
(٣) المغنى ص ١٩٩ والهمع ٢ / ٥ .
(٤) الهمع ١ / ٢٠٠ .
(٥) الهمع ١ / ٢٣٤ .
(٦) الهمع ١ / ٢٤٣ .
(٧) الهمع ٢ / ١٢٤ .
(٨) المغنى ص ٤٧٧ .
(٩) المغنى ص ٥١٥ .

وذهب الأخفش بعيدًا، إذ أعرب «أى» اسم موصول وجعل الناس خبرًا لمبتدأ محذوف، والجملة صلة، والتقدير يا من هم الناس[١]. وكان يذهب إلى أن مُذْ ومنذ فى مثل مذ يومُ الخميس برفع يوم ومنذ يومان ظرفان وهما خبران لما بعدهما والجمهور على أنها مبتدآن وما بعدهما خبر[٢]. وكان يرى أن ضمة غيرُ فى مثل «ليس غير» ليست ضمة بناء، وإنما هى ضمة إعراب، وكان يعربها اسم ليس والخبر محذوف[٣].

ومن المؤكد أن كثيراً من الصور النحوية فى التعبيرات والصيغ أثارها الأخفش لأول مرة ، ونضرب لذلك مثلا ما ذهب إليه النحاة من أن الأفعال المؤثرة إذا وقعت من الفاعل بنفسه لم يجز أن تتعدى إلى ضميره ، فلا يقال كلمتُنى أى كلمت نفسى ولا كلمتَك أى كلمت أنت نفسك . وإنما لم يجُز ذلك لأن هذه الأفعال المتعدية إنما تقع على غير المتكلم وأما أفعال الإنسان بنفسه فالأصل أن لا تتعدى مثل قام وذهب وخرج وانطلق . واستثنى النحاة من هذه القاعدة باب ظن والفعلين : فقد وعدم، إذ جاء عن العرب ظننتنى وفقدتنى وعدمتنى ، واستثنى النحاة أيضاً فعل ضرب ، تقول : ما ضربنى إلا أنا . وهذا الاستثناء جعل الأخفش يثير صورتين من التعبير فى باب الاشتغال لبيان حق المشغول عنه من النصب والرفع ، وهما : « أزيداً لم يضربه إلا هو » و « أزيد لم يضرب إلا إياه » وحاول أن يضع قاعدة عامة بها ننصب ونرفع ، وهى أننا نحمل المشغول عنه على الضمير الذى يمكن أن نستغنى عنه بذكره، أما فى المثال الأول فإننا لو جعلنا زيدًا مكان الهاء فى قولك «أزيدًا لم يضربه إلا هو» استقام الكلام لأن ضمير الفاعل ضمير منفصل، فكأننا قلنا «أزيدًا لم يضربه إلا عمرو» ولو حملناه على الضمير المتصل فرفعناه صار تقدير العبارة «أزيد لم يضربه» وهى عبارة فاسدة. وبالمثل «أزيد لم يضرب إلا إياه» ينبغى رفع زيد حملا على ضميره الذى فى يضرب، لأننا إذا قلنا «ألم يضرب زيد إلا إياه» استقام الكلام، ولو نصبنا زيدًا حملا على إياه، فقلنا «أزيدًا لم يضرب إلا إياه» ثم حذفنا

---

(١) المغنى ص ٤٧٠ .

(٢) المغنى ص ٣٧٣ .

(٣) المغنى ص ١٧٠ .

(٤) انظر هامش كتاب الرد على النحاة (الطبعة الثانية) ص ١٠٧.

الضمير الذى حملنا زيدًا عليه صار التقدير «أزيدًا لم يضرب» اضطرب الكلام ولم يحصل المراد منه[1]. وتحليل الأخفش لهاتين العبارتين هو الذى ألهم ابن مضاء أن يضع قاعدة عامة لباب الاشتغال تريح الناشئة من معرفة الأحكام المعقدة فى نصب المشغول عنه ورفعه، وهى تتلخص فى أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب كان حقه النصب، وإن عاد عليه ضمير مرفوع أو متصل بمرفوع كان حقه الرفع[2].

ونستطيع أن نلاحظ من كل ما تقدم أن عقل الأخفش كان عقلا خصباً أمدَّه بما لا يكاد يحصى من الآراء الجديدة التى خالف فيها ما سجله سيبويه فى كتابه ، وقد فسح للقياس على الأشعار الشاذة التى لا تطَّرد مع قوانين أستاذه النحوية ، كما فسح للقراءات واحتجَّ بها مهما خالفت قواعد النحو القياسية عند سيبويه . وعلى نحو ما كان يخالف سيبويه فى كثير من مسائل النحو كان يخالفه فى كثير من مسائل الصرف ، من ذلك أن الجمهور كان يمنع اشتقاق صيغة التعجب من غير الفعل الثلاثى ، وجوزها الأخفش من كل فعل مزيد مثل ما أتقنه وما أخطأه ، كما جوَّزها من العاهات ، وتبعه فى ذلك الكسائى مثل ما أعوره[3]. والقياس فى جمع مثل فرزدق حذف الرابع فيقال فرازق ، وكان الأخفش — وتبعه الكوفيون — يجيز حذف الحرف الثالث ، فيقال فى فرزدق فرادق[4] . وكان سيبويه يذهب فى نسب فعولة مثل حَمولة إلى حذف التاء والواو فيقال حَمَلِىّ ، وذهب الأخفش إلى النسب إليه على لفظه فيقال حمولى ، لما سُمع عن العرب من نسبتهم إلى أزد شَنوءة شَنُوئى[5] .وكان سيبويه ينسب إلى مثل بنت بَنَوىّ كالنسب إلى مذكرها وهو ابن ، وكان الأخفش يحذف التاء ويبقى ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ، فيقول فى بنت «بِنْوى» بكسر الباء وسكون النون[6] . وكان سيبويه ينسب إلى شاه شاهى بإبقاء الألف

(١) انظر شرح السيرافى على سيبويه (مخطوطة دار الكتب المصرية) المجلد الأول الورقة ٤٢٦ وما بعدها .

(٢) راجع كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى ( نشر دار الفكر العربى) ص ٣٠.

(٣) الهمع ٢/١٦٦ .

(٤) الهمع ٢/١٨١ .

(٥) الهمع ٢/١٩٥ .

(٦) الهمع ٢/١٩٧ .

المبدلة فى شاه ، وكان الأخفش يرد الألف إلى أصلها الواوى فيقول « شَوْهىّ »[1] . وكان الأخفش يخالفه أيضًا فى وزن بعض الكلمات المزيدة ، من ذلك أن سيبويه كان يذهب إلى أن وزن هِجْرَع ( الطويل ) وهِبْلَع ( الأكول ) فِعْلَل ، وذهب الأخفش إلى أن وزنهما هِفْعَل بزيادة الهاء فيهما قائلا إن الأولى مشتقة من الجَرَع أى المكان السهل والثانية مشتقة من البَلْع[2] . وبالمثل كان يخالفه هو وجمهورَ البصريين فى مسائل من الإبدال والقلب والحذف ، من ذلك بناء أَإِم ، فالجمهور يبنيها « أُيِمّ » ، بقلب الهمزة الثانية ياء لمناسبة حركتها ، ومذهبه إبدالها واواً لمناسبة حركة ما قبلها فتقول أوِم ، وكان دائمًا يبدل الهمزة المكسورة بعد ضم واواً والمضمومة بعد الكسرة ياء[3] . ومرّ بنا أن الخليل وسيبويه كانا يريان أن واو اسم المفعول فى مثل مقول ومبيع هى المحذوفة ، فوزن الكلمتين عندهما مَفُعْل ومَفْعِل ، وكان الأخفش يذهب إلى أن عين الصيغة هى المحذوفة ، فوزن الكلمتين عنده مَفُول[4] . وكان الخليل وسيبويه يذهبان إلى أن الهاء فى مثل إقامة وإرادة من أقمتُ وأردت عوض عن ألف إفعال الزائدة ، إذ المصدر منها أصله إقوامة وقُلبت الواو ألفا ، وذهب الأخفش إلى أن الهاء عوض من عين إفعال ، فالمحذوف فى صيغة إفعالة ، مثل إرادة ، عينها ، بينما كان يرى سيبويه والخليل أن العين بقيت وقُلبت ألفا وحُذفت الألف الزائدة ، لأن الزائد هو الأولى بالحذف[5] . وكان الخليل — وتبعه سيبويه — يرى أن وزن أشياء لَفْعاء كما مرّ بنا ، ولذلك مُنعت من الصرف ، وذهب الأخفش إلى أن كلمة شىء جُمعت على أشْيِئاء كأفعلاء ثم خُفِّفت فصارت أشياء على وزن أفْعاء[6] .

وعلى هذا النحو كان الأخفش كثير الخلاف لسيبويه والقواعد النحوية

---

( ١ ) الهمع ٢/١٩٦ .

( ٢ ) المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى ( طبع القاهرة ) ١/٢٦ والرضى على الشافية ٢/٣٨٥ وانظر الكتاب ٢/٣٣٥ .

( ٣ ) الهمع ٢/٢٢٠ .

( ٤ ) الخصائص ٢/٣٠٥ ، ٣/٧٤ والمنصف ١/٢٨٧ والمغنى ص ٦٨٦ والأشباه والنظائر للسيوطى ١/٤٠ .

( ٥ ) الخصائص ٢/٣٠٥ والمنصف ١/٢٩٣ والمغنى ص ٦٨٦ والأشباه والنظائر للسيوطى ١/٤٠ ، ١١٩ .

( ٦ ) المنصف ٢/٩٤ وما بعدها والإنصاف ص ٣٤٢ .

والصرفية المبثوثة فى كتابه ، وهو خلاف بناه كما قلنا آنفًا على خصب ملكاته وسعة معرفته بلغات العرب وقراءات الذكر الحكيم وقدرته على النفوذ فى حقائق اللغة التفصيلية إلى كثير من الآراء الطريفة ، حتّى ليصبح إمامَ الخلاف فى النحو والصرف ومسائلهما وحتّى ليُعدّ فى قوة إلى ظهور لا المدرسة الكوفية وحدها ، بل جميع المدارس التالية .

## ٢

## قُطْرُب[1]

هو محمد بن المستنير ، بصرى المولد والمَرْبَى ، وقد أقبل مبكراً على دراسة اللغة والنحو ، ولزم سيبويه ، ويُقال إنه هو الذى سماه قطرباً إذ كان يبكّر للأخذ عنه ، حتّى كان سيبويه كلما خرج من داره سحراً رآه ببابه فقال له يومًا مداعبًا : « ما أنت إلا قُطْرُبُ ليلٍ » فثبتت الكلمة عليه ولصقت به ، والقطرب دُوَيْبة تدبّ ولا تفتر . وليس بين أيدينا ما يدل دلالة قاطعة على أنه تتلمذ للأخفش ، غير ما يُرْوَى من أنه أخذ عن جماعة من العلماء البصريين ، ونظن ظنًّا أنه أخذ عن الأخفش ، لأنه كما قدمنا كان الطريق إلى كتاب سيبويه بعده ، وعنه حمله العلماء ، وطبيعى أن يحمله عنه قطرب فيمن حملوه ، ما دام قد عُنى بالنحو والتقدمِ فيه ، بل لقد اتخذه حرفة وأداة لتكسبه فى تعليم أبناء الطبقة الممتازة ببغداد . وذاعت شهرته فى ذلك فاتخذه الرشيد مؤدبًا لابنه الأمين ، وقرّبه منه أبو دُلَف العجلى أحد قواد الرشيد والمأمون النابهين واتخذه مؤدبًا لأولاده ، وظل يُعْنَى بتأديبهم إلى وفاته سنة ٢٠٦ للهجرة . وله فى النحو والصرف كتب مختلفة ، منها كتاب العلل فى النحو وكتاب الاشتقاق فى

---

(١) انظر فى ترجمة قطرب أبا الطيب اللغوى ص ٦٧ والسيرافى ص ٤٩ والزبيدى ص ١٠٦ والفهرست ص ٨٤ ونزهة الألباء ص ٩١ ومعجم الأدباء ١٩/ ٥٢ وابن خلكان فى محمد وتهذيب اللغة للأزهرى ١/ ١٤ وتاريخ بغداد ٣/ ٢٩٨ وإنباه الرواة ٣/ ٢١٩ وشذرات الذهب ٢/ ١٥ ومرآة الجنان ٢/ ٣٠٠ ولسان الميزان لابن حجر ٥/ ٣٧٨ وبغية الوعاة ص ١٠٤ .

التصريف ، وصنف بجانب ذلك كتبًا متعددة فى اللغة مثل كتاب الأضداد وكتاب خَلْق الفرس وكتاب خلق الإنسان وكتاب المثلث ، وهو مطبوع ، وكتاب ما خالف فيه الإنسان البهيمة . وكانت له عناية بالذكر الحكيم والحديث النبوى، فألف كتابًا فى إعراب القرآن ، وكتابًا فى غريب الحديث . وكتابه « الرد على الملحدين فى تشابه القرآن » يدل على صلته بالمعتزلة والمباحث الكلامية .

ولم يصلنا كتاب قطرب فى العلل النحوية، غير أن الكتب المتأخرة احتفظت ببعض آرائه فيه ، من ذلك تعليله لدخول الإعراب فى الكلام ، وقد مضى يعارض فيه ما ارتآه سيبويه وغيره من النحاة من أنه دخل الكلام فى العربية لبيان الفارق بين المعانى التى يريدها المتكلمون للكلمات إذ تكون فاعلة ومفعولة ومضافة أو مضافًا إليها ، يقول[1] :

« لم يُعْرَب الكلام للدلالة على المعانى والفرق بين بعضها وبعض ، لأنا نجد فى كلامهم أسماء متفقة فى الإعراب مختلفة المعانى وأسماء مختلفة فى الإعراب متفقة المعانى ، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إن زيداً أخوك ، ولعل زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه . ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائمًا ( أى فى لغة الحجازيين ) وما زيد قائم ( أى فى لغة بنى تميم ) اختلف إعرابه واتفق معناه . ومثله ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان ولا مالَ عندك ولا مالٌ عندك ، وما فى الدار أحد إلا زيد وما فى الدار أحد إلا زيداً. ومثله إن القومَ كلَّهم ذاهبون وإن القوم كلُّهم ذاهبون، ومثله ( إن الأمر كلَّه لله ) و ( إن الأمر كلُّه لله ) قُرِئ بالوجهين جميعًا ، ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيل ، وليس زيد بجبان ولا بخيلا . ومثل هذا كثير جدًّا مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه . فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدلّ عليه لا يزول إلا بزواله . وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون

(١) الزجاجى ص ٧٠ .

أيضًا لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ولا فى حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم فى اجتماع الساكنين يبطئون وفى كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة فى كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان . وقيل له : فهلا لزموا حركة واحدة ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع فى الحركات وأن لا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة » .

وعلى نحو ما علل لاختلاف حركات الإعراب بالاتساع فى الكلام علّل لظاهرة الترادف فى اللغة بنفس العلة ، إذ يقول : « إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم فى كلامهم ، كما زاحفوا فى أجزاء الشعر ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب»[1] .

ولم يكن يُعْنَى بالخلاف على سيبويه والخليل فى آرائهما النحوية والصرفية عناية الأخفش ، ومع ذلك نجد له طائفة من الآراء خالفهما فيها معًا أو خالف أستاذه سيبويه وحده ، أو خالف الأخفش . ومن هذه الآراء ما كان يذهب إليه من أن حركات الإعراب المسماة بالرفع والنصب والجر والجزم هى نفسها حركات البناء المسماة بالضم والفتح والكسر والوقف أو السكون ، ولا بأس من إطلاق كل منها على مقابلها فى الحالتين ، فيقال للرفع فى الكلمات المعربة الضم ، ويقال للضم فى الكلمات المبنية الرفع ، وهلم جرا[2] . ومرّ بنا أن الخليل وسيبويه كانا يريان أن إعراب المثنى والجمع المذكر إنما هو بحركات مقدرة فى الألف والواو والياء ، وأن الأخفش كان يرى أن إعرابهما بحركات مقدرة فيما قبل الألف والواو والياء أى على الدال فى مثل الزيدان والزيدَيْن والزيدون والزيدِين ، وذهب قطرب إلى إن إعرابهما بنفس هذه الحروف ، إذ مثلها مثل حركات

---

(١) المزهر ١/٤٠٠ .

(٢) الهمع ١/٢٠ .

الإعراب فى مفردها تتغير بتغير مواقع الكلمات وعواملها فى العبارات [١] . ومرّ بنا أيضًا أن سيبويه كان يرى أن الأسماء الخمسة : أباك وأخواتها معربة بحركات مقدرة فى حروف الواو والألف والياء رفعًا ونصباً وجرًّا ، وكان الأخفش يرى أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل الواو والألف والياء أسوةً برأيه فى المثنى والجمع ، وذهب قطرب ، كما ذهب فى الجمع والمثنى ، إلى أن هذه الأحرف نفسها هى الإعراب ، وكأنها نابت فيها عن الحركات [٢] .

ولقطرب وراء ذلك آراء فرعية ، تتداولها كتب النحاة ، منها أن واو العطف تفيد الترتيب ، لأن الترتيب فى اللفظ ، إذا قلت مثلا جاء زيد وعمرو ، يستدعى سببًا ، وهو الترتيب فى المجىء [٣] . وكان يذهب إلى أنه قد تأتى إن بمعنى قد مستدلا بقوله تعالى : ( إن نفعت الذكرى ) [٤] . وذهب فى إعراب لاجرم فى قوله جلّ وعزّ : ( لا جرمَ أنّ لهم النار ) إلى أن لا ردٌّ لما قبلها ، أى ليس الأمر كما وصفوا ، ثم ابتُدئ ما بعده ، وجرم فعل لا اسم ، ومعناه وجب ، وما بعده فاعل [٥] .

## ٣

### أبو عمر [٦] الجَرْمى

هو صالح بن إسحق ، مولده ومنشؤه بالبصرة ، وقد دأب منذ صغره على الاختلاف إلى حلقات علماء البصرة من النحاة واللغويين ، ويقال إنه لم يلق

---

( ١ ) الإنصاف ص ١٣ وأسرار العربية ص ٥١ والهمع ١/ ٤٧ .

( ٢ ) الهمع ١/ ٣٨ .

( ٣ ) المغنى ص ٣٩٢ والهمع ٢/ ١٢٩ .

( ٤ ) المغنى ص ٢٢ .

( ٥ ) المغنى ص ٢٦٣ .

( ٦ ) راجع ترجمته فى أبى الطيب اللغوى ص ٧٥ والسيرافى ص ٧٢ والزبيدى ص ٧٦ ونزهة الألباء ص ١٤٣ والأنساب للسمعانى الورقة ١٢٨ وتاريخ بغداد ٩/ ٣١٣ والفهرست ص ٩٠ ومعجم الأدباء ١٢/ ٥ وإنباه الرواة ٢/ ٨٠ وطبقات القراء لابن الجزرى ١/ ٣٣٢ وشذرات الذهب ٢/ ٥٧ ومرآة الجنان لليافعى ٢/ ٩٠ وخزانة الأدب للبغدادى ١/ ١٧٨ وبغية الوعاة ص ٢٦٨ .

سيبويه ، غير أنه لزم الأخفش وأخذ عنه كل ما عنده . ويزعم بعض الرواة أنه هو وزميله المازنى خشيا بعد وفاة سيبويه وحَمْل الأخفش لكتابه أن يدعيه لنفسه ، وكان الجرمى موسرا ، فعرض عليه شيئًا من المال ليقرأ هو وصاحبه عليه الكتاب ، وأجابه إلى طلبه ، فأخذا الكتاب عنه وأشاعاه فى الناس . ويقول المبرد : عليه قرأتْ جماعة النحاة . ويُذْكَرُ أنه قدم أصبها ن مع فيض بن محمد عند منصرفه من الحج ، فأعطاه يوم مَقْدَمه عشرين ألف د رهم ، وكان يعطيه كل سنة اثنى عشر ألفًا . ونزل بغداد فى أوائل العقد الأول من القرن الثانى للهجرة ، واختلف إليه الطلاب يحاضرهم فى كتاب سيبويه ويملى عليهم بعض مصنفاته ، وظل بها إلى وفاته سنة ٢٢٥ للهجرة . وله فى النحو والصرف كتب مختلفة ، من أهمها كتاب المختصر فى النحو وكتاب الأبنية ، وصنّف فى العروض . وعُنى بكتاب سيبويه ، فألف فى غريبه كتابًا ، وألف فى شواهده الشعرية كتابًا آخر نسب فيه الشواهد التى فاتت سيبويه نسبتها فى الكتاب إلى أصحابها ما عدا خمسين شاهداً لم يقف على قائليها . وكان علماء النحو فى عصره وبعده عصره يتداولون كتبه ، وشرحوا كتابه المختصر مراراً .

وكان الجرْمىُّ لسنا قوى الحجة ، عالى الصوت فى مناظرته ، ولذلك سُمى النَّبَّاج أى شديد الصياح ، ويقال إنه تعرض للأصمعى فسأله كيف تصغّر مختاراً ، فقال الأصمعى مُخَيْتير ، فقال له الجرمى : أخطأت ، إنما هو ، مخيِّر لأن التاء فيه زائدة . وحين نزل بغداد ناظر الفرَّاء مناظرة دَوَّتْ شهرتها فى الأوساط النحوية ، وكان موضوعها ما يراه سيبويه من أن العامل فى المبتدأ هو الابتداء وما يراه الفراء وغيره من الكوفيين من أن العامل فى المبتدأ هو الخبر ، والمناظرة مروية على هذه الصورة[١] :

« اجتمع أبو عمر الجرمى وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، فقال الفراء للجرمى : أخبرنى عن قولهم : زيد منطلق لم رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمى : بالابتداء ،

---

(١) راجع فى هذه المناظرة نزهة الألباء ص ١٤٥ وهامش إنباه الرواة ٢/٨٣ .

فقال له الفرّاء : وما معنى الابتداء؟ فقال الجرمى : تعريته من العوامل اللفظية ، قال له الفراء : فأظهِرْه ، فقال : هذا معنى لا يظهر ، يريد أنه عامل معنوى ، قال له الفراء : فمثِّلْه ، قال الجرمى : لا يتمثّل ، قال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثّل . فقال الجرمى : أخبرنى عن قولهم : زيد ضربته بم رفعتم زيدا ؟ قال الفراء : بالهاء العائدة على زيد ( لأن الخبر عنده إذا لم يكن اسما رفع المبتدأ الضمير المتصل بالفعل ) . فقال الجرمى : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالى من هذا فإنا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملا فى صاحبه فى نحو زيد منطلق . فقال له الجرمى : يجوز أن يكون كذلك فى زيد منطلق ، لأن كل واحد من الاسمين مرفوع فى نفسه ، فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء فى ضربته فهى فى محل نصب فكيف ترفع الاسم ؟ ( يريد أن فاقد الشىء لا يعطيه لغيره ) . فقال الفراء : لم نرفعه به وإنما رفعناه بالعائد ( أى الضمير بصفته عائداً عليه لا بصفته منصوبًا ) . فقال له الجرمى : وما العائد ؟ فقال الفراء : معنى ، فقال الجرمى : أظهِرْه ، فقال لا يظهر ، فقال له مَثِّلْه ، فقال : لا يتمثل . فقال له الجرمى : لقد وقعتَ فيما فررت منه » . وبذلك أسكته .

والجرمى يريد أن الفراء انتهى بعامل المبتدأ فى مثل زيد ضربته إلى أنه عامل معنوى ، وغاية ما هنالك أنه تارة يجعله لفظيًّا فى مثل زيد منطلق وتارة يجعله معنويًّا كما فى المثال الآنف ، وبذلك يلتقى برأى سيبويه القائل بأن العامل معنوى دائمًا ، ومن هنا أفحم الفراءَ وألزمه الحجة .

وتدور فى الكتب النحوية طائفة من آراء الجرمى تدل على دقة فكره وغَوْصه على المعانى ، من ذلك أنه كان يذهب إلى أن إعراب المثنى والجمع المذكر ليس لفظيًّا وإنما هو معنوى ببقاء الألف فى المثنى والواو فى الجمع رفعًا وانقلابهما إلى الياء نصبًا وجرًّا ، وبذلك أنكر الإعراب الظاهر عند سيبويه والمقدر عند الأخفش على نحو ما مر بنا فى غير هذا الموضع[1] . وذهب المذهب نفسه فى

(١) الإنصاف ص ١٣ وأسرار العربية ص٥٢ والزجاجى ص ١٤١ والهمع ١/٤٨ .

إعراب الأسماء الخمسة ، إذ قال إن إعرابها إنما هو بالتغير والانقلاب من الواو إلى الألف والياء فى حالتى النصب والجر وبعدم هذا الانقلاب فى حالة الرفع[١] .
وسيبويه والجمهور على أن اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً رُكّب معها وبُنى على الفتح مثل لا رجلَ ، وذهب الجرمى إلى أنه مُعْرب وحُذف منه التنوين تخفيفاً[٢] . وكان يرى أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ، وإذا جاء مضافاً كانت الإضافة على نية الانفصال فمثل ادخاره فى قول بعض الشعراء : « وأغفر عوراء الكريم ادّخارَه » تقديرها ادخاراً له[٣] ، وكذلك إذا جاءت معه أداة التعريف مثل قول أحد الشعراء : « لا أقعد الجُبْنَ عن الهيجاء » كانت زائدة أى جُبْناً[٤] . وكان يذهب إلى أن الفاء العاطفة لا تفيد ترتيباً فى المطر والأماكن مستدلا على ذلك بقول امرئ القيس فى مطلع معلقته :

قِفا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسقْطِ اللِّوَى بين الدَّخول فحَوْمَلِ[٥]

وكان سيبويه يذهب إلى أن الفعل المضارع بعد أو ينتصب بأنْ مضمرة ، وذهب الجرمى إلى أنه ينتصب بأو نفسها[٦] . وكذلك كان يمنع تقدير أن مع المضارع المنصوب بعد فاء السببية وواو المعية ، على نحو ما ذهبَ إلى ذلك سيبويه ، قائلا : إنهما تنصبان المضارع بأنفسهما دون حاجة إلى تقدير[٧] . ولعل فى ذلك ما يدل على أنه كان يأبى التعقيد فى النحو وكثرة التقديرات ، ومما يؤكد ذلك عنده أنه كان يمنع التنازع فى الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة ، ذاهباً إلى أنه ينبغى أن يُقْتَصر فى الباب على السماع والقياس عليه دون الإتيان بصور معقدة لم يرد لها مثيلٌ عن العرب[٨] ، فإن فى ذلك تكلفاً وإيغالا فى تمرينات لا تفيد فى تعلم العربية ، وإن كان النحاة لم يستمعوا إلى رأيه فقد مضوا يطبقون الباب فى ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها ، مما كان سبباً فى أن يحمل عليهم ابن مضاء ، فى كتابه الرد على النحاة ، حملة شعواء .

---

(١) الهمع ١/٣٩ .
(٢) الهمع ١/١٤٦ .
(٣) أسرار العربية ص ١٨٨ .
(٤) الهمع ١/١٩٤ .
(٥) الهمع ٢/١٣١ .
(٦) الهمع ٢/١٠ .
(٧) الإنصاف ص ٢٢٩ — ٢٣٠ .
(٨) الهمع ٢/١١١ .

وللجرمى بجانب ذلك بعض آراء صرفية خالف فيها سيبويه ، منها أن سيبويه كان يرى أن وزن « كلتا » فِعْلَى مثل ذِفْرَى ، وذهب الجرمى إلى أن التاء فيها زائدة وأن وزنها لذلك فِعْتَل[1] . وكان سيبويه يذهب كما أسلفنا ، إلى أن كلمة اطمأنّ مقلوبة عن طأمن، وذهب الجرمى إلى العكس وأن كلمة طأمن هى المقلوبة عن طمأن[2] . ولعل فى كل ما قدمنا ما يدل على دقة عقله وسعة ذهنه .

٤

## أبو عثمان[3] المازنى

هو بكر بن محمد بن بقية من بنى مازن الشيبانيين، من أهل البصرة ، بها مولده ومَرْباه ، وأكبّ منذ صباه على حلقات النحاة واللغويين البصريين كما أكبّ على حلقات المتكلمين ، ولزم الأخفش ، وأخذ عنه كتاب سيبويه ، حتى إذا توفّى هو والجرمى أصبح عَلَم البصرة المفرد فى النحو والتصريف . ويقال إنه ورد بغداد فى عهد المعتصم وأخذ عنه كثيرون ، وعاد إلى موطنه ، وحدثَ أن جارية بصرية بيعت للواثق فغنّته يومًا :

أظُلَيْمُ إنّ مصابكم رجلا أهدى السلامَ إليكمُ ظُلْمُ

فردّ بعض الحاضرين — وهو التَّوَّزى العالم اللغوى المعروف — عليها نَصْبَها رجلا ، وظنّ أنه خبر إن، وإنما هو مفعول به للمصدر « مصابكم » أى إصابتكم ، وظلم فى آخر البيت خبر إن . فقالت الجارية : لا أقبل هذا ولا أغيّره ، وقد قرأته بهذه الصورة على أعلم الناس بالبصرة أبى عثمان المازنى ، فأمر الواثق بإحضاره ،

---

(١) الخصائص ١/٢٠٣ وسر صناعة الإعراب ١/١٦٨ .

(٢) الخصائص ٢/٧٤ والمنصف ٢/١٠٤ .

(٣) انظر فى ترجمة المازنى أبا الطيب اللغوى ص ٧٧ والسيرافى ص ٧٤ والزبيدى ص ٩٢ ونزهة الألباء ص ١٨٢ وتاريخ بغداد ٧/٩٣ والأنساب الورقة ٥٠٠ وابن خلكان فى بكر ومعجم الأدباء ٧/١٠٧ وإنباه الرواة ١/٢٤٦ والفهرست ص ٩٠ وطبقات القراء لابن الجزرى ١/١٧٩ وشذرات الذهب ٢/١١٣ وبغية الوعاة ص ٢٠٢ .

فلما دخل عليه « بُسرٌ من رأى » أمر بإحضار التّوزى وكان قد قال ، كما أسلفنا آنفا، إن رجلا خبر إن . فقال له المازنى : كيف تقول «إن ضربك زيداً ظلمٌ» فقال التوزّى : حسبي ،وأدرك خطأه . وانصرف المازنى إلى البصرة وكتب الواثق إلى عاملها أن يرسم له مائة دينار كل شهر . واتصلت أسباب المازنى بعد الواثق بالمتوكل ، ونال جوائزه . ويُجْمع القدماء على أنه كان أعظم النحاة فى عصره ، وقد عاش يدرس لطلابه كتابَ سيبويه ، وصنّف حوله تعليقات وشروحًا، منها تفاسير كتاب سيبويه والديباج فى جوامع كتاب سيبويه . وألف فى علل النحو كتابًا، وخَصَّ التصريف بكتابٍ شرحه ابن جنى سماه المنصف ، وقد طُبع بالقاهرة . ومن مصنفاته كتاب ما يَلْحن فيه العامة وكتاب الألف واللام وكتاب العروض وكتاب القوافى . واختُلف فى سنة وفاته والراجح أنها كانت سنة ٢٤٩ للهجرة .

وكان المازنى فطنًا ذكيًّا ومناظراً ألمعيًّا ، وعَقَد له الواثق والمتوكل مناظرات بينه وبين علماء عصره ظهر فيها فضله وخصب عقله وقوة ذهنه وملكاته ، مما جعله يُفْحم مناظريه دائمًا بالحجج القاطعة ، ويقال إن الواثق جمع بينه وبين جماعة من نحاة الكوفة ، فبادرهم سائلا : ما تقولون فى قول الله تعالى : ( وما كانت أمُّكِ بغيًّا ) لِمَ لم يقل بغية وهى صفة لمؤنث ؟ فأجابوا إجابات غير مرضية ،ولما عَيُّوا بالإجابة قال : لو كانت «بغيٌ» على تقدير فعيل بمعنى فاعلة للحقتها الهاء مثل كريمة وظريفة ولو كانت بمعنى مفعولة مُنعت الهاء مثل امرأة قتيل وكفٌ خضيب . غير أن « بغى » ليست على وزن فعيل ، وإنما هى على وزن فَعول ، والهاء لا تلحقه إذا كان وصفًا لمؤنث مثل امرأة شكور ، وأصل بغى بغوى قُلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء ،فصارت ياء ثقيلة مثل سيد وميت . وطلب إليه المتوكل أن يتناقش مع ابن السكيت فى مسألة ، فسأله المازنى ما وزن ( نكتل ) الواردة فى سورة يوسف ، فأجاب ابن السكيت وزنها نفعل ، وراجعه فقال نفتعل ، ولما رأى المازنى خطأه البيِّن قال له إن أصلها نكتال من كال ، وحذفت العين أو الألف لسكون الجزم ، فأصبحت نكتل على وزن نفتل .

وله آراء طريفة كثيرة يتناقلها النحاة ، نسوق منها رأيه الذى استضاء فيه بأستاذه الأخفش ، إذ كان يذهب مثله إلى أن ألف الاثنين فى قاما وواو الجماعة

فى قاموا ليستا فاعلين وإنما هما علامتان دالتان على الفاعل المستتر ، تؤذنان بالتثنية والجمع[١] . وذهب مثل أستاذه نفس المذهب فى الألف والواو والياء فى المثنى وجمع المذكر السالم إذ كان يرى أن هذه الحروف ليست حروف الإعراب إنما هى دالة عليه[٢] . وكان يذهب مذهب أستاذه فى إذا الفجائية وأنها حرف ، غير أنه كان يضيف أن الفاء قبلها فى مثل «خرجت فإذا محمد بالباب» زائدة ، بينما كان يرى الزيادى معاصره أنها دخلت على حدٍّ دخولها فى جواب الشرط ، ورأيُ المازنى أكثر دقة لأن إذا والفاء جميعًا تقعان فى جواب الشرط ، وتغنى كل منهما عن الأخرى ، مثل ( وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ) وإذا كان الموضع يشبه موضع جواب الشرط كما قال الزيادى فالأحرى أن تكون الفاء زائدة ، لأن إذا تغنى عنها[٣] . وكان مثل زميله الجرمى يجيز تقديم التمييز على عامله فى مثل تصبب زيد عرقًا لمجيئه فى قول الشاعر : «وما كاد نفسًا بالفراق تطيب»[٤] ، إذ قدم الشاعر نفسًا على تطيب . وكان سيبويه يحتم الرفع فى مثل الرجل التالى لأى فى النداء فى قولك يا أيها الرجل لأن كلمة الرجل هى المقصودة بالنداء وإنما جاءت أى واسطة بينها وبين حرف النداء لأنها معرفة بالألف واللام ، وذهب المازنى إلى أنه يجوز فيها النصب كما جاز فى نعت المنادى المفرد فى مثل يا زيد الظريف[٥] . وكان ينكر النكرة غير المقصودة فى النداء فى مثل يا رجلا خذ بيدى يقولها الأعمى[٦] .

ومن آرائه أن كلمة «مثل ما» فى قوله تعالى : ( إنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تنطقون ) إنما هى اسم واحد بُنيت فيه مثل على الفتح وهى مع ما فى موضع رفع نعت لحق وهما مضافان إلى أن وما بعدها[٧] . وكان يذهب إلى أن بعض أسماء الأفعال

---

( ١ ) انظر المغنى ٢/ ٢٤٤ ، ٣٠٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٤٠٤ ، ٤١٠ وانظر ص٤١٣ حيث ينص ابن هشام على أنه كان يرى أن ياء المخاطبة فى تقومين وقومى حرف تأنيث والفاعل مستتر وكذلك كان يرى أن نون النسوة فى مثل قمن حرف تأنيث والفاعل مستكن أومستتر . وانظر الرضى على الكافية ٢/ ٨ .

( ٢ ) الزجاجى ص ١٣٠ ، ١٤١ والرضى على الكافية ١/ ٢٦ ، ٢/ ٨ .

( ٣ ) الخصائص ٣/ ٣٢٠ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٢ وما بعدها والمغنى ص ١٨٠ .

( ٤ ) أسرار العربية ص١٩٦ والهمع ١/ ٢٥٢ .

( ٥ ) اسرار العربية ص ٢٢٩ .

( ٦ ) الهمع ١/ ١٧٣ .

( ٧ ) الخصائص ٢/ ١٨٢ .

منصوبة بأفعال مضمرة ، على أنها مفعولات مطلقة ، فهيهات وشتان مثلا مفعولان مطلقان لفعل محذوف والتقدير بَعُدَ ، وكأن معناهما بُعْداً[١] .

وذهب إلى وجوب بناء جمع المؤنث السالم على الفتح مع لا النافية للجنس مثل لا مطيعاتَ لك بفتح التاء[٢] . وكان يرى أن الواو والياء والألف فى الأسماء الخمسة : أبيك وأخواتها نشأت عن إشباع الحركات السابقة لها ، وإذن فإعرابها إنما هو بتلك الحركات ، فمثل جاء أبوك تعرب أبوك فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والواو إشباع[٣] ، وهو رأى طريف . وكان يذهب إلى أن المضارع حين يجزم لا يكون معربًا ، بل يكون مبنيًّا ، إذ إعرابه قائم — كما قال سيبويه — على وقوعه موقع الاسم ، ولما كان الاسم يمتنع وقوعه فى موضع جزمه فقد ذهبت عنه علة الإعراب وعاد إلى الأصل فى الفعل وهو البناء ، فهو فى نحو لم تقم وإن تقم أقم مثل الأمر مبنى على السكون لا مجزوم[٤] .

وكان سيبويه يذهب إلى أن مثل إياك وإياه «إيا» فيه ضمير والكاف والهاء وما يماثلها لواحق ، وكان المازنى يذهب مذهب الخليل فى أن إيا اسم مضمر والكاف والهاء ضمائر مضافة إليها[٥] . واختلف النحاة فى أل فى مثل أفلح المتقى ربه فمنهم من جعلها اسم موصول ، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف ، أما المازنى فقال إنها موصول حرفى ، ويضعف رأيه أنها لا تؤوَّل بمصدر[٦] .

وعنايةُ المازنى بالنحو ومسائله لا تقاس فى شىء إلى عنايته بالتصريف ، وقد ألف فيه كتابًا وسَمه بهذا الاسم ، شرحه ابن جنى كما أسلفنا ، وهو كتاب نفيس جمع فيه موضوعات التصريف المتناثرة فى كتاب سيبويه ونظَّمها لأول مرة وصاغها صياغة علمية متقنة إلى أبعد حدود الإتقان ، ونراه يقول بعد إيراده كثيراً من أمثلة ( أبنية ) الأسماء والأفعال المجردة والمزيدة : « إنما كتبتُ لك فى صدر هذا الكتاب هذه الأمثلة ( الأبنية ) لتعلم كيف مذاهب العرب فيما بنت

---

(١) الهمع ١/١٧ .
(٢) الخصائص ٣/٣٠٥ والهمع ١/١٤٦ .
(٣) الإنصاف ص ٦ والهمع ١/٣٨ .
(٤) الزجاجى ص ٩٤ والإنصاف ص ٢٥٠ وأسرار العربية ص ٣٣٧ .
(٥) الهمع ١/٦١ .
(٦) الهمع ١/٨٤ .

من الأسماء والأفعال ، فإذا سُئلت عن مسألة فانظر هل بنت العرب على مثالها فإن كانت بنت فابْن مثل ما بنت . . . وسأصنع لك من كل شيء من هذا الباب رسمًا تقيس عليه ما كان مثله »[1] ودائمًا يقول . « ما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب »[2] .

وفى رأينا أنه هو الذى فتح باب التمارين غير العملية فى الصرف على مصاريعه ، كأن يقال : ابْنِ من ضَرب على مثال جعفر ، فيقال ضَرْبَب ، أو ابن منها على مثال قِمَطْر فيقال ضِرَبّ[3] ، أو ابْن منها على مثال سَفَرْجل فيقال ضربَّب ، وتقول من عَلِم على نفس الوزن علمَّم ومن ظرف ظرفَّف[4] .

وكان يتشدَّد فى الأخذ بالقياس ويردّ ما لا يطَّرد معه من لغة العرب ومن بعض القراءات للذكر الحكيم ، ومن خير ما يصور ذلك عنده ردّه لقراءة نافع معايشَ بالهمز فى قوله تعالى : ( ولقد مكنّاكم فى الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلا ما تشكرون ) فقد كان يقرأ معايش معائش بالهمز ، والقياس فيها الياء. ونراه يعرض لتلك القراءة على هدى ما أثاره فيها الفراء على نحو ما سنصور ذلك فى الفصل الخاص به ، يقول : « فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز فهى خطأ فلا يُلْتَفَتُ إليها ، وإنما أُخذتْ عن نافع بن أبى نُعَيْم ولم يكن يدرى ما العربية ( علم النحو ) وله أحرف يقرؤها لحنًا نحواً من هذا ، وقد قالت العرب : مصائب ، فهمزوا وهو غلط . . وكأنهم توهموا أن مصيبة على مثال فعيلة ، فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع سفينة سفائن ، وإنما مصيبة مُفْعلة من أصاب يصيب وأصلها مُصْوِبة ، فألقوا حركة الواو على الصاد ، فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة ، فأبْدلت ياء للكسرة قبلها ، وأكثر العرب يقول مصاوِب فيجىء بها على القياس »[5] . وإنما منع أن تُجْمع معيشة على معائش بالهمز لأن حرف اللين عين الكلمة إذ هى من عاش ، وحرف اللين إنما يقلب همزة إذا كان مزيداً على حروف الكلمة مثل رسالة ورسائل وعجوز

---

(١) المنصف ١/٩٥ .
(٢) الخصائص ١/٣٥٧ .
(٣) المنصف ١/١٧٣ .
(٤) المنصف ١/١٧٥ .
(٥) المنصف ١/٣٠٧ .

وعجائز وصحيفة وصحائف .

وخالف سيبويه فى كثير من مسائل التصريف عن بصيرة إذ كان يقول : « إذا قال العالم قولا متقدمًا فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلا »[١] . ونحن نعرض بعض خلافاته مع سيبويه وأستاذه الخليل . من ذلك أن الخليل كان يرى أن وزن دُلامص أى الأملس البراق على مثال فُعامل بزيادة الميم على حروفها الأصلية لقول العرب : دليص ودِلاص، وذهب المازنى إلى أن وزنها فعالل أى أن الميم أصلية فى بنائها ، وزكّى ابن جنى رأىَ الخليل لمجىء دليص بمعناها عن العرب[٢] . وكان الخليل يرى أن خطايا وما يماثلها قُلبت لامها فى مفردها وهى الهمزة فى خطيئة موضعَ الياء ، إذ كانت فى أصل جمعها خطايِىء فقلبت الهمزة فى موضع الياء ، فصارت خطائى ، فأبدلتِ الكسرة فتحة وأُعِلّت الياء فقُلبت ألفا وقلبت الهمزة التى تطرفت ياء فصارت خطايا على وزن فَعالى . وذهب المازنى إلى أن خطايا وما يشاكلها مثل رزايا على وزن فعائل ، لأنك تهمز ياءها فى المفرد حين تجمعها كما تهمز ياء قبيلة وسفينة فتقول قبائل وسفائن ، كذلك تقول خطائئ بهمزتين ، وتقلب الثانية ياء فتصير خطائى ، ثم تبدل مكان الياء ألفًا فتصبح خطاءا ، والهمزة قريبة المخرج من الألف ، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات ، مما جعلهم يُبْدلون الهمزة ياء ، وبذلك صارت خطايا[٣] . وذهب الخليل إلى أن حذف عين الفعل « استحيي » بحيث أصبح استحى إنما هو لالتقاء الساكنين فى مثل استحييتُ ، ورأى المازنى أنها لو حُذفت لهذه العلة لوجب رجوعها حين تحرّك اللام بالضمة ويزول سكونها ، فتصبح يستحىُ ، وفى رأيه أن عين استحيي إنما حُذفت تخفيفًا لكثرة الاستعمال[٤] . وكان سيبويه يرى أن صيغة فَعلَّل الخماسية لا تكون إلا صفة ، وذهب المازنى إلى أنها تكون صفة واسما[٥] . وذهب سيبويه إلى أن كلمة أشُدّه فى قوله تعالى : ( ولما بلغ أشده ) جمع شِدّة كنعمة وأنعم ، وذهب المازنى إلى أنها اسم جمع لا واحد له[٦] . وكان سيبويه يرى أن لا يُرَدّ المحذوف

---

(١) الخصائص ١/١٩٧ .
(٢) المنصف ١/١٥١ .
(٣) المنصف ٢/٥٤ — ٥٧ .
(٤) المنصف ٢/٢٠١ .
(٥) المنصف ١/٣٠ وقابل بالكتاب ٢/٣٤١
(٦) الخصائص ١/٨٦ .

فى بناء الكلمة حين تتحول إلى صيغة التصغير ، فتصغير مثل هار ، وهو البئر ، ويَضع اسم رجل هو هُوَيْر ويُضَيْع ، وكان المازنى يرى أن يُرَدّ المحذوف ، فيقال هُوَيْئر ويُوَيْضع ، لأن أصل هار هائر وخُففت ، وأصل يضع يوضع من وضع وحُذفت الواو[١] . وكان يشترط فى المصغَّر كله أن يكون على مثال الأسماء ، ومن أجل ذلك كان يمنع من تصغير انفعال وافتعال ، فلم يُجز — كما أجاز سيبويه — فى انطلاق نُطَيْليق ولا فى افتقار فتيقير لأنه ليس لهما مثال فى الأسماء ، بل كان يحذف بعض حروفهما حتى يصير إلى مثال الأسماء ، فيقول فى تصغيرهما طُلَيْق وفُقَيْر . وكذلك كان لا يجيز فى المثالين جمعهما جمع تكسير على نَطاليق وفتاقير ، كما ذهب إلى ذلك سيبويه ، بل كان يجمعهما على طلائق وفقائر بحذف الألف والنون والتاء[٢] . وكان سيبويه يرى قياس اسم التفضيل من صيغة الفعل الماضى المصوغ على أفعل مثل أكرم ، فيقال هو أكرم من زيد ، وذهب المازنى إلى منع القياس فى ذلك حتى لا تلتبس صيغة اسم التفضيل المشتقة من الفعل الثلاثى بصيغته من الفعل الرباعى ، فأكرم عنده تفضيلا مشتقة من كرم ، أما التفضيل من أكرم فتطبَّق عليه طريقة الفعل المزيد ، إذ يؤتى بمصدره ويسبقه تفضيل من مثل كثر ، فيقال أكثر إكراماً[٣] . وكان يذهب إلى أن القياس فى الإلحاق إنما يطَّرد فى لام الكلمة مثل قُعْدُد ومَهْدَد ، أما الإلحاق فى وسط الكلمة مثل إلحاق الواو فى جوهر وجدول والياء فى بَيْطر فشاذ لا يقاس عليه[٤] .

ولعل فيما قدمت ما يوضح إمامة المازنى وخاصة فى علم التصريف ، وبدون ريب هو الذى نظَّم قواعده ومسائله ، وهو الذى فصله عن النحو الذى كان مخلوطاً به فى كتاب سيبويه ، وأقامه علماً مستقلا بأبنيته وأقيسته وتمارينه الكثيرة التى ذلل بها شوارده ، ويسَّرها للباحثين من بعده أمثال أبى على الفارسى وابن جنى ، وكأنما سُخِّرت له اللغة ليستمّ صنيع الخليل وسيبويه فى صياغة قواعد التصريف

---

(١) الخصائص ٣/٧١ .

(٢) الهمع ٢/١٨١ ، ١٨٧ .

(٣) المفصل للزمخشرى ( الطبعة الأولى بالقاهرة ) ص ٢٣٥ .

(٤) الخصائص ١/٢٢٥ ، ٣٥٧ والمنصف ١/٤١ .

صياغة تُبْنَى على الضبط الدقيق ، وسلامة التطبيق . وعلى نحو ما كان إماماً فى التصريف كان إماماً فى النحو حتى ليقول المبرد : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان المازنى[1] . والمبرد أشهر تلاميذه وأنبه نحاة البصرة من بعده. ولعل القارئ لاحظ أننا أسقطنا فى حديثنا عن نحاة النصف الأول من القرن الثالث الهجرى التَّوَّزى وأبا حاتم والزِّيادى والرِّياشى لأن اهتمامهم إنما انصب على رواية اللغة والشعر أكثر من انصبابه على النحو ، ولذلك قلما صادفتنا لهم آراء نحوية ، فهم بأن يكونوا لغويين أشبه منهم بأن يكونوا نحويين . وهذا نفسه يلاحظ فى تلاميذ الخليل سوى سيبويه ممن ذكرتهم كتب تراجم النحاة مثل النَّضْر بن شُمَيْل ومؤرِّج بن عمرو السدوسى وعلى بن نصر الجهضمى والليث ابن نصر بن سيار ، فقد كانوا لغويين، وقلما عُنوا بمسائل النحو ومشاكله .

---

(١) إنباه الرواة ١/٢٤٨ .

## الفصل الخامس

# المبرد وأصحابه

## ١

**المبرد**[1]

هو محمد بن يزيد الأزدى إمام نحاة البصرة لعصره ، وُلد بها سنة ٢١٠ للهجرة ، وقيل سنة ٢٠٧ ، وقيل بل سنة ١٩٥ وأكبَّ منذ نشأته على التزود من اللغة على أعلام عصره البصريين ، وشُغف بالنحو والتصريف فلزم أبا عمر الجَرْمىّ يقرأ عليه كتاب سيبويه ، حتى إذا توفّى لزم أبا عثمان المازنى ، وتصدَّر حلقته يقرأ عليه الكتاب ، والطلاب يسمعون قراءته . وبلغ من إعجاب المازنى بفطنته أن لقبه بالمبرِّد بكسر الراء لحسن تثبته وتأتيه فى العلل ، وحوَّر الكوفيون اللقب إلى المبرَّد بفتح الراء عَنَتًا له وسوء قصد . ويلمع اسمه وتطير شهرته ، فيستدعيه المتوكل ووزيره الفتح بن خاقان إلى «سُرَّ من رأى» سنة ٢٤٦ ليفتىَ الفتوى الصحيحة فى بعض المسائل اللغوية والنحوية ، ويُجزلا له فى العطاء ، حتى إذا توفّيا سنة ٢٤٧ كتب محمد بن عبد الله بن طاهر صاحب شرطة بغداد يحثّ فى إشخاصه إليه ، ويَقْدم إلى بغداد ويُلقى بها عصاه ، ويُجْرى عليه محمد بن عبد الله راتبًا حتى إذا توفى تابع أخوه عبيد الله الذى خلفه على شرطة بغداد إجراء الرواتب عليه . وقد مضى يحاضر الطلاب ببغداد فى النحو

( ١ ) انظر فى ترجمة المبرد أبا الطيب اللغوى ص ٨٣ والسيرافى ص ٩٦ والزبيدى ص ١٠٨ والفهرست ص ٩٣ والأنساب للسمعانى الورقة ١١٦ ونزهة الألباء ص ٢١٧ وتاريخ بغداد ٣/٣٨٠ وابن خلكان فى محمد بن يزيد ومعجم الأدباء ١٩/١١١ ومعجم الشعراء للمرزبانى ص ٤٤٩ وطبقات القراء ٢/٢٨٠ وإنباه الرواة ٣/٢٤١ واللباب فى الأنساب ١/١٩٧ ولسان الميزان ٥/٤٣٠ وشذرات الذهب ٢/١٩٠ ومرآة الجنان ٢/٢١٠ وبغية الوعاة ص ١١٦ والمزهر ٢/٤٢٧ والمبرد : حياته وآثاره لمحمد عبد الخالق عضيمة (نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة).

واللغة، وسرعان ما اصطدم بثعلب زعيم مدرسة الكوفة لعصره ، وكثرت بينهما المناظرات ، وكُتب له فيها دائمًا التفوق على صاحبه لقدرته على الجدل وإصابته للحجة وحسن بيانه ، مما جعل كثيرين من تلاميذ ثعلب يتحولون إلى حلقته ، يتقدمهم ختنه أبو على الدينورى . وما زال مفزع طلاب اللغة والنحو ببغداد حتّى توفّى سنة ٢٨٥ وقيل سنة ٢٨٦ .

والمبرد يُعَدُّ — بحق — آخر أئمة المدرسة البصرية المهمين ، وقد ذكره ابن جنّى فقال : « يُعَدُّ جيلا فى العلم، وإليه أفضت مقالاتُ أصحابنا ( يريد البصريين ) وهو الذى نقلها وقرَّرها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها »[1] ويقول الأزهرى فى مقدمة معجمه « تهذيب اللغة » : « كان أعلم الناس بمذاهب البصريين فى النحو ومقاييسه » . وله مصنفات كثيرة ، طُبع منها نسب عدنان وقحطان ، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ، وكتاب الفاضل وكتاب الكامل وهما نصوص أدبية عُنى بشرح ما فيها من لغة ، وقد يعرض لبعض مسائل نحوية . ويُنْشَر له الآن بالقاهرة كتاب المقتضب فى النحو . وله وراء ذلك كتب نفيسة سقطت من يد الزمن ، من أهمها كتاب الاشتقاق وكتاب معانى القرآن وكتاب التصريف وكتاب المدخل إلى سيبويه وكتاب شرح شواهد الكتاب وكتاب معنى كتاب الأوسط للأخفش وكتاب إعراب القرآن . وكتب فى شبابه كتابًا سماه الرد على سيبويه أو مسائل الغلط ، وفيه حاول أن يظهر مقدرته فى تخطئة إمام النحاة ، جامعًا ملاحظات الأخفش وغيره فى هذا الصدد ، وكان يقول بعد أن تقدمت به السن : « إن هذا كتاب كنا عملناه فى أوان الشبيبة والحداثة » معتذراً بذلك عنه . ويقول ابن جنى : « أما ما تعقب به أبو العباس المبرد محمد ابن يزيد كتاب سيبويه فى المواضع التى سماها مسائل الغلط فقلما يلزم صاحبَ الكتاب إلا الشىء النَّزْر ، وهو أيضًا مع قلته من كلام غير أبى العباس »[2] . وردّ ابن ولاد المصرى على ما أورده من هذه المسائل فى كتاب سماه الانتصار لسيبويه ، ومنه مخطوطة بدار الكتب المصرية .

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٣٠ .

(٢) الخصائص ٣/٢٨٧ .

وإذا أخذنا نبحث فى الأصول التى كان يرجع إليها المبرد فى نثر آرائه النحوية والصرفية وجدناها نفس الأصول التى اعتمد عليها أئمة مدرسته من قبله ، فهو يُعْنَى بالتعريف وبالعوامل والمعمولات وبالسماع والتعليل والقياس. أما التعريف فإنه يسوقه فى فاتحة كل باب من أبواب كتابه المقتضب ، من ذلك حدّه للاسم فى أوله وبيان العلامة التى تدل عليه ، يقول : « الاسم ما كان واقعًا على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك ، ويعتبر الاسم بواحده ، وكل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم ، فإن امتنع من ذلك فليس باسم » .

ونجد له بعض آراء متناثرة فى العوامل ، من ذلك أنه ذهب فى أحد رأيين له فى نصب المستثنى فى مثل «قام القوم إلا زيداً» إلى أن «إلا» هى عاملة النصب فيه ، وذهب فى الرأى الثانى إلى أن العامل فعل أستثنى المفهوم من الكلام ، وكان سيبويه يرى أنه معمول للفعل السابق له المتعدى إليه بواسطة إلا[1] . وكان يذهب إلى أن العامل فى النعت وفى عطف البيان وفى التوكيد هو العامل فى متبوع كل منها، إذ ينصبّ على تابعه انصبابًا[2]. وكان سيبويه يذهب إلى أن الواو التى يجرّ بعدها المبتدأ المنكر فى مثل:

وليلٍ كموج البحر أرخَى سُدوله　　　علىّ بأنواع الهموم ليبتلى

إنما هى واو عطف ، والمبتدأ المنكر بعدها مثل «ليل» فى البيت مجرور بربّ المحذوفة ، ومن هنا سُمِّيت هذه الواو واو رب. وذهب المبرد إلى أنها ليست عاطفة ، بل هى حرف جر ، واحتج بأن الشعراء يفتتحون بها أحيانًا قصائدهم كقول رؤبة فى مطلع إحدى قصائده : وَقاتِم الأعماق خاوى المختَرق [3] ، مما يؤكد أنها غير عاطفة ، إذ لا يسبقها أحيانًا شىء يمكن أن تعطف عليه[4] . وكان يرى أن كان الناقصة وأخواتها لا تدل على الحدث ، وإنما تدل على الزمان

---

(١) الإنصاف ص ١١٨ وسر صناعة الإعراب ١/١٤٦ والهمع ١/٢٢٤ .

(٢) الهمع طبعة الدكتور عبد العال سالم ٥/١٦٦ والنص مضطرب فى الطبعة القديمة التى أرجع إليها ٢/١١٥.

(٣) قاتم صفة لفلاة، والأعماق : أطرافها .

(٤) المغنى ص ٤٠٠ .

فقط[١] ، وكان يسمى اسمها فاعلا وخبرها مفعولا به ، ولعله كان يريد بذلك التشبيه متأثراً بصنيع سيبويه نفسه ، كما أسلفنا ، فى تحليل عبارتها[٢] . ومر بنا أن سيبويه كان يطلق على الحال اسم المفعول فيه ، إذ إن قولك جاء زيد ضاحكًا أى فى حالة الضحك ، فهى مرتبطة بزمن الفعل مما يجعلها شبيهة بالمفعول فيه ، ومن هنا أطلق عليها المبرد اسم المفعول فيه ، وكأنها تُنصَبُ عنده نصب الظروف ، إذ الفعل يقع فيها على نحو ما يقع المجىء فى المثال السالف فى وقت الضحك ، بالضبط كما تقول جاء زيد اليوم ، فالمجىء ، واقع فى اليوم ، وبذلك كانت تشبه ظرف الزمان[٣] . وكان سيبويه لا يجيز فى « حتى الجارة » أن تعمل فى مضمر ، وأجاز ذلك المبرد محتجًّا بمثل قول الشاعر :

أتتْ حتَّاك تقصد كلَّ فجّ ترَجِّى منك أنها لا تخيبُ

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك ضرورة ولا يقاس عليه[٤] . وكان سيبويه يذهب إلى أنه إذا ولى كلمة « لو » أن المفتوحة الهمزة المشددة النون مثل « لو أنك قمت » أعربت أن وما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ مثل تالى لولا ، فى نحو « لولا زيد لجئت » ، ومثله أيضًا فى أن الخبر محذوف لا يجوز إظهاره ، وذهب المبرد مع الكوفيين إلى أنه فاعل بفعل مقدر تقديره ثبت[٥] . ومرَّ بنا أن سيبويه كان يذهب فى مثل عساك وعساه وقول الشاعر : « فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلَّها » برفع نار إلى أن عمل عسى عُكس فنصبت اسمها ورفعت خبرها حملا على لعل ، بينما كان يذهب الأخفش إلى أنها لا تزال فى المثال ببابها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وكل ما فى الأمر أنه تجوِّز فى الضمير ، فجُعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب ومحله محل رفع نيابة عن الضمير المرفوع الذى كان ينبغى أن يحل محله ، كما ناب ضمير الجر عن ضمير الرفع فى لولاك ولولاه وفى مثل أنا كأنت . وذهب المبرد إلى أن الإسناد أو بعبارة أدق الإعراب قُلب ، فجُعل المخبر عنه خبراً والخبر مخبراً عنه[٦] . وكان سيبويه يذهب إلى أن المفعول معه لا ينصبه العامل المعنوى ،

(١) الهمع ١/١١٢ .
(٢) الهمع ١/١١١ .
(٣) المبرد : حياته وآثاره ص ١١٧ .
(٤) المغنى ص ١٣١ .
(٥) المغنى ص ٢٩٩ والهمع ١/١٣٨ .
(٦) المغنى ص ١٦٥ والهمع ١/١٣٢ .

وإنما ينصبه عامل لفظى ، ولذلك قدر فى صيغتيه المسموعتين : « ما أنت وزيدا » و « كيف أنت وزيدا » أنهما على تقدير « ما كنت وزيدا » و « كيف تكون وزيدا » وذهب المبرد إلى أنه يجوز فى العبارتين تقدير كان التامة ماضية أو مستقبلة ، أى لا داعى للتقيد فى المثال الأول بكان الماضية وفى المثال الثانى بتكون المستقبلة . ورد ابن ولاد على المبرد فقال إنه لا يجوز إلا ما قدّره سيبويه لأن ما فى المثال الأول دخلها معنى التحقير والإنكار ، فهو إنما يقال لمن أنكر على شخصٍ مخالطةَ زيد أو ملابسته ، ولا يُنْكَرُ إلا ما ثبت واستقر ، أما ما لم يثبت ولم يستقر فليس محلا لإنكار ، وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام ، والمعنى كيف تكون إذا وقعت ملابستك لزيد فى المستقبل[1] .

وعلى نحو ما تكثر آراؤه فى العوامل المحذوفة والمضمرة والملفوظة تكثر آراؤه فى المعمولات ، من ذلك أن الأخفش كان يجوِّز فى « غير » فى مثل « أخذت عشرة كتب ليس غير » الرفع والنصب مع حذف التنوين لانتظار المضاف إليه ، أى أنه كان يرى أنها معربة وليست مبنية ، وعلى الرفع يكون خبر ليس محذوفاً وعلى النصب يكون اسمها مُضْمَراً ، أى ليس المأخوذ غير ذلك فى المثال المذكور. وأبى المبرد إلا رفع غير على أن رفعها ضمة بناء لا إعراب ، وأن غير شُبِّهت بقبل وبعد ، وعلى هذا يُحْتَمَل أن تكون اسماً لليس أو خبراً لها ، أى على حذف الخبر أو على إضمار الاسم فى ليس[2] . وكان الأخفش يذهب — كما مر بنا — إلى أن مذ ومنذ حين يليهما اسم مرفوع مثل مذيومُ الخميس ومنذ يومان يكونان ظرفين مخبر بهما عما بعدهما ، وذهب المبرد إلى أنهما فى المثالين المذكورين مبتدآن وما بعدهما خبر ، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً وأول المدة إن كان ماضياً[3] . وكان جمهور البصريين يذهب قبله إلى أن اسم لا النافية للجنس إذا كان مثنى أو جمع مذكر رُكِّب معها وبُنى ، كما بُنى مفردها ، وذهب المبرد إلى أن اسمها حينئذ يكون معرباً لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر ، وقال إنه لا يوجد فى كلام العرب مثنى وجمعٌ مبنيان ، ونُقض

---

(١) الهمع ٢٢١/١ .

(٢) المغنى ص ١٧١ والهمع ٢١٠/١ .

(٣) المغنى ص ٣٧٣ .

قوله بأنهما يُبْنيان فى النداء[١] . ومر بنا أن سيبويه ذهب إلى أن فاعل خلا وعدا إذا نصبا ما بعدهما فى الاستثناء ضميرٌ مستكن فى الفعل لا يبرز ، عائد على البعض المفهوم من الكلام ، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه عائد على مفرد مذكر ، والتقدير فى مثل قام القوم خلا زيدا خلا هو أى بعضهم زيدا ، وذهب المبرد إلى أنه عائد على « مَنْ » المفهوم من معنى الكلام المتقدم ، فإذا قلت قام القوم علم المخاطبُ وحصل فى نفسه أن زيداً بعض من قام ، فإذا قلت عدا زيداً كان التقدير عدا هو أى عدا من قام زيداً[٢] . وكان سيبويه يذهب إلى أنه لا يجوز الجمع بين فاعل نعم وبئس وتمييزه ، فلا يقال نعم الرجل رجلا محمد ، وذهب المبرد إلى جواز ذلك ، لوروده فى أشعار العرب مثل :

تزوَّدْ مثلَ زادِ أبيك فينا ... فنعم الزَّادُ زادُ أبيك زادا

وقول آخر :

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلتْ ... ردَّ التحية نُطْقًا أو بإيماءِ

وقيل إن زادا فى البيت الأول إنما هى معمولة لتزوَّد فى أول البيت ، وهى إما مفعول مطلق إن أريد بها التزود ، وإما مفعول به إن أريد بها الشيء الذى يتزوده من أعمال البرّ . وقيل إن فتاة فى البيت الثانى حال مؤكدة[٣] . ورأيُ المبرد أدق وأصح . ومرّ بنا أن سيبويه كان يعرب ركضاً فى مثل جاء ركضاً حالا مؤولا بالمشتق، فتأويله راكضًا، وكان الأخفش يعربه مفعولا مطلقًا لفعل محذوف من صيغته أى جاء يركض ركضًا ، أما المبرد فكان يعربه مفعولا مطلقًا دالا على نوع الفعل أى دون حاجة إلى تقدير فعل عامل فيه كما ذهب الأخفش[٤] . وكان سيبويه يرى أن إذما الشرطية حرف مثل إن ، أما هو فكان يرها ظرفًا مثل إذ وإذا[٥] . وذهب الأخفش — كما قدمنا فى غير هذا الموضع — إلى أن إذا الفجائية حرف ، وذهب المبرد إلى أنها ظرف مكان ، وتكون خبراً

(١) الهمع ١/١٤٦ .
(٢) الهمع ١/٦٢ .
(٣) المغنى ص ٥١٦ والهمع ١/٨٦ .
(٤) الهمع ١/٢٣٨ .
(٥) المغنى ص ٩٢ .

مقدماً فى مثل خرجتُ فإذا محمد، وفى « مثل خرجت فإذا محمد جالس»تكون منصوبة بجالس [1] . وقد ذكرنا أن ما بعدها مبتدأ فى رأى الأخفش خبره محذوف. وكان سيبويه يعرب حقًّا فى مثل « أحقًّا أنك ذاهب »مفعول فيه منصوب على الظرفية ، وهو خبر مقدم وأن وما بعدها مؤولان بمصدر مبتدأ ، فالتقدير أفى الحق ذهابك ، وكان المبرد يعرب حقًّا مفعولا مطلقا حُذف فعله أى حقّ حقًّا ، وأن وصلتها فاعل [2] . وكان سيبويه يذهب إلى أن«ما»حين تدخل على قلّ ونحوها مثل كثر وطال تكفها عن العمل ، ولا يليها حينئذ إلا الفعل مثل قلما يكتب ، فأما قول المرّار :

صَددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلما وصالٌ على طول الصدود يدومُ

فقال فيه إنها دخلت على اسم ضرورة وهو فاعل لفعل محذوف مفسَّر والتقدير يدوم ، وذهب المبرد إلى أن ما فى قلما زائدة وهى لا تكفها عن العمل ، فوصال فاعل لقلما [3] . وكان يذهب إلى جواز دخول لام الابتداء على خبر إن ومعموله إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجروراً ، مثل إنزيداً لبك لواثق ، وإنك لبحمدالله لناجح [4] ، والتكلف واضح فى مثل هذا الأسلوب . وكان الجمهور لا يجوِّز دخول لام الابتداء على خبر أن المفتوحة الهمزة وجوّزه المبرد معتمداً على ما جاء فى بعض القراءات للآية الكريمة : (ألا أنهم ليأكلون) بفتح الهمزة ، وخرّج الجمهور ذلك على الزيادة أو على شذوذ القراءة [5] . وكان لا يجيز ترخيم النكرة غير المقصودة مثل شجرة ونخلة ، أما إن كانت مقصودة فلا بأس من ترخيمها فى رأيه كقول بعض الشعراء : «ياناق سيرى عَنَقًا فسيحا» [6] . ومرّ بنا أن الخليل كان يرى أن الميم فى لفظ الجلالة « اللهم » عِوَضٌ عن ياء النداء، وكان يذهب هو وسيبويه إلى أن فاطر السموات والأرض فى قوله جلّ وعزّ : (اللهم فاطرَ السموات والأرض) على نداء آخر أى يا فاطر السموات والأرض، وذهب المبرد

(١) المغنى ص ٩٢ .
(٢) المغنى ص ٥٦ .
(٣) المغنى ص ٣٣٩ وما بعدها .
(٤) الهمع ١/ ١٣٩ .
(٥) الهمع ١/ ١٤٠ .
(٦) الهمع ١/ ١٨٢ .

إلى جواز وصف اللهم بمرفوع على اللفظ أو بمنصوب على المحل وجعل ( فاطر ) نعتاً للفظ الجلالة[١] . وكان سيبويه يذهب إلى أن الخبر إذا كان مصدراً مكرراً أو محصوراً نُصب على تقدير أنه مفعول مطلق لفعل محذوف هو الخبر ، فمثل «أنت سيرا سيرا » و «ما أنت إلا سيرا» تقديرهما أنت تسير سيراً سيراً وما أنت إلا تسير سيراً . وجوّز المبرد فى الصورتين الرفع على الخبرية، فتقول أنت سَيرٌ سَيرٌ وما أنت إلا سير[٢] . ومرّ بنا أن أبا عمر الجرمى كان يمنع إجراء التنازع فى الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة لعدم مجيء ذلك عن العرب ، ولأنه يؤدى إلى صور معقدة ، ونجد المبرد يفتح لهذه الصور فصولا فى كتابه المقتضب عارضاً طائفة شديدة التعقيد منها مثل أعطيت وأعطانيه زيداً درهماً وظننت وظننيه زيداً شاخصاً[٣] وكان سيبويه يفضل نصب المضارع حين يعطف على اسم صريح ، كقول من قالتْ :

لَلُبْسُ عَبَاءةٍ وتقرَّ عينى أحبُّ إلىّ من لبس الشُّفوفِ

والفعل فى هذه الحالة منصوب بأن مضمرة ويجوز فيه الرفع[٤] . وعرض سيبويه فى باب الاشتغال هذه الصورة : «أأنت عبدُالله ضربته» واختار فيها رفع عبدالله، لأنه فُصل بين الاستفهام وعبدالله بلفظة أنت، وجوّز النصب. واختار المبرد مع الأخفش فى هذا المثال النصب، لأن همزة الاستفهام يحسن أن يليها فعل، وهو مسلط على أنت وعلى عبدالله معًا. لذلك يحسن فى رأيهما نصب عبدالله[٥].

(١) الهمع ١/١٧٨ .

(٢) الهمع ١/١٩٣ .

(٣) انظر كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى ( طبع دار الفكر العربى) ص ١١٢ وقابل بالمجلد الثالث من المقتضب المخطوط بجامعة القاهرة الورقة ٤٨ ، ٤٩ .

(٤) انظر فى ذلك الكتاب ١/٤٢٦ والمقتضب ، المجلد الثانى، الورقة ١٥٤ والرد على النحاة ص ١٥٠ .

(٥) راجع الكتاب ١/٥٤ والرد على النحاة ص ١٢٨ والهمع ٢/١١٣ .

وكان المبرد يُعْنَى بالسماع عناية شديدة ، ومضى فى إثر أستاذه المازنى لا يرتضى بعض القراءات الشاذة ، ما دامت لا تطرد مع قواعده النحوية . وتشدد مثل سالفيه فى قبول الرواية عن العرب ، وكان يطعن فى رواية بعض الأشعار المأثورة ما دامت لا تستقيم مع مقاييسه ، حتى لو وردت عند سيبويه ، فقد استشهد على تسكين المضارع فى الضرورة الشعرية بقول امرئ القيس [١] :

فاليوم أشربْ غير مُستَحقبٍ إثمًا من الله ولا واغلِ

وقال المبرد : ليست هذه هى الرواية الصحيحة للبيت إنما روايته الصحيحة فى مطلعه هى : « فاليوم فاشربْ» وإذن يكون سكون الفعل طبيعيًّا لأنه فعل أمر ، ويقول ابن جنى معنفًا له : « اعتراضُ أبى العباس فى هذا الموضع إنما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة ، ونفسَه ظلم لا من جعله خصمه» [٢] . وروى سيبويه والأخفش عن العرب قولهم : لولاك ولولاه ، كما أسلفنا ، ورفض المبرد روايتهما وما جاء عن بعض الشعراء من مثل: «لولاك هذا العام لم أحْجُجِ » ، محتجًّا بمثل قوله تعالى : (لولا أنتم لكنا مؤمنين ) أى أنه كان يحتم أن يليها الضمير مرفوعًا [٣] .

وكان يحاول دائماً أن يسند آراءه بالعلل ، فلا بد لكل رأى من علة تبرِّره ، وكان يتسع فى ذلك سعة جعلته يعمِّمه فيما لاحاجة للنطق به ، من ذلك تعليله لمجىء الإعراب فى آخر الكلم دون أوائلها وأواسطها ، يقول : « لم يُجْعَل الإعراب أولا ، لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء ، لأنه لا يُبْتَدأ إلا بمتحرك ، ولا يوقف إلا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب ، لأن الحركتين لا تجتمعان فى حرف واحد . ولما فات وقوعه أولا لم يمكن أن يُجْعَل وسطًا ، لأن أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية ، فأوساطها مختلفة ، فلما فات ذلك جُعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته »[٤] . وكان يعلل تسكين الفعل فى مثل ضربْنَ

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٧ .

(٢) الخصائص ١/٧٢ والخزانة ٢/٢٧٩، ٣/٥٣٠ .

(٣) الإنصاف ص ٢٨٥ والمغنى ص ٣٠٣ وانظر تقريرات السيرافى على طبعة بولاق من كتاب سيبويه ١/٣٨٨ .

(٤) الزجاجى ص ٧٦ .

ويضربن بأنه لو لم يسكّن لاجتمع أربع متحركات ، إذ الفعل والفاعل كالشيء الواحد . وفي الوقت نفسه علل لتحرك نون النسوة المتصلة بالفعل بأنها لو لم تحرّك لاجتمع ساكنان ، وكأن سكون ما قبلها سبب حركتها[1] . وعلّل لبناء «الآن» على الفتح بمصاحبة أداة التعريف لها دائمًا ، مع أنها في أخواتها من الظروف قد توجد وقد لا توجد أي أنها لا تلزمها هذا اللزوم في « الآن » مما جعلها تُبنى بسبب ذلك[2] . وكان يجمع مثل مقعنسس على قعاسس معتلا بأن السين أشبه بالحرف الأصلي في الكلمة لأنها من قعس ، فلذلك كان ينبغي أن تظل لا أن تحذف وتذكر الميم على نحو ما صنع سيبويه. إذ جمعها على مقاعس[3] . وكان سيبويه يصغر إبراهيم وإسماعيل على بُرَيْهيم وسميعيل ،وصغرهما المبرد على أبيريه وأسيميع ، لأن الهمزة أصلية وليست زائدة ، لأنها لا تزيد أولا إلا وبعدها أربعة أحرف ، أما الميم فإنها تحذف لأنها آخر الكلمة ، وآخر الكلمة يحذف كثيراً في الخماسي حين يصغّر كتصغير سفرجل على سفيريج. [4] وكان يعلل لوقف العرب على الكلمات ونقل حركتها إلى ما قبلها ، إذ يقولون قام عَمُرْ بنقل حركة الراء إلى ميم عمرو السابقة لها كما يقولون مررت ببكر بكسر الكاف والوقف على الراء ، بأن ذلك للدلالة على الحركة المحذوفة في آخر الكلمة[5] .

وكان يحتكم دائمًا إلى القياس ولكنه لم يكن يقدمه على السماع عن العرب ، بحيث يرفض ما ورد على ألسنتهم أو قل على أكثر ألسنتهم ، فقد كان يردّ ما يخالف الكثرة الكثيرة الدائرة في أفواههم ، ولكن حين لا توجد هذه الكثرة كان يفسح للقياس ، وكذلك كان يفسح له حين يشيع استعمال بين العرب . وليس معنى ذلك أنه كان يقيس على الشاذ والنادر ، إنما كان يقيس على ما سُمع كثيراً قائلا : « إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاّتك »[6] . فمن ذلك أن العرب كثر على لسانهم استعمال صيغة فعّال مستغنين بها عن ياء النسب كخبّاز وبزّاز وقزّاز وسقّاء وبنّاء وزجّاج وبقّال

---

(١) ابن مضاء ص ٥٩ .

(٢) الإنصاف ص ٢١٣ .

(٣) الهمع ٢/١٨١ .

(٤) الهمع ٢/١٩٢ .

(٥) الهمع ٢/٢٠٨ .

(٦) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/٤٩ .

وخيّاط ونجّار ولبّان ، وكذلك استعمال صيغة فاعل كحائك وشاعر أى ذى شعر وفارس أى ذى فرس وطاعم أى ذى طعام . وقال سيبويه إن الصيغتين فى النسب موقوفتان على السماع ، ولا يقاس عليهما شيء وإن كان قد كثر فى كلامهم فلا يقال لصاحب البُرّ برّار ولا لصاحب الشعير شعّار ولا لصاحب الدقيق دقّاق ولا لصاحب الفاكهة فكّاه . وقاس المبرد الصيغتين جميعاً محتجاً بأن ذلك فى كلام العرب أكثر من أن يُحصى أو يستقصى[1] . ومرّ بنا أنه جاء عن العرب كثيراً فى النسبة إلى فَعيل وفُعَيل حذف الياء مثل ثَقيف وثقفى وقريش وقرشى وهُذَيل وهُذلى ، وعلى الرغم من كثرة ذلك قال سيبويه إن هذا الصنيع لا يقاس عليه إذ القياس فى رأيه أن تثبت الياء فى الصيغتين ، فيقال ثقيفى وهُذَيلى ، وقاسه المبرد لأنه هو الذى كثر عن العرب[2] . والقياس فى فَعيلة فى النسب أن تحذف الياء ، فيقال فى النسبة إلى بنى حَنيفة حَنفى وإلى بنى ربيعة رَبعى . وقال سيبويه إن حكم فَعولة فى النسب حكم فَعيلة ، فتسقط الواو منها كما سقطت الياء فى أختها ، فيقال فى بنى شَنوءة شنئى ، وخالفه المبرد ، فقال بل يُنسب إليها على لفظها فيقال شنوئى ، لأن الياء إنما حُذفت فى فعيلة تخفيفاً بسبب كثرة الياء والكسرات فيها إذا أُبقيت على لفظها ، فقيل مثلا فى حنيفة حنفى ، وقال : مما يدل على ذلك دلالةً واضحة أنهم نسبوا إلى على «علوى» فحذفوا ياء وقلبوا الثانية واواً خشية الثقل فى النطق ، وهو ما لا يوجد فى فعولة وموزوناتها ، ويوضح ذلك أيضاً أن العرب حين نسبت إلى مثل نَمِر المكسور العين فتحوها فقالوا نَمَرى بفتح الميم ، ولكنهم لما نسبوا إلى مثل سَمُرة بضم الميم أى شجرة لم يغيروا حركة الحرف الثانى . وعلى نحو ما خالفت الكسرة الضمة فى نمر سمرة كذلك ينبغى أن تخالف الواو فى فعولة الياء فى فعيلة ، فلا تُحذَفُ ، لفقدان علة الحذف ، وهى استثقالهم اجتماع المتجانسات أو بعبارة أخرى الكسرات والياءات[3] .

وفيما قدمنا مايدل على أن المبرد لم يكن يقدم القياس على السماع ، فالأساس

---

(١) الهمع ١٩٨/٢ .
(٢) الهمع ١٩٥/٢ .
(٣) ابن يعيش ١٤٦/٥ وما بعدها .

عنده السماع أولا ، إذ القياس إنما يستمدّ منه ، ويعتمد عليه ، من ذلك أن القياس فى صيغة مفعول أن تحذف واوها إذا كانت مشتقة من فعل أجوف مثل مقول ، ولكن سُمع عن بنى تميم كثيراً إثبات الواو فى الصيغة ، مثل مقوول ومصوون فجعل المبرد ذلك قياساً مطّردا ، فيقال مبيوع على نحو ما يشيع فى العامية المصرية [1] . ونراه دقيقاً فى استنباط القاعدة المقيسة ، يشهد لذلك حكمه باطراد القياس فى باب المفعول معه فى كل صيغة يكون فيها ما قبل الواو سبباً فى تاليها مثل جاء الشتاء وملابس الصوف ، فالشتاء سبب فى استخدام ملابس الصوف ، ولذلك تنصب الملابس مفعولا معه ، ولا تعطف [2] . وكان يُعْنَى كثيراً بقياس الشبه على نحو ما يلقانا عنده فى منع تقدم خبر ليس الناقصة الجامدة عليها قياساً على فعل التعجب وأنه لا يصح تقدم معموله عليه ، وكذلك الأفعال الجامدة : عسى وبئس ونعم ، فكلها لا تتقدمها معمولاتها لعدم تصرفها [3] .

وتدل كتابات المبرد المختلفة على أنه كان دقيق الحس اللغوى دقة شديدة ، فأودع كتبه ومصنفاته كثيراً من الملاحظات اللغوية والتعبيرية التى تدل على رهافة حسه ، من ذلك أنه كان يرى أن عبارة « عبد الله قائم » تستخدم فى موطن لا تستخدم فيه عبارتا « إن عبد الله قائم » و« إن عبد الله لقائم » ، فالعبارة الأولى تعبر عن مجرد الإخبار بقيام عبد الله ، بينما العبارة الثانية تستخدم للإجابة على سؤال سائل تأكيداً له ، أما العبارة الثالثة فتُستخدم فى خطاب من ينكر قيام زيد ويبالغ فى إنكاره ، ومن أجل ذلك تؤكد له العبارة بمؤكّدين [4] . وسُئل عن الفرق بين العبارتين : « ضربت زيداً » ، و« زيد ضربته » فقال : إنك إذا قلت ضربت زيداً ، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك وتثبت أين وقع فعلك ، وإذا قلت زيد ضربته فإنما أردت أن تخبر عن زيد .

وإذا كنا ميزنا فى تلاميذ الأخفش وسيبويه وأصحابهما بين من عُنى منهم باللغة وبين من عُنى منهم بالنحو والتصريف فكذلك الشأن فى تلاميذ المبرد ، وممن اشتهروا منهم فى المباحث اللغوية أبو بكر بن دُرَيْد ، واشتهر

---

(١) الهمع ٢/٢٢٤ .
(٢) الهمع ١/٢١٩ .
(٣) الخصائص ١/١٨٨ والإنصاف ص ٧٣ والهمع ١/١١٧ .
(٤) دلائل الإعجاز للجرجانى (طبع مطبعة السعادة) ص ٢٢١ .

ابن دُرُستويه بالمباحث الصرفية ، بينما اشتهر بالمباحث النحوية الأخفش الصغير علي بن سليمان المتوفى سنة ٣١٥ ومحمد بن علي المعروف باسم مَبْرمان المتوفَّى سنة ٣٢٦ ، وأشهر منهما في تلك المباحث الزجّاج وأبوبكر بن السرّاج اللذان انتهت إليهما الرياسة في النحو البصري والإمامة فيه بعد المبرد ، ونبغ من تلاميذ ابن السراج السيرافي ، وبه تنتهي المدرسة البصرية ، ولعل من الخير أن نخصّ كل واحد من هؤلاء الثلاثة الأخيرين بطرف من الحديث .

## ٢

الزجاج[1]

هو أبو اسحق إبراهيم بن السَّرِيّ بن سهل ، وكان في حداثته يخرط الزجاج فنُسِب إليه ، ورغب في درس النحو ، فلزم المبرد وكان يعلِّم مجاناً ، فجعل له على نفسه درهماً كل يوم أجرةً على تعليمه ، وظل يؤديه إليه طوال حياته . وحسن رأي المبرد فيه ، حتى كان من يريد أن يقرأ عليه شيئاً من كتاب سيبويه أو غيره يأمره بأن يعرض على الزجاج أولا ما يريد قراءته .

والتمس منه بعض ذوي الوجاهة معلماً لأولادهم ، فأسماه لهم ، ولم يلبث عبيد الله بن سليمان وزير الخليفة المعتضد أن طلب منه معلماً لابنه القاسم ، فقدمه إليه ، ولما وزر القاسم بعد أبيه اتخذه كاتباً له فأقبلت الدنيا عليه ، وأصبح من جُلساء الخلفاء ومن تُجرَى عليهم رواتبهم . وظلّ في عيشة رخيّة حتى توفي سنة ٣١٠ للهجرة . وله مصنفات مختلفة منها كتاب شرح أبيات سيبويه ومختصر في النحو وكتاب الاشتقاق وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف وكتاب فعلت وأفعلت وكتاب معاني القرآن وكتاب القوافي وكتاب في العروض .

---

(١) انظر في ترجمة الزجاج السيرافي ص ١٠٨ ونزهة الألباء ص ٢٤٤ وابن خلكان في إبراهيم وتاريخ بغداد ٦/٨٩ والأنساب الورقة ٢٧٢ ومقدمة تهذيب اللغة للأزهري والفهرست ص ٩٦ والزبيدي ص ١٢١ ومعجم الأدباء ١/١٣٠ وإنباه الرواة ١/١٥٩ واللباب ١/٣٩٧ وتهذيب الأسماء واللغات ٢/١٧٠ وشذرات الذهب ٢/٢٥٩ وبغية الوعاة ص ١٧٩ .

وله آراء مختلفة تدور فى كتب النحو ، منها ما يتصل بالعوامل ومنها ما يتصل بالتعليل ، ومنها ما يتصل ببعض الأدوات ، ومنها ما يتصل ببعض مسائل نحوية صرفية . فأما ما يتصل بالعوامل فمنها أنه كان يرى أن الفعل المضارع لا يدل على الحال والاستقبال كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور النحاة ، إنما يدل على الاستقبال فقط ، لأن اللحظة الحالية التى ننطق فيها بكلمة يكتب بمجرد أن ننطق بها تصبح ماضية[١] . وكان يجوّز عمل لعل وكأنّ إذا اتصلت بهما ما الزائدة فى مثل لعلما محمدًا قادم وكأنما محمداً شاعر[٢] . وكان الخليل وسيبويه يذهبان إلى أن كأن مركبة من الكاف وأن، وزعم الزجاج أن الكاف فيها جارة غير زائدة، أى بالإضافة، فقال إنها إسم بمنزلة مثل، وقدّرها مبتدأ محذوف الخبر وما بعدها فى تقدير مصدر مضاف إليها ، فمثل كأن محمدا أخوك تقديره عنده مثل أخوة محمد إياك موجودة . وهو بعدٌ واضح فى التقدير[٣] . وكان سيبويه يذهب إلى أن ناصب المفعول له الفعل السابق له ، لأنه علة لمضمونه ولذلك كان الأصل أن يُجَر باللام مثل قمت للأدب ، فتحذف اللام وأداة التعريف ويقال قمت أدبًا ، وذهب الزجاج إلى أنه صورة من صور المفعول المطلق لبيان النوع ، كأنك قلت فى المثال السابق ، تأدبت بالقيام ، فالتأديب مجمل والقيام بيان له ، كأنك قلت تأدبت بالقيام أدبًا ، ومن هنا قال إن المفعول له مفعول مطلق منتصب بفعل مضمر من لفظه جُعِل عوضًا منه ، ولذلك لا يظهر[٤] . وكان الجمهور يذهب إلى أن عامل المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو ، وذهب الأخفش كما مر بنا إلى أنه منصوب على الظرفية ، وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بفعل مضمر بعد الواو ، فمثل « استيقظ وطلوع الفجر » تقديره عنده استيقظ ولابس طلوع الفجر ، وما أشبه ذلك ، لأن الفعل فى رأيه يعمل فى المفعول وبينهما الواو[٥] ، وكأنما فاته أنه يعمل فى المعطوف وبينهما الواو فى مثل أقبل محمد وعلى . ومعروف أن تمييز كم الاستفهامية يجوز

---

(١) الهمع ١/٧ .
(٢) الهمع ١/١٤٣ .
(٣) المغنى ص ٢٠٩ والهمع ١/١٣٣ – ١٣٤ .
(٤) الرضى على الكافية ١/١٧٥ والهمع ١/١٩٥ .
(٥) الرضى على الكافية ١/١٧٨ والإنصاف ص ١١٠ وأسرار العربية ص ١٨٣ والهمع ١/٢٢٠ .

جره إذا سبقها حرف جر مثل «على كم معلم درست»، وذهب الجمهور إلى أن التمييز مجرور وحينئذ بمن مقدرة حذفت تخفيفاً، اتفق فى ذلك سيبويه والبصريون والكوفيون، وذهب الزجاج إلى أنه مجرور بالإضافة إلى كم فهى العاملة فيه، لا من المضمرة[1].

وكان يعنى بالتعليل سواء فى المسائل النظرية أو العملية، من ذلك استدلاله على صحة مذهب أصحابه البصريين فى أن المصدر هو الأصل وأن الفعل مشتق منه، يقول: «لو كان المصدر بعد الفعل وكان مأخوذاً منه لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أُخذ منه لا محيص عن ذلك ولا مهرب منه، فلما رأينا فى كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها ألبته مثل العبودية والرجولية والبنوة والأمومة والأموّة (من الأمة) وما أشبه ذلك مما يطول تعداده من المصادر التى لم تؤخذ من الأفعال، ورأينا فى كلامها أيضاً مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها نحو الكرامة والعطاء (يقصد أسماء المصادر) وما أشبه ذلك علمنا أنه ليست الأفعال أصولا للمصادر، إذ كانت المصادر توجد بغير أفعال، وعلمنا أن المصادر هى الأصول، فمنها ما أخذ منه فعل، ومنها ما لم يؤخذ منه فعل، وهذا بيِّنٌ واضح»[2].

وكان يعلّل لرفع الفاعل ونصب المفعول بقوله: «أنما فُعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهل عُكست الحال فكانت فرقاً أيضاً؟ قيل: الذى فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرُفع الفاعل لقلته ونُصب المفعول لكثرته، وذلك ليقلّ فى كلامهم ما يستثقلون ويكثر فى كلامهم ما يستخفون»[3].

وكان يعلل لعدم استخدام العرب صيغة «ما زال زيد إلا قائماً» بأنها نفى للنفى يُفضى إلى الإيجاب، فامتنعوا من ذلك[4]. وكان المبرد يذهب، كما مرّ بنا، فى تعليل بناء الآن باقترانها دائماً بأداة التعريف دون أخواتها، وذهب الزجاج إلى أنها بُنيت لتضمنها معنى الإشارة، لأن معناها هذا الوقت[5]. وكان الجمهور يذهب إلى أن المثنى فى مثل الزيدان والزيدَين معرب، وذهب الزجاج إلى أنه

---

(١) الهمع ٢٥٤/١.

(٢) الزجاجى ص ٥٨.

(٣) الخصائص ٤٩/١ والمنصف ١٩٠/١.

(٤) الخصائص ٢٤١/٣.

(٥) الهمع ٢٠٧/١.

مبنیٌّ لتضمنه معنى الحرف ، وهو العاطف ، إذ أصل قام الزيدان قام زيد وزيد ، وكأنه بُنِى لنفس العلة التى بنيت لها الأعداد المركبة مثل ثلاثة عشر[1] .

وكان يخالف جمهور البصريين فى مسائل نحوية وصرفية كثيرة ، من ذلك أن الجمهور كان يرى أن نون المثنى والجمع عوضٌ عن التنوين فى المفرد ، وذهب الزجاج إلى أنها عوض عن حركة الإعراب فى المفرد[2] . وذهب جمهور البصريين إلى أن «هو وهى» أصلان ، فالضمير فى كل منهما مجموع الحرفين ، وذهب الزجاج إلى أن الضمير فيهما الهاء فقط والواو والياء زائدتان لحذفهما فى مثل هما وهم وهن ، وحذفهما أيضًا فى المفرد فى بعض لغات الأعراب كقول بعضهم : «دار لسُعدى إذ ه من هوا كا»[3] . وذهب الجمهور إلى أن أيمن فى مثل أيمنُ الله مرفوعة بالابتداء وخبرها محذوف ، وذهب الزجاج إلى أنها حرف جرٍّ وقسم[4] . ومرَّ بنا أن الأخفش كان يرى أن إذا الفجائية حرف ، ورأى المبرد أنها ظرف مكان ، وذهب الزجاج إلى أنها ظرف زمان ، ولذلك منع أن تكون خبرًا لما بعدها فى مثل « خرجت فإذا محمد» ، بل الخبر محذوف ، لأن الزمان لا يُخْبر به عن الجثة[5] . وذهب الجمهور إلى أن جواب لو حين يكون جملة اسمية مثل : ( ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبةٌ من عند الله خير ) محذوف وتقديره لأثيبوا ، أما ( لمثوبةٌ من عند الله خير ) فجواب قسم تقديره والله لمثوبة وقال الزجاج بل الجملة جواب لو واللام الداخلة عليها ليست لام قسم إنما هى اللام التى تدخل عادة فى جواب لو[6] . وكان الجمهور قبله يُعْرِب الرجل فى مثل مررت بهذا الرجل نعتًا ، لمجيء ذلك ، على لسان سيبويه وكأنهم لم يلاحظوا ما سبق أن قلناه من أنه قد يسمِّى التوكيد وعطف البيان صفة ، وتنبه لذلك الزجاج ، فأعرب الرجل فى المثال المذكور عطف بيان لا نعتاً[7] ومرَّ بنا أن المازنى كان يذهب إلى أن الفاء فى مثل « خرجت فإذا محمد» زائدة ، وذهب الزجاج إلى أنها للسببية المحضة[8] . وكان الجمهور يمنع تقديم المستثنى على فعله ، فلا يقال « إلا زيداً قام القوم » وجوَّز ذلك الزجاج

---

(١) الهمع ١/١٩ .
(٢) الهمع ١/٤٨ .
(٣) الهمع ١/٦١ .
(٤) المغنى ص ١٠٥ والهمع ٢/٤٠ .
(٥) المغنى ص ٩٢ وما بعدها والهمع ١/٢٠٧ .
(٦) الهمع ٢/٦٦ .
(٧) المغنى ص ٦٣١ .
(٨) المغنى ص ١٨٠ .

مستدلا بقول بعض الشعراء :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعدُّ عيالى شُعْبة من عيالكا[١]

وارتضى فى مسوِّغات الجملة الخبرية التى لا تحتوى على ضمير المبتدأ أن يضمر فى الشرط التالى لها مثل « زيد يقوم عمرو إن قام »[٢] .وجوَّز أن تدخل لام الابتداء بعد إن على الخبر ومعموله التالى له سواء أكان مفعولا أم ظرفًا أم جارًّا ومجرورا مثل«إن محمدًا القائم لفى الدار»و«إن محمدًا القارئُ للكتاب[٣] »، والتكلف فى مثل ذلك واضح . وذهب الجمهور إلى أن وزن سلسل فعلل ، وذهب الزجاج إلى أنها هى وما يماثلها كنحو كَبْكَب على وزن فعفل[٤] ، وإذ كان يرى أن كل لفظتين اتفقتا فى أكثر الحروف لا بد أن تكون إحداهما مشتقة من الأخرى ، فمثلا سلسل مشتقة من سل وحثحث من حث ورقرق من رق[٥] . وكان الجمهور يرى أن وزن اتخذت افّعلت بتكرار التاء ، وذهب الزجاج إلى أن أصلها أوتخذت فقُلبت الواو تاء . وكان الجمهور يذهب إلى أن الهمزة فى مصائب من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، وأن القياس فيها مصاوب ، لأن الواو أصلية فلا تقلب همزة ، إنما تقلب فى مثل صحيفة وصحائف وحَمولة وحمائل وقَلوص وقلائص ، مما حرف المد فيه زائد على الحروف الأصلية ، وذهب الزجاج إلى تصحيح مثل ذلك وأن الواو أبدلت همزة[٦] ، وكأنه كان يرتضى أن تجمع معيشة على معائش ، مخالفًا بذلك سيبويه ، كما أسلفنا ، وجمهور البصريين من بعده.

(١) الهمع ١/٢٢٦ .
(٢) الهمع ١/٩٨ .
(٣) الهمع ١/١٣٩ .
(٤) الخصائص ٢/٥٢ .
(٥) الهمع ٢/٢١٢ .
(٦) المنصف ١/٢٣٠ .

٣

## ابن السراج [١]

هو أبو بكر محمد بن السَّرِيّ، كان من أحدث تلاميذ المبرد سناً مع ذكائه وحدة ذهنه : وعكف على دروس أستاذه ، متزوداً بكل ما عنده من أزواد نحوية ولغوية . وعُنى بجانب ذلك بدراسة المنطق والموسيقى، وتحول بعد موت المبرد إلى حلقات الزجاج يعبُّ منها وينهل، ثم استقلَّ عنه بحلقة كان يؤمُّها كثيرون فى مقدمتهم السيرافى، وأبو على الفارسى وعليه قرأ كتاب سيبويه . وكان يعنى عناية واسعة بعلل النحو ومقاييسه ، وفيهما صنَّف كتاب الأصول الكبير ؛ انتزعه من كتاب سيبويه وأضاف إليه إضافات بارعة ، ويقال إنه جعله تقاسيم على طريقة المناطقة. ولم يكتف فيه بآراء سيبويه ، فقد ضم إليه كثيراً من آراء الأخفش الأوسط والكوفيين موازناً ومقارناً . وقال له أحد تلاميذه وهو يُلقى بعض فصول هذا الكتاب إنه أحسن من كتاب المقتضب للمبرد أستاذه، فبادره بقوله : لا تقلْ هذا فإنما استفدنا ما استفدناه من صاحب المقتضب ، وأنشد:

ولكن بكتْ قبلى فهاج لىَ البُكا بُكاها فقلتُ الفضل للمتقدِّمِ

وكان يحسن نظم الشعر وإنشاد المأثور منه فى الأوقات والمواقف المناسبة ، وكانت فيه دقة حس ورقة شعور ، ويقال إنه جاءه يوماً بُنَىّ صغير له ، فأظهر من العطف عليه ما جعل بعض جلسائه يسأله أتحبّه أيها الشيخ؟ فقال متمثلا :

أحبُّه حبَّ الشحيح مالَه قد كان ذاق الفقر ثم نالَه

وله وراء كتاب الأصول مصنفات نحوية مختلفة منها كتاب مجمل الأصول

(١) انظر فى ترجمة ابن السراج السيرافى ص ١٠٨ والزبيدى ص١٢٢ والفهرست ص٩٨ ونزهة الألباء ص ٢٤٩ وتاريخ بغداد ٥/ ٣١٩ والأنساب الورقة ٢٠٥ ومعجم الأدباء١٨/ ١٩٧ وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥ وابن خلكان وشذرات الذهب ٢/ ٢٧٣ واللباب ١/ ٥٤٧ ومرآة الجنان ٢/ ٢٧٠ وبغية الوعاة ص ٤٤ .

وكتاب الاشتقاق وشرح سيبويه وكتاب احتجاج الفرّاء . وما زال يفيد طلابه بعلمه الغزير حتّى توفى سنة ٣١٦ للهجرة .

وكتابه الأصول الكبير لم ينشر حتّى اليوم ، غير أن المصنفات النحوية التى جاءت بعده احتفظت منه بنصوص ترينا من بعض الوجوه طريقته[١] ، من ذلك ما ذكره عنه ابن جنى من أنه فتح فى هذا الكتاب بابًا لما سماه العلة وعلة العلة ، ومثّل فيه برفع الفاعل ، قال : فإذا سُئلنا عن علة رفعه قلنا إنه ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولِمَ صار الفاعل مرفوعًا ؟ فهذا سؤال عن علة العلة . ونحس كأنه استلهم تعليل الزجاج لاشتقاق الأفعال من المصادر وأن المصادر هى الأصل والأفعال فروع منها ، إذ يقول : « لو كانت المصادر مأخوذة من الأفعال جارية عليها لوجب أن لا تختلف كما لا تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعال نحو ضارب ومضروب وشاتم ومشتوم ومكرِم ومكرَم وما أشبه ذلك مما لا ينكسر . ورأينا المصادر مختلفها أكثر مما جاء منها على الفعل كقولنا شرب شُرْبًاوشَرْبًا ومَشْربًا وشرابًا وعدل عن الحق عدلا وعدولا وما أشبه ذلك فعلمنا أنها غير جارية على الأفعال وأن الأفعال ليست بأصولها »[٢] . ويعلل لاختلاف صيغ الأفعال باختلاف أزمنتها بقوله : « كان حكم الأفعال أن تأتى كلها بلفظ واحد ، لأنها لمعنى واحد ، غير أنه لما كان الغرض فى صناعتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مُثلها ( أبنيتها ) ليكون ذلك دليلا على المراد منها ، فإن أُمن اللَّبْسُ فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض ، وذلك مع حرف الشرط نحو إن قمت جلست ، لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال ، وكذلك لم يقم أمس ، وجب لدخول لم ما لولا هى لم يجز ، ولأن المضارع أسبق فى الرتبة من الماضى ، فإذا نُفى الأصل كان الفرع أشد انتفاء . وكذلك أيضًا حديث الشرط فى نحو إن قمتَ قمتُ جئتَ بلفظ الماضى الواجب تحقيقًا للأمر وتثبيتًا له ، أى أن هذا وعد موفّى به لا محالة ، كما أن الماضى واجب ثابت لا محالة »[٣] .

---

( ١ ) فى الأشباه والنظائر للسيوطى مادة وفيرة من هذا الكتاب .

( ٢ ) الزجاجى ص ٥٩ .

( ٣ ) الخصائص ٣٣١/٢ .

ويوضح تعليله لمجيء الماضي بدل المضارع فى الشرط بصورة أكثر وضوحًا من الصورة السالفة ، إذ يقول : « وقوله : إن قمت قمت يجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع ، وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى ، فجاء بمعنى المضارع المشكوك فى وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه حتى كأن هذا قد وقع واستقر ، لا أنه متوقَّع مترقَّب »[١] . وكان يقول إن العامل فى الفعل من الحروف ينبغى أن يختصّ بدخوله عليه من أجل عمله فيه . وعلّل عدم عمل السين فى المضارع فى مثل سيقوم بأنها كالجزء منه لأنها حرف واحد لا يستقلّ بنفسه ، وألحق بها سوف . وكان يشبه الأداة الجازمة للمضارع بالدواء والحركة فى الفعل بالفضلة التى يخرجها الدواء ، وكما أن الدواء إذا أصاب فضلة حذفها وإن لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل إن وجد حركة أخذها وإلا أخذ من نفس الفعل ، وسَهُل حذف حرف العلة لسكونه ، لأنه بالسكون يضعف فيصير فى حكم الحركة ، فكما أن الحركة تُحْذَفُ فكذلك حروف مثل يغزو و يرى ويخشى[٢] .

وكان يُعْنَى بالقياس عناية شديدة جعلته يهاجم من يعتدّون بالشواذ والنوادر، داعيًا إلى إسقاطها حتى لا يحدث اضطراب فى المقاييس النحوية والصرفية ، وفى ذلك يقول : « اعلم إنه ربما شذّ شيء من بابه ، فينبغى أن تعلم أن القياس إذا اطّرد فى جميع الباب لم يُعْنَ بالحرف الذى يشذّ عنه . وهذا مستعمل فى جميع العلوم ، ولو اعتُرض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى سمعت حرفًا مخالفًا لا شك فى خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذّ ، فإن كان سُمع ممن تُرْضى عربيته فلا بد أن يكون قد حاول به مذهبًا أو نحا نَحْواً من الوجوه أو استهواه أمر غلطه . وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجةً على الأصل المجمع عليه فى كلام ولا نحو ولا فقه ، وإنما يركن إلى هذا ضَعَفة أهل النحو ( يريد الكوفيين ) ومَنْ لا حجة معه . وتأويل هذا وما أشبهه فى الإعراب كتأويل ضَعفة أصحاب الحديث وأتباع القُصَّاص فى

---

(١) الخصائص ٣/١٠٥ .

(٢) أسرار العربية ص ٣٢٣ .

الفقه »[١] وفى هذا ما يدل على نفاذ بصيرته ، إذ تنبه إلى أن الأساس فى كل قاعدة علمية أن تطّرد ، وأن يحكم على كل ما يخالفها بالشذوذ ، لا أن يُتّخَذَ قاعدة مستقلة كما يصنع ذلك الكوفيون فإن ذلك من شأنه أن يعطّل القواعد النحوية والصرفية ويصيبها بالشلل لمجرد وجود بيت شاذ عليها أو كلام محفوظ بأسانيد ضعيفة . وكأنه كان يرى أنه يكفى أن يُنَصّ على شذوذه ، وأن لا يحاول أحد تأويله أو تخريجه كما كان يصنع أساتذته البصريون ، ويشبّه صنيعهم بصنيع القُصّاص وضَعَفة أصحاب الحديث فى تصحيح ما يقوم كذبه أو على الأقل شذوذه بالقياس إلى القواعد الفقهية المقررة .

وله آراء نحوية وصرفية كثيرة تداولتها كتب النحو التى جاءت بعده ، منها أنه كان لا يرى ما يراه الجمهور من أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرًا أو حالا أو نعتًا يتعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر ، إذ كان يذهب إلى أنهما قسم مستقل بنفسه يقابل الجملتين الاسمية والفعلية[٢] . وكان جمهور البصريين يذهب إلى أن ليس فعل ناقص لاتصالها بالضمائر مثل لست ولستما ولسن ، وذهب ابن السراج إلى أنها حرف لأنها لا تتصرّف ، أى لا يأتى منها المضارع والأمر[٣] . ومثلها عسى ، كان يرى أنها حرف لعدم تصرفها كليس ، بينما كان يرى الجمهور أنها فعل لاتصالها بالضمائر مثل عساك وعساه[٤] . وكان يصحح جواز تقديم خبر كان ولو كان جملة وكذلك توسطه بينها وبين اسمها ، وكان الجمهور يمنع ذلك ، غير أن ابن السراج كان يحتج بتقدم المعمول للخبر فى قوله تعالى : (أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون) (وأنفسَهم كانوا يظلمون) وكان يقول : تقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل[٥] . وكان يجوّز حذف مفعولى ظن وأخواتها ولولم يكن هناك دليل على حذفهما ، محتجًّا بقوله جلّ وعزّ : (أعنده علمُ الغيب فهو يرى) أى يعلم وقوله : (وظننتم ظن السَّوْء)[٦] . وكان الجمهور يرى تعليق ظن وأخواتها عن العمل إذا تقدم المفعولين أداة استفهام أو ما وإن النافيتان

---

(١) المزهر ١/٢٣٢ .
(٢) الهمع ١/٩٩ .
(٣) المغنى ص ٣٢٥ والهمع ١/١٠ .
(٤) المغنى ص ١٦٢ والهمع ١/١٠ .
(٥) الهمع ١/١١٨ .
(٦) الهمع ١/١٥٢ .

أولام الابتداء وأضاف ابن السراج لا النافية فى مثل ظننت لايقوم زيد[١] .ولم يكن الجمهور يصحح استعمال لا مكان ليس فى مثل قولهم قرأت كتابًا ليس غير ، بينما ذهب ابن السراج إلى أنها تُستَخدم مثلها فى هذا الموضع فيقال قرأت كتابًا لا غير ، أى أنه لم يكن يشترط فى غير المبنية على الضم أن تكون تالية لليس وحدها دون لا[٢] . وكان الجمهور يُعْرِب مثل القرفصاء فى قولهم قعد القرفصاء مفعولا مطلقًا ، أماهو فكان يعربه صفة لموصوف محذوف هو المفعول المطلق ، وتقديره عنده قعد القعدة القرفصاء[٣] .وذهب الجمهور إلى أن لما فى مثل « لما جاءنى أكرمته» حرف وجود لوجود، بينما ذهب ابن السراج إلى أنها ظرف بمعنى حين[٤] . ومرَّ بنا أن الأخفش كان يجوِّز العطف على العائد المنصوب المحذوف وتوكيده والبدل منه ، مثل جاءنى الذى ضربت وعمراً و لقيت الذى كلمت نفسَه، وكان ابن السراج يمنع ذلك منعًا باتًّا[٥] .و زاد على ما ذكره سيبويه من أبنية الأسماء وصيغها اثنين وعشرين بناء[٦] ،ونوَّه القدماء طويلا بكتابه الذى صنفه فى الاشتقاق ، وفيه يقول السيوطى : « هو أصح ما وُضع فى هذا الفن من علوم اللسان » وكان يقول : « من اشتق اللفظ الأعجمى المعرَّب من العربى كان كمن ادَّعى أن الطير من الحوت » [٧] .

---

(١) الهمع ١/١٥٤ .
(٢) الهمع ١/٢١٠ .
(٣) أسرار العربية ص ١٧٦ .
(٤) المغنى ص ٣١٠ .
(٥) الهمع ١/٩١ .
(٦) المزهر ٢/٤ .
(٧) المزهر ١/٢٨٧ .

## ٤

### السيرافى [1]

هوأبوسعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، وُلد بسيراف سنة ٢٨٠ للهجرة ، وكان أبوه مجوسيًا يسمى بهزاد ، فأسلم وتسمى باسم عبد الله . ويظهر أنه دفع ابنه إلى التعلم منذ نعومة أظفاره ، ولم يلبث التلميذ الناشئ أن أكبّ على دروس اللغة والدراسات الدينية ببلدته ، ولم يكد يبلغ العشرين من عمره حتى خرج إلى عُمان وتفقّه على شيوخها ، ثم تحول عنها إلى بغداد ، فدرس اللغة على ابن دريد والنحو على ابن السراج والقراءات على أبى بكر بن مجاهد ، وتعمق فى الفقه تعمقًا جعله يُختار لتولى منصب القضاء فى الجانب الشرقى لبغداد ، ولم يلبث أن ولى قضاء الجانبين : الشرقى والغربى جميعًا ، وهو فى أثناء ذلك يتولى تدريس الفقه الحنفى للطلاب بمسجد الرصافة نحو خمسين عامًا . وبلغ من إجلال الناس له أن كانوا يخاطبونه بإمام المسلمين وشيخ الإسلام . وبجانب ذلك كان يُعنى بالنحو ويفزع إليه الطلاب فى تفسير عويصه وحل مشاكله ومستغلقاته . وكان يعتنق الاعتزال مما جعله شديد الصلة بالمنطق والمباحث الفلسفية ، وهى صلة سلّحته بقوة الحجة وسلامة البرهان ، مما أضرم فيه نار الجدل ، وجعله يظفر دائمًا بمناظريه . ومناظرته التى أفحم فيها متى بن يونس مشهورة ، وكان موضوعها النحو والمنطق أيهما أدق فى معرفة صحيح الكلام من سقيمه وسديده من مدخوله ، وكان يدافع فيها عن النحو ، وأغصّه بريقه . وكان يشغف شغفًا شديداً بكتاب سيبويه ، فألف عليه شرحه المطول الذى لم يطبع إلى اليوم ، وهو يضمّ فيه آراء خالفيه من البصريين والكوفيين جميعًا ،

---

(١) انظر فى ترجمة السيرافى تاريخ بغداد ٣٤١/٧ ونزهة الألباء ص ٣٠٧ ومعجم الأدباء ١٤٥/٨ ومعجم البلدان فى سيراف وابن خلكان فى الحسن والفهرست ص ٩٩ واللباب ٥٨٦/١ والجواهر المضية فى طبقات الحنفية ١٩٦/١ وإنباه الرواة ٣١٣/١ وشذرات الذهب ٦٥/٣ ومرآة الجنان ٣٩٠/٢ والنجوم الزاهرة ١٣٣/٤ وبغية الوعاة ص ٢٢١ . وسيراف من بلاد فارس على ساحل البحر مما يلى كرمان.

متوقفاً دائماً للرد على الأخيرين . وألف مصنفاً فى شرح شواهد سيبويه ومصنفاً ثانياً سماه المدخل إلى الكتاب . وترجم لنحاة البصرة فى كتابه « أخبار النحاة البصريين » . ومن مصنفاته كتاب ألفات الوصل والقطع وكتاب شرح مقصورة ابن دريد وكتاب الإقناع فى النحو لم يتمه وكتاب صناعة الشعر والبلاغة وكتاب جزيرة العرب . وما زال يوالى نشاطه فى التأليف والتصنيف حتى توفى سنة ٣٦٨ للهجرة .

وتوجد من شرحه للكتاب نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية ، كتبها عبد اللطيف البغدادى العالم الفيلسوف المعروف . وهو لا يتخذ فى هذا الشرح منهجاً ثابتاً ، إذ تارة يتقدم كلام سيبويه بموجز يوضحه ، وتارة يبدأ بكلام سيبويه ويأخذ فى شرحه وتوضيحه ، وإذا كان كلام سيبويه واضحاً لم يتعرض لشرحه ، ومن أجل ذلك قد يترك فقرات وصفحات فى الكتاب دون شرح وتفسير ، لأنها فى رأيه لا تحتاج تفسيراً ولا شرحاً . وقد بذل جهداً خصباً فى شرح كل ما غمض أو استغلق فى الكتاب . وهو يسوق شرحه فى لغة بينة واضحة ، ويفيض فى الشرح عارضاً بالتفصيل آراء من خلفوا سيبويه من نحاة البصرة والكوفة ، وكثيراً ما يستخدم مع الأولين كلمة قال أصحابنا ، معلنا بصريته . ودائماً يقف معهم مناصراً لهم ضد الكوفيين ، واستقر فى نفسه إلى أقصى حد أن سيبويه هو الإمام المتبوع وأن كتابه هو العَلَم المنصوب ، مما جعله يتصدى فى مواطن كثيرة للرد على مخالفيه من الكوفيين ، ومن البصريين أمثال الأخفش والمبرد . ومرَّ بنا أن المبرد صنف كتاباً فى شبابه حاول فيه أن يتعقب سيبويه فيما سماه مسائل الغلط وأن ابن ولاد تصدَّى له فى كتابه « الانتصار » يرد عليه . وكثيراً ما نرى السيرافى يذكر تغليط المبرد لسيبويه ، ويعمد إلى نقضه ، وقد يقول فى أثناء ذلك : وذكر الرادّ عليه ، ويسوق ردّ ابن ولاّد دون ذكر اسمه . وهو يخالف نحاة البصرة من أمثال المبرد فى قبوله للقراءات الشاذة دون تغليطها على نحو ما صنع ذلك الأخفش من قبله .

وقد اتسع السيرافى فى كثرة ما أضافه من شواهد فى شرحه للكتاب ، كما

اتسع فى بيان وجوه الإعراب الممكنة لها ولما يسوقه سيبويه من شواهد ، وأيضاً لبعض ما يجرى فى كلام سيبويه من ألفاظ ،وتبدو الصورة الأخيرة واضحة منذ الخطوات الأولى فى الشرح إذ يقف عند لفظة « ما » فى أول عنوان بالكتاب وهو « هذا باب علم ما الكلم من العربية» ويذكر لها خمسة عشر وجهاً من وجوه الإعراب . ونراه دائماً يردّ كل اعتراض يوجّه إلى سيبويه فى عباراته ،فمن ذلك قوله فى أوائل كتابه « هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية» وهى عنده ثمانية مجار، ويقصد بالمجارى حركات أواخر الكلم . واعترض عليه بعض المتعقبين بأن الحركات تجرى والمجارى لاتجرى وإنما يُجْرَى فيهن ، وأجاب السيرافى على هذا الاعتراض بجوابين : أولهما أن أواخر الكلم، تنتقل من حركة إلى حركة ، فجعل سيبويه كل حركة مجرى لذلك وجمعها على مجار ، وثانيهما أن مجرى فى معنى جرى ، فهو مصدر والمصادر قد تُجْمَعُ . ولا يلبث السيرافى أن يورد اعتراض المازنى على سيبويه ، لعدّه حركات البناء ، وهى الفتح والكسر والضم والوقف أو السكون ، مجارى ، لأن الحركات فى أواخر المبنيات كالحركات فى أوائلها ، والجرى إنما يكون لما يحدث فى شىء مرة ثم يزول عنه ، والمبنى لا يزول عن بنائه ، فكان ينبغى أن يقتصر سيبويه على أربعة مجار ، وهى حركات الإعراب من الرفع والنصب والجر والجزم ويترك الأربعة الأخرى الخاصة بالبناء . وأجاب السيرافى على هذا الاعتراض بأن أواخر الكلم هى مواضع التغيير ، ومن هنا يجوز إطلاق كلمة « مجارى » على حركات البناء ، وإن كان بعضها لازماً[١] .

وكان السيرافى يتوسع فى التعليل توسعاً أسعفه فيه عقله الجدلى الخصب، فليس هناك شىء علله النحاة إلا وتُذْكَرُ عللهم فيه ، وتُضاف إليها علل جَديدة ، وما لم يعللوه حاول جاهداً أن يجد له علة أو عللا تسنده ، من ذلك أن نراه يعلل لعدم جر المضارع كما جُرَّ الاسم بسبع علل[٢] ، ويقف عند نصب جمع المذكر السالم بالياء دون الألف ، ويذكر لذلك أربع علل ، كما يذكر لعدم نصبه بالواو أربع علل أخرى ، وأيضاً فإنه يذكر لاختيار الألف دون الواو فى

(١) شرح السيرافى على كتاب سيبويه (مخطوطة دار الكتب المصرية) المجلد الأول الورقة ١٤ وما بعدها .

(٢) السيرافى ، المجلد الأول الورقة ٣٨ .

رفع المثنى ثلاث علل[١] . وتتكاثر أمثال هذه العلل الميتافيزيقية فى كل جوانب الشرح .

وينبغى أن نعرف أن وقوفه مع سيبويه لم يمنعه من مخالفته أحيانًا والأخذ بآراء غيره أو برأي من عنده، من ذلك أنه كان يرد رأى سيبويه فى أن كيف ظرف، ويذهب مذهب الأخفش فى أنها اسم غير ظرف [٢] . وكان سيبويه والخليل يريان أن الجزم فى مثل « ائتنى أكرمْك » بنفس الطلب لتضمنه معنى إن الشرطية ، وذهب السيرافى إلى أن المضارع مجزوم بالطلب لنيابته مناب الجازم الذى هو الشرط المقدر كما أن النصب بضرباً فى قولك «ضرباً زيداً » لنيابته عن اضربْ لا لتضمنه معناه[٣] . ومر بنا أن الخليل وتابعه سيبويه ، كان يرى أن الجزم فى فعل أكن فى قوله تعالى : ( لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصَّدَّق وأكنْ من الصالحين ) للعطف على معنى لولا أخرتنى أى إن أخرتنى ، وكان السيرافى يذهب إلى أن ( أكن ) معطوفة على محل ( فأصَّدَّق )[٤] . وكان سيبويه يذهب إلى أن خَفَض خَرِب فى قولهم : « هذا جُحر ضَبٍّ خربٍ » للجوار لأن الكلمة نعت للجحر وجُرَّت بملاحظة ما يجاورها ، وقال السيرافى بل هى نعت لضب ، حُذفت بقيته ، إذ أصل العبارة هذا جحر ضب خرب الجحر منه ، ثم حذف الضمير فى « منه » للعلم به ، وحُوِّل الإسناد إلى ضمير الضب ، وخُفض الجحر ، كما تقول مررت برجل حسن الوجه ، بالإضافة ، والأصل « حسنٍ الوَجْهُ منه » ثم أُتِىَ بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر[٥] . وهو تأويل فيه تكلف بين . وكان يذهب إلى أن كان الزائدة فى مثل «ما كان أحسن زيداً » تامة وفاعلها المصدر الدالة عليه أى كان الكون[٦] . وكان يمنع — خلافًا للمبرد — دخول لام الابتداء بعد إن على معمول خبرها ما دامت قد دخلت على الخبر نفسه[٧] . وكان يجعل لفظة الشر فى مثل « إياك والشر » معطوفة على إياك لا معمولة لفعل

---

( ١ ) السيرافى ، المجلد الأول الورقة ١٣٠ وما بعدها .

( ٢ ) المغنى ص ٢٢٦ والهمع ١/ ٢١٤ .

( ٣ ) المغنى ص ٢٤٩ .

( ٤ ) المغنى ص ٥٢٩ .

( ٥ ) المغنى ص ٧٦١ .

( ٦ ) الهمع ١/ ١٢٠ .

( ٧ ) الهمع ١/ ١٣٩ .

مضمر على تقدير من قدّر عبارتها إياك باعدْ من الشر واحذر الشر [١] . ولم يكن يجيز فى « غير » المبنية على الضم أن يقال بجانب «ليس غير » فى مثل «قرأت كتاباً ليس غير » لم يكن غير [٢] . وكان يجيز دخول لام الابتداء على السين فى مثل « لسأقوم » كما تقول لسوف أقوم [٣] .

وقد أكثر من تخريجاته لوجوه الإعراب فى الصيغ والعبارات ، من ذلك نصب ( والمقيمين الصلاة ) فى الآية الكريمة ( لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة ) وكان الخليل كما قدمنا يجعلها منصوبة على المدح بتقدير واذكر ( المقيمين الصلاة ) وجوّز السيرافى أن تكون مجرورة بالعطف على ما فيكون معناه ( يؤمنون بما أنزل إليك ) وبالمقيمين الصلاة أى بمذاهبهم وبدينهم [٤] . وواضح أنه تخريج بعيد . وكان الخليل وسيبويه يذهبان إلى أن ليت إذا اتصلت بها « ما » جاز عملها وإلغاؤها ، وإلغاؤها أحسن كقول بعض الشعراء :

قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا ‏ إلى حمامتنا ونصفُه فقَدِ

وواضح أن الشاعر ألغى ليت وجعل هذا مبتدأ ولنا خبراً . وجوّز السيرافى أن تكون ما اسما موصولا بمنزله الذى ، وهذا الحمام خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير ألا ليت الذى هو هذا الحمام لنا [٥] ، وهو تخريج بعيد . وكان المبرد يعرب «من لى إلا أبوك صديقاً » من مبتدأ وأبوك خبره وصديقاً حال ، وجوّز السيرافى أن تكون من مبتدأ ولى خبره وأبوك بدل من مَنْ [٦] ، وهو أيضاً تخريج بعيد.

على أن كثرة تخريجاته لوجوه الإعراب جعلته يُدْلى بطائفة من الآراء الطريفة ، من ذلك أنه كان يرى أن عبارة «مذ يومان» فى قولك : « ما رأيته مذ يومان » فى موضع الحال [٧] . وكان يرى أن جملة أفعال الاستثناء مثل ليس ولا يكون وخلا وعدا فى موضع نصب حال ، وجوّز فيها أن تكون مستأنفة [٨] . وكان يقول إن

---

( ١ ) الهمع ١٦٩/١ .
( ٢ ) الهمع ٢٣٢/١ .
( ٣ ) الهمع ٧٢/٢ .
( ٤ ) تقريرات السيرافى على كتاب سيبويه ( طبعة بولاق ) ٢٤٩/١ .
( ٥ ) نفس المصدر ٢٨٣/١ وما بعدها .
( ٦ ) نفس المصدر ٣٧٢/١ .
( ٧ ) المغنى ص ٤٣١ .
( ٨ ) المغنى ص ٤٣٢ .

ما فى مثل « ما خلا » مصدرية ، وتقدير الحال فى كل هذه الأفعال حين تقول قام القوم ليس زيداً أو ما خلا زيداً ونحوهما هو : خالين عن زيد [1] .

وبالسيرافى تنتهى مدرسة البصرة ، وتصل إلى غايتها من تأصيل القواعد ومدّ الفروع المتشابكة . وكانت تقابلها منذ الكسائى وما ألهمه به الأخفش من الخلاف على سيبويه مدرسةُ الكوفة . ومن الحق أن مدرسة البصرة هى التى شادت ، كما أسلفنا ، بناء النحو الشاهق ، وقد تسلمت منها مدرسة الكوفة ، ثم المدرسة البغدادية وما خلفها من المدرستين الأندلسية والمصرية هذا البناء كاملا ، ومضت كل مدرسة تحاول أن تدخل على هذا البناء من الإضافات ما يتيح لها أن تكون ذات منهج جديد .

---

(١) المغنى ص ٧٧٢ .

# القسم الثاني
# المدرسة الكوفية

## الفصل الأول

# نشأة النحو الكوفى وطوابعه

### ١

### النشأة

تركت الكوفة للبصرة وضع نَقْط الإعراب فى الذكر الحكيم ووضع نقط الإعجام ، والأنظار النحوية والصرفية الأولى التى تبلورت عند ابن أبى إسحق والتى أقام عليها قانونى القياس والتعليل ، إذ كانت فى شُغل عن كل ذلك بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه وفتاواه وبالقراءات وروايتها رواية دقيقة ، مما جعلها تحظى بمذهب فقهى هو مذهب أبى حنيفة وبثلاثة من القراء السبعة الذين شاعت قراءاتهم فى العالم العربى ، وهم عاصم وحمزة والكسائى . وعُنيت بجانب ذلك عناية واسعة برواية الأشعار القديمة وصَنْعة دواوين الشعر ، وإن كانت لم تُعْنَ بالتحرى والتثبت فيما جمعت من أشعار ، حتى ليقول أبو الطيب اللغوى : « الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى مَنْ لم يقله ، وذلك بيِّن فى دواوينهم »[1] .

وعادة تذكر كتب التراجم أولية للنحو الكوفى مجسَّدة فى أبى جعفر الرُّؤَاسى ومعاذ الهرَّاء . أما الرُّؤاسى فيقول مترجموه[2] إنه أخذ النحو عن عيسى بن عمر وأبى عمرو بن العلاء ، وعاد إلى الكوفة فتلمذ عليه الكسائى ، وألف لتلاميذه كتابًا فى النحو سماه « الفَيْصل »[3] . وكان يزعم أن كل ما فى كتاب سيبويه من قوله : « وقال الكوفى » إنما يعنيه ، غير أن الكتاب يخلو خلوًّا تامًّا من هذه

(١) مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ص ٧٤ .
(٢) انظر فى ترجمته الزبيدى ص ١٣٥ والفهرست ص ١٠٢ ونزهة الألباء ص ٥٤ ومراتب النحويين ص ٢٤ .
(٣) انظر رأى الكسائى فيه وأنه كان مختصراً قليل القيمة فى مجالس العلماء للزجاجى (طبع الكويت) ص ٢٦٦ وانظر ص ٢٦٩ .

الكلمة وإن كان قد ذكر أهل الكوفة مع بعض القراءات في ثلاثة مواضع[1] . ومن المؤكد أنه لم يُدْل في النحو بآراء ذات قيمة ، بدليل أن اسمه لم يدر في كتب النحاة التالية لعصره ، وفيه يقول أبو حاتم : « كان بالكوفة نحوي يقال له أبو جعفر الرُّؤاسي ، وهو مطروح العلم ليس بشيء »[2] . وكان يعاصره معاذ[3] الهرّاء المتوفى سنة تسعين ومائة ، ويظهر أنه اختلف مثل سالفه إلى نحاة البصرة ، فتلقّن عنهم النحو والصرف ، ثم رجع إلى الكوفة ، وقعد للإملاء ، وأخذ عنه فيمن أخذوا الفرّاء ، وكل ما أثر عنه أنه كان يعرض لبعض مسائل التصريف وأنه سأل يومًا بعض مناظريه : « كيف تقول من ( تؤزهم أزًّا ) : يا فاعل افعل ؟ وصلْها بيافاعل افعل من ( إذا الموءودة سُئلت ) »[4] . وبَنَى السيوطي على هذا الخبر أنه واضع علم الصرف ، والخبر لا يسنده كتابٌ وضعه في هذا العلم ، وهو لا يعدو معرفته بالتصريف ، وكتاب سيبويه زاخر به وبما لا يكاد يحصى من أمثلته وأبنيته ، ومنه خلّصها المازني ووضع فيها كتابه « التصريف » . ومما يؤكد وهم السيوطي فيما ادعاه أنه ليس لمعاذ في كتب التصريف آراء تنسب إليه ذات قيمة ، وكأن علمه بالصرف مثل علم الرُّؤاسي في النحو كان علمًا محدوداً لا غناء فيه ولا شيء يميزه من علم البصرة .

إنما يبدأ النحو الكوفي بدء حقيقيًّا بالكسائي وتلميذه الفراء . فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعا أسسه وأصوله ، وأعدّاه بحذقهما وفطنتهما لتكون له خواصّه التي يستقل بها عن النحو البصري ، مرتبين لمقدماته ، ومدققين في قواعده ، ومتخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه .

( ١ ) كتاب سيبويه للنجدي ص ٩٧ .
( ٢ ) مراتب النحويين ص ٢٤ .
( ٣ ) انظر في ترجمته الزبيدي ص ١٣٥ والفهرست ص ١٠٢ ونزهة الألباء ص ٥٢ وإنباه الرواة ٣/٢٨٨ وما به من مراجع .
( ٤ ) في الزبيدي جواب المسألة المذكورة : يا آز أزّ بفتح الزاي في الفعل ، وإن شئت ضممت الزاي أو كسرتها وقلت أو زُزْ ، فالفتح لأنه أخف الحركات والكسر لأنه أحق بالتقاء الساكنين ، والضم للإتباع . وكذلك في الموءودة تقول : يا وائد إِدْ ، بكسر الهمزة وسكون الدال مثل يا واعد عد بكسر العين في الفعل وسكون الدال .

٢

**النحو الكوفى يشكل مدرسة مستقلة**

أجمع القدماء على أن نحو الكوفيين يشكّل مذهبًا مستقلا أو كما نقول بلغة العصر مدرسة مستقلة سواء منهم أصحاب كتب الطبقات والتراجم مثل ابن النديم فى كتابه الفهرست والزبيدى فى كتابه طبقات النحويين واللغويين أو أصحاب كتب المباحث النحوية ، إذ نراهم دائمًا يعرضون فى المسائل المختلفة وجهتى النظر المتقابلتين فى المدرستين : الكوفية والبصرية . وقد أفرد أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى مجلداً ضخمًا عرض فيه الخلاف بين المدرستين فى إحدى وعشرين ومائة مسألة ، وهو إنما عرض أهم ما اختلفتا فيه من مسائل فى رأيه ، ووراءها مسائل أخرى كثيرة مبثوثة فى الكتب النحوية لم ير التوسع بذكرها. ونعجب أن نرى « ڤايل » ناشر هذا الكتاب لأول مرة يزعم فى مقدمته له أن الكوفة لم تؤسس لنفسها مدرسة نحوية خاصة وأن خلافات نحاتها وخاصة الكسائى والفراء مع الخليل وسيبويه إنما هو امتداد لما سمعاه من أستاذهما البصرى يونس بن حبيب الذى نصّ القدماء على أن له قياسًا فى النحو خاصًّا به ومذاهب ينفرد بها . واستدلّ على ذلك بأن جميع المواضع التى ذكر ابن الأنبارى اسمه فيها بكتابه يذكر معه فيها الكوفيين متابعين له فى آرائه ، وهى لا تعدو أربعة آراء ! . واستدل أيضًا بأن الزمخشرى قرن به الكوفيين فى خمس مسائل بكتابه المفصل . وهو استدلال واضح الضعف ، إذا قسنا ما وقف فيه الكوفيون معه إلى ما وقفوه مع الخليل وسيبويه ، فالكتب النحوية إنما تذكر خلافهم لهما ولا تذكر مواضع اتفاقهم معهما ، وهى أكثر من أن يحاط بها . ونفس سيبويه نقل عن يونس فى كتابه نحو مائتى رواية تتخللها آراؤه التى كان ينفرّد بها دونه ودون أستاذه الخليل .

والحق أننا إذا أردنا أن نبحث بين البصريين عن موجّه للكسائى والفراء فى إنشاء المذهب الكوفى مثَل توًّا أمامنا الأخفش الأوسط الذى روى عنه الكسائى

إمام الكوفة الأول كتاب سيبويه ، فهو الذى فتح له وللفراء أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعها ، وبذلك أعدّهما للخلاف عليهما وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذا إلى مذهبهما النحوى الجديد . وإذا كان ڤايل لاحظ أن بعض الكتب النحوية ذكرت اتفاق يونس والكوفيين فى مسائل لا تعدو أصابع اليد الواحدة فقد مرَّ بنا فى ترجمة الأخفش اتفاق الكسائى والفراء والكوفيين معه فى نحو ثلاثين مسألة . وليس ذلك فحسب ، فإنه هو أيضًا الذى ألهم — كما مر بنا — الكوفيين المتأخرين الاعتداد بالقراءات الشاذة للذكر الحكيم ، مما يجعله بحقٍّ الموجِّهَ الحقيقى للكوفيين فى إحداث مدرستهم سواء من حيث أخذها بالقراءات الشاذة أو من حيث التوسع فى الرواية والاعتماد على الشواذ فى مخالفة سيبويه وأستاذه الخليل .

أما ما زعمه ڤايل من أن الكوفة لم تكن لها مدرسة نحوية خاصة فقد بنى زعمه فيه على كثرة الخلافات بين أئمتها على نحو ما سيلقانا بين الكسائى وتلميذه الفراء ، وكأنها لا تؤلف جبهة علمية موحدة ، إنما كل ما هناك اتجاه للخلاف على البصرة تمادوا فيه . وهو دليل منقوض ، فقد كان نحاة الكوفة يكوِّنون جبهة طالما تناظر أفرادها مع أفراد جبهة البصرة ، وأكثرَ ابن جنى وغيره من ذكر آرائها ، بل لقد أفرد لها العلماء المصنفات على نحو ما مر بنا آنفًا عند أبى البركات ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف . على أن ڤايل نفسه يعود فيثبت للفراء مذهبًا فى النحو خالف به الكسائى ومعاصريه ، وليس هذا المذهب إلا مذهب المدرسة الكوفية التى أنكرها ، تكامل تشكُّله عنده . أما أنه خالف أستاذه الكسائى فى بعض المسائل فهذا من حقه ، على نحو ما خالف سيبويه أستاذه الخليل ، وعلى نحو ما خالفهما معًا تلميذهما الأخفش فى كثير من المسائل ، وهم جميعًا أئمة المدرسة البصرية . وسنرى فى غير هذا الموضع أن الفراء يقوم فى الكوفة مقام سيبويه فى البصرة ، فهو الذى أعطى المدرسة الكوفية تشكُّلها النهائى إلا بعض إضافات زادها الكوفيون بعده وفى مقدمتهم ثعلب .

وغَلا بعض المعاصرين فى كتاب له عن الفرّاء فأخرجه من المدرسة الكوفية وجعله إمام المدرسة البغدادية التى تكونت بعده بنحو مائة عام والتى أقامت

مذهبها النحوى على عُمُد الانتخاب من آراء المدرستين الكوفية والبصرية . وإنما أوقعه فى ذلك أنه رأى الفراء يتأثر المدرسة البصرية فى بعض آرائه ومنازعه[١] ، كأن يعمد أحياناً فى الإعراب إلى تقدير العوامل المحذوفة ، أو يرفض بعض اللغات الشاذة ، أو يأخذ بالقياس وضبط القواعد ، أو يخطئ شاعراً فى تعبير . وكل ما رواه من ذلك ليس فيه شىء انتخبه الفراء من آراء المدرسة البصرية وأقوال أئمتها النحويين ، وإنما هو فيه يُدْلى بآرائه الخاصة . وأبْعَدَ فى الغلو فقال إنه تأثر البصريين فى تخطئة بعض القراءات متورطاً فى ذلك مع بعض الباحثين ، ورأينا فى ترجمة الأخفش كيف كان يوجّه القراءات التى لا تجرى على مقاييس مدرسته ، وليس فى كتاب سيبويه تخطئةٌ واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد به منها وقد صرّح بقبولها جميعاً مهما كانت شاذة على مقاييسه ، إذ قال إن « القراءة لا تخالَفُ ، لأنها سُنَّة »[٢] .

ويظهر أن الكسائى هو الذى بدأ تخطئة القراء إذ نرى الفرّاء يتوقف فى كتابه معانى القرآن مراراً ليقول إن الكسائى كان لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك ، يقول تعليقاً على قراءة يكون بالرفع والنصب فى قوله تعالى فى سورة النحل : ( إنما قولنا لشىء إذا أردناه أن نقول له كُنْ فيكون ) وقوله جل وعز فى سورة يس : ( إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكونَ ) : بالنصب « لأنها مردودة ( أى معطوفة ) على فعل قد نُصب بأن ، وأكثر القراء على رفعهما ، والرفع صواب ، وذلك أن تجعل الكلام مكتفياً عند قوله ( فى سورة النحل ) إذا أردنا أن نقول له كن ، فقد تمّ الكلام ، ثم قال : فيكون ما أراد الله . وإنه لأحبُّ الوجهين إلىّ ، وإن كان الكسائى لا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النسق ( أى العطف على الفعل المنصوب بأن ) »[٣] . وكأن الفراء هنا يخطّئ أستاذه ويصحح القراءة ، وسنرى فى ترجمته أنه أنكر عدّةَ قراءات . ومن هنا كنا نؤمن بأنه هو وأستاذه اللذان فتحا للبصريين التالين لهما تخطئة بعض القراءات من أمثال

(١) كتاب أبى زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ص ٣٧٧ وما بعدها .

(٢) ابن الجزرى ١/٦٠٣ .

(٣) معانى القرآن للفراء ( طبعة دار الكتب المصرية ) ١/٧٥ .

المازنى والمبرد والزجاج ، بينما أغلق الكوفيون الذين خلفوهما هذا الباب ، بل لقد مضوا يتوسعون فى الاحتجاج بالقراءات الشاذة مقتدين بالأخفش . ولعل فى ذلك ما يسقط التهمة التى اتهم بها بعض المعاصرين نحاة البصرة عامة ، إذ زعموا أنهم كانوا يطعنون على القراءات ، كما زعموا أن الكوفيين عامة كانوا يقبلونها ويحتجون بها . وسنرى أن الفراء الكوفى هو الذى بدأ بقوة تخطئة القرّاء . وينبغى أن نعرف أن حروفًا معدودة هى التى وقف عندها الكسائى والفراء ومن تلاهما من البصريين بحيث يكون من الإسراف أن يقال إنهم كانوا يخطّئون القُرّاء ، إنما الذى ينبغى أن يقال أنهم وقفوا عند بعض حروف فى قراءات القرآن الكريم ، رغبة منهم فى التحرى الدقيق للفظ الذكر الحكيم ونطقه .

على كل حال ليس الفراء بصريًّا ولا بغداديًّا ، إنما هو كوفى ، بل إن المدرسة الكوفية فى النحو لم يتم تشكلها إلا به وبآرائه ومقاييسه وما اعتمده من تفسير لبعض الظواهر اللغوية وما وضعه من مصطلحات نحوية خالف بها مصطلحات البصريين ، مما يجعله الإمام الحقيقى لهذه المدرسة . وحقًّا سبقه فيها أستاذه الكسائى ، ولكن لم يكن له دقة عقله وغَوْر ذهنه ، بحيث يُرْسى قواعد المدرسة ويرفع أركانها . وإذا أخذنا نحقق هذه القواعد والأركان وجدنا ثلاثة طوابع كبيرة تشيع فيها هى طابع الاتساع فى الرواية ، بحيث تُفْتَح جميع الدروب والمسالك للأشعار واللغات الشاذة ، وطابع الاتساع فى القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقيد بندرته وشذوذه ، ثم طابع المخالفة فى بعض المصطلحات النحوية وما يتصل بها من العوامل .

وينبغى أن يستقر فى الأذهان أن المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية فى الأركان العامة للنحو ، فقد بَنَتْ نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان ، التى ظلت إلى اليوم راسخة فى النحو العربى ، غير أنها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تشق لنفسها مذهبًا نحويًّا جديداً ، له طوابعه وله أسسه ومبادؤه .

وإذن فمن الخطأ أن يرى معاصرٌ الكسائىَّ أو الفراء يتأثر بالنحو البصرى ؛ فيظن أنهما ليسا كوفيين وأنهما مقدمة المذهب البغدادى أو المدرسة البغدادية ؛ فإن هذا التأثر عندهما وعند جميع أئمة الكوفة شىء طبيعى ، ومعروف أن

الكسائى تتلمذ للخليل بن أحمد وأنه قرأ كتاب سيبويه على الأخفش ، وقد رحل الفرّاء إلى البصرة وتتلمذ على يونس بن حبيب وأكبَّ على كتاب سيبويه يقرؤه ويدرسه ، كما أكب عليه جميع أئمة الكوفة من بعده .

ومعنى ذلك أن الصلة بين المدرسة الكوفية والمدرسة البصرية فى النحو ظلت قائمة على مدار الزمن وأن من الطبيعى أن نجد دائمًا عند نحاة الكوفة تأثرات مختلفة بالمذهب البصرى ، ولكنهم مع ذلك استطاعوا أن يتبينوا شخصياتهم إزاءه ، وأن ينفذوا إلى مذهب مستقل بهم ، له طوابعه وخصائصه التى تفرده عن المذهب البصرى إفراداً متميزاً واضحًا .

٣

### الاتساع فى الرواية والقياس

لعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها فى رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويِّهم وحَضَريِّهم ، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشددًا جعل أئمتها لا يثبتون فى كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته ، وهم سكان بوادى نجد والحجاز وتهامة من « قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتُّكِلَ فى الغريب وفى الإعراب والتصريف ، ثم هُذَيْل وبعض كِنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حَضَرىّ قط ولا عن سُكَّان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم »[1].

وليس معنى ذلك أن أئمة الكوفة لم يكونوا يرحلون إلى هذه القبائل الفصيحة ، فقد كانوا يكثرون من الرحلة إليها ، على نحو ما يحدثنا الرواة عن الكسائى ، فقد قالوا إنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز « ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حِبْرٍ فى الكتابة عن العرب سوى ما حفظ »[2]. ولكن معناه أن الكوفيين وفى

---

(١) المزهر للسيوطى ( طبعة الحلبى ) ١/٢١١ . (٢) إنباه الرواة ٢/٢٥٨ .

مقدمتهم إمامهم الكسائى كانوا لا يكتفون بما يأخذون عن فصحاء الأعراب، إذ كانوا يأخذون عَمَّنْ سكن من العرب فى حواضر العراق، وكثير منهم كان البصريون لا يأخذون عنهم ولا عن قبائلهم المقيمة فى مواطنها الأصلية مثل تغلب وبكر لمخالطتهما الفرس ومثل عبد القيس النازلة فى البحرين لمخالطتها الفرس والهند[1].

وقد حمل البصريون على الكوفيين حملات شعواء حين وجدوهم يتسعون فى الرواية على هذه الشاكلة، وخَصّوا الكسائى بكثير من هذه الحملات، قائلين «إنه كان يسمع الشاذ الذى لا يجوز، من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلا، ويقيس عليه حتى أفسد النحو»[2]. وقالوا إنه لقى عشيرة من بنى عبد القيس تسمى الحُطَمة كانت نازلة ببغداد، فأخذ عنها كثيراً من الخطأ واللحن[3]، مما اتضح أثره فى مناظرته المشهورة لسيبويه، فإن سيبويه تمسك فيها بما سمعه عن العرب الفصحاء فى مثل: «قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزُّنبور فإذا هو هى» حتى إذا قال الكسائى إنه يجوز «فإذا هو إياها» أنكر ذلك إنكاراً شديداً. وسرعان ما استعان عليه الكسائى بأعراب عشيرة الحطمة، فأيَّدوه، وتأييدهم لا قيمة له فى رأى سيبويه ومدرسته، لأنهم ليسوا من الفصحاء المتبدين فى قيعان نجد وتهامة والحجاز، ممن يؤخذ عن لسانهم النحو واللغة.

وكان ذلك بَدْءاً لخلاف واسع بين المدرستين، فالبصرة تتشدد فى فصاحة العربى الذى تأخذ عنه اللغة والشعر، والكوفة تتساهل، فتأخذ عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق، مما جعل بعض البصريين يفخر على الكوفيين بقوله: «نحن نأخذ اللغة عن حَرَشة (أكلة) الضِّباب وأكلة اليرابيع (أى البدو الخُلَّص) وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز[4] وباعة الكواميخ[5] (أى عرب المدن)».

ولم تقف المسألة عند حد الاتساع فى الرواية، بل امتدت إلى الاتساع

---

(١) المزهر ١/٢١٢.
(٢) معجم الأدباء ١٣/١٨٣.
(٣) معجم الأدباء ١٣/١٨٢ وإنباه الرواة ٢/٢٧٤.
(٤) الشواريز: جمع شيراز، وهو اللبن الرائب المصفى.
(٥) الكواميخ: جمع كامخ وهو مخلل يشهى الطعام.

فى القياس وضبط القواعد النحوية ، ذلك أن البصريين اشترطوا فى الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى وبحيث يمكن أن تُستنتج منها القاعدة المطردة . وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطًا دقيقًا ، بحيث أصبحت علمًا واضح المعالم بَيِّن الحدود والفصول . وجعلهم ذلك يرفضون ما شذ على قواعدهم ومقاييسهم لسبب طبيعى ، وهو ما ينبغى للقواعد فى العلوم من اطرادها وبسط سلطانها على الجزئيات المختلفة المندرجة فيها . ولم يقفوا عند حد الرفض أحيانًا ، إذ وصفوا بعض ما شذ على قواعدهم مما جرى على ألسنة بعض العرب بأنه غلط ولحن ، وهم لا يقصدون اتهامهم بذلك حسب المدلول الظاهر للكلمتين ، إنما يقصدون أنه شاذ على القياس الموضوع وخارج عليه فلا يلتفت إليه . وتوقف كثير من المعاصرين الذين يخوضون فى المباحث النحوية عند هذين اللفظين وحاولوا الرد على البصريين غير متنبهين لمدلول الكلمتين عندهم ومقصدهم منهما. وكل من يعرف كيف توضع القواعد فى العلوم يدرك دقة البصريين فى وضعهم لقواعد النحو والتمكين لما ينبغى لها من صحة وسلامةوسَداد ، بحيث يطَّرد سلطانها وينبسط على جميع الألسنة ، وبحيث تصبح هى المتحكمة إزاء جميع العيون وتجاه جميع الأسماع ، وبحيث لا يفسدها شذوذ قد يندّ على بعض الأفواه .

وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمى المحكم موقفًا يدل على نَقْص فهمهم لما ينبغى للقواعد العلمية من سلامة واطراد ، إذ اعتدّوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب ، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التى سمعوها على ألسنة الفصحاء ، مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ومما نعتوه بالخطأ والغلط . ولم يكتفوا بذلك فقد حاولوا أن يقيسوا عليها وقاسوا كثيراً ، مما أحدث اختلاطًا وتشويشًا فى نحوهم ، لما أدخلوه على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية قد تنقضها نقضًا ، مع ما يؤول إليه ذلك من خلل فى القواعد وخلل فى الأذهان ، بحيث لا تستطيع فهم ذلك إلا بأن يُعْكَس عليها مراراً وتكراراً ، لاختلاط القواعد وتضاربها ، وأحسّ ذلك القدماء فى وضوح فقالوا : « لو سمع الكوفيون بيتًا واحداً

فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوّبوا عليه »[١] وقالوا : « عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادرِ كلامٍ جعلوه بابًا أو فصلا »[٢].

ولعلنا بذلك نستطيع أن نفهم السِّرَّ في أن نحو المدرسة البصرية هو الذي ظل مسيطراً على المدارس النحوية التالية وعلى جميع الأجيال العربية التي جاءت من بعدهم ، لأن قواعدهم هي القواعد المطردة مع الفصحى ، ونقصد الكثير فيها الذي استُخرجتْ منه تلك القواعد استخراجًا مصفًّى مروَّقاً أروع ما يكون الترويق والتصفية .

على أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية حين نَحَّت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تُسْقطها ، بل أثبتتها ، أو على الأقل أثبتت جمهورها ، نافذة في كثير منها إلى تأويلها ، حتى تنحِّي عن قواعدها ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خللا يشوبها ، وحتى لا يغمض الوجه الصحيح في النطق على أوساط المتعلمين ، إذ قد يظنون الشاذ صحيحًا مستقيمًا ، فينطقون به ويتركون المطَّرد في لغة العرب الفصيحة وتصاريف عباراتهم وألفاظهم . ومن هنا يتضح خطر قواعدهم بالقياس إلى ما زاده الكوفيون من قواعد استنبطوها من الشواذ النادرة ، إذ إن ذلك يعرِّض الألسنة للبلبلة ، لما يعترضها من تلك القواعد التي قد تخنق القواعد العامة . وقد ينجذب إليها بعض من لم يفقه الفرق بين القاعدة الدائرة على كثرة الأفواه بل على كثيرها الأكثر والقاعدة التي لم يرد منها إلا شاهد واحد ، مما قد يؤول إلى اضطراب شديد في الألسنة .

وكأنما غاب غَوْر هذا العمل وما أُرسي به من علم النحو على بعض المعاصرين فإذا هو يطعن على البصريين لذلك الموقف بينما يحمد للكوفيين موقفهم ، مطريا لهم زاعمًا أنهم كانوا أدق من البصريين في فقه طبيعة العربية والإحساس بدقائقها التي لا تخضع دائمًا لمنطق العقل . وهو كلام لا يقوله إلا من لا يعرف كيف توضع القواعد في العلوم وأنه ينبغي أن يُرْفَع عنها كل ما يعترضها من اضطراب ، بحيث تبسط سلطانها على جميع العناصر والجزئيات بسطًا تامًّا كاملا . وما

---

(١) الاقتراح للسيوطي (طبعة حيدر آباد) ص ٨٤ .

(٢) همع الهوامع ١/٤٥ .

أعرف كتابًا يعلّم دقة الحس اللغوى على نحو ما يعلّمها كتاب سيبويه ، بحيث لا أغلو إذا قلت إنه يلقّن قارئه سليقة العربية والحسّ بها حِسًّا دقيقًا مرهفًا والشعور بها شعوراً رقيقًا حادًّا .

ونحن نخلص من ذلك كله إلى أن المدرسة الكوفية توسعت فى الرواية وفى القياس توسعًا جعل البصرة أصح قياسًا منها ، لأنها لم تقس على الشواذ النادرة فى العربية وطلبت فى قواعدها الاطراد والعموم والشمول ، كما جعلها أكثر تحريًا منها للرواية عن الأعراب وأكثر تثبتًا ، لأنها لم تَرْوِ إلا عمن خلصت عربيتهم من شوائب التحضر ، ولم تفسد طبائعهم بل ظلت مصفّاة منقاة ، ولا فسدت ألسنتهم ، بل ظلت تجرى على عرق العروبة الأصيل وإرثها القديم .

والحق أن المدرسة البصرية كانت أدق حِسًّا من المدرسة الكوفية فى الفقه بدقائق العربية وأسرارها فقد تعمقت ظواهرها وقواعدها النحوية والصرفية تعمقًا أتاح لها أن تضع نحوها وضعًا سديداً قويمًا ، بل لقد بلغ من تعمقها أن أخذت تصحح ما ندّ عن بعض الشعراء عن طريق التأويل والتخريج والتحليل الدقيق البصير ، لا على أسس عقلية فحسب ، بل أيضًا على أسس سليقية ، مما سال فى فِطَر عباقرتها من أمثال الخليل واضع العروض وسيبويه مشرّع النحو وصائغ قواعده وقوانينه .

ويكفى أن نرجع إلى الكتاب ونقرأ فيه تحليلات هذين العَلَمين البصريين ، لنرى كيف تمثّلا العربية تمثلا رائعًا ، وكيف كانا يتذوقان صياغاتها تذوقًا بارعًا . والكتاب يزخر بملاحظاتهما التى لا تقف عند الإحاطة بالخصائص اللغوية والنحوية ، بل تمتد أيضاً إلى الخصائص البيانية والأدبية مع ما يتناثر فى أثناء ذلك من خواطر ما كانت لترد لهما على بال لو لم يكونا قد استوعبا طبيعة اللغة وأتقنا العلم بجواهرها وأعراضها وخفاياها وظواهرها إتقانا يبلغ حد الكمال . وكل من يحاول أن يرفع أحداً من معاصريهما عليهما فى البَصر بالعربية وتذوقها والحس بها يكون مجانبًا للصواب ، بل متورطًا فى خطأ عظيم .

وينبغى أن نعرف أن الكوفيين لم يقفوا بقياسهم عند ما سمعوه ممن فسدت سلائقهم من أعراب المدن أو ما شذّ على ألسنة بعض أعراب البدو ،

فقد استخدموا القياس أحيانًا بدون استناد إلى أى سماع ، ونضرب لذلك مثلا قياسهم العطف بلكن فى الإيجاب على العطف ببل فى مثل « قام زيد بل عمرو » فقد طبقوا ذلك على لكن وأجازوا « قام زيد لكن عمرو » بدون أى سماع عن العرب ، يجيزلهم هذا القياس[١] .

وربما كان من أهم ما يدل على أنهم كانوا يرفضون السماع أحيانًا وبالتالى يرفضون ما يُبْنَى عليه من قواعد وأحكام أنهم رفضوا الاعتداد بما رواه سيبويه فى الكتاب من إعمال أسماء المبالغة فى أقوال العرب الفصحاء وأشعارهم ، فقد روى قولهم فى الاختيار : « أما العسلَ فأنا شَرَّاب » بنصب العسل مفعولا به لشراب ، كما روى طائفة من الأشعار ، عملت فيها صيغ فَعول ومفعال وفَعيل وفَعِل ، وعلى الرغم من ذلك كان الكسائى والفَرَّاء ينكران عمل هذه الأسماء محتجين هم وأصحابهم بأنها فرع عن أسماء الأفعال ، وأسماء الأفعال فرع عن الفعل المضارع ، ولذلك ضعف عملها[٢] . ومما رفضوا فيه السماع لاسماع أبيات قد تكون شاذة ، بل سماع إحدى القراءات إعمال إن المخففة من الثقيلة النصب ، فقد زعموا أن الثقيلة إنما عملت لشبهها بالفعل الماضى فى بنائها على ثلاثة أحرف وأنها مبنية على الفتح مثله ، فإذا خُفِّفت زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها ، ولم يلتفتوا لاحتجاج البصريين عليهم بقراءة نافع وابن كثير — وهى من القراءات السبع — : ( وإنْ كُلاًّ لما ليوفينَّهم ربُّك أعمالهم )[٣] . وكأنما حجبهم التعليل المنطقى الخالص ، سواء فى هذه المسألة أو فى سابقتها ، عن منطق اللغة وتصاريف عباراتها الفصيحة السليمة .

وفى هذا ونحوه ما يردُّ أقوى رد على من يزعمون أن الكوفيين كانوا أكثر بَصرا بروح اللغة وأدق حسًّا وأنهم لم يخضعوا — مثل البصريين — للمنطق والفلسفة ، فقد كانوا يخضعون بدورهم لهما ، بل ربما زادوا عنهم خضوعًا أحيانًا على نحو ما تصوِّر ذلك المسألتان السالفتان . ومعروف أن الفراء ، وهو الواضع الحقيقى للنحو الكوفى ، كان معتزليًّا ومتكلمًا متفلسفًا ، بل قال المترجمون له إنه كان

---

( ١ ) المغنى ص ٣٢٤ والهمع ٢ / ١٣٧ .
( ٢ ) مجالس ثعلب ص ١٥٠ ، ٢٣٦ وانظر الكتاب ١ / ٥٦ .
( ٣ ) الإنصاف : المسألة رقم ٢٤ .

يتفلسف فى تصانيفه ويصطنع فيها ألفاظ الفلاسفة . ومن يرجع إلى كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين يجد فيه عتاداً غزيراً من الحجج المنطقية العقلية التى أدلى بها الكوفيون فى حوارهم وجدالهم الواسع مع البصريين مما ينقض الزعم السالف نقضاً .

ومعنى ذلك أنه ينبغى أن نحذر مبالغات المتشيعين للكوفيين حين يزعمون أنهم كانوا يبنون قياسهم دائماً على السماع ، فقد كانوا يجافونه أحياناً ويضربون عنه صفحاً مهتدين بالمنطق العقلى الخالص . ومن يرجع إلى كتاب سيبويه يجده مع ما يمتلئ به من حجج منطقية رائعة لا يدلى بقياس ولا قاعدة نحوية عامة دون سماع من أفواه الفصحاء الخُلَّص وما يخوضون فيه من الشعر والكلام .

٤

## المصطلحات وما يتصل بها من العوامل والمعمولات

لعل مما يدل أكبر الدلالة على أن الكوفيين كانوا يقصدون قصداً إلى أن تكون لهم فى النحو مدرسة يستقلون بها أنهم على الرغم من تلمذة أئمتهم الأولين على أيدى البصريين وعكوفهم جميعاً على كتاب سيبويه ينهلون منه ويتعلَّون حاولوا جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصة بهم فى بعض العوامل والمعمولات :

ونحن نعرض لأهم مصطلحاتهم التى تداولوها على ألسنتهم وسُجِّلت فى تصانيفهم وتصانيف مَنْ خلفوهم من النحاة ، فمن ذلك اصطلاح « الخلاف » وهو عامل معنوى كانوا يجعلونه علة النصب فى الظرف إذا وقع خبراً فى مثل « محمد أمامك »[1] بينما كان البصريون يجعلون الظرف متعلقاً بمحذوف خبر للمبتدأ السابق له . ومن ذلك اصطلاح الصَّرْف جعله الفراء علة لنصب المفعول معه . مثل «جاء محمد وطلوعَ الشمس » بينما ذهب جمهور البصريين إلى أنه

(١) الإنصاف : المسألة رقم ٢٩ والهمع ١/٩٨ والرضى ١/٨٣ وابن يعيش ١/٩١ .

منصوب بالفعل الذى قبله بتوسط الواو[١] ، كما جعله علة نصب المضارع بعد واو المعية وفاء السببية وأو فى مثل « لأستسهلن الصعب أو أدركَ المنى » و « ما تأتينا فتتحدثَ معك » و « لا تَنْهَ عن خُلق وتأتىَ مثله » بينما ذهب جمهور البصريين إلى أن المضارع بعد هذه الحروف منصوب بأن مضمرة وجوباً[٢] .

ومن ذلك اصطلاح التقريب ، وقد اختصوا به اسم الإشارة «هذا» فى مثل « هذا زيد قائماً » وجعلوه من أخوات كان أى أنه يليه اسم وخبر منصوب[٣] ، بينما يُعْرب البصريون قائماً حالا ويجعلون ما قبلها مبتدأ وخبراً .

ومن ذلك اصطلاح الفعل الدائم ويقصدون به اسم الفاعل ، وهو يقابل عندهم الفعل الماضى والفعل المستقبل الشامل لفعلى المضارع والأمر فى اصطلاح البصريين . وكأنما دفعهم إلى ذلك أنهم وجدوه يعمل عمل الفعل كما وجدوا الأخفش الأوسط يجيز عمله معرّفاً بالألف واللام ، وغير معرف بدون أى شرط من الشروط التى اشترطها جمهور البصريين ، وهى اعتماده على نفى أو استفهام أو أن يكون نعتاً أو خبراً أو حالا فنفذوا من ذلك إلى أنه فعل وسموه فعلا دائماً[٤] .

ومن ذلك اصطلاح المكنىّ والكناية ويقصدون به الضمير[٥] . وكانوا يصطلحون على تسمية ضمير الشان باسم المجهول فى مثل « إنه اليوم حار »[٦] وتسمية ضمير الفصل باسم العماد فى مثل محمد هو الشاعر[٧] .

وكانوا لا يطلقون كلمة المفعول إلا على المفعول به ، أما بقية المفاعيل ، وهى المفعول فيه والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول معه فكانوا يسمونها أشباه مفاعيل[٨] ، وسموا الظرف « الصفة والمحل »[٩] والبدل « الترجمة »[١٠] والتمييز

---

(١) انظر معانى القرآن للفراء ١/ ٣٤ ونسب النحاة إلى الفراء أنه كان يقول بأن المفعول معه منصوب على الخلاف ، انظر الرضى ٢/ ٢٢٤ .

(٢) هكذا فى معانى القرآن ١/ ٣٤ ، ٢٣٥ وفى الرضى أن الفراء كان يقول هنا أيضاً بالنصب على الخلاف .

(٣) مجالس ثعلب ص ٥٣ ومعانى القرآن للفراء ١/ ١٢ والهمع ١/ ١١٣ .

(٤) مجالس ثعلب ص ٤٥٦ ، ٤٦٣ والأشباه والنظائر ٣/ ٢٩ .

(٥) ثعلب ص ٣٣٢ وابن يعيش ٣/ ٨٤ .

(٦) ابن يعيش ٣/ ١١٤ .

(٧) ابن يعيش ٣/ ١١٠ والرضى على الكافية ٢/ ٢٤ .

(٨) الهمع ١/ ١٦٥ .

(٩) معانى القرآن ١/ ٢ ، ١١٩ ، ٣٧٥ ومجالس ثعلب ص ٨٠ .

(١٠) المجالس ص ٢٥ .

« التفسير » .[١] وسموا لا النافية للجنس فى مثل « لا رجل فى الدار » باسم « لا التبرئة » والصفة فى مثل « محمد الشاعر أَقْدَمَ » باسم النعت[٢] وكان يطلقه سيبويه كما مر فى ترجمته على عطف البيان ، وأخذ المتأخرون باسمهم كما أخذوا بتسميتهم للعطف بالحروف « عطف النسق »[٣] . وسموا حروف النفى باسم حروف الجَحْد[٤] أى الإنكار ، كما سموا حروف الزيادة مثل إن فى قولك « ما إنْ أحد رأيته » باسم حروف الصلة والحشو[٥] . وسموا المصروف والممنوع من الصرف باسم « ما يجرى وما لا يجرى »[٦] . وسموا لام الابتداء فى مثل « لمحمد شاعر » لام القسم زاعمين أن الجملة جواب لقسم مقدر[٧] .

وواضح أن هذه المصطلحات ظلت لا تسود فى النحو العربى ، إذا نحن استثنينا اصطلاح النعت وعطف النسق ، لأن نظامه الذى وضعه البصريون هو الذى عمَّ بين العلماء والناس فى جميع الأمصار والأعصار ، وهو لم يعمّ عفواً ، إنما عمَّ لدقته المنطقية ، وكأن عقول البصريين كانت أكثر خضوعاً وإذعاناً لسلطان المنطق ، ومناهجه الصارمة ، لما قدمنا فى غير هذا الموضع من صلة البصرة المبكرة بالدراسات المنطقية والفلسفية ، وما هى إلا أن يكبَّ بعض عباقرتها على النحو فإذا هم يصوغونه صياغة نهائية ، ملائمين بين قواعده ومقاييسه ملاءمة دقيقة إلى أبعد حدود الدقة ، ملاءمة تخلو من أى عوج أو نقص أو انحراف ، وكأنما كان بأيديهم قسطاس مستقيم وَضَعَ كل قاعدة نحوية فى موضعها بحيث لا تجور قاعدة على قاعدة . وارجعْ إلى مصطلح الخلاف الذى وضعه الكوفيون فستراه يشتمل على صياغات متباعدة ، وأين الظرف الواقع خبراً من المفعول معه ومن الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية مثلا ؟ . ومثل هذا الاصطلاح فى اضطرابه اصطلاح التقريب الذى أدخلوا به اسم الإشارة فى كان وأخواتها التى تتصرف تصرف الأفعال . وليست بقية المصطلحات بأكثر من محاولات لمخالفة

---

(١) المجالس ص ٤٩٢ وسمى الفراء المفعول لأجله تفسيراً . انظر معانى القرآن ١ /١٧ .

(٢) الهمع ٢ /١١٦ .

(٣) الهمع ٢ /١٢٨ .

(٤) المجالس ص ٤٢٢ .

(٥) ابن يعيش ٨ /١٢٨ والأشباه والنظائر ١ /٢٠٩ .

(٦) المجالس ص ١٥٥ .

(٧) الإنصاف : المسألة رقم ٥٨ .

مدرسة البصرة فى بعض مصطلحاتها ، ولذلك رفضها نحاة العصور التالية فيما عدا اصطلاح النعت وعطف النسق كما قدمنا ، على أن كلمتى العطف والنعت دارتا عند سيبويه فى حديثه عن التوابع فى الكتاب .

والحق أنها مصطلحات أُريد بها أو على الأقل بأكثرها إلى مجرد الخلاف على مدرسة البصرة ، ومما يدل على ذلك أوضح الدلالة موقفُ هؤلاء النحاة من ألقاب الإعراب والبناء التى وضعتها المدرسة البصرية ، إذ ميزت بين حركات أواخر الكلمات المعربة والمبنية ، فجعلت الرفع والنصب والجر والجزم للمعربة ، وجعلت الضم والفتح والكسر والوقف أو السكون للمبنية ، وفكر الكوفيون طويلا هل يمكن أن يضعوا لهذه الألقاب أسماء جديدة ؟ حتى إذا أعياهم ذلك لجئوا إلى قلبها ، فجعلوا ألقاب الإعراب للمبنى من الكلمات وألقاب البناء للمعرب(١) ، وطبعًا تلقَّى النحاة من حولهم ومن بعدهم ذلك بالرفض البات ، لأنه لا تدعو إليه حاجة ، ولأنه يؤول إلى إفساد ما بأيديهم من كتب النحو البصرى الذى اتخذوه إمامهم ، بل كان أيضًا إمامًا للكوفيين وعلمًا مرفوعًا ، يهتدون به ويستمدون منه مددًا لا ينضب معينه .

وعلى نحو ما حاولوا الخلاف على المدرسة البصرية فى بعض مصطلحاتها النحوية حاولوا الخلاف عليها فى جوانب من العوامل والمعمولات ، من ذلك إعراب المبتدأ والخبر ، فقد ذهب البصريون إلى أن العامل فى المبتدأ الرفع هو الابتداء ، أما الخبر فذهب جمهورهم إلى أنه مرفوع بالمبتدأ ، وقال قوم منهم إنه مرفوع بالابتداء، مثله فى ذلك مثل المبتدأ . وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما مترافعان(٢) . وهو رأى واضح الضعف ، لأنه ينتهى بالكوفيين إلى الدور المحال ، كما يؤول إلى أن يرتفع المبتدأ بشىء يجرى على اللسان قبل النطق به . وقد لا يكون الخبر اسمًا مرفوعًا بل يكون فعلا فى مثل « محمد كلمته » وقد ذهبوا فى هذه العبارة إلى أن رافع المبتدأ هو الضمير المنصوب العائد على المبتدأ والمتصل بالفعل، وهو إبعاد فى تقدير العامل فى المبتدأ ، بل هو تكلف شديد ، ومرَّ بنا فى ترجمة الجرمى مناظرته مع الفراء فى مثل هذا

---

(١) الرضى على الكافية ١/٢١ ، ٢/٣ وابن يعيش ١/٧٢ .

(٢) الإنصاف : المسألة رقم ٥ والهمع ١/٩٤ والرضى ١/٧٨ وابن يعيش ١/٨٤ .

التعبير وكيف أسكته وأفحمه .

ومن ذلك إعراب الفعل المضارع المرفوع ، فقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فإن كلمة يقوم فى مثل « زيد يقوم » تقع موقع قائم ، وذهب الأخفش إلى أنه مرفوع لتعريه من العوامل اللفظية . واضطرب الكوفيون فى علة إعرابه والعامل فيه ، فذهب الكسائى إلى أنه يرتفع بحروف المضارعة ، فأقوم مثلا مرفوع بالهمزة ، وواضح أنه يجعل جزءاً من أجزاء الفعل عاملا فيه وكأن الشيء يعمل فى نفسه . ولم يرتض هذا الرأى الفرّاء ، فاختار رأى الأخفش ولكنه حاول التغيير والتحريف والتبديل فيه ، فقال إنه مرفوع بتجرده من النواصب والجوازم ، وواضح أنه نفس رأى الأخفش بصيغة جديدة ، ولعل ذلك ما جعل ثعلبًا يذهب إلى أنه مرفوع بالمضارعة محاولا بذلك النفوذ إلى رأى جديد [١] .

ومن ذلك إعراب الفعلين المضارعين المجزومين فى الجملة الشرطية مثل « من يقمْ أقم معه » فقد ذهب الخليل وجمهور البصريين إلى أن أداة الشرط هى التى تعمل فى فعل الشرط الجزمَ ، وهما معاً يعملانه فى الجزاء . وذهب الأخفش فى الجزاء إلى أنه مجزوم بفعل الشرط وحده . بينما ذهب الكوفيون إلى أن الجزاء مجزوم بالجوار ، أى لجواره فعل الشرط المجزوم [٢] ، وفاتهم أن فعل الشرط قد يكون ماضيًا ولا يتضح فيه الجزم إلا تقديراً .

وكانوا يذهبون إلى أن « إن وأخواتها » تعمل النصب فى اسمها فقط ، أما الخبر فإنها لا تعمل فيه شيئًا ، بل هو باق على رفعه قبل دخولها ، بينما ذهب البصريون إلى أنه مرفوع بها ، مثله مثل اسمها [٣] طرداً للباب على وتيرة واحدة . وهو أدخل فى القياس وإحكام القواعد .

وكان البصريون وجمهور الكوفيين يرون أن رافع الفاعل هو الفعل ، وذهب

(١) الهمع ١/١٦٤ وانظر الإنصاف : المسألة رقم ٧٤ والرضى ٢/٢١٥ وابن يعيش ٧/١٢ .

(٢) الرضى على الكافية ٢/٢٥٤ والهمع ٢/٦١ والإنصاف : المسألة رقم ٨٤ .

(٣) ابن يعيش ١/١٠٢ والرضى ٢/٣٤٦ والهمع ١/١٣٤ .

هشام الضرير من الأخيرين إلى أن رافعه العامل فيه هو الإسناد لا الفعل ، وكأنه نفذ إلى هذا الرأى حين رأى الكسائى يقول إن رافعه كونه داخلا فى وصف فعله[١] . وكان الفراء يذهب فى مثل « قام وقعد على » إلى أن علياً فاعل للفعلين جميعاً ، فهما يعملان فيه معاً[٢] ، وذهب الكسائى إلى أن الفاعل حُذف مع أحد الفعلين ، فعلى فاعل لقام وقعد حُذف فاعلها . ويتضح ذلك أكثر فى باب التنازع ، فقد كان يرى أن كلمنى فى مثل « كلمنى وكلمت محمداً » محذوف معها الفاعل لا مضمر[٣] . والبصريون يضمرون الفاعل فى الفعل الأول و يرفضون رأى الفراء لأنه يترتب على ذلك إخلال بالقاعدة النحوية العامة التى تجعل لكل فاعل فعلا ، مما قد يحدث تشويشاً فى أذهان المتعلمين ، لعدم اطراد القاعدة ، وكذلك يرفضون رأى الكسائى لذلك ولأن الأخذ برأيه يؤول إلى اعتبار الفاعل محذوفاً فى مثل زيد قام ، وهو ما لا يقول به نحوى .

ونضرب بعض الأمثلة التى تصور مدى بعد الكوفيين فى التأويل والتقدير شغفاً بالخلاف على المدرسة البصرية ، أما المثال الأول فهو الاستثناء بإلا فى مثل قام القوم إلا محمداً فقد كان جمهور البصريين وفى مقدمتهم سيبويه يرون أن ناصب المستثنى هو الفعل قبله بواسطة إلا . وذهب قوم منهم إلى أنه « إلا » نفسها . وذهب الكسائى إلى أنه منصوب بإنّ مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر ، فتقدير « قام القوم إلا محمداً » عنده « قام القوم إلا أن محمداً لم يقم » . ولا يخفى ما فى هذا التقدير من تمحل بعيد . وذهب الفراء إلى أن إلا مركبة من إنّ ولا ، وحُذفت من إن النون الثانية تخفيفاً ، وأدغمت الأولى فى لام « لا » بعد شىء من التقديم والتأخير إذ زعم أن أصل العبارة « قام القوم إن محمداً لا قام » . وهو تمحل أشد من تمحل أستاذه ، ويظهر فساده فى الاستثناء المفرغ فى مثل ما قام إلا محمد ، فإن كلمة محمد مرفوعة بعد إلا وليست منصوبة[٤] . والمثال الثانى المنادى فى مثل « يا محمد » فقد ذهب جمهور البصريين إلى أنه مبنى على الضم فى محل نصب ،

---

(١) الهمع ١/١٥٩ .

(٢) الهمع ٢/١٠٩ والرضى ١/٧١ .

(٣) الرضى على الكافية ١/٨٧ والمغنى ص ٦٧٣ وابن يعيش ١/٧٧ .

(٤) الرضى ١/٢٠٧ وابن يعيش ٢/٧٦ .

وناصبه فعل مقدر تقديره أدعو وحُذف الفعل حذفًا لازمًا لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه . وذهب المبرد إلى أنه منصوب بيا لسدّها مسد الفعل . وذهب الكسائى إلى أنه مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية ، وفاته أنه مسبوق بيا ، وأنه غير منون . أما الفراء فذهب مذهباً بعيداً ، إذ زعم أن أصل «يا زيد» مثلا : يا زيداً ، ثم اكتُفى بيا وحُذفت الألف الملحقة به ، فبنى على الضم . وهو بُعد واضح فى التقدير[1] . والمثال الثالث كلمة حتى حين تجر ما بعدها من الأسماء مثل « قرأت الكتاب حتى الصحيفة الأخيرة منه » فقد جعلها البصريون حرفًا جارًّا بنفسه ، وأبى الكسائى إلا أن يجعل ما بعدها مجروراً لا بها وإنما بإلى الجارة مضمرة[2] ، دون حاجة إلى هذا الإضمار والتقدير ، إلا تصور أن الأصل فيها أن يليها الأفعال ! . والمثال الرابع « لولا » فى مثل « لولا محمد لجئت » فإن البصريين يُعْربون الاسم المرفوع بعدها مبتدأ رافعه الابتداء وخبره محذوف ، وذهب الفراء إلى أن لولا هى التى عملت الرفع فيه وأنها نابت مناب فعل محذوف تقديره يمتنع[3] ، وليس فى حروفها ولا فى مادتها ما يشير إلى هذا الفعل ، وكأنه أوجد بين الحروف أداةً تعمل الرفع فى الأسماء ، وهو إبعاد واضح فى التقدير .

وعلى هذه الشاكلة كان الكوفيون يحاولون النفوذ إلى آراء جديدة فى العوامل والمعمولات ، كما كانوا يحاولون النفوذ إلى بعض المصطلحات التى يخالفون بها ما اصطلح عليه البصريون ، حتى يفترق نحوهم على الأقل بعضَ الافتراق من نحو البصرة . وبذلك كله وبما سنفصل فيه الحديث عند أعلامهم استطاعوا أن يكوّنوا لهم مدرسة نحوية مستقلة ، لا ترقى حقًّا إلى منزلة المدرسة البصرية ، ولكنها على كل حال مدرسة بيِّنة المعالم واضحة القسمات والملامح .

---

(١) الرضى ١/١٢٩ .

(٢) ابن يعيش ١/٧٧ والرضى ٢/٢٤١ والإنصاف : المسألة رقم ٨٣ .

(٣) ابن يعيش ١/٩٥ .

## الفصل الثانى

# الكسائى وتلاميذه

## ١

### نشاطه العلمى

هو على[1] بن حمزة ، من أصل فارسى ، وُلد بالكوفة فى سنة تسع عشرة ومائة للهجرة ، ونشأ بها ، وأكبَّ منذ نشأته على حلقات القُرَّاء مثل سليمان بن أرقم راوى[2] قراءة الحسن البصرى ، وأبى بكر شعبة بن عيَّاش راوى[3] قراءة عاصم بن أبى النّجود إمام قرَّاء الكوفة فى الجيل السابق للكسائى ، وسفيان ابن عُيَيْنَة راوى[4] قراءة عبد الله بن كثير إمام قُرَّاء مكة . ولزم حلقة حمزة ابن حبيب الزيات المتوفى سنة ١٥٦ للهجرة إمام قراء الكوفيين لعصره ، حتى حذق قراءته ، ويُقال إنه لُقِّب بلقبه الكسائى فى مجالسه ، لأنه كان يلبس كساء أسود ثميناً ، ويقال : بل لُقب بذلك لأنه أحْرَم فى كساء . وكان فطناً ذكيًّا ، فرأى أنه لن يبرع فى قراءة الذكر الحكيم إلا إذا عرف إعرابه ، فاختلف إلى حلقات أبى جعفر الرُّواسى وإلى كتابه الفَيْصل ولم يجد عنده ما يريد ، فرحل إلى البادية رحلته الأولى[5] ، ثم عاد إلى الكوفة . وكأنه رأى أنه لن يحسن العربية إلا إذا استمع إلى معلميها بالبصرة فرحل إليهم ، وأخذ ينتقل بين حلقات عيسى

---

(١) انظر فى ترجمة الكسائى أبا الطيب اللغوى ص ٧٤ والزبيدى ص ١٣٨ والفهرست ص ١٠٣ ونزهة الألباء ص ٦٧ ، ٧٥ وتاريخ بغداد ٤٠٣/١١ والأنساب الورقة ٤٨٢ ومقدمة تهذيب اللغة للأزهرى ومعجم الأدباء ١٦٨/١٣ وإنباه الرواة ٢٥٦/٢ واللباب فى الأنساب ٤٠/٣ وتاريخ ابن كثير ٢٠١/١١ وطبقات القراء لابن الجزرى ٥٣٥/١ ومرآة الجنان ٤٢١/١ وشذرات الذهب ٣٢١/١ وروضات الجنات ص ٤٧١ والنجوم الزاهرة ١٣٠/٢ وبغية الوعاة ص ٣٣٦ .

(٢) ابن الجزرى ٣١٢/١ .

(٣) ابن الجزرى ٣٢٥/١ .

(٤) ابن الجزرى ٣٠٨/١ .

(٥) مجالس العلماء للزجاجى ( طبع الكويت ) ص ٢٦٦ .

ابن عمر المتوفى سنة ١٤٩ للهجرة وأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب. وعكف على حلقة الخليل بن أحمد، وراعته روايته لأشعار العرب وأقوالهم، فسأله يوماً عن ينابيع هذه الرواية، فقال له إنها من ملابسة أهل البوادي في نجد والحجاز وتهامة، فمضى إليهم في رحلة ثانية، ومعه خمس عشرة قنينة حبر، وظل يكتب ما يسمعه من أفواههم ويدوِّنه في صحفه، حتى أنفد كل ما حمله من حبر.

ورجع إلى مسقط رأسه، وقد بُسط له لسانه وذُلِّل له منطقه واستقامت فصاحته وعربيته، وأخذ يستغل ذلك استغلالا حسناً في قراءته للذكر الحكيم بقراءة أستاذه حمزة الذي كان قد لبَّى نداء ربه. فكان يتلو القرآن على الناس من أوله إلى آخره، والناس من حوله يسمعون ويكتبون مصاحفهم. وذاعت شهرته فطلبه المهدي ليتخذه مؤدباً لابنه هرون الرشيد، حتى إذا ولى الخلافة بعد أبيه اتخذه مؤدباً لابنيه الأمين والمأمون. وظل مدة يقرئ الناس في بغداد بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة، صارت إحدى القراءات السبع المتواترة، وأقرأ بها خلقاً كثيراً. وكان يجلس بالمسجد الجامع على مقعد مرتفع، والناس من حوله يكتبون المصاحف بقراءته وينقطونها ويضبطونها ويرسمون مقاطع الآيات ومبادئها. وكان الرشيد يجله ويوقِّره ويفسح له في مجالسه، وكثيراً ما كان يتخذه إمامه في صلواته ورفيقه في غزواته ومقامه بالرَّقَّة. ويظهر أنه لم يكفه حينئذ ما أخذه من اللغة وشواردها عن البدو الخُلَّص في الجزيرة العربية فقد مضى يكثر من سماعه عن أعراب الحُطَمة، وهم عشيرة من بني عبد القيس نزلت بغداد، وأقامت بها، وكأنه لم يكن يجد بأساً في الأخذ عن هؤلاء الأعراب، بينما كان البصريون لا يروون اللغة عن أمثالهم من العرب المتحضرين الذين يمكن أن يكون قد دخل الفساد على ألسنتهم، وسرعان ما ظهر أثر ذلك في مناظرته[1] لسيبويه حين قدم بغداد على نحو ما مرّ بنا في غير هذا الموضع، فقد سبقه إليه تلاميذه: الفراء والأحمر وهشام ابن معاوية الضرير ومحمد بن سعدان، وسأله الأحمر عن مسائل، وكلما أجابه بجواب قال له أخطأتَ يا بصري. ووافى الكسائي ومعه طائفة من عرب الحُطَمة،

---

(١) انظر المناظرة في الزبيدى ص ٦٨ وما بعدها.

فلما جلس قال له : كيف تقول « خرجت فإذا زيد قائم » فنطق بها سيبويه ؛ فقال له الكسائى : أيجوز : « فإذا زيد قائمًا » فقال سيبويه : لا ، لأن العرب الفصحاء الذين أخذ عنهم هو وأستاذه الخليل لا ينطقون مثل « قائمًا » فى هذا المثال ونحوه إلا مرفوعة ، وفى القرآن الكريم ( فإذا هى بيضاءُ ) ( فإذا هى حيةٌ ) أى على أن ما بعد إذا فى هذه الأمثلة مبتدأ وخبر مرفوعان . وأظهر الكسائى تعجبه من رفضه لنصب كلمة « قائم » وقال : فلنرجع إلى مَنْ يحضرنا من العرب ، وكانوا من عرب الحُطَـمة كما ذكرنا ، وسألهم : كيف تقولون : « قد كنت أحسب أن العقرب أشد لسعةً من الزُّنْبور فإذا الزنبور إياها » فقال نفر منهم : « فإذا الزنبور هى » وقال آخرون « فإذا الزنبور إياها » . ويبالغ رواة هذه المناظرة ، فيقولون إن سيبويه حَصِرَ وأُفْحم ، وفى رأينا أنه لم يُفْحَمْ ولم يَحْصَرْ ، لأنه كان لا يعتدُّ بما قد يفد على ألسنة مثل هؤلاء العرب المتَحضرين ، مما يخالف استخدام الفصحاء ويشذ على القياس المبنى على استعمالهم وما يدور فى ألسنتهم . والمهم أن هذه المناظرة أرستْ أصلا من أصول المدرسة الكوفية ، وهو الأخذ باللغات الشاذة المخالفة للأقيسة البصرية من جهة وللشائع المتداول على أفواه العرب من جهة ثانية .

ومن المؤكد أن هذه المناظرة أقنعت الكسائى بأن ما بيده من النحو وقواعده قليل وأنه ينبغى أن يتزود من نحاة البصرة وعلمهم الغزير ، وتصادف أن توفِّى سيبويه عقب المناظرة ، غير أنه علم أن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة حمل كتابه النفيس عنه ، وأنه يمليه على الطلاب ويدرسه لهم ، وأنه إليه انتهى علم البصرة بالنحو ، ولم تُعْيِه الأسباب فى الاتصال به ورواية الكتاب عنه . ووجده يكثر من الخلاف على صاحبه وعلى الخليل مستضيئًا بمعرفته الواسعة بلغات العرب ، فاستقر فى نفسه أن يتابعه فى هذا الاتجاه ، وبذلك أعده الأخفش إعدادًا حسنًا لكى ينمِّىَ رغبته الملحة فى مخالفة النحو البصرى مخالفة تقوم على الاتساع فى الرواية والقياس ، بل لقد نفذ إلى تأسيس مدرسة نحوية جديدة ، يعينه فى ذلك تلاميذه وخاصة الفراء .

والحق أن الأخفش لم يبعث هذا الاتجاهَ فى نفسه لأول مرة ، فقد كان

اتجاهًا قديمًا فى صدره منذ قعوده للقراءة والتعليم فى الكوفة ، ورأينا آثاره فى مناظرته مع سيبويه ، ولكنا نؤمن بأن الأخفش هو الذى دفعه دفعًا فى هذا الاتجاه ، ولم يدفعه وحده ، بل دفع معه تلاميذه ومَنْ خلفوهم على المدرسة الكوفية . ونرى الكسائى ينشط لا فى تأليف كتب تتصل بالقرآن الكريم وقراءاته ومعانيه فحسب ، بل يؤلف أيضًا فى النحو كتابين هما مختصر النحو وكتاب الحدود فى النحو . وألف فى أغلاط العامة كتابًا سماه « ما تلحن فيه العوام » وهو مطبوع . وما زال يوالى هذا النشاط العلمى حتى خرج مع الرشيد فى مسيره إلى خراسان سنة ١٨٩ للهجرة واعتل علة شديدة لم يلبث أن توفّى منها بقرية رَنْبويه بالقرب من الرَّىّ ، وتوفّى معه الفقيه المشهور محمد بن الحسن الشيبانى ، فحزن الرشيد عليهما حزنًا شديداً ، وقال : « دَفنّا الفقه والنحو بالرَّىّ » .

٢

### تأسيسه للمدرسة الكوفية

لا ريب فى أن الكسائى يُعَدُّ إمامَ مدرسة الكوفة ، فهو الذى وضع رسومها ووطَّأ منهجها ، وفيه يقول أبو الطيب اللغوى « كان عالمَ أهل الكوفة وإمامهم ، إليه ينتهون بعلمهم ، وعليه يعوّلون فى روايتهم » وينبغى أن لا نلتفت إلى ما يقوله أبو حاتم بدافع العصبية للبصرة إذ يزعم أنه « لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب ، ولولا أن الكسائى دَنَا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئًا ، وعلمه مختلط بلا حجج ولا عِلل إلا حكايات عن الأعراب مطروحة ، لأنه كان يلقّنهم ما يريد ، وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن وهو قُدْوتهم وإليه يرجعون » . وكأن أبا حاتم نقض بنهاية كلامه طعنه فى الكسائى ، وهو قد طعنه فى خُلقه وأنه كان يلقّن الأعراب ما يريد من نحو شاذ ، وهو طعن لا يُعْبأُ به ، إذ كان معروفًا بالثقة والأمانة والصدق فيما يَرْوى ، وعنه حَمل معاصروه ومن تلاهم إحدى القراءات السبع الوثيقة ، أما أن علمه ليس منظَّمًا ، وأنه يفتقر إلى الحجج والعلل فقد يكون ذلك صحيحًا إذا قسناه إلى

سيبويه ، ولكن من المؤكد أنه تلقن عنه وعن الخليل وعيسى بن عمر معرفة العلل والأقيسة ، بل لقد كان يؤمن بأن النحو إنما هو ضروب من القياس وما يُطوَى فيه من عِلل وحُجج تشدُّه وتقيم أوَده ، حتى ليقول :

إنما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعْ وبه فى كل أمرٍ يُنْتَفَعْ

وحقًّا إنه توسع فى القياس ، فلم يقف به عند المستعمل الشائع على الألسنة ولا عند أعراب البدو بل مدَّه ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم فى رأى البصريين ، ولعله من أجل ذلك ألف كتابه فى لحن العوامّ ليدل على أنه كان يفرق بين لغات العرب وبين هذا اللحن. وأهم من ذلك أنه مدّ النحو ليشمل الشاذ النادر من تلك اللغات مما لم يكن سيبويه والخليل يحفلان به ، ولا يريان له قدراً ، لسبب طبيعى تحدثنا عنه فى الفصل الماضى ، وهو أنهما كانا يريدان أن يضعا فى صورة حازمة صارمة قوانين النحو ، بحيث لا يعتريها الاضطراب والخلل، وبحيث تطّرد ولا تتأرجح بين موازين مختلفة .

وأكبر الظن أن الذى دفع الكسائى إلى هذا الموقف من نحوهما وأن يفسح فى العربية للغات الشاذة النادرة أنه كان — كما عرفنا — من القرّاء للذكر الحكيم ، وكانت تجرى فى قراءاته حروفٌ تشذ على قواعد النحو البصرى ، فخشى أن يُظَنّ بهذه الحروف أنها غير جائزة وأنها لا تجرى على العربية السليمة ، وربما خشى اندثارها ، وهى جميعًا مرويّة عن الرسول صلى الله عليه وسلم غير أن منها ما هو متواتر وهو القراءات السبع ومنها ما هو غير متواتر ، وهو ما وراءها من قراءات ، وجميعها صحيح ، وينبغى أن نتوسع فى قواعد النحو والصرف حتى تشمله . ومرّ بنا أن سيبويه والخليل جميعًا لم يوهّنا من قراءة ، بل قال سيبويه إن القراءة سُنَّة ، يريد أنه لايصح التعرض لها بتصويب أو تخطئة ، وكأنما تنبه الأخفش للقضية ، فوجّه — كما لاحظنا فى ترجمته — ما اصطدم من بعض القراءات بقواعد مدرسته ، وهو اصطدام فى الظاهر ، لأن سيبويه احتفظ فى كتابه بمادة وفيرة من الأشعار والأقوال الشاذة على مقاييسه ، يريد أن ينصّ على أنها جرت على ألسنة بعض الأعراب الفصحاء ولكنها لا تجرى على القواعد

الكلية العامة للنحو، كما تصوّره هو وأستاذه ، أو بعبارة أدق ، يريد أن يبعدها عن ألسنة الناس ، حتى تستقيم لألسنتهم عربيتهم فى أفصح هيئة ممكنة .

غير أن الكسائى – فيما يظهر لنا – رأى أن يُعاد النظر فى هذا التأصيل العام لقواعد النحو وأن يُفسح فيها للقراءات واللغات الشاذة، وبذلك خرج إلى صورة جديدة من النحو ، صورة لا تتفق والمناهج الدقيقة فى وضع العلوم التى تقتضى فى قواعدها الاطراد والتعميم والشمول ، ولكنها على كل حال فتحت الأبواب لا للاحتفاظ بالحروف الشاذة فى قراءات الذكر الحكيم فهذه كانت ستحتفظ بها الأجيال العربية لتعلقها بالدين الحنيف ، وإنما للاحتفاظ بشواذ اللغات واللهجات وصَوْنها وحمايتها من الضياع . ولا أظننا فى حاجة إلى أن نبدئ ونعيد فى أن البصريين عُنوا بهذه الشواذ وتسجيلها ، ولكنها عناية من باب آخر ، إذ أرادوا أن يوضحوا الهُجْنة فى استخدامها وأن يحصّنوا قواعدهم وألسنة الناس منها . وبذلك تعاون الطرفان المتعارضان على إثباتها ، مع اختلاف الغاية .

ونبدأ بما وقف عنده الكسائى من بعض حروف فى القراءات ، فمن ذلك الآية الكريمة : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعملَ صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) فقد لاحظ أن كلمة (والصابئون) عُطفت بالرفع على اسم إن المنصوب قبل تمام الخبر ، وهو (من آمن بالله واليوم الآخر) فوضع قاعدة عامة: أنه يجوز العطف على موضع إن واسمها ، وموضعهما الابتداء وهو مرفوع ، قبل مجىء الخبر ، فيقال إن محمداً وعلى مسافران . ومنع ذلك البصريون ، وأجابوا عن الآية جوابين : أحدهما أن خبر إن محذوف تقديره مأجورون أو آمنون أو فرحون ، والصابئون مبتدأ وما بعده خبره ، واستشهدو لذلك بقول بعض الشعراء :

خليلىّ هل طبٌّ فإنى وأنتما — وإن لم تبوحا بالهوى — دَنفانِ

أى فإنى دنف كما تدل على ذلك بقية العبارة . والجواب الثانى أن الخبر المذكور فى الآية خبر إن ، أما (الصابئون) فخبرها محذوف ، تقديره كذلك ، واستشهدوا لهذا الجواب بقول ضابئ بن الحارث البُرْجمىّ :

فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُهُ ... فإنى وقَيَّارٌ بها لغريبُ

فغريب خبر إن بدليل دخول لام التوكيد عليه وخبر «قيار» محذوف ، تقديره كذلك . وكأنما أحسّ الفراء تلميذ الكسائى أن البصريين مصيبون فى موقفهم لعدم جريان ذلك على ألسنة العرب ، فرأى أن يتوقف عند نص الآية وأن يخصّص القاعدة بما يماثلها ، فقال إنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن ، وهو الاسم المبنى مثل الذين فى الآية وضمير المتكلم فى بيت ضابئ [1] .

ومن ذلك الآية الكريمة : ( إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ) فى قراءة سعيد بن جُبَيْر بنصب كلمة ( عبادا ) مما جعل الكسائى يضع قاعدة عامة ، وهى أن إنْ النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية عملت عمل ليس ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر . وهى – فى رأى سيبويه – لا تعمل بل تُهْمل دائمًا ، وكأن قراءة سعيد بن جبير فى رأيه شاذة فذة لا يصح أن تتّخذ منها قاعدة . ولعل من الطريف أن نعرف أن الفراء كان يتابع سيبويه فى رأيه ، بينما كان يتابع المبرد البصرى الكسائى فيما ارتآه من عملها [2] . وفى ذلك ما يشهد بأن مدار الاختلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية وأئمتهما لم يكن يُراد به إلى المناقضة ، وإنما كان يراد به إلى تبين وجه الصواب فى إخلاص ، ولذلك كثر بينهم الالتقاء فى الآراء وأن يتابع الكوفى البصريين والبصرى الكوفيين ، وكأنهم جميعًا أغصان من دَوْحة واحدة .

ومن ذلك الآية الكريمة : ( وتحسبهم أيقاظًا وهم رقود ونقلّبهم ذات اليمين وذات الشمال وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوَصيد ) فقد لاحظ أن اسم الفاعل ( باسط ) مع أنه بمعنى الماضى فى الآية ، لأنه يحكى قصة أهل الكهف ، عملَ النصب فى كلمة ذراعيه ، فوضع قاعدة عامة ، هى أنه يعمل النصب بمعنى الماضى وبمعنى الحال والاستقبال ، بينما كان يمنع البصريون عمله النصب فيما بعده على المفعولية وهو بمعنى الماضى ، وتأولوا ( باسط ) فى الآية على حكاية الحال الماضية ،

---

(١) الإنصاف : المسألة رقم ٢٣ والمغنى ص ٥٢٧ والهمع ٢/١٤٤ وأسرار العربية ص ١٥٢.

(٢) ابن يعيش ٨/١١٣ والرضى ١/٢٤٩ والمغنى ص ١٩ والهمع ١/١٢٤

بدليل حكايتها بالمضارع فى الفعل السابق : ( ونقلبهم ) وكأن التقدير : وكلبهم يبسط ذراعيه . غير أن الكسائى تمسك بالآية واتخذ منها قاعدة كلية مجوزا مثل «زيد معطٍ عمراً أمس درهمًا» . وتابعه فى ذلك تلميذه هشام بينما ظل الفراء مع جمهور البصريين لا يجيز إعمال اسم الفاعل فى المفعول به إذا كان بمعنى الماضى[١] .

ومن ذلك الآية الكريمة : ( قُلْ لعبادى الذين آمنوا يُقيموا الصلاة ) فقد رأى المضارع فيها محذوف النون ، فقال إنها حُذفت على تقدير لام الأمر ، واتخذ من ذلك قاعدة عامة ، هى حذف لام الأمر من المضارع بشرط تقدم « قُلْ» عليه كما فى الآية ، بينما كان البصريون يرون أن الفعل المضارع مجزوم فى جواب الأمر مثله فى نحو « ائتنى أكرمْك »[٢] .

وعلى نحو ما كان يتخذ من بعض الحروف فى القراءات قواعد يخالف فيها سيبويه والخليل كان يصنع ذلك تلقاء الأقوال والأشعار الخارجة على مقاييسهما ، بل لقد وجد فيها مادة أوسع وأغزر ، فمن ذلك أنه رأى بعض العرب يقول : « لا عبدَ الله فى الدار» . بإعمال لا عمل إنَّ ونصب عبدالله ، ومعنى العبارة أن أحداً من الناس لا يوجد فى الدار ، لاستعمال عبد الله هنا فى أى رجل كان ، غير أنه قاس على عبد الله بقية الأعلام منتهيًا إلى قاعدة عامة ، هى أن لا النافية للجنس يجوز أن يليها العَلَم فيقال : « لا زيدَ فى الدار» . وواضح ما فى قياسه من خطأ ، ولذلك رفض تلميذه الفراء قاعدته ، لأن لا النافية للجنس تتطلب أن يكون اسمها نكرة أو كالنكرة حتى تفيد النفى العام الشامل كما لاحظ البصريون . ولعل فى ذلك ما يلفت إلى أن الكسائى كانت تفلت منه أحيانًا العلة السديدة التى توجب القاعدة النحوية ، وكأنه لم يكن يَسْبر الشواهد التى يشتق منها أحكامه النحوية دائمًا سبْراً دقيقًا[٣] .

ومن ذلك أن البصريين منعوا تقديم المستثنى فى أول الكلام موجبًا كان أو

---

(١) المغنى ص ٧٧٠ ، والهمع للسيوطى ٢/ ٩٥ .

(٢) المغنى ص ٢٤٨ وانظر الكتاب ١/ ٤٥٢ .

(٣) الهمع ١/ ١٤٥ .

منفياً ، فلا يقال « إلا زيداً قام القوم » ولا « إلا زيداً ما أكل أحد طعاماً » ولا « ما — إلا زيداً — قام القوم » وسمع الكسائى :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعدُّ عيالى شُعْبة من عيالكا

فلم يلتفت إلى أن ذلك ضرورة شعرية دفعت الشاعر إلى المخالفة المنطقية لترتيب الكلام، فسوّغه لا فى «خلا » وحدها بل أيضاً مع «إلا»، بحجة أنها الأصل فى الباب وخلا فرع لها ، والأصل أولى بما يجوز فى الفرع ، وبذلك وضع قاعدة عامة هى جواز تقديم المستثنى فى أول الكلام سواء أكان موجباً أم منفياً[1] . ورأى الأخفش يجيز تأخير المعمول للفعل إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدم المستثنى عليه لقوله تعالى: ( وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزُّبر ) فقد تأخر الجار والمجرور ( بالبينات والزبر ) وتقدم المستثنى ( إلا رجالا ) ووقع له فى بعض الشعر : « فما زادنى إلا غراماً كلامُها » بتوسط المستثنى بين الفعل والفاعل ، فوضع قاعدة عامة ، خالف بها جمهور البصريين ، وهى أنه يجوز تقديم المستثنى على المعمول للفعل مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً[2] . وذهب سيبويه والبصريون وجمهور الكوفيين إلى أن « خلا »إذا تقدمتها ما المصدرية تعيّن نصب المستثنى بعدها ، وجوّز الكسائى فيه الجرّ على أن تكون ما زائدة فتقول «قام القوم ما خلا محمداً بالنصب » وما خلا محمدٍ بالجر. وعلق ابن هشام على ذلك فى المغنى بأن القياس يمنع ذلك لأن« ما » لاتزاد قبل الجار والمجرور، إنما تزاد بعد حرف الجر مثل ( عما قليل ) ( فبما رحمة ) وقال: إن احتج بالسماع فهو من الشذوذ الذى لا يصح القياس عليه[3] . وربما كان أغرب ما ذهب إليه الكسائى من أحكام فى باب الاستثناء أنه جوّز فى مثل « ما قام إلا محمدٌ» نصب محمد على الاستثناء ، مستدلا بقول بعض الشعراء :

لم يبق إلا المجدَ والقصائدا غيرَك يابنَ الأكرمين والدا

بنصب المجد وغيرك . وردّ عليه جمهور النحاة بأن غيرك هى الفاعل وفتحتها

---

(١) الإنصاف : المسألة رقم ٣٦ والهمع ٢٢٦/١ .

(٢) الهمع ٢٣٠/١ .

(٣) المغنى ص ١٤٢ وانظر الهمع ٢٣٣/١.

ليست فتحة إعراب و إنما هى فتحة بناء لإضافتها إلى مبنى . وقد اندفع فى هذا الحكم تمشيًا مع قاعدته التى أشرنا إليها فى الفصل الماضى ، وهى أنه قد يحذف الفاعل مع الفعل ، وكأنه لم يلاحظ فى مثل « ما قام إلا محمد » ما لاحظه البصريون وجمهور الكوفيين من أن الفاعل مذكور بعد إلا وأن الاستثناء مفرّغ . وربما كان أشد فى الغرابة أنه أعرب لفظة محمد فى حالة الرفع بدلا من الفاعل المحذوف[١] .

وجوّز النحاة فى التمييز توسطه بين الفعل ومرفوعه مثل « طاب نَفْسًا محمدٌ » أما تقدمه على معموله مثل « نفسًا طاب محمد » فمنعه سيبويه وجمهور البصريين وجوّزه الكسائى وتبعه فى ذلك المازنى والمبرد ، لوروده على لسان بعض الشعراء فى قوله :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبَها ... وما كان نفسًا بالفراق تَطيبُ

واحتج البصريون بأن ذلك لم يرد فى نثر ، وإنما جاء على لسان الشاعر ضرورة ، ولا يُحْتَجّ بالضرورة لأنها تبيح مالا يباح[٢] .

وكان سيبويه يذهب هو وجمهور البصريين إلى أن «حيث» تلزم الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية وأنه لا يجوز إضافتها إلى المفرد ، وذهب الكسائى إلى جواز ذلك ، بل جعله قياسيًّا لقول بعض الشعراء :

ونطعنهم تحت الحبَا بعد ضَرْبهم ... ببيض المواضى حيثُ لىِّ العمائمِ [٣]

وقول آخر :

أما ترى حيث سُهَيْلٍ طالعا ... نجمًا يضىء كالشهاب لامعا

والبصريون يجعلون ذلك من النادر الذى لا يصح أن يتّخذ منه القياس والأحكامُ النحوية الكلية العامة[٤] .

---

(١) الهمع ١/٢٢٣ .

(٢) الإنصاف : المسألة رقم ٢٠ والهمع ١/٢٥٢ وابن يعيش ٢/٧٣ .

(٣) تحت الحبا : فى أوساطهم .

(٤) المغنى ص ١٤١ والهمع ١/٢١٢ .

وله فى نواصب المضارع أحكام كثيرة لاتسندها الشواهد ولا القياس ، من ذلك أن سيبويه كان لايجوّز الفصل بين « لن » والفعل المضارع المنصوب بعدها، وتابعه فى ذلك البصريون وهشام، وخالفه الكسائى ، فجوّز الفصل بين لن والفعل بالقَسَم وبمعموله ، فتقول : « لن والله أقرأ الكتاب » و « لن الكتابَ أقرأ » وأحسَّ الفراء ما فى المثال الأخير من النبوّ ، فلم يوافقه إلا على الفصل بالقَسَم ، غير أنه عاد فجوّز الفصل بكلمة أظن مُسيغًا أن يقال : « لن أظن أزورك » بالنصب، وكذلك بالشرط مثل « لن — إن تزرنى — أزورك » وهما صيغتان نابيتان وليس هناك مايؤيدهما من الشواهد [1]. ومن هذا الباب أن البصريين وهشامًا ومن تابعه من الكوفيين كانوا لايجيزون الفصل بين كى ومعمولها إلا بما ولا الزائدتين ، مثل « جئت كيما أتعلم » و ( كيلا يكون دُولة ) وجوز الكسائى الفصل بينها وبين الفعل بمعموله مطلقًا . وأغرب من ذلك أنه جوّز أن يتقدم عليها المعمول للفعل مثل « جئت الرياضةَ كى أتعلم » [2] . ومن ذلك أن جمهور البصريين كان يجيز الفصل بين إذن ومعمولها بلا النافية وبالقَسَم لورود ذلك فى الاختيار وفى الشعر مثل « إذن والله نرميَهم بحرب » وتوسع الكسائى — وتبعه هشام — فجوّز الفصل بمعمول الفعل مطلقًا مثل « إذن صاحبَكَ أكرم » ويُبقى الكسائى لإذن عملها، ويلغيه هشام رافعًا للمضارع . وكان سيبويه والبصريون يشترطون لنصبها المضارع أن تكون فى صدر العبارة ، وسمع الكسائى بعض الرجّاز يقول :

لا تتركنِّى فيهمُ شطيراً  إنى إذن أهلكَ أو أطيرا[3]

فذهب إلى إلغاء هذا الشرط بعد إنَّ ، وقاس عليها كان ، تقول « كان عبد الله إذن يكرمك » وتوقف تلميذه الفرّاء ، فوافقه فى إنّ وخالفه فى كان ، رافضًا ما ارتآه أستاذه من هذا القياس[4] .

وواضح مما قدمنا أن الكسائى كان يتوسع أحيانًا فى القياس وأنه كان يدلى

---

(١) الهمع ٢ / ٤ .

(٢) الهمع ١ / ٨٨ ، ٢ / ٦ .

(٣) شطيراً : غريباً

(٤) معانى القرآن للفراء ١ / ٢٧٤ والهمع ١ /٧ والمغنى ص ١٦ حيث ذكر ابن هشام أن البصريين يتأولون البيت على أن خبر إن محذوف تقديره : إنى لا أقدر على ذلك . واستأنف الشاعر مابعده .

أحيانًا بأحكام دون شواهد تسندها من اللغة ومما جرى فى الندرة على ألسنة بعض العرب . ومما نسوقه أيضًا من توسعه فى القياس حكمه بأن صلة الموصول يجوز أن تكون طلبية ، محتجًّا بقول الفرزدق :

وإنى لراجٍ نظرةً قِبَلَ التى    لعلى —وإن شطّتْ نَواها— أزورُها

والصلة فى البيت — إن صحت — إنشائية لا طلبية ، وقد تأول البيتَ البصريون بأحد توجيهين ، إما أن الصلة محذوفة على إضمار القول ، أى « قبل التى أقول لعلى » أو على أن الصلة هى جملة « أزورها » فى آخر البيت وخبر لعل محذوف تقديره « لعلى أفعل ذلك » . وإنما منع البصريون أن تكون الصلة إنشائية ، لأنها معرِّفة للموصول ، فلا بد من تقدمها عليه وأن تكون معهودة مما يستلزم خبريتها ، وما خالف ذلك ينبغى تأويله . ولسلامة هذا المنطق فى استعمال العرب للموصول والصلة توقف تلميذه هشام ، فلم يرتض أن تكون الصلة طلبية ، بحيث يُفْسَحُ لمثل « الذى كلِّمْه أولا تخاطبْه محمد » كما ذهب الكسائى ، وارتضى فقط طبقًا للبيت السالف أن تكون إنشائية مصدَّرة بلعل ، وقاس عليها ليت وعسى ، فيقال « الذى — ليته يأتى أو عساه أن يأتى — زيد »[1] .

وتدور للكسائى فى كتب النحو وراء ذلك آراء كثيرة لا تسندها الشواهد ، فمن ذلك أنه كان يجيز الفصلَ بين فعل الشرط وأداته بمعموله مثل « من زيدا يكرمْ أكرمه » والفصلَ أيضًا بعطف وتوكيد ، ومنع ذلك الفرّاء لعدم وروده فى السماع[2] . وكان يجوِّز تقديم معمول فعل الشرط والجواب على الأداة مثل « خيراً إن تفعل تكرم » و « خيراً إن أتيتنى تُصِبْ » ومنع ذلك أيضًا الفراء ، إذ لا يؤيده شىء من السماع عن العرب[3] .

ومن ذلك أنه جوَّز فى المصدر الواقع مبتدأ وخبره حال سَدَّت مسدَّه مثل « قراءتى الكتاب نافعةً » بنصب نافعة أن يُنْعَتَ ، فيقال مثلا « قراءتى الكتابَ الدقيقة نافعة » ومنع ذلك الجمهور لأنه لم يرد فيه سماع[4] . ومن ذلك أن البصريين كانوا يوجبون

---

(١) الهمع ١/٨٥ وانظر المغنى ص ٦٤٧ .

(٢) الهمع ٢/٥٩ .

(٣) الهمع ٢/٦١ وانظر الرضى ٢/١٥٠ .

(٤) الهمع ١/١٠٧ .

فى إنّ الكسر حين تقع جوابًا لقسم مثل « والله إن محمداً مسافر » لكثرة ذلك فى السماع عن العرب ، وخالفهم الكسائى ، فجوّز الكسر والفتح واختار فتحها مع ندرته فى السماع[١] . ومن ذلك أنه جوّز العطف بالرفع على المفعول الأول لظن إذا كان المفعول الثانى فعلا ، فيقال « أظن محمداً وعلى سافرا » ولم يسند ذلك بأى سماع أو أى شاهد عن العرب ، ولعل ذلك ما جعل الفراء تلميذه يقف فى صفوف البصريين منكراً هذا الحكم الغريب[٢] . ومن ذلك أنه كان يجيز فى الاختيار تقديم الحال على صاحبها مثل « زيد طالعةً الشمس » وهو حكم لا يتفق ومنطق التعبير وسياقه[٣] . وربما كان أغرب ما انتهى إليه هو وتلميذه الفراء من حكم لا يسنده أى سماع ولا أى شاهد ما ذهبا إليه من بناء فعلى « كان وجعل» للمجهول فيقال« كِين قائم وكِين يقام وجُعل يُفْعَلُ » بنيابة الخبر عن الاسم مع الفعلين الناقصين ، إذ يريدان «جعل»التى تدخل فى أفعال المقاربة . وهى صياغات غريبة ، ولذلك أنكرها الرضى فى شرحه على الكافية إنكاراً شديداً[٤] .

ولعل فى ذلك وأمثاله مما نجده عند الكسائى ونحاة الكوفة ما يدل أكبر الدلالة على خطأ من يحاولون رفع المدرسة الكوفية فوق المدرسة البصرية فى الحس اللغوى وتبين روح اللغة زاعمين أنهم لم يكونوا يتعدون الرواية والسماع وهم قد تعدوهما كثيراً ، كما تعدّوا حدود القياس السديد . وقد حاولوا — جاهدين — أن يخالفوا سيبويه وغيره من نحاة البصرة فى كثير من وجوه الإعراب والتقدير فى العبارات ، مما جرّهم فى كثير من الأمر إلى صور مختلفة من التعقيد والبعد فى التأويل ، فمن ذلك إعراب الأسماء الخمسة : « أبوك وأخواتها » فقد كان سيبويه وجمهور البصريين يرون أنها معربة بحركات مقدرة فى الحروف أى فى الواو رفعًا والألف نصبًا والياء جرًّا ، وذهب الأخفش إلى أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل تلك الحروف ، بينما ذهب الكسائى — وتبعه الفراء — إلى أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات السابقة لها معًا ، غير ملتفتَيْن إلى أن علامات الإعراب إما أن تكون

(١) الهمع ١/١٣٧ .
(٢) الهمع ٢/١٤٥ .
(٣) الهمع ١/٢٤٢ .
(٤) الرضى على الكافية ١/٧٤ والهمع ١/١٦٤ .

بالحركات كما فى المفردات وإما أن تكون بالحروف كما فى المثنى وأنه كان ينبغى لذلك أن يختارا إعرابًا لها إما بالحروف كما ذهب سيبويه ، وإما بالحركات كما ذهب الأخفش[١] . ومن ذلك أن سيبويه والبصريين كانوا يعربون ضمير الفصل فى مثل « محمد هو الشاعر » على أنه لا محل له من الإعراب ، وذهب الكسائى إلى أن محله محل ما بعده رفعًا أو نصبًا كالمثال السابق ومثل «كان محمد هو المسافر » وكأنما تنبه الفراء إلى ما فى هذا الرأى من خلل ، إذ تعرب «هو» بتاليها قبل النطق به ، فذهب إلى أن إعرابها هو إعراب ما قبلها ، فى مثل « كان محمد هو المسافر » محلها الرفع وفى مثل « إن محمداً هو المسافر » محلها النصب ، بينما محلها الرفع فى تقدير الكسائى . وكل ذلك أعفانا منه سيبويه والبصريون ، لأنه لا يترتب عليه شىء فى النطق فضلا عن البعد فى تقدير المحل المزعوم[٢] . ومن ذلك إعراب صيغة الاشتغال فى مثل « الكتابَ قرأته » بنصب الكتاب فإن سيبويه والبصريين يجعلون الكتاب وما يماثله مفعولا به لفعل يفسره المذكور ، وذهب الكسائى إلى أنه مفعول للفعل التالى والضمير المتصل به ملغى ، وردّه البصريون بأن الفعل قد يكون لازمًا مثل « الكتابَ نظرت فيه » فلا يصح تعديه المفعول السابق . وكأنما أحسّ الفراء ما فى رأى أستاذه من خلل لا من هذه الناحية ولكن من ناحية إلغاء الضمير ، فقال إن الفعل عامل فى الضمير والمفعول المتقدم معًا ، ورُدّ بتعدى الفعل اللازم وأن الفعل المتعدى لواحد يصبح متعديًا لمفعولين فى مثل « الكتابَ قرأته » وهو نقض للقواعد المقررة فى لزوم الأفعال وتعديها إلى واحد أو أكثر[٣] .

ولعل فى كل ما قدمنا ما يصور إمامة الكسائى لمدرسة الكوفة النحوية والأسس التى وضعها لقيامها ، وهى أسس تقوم على الاتساع فى الرواية والقياس والنفوذ إلى أحكام وآراء لم تقع فى خاطر البصريين ، سواء سندتها الشواهد أو لم تسندها ، مع كل ما يمكن من مخالفتهم فى توجيه الإعراب فى الصيغ والعبارات .

---

(١) الهمع ١/٣٨ .
(٢) الهمع ١/٦٨ .
(٣) الهمع ٢/١١٤ .

## ٣

### تلاميذ الكسائى

كان الكسائى متعدد الجوانب ، إذ كان من أئمة القرّاء واللغويين والنحاة ، ولذلك كثر تلاميذه وتعدّدوا حسب الجوانب التى كان يتقنها ويحاضر فيها ويملى ، فمنهم من أخذ عنه القراءات واللغة، ولعل أشهرهم أبو عبيد القاسم[١] بن سلام ، وقد جمع من إملاءاته كثيراً فى كتابه « معانى القرآن » وصور قراءته فى كتابه عن القراءات . وكانت لهعناية شديدة باللغة ورواية غريبها على نحو ما هو معروف فى كتابه الغريب المصنف . وتذكر له كتب النحو أنه كان يذكر أن بين العرب قوماً ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً ، كقول بعض الشعراء :

إذا اسود جُنْحُ الليل فلتأت ولتكنْ ... خطاك خِفافاً إنّ حُرّاسنا أُسْدا

والجمهور يتأولون ذلك ومثله على الحال وأن الخبر محذوف[٢] . ومنهم من شدا عنه اللغة والشعر وأطرافاً من النحو ، وهم جماعة من المؤدبين ، لعل أشهرهم على[٣] بن المبارك الأحمر مؤدب الأمين، وكان يحفظ كثيراً من القصائد وأبيات الغريب ، وروى السيوطى أنه كان يزعم — مع الفراء — أن ما قد تكون أداة استثناء، بدليل قول بعض العرب : « كل شىء مَهَهٌ ( سهل ) ما النساءَ وذكرَهن » أى إلا النساء وذكرهن . وتأوله النحاة بأن فعل الاستثناء بعد ما حُذف ، والتقدير ما خلا أو ما عدا النساء وذكرهن[٤] .

وممن قرأ عليه اللغة والنحو وقراءة حمزة محمد[٥] بن سَعْدان الضرير وكان

---

( ١ ) انظر فى ترجمة القاسم بن سلام الزبيدى ص ٢١٧ ونزهة الألباء ص ١٣٦ وأبا الطيب اللغوى ص ٩٣ والفهرست ص ١١٢ ومعجم الأدباء ١٦ / ٢٥٤ وتاريخ بغداد ١٢ / ٤٠٣ وطبقات الشافعية ١ / ٢٧٠ وطبقات القراء ٢ / ١٦ وتهذيب التهذيب ٨ / ٣١٥ وإنباه الرواة ٣ / ١٢ وبغية الوعاة ص ٣٧٦ .

( ٢ ) همع الهوامع ١ / ١٣٤ .

( ٣ ) راجع ترجمته فى الزبيدى ص ١٤٧ وأبى الطيب اللغوى ص ٨٩ وتاريخ بغداد ١٢ / ١٠٤ ونزهة الألباء ص ٩٧ ومعجم الأدباء ١٣ / ٥ وإنباه الرواة ٢ / ٣١٣ وبغية الوعاة ص ٣٣٤ .

( ٤ ) الهمع ١ / ٢٣٣ .

( ٥ ) انظر فى ترجمته الزبيدى ص ١٥٣ والفهرست ص ١١٠ وتاريخ بغداد ٥ / ٣٢٤ ونزهة الألباء ص ١٤٤ ومعجم الأدباء ١٨ / ٢٠١ وطبقات القراء ٢ / ١٤٣ وبغية الوعاة ص ٤٥ .

له كتاب كبير فى القراءات ، وألف فى النحو مختصراً ، وكان يجوّز نداء الجنس المعرّف بالألف واللام المشبه به مثل « يا الأسد » أى يا مثل الأسد[١] . ومعروف أن الجمهور لا يجيز ذلك إلا مع أى ، تقول « يا أيها الأسد » ولا يجوز « يا الأسد » ألبتة .

ومن غلبت عليه اللغة من تلاميذه على[٢] بن حازم اللّحْيانى ، وكان يتصدر للإملاء فى زمن الفرّاء ، واشتهر بكتاب فى اللغة يسمى « النوادر » . ودارت فى كتب النحو له روايتان شاذتان شذوذاً شديداً أما الأولى فروايته أن من العرب من يجزم بأن الناصبة للمضارع ، إذ ذكر أن بعض بنى صَبَاح من ضَبَّة أنشده قول امرئ القيس :

إذا ما غَدَوْنا قال وِلْدَانُ أهلنا      تعالوا إلى أن يأتنا الصيدُ نَحْطبِ

وقول بعض الرجّاز :

أحاذر أن تعلمْ بها فتردَّهــا      فتتركها ثِقْلاً علىَّ كما هِيَا

ويُرْوَى البيت الأول « إلى أن يأتى الصيد » وإذن تسقط رواية اللحيانى ، أما البيت الثانى فقال ابن هشام : فيه نظر ، لأن الراجز عطف على الفعل المسكَّن أفعالا منصوبة مما يدل على أنه مسكن للضرورة لا مجزوم[٣] . وأما الرواية الثانية فما ذكره من أنه سمع بعض العرب ينصب بلم الجازمة مثل لن تماماً كقول بعض رجّازهم :

فى أىِّ يومىَّ من الموت أفرْ      أيومَ لم يُقْدَرَ أمْ يومَ قُدِرْ

وكقراءة بعض القراء شذوذاً (ألم نشرحَ لك صدرك) بفتح الحاء . وخرَّج ذلك بعض النحاة على أن الأصل «لم يُقْدرَنْ» و (ألم نشرحَنْ) ثم حُذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها[٤] . وهى على كل حال صيغ شاذة لا يعوّل عليها فى القواعد المطردة .

على كل حال ليس بين من سميناهم من تلاميذ الكسائى من يمكن أن يقال

---

(١) الهمع ١/١٧٤ .

(٢) راجع فى ترجمته الزبيدى ص ١٤٧ وأبا الطيب اللغوى ص ٨٩ ونزهة الألباء ص١٧٦ ومقدمة تهذيب اللغة للأزهرى ومعجم الأدباء ١٤/١٠٦ وإنباه الرواة ٢/٢٥٥ وبغية الوعاة ص ٣٤٦ .

(٣) المغنى ص ٢٧ .

(٤) المغنى ص ٣٠٧ .

عنه إنه نَمّى النحو الكوفى ، وكأن هؤلاء التلاميذ تركوا هذه المهمة لعَلَمين هما الفرّاء، وسنفرد له فصلا خاصًّا ، وهشام بن معاوية الضرير ، وحرى أن نخصه بكلمة مستقلة .

٤

## هشام [1] بن معاوية الضرير

هو أنبه تلاميذ الكسائى بعد الفراء ، ويظهر أنه كان يتصدّر للتدريس والإملاء على الطلاب كما كان يؤدب بعض أبناء الأثرياء وذوى الجاه ، فى أخباره أن الرُّخَّجى كان يُجْرى عليه فى كل شهر عشرة دنانير ، وأن إسحق بن إبراهيم بن مصعب القائم على شرطة بغداد فى عهد المأمون لزمه وقرأ النحو عليه . وما زال مشغولا بالتأديب والتعليم حتى توفى سنة ٢٠٩ للهجرة . ونراه يُعْنَى بالتصنيف فى النحو ، فيؤلف فيه ثلاثة كتب هى الحدود والمختصر والقياس .

ويقول مترجموه : « له فى النحو مقالة تُعْزَى إليه ». ومن يرجع إلى كتب النحاة يجد له آراء كثيرة تدور فيها ، وهى لا تفصله عن مدرسته الكوفية ، بل تجعله منمّيا لها، باعثًا على نشاطها . وهو فيها تارة يتفق مع أستاذه، وتارة يعدّل فى آرائه ، وكثيراً ما ينفرد بآراء يختص بها وحده . فمما اتفق فيه مع أستاذه القولُ بأن الفاعل قد يحذف على نحو ما يلقانا فى باب التنازع فى مثل « قام وقعد على » فى رأيهما أن لفظة على فاعل للفعل الثانى وأن الفعل الأول حذف فاعله ، حتى لا يكون هناك إضمار قبل ذكر الفاعل . ويتضح ذلك أكثر فى حالتى التثنية والجمع ، فمذهب سيبويه فيهما أن يقال فى التثنية : « ضربانى وضربت الزيدين » وفى الجمع « ضربونى وضربت الزيدين » أما فى مذهب الكسائى وهشام فيقال فى التثنية : « ضربَنى وضربت الزَّيْدَين » وفى الجمع

---

(١) انظر فى ترجمة هشام الفهرست ص ١١٠ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٩٢ ونزهة الألباء ص ١٦٤ وابن خلكان وإنباه الرواة ٣/ ٣٦٤ ونكت الهميان للصفدى ص ٣٠٥ وبغية الوعاة للسيوطى ص ٤٠٩ .

« ضربني وضربت الزَّيْدِين » فتوحَّد الفعل الأول معهما لخلوه من الضمير[1] . ومما اتفقا فيه أيضاً إعمال اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى فى المفعول به مثل « على ناظمٌ قصيدتَه أمس »[2] . واتفقا فى أن الفعل اللازم إذا بنى للمجهول مثل « مُرَّبه » كان نائب الفاعل ليس الجار والمجرور كما يذهب جمهور النحاة، وإنما ضمير المجهول ، لأنه يعود إما على المصدر أو الوقت أو المكان ، مما يعمل فيه الفعل عادة[3] . وكذلك اتفقا فى أن الماضى المجرد من قد الواقعة جملته خبراً لإن يصح دخول لام الابتداء عليه مثل « إن محمداً لقام » على إضمار قد، ومنع ذلك الجمهور[4] . وذهب الأخفش إلى أن صيغة التعجب تُصاغ من العاهات فيقال : « ما أعوره » وقاس على ذلك الكسائى — وتبعه هشام — صياغته من الألوان مثل « ما أحمره » و « ما أبيضه » و « ما أسوده » و « ما أخضره »[5] .

ومما وافق فيه أستاذه مع شيء من التعديل تقدم المفعول به على المبتدأ فى مثل « زيداً أخوه ضارب » و « زيداً أخوه ضرب » فقد كان الكسائى يجيز الصورة الأولى ولا يجيز الصورة الثانية ، وأجازهما معاً هشام[6] . وكان يجيز مع أستاذه الفصلَ بين إذن والمضارع المنصوب بها بمعموله مطلقاً ، غير أن الكسائى كان يرجِّح النصب ، أما هو فكان يرجح الرفع[7] . وصوَّرنا فيما أسلفنا خلافه مع أستاذه فى وقوع الجملة الطلبية صلة ، وقد خالفه فى طائفة من الآراء ، فمن ذلك ذهاب الكسائى — كما مرَّ بنا — إلى أن الأسماء الخمسة معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً ، بينما ذهب هشام إلى أن الأحرف : الواو والألف والياء هى الإعراب وأنها نابت عن الحركات[8] . ومر بنا أن الكسائى كان يجوِّز الفصل بين لن والمضارع الناصبة له بالقسم ومعمول الفعل مطلقاً ، وخالفه فى ذلك هشام آخذا بوجهة نظر البصريين[9] . وكان الكسائى يرى رفع لفظة اليوم فى مثل « اليومُ الأحد » وجوَّز هشام فى كلمة « اليوم » النصب على الظرفية لأنها

---

(١) الهمع ١/١٠٩ وابن يعيش ١/٧٧ والمغنى ص ٦٧٣ .
(٢) المغنى ص ٧٧٠ .
(٣) الهمع ١/١٦٤ .
(٤) المغنى ص ٢٥٢ .
(٥) الهمع ٢/١٦٦ .
(٦) الهمع ١/١٠٢ .
(٧) المغنى ص ١٦ .
(٨) الهمع ١/٣٨ .
(٩) الهمع ٢/٤ .

حينئذ بمعنى الآن [١] . وله آراء كثيرة انفرد بها ودارتْ فى كتب النحاة ، من ذلك أنه كان يرى – كما مر بنا فى غير هذا الموضع – أن عامل الرفع فى الفاعل هو الإسناد أى إسناد الفعل له ، وذهب إلى أن العامل فى المفعول به هو الفاعل ، فمثل قرأت الكتاب العامل فى الكتاب النصب هو التاء . وزعم فى مثل « ظننت زيداً قائمًا » أن التاء نصبت زيداً، أما «قائمًا» فنصبها الظن [٢] . وكان يذهب إلى أن المعتل حين يُجْمع جمع مؤنث سالماً مثل عِدة وعدات وثُبَة وثبات ينصب بالفتحة مستدلا على ذلك بحكايته عن العرب « سمعت لغاتَهم » بالنصب [٣] وجاء عن العرب « كلمته فاه إلى فىَّ » ومرَّ بنا أن سيبويه كان يعرب كلمة « فاه إلى فىَّ» حالا على تقدير : مشافهة ، وأعربها الإخفش منصوبة بتقدير «من» أى على نزع الخافض، وأعربها الكوفيون مفعولا به على تقدير « جاعلا فاه إلى فىَّ » . وذهب الجمهور إلى أنه لا يقاس على هذا التركيب فلا يقال : « كلمته وجهه إلى وجهى ولا عَيْنه إلى عينى» وذهب هشام إلى القياس عليه ، فأجاز مثل « ماشيته قدمه إلى قدمى ، وجاوزته بيته إلى بيتى ، وناضلته قوسه عن قوسى » ونحو ذلك [٤] . وكان يذهب مذهب قُطْرب فى أن واو العطف تفيد الترتيب فى مثل قام زيد وعمرو [٥] . ومعروف أن الجمهور كان يعرب : « لا أبالك » على أن أبا اسم مضاف إلى الضمير المجرور باللام واللام زائدة لا اعتداد بها والخبر محذوف . وذهب هشام فى إعرابها إلى أن الجار والمجرور صفة لأب والخبر محذوف [٦] . وكان يجيز أن يقال « زيد وحده » لسماع ذلك عن العرب ، وكان يعرب « وحده » على أنه منصوب انتصاب الظرف مثل عنده، وزعم فى مثل «جاء زيد وحده» أن وحده ليست حالا كما ذهب سيبويه مؤولاً لها بكلمة «منفرداً» إنما هى منصوبة على الظرفية [٧] . وذهب إلى أن الفاء العاطفة قد تستعمل بمعنى إلى مستدلاًّ بقول امرئ القيس :

---

(١) الرضى على الكافية ١/٣٨٣ .

(٢) الإنصاف : المسألة رقم ١١ والهمع ١/١٦٥ .

(٣) الهمع ١/٢٢ .

(٤) الهمع ١/٢٣٧ والرضى على الكافية ١/١٨٦ .

(٥) المغنى ص ٣٩٢ والهمع ٢/١٢٩ .

(٦) الهمع ١/١٤٥ .

(٧) الهمع ١/٢٤٠ .

قفا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسِقْطِ اللِّوَى بين الدَّخول فحَوْملِ

وهو إبعاد فى الفهم والتقدير [١] . وعلى شاكلته ذهابُه إلى أن كيف قد تأتى حرف عطف ، وأنشد على ذلك قول بعض الشعراء :

إذا قلَّ مالُ المرء لانتْ قَناتُه وهانَ على الأدنى فكيف الأباعدِ

وهو خطأ واضح لاقترانها — كما قال ابن هشام — بالفاء ، وقد خرَّجها على مضاف محذوف ، تقديره : فكيف حال الأباعد. ويمكن أن يكون جر الأباعدِ ضرورة شعرية وأن البيت من قصيدة مكسورة الدال [٢] . وله من هذا القبيل آراء يُغْرِب فيها إغرابًا بعيداً ، من ذلك أنه كان يذهب إلى أن الفاعل ونائب الفاعل قد يكونان جملة مثل « يعجبنى تقوم » والجمهور يؤوِّل ما قد يُظَنُّ فيه ذلك من صور الكلام [٣] . وكان يذهب فى مثل « مؤدبنى » إلى أن النون فيها تنوين لا نون ، حتى يفسح لإعمال اسم الفاعل فى الياء النصب ، وردَّ ذلك ابن هشام بأنها لو كانت تنويناً لما دخلت على اسم الفاعل الألف واللام فى مثل « الموافينى » من قول الشاعر : « وليس الموافينى ليُرْفَدَ [٤] خائبًا [٥] » . ومن ذلك أن البصريين وجمهور النحاة كانوا لا يجيزون الجمع بين الفاعل والمفعول فى نعت واحد ، فلا يقال « ضرب زيد عمرا الظريفان » وجوَّز ذلك هشام مع اختيار الرفع [٦] .

وكان يذهب إلى أن الواو العاطفة للجمل تُغْنى غناء الضمير فى الربط بين المبتدأ وخبره فيقال مثلا « زيد جاءت هند وأكرمها » ومنع ذلك الجمهور لأنه لم يردْ به سماع ولأن الواو إنما تكون للجمع فى المفردات لا فى الجمل بدليل جواز « هذان : قائم وقاعد » دون « هذان يقوم ويقعد » [٧] .

ولعل فى كل ما أسلفنا ما يوضح نشاط هشام فى درس النحو على ضوء الأشعة التى سالت من آراء الكسائى وأصوله التى وضعها لنحاة الكوفة من بعده ، وقد مضى فى إثره يُكثر من الاتساع فى الرواية والقياس والخلاف على البصريين والنفوذ إلى آراء جديدة ، يداخلها كثير من البعد والإغراب.

(١) الرضى ٢ / ٣٤٠ .
(٢) المغنى ص ٢٢٧ والهمع ٢ / ١٣٨ .
(٣) المغنى ص ٤٤٨ ، ٤٧٨ .
(٤) يرفد : يعطى .
(٥) المغنى ص ٣٨١ ، ٧١٦ .
(٦) الرضى ١ / ٢٩٠ .
(٧) المغنى ص ٥٥٥ والهمع ١ / ٩٨ .

الفصل الثالث

# الفراء

## ١

### نشاطه العلمي

هو يحيي[1] بن زياد بن عبد الله ، من أصل فارسي من الدَّيْلم ، وُلد بالكوفة سنة ١٤٤ للهجرة ، ونَشَأَ بها ، وأخذ يكبُّ منذ نشأته على حلقات المحدِّثين والقُرَّاء أمثال أبي بكر بن عَيَّاش وسفيان بن عُيَيْنة ، واختلف إلى حلقات الفقهاء ورواة الأشعار والأخبار والأيام . وأكثر من الاختلاف إلى حلقة أبي جعفر الرُّواسي وكأنه لم يجد عنده كل ما يريد من علم العربية ، مما جعله يرحل إلى البصرة ويتتلمذ على يونس بن حبيب ويحمل كثيراً عنه مما كان يرويه من لغات الأعراب وأشعارهم . ونظن ظنًّا أنه اختلف حينئذ إلى حلقات المعتزلة التي كانت مهوى قلوب الشباب والمثقفين والأدباء في البصرة ، وأنه تلقن حينئذ مبادئ الاعتزال ، وظل مؤمنًا بها حَنَفِيًّا ، مما جعل مترجموه يقولون إنه كان متكلمًا يميل إلى الاعتزال ، وآثار اعتزاله واضحة في كتابه معاني القرآن إذ نراه فيه يتوقف مراراً للرد على الجبرية . ولعل صلته بالاعتزال والمعتزلة هي التي دفعته إلى قراءة كتب الفلسفة والطب والنجوم ، فقد كان المعتزلة يحرصون على قراءة هذه الكتب حتى ليقول الجاحظ كما مرَّ بنا : «لا يكون المتكلم جامعًا لأقطار الكلام متمكنًا في الصناعة حتى يكون الذي يُحْسِن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة ، والعالم عندنا ( يريد المعتزلة ) هو الذي يجمعهما » .

---

( ١ ) انظر في ترجمة الفراء الزبيدي ص ١٤٣ وأبا الطيب اللغوي ص ٨٦ والفهرست ص ١٠٤ ومقدمة تهذيب اللغة للأزهري ونزهة الألباء ص ٩٨ وتاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩ وابن خلكان في يحيى والأنساب للسمعاني الورقة ٤٢٠ ومعجم الأدباء ٢٠ / ٩ وطبقات الحفاظ ١ / ٣٤١ وطبقات القراء ٢ / ٣٧١ وتهذيب التهذيب ١١ / ٢١٢ وشذرات الذهب ٢ / ١٩ ومرآة الجنان ٢ / ٣٨ وبغية الوعاة ص ٤١١ .

ومعنى ذلك كله أن الفراء عُنى منذ نشأته فى الكوفة والبصرة بالوقوف على ثقافات عصره الدينية والعربية والكلامية والفلسفية والعلمية ، ويشهد بذلك معاصروه ، فيقول ثُمامة بن أشرس وقد جلس إليه بأخرة من حياته : «جلست إليه ، ففاتشته عن اللغة ، فوجدته بَحْرا ، وفاتشته عن النحو ، فوجدته نسيجَ وحده ، وعن الفقه فوجدته رجلا فقيهًا عارفًا باختلاف القوم ، وبالنجوم ماهراً ، وبالطب خبيراً ، وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها حاذقًا » . ويصفه مترجموه بالتفلسف فى تصانيفه وأنه كان يستعمل فيها ألفاظ الفلسفة .

وقد تعمَّقه ميل شديد لإتقان العربية ، والعناية بالقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره وعاد إلى مسقط رأسه بعد أن حمل من ذلك أزواداً كثيرة . وكانت شهرة مواطنه الكسائى قد أخذت تدوّى فى بلدته ، فرحل إلى بغداد ، ولزمه منذ عصر المهدى[1] ، وأخذ كل ما عنده . ويظهر أن أستاذه عرَّف الرشيد به ، إذ نراه يحضر مجالسه . ومضى يفرغ للنحو واللغة والقرآن ، حتى إذا وجد أستاذه يطلب كتاب سيبويه ويمليه عليه الأخفش انقضّ على هذا الكتاب يلتهمه التهامًا ، ويلتهم معه كتابات الأخفش فى النحو ، ومن طريف ما يُرْوَى عنه أنه مات وتحت رأسه الكتاب ، وكأنه لم يكن يفارقه . وأكبر الظن أن هذه النسخة للكتاب التى وُجدت تحت رأسه هى نفسها النسخة التى أهداها الجاحظ إلى ابن الزيات وزير المعتصم والواثق ، إذ ذكر الرواة أنه أهداه كتاب سيبويه بخط الفَرَّاء وعَرْض الكسائى ومقابلته ، فتقبَّله قبولا حسنًا ، شاكراً مثنيًا[2] .

وقد مضى فى إثر أستاذه يكثر من الرواية عن الأعراب الذين نزلوا بغداد ، غير ملتفت لطعن البصريين فيهم وفى أمثالهم ممن اختلطوا بأهل الحضر . وتدور فى كتابه معانى القرآن روايات كثيرة عن جماعة منهم فى مقدمتها أبو دِثار الفَقْعسى وأبو زياد الكلابى وأبو ثَرْوان وأبو الجراح العقيلى ، فقد وجد عندهم مادة وفيرة من الشعر واللغة .

ونظن ظنًّا أنه تصدر للمحاضرة والإملاء على الطلاب فى مسجد كان بجوار

(١) مجالس العلماء للزجاجى ص ٢٦٩ .  (٢) إنباه الرواة ٢/٣٥١ .

منزله ، وأستاذه الكسائى لا يزال على قيد الحياة . وإنما يدفعنا إلى هذا الظن أننا لا نجد أحاديث عنه تدل على كثرة مخالطته للقصْر فى عصر الرشيد والأمين ورجال دولتهما ، وكأنما وجد فى الحياة العلمية الخالصة عالمه الذى شُغف به وملك قلبه وفؤاده ملكًا صرفه عن العالم الخارجى وكل ما كان يجرى فيه . وقد مضى ينفق أيامه فى مراجعة كتاب سيبويه وتسجيل ملاحظاته عليه ، كما مضى يحاول التصنيف لطلابه فى اللغة والنحو والدراسات المتصلة بالقرآن الكريم ، وكثرت تصانيفه ، من مثل كتاب لغات القرآن وكتاب المصادر فى القرآن وكتاب الجمع والتثنية فى القرآن وكتاب اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام فى المصاحف وكتاب الوقف والابتداء فى القرآن ومثل كتاب آلة الكتاب وكتاب الفاخر وكتاب النوادر وكتاب مشكل اللغة وكتاب الأيام والليالى والشهور وكتاب الواو وكتاب يافع ويافعة وكتاب المقصور والممدود وكتاب فعل وأفعل وكتاب فى النحو سماه الكتابَ الكبير .

ويظل فى هذه الحياة العلمية الخصبة حتى سنة ٢٠٢ للهجرة ، ويحدث أن يكتب إليه عمر بن بكير الراوية الإخبارى النسَّابة ، وكان منقطعًا إلى الحسن ابن سهل فى أثناء نيابته عن المأمون ببغداد حين كان لا يزال بمرو وقبل تحوله منها إلى عاصمته : بأن الحسن بن سهل يسأله عن الشىء بعد الشىء من القرآن الكريم فلا يحضره فيه جواب ، والتمس منه أن يكتب للناس كتابًا ، يرجع معهم إليه ، وكأنه أثار فى نفسه عزيمة كان قد اعتزمها فى تصنيف كتاب جامع فى القرآن ، وسرعان ما عقد للناس مجالس أملى فيها كتابه الرائع « معانى القرآن » وامتدت هذه المجالس من رمضان فى السنة المذكورة حتى شهور من سنة ٢٠٤ للهجرة ، وهو فيه لا يفسر الذكر الحكيم بالطريقة المعروفة ، وإنما يتخير من الآيات على ترتيب السور ما يُدير حوله مباحثه اللغوية والنحوية . وبذلك يحلُّ مشكلها ويوضح غامضها ، مدليا دائمًا بآرائه النحوية ، ومعبراً بما اختاره للنحو من مصطلحات جديدة ، ناثراً من حين إلى حين آراءَ أستاذه الكسائى وآراء النحويين البصريين .

ويتقدم المأمون بغداد، ويعقد للعلماء من كل صنف مجالس بحضرته

يتحاورون فيها ويتناقشون، ولا يكاد يترك له مستشاروه من مثل ثُمامة بن أشرس المعتزلى عالمًا إلا ويشخصونه إلى مجالسه ، ويطلب ثمامة الفراء ، ويلقاه ، ويعجب به وبثقافته كما مرَّ بنا إعجابًا شديداً، ويقدِّمه إلى المأمون، فيحظى بإعجابه . وربما أعجبهما فيه بالإضافة إلى علمه الغزير باللغة والنحو والقرآن اعتزاله، إذ كان المأمون يعتنق الاعتزال مثل مستشاره ثمامة . ولم يلبث أن اختاره مؤدبًا لابنيه . وبعثه على تأليف كتاب يجمع أصول النحو ، ويقال إنه أفرد له حجرة فى الدار ووكَّل به من يقومون بكل حاجاته ، وصيَّر له جماعة من الوراقين ليملى عليهم الكتاب. ويقال إنه ظل يمليه ويصنِّف فصوله ومواده فى سنتين ، وهو كتاب الحدود ، وفى فهرست ابن النديم تعريف دقيق بما تشمل الحدود فيه من فصول النحو وعتاده .

وفى هذه الأثناء نراه يتصل بطاهر بن الحسين قائد المأمون المشهور الذى قضى له قضاء مبرمًا على أخيه الأمين . وكان يعنى بابنه عبد الله وبفصاحته ، ويظهر أنه لحظ عليه بعض اللحن والخطأ فى كلامه أو فى بعض كتابته ، فطلب إلى الفرَّاء أن يكتب له كتابًا يقفه فيه على اللحن المتفشى على ألسنة العوام ، فصنف كتابه البهاء أو البهى فيما تلحن فيه العامة . وصنف لعبد الله كتابًا ثانيًا هو كتابه « المذكر والمؤنث » وهو مطبوع . وما زال يتابع هذا الجهد العلمى المثمر حتى لبَّى نداء ربه فى طريقه إلى مكة سنة ٢٠٧ للهجرة .

## ٢

### وضعه النهائى للنحو الكوفى ومصطلحاته

رأينا الكسائى يرسم منهج النحو الكوفى على أسس ثلاثة هى الاتساع فى الرواية بحيث تُفتح الأبواب على مصاريعها لرواية الأشعار والأقوال والقراءات الشاذة ، والاتساع فى القياس بحيث يُعتمَد فى قواعد النحو بالشاذ والقليل النادر، والاتساع فى مخالفة البصريين اتساعًا قد يؤول إلى مدِّ القواعد وبسطها بآراء لا تسندها الشواهد اللغوية ، بل قد يؤول أحيانًا إلى رفض المسموع

الشائع على نحو موقفه وموقف الفرّاء من إعمال أسماء المبالغة على نحو ما مر بنا فى غير هذا الموضع .

وقد مضى الفراء – فى أثر أستاذه – يتسع بهذه الجوانب : وكان عقله أدقّ وأخصب من عقل الكسائى ، إذ كان مثقفًا – كما أسلفنا – ثقافة كلامية فلسفية ، فكانت قدرته على الاستنباط والتحليل والتركيب واستخراج القواعد والأقيسة والاحتيال للآراء وترتيب مقدماتها لا تُقْرَنُ إليها قدرة أستاذه ، وقد تحول بها إلى تنظيم واسع لما تركه من أسس بانياً عليه من اجتهاده ما أعطى النحو الكوفى صورته النهائية ، وهى صورة تقوم على الخلاف مع نحاة البصرة فى كثير من الأصول ، مع النفوذ إلى وضع مصطلحات جديدة والخلاف مع الخليل وسيبويه فى تحليل بعض الكلمات والأدوات وفى كثير من العوامل والمعمولات ، ومع مدّ القياس وبَسْطه ليشمل كثيراً من اللغات ، والإبقاء مع ذلك على فكرة الشذوذ ومخالفة القياس حتى فى القراءات .

أما الأصول فقد خالف البصريين فيها فى أربع مسائل أساسية ، أما المسألة الأولى فعدم تفرقته بين ألقاب الإعراب والبناء ، على نحو ما مرّ بنا فى حديثنا عن مدرسة الكوفة ، وكان حريًّا به أن يفصل بينهما كما فصلتْ مدرسة البصرة ، تمييزاً للألقاب التى يتبعها التنوين من الأخرى التى لا يتبعها . والمسألة الثانية هى أن المصدر مشتق من الفعل ، لا كما ذهب إليه البصريون من أن المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه ، وكان يؤيد رأيه هو والكوفيون بأن المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله ، فتقول قِوام من قاوم وقيام من قام ، وأن الفعل يعمل فيه النصب ، تقول كتب كتابة ، وأنه يؤكده كالمثال المذكور ، والمؤكد يتلو ما يؤكده ، وأيضًا فإنه توجد أفعال لا مصادر لها مثل نعم وبئس وليس ، إلى غير ذلك من حجج تحاور معهم فيها البصريون طويلا مؤيدين رأيهم ببراهين كثيرة[1] . والمسألة الثالثة هى إعراب الأفعال ، وأنه أصل فيها كالأسماء لا أنه أصل فى الأسماء

---

(١) الإنصاف : المسألة رقم ٢٨ وانظر الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٥٦ ، ٦٢ .

فرع فى الأفعال ، وكان سيبويه والبصريون يذهبون إلى الرأى الثانى لأن الاسم تتعاوره معان مختلفة ، هى الفاعلية والمفعولية والإضافة ولولا الإعراب ما استبانت هذه المعانى فى صيغة الاسم ولوقع اللبس ، بخلاف الفعل فإن اختلاف صيغه فى التركيب يؤمن من اللبس فيه . وذهب الفراء إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال كالأسماء ، واحتج بأنها هى الأخرى تختلف معانيها الزمنية، فقد تدل على الحال ، وقد تدل على الاستقبال ، وقد تدل على المضى ، ومعروف أن المضارع قد يدل على الاستمرار فى مثل « يشعر » إذ تقوم مقام شاعر ، وفى هذه الحالة يصبح المضارع مثل الاسم الذى يلزم المسمى ولا يزايله[١] .

والمسألة الرابعة مسألة الأفعال وأقسامها ، أما البصريون فيقسمون الفعل القسمة المعروفة إلى ماض ومضارع وأمر ، وأما الفَرَّاء ، وتبعه الكوفيون ، فقسمه إلى ماض ومضارع ودائم ، وهو لا يريد بالدائم فعل الأمر ، وإنما يريد اسم الفاعل كما مر بنا فى فصل المدرسة الكوفية[٢] . أما فعل الأمر فمقتطع عنده من المضارع المجزوم بلام الأمر ، يقول : « العرب حذفت اللامَ من فعل المأمور المواجَه لكثرة الأمر خاصة فى كلامهم ، فحذفوا اللام كما حَذفوا التاء من الفعل ( المضارع فى مثل لتضربْ ) وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذى أوله الياء والتاء والنون والألف . فلما حُذفت التاء ذهبتَ باللام ، وأحدثتَ الألف فى قولك : اضربْ وافرحْ ، لأن الضاد ساكنة ، فلم يستقم أن يُستَأنَف بحرف ساكن فأدخلوا ألفًا خفيفة ( يريد ألف الوصل ) يقع بها الابتداء ، كما قال : ( ادّاركوا ) و ( اثّاقلتم ) . وكان الكسائى يعيب قولهم ( فلتفرحوا ) لأنه وجده قليلا فجعله عيبًا ، وهو الأصل ( يريد أصل الأمر ) ولقد سمعت عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال فى بعض المشاهد : لتأخذوا مصافّكم ، يريد به خُذوا مصافكم »[٣] . وبذلك يكون الأمر عنده

---

( ١ ) الزجاجى ص ٨٠ والرضى على الكافية ١٩/١ والهمع ١٥/١ .

( ٢ ) انظر معانى القرآن ١٦٥/١ حيث يقرن الفعل الماضى بالدائم ويريد اسم الفاعل وقارن بصفحة ٣٣ .

( ٣ ) معانى القرآن ٤٦٩/١ .

مجزوم الآخر لا مبنياً ، فهو معرب إعراب أصله المقتطع منه[1] . وعلى ضوء ما هو معروف عند المعتزلة من أن المسلم الفاسق فى منزلة وسطى بين المؤمن والكافر ذهب إلى أن «كِلا» التى يضعها الخليل والبصريون فى باب الأسماء ليست اسماً ولا فعلا بل هى فى مرتبة متوسطة بينهما ، واحتج لذلك بأنها لا تنفرد أى أنه ليس لها مفرد ، وأنها كالفعل الماضى المعتل الآخر المنقلبة ألفه عن ياء ، إذا وليها اسم ظاهر لزمتها الألف ، وإذا وليها ضمير قُلبت ياء فتقول رأيت كلا الرجلين ورأيت كليهما ، كما تقول قَضَى الحق وقضيته[2] .

وأكثر من التبديل والتغيير فى المصطلحات النحوية التى وضعها الخليل وسيبويه ، وأضاف إليها بعض المصطلحات الجديدة ، ونحن نعرض ذلك عنده من كلامه ومن كتب النحاة ، وأول ما نعرض اصطلاح التقريب ويريد به اسم الإشارة حين يليه الخبر وحال منصوبة فى مثل « هذا زيد شاعراً » و « هذا الأسد مخوفاً » فإنه لم يكن يعرب الجملة على هذا النحو الذى ذكرناه ، أو بعبارة أخرى على نحو ما كان يعربها سيبويه ، بل كان يجعل اسم الإشارة كأنه مُشْبه لكان إذ يليه — مثلها — مرفوع ومنصوب ، ويقول إن المنصوب ينصب بخلوه من العامل ، كما تُنصب خبر كان ، أى لعدم وجود رافع له يرفعه[3] ، ولعل ذلك ما جعل بعض خالفيه من الكوفيين يجعل هذا من أخوات كان ، وما وراءها اسمها وخبرها ، أما «هذا» فيُعْرَب تقريباً[4] .

وما نتقدم فى قراءة كتابه «معانى القرآن» كثيراً حتى نجده يتحدث عن مصطلح ثان له وضعه هو مصطلح الصَّرْف ويقصد به النصب فى بابين هما باب الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء وأو ، وبابَ المفعول معه ، إذ يُصْرَف المضارع والمفعول معه عما قبله ، فلا تكون الواو فيهما عاطفة ، بل تكون واو صرف

---

(١) الهمع ١/ ٩ وقد يعبر عن الجزم بالبناء لما ذكرناه عنده من قلب ألقاب الإعراب والبناء .

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ص ١٤٥ .

(٣) معانى القرآن ١/ ١٢ وما بعدها .

(٤) الهمع ١/ ١١٣ .

لهما عما قبلهما ، ومثلها الفاء وأو ، ويشرح ذلك مع الواو[١] وأو فيقول : الصرف : « أن تأتى بالواو معطوفة على كلام فى أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها . . كقول الشاعر :

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتىَ مِثْلَهُ ... عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة لا فى « تأتى مثله » فلذلك سُمِّى صرفًا إذ كان معطوفًا ولم يستقم أن يُعاد فيه الحادث الذى قبله . ومثله من الأسماء الّتى نصبتها العرب وهى معطوفة على مرفوع قولهم « لو تُركت والأسدَ لأكلك » و « لو خُلِّيتَ ورأيَك لضَلَلْتَ » . . والعرب تقول : « لستُ لأبى إن لم أقتلك أو تذهبَ نفسى » ويقولون : « والله لأضربنَّك أو تسبقَنِّى فى الأرض » فهذا مردود ( معطوف ) على أول الكلام ومعناه الصَّرْف لأنه لا يجوز على الثانى إعادة الجزم بلم ولا إعادة اليمين على والله لتسبقَنِّى ، وتجد ذلك إذا امتحنتَ الكلام »[٢] . ويقول فى موضع ثان : « الصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو وفى أولهما جَحْد ( نفى ) أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعًا أن يُكَرَّ فى العطف فذلك الصرف »[٣] .

ونرى هذا الاصطلاح عند الفراء يُقْرن باصطلاح آخر ينسب إليه أيضًا هو الخلاف ، إذ يقول الرضى إن الأفعال المضارعة تنصب بعد الواو والفاء وأو عند الفراء على الخلاف ، ويشرح رأيه فيقول : « أى أن المعطوف بها صار مخالفًا للمعطوف عليه فى المعنى ، فخالفه فى الإعراب كما انتصب الاسم الذى بعد الواو فى المفعول معه لما خالف ما قبله ، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما ، لأنه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى أو معنى النهاية والاستثناء »[٤] . ولعله كان يتداول الاصطلاحين فى كتاباته ، ومن هنا كنا

---

( ١ ) معروف أن الواو والفاء الناصبتين للمضارع لا تنصبانه إلا بعد نفى أو طلب ، وتسميان عند البصريين واو المعية وفاء السببية . وأو لا تنصب المضارع إلا إذا كان معناها إلى أو إلا . وثلاثتها لا تنصبه عند البصريين مباشرة ، وإنما تنصبه بأن مضمرة وجوباً .

( ٢ ) معانى القرآن ١ / ٣٤ .

( ٣ ) معانى القرآن ٢ / ٢٣٥ .

( ٤ ) الرضى على الكافية ٢ / ٢٢٤ وانظر ابن يعيش ٢ / ٤٩ والهمع ١ / ٢٢٠ .

نظن أنه هو أيضاً الذى ذهب إلى أن الظرف الواقع خبراً فى مثل « محمد عندك » منصوب على الخلاف[١] .

وتتردد فى كتاب معانى القرآن تسمية الفعل المتعدى باسم الفعل الواقع ، كما تتردد « أوقعتَ عليه الفعل » بدلا من « عدّيت إليه الفعل»[٢]. ويسمى الفعل المبنى للمجهول باسم « الذى لم يُسَمَّ فاعله »[٣] كما يسمّى الضمير المكنى والكناية[٤]. وكان يصطلح على تسمية ضميرى الشان والفَصْل باسم العماد فى مثل ( وهو محرَّم عليكم إخراجهم )أى الحال والشان أن الإخراج محرم عليكم.[٥] وفى مثل ( وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحقَّ من عندك ) يقول : « فى ( الحق ) النصب والرفع إن جعلت هو اسما رفعت الحق بها وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة ( أى الحشو ) نصبت الحق، وكذلك فافعلْ فى أخوات كان وظن وأخواتها كما قال الله تبارك وتعالى : ( ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل إليك من ربك هو الحقَّ ) تنصب الحق لأن رأيت من أخوات ظننت »[٦] .

واصطلح على تسمية النفى باسم الجحد ، كما مر آنفًا فى بعض حديثه ، ويقول : « وُضعت بلى لكل إقرار فى أوله جَحْد ( أى نفى ) ووضعت نعم للاستفهام الذى لا جَحْد فيه ، فبلى بمنزلة نعم إلا أنها لا تكون إلا لما فى أوله جَحْدٌ »[٧]. وسمّى لا النافية للجنس باسم التبرئة ، يقول تعليقًا على قوله تعالى : ( فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدال فى الحج ) : القُرّاء على نصب ذلك كله بالتبرئة »[٨]. وكان يسمى حرف الجر الصفة، يقول تعليقًا على قوله عزّ وجلّ : ( فلا جناح عليهما أن يتراجعا ) : يريد فلا جناح عليهما فى أن يتراجعاو ( أن ) فى موضع نصب إذا نُزعت الصفة[٩] » . وواضح أنه يقصد بالصفة حرف الجر

---

( ١ ) الإنصاف : المسألة رقم ٢٩ وابن يعيش ١/٩١ والرضى ١/٨٣ .
( ٢ ) معانى القرآن ١/٢١ ، ٤٠ ، ١٢١ .
( ٣ ) معانى القرآن ١/٣٠١ .
( ٤ ) معانى القرآن ١/٥ ، ١٩ .
( ٥ ) معانى القرآن ١/٥١ .
( ٦ ) معانى القرآن ١/٤٠٩ وانظر الجزء الثانى (طبع الدار المصرية للتأليف والترجمة) ص ٢١٢ ، ٢٢٨ ، ٢٨٧ ، ٣٥٢ .
( ٧ ) معانى القرآن ١/٥٢ .
( ٨ ) معانى القرآن ١/١٢٠ .
( ٩ ) معانى القرآن ١/١٤٨ .

« فى ». وقد سمّى حروف الزيادة حشواً ولغواً وصلة[١] كما أطلق على الظرف اسم المحل[٢]. وكان يسمى الاسم المنصرف والآخر الممنوع من الصرف على التوالى ما يُجْرَى وما لا يُجْرَى أو المُجْرَى وغير المُجْرَى ، وعبّر مراراً بالإجراء عن الصرف[٣].

وكان يسمى التمييز مفسّراً ، يقول تعليقاً على قوله سبحانه : ( فلن يُقْبَلَ من أحدهم مِلْءُ الأرض ذهبًا ) نُصب الذهب لأنه مفسر ، لا يأتى مثله إلا نكرة ، فخرج نصبه كنصب قولك : عندى عشرون درهمًا ، ولك خيرهما كَبْشًا، ومثله قوله :(أو عَدْل ذلك صيامًا ). وإنما يُنْصَبُ على خروجه من المقدار الذى تراه قد ذُكر قبله ، مثل ملء الأرض أو عَدْل ذلك ، فالعَدْل مقدار معروف ، وملء الأرض مقدار معروف ، فانصبْ ما أتاك على هذا المثال ماأضيف إلى شىء له قدر، كقولك عندى قدر قَفيز[٤] دقيقًا ،وقدر حَمْلَة تِبْنًا ، وقدر رطلين عسلا . فهذه مقادير معروفة يخرج الذى بعدها مفسّرا ، لأنك ترى التفسير خارجًا من الوصف يدل على جنس المقدار من أى شىء هو ، كما أنك إذا قلت : عندى عشرون ، فقد أخبرت عن عدد مجهول قد تمّ خبره ، وجُهل جنسه ، وبقى تفسيره ، فصار هذا مفسّرا عنه، فلذلك نُصب»[٥]. وسمّى المفعول لأجله فى بعض المواضع تفسيراً يقول تعليقًا على الآية الكريمة :( يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذرَ الموت ) نُصب ( حذر ) على غير وقوع من الفعل عليه، لم يرد يجعلونها حذرا ، إنما هو كقولك : أعطيتك خوفًا وَفَرَقًا، فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل ( أى ليس مفعولا به ) كقوله عزّ وجلّ ( يدعوننا رَغَبًا ورَهَبًا ) وكقوله : ( ادْعوا ربكم تضرُّعًا وخُفْيَةً »[٦] .

وأكثرَ من تسمية البدل تكريراً وتبييناوتفسيراً وترجمة[٧] ، وكأنه بكل ذلك

(١) معانى القرآن ١/٥٨ ، ١٧٦ ، ٢٤٥.
(٢) معانى القرآن ١/٢٨ ، ١١٩ .
(٣) معانى القرآن ١/٤٢ ، ٤٢٨ وانظر ٢/١٩ ، ٢/١٧٥ .
(٤) مكيال للحبوب .
(٥) معانى القرآن ١/٢٢٥ .
(٦) معانى القرآن ١/١٧ .
(٧) معانى القرآن ١/٧ ، ٥١ ، ٥٦ ، ١٩٢، ٣٢٠ ، ٣٤٨ وانظر ٢/٥٨ ، ٦٩ ، ١٣٨ ، ١٧٨ ، ٢٧٣ ، ٣٦٠ .

كان يريد أنه يشرح معناه . ويستخدم كلمة الإتباع كثيراً للدلالة على أن الكلمة من التوابع ومثلها كلمة الرد[١] ، وهو أول من اصطلح على تسمية العطف بالحروف : الواو وأخواتها باسم عطف النسق[٢] ، وكذلك هو أول من اصطلح على تسمية النعت باسمه[٣] وكان سيبويه والبصريون يسمونه الصفة .

وحاول ، بجانب هذه المصطلحات الجديدة التي أراد بها أن يسوّي لنحو بلدته صورة متميزة ، أن يخالف الخليل وسيبويه في تفسيرهما وتحليلهما لكثير من الألفاظ والأدوات ، فمن ذلك : « اللهم » إذ كان الخليل يرى أنها لزمتها الميم المشددة عوضا عن « يا » التي كان ينبغي أن تتقدمها ، ولذلك لا تجتمعان . وذهب الفراء إلى أنها اختزال من كلمة « يا ألله أُمَّنا بخير » حدث ذلك فيها لكثرة دورانها على لسانهم[٤] . وهو تخريج بعيد . ومن ذلك « هلمّ » كان الخليل يرى أنها مركبة من ها التنبيهية وفعل لُمَّ ، ولكثرة استعمالها حذفت الألف من ها وأصبحت كأنها كلمة واحدة . وكان الفراء يرى أن أصلها « هل أُمَّ » من فعل أمَّ أى قصد ، فخففت الهمزة ، بأن ألقيت حركتها على اللام وحذفت ، فصارت « هلم »[٥] . وتخريج الخليل أقرب ، لأنها تخلو من معانى الاستفهام . ومن ذلك « إياك » ولواحقها كان الخليل يذهب إلى أن إيا اسم مضمر مبهم أضيف إلى الضمير لتخصيصه وذهب غيره من البصريين إلى أن « إيا » ضمير والكاف وأخواتها حروف تبين حال الضمير من التكلم والخطاب والغيبة ، بينما ذهب الفراء إلى أن « إيا » حرف زيد دعامة ، ولواحقه هى الضمائر التى تكون فى موضع نصب حسب مواقعها[٦] . ومن ذلك « لن » كان الخليل يرى أن أصلها « لا أن » فحذفت الهمزة تخفيفًا والألف لالتقاء الساكنين ، وكأنه وصلها بأن حتى يعلل لنصبها المضارع ، وذهب الفراء إلى أن أصلها « لا » وأُبدلت الألف نوناً فيها

---

(١) معانى القرآن ١/١٧ ، ٧٠ ، ٨٢ وانظر ٢/٩٧ .

(٢) معانى القرآن ١/٤٤ ، ٧٢ وانظر ٢/٧٠ .

(٣) معانى القرآن ١/١١٢ ، ١٩٨ ، ٢٧٧ وانظر ٢/١٤٥ ، ٢٥٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ .

(٤) معانى القرآن ١/٢٠٣ وابن يعيش ٢/١٦ وانظر الكتاب ١/٣١٠ .

(٥) معانى القرآن ١/٢٠٣ وابن يعيش ٤/٤٢ والهمع ٢/١٠٦ .

(٦) الهمع ١/٦١ .

على نحو ما أبدلت ميماً فى «لم»[١]. ومن ذلك «لكن» ذهب البصريون إلى أنها بسيطة، وذهب الفراء إلى أن أصلها «أن» زيدت عليها لام وكاف، وطُرِحت الهمزة للتخفيف، كما زيدت عليها اللام والهاء فى بعض اللغات، فأصبحت «لَهِنَّك»[٢]. ومن ذلك «كم» ذهب البصريون إلى أنها بسيطة موضوعة للعدد، بينما ذهب الفراء إلى أنها مركبة من الكاف وما، وكثرت فى كلامهم، فحذفت الألف تخفيفاً، وسكنت الميم[٣]. ومن ذلك «أنت» ولواحقها كان الخليل يعدّ «أن» الضمير والتاء وتوابعها حروف تدل على الخطاب، وكان الفراء يذهب إلى أن «أنت» بسيطة وليست مركبة[٤]. ومن ذلك «هو» كان يذهب فيها إلى أن الهاء هى الضمير والواو صلة، وكذلك «هى» الهاء الضمير والياء صلة، بدليل سقوطهما جميعًا فى التثنية تقول هما وقد ألحقوا بالهاء حينئذ ميماً، ليقوا بالميم فتحة الألف[٥]. ومن ذلك «ويحك وويلك» ذهب البصريون إلى أنهما مؤلفان من ويح وويل، بدليل مجيئهما هكذا فى الكلام، وذهب الفراء إلى أن أصلهما «وى» ووُصلا بحاء مرة وبلام مرة مع إضافة كاف الخطاب[٦]. ومن ذلك «مذ ومنذ» ذهب البصريون إلى أنهما بسيطتان ومنذ هى الأصل، وذهب الفراء إلى أنهما مركبتان وأن أصلهما «من ذو» أى من الجارة وذو الطائية التى تأتى بمعنى الذى، وكأنك حين تقول «ما رأيته مذ يومان» إنما تقول: «ما رأيته من الزمان الذى هو يومان»[٧]. وبنفس التفسير فسّر «ماذا» فى قولك: «ماذا صنعت» فجعلها مركبة من ما الاستفهامية وذا الطائية[٨]. ومن طرائف تفسيره تحليله لكلمة «الآن» فقد ذهب إلى أن أصلها «أوان» حُذفت منها الألف الوسطى وغُيِّرت واوها إلى الألف وأدخلت عليها الألف واللام. ويعقّب

---

(١) المغنى ص ٣١٤ والرضى على الكافية ٢١٨/١ وابن يعيش ١١٣/٨ والهمع ٣/٢.

(٢) معانى القرآن ٤٦٥/١ وانظر المغنى ص ٣٢٢.

(٣) معانى القرآن ٤٦٦/١ وانظر الإنصاف المسألة رقم ٤٠.

(٤) الرضى على الكافية ١٠/٢ وانظر الكتاب ٦٧/٢.

(٥) مجالس العلماء للزجاجى (طبع الكويت) ص ١٣٧.

(٦) ابن يعيش ١٢١/١.

(٧) ابن يعيش ٤٦/٨.

(٨) معانى القرآن ١٣٨/١.

على هذا التفسير بقوله : « وإن شئت جعلت الآن أصلها من قولك : آن لك أن تفعل ، أدخلتَ عليها الألف واللام ثم تركتها على مذهب فَعَل ( أى على أصلها الفعلى ) فأتاها النصب من نَصْب فَعَل ، وهو وجه جيد »[١].

وكان يذهب إلى أن أصل «الذى» ذا المشار بها وكذلك أصل« التى » تى المشار بها.[٢] ومر بنا فى ترجمة الخليل توجيهه لمنع الصرف فى أشياء وأنه حدث فيها قلب أتاح لها منع الصرف ،إذ وزنها لفعاء لا أفعال كما قد يتبادر ، وذهب بعض النحويين إلى أن جمعها أفعال غير أنها أشبهت فعلاء مثل حمراء فمنعوها من الصرف توهما ، وذهب الفراء إلى أنها جمعت على أفعلاء مثل بيِّن وأبيناء ، فأصبحت أشْيئاء ، وحُذفت الهمزة من وسطها لكثرتها فى الاستعمال ، فأصبحت أشياء[٣] . ومن آرائه الطريفة أن أصل « بلى »التى يجاب بها فى النفى فى مثل أليس معك الكتاب؟ فيقال بلى للدلالة على الرجوع عن النفى ، يقول :أصلها بل العاطفة فى مثل ما قام زيد بل عمرو ، إذ بل تدل فى هذا التعبير على الرجوع عن النفى ، بالضبط مثل بلى فى جواب الاستفهام عن النفى ، وكل ما فى الأمر أنهم زادوا عليها ألفاً حتى تصلح للوقوف عليها[٤] . ومر بنا فى ترجمة الكسائى تفسيره لإلا الاستثنائية .

وعلى هذه الشاكلة كان الفراء – يحاول بكل جهده – أن يضع تفسيراً جديداً لبعض الكلمات والأدوات كما كان يحاول جاهداً أيضًا أن يضع فى النحو مصطلحات جديدة ، مستعينًا فى ذلك كله بعقله المتفلسف الخصب . وما زال يلحّ فى ذلك حتى استطاع حقًّا أن يكوِّن للكوفة مدرسة مستقلة فى النحو ، لا كل الاستقلال ، فهى لا تزال تعتمد على ما وضعت البصرة من أسس ، ولكنها فى الوقت نفسه تحاول التميز والتفرد وأن تكون لها شخصيتها المستقلة ، وقد أتيح لها ذلك على يد الفراء لا من حيث ما قدمنا من تحليل بعض الأدوات والكلمات وجَلْب مصطلحات مبتكرة فحسب ، بل أيضًا من حيث النفوذ إلى

---

( ١ ) معانى القرآن ١/٤٦٧ وما بعدها .
(٢) الهمع ١/٨٢ .
( ٣ ) معانى القرآن ١/٣٢١ .
( ٤ ) معانى القرآن ١/٥٣ .

آراء كثيرة فى العوامل والمعمولات ومدّ السماع والقياس حينًا وقبْضهما حينًا آخر ، وبذلك كله استوت للنحو الكوفى صورة مختلفة عن صورة النحو البصرى اختلافًا واضحًا .

٣

## العوامل والمعمولات

أخذ الفراء يردّد النظر فى العوامل والمعمولات التى فرضها البصريون على النحو وقواعده ، وتحول ذلك عنده إلى ما يشبه سباقاً بينه وبينهم ، وأحيانًا يلتقى بهم وبخاصة بالأخفش على نحو ما مر بنا فى ترجمته ، وأحيانًا يفترق ، ويهمنا أن نقف عند مواضع افتراقه ، لأنها هى التى تفرق النحو الكوفى ، كما تصوّره ، من النحو البصرى .

ونقف أولا عند العوامل ، ومرَّ بنا أنه كان يرى ما رآه الأخفش من أن العامل فى رفع المضارع هو تجرده من العوامل ، أو كما قال هو تجرده من الناصب والجازم . وكان البصريون يذهبون إلى أن العامل فى المفعول به هو الفعل السابق له أو ما يشبهه من مصدر واسم فاعل ، وكان الكسائى يذهب إلى أن العامل فيه هو خروجه عن وصف الفعل . وذهب الفراء إلى أن العامل فيه هو الفعل والفاعل معًا ، وبذلك عدّد العامل فيه[1] ، كما عدّده فى مثل « قام وقعد محمد » إذ جعل لفظة محمد فى مثل هذا التعبير فاعلا للفعلين معًا ، على نحو ما أسلفنا فى غير هذا الموضع . وعدّده أيضًا فى مثل « ياتَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ » إذ جعل كلمتى « تيم » مضافتيْن معًا إلى عدى . وقد يكون هذا الرأى أوجه من رأى سيبويه إذ ذهب إلى أن « تيمْ » الأولى هى المضافة إلى عدىّ والثانية مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل «يا تَيم عدى تيمه» فحُذف الضمير من تيم الثانية وأقحمت . وذهب المبرد إلى أن «تيم» الثانية مضافة إلى عدى مقدرة ، أى أنها

(١) الرضى ١/١٨ ، ١١٦ والهمع ١/١٦٥ .

على نية الإضافة إلى مقدر مثل المضاف إليه[1] .

وكان يذهب إلى أن «كان» يليها فاعل مرفوع وحال منصوب ، وقد يسمى اسمها شبه فاعل وخبرها شبه حال ، وقد يقول إن الخبر نُصب بخلوه من العامل[2] . وذهب إلى أن حاشا الاستثنائية فى مثل «جاء القوم حاشا زيدٍ» فعل لا فاعل له ، وزيد مجرورة بلام مقدرة ، والأصل «حاشا لزيد» وحُذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وكان سيبويه يذهب إلى أنها دائماً حرف جر . وجمع المبرد بين الرأيين ، فقال إنها تكون حرف جر كما ذهب سيبويه ، وقد تكون فعلا ينصب ما بعده بدليل تصرفه إذ يقال حاشى وأحاشى[3] . وكان البصريون وأستاذه الكسائى يذهبون إلى أن نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وخالفهما ذاهبًا إلى أنهما اسمان مبتدآن لعدم تصرفهما ولدخول حرف الجر عليهما فى بعض كلام العرب وأشعارهم كقول أعرابى بُشّر بمولودة : «والله ما هى بنعم المولودة»[4] . وذهب الكسائى مع البصريين إلى أن صيغة التعجب فى مثل «ما أكرَم محمداً» فعل ماض ، وذهب الفراء إلى أنها اسم مبنى خبر لما الاستفهامية ، فما ليست تعجبية بمعنى شىء وإنما هى استفهامية ، واحتج لاسمية صيغة التعجب بأنه قد يدخلها التصغير فى مثل قول الشاعر : «يا ما أمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا» والتصغير إنما يدخل فى الأسماء لا فى الأفعال[5] .

وذهب — كما مر بنا فى غير هذا الموضع — إلى أن لولا فى مثل «لولا السفر لزرتك» هى التى تعمل الرفع فى كلمة السفر أو بعبارة أخرى فى تاليها ، فكلمة السفر مرفوعة بها ، وكان الكسائى يذهب إلى أن المرفوع بعدها فاعل لفعل مقدر ، وذهب سيبويه إلى أنه مبتدأ محذوف الخبر[6] . وكان يذهب إلى أن

---

(١) الهمع ١/١٧٧ .

(٢) معانى القرآن ١/١٣ وانظر الرضى ١/٧٤ والهمع ١/١١١ ، ١٥١ .

(٣) ابن يعيش ٢/٨٤ والإنصاف : المسألة رقم ٣٧ والهمع ١/٢٣٣ .

(٤) فى معانى القرآن ١/٢٦٨ : بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل مثل قاما وقعدا ، وانظر ٢/١٤١ حيث ينص على اسميتهما وابن يعيش ٧/١٢٧ والإنصاف المسألة رقم ١٤ .

(٥) ابن يعيش ٧/١٤٣ والإنصاف : المسألة رقم ١٥ .

(٦) معانى القرآن ١/٤٠٤ وابن يعيش ٣/١١٨ والرضى ١/٩٣ ، ٢/١١٨ والإنصاف : المسألة رقم ١٠ .

« حتى » تنصب المضارع بنفسها لا بأن مضمرة وجوباً كما ذهب البصريون[١] . وذهب إلى أن «ليت» كما ترفع الخبر قد تنصبه مع نصب الاسم كقول بعض الشعراء : « يا ليت أيام الصبا رواجعا » وزعم أن ليت حينئذ تجرى مجرى « أتمنى » وأوّل ذلك الجمهور على أن الخبر محذوف و « رواجعا » حال ، وأوّله الكسائى على حذف كان مقدرة قبل الخبر أى« يا ليت أيام الصبا كانت رواجعَ »[٢]

وكان يذهب إلى أن « مالك ، وما بالك ، وما شأنك » تنصب الاسم الذى يليها معرفة ونكرة كما تنصب كان وأظن لأنها نواقص فى المعنى وإن ظننت أنهن تامات ، فتقول «مالك الناظرَ فى أمرنا » و«مالك ناظراً فى أمرنا»،وكذلك أختاها . وبذلك وجّه الإعراب فى قوله تعالى : ( فما لكم فى المنافقين فئتين ) وقوله : ( فما للذين كفروا قبلك مهطعين ) وكأنه جعل كل هذه الحروف أفعالا ناقصة ، بل لقد صرح بذلك فى تضاعيف كلامه[٣] .

وإذا تركنا العوامل إلى المعمولات لقيْنا له آراء كثيرة وخاصة حين يعمد إلى التقدير والتخريج ، من ذلك أنه كان يذهب مذهب الأخفش فى أن المرفوع بعد إذا وإن الشرطية فى مثل : ( إذا السماء انشقت ) ( وإن أحد من المشركين استجارك ) و ( وإن امر ؤ هلك ) مبتدأ وليس فاعلا لفعل محذوف كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين[٤] . وكان يجعل الاسم المنصوب فى باب الاشتغال فى مثل « محمداً لقيته » منصوبًا بالهاء التى عادت عليه من الفعل ، بينما ذهب الكسائى إلى أن الضمير ملغى ، وذهب البصريون إلى أن « محمدا » فى المثال مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور[٥] . وذكرنا أنه كان يذهب فى مثل قام وقعد محمد إلى أن محمداً فاعل للفعلين جميعًا ، بينما كان يذهب الكسائى إلى أن الفعل الأول فاعله محذوف ولا فاعل له ، وذهب البصريون إلى أن محمداً

---

(١) معانى القرآن ١/ ١٣٤ وما بعدها وانظر الهمع ٢/ ٨ .

(٢) ابن يعيش ٨/ ٨٤ والرضى ٢/ ٣٢٢ والمغنى ص ٣١٦ والهمع ١/ ١٣٤ .

(٣) معانى القرآن ١/ ٢٨١ .

(٤) الرضى ١/ ١٦٢ وانظر ابن يعيش ٩/ ١٠ والمغنى ص٦٤٣ .

(٥) الرضى ١/ ١٤٨ والإنصاف المسألة رقم ١٢ والهمع ٢/ ١١٤ وانظر معانى القرآن ٢/ ٢٠٧ .

فاعل للفعل الثانى ، أما الفعل الأول ففاعله مضمر مستتر فيه[١] . ومر بنا فى ترجمة الفراء أنه كان يذهب إلى أن المنادى مبنى على الضم ، فليس محله النصب كما ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين ، وليس مرفوعًا معربًا كما ذهب إلى ذلك أستاذه الكسائى[٢] . ومر بنا أيضا أنه خالفه فى أنه لا يصح العطف على اسم إن بالرفع إلا إذا كان اسمها غير واضح الإعراب كأن يكون مبنيًّا على نحو ما فى الآية الكريمة : ( إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ) ويوضح ذلك قائلا ، رادًّا على أستاذه : « عُطف ( والصابئون ) على الذين ، والذين حرف على جهة واحدة فى رفعه وخفضه ( أى أنه مبنى لا يتغير آخره ) فلما كان إعرابه واحدًا وكان نصب إنّ نصبًا ضعيفًا ، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره ( لأن الخبر عنده مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول إن ، وهو المبتدأ الذى أصبح اسمها ) جاز رفع الصابئين ، ولا أستحب أن أقول إن عبد الله وزيدٌ قائمان لتبين الإعراب فى عبد الله ، وقد كان الكسائى يجيزه لضعف إن ، وقد أنشدونا هذا البيت رفعًا ونصبًا :

فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُهُ ... فإنى وقَيَّارٌ بها لغريبُ

وليس هذا بحجة للكسائى فى إجازته : إن عمراً وزيد قائمان ، لأن قياراً قد عُطف على اسم مكنى عنه ( يريد الضمير ) والمكنى لا إعراب له فسهل ذلك كما سهل فى الذين إذ عطفت عليه ( الصابئون ) . . . وأنشدنى بعضهم :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم ... بغــاةٌ ما حَيِينا فى شقاقِ

وقال الآخر :

يا ليتنى وأنت يا لميسُ ... ببلدٍ ليس به أنيسُ[٣] »

وكان يخالف أستاذه أيضاً فى إعراب الضمير المتصل بأسماء الأفعال فى مثل « مكانك » بمعنى قفْ و « عندك ولديك ودونك » بمعنى خُذْ و « وراءك »

---

(١) الرضى ١/ ٧٠ وما بعدها والمغنى ص ٥٤٢ والهمع ٢/ ١٠٩ .

(٢) الرضى ١/ ١٢٩ والإنصاف : المسألة رقم ٤٥ .

(٣) معانى القرآن ١/ ٣١٠ وانظر المغنى ص ٥٢٧ والهمع ٢/ ١٤٤ .

بمعنى تأخَّرْ و « أمامك » بمعنى تقدَّمْ و « عليك » بمعنى الزمْ فقد كان الكسائى يذهب إلى أنه مفعول به ومحله النصب ، وذهب جمهور البصريين إلى أنه مجرور بالإضافة ، بينما ذهب الفراء إلى أنه مرفوع على الفاعلية لأنه قد يليها منصوب مثل « عليك زيدا » [1] . ومر بنا أنه كان يوافق أستاذه فى أن الأسماء الخمسة تُعْرب من مكانين ، فإذا قلت « هذا أبوك » كانت علامة الرفع فى كلمة « أبوك » الواو والضمة التى قبلها وإذا قلت « رأيت أباك » كانت علامة النصب الألف والفتحة التى قبلها ، وإذا قلت مررت بأبيك كانت علامة الجر الياء والكسرة التى قبلها[2] . وذهب سيبويه والبصريون إلى أن تمييز « كم » الخبرية مجرور دائما وإن جاء منصوبًا شذوذاً ، وتمييز « كم » الاستفهامية منصوب دائمًا إلا إذا جُرَّت مثل « بكم درهم اشتريت هذا الكتاب » ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز فى تمييزهما جميعًا النصب والجر بمن مضمرة[3] ، وقد علق على كم التكثيرية فى الآية الكريمة : ( كم من فئة قليلة غلبت فئةً كثيرة ) ملاحظاً أن ما يليها قد يأتى مجرورًا ومنصوباً ومرفوعاً يقول ، من ذلك قول العرب كم رجلٍ كريم قد رأيتُ وكم جيشًا جرَّاراً قد هزمتُ . . . وأنشدوا قول الشاعر :

كم عمةٌ لك يا جرير وخالةٌ    فَدْعاء قد حلبتْ علىَّ عِشارى[4]

رفعًا ونصبًا وخفضًا ، فمن نصب قال : كان أصل كم الاستفهام وما بعدها من النكرة مفسر ( مميِّز ) كتفسير العدد ، فتركناها فى الخبر على جهتها وما كانت عليه فى الاستفهام فنصبنا ما بعد كم من النكرات كما تقول عندى كذا وكذا درهمًا . ومن خفض قال : طالت صحبة مِن للنكرة فى كم ، فلما حذفناها أعملنا إرادتها ، فخفضنا ، كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم كيف أصبحت ؟ قال : خيرٍ عافاك الله ، فخفض ، يريد بخير ، وأما من رفع فأعمل الفعل الآخر ونوى تقديم الفعل كأنه قال كم قد أتانى رجل كريم »[5]

---

( ١ ) الرضى ٢ / ٦٥ والهمع ٢ / ١٠٦ وانظر معانى القرآن ١ / ٢٢٣ حيث صرح بأنه لا يجوز أن يتقدم منصوبها عليها فلا يقال زيدا عليك مخالفاً بذلك أستاذه ، وقارن بالهمع ٢ / ١٠٥ .

( ٢ ) الهمع ١ / ٣٨ وابن يعيش ١ / ٥٢ .

( ٣ ) المغنى ص ٢٠٢ والهمع ١ / ٢٥٤ .

( ٤ ) فدعاء : معوجة رسغ اليدمن كثرة الحلب ، والعشار : جمع عشراء وهى الناقة الحامل فى شهرها العاشر .

( ٥ ) معانى القرآن ١ / ١٦٨ .

وكأنه كان يجوّز الرفع مع كم التكثيرية على هذا الوجه الذى خرّج به الرفع فى البيت . ويبدو أنه لم يكن يأخذ بفكرة التقدير فى الجار والمجرور والظرف حين يقعان خبرا أو نائب فاعل أو صفة أو حالا ، فقد كان البصريون يقدرون أنهما متعلقان بمحذوف تقديره استقر أو مستقر ، أما هو فقد مر بنا أنه كان يعرب الظرف حين يقع مبتدأ فى مثل « محمد عندك » خبرا منصوبًا بالخلاف . وطبيعى أن يمدّ ذلك فى مواضعه الأخرى . أما الجار والمجرور فكان يجعل الجار هو الخبر فى مثل الكتاب لك كما كان يجعله فى محل نصب فى مثل مر زيد بعمرو ، ومن هنا جعله نائب الفاعل مع الفعل اللازم حين يُبْنَى للمجهول مثل « مُرَّ بعمرو[1] » . ولعله من أجل ذلك كان يسميه الصفة على نحو ما مرّ بنا آنفًا . وبذلك نفهم إعرابه مثل « كل رجل وصنعته » فقد كان سيبويه والبصريون يقدرون الخبر محذوفًا تقديره مقترنان ، وكان يذهب إلى أن الخبر لم يحذف ، وإنما أغنت عنه الواو فكأنها هى الخبر ، وبذلك تكون هى الرافعة للمبتدأ ، إذ هو وخبره يترافعان أو بعبارة أخرى كلاهما يرفع صاحبه ، يقول تعليقًا على قول بعض الشعراء : « هلا التقدمُ والقلوبُ صِحاحُ » : « بم رُفع التقدم ( أى المبتدأ ) قلت : بمعنى الواو فى قوله "والقلوب صحاح" كأنه قال : " العظة والقلوب فارغة " و" الرُّطَب والحر شديد " »[2] ومعنى ذلك كله أن الحروف عنده كانت تُعْرِب إعراب الأسماء حين تطلبها العوامل . وكان يذهب إلى أن الفاء العاطفة لا تفيد الترتيب أحيانًا كقوله تعالى : ( وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتًا )[3] وفى الوقت نفسه ذهب إلى أن الواو العاطفة قد تفيد الترتيب[4] ، مما جعل ابن هشام يعمم عنده قائلا : « وقال الفراء إن الفاء لا تفيد الترتيب مطلقًا ، وهذا مع قوله إن الواو تفيد الترتيب غريب »[5] . وكان سيبويه والبصريون يرون أن «أو» لا تأتى للإضراب بمعنى بل إلا إذا تقدمها نفى أو نهى ، وذهب الفراء إلى أنها تأتى للإضراب مطلقًا دون شرط ، محتجًا بقوله تعالى : ( وأرسلناه إلى

---

(١) الهمع ١٦٣/١ .
(٢) معانى القرآن ١٩٨/١ وانظر الرضى ٩٧/١ والهمع ١٠٥/١ .
(٣) معانى القرآن ٣٧٢/١ .
(٤) المغنى ص ٣٩٢ والهمع ١٢٩/٢ .
(٥) المغنى ص ١٧٣ .

مائة ألف أو يزيدون) ويقول بعض الشعراء :

بَدَتْ مثلَ قَرْنِ الشمسِ فى رَوْنقِ الضُّحى      وصُورتِها أو أنتِ فى العين أمْلَحُ(١)

وذهب جمهور البصريين إلى أن الذى تكون دائمًا اسمًا موصولا، بينما ذهب الفراء مع يونس إلى أنها قد تكون موصولا حرفيًّا أو حرف موصول، يريد أنها تكون مصدرية مثل ما المصدرية، يقول تعليقًا على الآية الكريمة: (ثم آتينا موسى الكتاب تمامًا على الذى أحْسنَ): «إن شئت جعلت الذى على معنى "ما" تريد "تمامًا على ما أحسن موسى" فيكون المعنى تمامًا على إحسانه» وتلا ذلك بتوجيه أنه يجوز أن تكون اسم موصول سواء قُرِئتْ (أحسن) بالنصب على أنها فعل والعائد محذوف، أو قرئت بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير «الذى هو أحسن»(٢). وكان البصريون يذهبون إلى أن لو تكون شرطية دائمًا، وقدروا فى مثل قوله تعالى: (يود أحدهم لو يعمَّر ألف سنة) أن جوابها محذوف يدل عليه ما قبلها، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسرَّه ذلك. وهو تكلف واضح فى التقدير. وذهب الفراء إلى أنها تأتى شرطية، وقد تأتى حرفًا مصدريًّا، مثل أن المصدرية تمامًا، فتؤوَّل مع ما بعدها بمصدر يُعْرَبُ حسب العوامل، ويقع ذلك غالبًا بعد وَدَّ ويَوَدُّ مثل «يودّ لو رآك» أى يود رؤيتك، وقد تأتى بدونهما كقول الأعشى :

وربما فات قومًا جُنَّ أمرهُم      من التأنِّى وكان الحزمُ لو عجلوا(٣)

وكان سيبويه يذهب إلى أن العامل فى كلمة اليوم من مثل «أما اليوم فإنى ذاهب» هو أما لما فيها من معنى الفعل، وذهب الفراء، إلى أن العامل خبر إن(٤). وكان البصريون يعربون غير فى الاستثناء إعراب ما بعد إلا، وذهب الفراء إلى أنها مبنية فى الاستثناء لقيامها مقام إلا(٥).

ومن يرجعُ إلى توجيهه للإعراب فى الآيات القرآنية يرى نفسه أمام ذهن

---

(١) معانى القرآن ١/ ٧٢ وانظر ٢/ ٢٩٣ وما بعدها والهمع ١/ ٨١.

(٢) معانى القرآن ١/ ٣٦٥ والهمع ١/ ٨٣.

(٣) معانى القرآن ١/ ١٧٥ والمغنى ص ٢٩٣

(٤) المغنى ص ٦٠.

(٥) الرضى ١/ ٢٢٦.

سيال بالخواطر التى تفد عليه من كل صَوْب ، من ذلك توجيهه لإعراب «أى» فى قراءة مَنْ رفعها فى قوله تعالى : ( ثم لننزعنَّ من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عِتيًّا ) ومعروف أن قراءتها بالنصب واضحة ، إذ تكون مفعولا للفعل ننزعن . أما بالرفع فذهب الخليل إلى أنها استفهامية ومفعول الفعل محذوف ، والتقدير : لننزعن الفريق الذين يقال فيهم أيهم أشد . وقال يونس : بل المفعول جملة أيهم والفعل معلَّق عنها كما يعلق فى باب ظن حين تدخل هى وأخواتها على جملة استفهامية. وذهب سيبويه إلى أنها أى الموصولة مبنية على الضم وحُذف صدر صلتها ، والتقدير : لننزعن الذى هو أشد . وقال الكسائى والأخفش : من فى الآية زائدة وكل شيعة هى المفعول به ، وجملة أى مستأنفة . ثم جاء الفراء فعرَض فيها ثلاثة وجوه : الوجه الأول أن يكون الفعل واقعًا على موضع «مِن» تمشيًا مع رأيه فى أن الحروف تعرب حسب العوامل التى تطلبها ، وكأن «من» هى مفعول ننزع ، ويمثل لذلك بقولهم : «قد قتلنا من كل قوم» و«أصبنا من كل طعام» ، ثم تستأنف بعد ذلك جملة ( أيهم أشد على الرحمن عِتيًّا ) بتقدير فعل محذوف عامل فيها هو ننظر أى ننظر أيهم أشد على الرحمن عِتيًّا . والوجه الثانى أن يكون تقدير الآية ثم لننزعن من الذين تشايعوا على هذا ، ينظرون بالتشايع أيهم أشد على الرحمن عِتيًّا ، فتكون أى فى صلة التشايع . والوجه الثالث أن يكون التقدير : ثم لننزعن من كل شيعة بالنداء ، أى لننادين أيهم أشد على الرحمن عتيًّا[1] .

ومن ذلك تعليقه على الآية الكريمة : ( بئسما اشتروا به أنفسَهم أن يكفروا بما أنزل الله بغيًا أن ينزِّل الله من فضله على من يشاء من عباده ) فقد وقف بإزاء أن فى قوله تعالى : ( بغيًا أن ينزل الله ) ملاحظا أنها تفيد الجزاء مثل إن ، ومن هنا كانا يتعاوران الموضعَ الواحد فى الكلام ، ويَفْرق بينهما فى الاستعمال على هذا النحو : « إذا كان الجزاء لم يقع عليه شىء قبله وكان يُنْوَىَ بأن الاستقبال كسرتَها وجزمت بها فقلت أكرمك إنْ تأتنى ، فإن كانت ماضية قلت أكرمك

---

( ١ ) معانى القرآن ١/٤٧ وانظر مجالس العلماء للزجاجى ص ٣٠١ والمغنى ص ٨١ .

أنْ تأتيني ، وأبْيَنُ من ذلك أن تقول أكرمك أنْ أتيتني ، كذلك قول الشاعر :

أتجزعُ أن بانَ الخليطُ المودِّع وحَبْلُ الصَّفا من عَزَّةَ المتقطِّعُ

يريد : أتجزع بأن أو لأن كان ذلك ، ولو أراد الاستقبال ومحض الجزاء لكسَر إن وجزم بها كقول الله جَلّ ثناؤه : ( فلعلك باخعٌ نفسَك على آثارهم إن لم يؤمنوا )[1] .

ومن ذلك الآية الكريمة : ( وإذ أخذنا ميثاقَ بنى إسرائيل لاتعبدون إلا الله ) فقد قال إنه يصح دخول أن فى قوله تعالى ( لا تعبدون ) ولكنها لما حُذفت رُفع الفعل ، ثم وقف بإزاء قراءة ( لا تعبدوا إلا الله ) وقال إنها مجزومة بالنهى وليست جواباً لأخذ الميثاق الذى يدل على الاستحلاف كأنها جواب ليمين كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة ، لأن الأمر لا يكون جواباً لليمين . وجوّز فى القراءة الأولى أن يكون الأصل النهى وأخْرِجَ الفعل ( لا تعبدون ) مخرج الخبر ، ويؤيده أن بعده ( وقولوا للناس حسناً وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ) . وكان الكسائى يذهب فى قراءة ( لا تعبدوا ) إلى أن أصلها بأن لا تعبدوا ، فحذف الجار وأنْ ، وهو تقدير بعيد ، ونسب ابن هشام ذلك أيضاً إلى الفراء ، ولم يذكره فى تعليقه على الآية [2] .

ومن ذلك مخالفته أستاذه فى إعراب خيراً من قوله تعالى : ( فآمنوا خيراً لكم ) فقد كان الكسائى يذهب إلى أن خيراً منصوبة على إضمار يكن ، وذهب الفراء إلى أنها مفعول مطلق ، إذ التقدير آمنوا إيماناً خيراً لكم فهى صفة للمصدر المحذوف ، وردّ على الكسائى بأن كلامه يبطله القياس لأنك تقول : اتق الله تكن محسناً ، ولا يجوز أن تقول اتق الله محسناً وأنت تضمر تكن ، ولا يصلح أن تقول : انْصُرنا أخانا وأنت تريد تكن أخانا[3] .

ومعروف أن ( أرأيتكم ) فى مثل قوله تعالى : ( قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله ) بمعنى أخبرونى ، وكان سيبويه يُعْرب التاء فيها فاعلا والكاف حرف خطاب . وقال الكسائى بل الكاف مفعول به . وقال الفراء إن العرب تطابق فى هذا التعبير

---

(١) معانى القرآن ١/٥٨ ، ١٧٨ – ١٨١ وانظر الرضى على الكافية ١/٥٣ .

(٢) معانى القرآن ١/٥٣ وانظر المغنى ص ٤٥٢ .

(٣) معانى القرآن ١/٢٩٥ .

بين الكاف والمخاطب ، فتقول للواحد أرأيتك بفتح الكاف وللواحدة أرأيتكِ وتقول للرجال أرأيتكم وللنسوة أرأيتكن . ومن هنا ذهب إلى أن التاء حرف خطاب ، والكاف هى الفاعل لأنها تطابق المسند إليه. ويضعف رأيه أنه قد يُستَغنى عنها فى التعبير فيقال أرأيت وأن الكاف لم تقع قط فى موضع رفع [1] .

وعلى هذا النحو كان لا يزال يلحّ فى تحليل صيغ الذكر الحكيم ومواضع كلمه فى الإعراب على ذهنه مستخرجًا منه فيضًا من الآراء ، مخالفًا البصريين وسيبويه ، وقد يخالف أستاذه ، وهو فى كل ذلك إنما يريد أن يشكّل النحو الكوفى فى صيغته النهائية ، بحيث تستقر قواعده ، ويستقر توجيهه للصيغ العربية ، وتستقر مصطلحاته وتستقر فيه العوامل والمعمولات متخذة كل ما يمكن من أوضاع جديدة .

٤

## بسط السماع والقياس وقبضهما حتى فى القراءات

كان الفرّاء يتوسع مثل أستاذه الكسائى فى الرواية عن الأعراب المتحضرين ، وإن كنا نلاحظ أنه إنما كان يتتبّع فصحاءهم ، ممن سميناهم فى غير هذا الموضع ، أمثال أبى ثَرْوان وأبى الجراح . وتدل كثرة ما رواه عن العرب وقبائلهم أنه كانت له رحلة واسعة إلى الجزيرة ، إذ يكثر فى كتابه معانى القرآن أن يقول : « وسمعت العرب تقول » أو يقول : « أنشدنى بعض بنى أسد أو بعض بنى كلاب أو بعض ربيعة أو بعض بنى عامر أو بعض بنى حنيفة » إلى غير ذلك من قبائل كثيرة . وأكثرَ أيضًا من الرواية عن المفضل الضبى . أما الكسائى فله الحظ الأوفر من الأشعار التى استشهد بها فى معانى القرآن . وقلما يذكر اسم الشاعر الجاهلى والإسلامى الذى ينشد من شعره ، اكتفاء بأن ذلك كان معروفًا متداولا بين

(١) معانى القرآن ١/٣٣٣ ، وانظر مجالس ثعلب (طبع دار المعارف) ص ٣٧٢ والمغنى ص ١٩٨ والهمع ١/٧٧

علماء اللغة والنحو فى عصره . وكثيراً ما يتوارد مع سيبويه فيما ينشد من أشعار ، مما يدل على أنه كان يضع كتابه نصب عينه وبصره [١] .

وقد مضى مثل النحاة البصريين وأستاذه الكسائى لا يستشهد بالحديث النبوى فى كتابه «معانى القرآن» ، إلا ما جاء عرضاً وعفواً [٢] بحيث لا يصح التعميم عنده وأن يقال إنه كان يستشهد به ، فقد كانوا يصطلحون على أن روايته بالمعنى وأنه رواه أعاجم غير ثقات فى العربية . أما القراءات فهى محور الكتاب ، وقد أدار عليها توجيهاته لها من أساليب العرب ، متحدثاً عن لغاتهم التى تجرى مع القياس والتى تشذ عنه فى رأيه ، مما جعله يردُّ بعضها أحياناً ، كما ردَّ بعض القراءات .

وليس معنى ذلك أنه لم يكن يتوسع فى السماع من العرب ، بل لقد كان يتوسع فيه إلى أقصى حدٍّ أمكنه ، ملتمساً منه القياس ، وخاصة إذا اتفق ذلك مع بعض آى الذكر الحكيم وبعض قراءاته . وقد يمدُّ القياس إلى أحكام لم تردْ فى القرآن ولا على ألسنة العرب ، ونضرب بعض الأمثلة لما بسط فيه القياس معتمداً على القرآن وقراءاته وأشعار الشعراء . فمن ذلك أنه جوَّز إذا اجتمع شرط وقسم وتقدم القسم أن يكون الجواب للشرط ، والبصريون يوجبون أن يكون الجواب للأول ، ويتضح الخلاف فى مثل « لئن قمت أقوم معك » فالبصريون يحتّمون أن تكون أقوم جواباً للقسم لوجود اللام الموطئة المؤذنة به وبذلك تكون مرفوعة ، ويجوِّز الفراء أن تكون جواباً للشرط ، فيقال « لئن قمت أقم معك » بجزم المضارع فى الجواب ، واحتجَّ لذلك بقول الأعشى :

لئن مُنيت بنا عن غِبِّ معركةٍ     لا تُلْفِنا من دماء القوم نَنْتَفِلُ [٣]

والبصريون يؤولون مثل ذلك بأن اللام زائدة [٤] . وقد وقف بإزاء الآية الكريمة :

---

(١) انظر على سبيل المثال الجزء الأول من معانى القرآن ص٣٤ ، ٦٧ ، ٩١ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٦٢ ، ١٧٧ ، ١٨٦ ، ١٨٧ وقارن بكتاب سيبويه على الترتيب ١/ ٤٢٤ ، ٤٢٧ ، ٢/ ٣٠٤ ، ١/ ٣٥٢ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٣٦ ، ٤٤ ، ١٥٢ ، ٥٣ ، ٢٢ ، ٢٥ .

(٢) معانى القرآن ١/ ٢٦٦ ، ٤٦٩ .

(٣) منيت : بليت . عن غب : بعد عاقبة . ننتفل : ننتصل .

(٤) معانى القرآن ١/ ٦٨ والمغنى ص ٢٦١ .

( حتى إذا فشلتم وتنازعتم فى الأمر ) وقال إن الواو معناها السقوط أى زائدة فى جواب إذا متابعاً فى ذلك الأخفش ومثّل لسقوطها فى الجواب بآية الصافات : ( فلما أسلما وتلّه للجبين وناديناه ) فإن ناديناه هى الجواب فى رأيه ، وكذلك بقوله تعالى فى سورة الزمر : ( حتى إذا جاءوها وفُتحت أبوابها ) مستدلا بآية مماثلة فى نفس السورة إذ حُذفت فيها من نفس العبارة الواو ، وتمثّل بقول بعض الشعراء :

حتى إذا قَمِلَتْ بطونُكمُ ورأيتمُ أبناءكم شَبُّوا[1]
وقلبتمُ ظهرَ المِجَنِّ لنا إن اللئيمَ العاجزُ الخَبُّ[2]

فإنّ « قلبتم » وهى الجواب زادت فى أولها الواو . والبصريون يؤولون مثل ذلك بأن الجواب محذوف ، والواو عاطفةٌ الجملةَ المذكورة معها عليه[3] . وجوّز فى الآية الكريمة : ( فهدَى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه ) أن يكون كل من الحرفين : اللام ومن وُضع فى مكان صاحبه ، على طريقة القلب المكانى ، وقال إن ذلك طريقة معروفة للعرب فى تعبيرهم ، واستشهد له بقول بعض الشعراء :

إن سراجًا لكريمٌ مَفْخَرُهْ تَحلَى به العينُ إذا ما تَجْهَرُهْ

قائلا : « العين لا تحلى إنما يحلى بها سراج لأنك تقول حليتَ بعينى ، ولا تقول حليتْ عينى بك إلا فى الشعر[4] » . ووقف بإزاء قراءة الآية : ( فاضربْ لهم طريقًا فى البحر يَبَسًا لا تَخَفْ دركًا ولا تخشى ) ملاحظًا أن الفعل الأخير فى هذه القراءة (ولا تخشا ) معطوف على فعل مجزوم وأُثبتت فيه الألف، ووجّه ذلك بأنه قد يكون مستأنفًا وقد يكون فى موضع جزم وإن كانت فيه الياء ، واحتج بأن العرب قد تصنع ذلك ، مورداً قول بعض بنى عَبْس :

ألم يأتيك والأنباءُ تَنْمِي بما لاقتْ لَبُون بنى زيادِ[5]

---

(١) قملت : كثرت . بطونكم : عشائركم .
(٢) المجن : الترس ، وقلب ظهر المجن : كناية عن المعاداة . والخب : الغادر .
(٣) معانى القرآن ١/٢٣٨ والمغنى ص ٤٠٠ .
(٤) معانى القرآن ١/١٣١ .
(٥) اللبون : الناقة غزيرة اللبن .

فأُثبتت الياء فى « يأتيك » وهى فى موضع جزم ، وأورد فى ذلك أيضًا قول بعض الشعراء :

هجوتَ زَبّان ثم جئتَ معتذرا  من سَبّ زبّانَ لم تهجو ولم تدعِ

إذ أثبت الواو فى « تهجو » مع وجود لم الجازمة[1] . وكان البصريون لا يجيزون أن تقع اللام المؤكدة فى خبر لكن على نحو ما تقع فى خبر إن ، وجوّز ذلك الفراء محتجًّا بقول بعض الشعراء : «ولكننى من حبّها لكميدُ» واحتج البصريون بأن ذلك شاذ لا يعوّل عليه[2] .

واشترط البصريون لمجيء كان زائدة أن تكون بلفظ الماضى وأن تتوسط بين مسند ومسند إليه مثل « ما كان أجملَ هذا المنظر » ، وجوّز الفراء زيادتها بلفظ المضارع لقول بعض الشعراء «وأنت تكون ما جدٌ نبيل» . وجوّز أيضًا زيادتها فى آخر الكلام قياسًا على إلغاء ظن آخرَه ، فتقول« زيد مسافر كان » كما تقول « زيد مسافر ظننت » ومنع ذلك البصريون لعدم وروده فى السماع[3] . ومرّ بنا فى الفصل الخاص بالكسائى وتلاميذه أنه كان يُعْمل إن النافية عمل ليس لسماع ذلك عن بعض العرب ولقراءة سعيد بن جُبَيْر : ( إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ) بتخفيف النون فى إن ونصب عباداً ومَنَع ذلك الفراء محتجًّا بأنها من الحروف التى لا تختص ، فالقياس فيها أن لا تعمل ، وكأنه بذلك قدّم القياس على السماع[4] .

وعلى نحو ما نرى فى المثالين الآنفين كان تارة يَبْسطُ ظلَّ القياس وتارة يَقْبضه غير ملتفت إلى السماع . ومما بسطه فيه دون شاهد يسنده إضافة اسم الفاعل المحلى بالألف واللام إلى العلم قياسًا على جواز إضافته إلى المعرف بالألف واللام ، فتقول الضارب زيدٍ كما تقول الضارب الرجل[5] . ومما قبضه فيه مع عدم أخذه بالسماع مجيء مرفوعين بعد كان ، وجوّز ذلك الجمهور على أن فى كان ضمير

---

(١) معانى القرآن ١/١٦١ .
(٢) معانى القرآن ١/٤٦٥ والإنصاف المسألة رقم ٢٥ .
(٣) الهمع ١/١٢٠ .
(٤) الهمع ١/١٢٤ .
(٥) الرضى على الكافية ١/٢٥٩ .

شان محذوف هو اسمها والجملة خبرها لمجيء ذلك كثيراً على لسان الشعراء كقول بعضهم :

إذا متُّ كان الناسُ صِنْفان شامتٌ    وآخرُ مُثْنٍ بالذى كنت أصنعُ[(١)]

وقد يقف لينصّ على أن العرب قد يغلطون، يقول تعليقًا على قراءة الحسن البصرى آيةَ يونس: (ولا أدْرَأتكم به) فى مكان القراءة المشهورة (ولا أدراكم به) بعد أن صحح قراءته : «وربما غلطت العرب فى الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز ، فيهمزون غير المهموز ، سمعتُ امرأة من طيْ تقول : رثأت (أى رثيت) زوجى بأبيات ،ويقولون لبّأت (أى لبيت) بالحج وحلّأت (أى حلّيت) السويق ، فيغلطون ، لأن حلأت قد يقال فى دفع العطاش من الإبل ، ولبأت ذهب إلى اللبأ (اللبن عقب الولادة) الذى يؤكل ، ورثأت زوجى ذهبتْ إلى رَثيئة اللبن وذلك إذا حلبت الحليب على الرائب»[(٢)] .

ولعلنا بكل ما قدمنا نكون قد عرفنا موقف الفراء من كلام بعض العرب ، فهو قد يخطّئهم . وقد يرد بعض ما سمعه منهم مؤمنًا بأنه شاذ لا يقاس عليه ولا يصح طَرْده فى العربية.وإذن فما يتردد فى بعض الكتابات من أن البصرة كانت تخطّئُ العرب بينما كانت الكوفة تقبل كل ما يروَى عنهم ، حتى لربما بنت على الشاهد الواحد قاعدة غير صحيحة . وهى حقًّا قد تتوسع فى القياس على نحو ما رأينا عند الفراء أحيانًا من بنائه قاعدة دخول اللام على خبر كأن لشاهد واحد سمعه . ولكن ليس معنى ذلك أنها كانت تصنع ذلك بكل شاهد ، بل لقد كانت تتكاثر الشواهد أحيانًا ، وترفض القاعدة والقياس على نحو ما رفض الفراء إمامها الحقيقى إعمال إن النافية.وأدخلُ من ذلك فى الغلط على الكوفة ونُحاتها ما تحدثنا عنه فى الفصل الخاص بنشأة نحوها مما يقال عنها من أنها تعتدّ بالقراءات ، بينما كانت البصرة كثيراً ما تَعْدل عن هذا الاعتداد.وقد أوضحنا هناك خطأ هذا القول وأن سيبويه والخليل جميعًا لم يردّا قراءة من القراءات وأن الأخفش احتجّ فى غير موضع لبعض القراءات التى يُظَنّ أنها خارجة على

---

(١) الهمع ١/١١١ .

(٢) معانى القرآن ١/٤٥٩ .

قياس النحو البصرى ، وصوَّرنا ذلك من بعض الوجوه فى حديثنا عنه ، وأشرنا إلى أن الكسائى كان يرُد بعض القراءات ولا يجوِّزها وأن البصريين الذين خطَّأوا بعض القراءات إنما اقتدوا فى ذلك بالفرَّاء . ومن يرجع إلى كتابه «معانى القرآن» يجد الآيات التى خطَّأوا القُرَّاء فيها قد سبقوهم إلى تخطئة جمهورها الأكبر ، فهو الذى فتح لهم هذا الباب على مصاريعه . ونحن نسوق بعض ما قرأناه له من ذلك فى الجزءين المطبوعين من الكتاب ، ولا بد أن وراءه فيما لم يُنْشَرْ منه مادةٌ أخرى من هذه التخطئة .

وأول ما يلقانا به أنه سقطت فى بعض المصاحف ألف الوصل والقطع من كلمة ( الأيكة ) فكتبوها هكذا ( لَيْكة ) يقول : والقراء يقرءونها على التمام أى ( الأيكة )[١] . وكأنه بذلك ينكر قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر : ( ليكة ) بفتح اللام وسكون الياء وفتح التاء فى آية الشعراء ( كذَّب أصحاب ليكة المرسلين )[٢] وهم من أصحاب القراءات السبع المتواترة . ولا يلبث أن يقف عند قراءة حمزة بن حبيب الزيات ، أستاذ الكسائى وأحد أصحاب هذه القراءات ، للآية الكريمة : ( إلا أن يَخافا أن لا يقيما حدود الله ) فقد قرأها ( يُخافا ) بالبناء للمجهول ، وأثبت ذلك الفرَّاء قائلا : « ولا يعجبنى ذلك » واستشكل عليه بأنه يترتب على قراءته أن يكون الخوف قد وقع على ضمير الاثنين وعلى ( أن لا يقيما حدود الله ) وكأن الفعل ليس له نائب فاعل واحد بل له نائبان ، والنحويون يوجِّهون ذلك بأن عبارة ( أن لا يقيما ) بدل اشتمال من ألف الاثنين[٣] . ووقف بإزاء قراءة عاصم — وهو من أصحاب القراءات السبع المتواترة — لكلمة ( يؤدِّهْ ) بسكون الهاء فى قوله تعالى : ( ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤدِّهْ إليك ) وقال إذا كان قد ظن هو ومن شاكله من القرَّاء أن الجزم فى الهاء ، وإنما هو فيما قبل الهاء ، فهذا وإن كان توهمًا ، خطأ . وكان حريًّا به أن لا يذكر هذا التوهم والخطأ لأنه عاد فقال موجهًا للقراءة بأن من العرب من يجزم الهاء ، أو بعبارة

---

( ١ ) معانى القرآن ١/٨٨ ، ٢/٩١ .

( ٢ ) انظر تفسير أبى حيان المسمى باسم البحر المحيط ٧/٣٧ .

( ٣ ) معانى القرآن ١/١٤٥ وانظر البحر المحيط ٢/١٩٧ .

أخرى يسكنها ، إذا تحرك ما قبلها فيقول ضربتهْ ضربًا شديداً، وكان ينبغى أن يحمل القراءة على هذه اللغة مباشرة دون تشكيك فيمن قرأوا بها وأنهم ربما توهموا خطأ أن الجزم على الهاء لا على ما قبلها[١] .وقرأ الفراء ( وأمّا ثمود فهديناهم ) برفع ثمود ونصبها ، ووجّه سيبويه النصب على أن أما أشبهت الفعل فثمود منصوبة بها ، أما الرفع فعلى أنها مبتدأ . ورد الفراء قراءة النصب قائلا : «وجهُ الكلام فى ثمود الرفع لأن أمّا تَحْسن فى الاسم ولا تكون فى الفعل»[٢] . وكان حسبه أن يقول قراءة الرفع أفصح . ووقف بإزاء الآية الكريمة : ( واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامَ ) وقال تَصب الأرحام يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها ، ثم ذكر قراءة إبراهيم النخعى لها — وكان يتابعه فى ذلك حمزة — بالجر عطفًا على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ، وقال : « فى ذلك قبح لأن العرب لا تردّ ( لا تعطف ) مخفوضًا على مخفوض وقد كُنِى عنه ( أى أضمر كالهاء فى به ) .. وإنما يجوز هذا فى الشعر لضيقه »[٣] . وقد حمل صاحب الإنصاف البصريين مسئولية تضعيف هذه القراءة[٤] ، مع أن الفراء — كما رأينا — هو أول من ضعّفها ، وتبعه فى ذلك المبرد[٥] ،فحمّل ذلك النحاة على البصريين عامة . ومرّ بنا فى ترجمة الأخفش أنه كان يصحح هذه القراءة مستمداً منها الحكم بجواز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض . وعرض الفرّاء لقراءة ( وعَبُدَ الطاغوت ) بضم الباء ؛ وقال إن تكن فيه لغة مثل حَذِر بكسر الذال وحَذُر بضمها فهو وجه ، وإلا فإنه أراد قول الشاعر :

أبنى لُبَيْنَى إن أمَّكمُ أمَةٌ وإنَّ أباكمُ عَبُدْ

وهذا ( أى تحريك الحرف المتوسط بالضم ) فى الشعر يجوز لضرورة القوافى ، فأما فى القراءة فلا[٦] . وأنكر قراءة ابن عامر مقرئ أهل الشام للآية الكريمة: ( وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم ) بالفصل بين قتل

---

( ١ ) انظر معانى القرآن ١/٢٢٣ وراجع ٢/٧٥ .
( ٢ ) معانى القرآن ١/٢٤١ .
( ٣ ) معانى القرآن ١/٢٥٢ .
( ٤ ) الإنصاف : المسألة رقم ٦٥ .
( ٥ ) ابن يعيش ٣/٧٨ .
( ٦ ) معانى القرآن ١/٣١٤ .

وشركائهم بكلمة أولادهم أو بعبارة أخرى بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به . والنحاة لا يجوّزون هذا الفصل بينهما إلا بالظرف والجار والمجرور ، ومن هنا استشكل الفراء على القراءة ، وحاول أن يجد لجرّ شركائهم وجهًا ، فقال : « وفى بعض مصاحف أهل الشام شركائهم بالياء فإن تكن مثبتة عن ( القرّاء ) الأولين فينبغى أن يُقْرَأ زُين وتكون الشركاء هم الأولاد لأنهم منهم فى النسب والميراث » يريد بذلك أن تقرأ كلمة ( أولادهم ) بالجر مضافة إلى قتل وبذلك تكون كلمة شركائهم بدلا منها أو صفة . وكان الأخفش كما قدمنا فى ترجمته يصحح هذه القراءة ويحتج لها بقول بعضهم فاصلا بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول :

فزجَجْتُها بمزجّةٍ زَجَّ القلوصَ أبى مَزاده

فقال رادًّا عليه فى عنف : « وليس قول من قال إنما أراد وا مثل قول الشاعر ( وأنشد البيت ) بشيء وهذا مما كان يقوله نحويُّو أهل الحجاز ولم نجد مثله فى العربية[1] » وقال فى موضع آخر : الصواب فى البيت :

فزَجَجْتُها متمكّنًا زَجَّ القلوصِ أبو مزاده[2]

ووَهِمَ صاحب الإنصاف ، فحمّل البصريين مسئولية رفض هذه القراءة[3] ، ولا نعلم بصريًّا معاصراً للفراء ولا سابقًا له رفضها ، بل لقد صحّحها الأخفش البصرى معاصره ، كما قدمنا ، واحتج لها من الشعر . ومرّ بنا فى ترجمة المازنى أنه كان يرى أن تجمع معيشة على معايش بالياء لأن حرف اللين فيها عين الكلمة وليس حرفًا زائداً مثل ياء صحيفة التى تجمع على صحائف ، وأنه لذلك أنكر قراءة نافع : معائش بالهمزة فى قوله تعالى : ( ولقد مكناكم فى الأرض وجعلنا لكم فيها معائش قليلا ما تشكرون ) . وهو فى هذا الإنكار إنما كان يتابع الفراء فقد ذكر الآية ثم قال بعقبها : «معايش لا تُهْمز لأنها — يعنى الواحدة — مَفْعِلة ، فالياء من الفعل ، فلذلك لم تُهْمَزْ ، إنما يُهْمَزُ من

---

( ١ ) معانى القرآن ١ / ٣٥٧ .

( ٢ ) معانى القرآن ٢ / ٨١ .

( ٣ ) الإنصاف : المسألة رقم ٦٠ .

هذا ما كانت الياء فيه زائدة مثل مدينة ومدائن وقبيلة وقبائل » . وهو بذلك يُعَدُّ أول من أنكر قراءة نافع لمعايش مهموزة ، وإن قال إن العرب ربما همزت هذا وشبهه يتوهمون أنه على وزن فعيلة لشبهها بها فى وزن اللفظ وعدّة الحروف على نحو ما صنعوا فى جمعهم لمصيبة على مصائب[1] . ووقف بإزاء الآية الكريمة: (ولا تحسبنّ الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزون) وقال إن القرّاء قرءوها (تحسبن) بالتاء وقرأها حمزة (يحسبن) بالياء ولم يلبث أن ضعّفَ قراءته قائلا: «ما أُحبُّها لشذوذها»[2] .وعلّق على الآية الكريمة: (فأجْمِعُوا أمركم وشركاءكم) بقوله : « وقد قرأها الحسن البصرى (وشركاؤكم) بالرفع ، وإنما الشركاء ههنا آلهتهم كأنه أراد أجمعوا أنتم وشركاؤكم ، ولست أشتهيه لخلافه للكتاب (يريد كتابة المصحف) ولأن المعنى فيه ضعيف لأن الآلهة لا تعمل ولا تُجْمِع»[3] .

وتلا قوله جَلَّ وعَزَّ : (فبشرناها بإسحق ومن وراء إسحق يعقوب) ثم قال قوله (يعقوب) يرفع وينصب أى يجوز فيه الوجهان ، ولم يلبث أن قال إن حمزة كان يقرأ الكلمة بالخفض يريد ومن وراء إسحق بيعقوب ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء ، وبذلك ردّ قراءته للكلمة مجرورة على نية إعادة الباء[4] . ووقف بإزاء الآية الكريمة : (ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيَّ) وذكر قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب ومن تبعهما مثل حمزة : (بمصرخيِّ) بخفض الياء ، وقال: « لعلها من وهم القرّاء طبقة يحيى فإنه قَلَّ مَنْ سلم منهم من الوهم . ولعله ظن أن الباء فى كلمة (بمصرخيِّ) خافضة للحرف كله والياء من المتكلم خارجة من ذلك »[5] . وتلا آية سورة الشعراء (وما تنزلتْ به الشياطين) وقال : جاء عن الحسن: (الشياطونَ) وكأنه من غلط الشيخ ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون»[6] . أى أنه جمع تكسير لا جمع مذكر سالم ، ولذلك لا يجوز فيه الشياطون بالواو .

وهذه الحروف التى ردّها الفراء إنما هى فيما نُشر من كتابه معانى القرآن ،

---

(١) معانى القرآن ١/٣٧٣ .
(٢) معانى القرآن ١/٤١٤ .
(٣) معانى القرآن ١/٤٧٣ .
(٤) معانى القرآن ٢/٢٢ .
(٥) معانى القرآن ٢/٧٥ وقد عاد فى نفس الموضع يثبت أن بعض العرب قد يخفض ياء المتكلم فى الجار والمجرور فى مثل كلمة « فىِّ ».
(٦) معانى القرآن ٢/٢٨٥ .

وقد بقى منه نحو جزء لم يُنْشر ،وأغلب الظن أنه ضمنه حروفًا أخرى ردَّها على القرَّاء منكراً لها أومقبِّحاً أو مُضعفًا .ولا نعلم بصريًّا جاء بعده وردّ مثل هذا القدر من القراءات ، بل لقد كان المازنى والمبرد وأضرابهما ممن توقفوا بإزاء بعض القراءات متابعين له مقتدين به . وبذلك يسقط جُلُّ ما نسبه صاحب الإنصاف إلى البصريين دون الكوفيين من إنكار بعض القراءات . وينبغى أن نعرف أن الفراء ومن تابعه من البصريين لم يكونوا يقصدون إلى الطعن على القرَّاء من حيث هو ، إنما كانوا يتثبتون ويتوقفون فى مواضع التوقف حين يُعييهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء ما يسندها من كلام العرب.وقد تمسكوا تمسكًا شديداً بصورة كتابة المصحف ، ولم يُبْدلوا برأى يخالفها بوجه من الوجوه . ونرى الفراء نفسه يتوقف بإزاء الآية : ( فما أتانِ الله) ويقول إنه لم يُثْبت الياء فى ( أتانى ) لأنها محذوفة من الكتاب . ويذكر أن بعض القراء كان يستجيز زيادة الياء والواو المحذوفتين فى مثل الآية السابقة ومثل: ( ويَدْعُ الإنسان بالشر ) فيثبت الياء فى ( أتانى ) والواو فى ( يدعو ) وليست فى المصحف ،ويقول إنه لا يأخذ بذلك ، بل يتقيد بالمصحف وكتابته المأثورة ما دام لذلك وجه من كلام العرب ، وما دام هو الذى قرأ به القراء ، ولا يلبث أن يقول : «كان أبو عمرو يقرأ ( إن هذين لساحران ) أى بدلا من القراءة العامة إن هذان لساحران ولست أجترئ على ذلك وقرأ ( فأصَّدق وأكونَ ) ( أى بدلا من القراءة العامة وأكُنْ ) فزاد واواً فى الكتاب ولست أستحب ذلك »[1] . ولعل فى هذا ما يشهد شهادة قاطعة بأنه وأمثاله ممن كانوا يردون بعض القراءات التى لا تَعْدو حروفًا معدودة لم يكن دافعهم إلى ذلك الطعن والتنقص ، إنما كان دافعهم الرغبة الشديدة فى التحرى والتثبت .

---

(١) معانى القرآن ٢ / ٢٩٣ .

الفصل الرابع

# ثعلب وأصحابه

## ١

**ثعلب**

هو أبو العباس أحمد[1] بن يحيى ، كان أبوه من موالى بنى شيبان ، ويغلب أن يكون فارسىّ الأصل ، وُلد ببغداد سنة ٢٠٠ للهجرة ، وألحقه أبوه منذ نعومة أظفاره بكتّاب تعلم فيه الكتابة ، وحفظ القرآن الكريم وشدا بعض الأشعار ، وما كاد يخطو على عتبة سنته التاسعة حتّى أخذ يختلف إلى حلقات العلماء ، وخاصة علماء اللغة والعربية ، حتّى إذا اشتد عوده أخذ نفسه بجهد صارم فى التزود باللغة والنحو ، أما النحو فلزم فيه حلقات تلامذة الفرّاء : أبى عبد الله الطُّوال ومحمد بن قادم وسلمة بن عاصم ، وعكف على حلقة الأخير حيث كان يملى على الطلاب كتب الفراء ، وكان يؤديها أداء بارعًا . وعليه ابتدأ النظر فى حدود الفراء ، وهو فى السادسة عشرة من عمره ، وما إن بلغ الخامسة والعشرين حتّى كان قد حفظ كل ما للفراء من كتب . وأما اللغة فلزم فيها حلقات ابن الأعرابى بضع عشرة سنة . ولم يلحق الأصمعى وأبا عبيدة وأبا زيد ، وإنما لحق تلاميذهم ، وأخذ عنهم مادة علمهم اللغوى ، أما الأصمعى فأخذ كتبه عن تلميذه أبى نصر أحمد بن حاتم ، وأخذ كتب أبى عبيدة عن تلميذه الأثرم وكتبَ أبى زيد عن تلميذه ابن نجدة ، كما أخذ كتب أبى عمرو الشيبانى عن ابنه عمرو .

(١) انظر فى ترجمة ثعلب أبا الطيب اللغوى ص ٩٥ والزبيدى ص ١٥٥ وتاريخ بغداد ٥/٢٠٤ ونزهة الألباء ص ٢٢٨ ومعجم الأدباء ٥/١٠٢ وإنباه الرواة ١/١٣٨ وابن خلكان وطبقات القراء لابن الجزرى ١/١٤٨ وتذكرة الحفاظ ٢/٢١٤ وطبقات الحنابلة لأبى يعلى ١/٨٣ والفهرست ص ١١٦ وتهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٧٥ وشذرات الذهب ٢/٢٠٧ ومرآة الجنان ٢/٢١٩ والنجوم الزاهرة ٣/١٣٣ وبغية الوعاة ص ١٧٢ .

ورأى أن يضم إلى ذلك زاداً من القراءات والحديث النبوى والفقه والشعر والأخبار ، ووجد عند أستاذه سَلَمة عتاداً من قراءات القُرَّاء، وصله بما ثقفه من حلقات القراء الآخرين وما قرأه عند الفراء ، مما أتاح له أن يصنف فى القراءات كتاباً ، وأن يكون صاحب قراءة يحملها عنه بعض تلاميذه وفى مقدمتهم أبو بكر بن مجاهد . واختلف إلى حلقات المحدِّثين ، وخاصة عبيد الله بن عمر القواريرى ، وفى بعض الروايات عنه أنه سمع منه مائة ألف حديث . وطبيعى أن يختلف إلى حلقات أحمد بن حَنْبل أكبر المحدثين والفقهاء فى عصره ، ويظهر أنه حمل عنه مذهبه الفقهى ، إذ نجد أصحاب كتب التراجم للحنابلة تسلكه بينهم . وثقف كثيراً عن رواة الأخبار والأشعار ، وفى مقدمتهم عمر بن شبة ومحمد بن سلام الجُمحى صاحب كتاب طبقات فحول الشعراء ، والزبير بن بكار الراوية الإخبارى .

وبجانب هذه المادة الغزيرة التى رواها شفاها نجده يعكف على قراءة كتاب سيبويه وكتب الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة . وتتردد قراءته للكتاب فى ترجمته ويقال إنه لم يقرأه على العلماء وإنما قرأه بنفسه ، وفى أخباره أنه طلب من أبى حاتم السجستانى أن ينسخ له كتاب المسائل للأخفش فلبّى طلبه . وفى محاورة بينه وبين الرياشى لسنة ٢٣٠ للهجرة ما يدل دلالة واضحة أنه كان قد حذق النحو الكوفى والبصرى جميعاً . ويقول ياقوت إنه كان متبحراً فى مذهب البصريين غير أنه لم يكن مستخرجاً للقياس ولا طالباً له . وقد بدأ تصنيف الكتب وسنُّه لا تتجاوز الثالثة والعشرين ، وسرعان ما أخذ يلقى محاضراته على الطلاب ، وهو فى الخامسة والعشرين ، وظل أكثر من ستين عاماً يملى عليهم ، وهم يقصدونه من كل صَوْب ، لما أتقنه من المعرفة بالغريب ورواية الشعر ومعرفة النحو على مذهب الكوفيين ، بل لقد أصبح إمام هذا النحو وعَلَمه المفرد فى عصره .

وكان طوال حياته فى بحبوحة من العيش ، إذ أخذ يرعاه بعض ذوى الجاه والثراء — كما حدث عن نفسه — منذ سنة ٢٢٣ للهجرة ، وممن تولاه برعايته محمد ابن عبد الله بن طاهر صاحب شرطة بغداد وقد اتخذه مؤدباً لابنه طاهر ، وظل

برعاه إلى أن توفى ، ولم يلبث الموفق أخو الخليفة المعتمد الذى كان يطلق يده فى أموال الدولة يدبرها حسب مشيئته أن جعل له راتبًا سنيًّا . وكان ثعلب مقترا على نفسه مما جعله يتوفى لسنة ٢٩١ عن ثروة كبيرة .

وقد صنف مؤلفات كثيرة فى النحو واللغة والقراءات والأمثال ، سقط معظمها من يد الزمن ، ولم يصلنا منها إلا كتابه « المجالس » وهو كتاب نفيس لما يشتمل عليه من النحو واللغة والأخبار ومعانى القرآن والأشعار الغريبة والشاذة والأمثال والأقوال المأثورة ، وكتابه الفصيح وقد طبع مع شرح للهروى وهو كتاب أراد به تقويم ألسنة المبتدئين على نحو ما أراد الفراء بكتابه « البهاء فيما تلحن فيه العامة » .

ويقول ابن خلكان إنه ليس فيه زيادات على كتاب الفراء إلا أشياء يسيرة ، ثم كتابه قواعد الشعر وهو رسالة قصيرة يقسم الشعر فيها إلى أمر ونهى وخبر واستخبار ، ويتحدث حديثًا قصيراً عن أغراضه ويسلك بينها التشبيه ، وعن بعض ما يجرى فيه من الصور البيانية والبديعية .

ويقول القدماء إنه صنع طائفة من دواوين الشعراء الجاهليين والإسلاميين بينهم الأعشى والنابغتان وطفيل والطِّرِمَّاح . وقد نشرت له دار الكتب المصرية شرحه لديوان زهير الشاعر الجاهلى المشهور .

وإذا أخذنا نستعرض مجالسه وما نسبته كتب النحو له من آراء وجدناه مطبقًا تطبيقًا واسعًا لآراء الفراء والكسائى وما نهجاه لمدرستهما من أصول وما دار على لسانيهما من مصطلحات وما أخذا به أنفسهما من السماع عن العرب والتوسع فى روايته واستمداد الآراء النحوية منه .

ونبدأ باستعراض المصطلحات الكوفية عنده ، فمن ذلك التقريب ، وهو اسم الإشارة حين يليه مرفوع ومنصوب ، فقد كانوا يشبهونه بكان الناقصة ، ومعروف أنهم كانوا يعربون خبرها حالا كما مر بنا عند الفراء .

ونرى ثعلبًا يقول : « هذا تكون مثالا ( وهى التى لا يليها مرفوع ومنصوب ) وتكون تقريبًا ، فإذا كانت مثالا قلت هذا زيد . وإذا قلت هذا كزيد قائمًا فهو حال كأنك قلت هذا زيد قائمًا ولكنك قد قرَّبته .

والتقريب مثل كان» [١] ويقول فى موضع آخر من مجالسه : «تقول هذا الخليفة قائمًا ، والخليفة قائم ، فتدخل ( هذا ) وتخرجه فيكون المعنى واحدا ، وكلما رأيت إدخال ( هذا ) وإخراجه واحداً فهو تقريب مثل قولهم من كان من الناس سعيداً فهذا الصياد شقيًّا ، وهو قولك فالصياد شقى ، فتسقط هذا وهو بمعناه » [٢] وواضح أنه يشير بذلك إلى أن دخول اسم الإشارة على عبارة « الصياد شقى » يشبه تمامًا دخول كان .

وكان يسمى اسم الفاعل بالفعل الدائم ، يقول : « ولا تجىء عسى إلا مع مستقبل ولا تجىء مع ماض ولا دائم ولا صفة » [٣] ويقول ابن كيسان قال لى ثعلب : «كيف تقول مررت برجل قائم أبوه ؟ فأجبته بخفض قائم ورفع الأب ، فقال لى : بأى شىء ترفعه ؟ فقلت بقائم ، فقال : أو ليس هو عندكم ( يشير إلى أنه بصرى المنزع ) اسمًا وتعيبوننا بتسميته فعلا دائمًا ؟ » [٤] وكأنه يريد أن يذكر علة تسميتهم له بفعل دائم ، إذ يعمل فى الأسماء كما تعمل الأفعال .

وكان يصطلح على تسمية الضمير باسم المكنى والكناية ، يقول : « الأعداد لا يُكنى عنها ثانية فلا أقول عندى الخمسة الدراهم والستتها وأقول عندى الحسن الوجه الجميله فأكنى عنه » [٥]. وكان يتوسع مثل الفراء فيطلق اسم العماد لا على ضمير الفصل فى مثل محمد هو الشاعر وإن محمداً هو الكاتب بل أيضًا على ضمير الشان ، فى مثل « إنه قام زيد » و « إنه قامت هند » [٦] .

وأكثرَ فى مجالسه من تسمية النفى باسم الجَحْد ، من مثل قوله : «كل استفهام يكون معه الجحد يجاب المتكلم به ببلى ولا ، وكل استفهام لا جَحْد معه فالجواب فيه نعم ، وإنما كُره أن يجاب ما فيه جحد بنعم لئلا يكون إقراراً بالجحد من المتكلم» [٧] وهو يريد أن يقول إنك تجيب على مثل أمعك كتاب؟ بنعم أى

---

( ١ ) مجالس ثعلب ص ٥٢ وما بعدها .
( ٢ ) المجالس ص ٥٤ .
( ٣ ) المجالس ص ٤٥٦ وانظر ص ٤٦٣ .
( ٤ ) مجالس العلماء للزجاجى ص ٣١٨ .
( ٥ ) المجالس ص ٣٣٢ .
( ٦ ) المجالس ص ٦٦١ وقد اعتذر الكسائى فى روايته عن العرب « فإذا هو إياها » بأن هو عماد وإذا كوجدت مع أحد مفعوليه كأنه قال فوجدته هو إياها . انظر الرضى ٢/١٠٦ .
( ٧ ) المجالس ص ٥٤٢ .

أنه معك ، وأنت حينئذ تقرُّ بطرح الاستفهام وحده ، وتجيب على مثل أليس معك كتاب ببلى أى أنه معك كتاب وكأنها خُصِّصت للرجوع عن الجحد ، ولو أنك قلت نعم فى هذه الحالة لكان معنى ذلك أنه ليس معك كتاب ، لأن نعم تفيد الإقرار فى الجواب بما بعد الاستفهام وبعده الجحود ؛ وهو عكس الجواب . وقد سمى لا النافية للجنس باسم التبرئة مراراً [١] .

وكان يكثر من تسمية الجرّ باسم الخفض مقتدياً بالفراء، وكان يطلق الخفض أيضاً على الكسر الذى يقع فى آخر الأفعال المجزومة عندما تتحرك لالتقاء الساكنين فى مثل لم يذهب الرجل[٢] . ودارت على لسانه كلمتا ما يجرى وما لا يجرى فى مقابل كلمتى مصروف وممنوع من الصرف [٣] .

وتوسع فى اصطلاح الصفة الذى مر بنا عند الفراء فقد كان يطلقها على الظرف ، وكان يسميه الفراء المحل بينما كان يجعل الصفة خاصة بالجار والمجرور ، أما ثعلب فكان يطلقها عليهما ، يقول فى تعليقه على الآية الكريمة : (كيف نكلم من كان فى المهد صبياً) : « وقعت الصفة فى موضع الفعل »[٤] يريد وقع الجار والمجرور متقدماً على الخبر ويقول : « وإذا أفردوا الصفة رفع ( مثل ) زيد خلف ، وزيد قدام ؛ وزيد فوق »[٥] وكلها ظروف .

وكان يسمى التمييز باسم التفسير[٦] ، وسمى البدل ترجمة ، يقول تعليقاً على الآية الكريمة : ( فذلك يومئذ يوم عسير ) : « يومئذ مرافع ( خبر ) فذلك ، ويوم عسير ترجمة يومئذ »[٧] . وسمّى الصفة نعتاً.[٨] ولعل فى هذا كله ما يصور مدى استخدامه للمصطلحات التى وضعها الفراء ، وإن كنا نلاحظ أنه لم يأخذ بوجهة نظره فى أن المضارع المنصوب بعد الواو والفاء وأو نُصب بالصرف أو الخلاف ، فقد كان يذهب إلى أنها جميعاً تنصب المضارع لدلالتها على شرط لأن معنى مثل « هلا تزورنى فأحدثك » : إن تزرنى أحدثك ، فلما نابت عن

---

( ١ ) المجالس ص ١٥٨ ، ٤٢٢ .
( ٢ ) المجالس ص ٦٢١ .
( ٣ ) المجالس ص ١٥٥ .
( ٤ ) المجالس ص ٥٣٩ .
( ٥ ) المجالس ص ٨٠ .
( ٦ ) المجالس ص ٤٩٢ .
( ٧ ) المجالس ص ٢٥ .
( ٨ ) مجالس العلماء للزجاجى ص ١١٠ .

الشرط ضارعت كى ، فلزمت المستقبل وعملت عملها [١] .

وواضح ما فى هذا الرأى من ضعف فى التعليل ، وعقله من هذه الناحية لم يكن مثل عقل الفراء والكسائى ، فقد كان يهبط عنهما درجات ، ويتضح ذلك فى كثير من آرائه وتعليلاته ، كرأيه فى أن المضارع مرفوع بنفس المضارعة [٢] وكأنه مرفوع بنفسه . ومر أن سيبويه كان يذهب إلى أن الألف والواو والياء فى المثنى وجمع المذكر السالم هى حروف الإعراب نابت عن حركات الرفع والنصب والجر وأن الأخفش ذهب إلى أن إعرابهما إنما هو بحركات مقدرة على ما قبل هذه الحروف ، وذهب الجرمى إلى أن انقلاب الألف فى المثنى والواو فى الجمع ياء مع النصب والجر هو الإعراب أما ثعلب فذهب إلى أن الألف فى المثنى بدل من ضمتى زيد وزيد وأن الواو بدل من الضمات الثلاث فى زيد وزيد وزيد وهو توجيه بعيد . ولاحظ الزجاجى ما فيه من بعد ، فقال معترضاً عليه : « يلزم ثعلبًا أن يقال له : كيف صارت الألف بدلا من ضمتين وليست الضمة من حيز الألف ولا تجانسها ، وإذا كانت الواو فى الزيدون بدلا من ثلاث ضمات ، فكيف يجمع إذا جمع مائة نفس ؟ هل تصير عنده بدلا من مائة ضمة ؟ وكذلك إلى ما زاد » [٣] . وكان الكسائى والفراء وهشام يقولون : « الاسم أخف من الفعل ، لأن الاسم يستتر فى الفعل ، والفعل لا يستتر فى الاسم » وحاول أن يأتى بعلة أخرى لهذه الخفة ، فقال : « الأسماء أخف من الأفعال ، لأن الأسماء جوامد لا تتصرف والأفعال تتصرف فهى أثقل منها» [٤] ومعروف أن من الأسماء ما يتصرف وهو المشتقات ، ونفس التعليل ليس متّجهًا ؛ لأن المعقول أن يكون المتصرف أخف ، ولذلك تصرف وتحرك فى صور مختلفة . وكان القدماء يلاحظون هذا الجانب فيه وأن تعليلاته ضعيفة ، مع تمثله الواسع للنحو الكوفى ومع روايته الضخمة للغة وشوارد صيغها وألفاظا ، فقالوا عنه إنه كان يقول : « قال الفراء وقال الكسائى فإذا سُئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشىء » [٥] .

---

(١) الهمع ٢/١٤ .
(٢) الهمع ١/١٦٤ .
(٣) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ١٤١ .
(٤) الزجاجى ص ١٠١ .
(٥) إنباه الرواة ١/١٤٤ .

غير أن ضعف الحجة عند ثعلب ينبغى أن لا يستر عنا قيمته الحقيقية فى تاريخ النحو الكوفى ، فقد شهد له القدماء بأنه كان من معرفته ومعرفة آراء إماميه الكسائى والفراء على ما ليس عليه أحد لا من معاصريه ولا ممن خلفهم، وقد مضى فى إثرهما يستخدم المصطلحات التى جرت على ألسنتهما ، واضعًا السماع نصب عينه ، فهو الحجة القاطعة والبرهان الناصع على القاعدة النحوية ، ونراه يعتد — اعتدادهما — بأشعار وأقوال الفصحاء المتحضرين مضيفاً إلى ذلك مادة لا تكاد تنفد من أشعار الجاهليين والإسلاميين والبدو المعاصرين ، ومستعينًا بما رواه الكسائى والفراء فى كتبهما من تلك المادة وقد ظل أحقابًا متطاولة يدرسها لطلابه، وكأنهما كانا علمين منصوبين أمامه، لا بآرائهما النحوية فقط بل أيضاً بكل ما أنشداه من نوادر الأشعار .

ووجدهما لا يعتمدان على الحديث النبوى فى النحو واللغة ، فتبعهما فى ذلك ، كما تبعهما فى الاستشهاد بالقراءات ، ولكنه لم يتوقف عند حروف منها على نحو ما توقف الشيخان ، وكأنه كان يجد فى ذلك حرجًا ، ولعل ذلك ما جعله يقول : « إذا اختلف الإعرابان فى القراءات لم أفضِّل إعرابًا على إعراب ، فإذا خرجتُ إلى كلام الناس فضلت الأقوى »[1] . ومر بنا أن الفراء كان ينكر قراءة ابن عامر ( وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائهم ) بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وأنكر معها البيت الذى استشهد به الأخفش واتهمه ، أما ثعلب فوثقه وأنشده فى مجالسه[2] ، وبذلك وجه الكوفيين إلى اعتماد مثل ذلك فى تصاريف العبارات[3] .

وقد أخذ نفسه بدعم آراء الكسائى والفراء مستشهداً بما استشهدا به من أشعار ومضيفًا إليها عتاداً جديداً ، خاصة إذا تناولت مسألة من المسائل التى اختلفا فيها مع البصريين ، من ذلك ما كان يجيزه الكسائى من حذف لام الأمر فى المضارع وبقاء جزمه مع تقدم قُلْ ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ( قُلْ لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ) أى ليقيموها ، وكان المبرد يذهب إلى أنه لا يصح حذف

---

( ١ ) الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى ( طبعة الحلبى ) ١/٨٣ .

( ٢ ) المجالس ص ١٥٢ .

( ٣ ) الإنصاف ، المسألة رقم ٦٠ .

هذه اللام حتى فى الشعر ، مخالفًا فى ذلك الكسائى وسيبويه[١] والفراء ، ونرى ثعلبًا يستشهد لذلك ببيتين استشهد بهما من قبله الفراء ، وهما قول أحد الشعراء :

فلا تستطلْ منى بقائى ومدّتى ... ولكن يكنْ للخير فيك نصيبُ

بجزم يكنْ ، وقول الآخر :

فقلت ادعى وأدعُ فإن أندَى ... لصوتٍ أن ينادى داعيانِ

بجزم أدع وحذف حرف العلة[٢] .

ومن ذلك أن الكسائى والفرّاء جعلا من نواصب المضارع « كما » بشرط أن لا يُفْصَل بينها وبينه بفاصل ، ونرى ثعلبًا يستشهد على إعمالها بقول عمر بن أبى ربيعة :

وطرفَك إما جئتنا فاحفظنَّه ... كما يحسبوا أن الهوى حيث تصرف

بينما يستشهد على إلغائها لوجود فاصل بينها وبين الفعل بقول عدى بن زيد :

اسمع حديثًا كما يومًا تحدّثُه ... عن ظهر غيبٍ إذا ما سائل سألا

وقد عقب على البيتين بقوله : « زعم أصحابنا أن " كما " تنصب ، فإذا حيل بينها رفعت »[٣]. والبصريون يذهبون إلى أن « كما » فى بيت ابن أبى ربيعة أصلها « كيما » فحذفت الياء ضرورة ،وقالوا فى البيت رواية ثانية هى « لكى يحسبوا »[٤] . وكان الكسائى يذهب إلى عمل أن النصب فى المضارع مع حذفها ، وخرَّج على ذلك حذف النون من المضارع فى قراءة من قرأ الآية : ( وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدوا إلا الله ) بحذف النون فى ( لا تعبدوا ) وقال أصلها بأن لا تعبدوا ، حذفت الباء وأن[٥] . وقد حكى ثعلب ذلك عن العرب فى مثل قولهم : « خذ اللص قبل يأخذَك » بنصب المضارع ، واستشهد له بقول طرفة :

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٠٨ .

(٢) راجع المجالس ص ٥٢٤ ومعانى القرآن ١/١٥٩ وانظر ١/١٣٦ والمغنى ص ٢٤٨ .

(٣) المجالس ص ١٥٤ .

(٤) الإنصاف : المسألة رقم ٨١ .

(٥) المغنى ص ٤٥٢ .

ألا أيهذا الزَّاجري أحضرَ الوغى  وأن أشهدَ اللذات هل أنت مخلدى

بنصب أحضر وحذف أن ، وإن كان جعل ذلك شاذًّا وقال إن القياس الرفع[١]. وقد تابع غيرُه من الكوفيين الكسائىَّ وجعلوا ذلك قياسًا مطرداً[٢].

وكان الفراء يذهب إلى أنه يجوز فى أن الناصبة للمضارع أن لا تعمل فيه النصب وأن يرفع بعدها على أن تكون مخففة من أن الثقيلة ، وبذلك وجَّه قراءة: (وحسبوا أن لا تكون فتنة) برفع تكون ، وقول الشاعر :

إذا متَّ فادفنِّى إلى جنب كَرْمة  تُرَوِّى عظامى بعد موتى عروقُها

ولا تدفنِّى فى الفلاة فإننى  أخاف إذا ما متُّ أن لا أذوقها

برفع أذوقها[٣]. وتبعه ثعلب فى أنها حينئذ لا تعمل النصب ، بل اتسع بذلك وقال إنها تهمل أحيانًا ولا تكون مخففة من الثقيلة ، بل تكون مثل ما المصدرية التى تؤول مع الفعل بمصدر دون أن تعمل فيه ، ومثل لذلك بقول بعض الشعراء :

أن تقرآن على أسماء ويحكما  منى السلامَ وأن لا تخبرا أحدا[٤]

وكان الكسائى والفراء يذهبان — كما أسلفنا — إلى أن أسماء المبالغة مثل فعَّال وفعول لا تعمل النصب فيما بعدها لضعفها مخالفين بذلك سيبويه والبصريين ، ويقول ثعلب : « أنت زيداً ضروبٌ » يأباه أصحابنا لأنه لا يتصرف ، ومثله مضراب وضرَّاب أيضًا وأهل البصرة يجيزونه »[٥] .

وذهب الكسائى والفراء جميعًا إلى جواز إبطال عمل إنَّ إذا بعد عنها اسمها ، ونرى ثعلبًا ينشد قول بدوية :

فليت ابن جوَّابٍ من الناس حَظُّنا  وأن لنا فى النار بَعْدُ خلودُ

ويقول بعقبه : « وأن لنا فى النار بعد خلود » رفع على الاستئناف ، وحكى

---

(١) المجالس ص ٣٨٢ .

(٢) الإنصاف المسألة رقم ٧٧ .

(٣) معانى القرآن ١/١٤٦ وانظر ١/٢١٣ .

(٤) المجالس ص ٣٩ وانظر الخصائص لابن جنى طبع دار الكتب المصرية ١/٣٩٠ .

(٥) المجالس ص ٢٣٦ وانظر ص ١٥٠ .

الكسائى والفراء جميعًا « إن فيك زيد راغب » وقالا : بطلت إن لما تباعدت »[١]

وكان الكسائى يذهب إلى أن إلا فى مثل « ما قام القوم إلا زيد » برفع زيد حرف عَطْف ، وكأن زيداً فى حقيقته فاعل لقام ، وكأن إلا بمنزلة لا العاطفة فى أن ما بعدها مخالف لما قبلها مثل قام محمد لا على . وقد توقف الفراء بإزاء قوله تعالى : ( لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم ، وقال : إن بعض النحويين ( يريد الكسائى ) ذهب إلى أن « إلا فى هذا الموضع بمنزلة الواو كأنه قال لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا للذين ظلموا ، وهذا صواب فى التفسير خطأ فى العربية إنما تكون إلا بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها فهنالك تصير بمنزلة الواو كقولك لى على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة ، تريد إلا الثانية أن ترجع على الألف ، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها ؛ فقلت : اللهم إلا مائة ، فالمعنى له علىّ ألف ومائة ، وأن تقول : ذهب الناس إلا أخاك ، اللهم إلا أباك ، فتستثنى الثانى ، تريد إلا أباك وإلا أخاك »[٢] . وعرض ثعلب رأى الفراء والكسائى دون أن يفضل أحد الرأيين ، يقول : « ومن التشبيه أيضًا أن توضع ألا فى موضع واو العطف كما فى هذا البيت :

أتيت بعبد الله فى القِدِّ موثقًا فألاّ سعيداً ذا الخيانة والغَدْرِ

فقد اتفق الكسائى والفراء فى نصب « سعيداً » أنه مفعول لفعل محذوف مثل أتيت ، ثم اختلفا فى جرِّه فاستحسنه الكسائى وضعفه الفراء ، قال ثعلب : « ومن خفض ( يريد الكسائى ) شبه ألا بالنسق والفراء يستقبحه ويجيزه فيعطف " سعيد " على عبد الله فى أول الكلام . ولعل وجه قبح العطف عند الفراء أنه قد فُصل بين المعطوف والمعطوف عليه»[٣] ويصرح الرضى بأن ثعلبًا لم يكن يجيز أن تعرب « زيد » فى مثل « ما قام القوم إلا زيد » بدلا كما يعربها البصريون إذ كان يأخذ برأى الكسائى فى أنها فى مثل هذا التعبير حرف عطف مثل لا[٤] .

---

( ١ ) المجالس ص ٨٠ وانظر رده على المازنى ص ٣٢٩ .

( ٢ ) معانى القرآن ١/٨٩ وقارن بصفحة١٦٦ حيث جعل ما بعد إلا فى مثل ما ذهب الناس إلا زيد مرفوع على الإتباع أو كما يقول البصريون على البدل من الناس .

( ٣ ) المجالس ص ٧٤ وانظر معانى القرآن ١/١٩٦ .

( ٤ ) الرضى على الكافية ١/٢١٤ والإنصاف المسألة رقم ٣٥ .

ونراه يقف فى صف الكسائى ضد الفراء فى جواز حذف الفعل مع الوقت حين يكون قريبًا ، يقول : « وحكى الكسائى : نزلنا المنزل الذى البارحة والمنزل الذى اليوم والمنزل الذى أمس ، فيقولون فى كل وقت شاهدوه من قرب ويحذفون الفعل معه ، كأنهم يقولون نزلنا المنزل الذى نزلنا أمس ، والذى نزلناه اليوم ، اكتفوا بالوقت من الفعل إذ كان الوقت يدل على الفعل ، وهو قريب ، ولا يقولون الذى يوم الخميس ولا الذى يوم الجمعة ، وكذا يقولون لا كاليوم رجلا ( بتقدير لقينا رجلا ) ولا كالعشية رجلا ولا كالساعة رجلا ، فيحذفون مع الأوقات التى هم فيها ،وأباه الفراء مع العلم وهوجائز . . وكل ماكان فيه الوقت فجائز أن يحذف الفعل معه ، لأن الوقت القريب يدل على فعل لقربه » ومثل ثعلب لذلك من الشعر بقول جرير :

يا صاحبىّ دنا الصباحُ فسيرا ‌‌‌‌     لا كالعشيّة زائراً ومزورا

أى لا أرى كالعشية زائراً ومزوراً [1] .

على أن وقوف ثعلب مع الكسائى فى هذه المسألة لا يعنى أنه لم يكن يعتمد على الفراء كل الاعتماد ، فقد رأيناه يستظهر جملة المصطلحات النحوية التى وضعها لنحاة الكوفة . ولا أبالغ إذا قلت إن ثعلبًا لم يترك بيتًا شاذًّا فى معانى القرآن للفراء إلا أنشده فى كتبه ، ونفس مجالسه تغص بالأبيات التى اقتبسها من هذا الكتاب . وهو يبدو فى كثير من كتاباته كأنه شارح لما أجمله الفراء من آراء نحوية ، ونضرب لذلك مثلا : أننا نجد الفراء فى الآية الكريمة : ( يسألونك ماذا ينفقون قل العفو ) يدلى برأيين : أن تكون « ماذا » كلمة واحدة بمعنى أى شىء وهى لذلك تكون مفعولا به لينفقون لأن اسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إذ له الصدارة وإنما يعمل فيه ما بعده ، أو تكون ذا بمعنى الذى أى ما الذى ينفقون ، وإذن تكون خبراً لما وينفقون صلتها ، ويسند هذا الرأى بأن العرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى الذى ، فيقولون : « ومن ذا يقول ذاك » فى معنى « من الذى يقول ذاك » . ثم يقف عند ( قل العفو ) فيقول : « وجه الكلام فيه النصب ،

---

( ١ ) المجالس ص ٣٢١ وما بعدها .

يريد قل ينفقون العفو»[١] . وكأنه أبطل أن تكون « ماذا » مبتدأ وخبراً لأنه على تقدير معناها: « ما الذى ينفقون » تكون الإجابة الذى ينفقون العفو ، وتكون العفو خبراً لمبتدأ محذوف . ويوضح ذلك ثعلب ، فيقول : « وإنما اختار الفراء النصب لأن معنى ماذا عندنا (أى عند الكوفيين) حرف (أى لفظ) واحد كثر فى الكلام ، فكأنه قال ما ينفقون ، فلذلك اختير النصب ، ومن جعل ذا بمعنى الذى رفع »[٢] .

ودائمًا نحس أنه يجرى على ما أنهجه الفراء ، ولذلك كان اسمه يتردد فى مجالسه متخذاً منه أدلته على ما يذهب إليه من آراء ، من ذلك أن سيبويه والبصريين كانوا يذهبون إلى أن « أى » تكون دائمًا وصلة لنداء ما فيه أل مثل يا أيها الرجل ، وردّ ثعلب عليهم هذا الرأى مستدلا بما قاله الفراء من أن « الدليل على أنه ليس كما قالوا أنه يقال " يا أيهذا أقْبِلْ " فيسقط الثانى (أى ما فيه أل مثل الرجل) الذى زُعم أنه وصف لازم »[٣] . وكان الفراء يذهب كما مر بنا فى الفصل السابق إلى أن نعم وبئس اسمان مخالفًا بذلك البصريين والكسائى ، وتبعه ثعلب محتجًا بما نُقل عن العرب من دخول حرف الخفض عليهما ، إذ بُشّر أعرابى بمولودة فقال : والله ما هى بنعم المولودة ، يقول ثعلب : فأدخلوا على نعم وبئس حرف الخفض ،ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان لأن حروف الخفض لا تدخل إلا على الأسماء[٤] . وقد يذهب ثعلب إلى بعض الآراء التى يظن أنها من اجتهاده ، وهى فى الواقع مستمدة من كلام الفراء ، من ذلك ما يتردد فى كتب النحاة من أنه كان يقول بأن اللام الناصبة للمضارع إنما تنصبه لقيامها مقام أن الناصبة له ، أو بعبارة أخرى لنيابتها عن أن[٥] ، بينما كان الفراء يذهب إلى أن اللام تنصب المضارع بنفسها لا بأن مضمرة كما ذهب البصريون ، وثعلب فى الواقع إنما استمد رأيه من قول الفراء تعليقًا على قوله تعالى : (يريد

---

(١) معانى القرآن ص ١٣٨ .
(٢) اللسان ١٩/٣٠٧ .
(٣) المجالس ص ٥٢ وراجع الكتاب ١/٣٠٦ .
(٤) الإنصاف ، المسألة رقم ١٤ .
(٥) المغنى ص ٢٣١ والهمع ٢/٧ وابن يعيش ٨/٢٠ حيث نص على أن حتى عنده أيضاً تعمل لنيابتها عن أن .

الله ليبين لكم ) ، ( وقال فى موضع آخر : ( والله يريد أن يتوب عليكم ) والعرب تجعل اللام على معنى كى فى موضع أن فى أردت وأمرت ، فتقول أردت أن تذهب وأردت لتذهب وأمرتك أن تقوم وأمرتك لتقوم»[١] وقال فى موضع آخر تعقيبًا على قوله عز شأنه : ( وما كان هذا القرآن أن يُفْتَرى ) : « هو فى معنى ما كان هذا القرآن لِيُفْتَرى ومثله : ( وما كان المؤمنون لينفروا كافة ) أى ما كان ينبغى لهم أن ينفروا »[٢] .

وليس معنى ذلك أنه لم يكن يعدو آراء الفراء والكسائى وما فهمه من كتاباتهما ، فقد كان يجتهد أحيانًا . ومرَّ بنا أنه لم يكن يأخذ برأى الفراء فى أن المضارع يُنْصَبُ بعد واو المعية وفاء السببية و أو التى بمعنى حتى أو إلى على الصرف ، إنما ينصب لما يداخل هذه الحروف من معنى الشرط ، وكأنه لم يكن يعجب بفكرة الصرف التى كان يذهب إليها الفراء وكذلك لم يكن يعجب بفكرته فى أن الظرف حين يقع خبراً فى مثل محمد عندك منصوب على الخلاف ، وأراد أن يتوسط بينه وبين البصريين الذين يذهبون إلى أن مثل عندك السالفة ينصب بفعل مقدر ، تقديره استقر ، أو بتقدير اسم فاعل تقديره مستقر ، فذهب إلى أن مثل عندك يُنْصَبْ بفعل مقدر ولكنه غير مطلوب ، فقد اكتُفِى بالظرف عنه ، فبقى منصوبًا على ما كان عليه مع الفعل[٣] . ومن اجتهاداته إضافته على أخوات كاد فعلى نشب[٤] وقام[٥] ، بينما ذهب إلى أن عسى حرف وليست فعلا[٦] ، وكان يذهب إلى أن لفظة الاسم مشتقة من الوسم ، ولذلك كان يقول : « الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها » وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو[٧] . وربما اختار بعض آراء البصريين وآثرها على بعض آراء مدرسته ، فقد كان يذهب مذهبهم فى أن إذن يجوز إلغاؤها ورفع المضارع بعدها مع اجتماع الشروط الموجبة للنصب[٨] ، وكان يقف مع البصريين فى تجويزهم

---

( ١ ) معانى القرآن ١ / ٢٦١ .
( ٢ ) معانى القرآن ١ / ٤٦٤ .
( ٣ ) الإنصاف ، المسألة رقم ٢٩ .
( ٤ ) المجالس ص ٢١٢ ، ٤١٧ .
( ٥ ) الهمع ١ / ١٢٨ .
( ٦ ) المغنى ص ١٦٢ .
( ٧ ) الإنصاف ، المسألة الأولى .
( ٨ ) الهمع ٢ / ٧ .

مثل « ما طعامَك أكل إلا زيد » بينما كان الكسائى يمنع مثل هذا التعبير ، لتقدم المفعول به ، بينما الفاعل محذوف ، إذ كان لا يعرب « زيد » فاعلا كما يعربه البصريون ، ولذلك كان يأبى مثل هذه الصيغة[1] .

ولعل فى كل ما قدمنا ما يوضح منزلة ثعلب فى النحو الكوفى ، فقد مضى يطبقه ويصدر عنه فى كل ملاحظاته النحوية إلا أشياء طفيفة أدّاه إليها اجتهاده وكأنما كان يحمل راية هذا النحو فى عصره ، مستقصيًا استقصاء دقيقًا لكل ما قاله إماماه : الكسائى والفراء وكل ما أنشداه من أشعار مع الدفاع الشديد عنهما أمام البصريين ، دفاعًا أساسه الاحتكام إلى السماع والرواية والإحاطة بالشاذ والنادر من اللغة وتصاريفها على ألسنة العرب .

## ٢

### أصحاب ثعلب

اشتهر من تلاميذ ثعلب كثيرون فى مقدمتهم أبو موسى سليمان بن محمد المعروف بالحامض[2] ، وهو المقدم من أصحابه إذ جلس مجلسه بعد موته ، وكان يتعصب على البصريين ، وصبَّ عنايته على قراءته للناس كتب أستاذه ثعلب كما كان يقرأ كتب الفراء وخاصة كتابه « الإدغام » وألف مختصراً فى النحو ، وما زال يوالى التدريس حتّى توفى سنة ٣٠٥ للهجرة .

ومن أصحاب ثعلب غلامه أبو عمر الزاهد محمد[3] بن عبد الواحد ، وكان حافظًا مكثراً من اللغة وفيها ألف كتابه « الياقوت » وظل يزيد فى نسخته حتى

---

(١) الإنصاف ، المسألة رقم ٢١ .

(٢) انظر فى ترجمة أبى موسى الحامض الزبيدى ص ١٧٠ ونزهة الألباء ص ١٤١ والفهرست ص ٧٩ وتاريخ بغداد ٩/٦١ ومعجم الأدباء ١١/٢٥٣ والأنساب الورقة ١٥٢ وإنباه الرواة ٢/٢١ وبغية الوعاة ص ٢٦٢ .

(٣) راجع فى ترجمة أبى عمر غلام ثعلب نزهة الألباء ص ٢٧٦ وتاريخ بغداد ٢/٣٥٦ والفهرست ص ٧٦ ومعجم الأدباء ١٨/٢٢٦ والأنساب للسمعانى الورقة ٤١٣ وتذكرة الحفاظ ٣/٨٤ وإنباه الرواة ٣/١٧١ واللباب فى الأنساب ٢/١٨٣ وبغية الوعاة ص ٦٩ .

كانت آخر عرْضاته له سنة ٣٣١ للهجرة ، وله وراءه مصنفات لغوية كثيرة منها شرح كتاب أستاذه « الفصيح » وكتاب فائت معجم العين وكتاب فائت الجمهرة والرد على ابن دريد ، وقد توفى سنة ٣٤٥ للهجرة

ولا يقل عن هذين الصاحبين أو التلميذين تأثراً بثعلب واقتداء بمباحثه تلميذه أبو بكر محمد بن الحسن المقرئ النحوى العطار المعروف باسم ابن مِقْسم[1] ، وكان يُعْنَى بدراسة النحو الكوفى وله فيه بعض المصنفات غير أنه ركز نشاطه فى القراءات فألف فيها كتبًا ومصنفات مختلفة ، منها كتاب السبعة الكبير . وقد تأخرت وفاته حتى سنةِ ٣٥٤ للهجرةِ .

وكل هؤلاء التلاميذ لا تدور لهم آراء فى كتب النحو ، وكأنما كانوا امتداداً لمباحث ثعلب اللغوية ، وقد اتسع بها ابن مقسم فى الاحتجاج للقراءات السبعة وكان يقصر عليها نشاطه ، وربما كان أنبه تلاميذ ثعلب فى المباحث النحوية أبو بكر بن الأنبارى ، ولذلك نخصه بكلمة مفردة .

## أبو بكر بن الأنبارى

هو أبو بكر محمد[2] بن القاسم بن محمد بن بشار الأنبارى ، ولد سنة ٢٧١ للهجرة ، وأكبَّ منذ نشأته على حلقات العلماء فى عصره ، وخاصة حلقة ثعلب ، وكانت له حافظة قوية ، حتى قالوا إنه كان يحفظ من شواهد القرآن ثلاثمائة ألف بيت . وصنَّف كتبًا كثيرة فى علوم القرآن وغريب الحديث والمشكل والوقف والابتداء ، كما صنف فى اللغة والنحو كتاب الأضداد وهو منشور ، وكتاب المقصور والممدود ، وكتاب المذكر والمؤنث ، وكتابى الكافى والموضح فى النحو .

---

(١) انظر فى ترجمة ابن مقسم الفهرست ص ٣٣ وتاريخ بغداد ٢/٢٠٦ ونزهة الألباء ص ٢٨٨ ومعجم الأدباء ١٨/١٥٠ وإنباه الرواة ٣/١٠٠ وطبقات القراء لابن الجزرى ٢/١٢٣ وميزان الاعتدال للذهبى ٢/١٦٦ وبغية الوعاة ص ٣٦ .

(٢) راجع فى ترجمة أبى بكر بن الأنبارى الزبيدى ص ١٧١ والفهرست ص ٧٥ ونزهة الألباء ص ٢٦٤ ومعجم الأدباء ١٨ / ٣٠٦ وإنباه الرواة ٣/٢٠١ وطبقات القراء ٢/٢٣٠ وتاريخ بغداد ٣/١٨١ والأنساب الورقة ٤٩ وابن خلكان ١/٥٠٢ وشذرات الذهب ٢/٣١٥ ومرآة الجنان ٢/٢٩٤ والنجوم الزاهرة ٣/٢٦٩ وروضات الجنات ص٦٠٨ وبغية الوعاة ص٩١ .

ونراه يعنى بتعليم الناشئة صورَ أساليب العربية فى بعض أقاصيص، كان يرويها. وصنع عدة دواوين قديمة، فى مقدمتها ديوان الأعشى والنابغة وزهير والراعى. ومن أهم آثاره شرحه للمفضليات، وهو منشور، ويكتظ بمعارفه الواسعة فى اللغة والأشعار وأيام العرب. ولم يمتد عمره طويلا، فقد توفى سنة ٣٢٨ للهجرة.

ومن يرجع إلى كتاب الإيضاح فى علل النحو للزجاجى لا يشك فى أنه كان أحد من دعموا النحو الكوفى بالعلل المنطقية دعمًا لم يتوافر لأستاذه ثعلب، وكأنما كان عقله أكثر منطقية وأقدر على التعليل والبرهنة والإدلاء بالحجج البينة، على نحو ما يتضح فى تعليله لاشتقاق المصدر من الفعل، إذ يقول: «الدليل على أن المصادر بعد الأفعال وأنها مأخوذه منها أن المصادر تكون توكيداً للأفعال كقولك ضرب زيد ضربًا وخرج خروجًا وقعد قعودا وما أشبه ذلك، ولا خلاف فى أن المصادر ههنا توكيد للأفعال، والتوكيد تابع للمؤكَّد ثان بعده، والمؤكَّد سابق له، فدلَّ ذلك على أن المصدر تابع للفعل مأخوذ منه وأن الفعل هو الأصل الذى أُخذ منه»[1]. ونرى الزجاجى يذكره فى مواضع مختلفة حين يتحدث عن علل الكوفيين[2]، مما يجعلنا نؤمن بأنه كان فى مقدمة من توسعوا فيها وحاولوا إحكامها إحكامًا دقيقًا.

ولأبى بكر بن الأنبارى آراء مختلفة تدور فى كتب النحاة، من ذلك أنه كان يذهب إلى أن «إلى» قد ترد اسما فيقال: «انصرفت من إليك» كما يقال «غدوت من عليك»[3]. وكان يجعل من معانى «كأن» الشك مثل: «كأنك بالشتاء مقبل» أى أظنه مقبلا[4]. وذهب إلى أن «بين الظرفية» قد تقع شرطية إذا جاءت فى أول الكلام مثل «بينما أنصفتنى ظلمتنى»[5]. ومعروف أن «كلا» تضاف دائمًا إلى اثنين أو إلى ضمير الاثنين مثل كلا محمد وعلى وكلاهما، وذهب ابن الأنبارى إلى جواز إضافتها إلى المفرد بشرط تكرارها، فتقول: «كلاى

(١) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٦٠ وما بعدها.
(٢) الزجاجى ص ٧٩، ٨٠، ١٣٢.
(٣) المغنى لابن هشام ص ١٥٧.
(٤) المغنى ص ٢٠٩.
(٥) همع الهوامع ١/٢١١.

وكلاك محسنان »[١] . وكان يجيز فى تابع المنادى العلم إذا كان مضافاً الرفع ، فتقول : يا زيد ذو المعرفة ويا محمد أبو عمرو ويا تميم كلُّكم بالرفع ، والجمهور لا يجيز سوى النصب[٢] .

٣

## كوفيون متأخرون

لم تنحسر ظلال المدرسة الكوفية بعد أبى بكر بن الأنبارى ، فقد ظلت تنقبض ،وتمتد فى الحين بعد الحين . وكان مما هيَّأ لامتدادها أحياناً أن المدرسة البغدادية التى خلفتها عُنيِىَ الأولون منها لا بالمزج بين آرائها والآراء الكوفية فحسب ، بل أيضاً بتوجيه آرائها وفَتْق العلل التى تؤيدها على نحو ما سنرى فى غير هذا الموضع . وظل الخالفون لهذه المدرسة يستظهرون تلك الآراء ، ويجلبون منها إلى مصنفاتهم بعض دُرَرِها . وكان من أهم ما أتاح لهذه المدرسة أن تعيش فى ذاكرة الأجيال التالية أن المتنبى أكبر شعراء العربية عُنِى — كما صورنا ذلك فى كتاب الفن ومذاهبه فى الشعر العربى — بالتصنع للغات الشاذة فى التراكيب ، مما جرَّه فى شعره إلى الاحتذاء على أكثر ما روته المدرسة الكوفية منها ، حتى ليقول ابن يعيش إنه «كان يميل كثيراً إلى مذهب الكوفيين[٣] » ويكفى أن نذكر هنا بعض أمثلة تصوِّر تشيعه لهم ، من ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وكان البصريون يمنعون ذلك منعاً باتّاً [٤] ، يقول :

حملتُ إليه من ثنائى حديقةً سقاها الحجَى سقْىَ الرياضَ السحائبِ

فقد فصل بين السقى والسحائب بالمفعول به للسقى وهو الرياض . ومثال ثان هو استخدامه التفضيل فى الألوان مثل قوله فى الشيب :

ابْعَدْ بَعِدْتَ بياضاً لا بياض له لأنت أسودُ فى عينى من الظُّلَمِ

(١) المغنى ص ٢٢٣ .
(٢) الرضى على الكافية ١/١٣٧ .
(٣) ابن يعيش ٢/١٦ .
(٤) انظر الإنصاف ، المسألة رقم ٦٠ .

فقد قال إن الشيب «أسود» من الظلم، والبصريون لا يجيزون ذلك بينما يجيزه الكوفيون[1] . ولا يتسع المقام لعرض مثل هذه الشذوذات الكوفية عنده ، وشعره يزخر بها ، حتى لكأنما رأى أن يكون ديوانه معرضًا واسعاً لها .

ويلقانا فى النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى أبو الحسين أحمد[2] بن فارس المتوفى سنة ٣٩٥ للهجرة وفيه يقول القفطى : «طريقته فى النحو طريقة الكوفيين» غير أن أكثر عنايته إنما صبها على المباحث اللغوية ومن أشهر كتبه معجم مقاييس اللغة وهو منشور، وفيه يرد معانى مفردات المادة اللغوية إلى معنى واحد . وقد جمع كثيراً من المسائل اللغوية فى كتابه الصاحبي الذى صنفه للصاحب بن عباد وزير البويهيين بالرى . ويقول مترجموه إن له مصنفًا فى النحو سماه المقدمة ، ومصنفًا آخر باسم «اختلاف النحويين» وأكبر الظن أنه ناقش فيه كثيراً من المسائل النحوية التى اختلف فيها البصريون والكوفيون مورداً على الأولين كثيراً من الحجج والبراهين التى تؤيد رأى الأخيرين ، ويقول القفطى إنه كان كثير الحجاج والجدال ، مما يؤكد أنه أسهم بقوة فى احتجاجات الكوفيين .

ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن آخر النحاة الذين استظهروا آراء المدرسة الكوفية فى مصنفاتهم ابن آجروم[3] الصنهاجى المغربى صاحب المتن المشهور باسم الآجرومية ، وفيه نراه يذهب إلى أن السكون فى فعل الأمر سكون جزم لا سكون بناء ، بالضبط كما كان يذهب الكوفيون . وذهب مذهبهم فى عدّه «كيفما» بين أدوات الشرط الجازمة . وجعل — مثلهم — حتى وأو والفاء والواو تنصب المضارع مباشرة دون تقدير أن المصدرية كما ذهب إلى ذلك الخليل والبصريون . وتابع الكوفيين أيضًا فى بعض المصطلحات مثل النعت وعطف النسق .

وسنرى المدرسة البغدادية منذ أبى على الفارسى تمزج بين النحوين البصرى

---

(١) الإنصاف ، المسألة رقم ١٦ .

(٢) انظر فى ترجمة ابن فارس نزهة الألباء ص ٣٢٠ ومعجم الأدباء ٤ / ٨٠ والفهرست ص ٨٠ واليتيمة ٣ / ٣٦٥ وإنباه الرواة ١ / ٩٢ ومقدمة مقاييس اللغة ( طبع دار المعارف ) وبغية الوعاة ص ١٥٣ .

(٣) راجع فى ترجمة ابن آجروم بغية الوعاة ص ١٠٢ وجذوة الاقتباس ( طبع فاس ) ص ١٣٨ .

والكوفى مؤثرة فى الجملة آراء البصريين ، واحتذتها فى ذلك مدرسة الأندلسيين ومدرسة المصريين وكذلك احتذاها فى هذا النهج كبار النحاة التالين فى الشام والعراق وإيران من أمثال الزمخشرى وابن يعيش . وهيَّأ ذلك لأن تظل آراء المدرسة الكوفية حية نابضة فى كتب النحاة المتأخرين .

# القسم الثالث
# مدارس مختلفة

## الفصل الأول

# المدرسة البغدادية

## ١

### نشوء المدرسة البغدادية

اتبع نُحاة بغداد فى القرن الرابع الهجرى نهجًا جديداً فى دراساتهم ومصنفاتهم النحوية يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعًا ، وكان من أهم ما هيَّأ لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثعلب ، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما ويُعْنَى بالتعمق فى مصنفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة .

وكان من هذا الجيل مَنْ يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية ومَن يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية ، فاضطرب كتَّاب التراجم والطبقات إزاءه ، فمنهم من حاول تصنيف أفراده فى المدرستين الكوفية والبصرية على نحو ما صنع الزُّبَيْدى فى طبقاته ومنهم من أفردهم بمدرسة مستقلة كما صنع ابن النديم فى الفهرست ، وإن كان قد أدخل فيهم نفراً ليس لهم نشاط نحوى مذكور مثل ابن قتيبة وأبى حنيفة الدينورى .

وحاول بعض الباحثين المعاصرين أن ينفى وجود المدرسة البغدادية ، معتمداً على من ينظمون أفرادها فى البصريين والكوفيين وأن علمين من أعلام جيلها الثانى ينْتَسِبان أنفسهما فى البصريين ، وهما أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى ، إذ يعبِّران فى تصانيفهما عنهم كثيراً بكلمة أصحابنا[١] ، وينتصران فى أغلب الأمر للآراء البصرية وكثيراً ما يطلق ابن جنى على الكوفيين اسم البغداديين [٢] ، وكأنهم مدرسة واحدة .

---

(١) انظر أبو على الفارسى لعبد الفتاح شلبى (طبع مطبعة نهضة مصر) ص ١٠٦ والخصائص لابن جنى (طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٢) ١/١٣٧ وسر صناعة الإعراب (طبعة الحلبى) ١/٢٦٧ .

(٢) الخصائص ١/١٨ وقارن بـ ١/١٩٩.

ولا يكفي أن ينسب ابن جني وأبو علي الفارسي أنفسهما في البصريين ، لنعدهما حقًّا منهم ، فإنهما اتبعا في مصنفاتهما المذهب البغدادي الانتخابي ، وإن كانت قد غلبت عليهما النزعة البصرية ، وهي لا تخرجهما عن دوائر الاتجاه البغدادي القائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين . وعلى غرارهما الزجاجي آخر الجيل الأول من البغداديين .

أما إطلاق ابن جني اسم البغداديين على الكوفيين أحيانًا فيرجع إلى أن جمهور الجيل الأول من البغداديين كانت تغلب عليه النزعة الكوفية ، فسماهم الكوفيين تارة ، وتارة سماهم البغداديين ، وأهمهم ثلاثة : ابن كَيْسان المتوفى سنة ٢٩٩ للهجرة وابن شُقَيْر[١] المتوفى سنة ٣١٥ وابن الخياط[٢] المتوفى سنة ٣٢٠ وفيهم يقول الزجاجي : « من علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان وأبو بكر بن شقير وأبو بكر بن الخياط لأن هؤلاء قدوةٌ أعلامٌ في علم الكوفيين ، وكان أول اعتمادهم عليه ، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين »[٣] . ويصرِّح الزجاجي في موضع آخر بأن هؤلاء الأعلام ومعهم ابن الأنباري الكوفي الخالص هم الذين ينْقل عنهم احتجاجات الكوفيين لآرائهم ، فهم الذين ضبطوا هذه الاحتجاجات ووثقوها وأحكموها ، يقول في كتابه الإيضاح بعد أن أورد جملة وجوه الاحتجاج لآراء الكوفيين التي سردها في الكتاب سرداً : « وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين وعلى حسب ما في كتبهم إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم والمعنى واحد ، لأنا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة في الفائدة ، بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم ، وكثير من ألفاظهم قد هذَّبها مَنْ نحكي

---

(١) راجع في ترجمة ابن شقير السيرافي ص ١٠٩ حيث سلكه في البصريين وكذلك الزبيدي ص ١٢٨ وانظر تاريخ بغداد ٤/٨٩ ونزهة الألباء ص ٢٥١ ومعجم الأدباء لياقوت ٣/١١ وإنباه الرواة ١/٣٤ وبغية الوعاة ص ١٣٠ .

(٢) انظر في ترجمته طبقات الزبيدي ص١٢٨ ونزهة الألباء ص ٢٤٧ ومعجم الأدباء ١٤١/١٧ وإنباه الرواة ٣/٥٤ وبغية الوعاة ص ١٩ .

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٧٩ .

عنه مذهب الكوفيين مثل ابن كيسان وابن شُقَيْر وابن الخياط وابن الأنبارى ، فنحن إنما نحكى علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومن جرى مجراهم ، مع أنه لازيادة فى المعنى عليهم ولا بَخْسَ حظ يجب لهم »[١] .

ومعنى ذلك أن ابن كَيْسان وابن شقير وابن الخياط الذين جمعوا بين علمى البصرة والكوفة كما يقول الزجاجى هم الذين اشتقوا احتجاجات الكوفيين فى جملتها ، وهم الذين انتزعوا مقاييسها وعللها ، مع ما أمدهم به الكوفيون من الكسائى إلى ابن الأنبارى .

وكان تثقفهم بالنحو البصرى وما بُسط فيه من العلل والمقاييس ووجوه الاحتجاج مادةً صاغوا منها عملهم . وبذلك تتضح لنا صحة ما رواه صاحب الإنصاف من احتجاجات الكوفيين بإزاء احتجاجات البصريين فإن من يبحث عن هذه الاحتجاجات فيما وصلنا من كتابات الفراء وثعلب قلما يجد لها أصلا عندهما ، مما قد يدعو إلى الشك فى صحتها وأنها قد تكون من عمل بصريين متأخرين كما ظن ذلك فايل فى مقدمته للإنصاف ، وهو ظن واهم ، إنما هى من عمل أوائل البغداديين ممن سميناهم وأمثالهم ، ممن حاولوا ــ كما لاحظ الزجاجى ــ الاحتجاج للآراء الكوفية والاحتيال لها والتلطف فى بيانها . وهم أنفسهم الذين يطلق عليهم ابن جنى تارة اسم الكوفيين مدمجا فيهم سابقيهم من أمثال الكسائى والفراء ، وتارة يطلق عليهم اسم البغداديين ، يقصدهم وحدهم دون من تقدموهم من الكوفيين ، وهو الاسم الصحيح الذى يتطابق مع ما أكدته كتب التراجم من خَلْطهم بين آراء المدرستين الكوفية والبصرية .

وكان يعاصرهم من يَخْلط بين آراء المدرستين نازعًا نزعة بصرية قوية ، على نحو ما يلقانا عند الزجاجى ، وخَلَفه أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى ، وكانا أشد منه نزوعًا إلى آراء المدرسة البصرية ، ولعلهما من أجل ذلك كانا ينسبان أنفسهما إلى تلك المدرسة ، مما جعل الأمر يغمّ على بعض المعاصرين ، فيضيفهما إلى البصريين[٢] ، وهما ــ كما سنرى عما قليل ــ بغداديان ، يقفان غالبًا مع

---

(١) الزجاجى ص ١٣١ .

(٢) انظر مقدمة الشيخ محمد على النجار لكتاب الخصائص ص ٤٤ .

البصريين وقد يقفان مع الكوفيين حسب ما يقتضيه اجتهادهما ، وقد يخالفانهما جميعًا حسب ما صَحَّ عندهما من الرأى الصائب .

وتلك هى المنازع العامة للمدرسة البغدادية ، وكأنما اتجهت اتجاهين : اتجاهًا مبكرًا عند ابن كَيْسان وابن شُقَيْر وابن الخياط نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة الكوفية وأكثروا من الاحتجاج لها ، مع فتح الأبواب لكثير من آراء المدرسه البصرية ، وأيضًا مع فتح باب الاجتهاد لبعض الآراء الجديدة ، واتجاها مقابلا عند الزجاجى ثم عند أبى على الفارسى وابن جنى ، نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة البصرية وهو الاتجاه الذى ساد فيما بعد لا فى مدرسة بغداد وحدها ، بل فى جميع البيئات التى عُنيت بدراسة النحو . ولعل من الخير أن نقف وقفة قصيرة عند أهم من مَثَّلوا المنزعين فى نشأة تلك المدرسة ، وهما ابن كَيْسان والزجاجى ، ثم نتلوهما بالحديث عن أبى على الفارسى وابن جنى ومن جاء فى إثرهما من نحاة إيران والعراق والشام ممن استضاءوا بمنهجهما النحوى فى نشاطهم العلمى .

## ابن كيسان [١]

هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كَيْسان ، وسلكه بروكلمان وبعض كتاب التراجم فى المدرسة البصرية ، وهو يُعَد أول أئمة المدرسة البغدادية ، فقد توفى سنة ٢٩٩ للهجرة ؛ وكان قد أخذ عن المبرد وثعلب وأتقن مذهبى البصريين والكوفيين فى النحو ، وكان أبو بكر بن مجاهد إمام القراء فى عصره يقول هو أنحى من ثعلب والمبرد ، وصنف كتبًا كثيرة منها كتاب اختلاف البصريين والكوفيين وكتاب الكافى فى النحو وكتاب التصاريف ، وكتاب المختار فى علل النحو فى ثلاث مجلدات وقد أشار إليه الزجاجى فى الإيضاح ، ولعله هو الذى عُنى فيه بوضع احتجاجاته لآراء المدرسة الكوفية .

---

(١) انظر فى ترجمة ابن كيسان الزبيدى ص ١٧٠ والسيرافى ص ١٠٨ ومراتب النحويين ص ١٤٠ ونزهة الألباء ص ٢٣٥ وتاريخ بغداد ١/٣٣٥ ومعجم الأدباء ١٧/١٣٧ وإنباه الرواة ٣/٥٧ ومرآة الجنان ٢/٢٣٦ وشذرات الذهب ٢/٢٣٢ وبغية الوعاة ص ٨ .

وفى كلام الزجاجى عنه ما يدل على أنه كان يُعْنَى بحدود النحو ، فقد نقل عنه حَدَّ الاسم بقوله : « الأسماء ما أبانت عن الأشخاص وتضمنت معانيها نحو رجل وفرس » ثم قال : « ولابن كيسان فى كتبه حدود للاسم غير هذا هى من جنس حدود النحويين ، وحَدَّه فى الكتاب المختار بمثل الحد الذى ذكرناه من كلام المنطقيين »[١] يريد حَدَّهم له بقولهم : « الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان »[٢] . ولعل فى ذلك ما يدل على أن ابن كيسان كان يأخذ نفسه بثقافة منطقية عميقة ، ويقول مترجموه إنه كان يمتاز بحدة خاطره وبعد غَوْصه وغرائب قياساته ، ويضربون مثلا لذلك أنه سُئِلَ عن قراءة آية سورة طه : ( إن هذان لساحران ) ما وجهها من الإعراب ؟ فقال : نجعلها مبنية ( أى تلزم الألف فى حالتى النصب والجر ) فسُئل عن علة بنائها فقال لأن المفرد منها مبنى وهو هذا وكذلك الجمع هؤلاء مبنى ، فنجعلها مبنية مثلهما .

ويقول مترجموه أيضًا إنه مزج النحوين : البصرى والكوفى ، فأخذ من كل واحد منهما ما غلب على ظنه صحته ، واطرد له قياسه ، وترك التعصب لأحد الفريقين على الآخر . وتدور له فى كتب النحو آراء كثيرة ، منها ما وافق فيه البصريين ومنها ما وافق فيه الكوفيين ومنها ما وصل إليه باجتهاده وبُعْد غوره ، فما وافق فيه البصريين ذهابهم إلى أن الناصب للمضارع بعد لام التعليل أن مضمرة مثل جئت لأكرمك ، وإنما قدروا بعدها أن لأنها قد تظهر فى مثل قولك جئت لأن أكرمك . ومع ارتضائه هذا الرأى البصرى أضاف إليه أنه يجوز أن يكون الناصب بعد لام التعليل كى محذوفة لمجيئها أيضًا فى مثل قولك جئت لكى أكرمك ، ومعروف أن الكوفيين يذهبون إلى أن لام التعليل تنصب المضارع بنفسها دون حاجة إلى تقدير أن كما ذهب البصريون[٣] . وكان يذهب مذهب المبرد وابن السراج تلميذه فى أن العامل فى التابع من النعت والتأكيد وعطف البيان هو العامل فى المتبوع ينصبّ عليهما انصبابة واحدة ، وكان الخليل وسيبويه والأخفش يذهبون إلى أن العامل فيها جميعًا هو التبعية[٤] . وكان يرى رأى الزجاج فى أن الضمير

---

( ١ ) الزجاجى ص ٥٠ .

( ٢ ) انظر الزجاجى ص ٤٨ .

( ٣ ) المغنى ص ٢٣١ والهمع ٢/ ١٦ .

( ٤ ) الهمع ٢/ ١١٥ .

من «هو وهى» الهاء فقط والواو والياء زائدتان لحذفهما فى المثنى والجمع ، بينما كان يرى بقية البصريين أن هو وهى جميعًا أصلان[1] . وكان يتابع يونس فى أن «إما» فى مثل قولك جاء إما زيد وإما عمرو ليست عاطفة ، وإنما العطف بالواو التى قبلها[2] .

ومما كان يوافق فيه الكوفيين جواز تقديم خبر «ما زال» عليها ، فتقول قائمًا ما زال زيد ، بينما كان البصريون لا يجيزون مثل هذا التعبير[3] . وكان يوافقهم فى أن «إيا» عماد فى «إياك وإياى وإياه وأخواتهما» والضمير ما يتلوها ، بينما ذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمازنى إلى أن الاسم المضمر هو «إيا» وما بعده حرف يدل على أحوال المرجوع إليه من الخطاب والتكلم والغيبة[4] . ووافقهم فى أن الاسم المؤنث علمًا لرجل مثل طلحة يجوز أن يجْمَع جمع مذكر سالما فيقال طلحون ، وكان الكوفيون يوجبون سكون عينه ، بينما جوّز فتحها قياسًا على الجمع بالألف والتاء ، إذ يقال طلحات بفتح اللام وكان البصريون لا يجيزون جمع هذا العلم إلا جمع مؤنث سالما[5] . ومما وافقهم فيه جواز التوكيد بأكتع وأبصع وأبتع دون ذكر لكلمة جميع ، فيقال جاءوا أكتعون ، واشترط البصريون سبق كلمة أجمع لها فلا يقال عندهم إلا «جاءوا أجمعون أكتعون» ، واستدل ابن كيسان والكوفيون بسماع مثل قول بعض الشعراء : تحملنى الذلفاء حوْلا أكتعا[6] . وكان يذهب مذهبهم فى أن مثل ثُلاث ورُباع ممنوع من الصرف للعلمية والعدل ، بينما ذهب البصريون إلى أن المانع الوصفية والعدل ، بدليل وقوعه حالا فى مثل جاءنى القوم مثنى[7] . ومنع الفراء الفصل بين اسم إن وخبرها فى مثل «إن زيداً لأظن قائم وإن زيداً لغير شك قائم وإن زيداً لئن شاء الله قائم» واحتج لذلك ابن كيسان بقوله : إنما امتنع ذلك لأنه كلام مُعْتَرَضٌ به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت الخبر عن زيد شكًّا كان عندك أو يقينًا ،

---

(١) ابن يعيش ٩٧/٣ والهمع ٦١/١ .

(٢) الهمع ١٣٥/٢

(٣) ابن يعيش ١١٣/٧

(٤) الرضى على الكافية ٩/٢ .

(٥) الرضى ١٦٨/٢ .

(٦) الهمع ١٢٣/٢ .

(٧) الرضى ٣٦/١ .

والتوكيد إنما هو لخبر زيد لا لخبرك عن نفسك لأن « إن » لا تتعلق بخبرك وهى متجاوزة إلى الخبر[١] .

ولابن كيسان بجانب ذلك آراء اجتهادية كثيرة انفرد بها ، فمن ذلك أنه كان يجوّز تذكير الفعل مع المبتدأ المؤنث المجازى مثل « الشمس طلع » لمجيء ذلك على لسان الشعراء فى مثل : ولا أرض أبْقَل إبْقالها . كما جوز تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقى بدون فاصل لقول بعض الشعراء : تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما . واستدل أيضاً بأن سيبويه حكى عن بعض العرب : « قال فلانة »[٢] . وكان يعتلّ بأن الحال سدت مسد الخبر فى مثل « كتابتى الشعر قائماً » لشبهها بالظرف فكأنما قيل كتابتى الشعر فى حال قيام[٣] . وذهب الجمهور إلى أن أمس بنيت لتضمنها معنى لام التعريف ، بينما ذهب ابن كيسان إلى أن علة بنائها تضمنها معنى الفعل الماضى ، وأُعربت «غد» لأنها فى معنى الفعل المستقبل وهو معرب[٤] . وكان يذهب إلى جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور مستدلا بقوله تعالى : ( وما أرسلناك إلا كافّةً للناس ) بينما كان سيبويه وكثير من البصريين يمنعون ذلك[٥] . وذهب الجمهور فى مثل ما قام زيد ولكن عمرو إلى أن الواو هى العاطفة ولكن حرف ابتداء ، بينما ذهب ابن كيسان إلى أن لكن هى العاطفة والواو زائدة[٦] . ومنع الجمهور جمع مثل أحمر جمع مذكر سالما وكذلك جمع حمراء جمع مؤنث سالما ومثلهما سكران وسكرى ، وجوز ذلك ابن كيسان ، فيقال فى رأيه أحمرون وحمراوات وسكرانون وسكرايات[٧] .

ولعل فى كل ما قدمنا ما يدل على براعة ابن كيسان وكيف ابتدأ المدرسة البغدادية ، فهو يعكف على آراء الكوفيين والبصريين دارساً فاحصاً ، منتخباً لنفسه طائفة من الآراء البصرية وأخرى من الآراء الكوفية ومشتقاً لنفسه آراء جديدة مبتكرة .

---

(١) الهمع ١٤٠/١ .
(٢) المغنى ص ٧٣١ والهمع ١٧١/٢ .
(٣) الهمع ١٠٦/١ .
(٤) الهمع ٢٠٨/١ .
(٥) الرضى ٨٩/١ .
(٦) المغنى ص ٣٢٤ والهمع ١٣٨/٢ .
(٧) الرضى ١٦٩/٢ .

## الزجاجي (١)

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق ، من أهل الصَّيْمرة الواقعة بين ديار الجبل وديار خوزستان ، نشأ بنهاوند جنوبي همذان ، وانتقل إلى بغداد يَتَنْهل من حلقات العلماء ، ولزم الزجاج البصري وقرأ عليه النحو ، ومنه لزمه لقبه الزجاجي . ورحل إلى الشام فأقام بحلب مُدَّةً ، ثم تركها إلى دمشق واتخذها دار مقام له ، وأكب على تصانيفه فيها وإملاءاته للطلاب ، وحدث أن خرج إلى طبريَّة ، فمات بها سنة ٣٣٧ للهجرة ، وقيل بل سنة ٣٤٠ . وقد خلَّف مصنفات كثيرة نُشر منها أماليه الوسطى مع تعليقات للشنقيطي وهي تزخر باللغة والأخبار ، ومجالس العلماء وهي تحكي محاورات لطائفة كبيرة منهم أكثرها في مسائل لغوية ونحوية . ونُشر له أيضاً كتاب الإيضاح في علل النحو ، وكتاب الجمل وهو مختصر في قواعد النحو نال شهرة مدويّة في العصور الوسطى ، إذ عكف عليه العلماء بالدرس والشرح حتى قالوا إن شروحه زادت عن مائة وعشرين شرحاً .

وقد استقصى في كتابه الإيضاح عللَ النحو البصري والكوفي ، ونصَّ كما مر بنا آنفاً على أن الذين حرروا العلل الكوفية هم ابن الأنباري وأوائل البغداديين : ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط ، وأضاف أن له في ذلك نصيباً إذ قال : « وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنه بألفاظ البصريين» (٢) فهم الذين نهجوا التعبير عن العلل وذللوه ومهدوه . وكان أكثر علم الكوفيين عند الكسائي وثعلب بدون علل ، حتى جاء ابن كيسان وخالفوه ، فاستعاروا من البصريين لغتهم وطريقتهم في الاحتجاج وغمسوا فيهما النحو الكوفي .

ومن يقرأ الكتاب يرى الفلسفة والمنطق وعلم الكلام ، والفقه أو بعبارة أدق عللها جميعا

---

(١) انظر في ترجمة الزجاجي الزبيدي ص ١٢٩ ونزهة الألباء ص ٣٠٦ والأنساب للسمعاني الورقة ٢٧٢ وإنباه الرواة ٢/ ١٦٠ وشذرات الذهب ٢/ ٣٥٧ ومرآة الجنان ٢/ ٣٣٢ وابن خلكان ١/ ٣٨٩ والنجوم الزاهرة ٣/ ٣٠٢ وبغية الوعاة ص ٢٩٧ .

(٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨٠ .

تمس جوانب التعليل والاحتجاج فيه . وهو يستهله بالحديث عن تقسيم سيبويه الكلام إلى اسم وفعل وحرف محتجًّا لصحة هذا التقسيم . وما يلبث أن يتحدث عن حدود الاسم والفعل والحرف ، ويلتمس عند المناطقة تعريفهم للحد ، ويقف بإزاء اختلاف النحاة فى حدودهم ، ويقول إنه ليس اختلاف تضاد بل هو كاختلاف الفلاسفة فى حدهم للفلسفة ، ويقابل بين تعريف المناطقة للاسم وتعريف النحاة ، بادئًا بسيبويه ثم الأخفش ثم ابن كيسان ، ثم المبرد ويرتضى تعريفه ناقضًا ما يرد عليه من بعض الاعتراضات . وكذلك يصنع بحد الفعل وحد الحرف . ثم يقف عند اختلاف البصريين والكوفيين فى المصدر والفعل أيهما مأخوذ من صاحبه ، ويفيض فى بيان احتجاجات كل فريق ، محاولا إضعاف الحجج الكوفية . ويفتح فصلا لدراسة العلل النحوية ويقسمها إلى :تعليمية مثل نَصْب «زيداً» فى قولنا «إن زيداً قائم» وتعليل ذلك بأنه اسم إن ، وقياسية ، مثل التعليل لعمل إن النصب والرفع فى معموليها بالفعل المتعدى لواحد ، وجدلية مثل التعليل لتقدم منصوبها على مرفوعها مخالفة بذلك الفعل الذى شُبِّهت أو قيست فى عملها به . ويستظهر هنا قاعدة فقهية أصولية ، فقد قيست إن على الفعل الذى تقدم مفعوله على فاعله وهو فرع للفعل الذى يتقدم عادة فاعله على مفعوله ، والأصل المعروف فى الفقه أن يقاس على الأصول لا على الفروع . ويتلو ذلك بفصول عن الإعراب والكلام أيهما أسبق ؟ ولِمَ دخل الإعراب فى الكلام ؟ وهل الإعراب حركة أو حرف ؟ وهل هو أصل فى الأسماء والأفعال جميعًا ، أو هو أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال المضارعة ؟ وهل حقًّا نشأت الأسماء قبل الأفعال وتبعتها الحروف ؟ وأى الأفعال أسبق فى التقدم ؟ وما حقيقة المضارع ؟ وما الفرق بين النحو واللغة ؟ وما معنى الرفع والنصب والجر ؟ وما علة دخول التنوين فى الكلام ؟ ولماذا ثقل الفعل وخفّ الاسم ؟ وما علة امتناع الأسماء من الجزم ؟ وما علة امتناع الأفعال من الخفض ؟ وما معنى التثنية والجمع ؟ وهل الألف والياء والواو فيهما إعراب أو حروف إعراب ؟ . وكل مسألة يرى فيها جدالا أو حجاجًا بين البصريين والكوفيين يوردها مفصلا القولَ فيها ، وقد يضيف من عنده وجوهًا من العلل والأقيسة ، وهى جميعا تُغْمَسُ

فى اصطلاحات المناطقة والمتفلسفة والمتكلمين وأصحاب علم الأصول . ونحس في وضوح أنه يقف مع البصريين مناضلا مدافعًا ، مما يؤكد نزعة بصرية قوية في مباحثه وكأنه كان استهلالا لانصراف البغداديين عن النزعة الكوفية إلى النزعة البصرية التى سادت بعده إلا قليلا .

وكتاب الجُمَل أفرده لقواعد النحو والصرف ، وحظى بشهرة مدوية لدقته ووضوح عبارته واستيعابه لدقائق النحو البصرى التى يحتاجها الناشئة ، وقد ألحق به فصلا عن الخط والإملاء . وهو فيه بعامة يتبع نظام النحو البصرى ، لأنه فعلا النظام السديد ، الذى أحكم بناؤه ، ومع ذلك نراه يستعير من الكوفيين بعض مصطلحاتهم ، فقد سمَّى — متابعا لهم — نائب الفاعل باسم ما لم يسمَّ فاعله ، وسمى الصفةَ النعت والشركةَ عطف النسق .

وإذا أخذنا نتعقب آراءه التى تدور فى كتب النحاة وجدناه يتابع البصريين غالبًا ، وقد يتابع الكوفيين على نحو ذهابه مذهبهم فى أن كأنَّ إذا كان خبرها اسمًا جامداً كانت للتشبيه مثل كأن زيداً أسد ، وإذا كان مشتقًّا كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت مثل كأن زيداً قائم ، وقد تأتى للتحقيق مثل قول الحارث ابن خالد المخزومى :

فأصبحَ بطن مكة مقشعرًّا كأن الأرض ليس بها هشامُ

وكان البصريون يذهبون إلى أنها للتشبيه دائمًا ولا معنى لها سواه[1] . وكان يكثر من التوقف بإزاء آراء الكوفيين والبصريين جميعًا محاولا استنباطَ رأى جديد ، من ذلك أن سيبويه كان يذهب إلى أن سوى ظرف مكان دائمًا ، وذهب الكوفيون إلى أنها ظرف متمكن يستعمل ظرفًا كثيراً وغير ظرف قليلا ، أما هو فذهب إلى أنها ليست ظرفًا ألبتة وأنها تقع فاعلا فى مثل جاء سواك ومفعولا به فى مثل رأيت سواك ، وبدلا أو استثناء فى مثل ما جاءنى أحد سواك أى أنه يجوز فيها حينئذ الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء[2] . وكان جمهور البصريين يذهب إلى أنه إذا وُصلت إن وأخواتها بما بطل عملها ما عدا ليت ،

(١) المغنى ص ٢٠٩ والهمع ١/١٣٣ .
(٢) المغنى ص ١٥١ والهمع ١/٢٠٢ .

فيجوزّ فيها الإعمال والإهمال ، وأضاف إليها الزجاج لعل وكأن ، أما الزجاجى فعمم الإلغاء والإعمال حينئذ لما حُكى عن بعض العرب من قولهم إنما زيداً قائم [١]. وهو هنا يَصْدرعن منهج الكوفيين إذا سمعوا لفظاً شاذاً قاسوا عليه وعمموا الحكم .

ولعل فى كل ما قدمنا ما يصور بغدادية الزجاجى على الرغم من أنه كان يسلك نفسه فى البصريين [٢] ، فقد كان يحيط بآراء المدرستين ووجوه اعتلالاتها واحتجاجاتها ، على خصائصها ، ومع الوفاء بحقوقها ، وكان حين يجد الحجة الكوفية تنقصها الدقة المنطقية الشائعة فى حجج البصريين لايزال يداويها ويصلحها حتى تَسْتَبِكَ فى الصورة البصرية . ومضى فى تصانيفه وآرائه النحوية يتوقف بإزاء كثير من المصطلحات والآراء البصرية مختاراً لنفسه ما يقابلها عند الكوفيين ، وكثيراً ما نفذ إلى آراء جديدة .

٢

أبو على [٣] الفارسى

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى أباً ، أما أمه فعربية سَدوسية من من سَدوس شيبان ، وُلد لها بفسا من أرض فارس بالقرب من شيراز حوالى سنة ٢٨٨ للهجرة . وكان فطناً ذكيًّا فأكبَّ على التعلم منذ نعومة أظفاره ، وما تقبل سنة ٣٠٧ حتى يرحل إلى بغداد ، ويعكف على حلقات البصريين مثل ابن السراج والأخفش الصغير والزجاج وابن دريد ونفطويه ومبرمان ، كما يعكف على حلقات البغداديين الأولين وخاصة حلقة ابن الخياط ، وأكب على حلقة أبى بكر بن

(١) الهمع ١/١٤٤ .
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى (طبعة حيدر آباد) ٢/١٤٦ .
(٣) انظر فى ترجمة أبى على الفهرست ص٦٤ والزبيدى ص ١٣٠ وتاريخ بغداد ٧/٢٧٥ ونزهة الألباء ص ٣١٥ وإنباه الرواة ١/٢٧٣ وطبقات القراء لابن الجزرى ١/٢٠٦ ومعجم البلدان ٦/٣٧٦ ولسان الميزان ٢/١٩٥ وشذرات الذهب ٣/٨٨ والنجوم الزاهرة ٤/١٥١ والمزهر (طبعة الحلبى) ٢/٤٨٧ ، ٦٠٦ وبغية الوعاة ص ٢١٦ وأبو على الفارسى لعبد الفتاح شلبى طبعة مكتبة نهضة مصر ومطبعتها .

مجاهد تلميذ ثعلب وشيخ القرّاء فى عصره . ولم يخالط الكوفيين والبغداديين والبصريين فى حلقات من استظهروا مذاهبهم فحسب ، فقد مضى يخالط سابقيهم فى كتاباتهم متمثلا ما كتبه سيبويه وغير سيبويه من مصنفات مختلفة . ويظهر أنه اتسع بثقافته ، فشملت كتابات المتكلمين ، إذ يقول مترجموه إنه كان يعتنق مذهب المعتزلة ، والاعتزال من قديم يجرّ إلى قراءة المنطق والفلسفة ، وأغلب الظن أنه كان شيعيًّا ، لغلبة التشيع حينئذ على أهل العراق وفارس .

ونظن ظنًّا أنه قعد للتدريس والإملاء فى مساجد بغداد مبكراً ، وكان فيه حب للرحلة ، فتنقل يملى ويدرس للطلاب فى «عسكر مكرم» وبعض مدن الموصل ، ويدخل حلب فى سنة ٣٤١ ومعه تلميذه ابن جنى الذى شُغف به حبًّا ، ويتحوّل إلى بعض مدن الشام ، ويعود إلى بغداد سنة ٣٤٦ وتطير شهرته ، فيستدعيه إلى شيراز عضد الدولة البويهى ، ويأخذ عنه هو وبعض أفراد أسرته ، ويفتخر عضد الدولة بذلك حتّى ليقول إنه غلامه . ويظل عنده ، حتّى إذا دخلت بغداد فى حوزته عاد إليها ثانية وظل بها إلى وفاته سنة ٣٧٧ للهجرة . واتبع عادةً هى أن ينسب إملاءاته فى كل بلدة إليها ، وهى نسبة تعيّن رحلاته وأماكن دراساته ، فمن ذلك المسائل العسكرية نسبة إلى عسكر مكرم ، والمسائل القصرية نسبة إلى « قصر ابن هبيرة » بنواحى الكوفة ، والمسائل الحلبية ، والمسائل الدمشقية والمسائل البصرية والمسائل البغدادية والمسائل الكرمانية نسبة إلى كرمان فى إيران والمسائل الشيرازية .ومن مصنفاته الإيضاح والتكملة والعوامل المائة والمقصور والممدود ، ومن أهمها كتاب الحجة فى القراءات السبع ، وفيه يحتج لكل قراءة من تلك القراءات من اللغة والشعر نائراً آراء النحاة البصريين والكوفيين ، منتصراً تارة للأولين وتارة للأخيرين مع نزعة قوية فيه إلى الأخذ بالآراء البصرية مما جعل الزبيدى فى طبقاته وابن النديم فى فهرسته يسلكانه فى البصريين ، ويقول أبو حيان فيه : «أبو على أشد تفردا بالكتاب ( كتاب سيبويه ) وأشد إكبابًا عليه وأبعد من كل ما عداه من علم الكوفيين»[1] . وسنرى أنه كان ممن خلط بين آراء المدرستين فى

(١) الإمتاع والمؤانسة لأبى حيان ( طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر ) ١٣١/١ .

وضوح . وهو بذلك بغدادى ينتخب من المدرستين ما يراه أولى بالاتباع ، وإن غلب عليه النزوع إلى المذهب البصرى لأنه كان المذهب الذى حُرِّرت أصوله وفروعه وعلله .

وكان عقل أبى على من الخصب بحيث ملأ نفسَ ابن جنى تلميذه ، حين ألمَّ بالموصل ، من جميع أقطارها ، وهو يكثر من ذكر آرائه فى كتابه الخصائص وغيره ، حتى ليبدو كأنه كان كنزاً سائلا بمسائل اللغة والنحو وما يجرى فيها من ضبط الأصول وضبط الأقيسة والعلل ، وقد استضاء به فى كثير من الأصول الكلية التى حرَّرها فى كتابه الخصائص ، فمن ذلك « السلب » يقول : « نبَّهنا أبو على — رحمه الله — من هذا الموضع على ما أذكره وأبسطه لتتعجَّب من حسن الصنعة فيه »[١] ويأخذ فى بيان أن الأصل فى الفعل الإثبات مثل قام فهى لإثبات القيام ، ثم يقول إنهم قد استعملوا ألفاظًا فى السلب ابتداء مثل مادة « عجم » فهى للإبهام ، ولتوضيح ذلك يعرضها فى استعمالاتها المختلفة ، ثم يبين أنهم قد يدخلون الهمزة على الفعل لإفادة السلب مثل أشكيت الرجل إذا زُلت له عما يشكوه ، وقد يضعفون ثانيه لنفس الغاية مثل مَرَّضت الرجل أى داويته من مرضه ، وقد يأتى السلب بدون زيادة . ويفيض ابن جنى نقلا عن أستاذه فى أمثلة كثيرة . ونراه ينقل عنه فى باب تعارض القياس والسماع أمثلة خالف فيها العربُ القياسَ مبينًا أن ما استقر على لسانهم هو الأساس[٢] . وبالمثل ينقل عنه فى باب الاستحسان وهو ما تكون علته ضعيفة غير مستحكمة مثل قولهم رجل غَدْيان والقياس غدوان لأنه من قولهم غدوت[٣] . ومن ذلك باب نقض المراتب إذا عرض عارض كتقديم المفعول به على الفاعل[٤] . ومن ذلك باب تلاقى اللغة ، يقول : « هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئًا إلا لأبى على رحمه الله »[٥] ويذكر مما جاء على لسانه منه أجمع وجَمْعاء وأكتع وكتعاء وأخواتهما فإن هذه الصيغة لا تأتى إلا صفة ، بينما هى فى تلك الأمثلة معارف .

---

(١) الخصائص لابن جنى ( طبعة دار الكتب المصرية ) ٣/٧٥ .
(٢) الخصائص ١/١٢٥ .
(٣) الخصائص ١/١٤٣ .
(٤) الخصائص ١/٢٩٣ وما بعدها .
(٥) الخصائص ١/٣٢١ .

ومن ذلك باب ما قيس على كلام العرب فإنه يصبح من كلامهم[١]، وباب الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع[٢] . ومما نقله عنه باب الاشتقاق الأكبر ، يقول : « هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا غير أن أبا على – رحمه الله – كان يستعين به ويُخلْد إليه»[٣] ويريد به « أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه .. نحو ك ل م ، وك م ل ، م ل ك ، م ك ل ، ل ك م ، ل م ك » . ومن ذلك باب مشابهة معانى الإعراب معانى الشعر ، إذ يقول « نبّهنا أبو على – رحمه الله – من هذا الموضع على أغراض حسنة»[٤]. ويقول فى باب تعليق الأعلام على المعانى دون الأعيان : « هذا باب من العربية غريب الحديث أراناه أبو على »[٥] . وقد بنى باب محل حركات الإعراب من الحروف على كلام لأبي على[٦] ، واكتفى فى حديثه عن الحرف المبتدأ به أيمكن أن يكون ساكنًا على توجيه أستاذه[٧] ويقول فى باب إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم: « هذا موضع كان يعتاده أبو على – رحمه الله – كثيراً ويألفه ويأنق له ويرتاح لسماعه »[٨]. ويعقد باباً للاكتفاء بالسبب دون المسبب وبالمسبب من السبب قائلا : « هذا موضع من العربية شريف لطيف وواسع لمتأمله كثير ، وكان أبو على – رحمه الله – يستحسنه ويُعْنَى به »[٩]. ومن ذلك قوله فى فاتحة باب نقض الأصول وإنشاء أصول غيرها : « رأيت أبا على – رحمه الله – معتمداً هذا الفصل من العربية ملمًّا به دائم التطرق له والفزع فيم يحدث إليه »[١٠] ويقول فى باب تجاذب المعانى والإعراب : « هذا موضع كان أبو على – رحمه الله – يعتاده ، ويلمّ كثيراً به ، ويبعث على المراجعة له ، وإلطاف النظر فيه »[١١].

---

(١) الخصائص ١/٣٥٧ .

(٢) الخصائص ٢/١٧ .

(٣) الخصائص ٢/١٣٣ .

(٤) الخصائص ٢/١٦٨ .

(٥) الخصائص ٢/١٩٧ .

(٦) الخصائص ٢/٣٢١ .

(٧) الخصائص ٢/٣٢٩ .

(٨) الخصائص ٣/٢٤ .

(٩) الخصائص ٣/١٧٣ .

(١٠) الخصائص ٣/٢٢٧ .

(١١) الخصائص ٣/٢٥٥ .

ولعلنا لا نغلو إذا قلنا بعد ذلك إن أكثر الأصول التي اعتمدها ابن جني في كتابه الخصائص إنما استمدها من إملاءات أبي علي أستاذه وملاحظاته . وإذا رجعنا إلى آرائه النحوية وجدناه في طائفة منها ينصر الخليل وسيبويه ، وغيرهما من البصريين ، وفي طائفة أخرى ينتصر للكوفيين ، ويكفي أن ندل على ذلك ببعض الأمثلة ، فمما انتصر فيه للخليل أن لا النافية قد تأتي زائدة كما في قوله تعالى : ( وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون )[1] . وانتصر له ولسيبويه في تحليل وَيْكأنه في قوله جَلّ شأنه : ( وَيْكأنه لا يفلح الكافرون ) إذ كانا يذهبان إلى أن ( ويْ ) مفصولة بمعنى أعجب ، وذهب الأخفش إلى أنها موصولة بالكاف، أي ( وَيْلكَ أنه لا يفلح الكافرون ) ووَيْك عنده بمعنى أعجب ، وعلّق أن وما بعدها بما في ويك من معنى الفعل . ووقف أبو علي مع الخليل وسيبويه مؤكداً أن « كأن » قد تأتي كالزائدة ، وأنشد في ذلك بيت عمر أبي ربيعة :

كأنني حين أمْسي لا تكلمني  ذو بُغْيَةٍ يشتهي ما ليس موجودا

أي أنا كذلك »[2] . وكان سيبويه يذهب إلى أن « إذما » حرف شرط مثل إن ، وذهب المبرد وابن السراج — وتابعهما أبو علي — إلى أنها ظرف مثل إذ[3]. وقد أجاز مع الأخفش والكوفيين ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر[4] .

وعلى نحو ما كان ينتخب لنفسه من الآراء البصرية كان ينتخب من الآراء الكوفية ما صحّ في قياسه ، من ذلك أنه كان يقف مع الكوفيين في إعمال الفعل الأول في باب التنازع مستدلا بقول امرىء القيس :

ولو أن ما أسْعَى لأدنى معيشةٍ  كفاني — ولم أطلب — قليلٌ من المالِ[5]

وكان يتابعهم في إعمال إن النافية عمل ليس لما رووا عن بعض أهل العالية في نجد من قولهم : « إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية »[6] . وتابعهم في أن

---

(١) المغني ص ٢٧٨ .
(٢) الخصائص ٣/١٧٠ .
(٣) المغني ص ٩٢ .
(٤) ابن يعيش على المفصل ١/٦٨ .
(٥) المغني ص ٥٦٣ .
(٦) همع الهوامع ١/١٢٤ .

عطف البيان ومتبوعه قد يكونان نكرتين ، وقد استدلوا بمثل قوله جلّ شأنه : ( أو كفارةٌ طعامُ مسكين ) وقوله : ( من شجرة مباركة زيتونة ) وكان البصريون يؤولون مثل ذلك على أنه بدل ذاهبين إلى أن عطف البيان ينبغى أن يكون دائمًا معرفة[١] . وذهب البصريون إلى أن لو شرطية دائمًا ، بينما ذهب الفراء — وتابعه أبو على — إلى أنها قد تكون حرفاً مصدريًّا بمنزلة أنْ إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع ذلك بعد ودّ ويودّ مثل ( ودّوا لو تدهن ) و( يودُّ أحدهم لو يعمّر) وقال البصريون إنها فى مثل ذلك شرطية وإن مفعول يود وجواب لو محذوف ، والتقدير : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك . ويقول ابن هشام لا خفاء بما فى هذا التقدير من التكلف[٢] . وكان يجيز — مثل الكوفيين — إعمال الضمير العائد على المصدر فى الظرف مثل « قيامك أمسِ حسن وهو اليوم قبيح » فهو عنده تعمل فى اليوم عمل المصدر العائدة عليه[٣] . وتابعهم فى أن « أو » تأتى للإضراب مطلقاً بدون اشتراط تقدم نفى أو نهى كما اشترط سيبويه ، محتجًّا بقول جرير :

ماذا ترى فى عيال قد برِمْتُ بهم      لم أحْصِ عِدَّتهم إلا بعَدّادِ
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيــةً      لولا رجاؤك قد قتّلت أولادى[٤]

ومما تابعهم فيه أن الباء الجارة قد تأتى بمعنى التبعيض مثل قوله تعالى : ( وامسحوا برءوسكم ) وقوله : ( عَيْناً يَشْرَبُ بها عباد الله »[٥] . وكان سيبويه يذهب إلى أن خلا إذا تقدمتها ما كانت فعلا ، وذهب الكسائى . وتبعه أبو على الفارسى — إلى أنها قد تكون حرف جر وما زائدة[٦] .

وليس كل ما يشكّل بغدادية أبى على أنه كان ينتخب لنفسه من المذهبين

---

( ١ ) الهمع ٢/١٢١ .
( ٢ ) المغنى ص ٢٩٤ .
( ٣ ) الخصائص ٢/١٩ وانظر الهامش .
( ٤ ) المغنى ص ٦٧ .
( ٥ ) المغنى ص ١١١ .
( ٦ ) المغنى ص ١٤٢ ومما تابع فيه الكوفيين أن من حروف النصب للمضارع كما بمعنى كيما (الهمع ٢/٦ والمغنى ص ١٩٣ ) ومر بنا أن الكسائى كان يرى فى مثل قام وقعد محمد أن فاعل الفعل الأول محذوف ولا فاعل ، وقد استضاء بذلك الفارسى فذهب إلى أن قلما فى مثل قلما ينظر محمد لا فاعل لها وكأن الفعل أجرى مجرى حرف النفى ومثلها كان المزيدة فى مثل أنت تكون ماجد نبيل ( المغنى ص ٧٥٠ والهمع ١/١٢٠ ) .

الكوفى والبصرى ، بل يشكلها أيضاً أنه كان يجتهد وينفرد بآراء لم يسبق إليها ، من ذلك أن سيبويه وجمهور البصريين كانوا يذهبون إلى أن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه فمثل كلمت محمداً وعليًّا انتصب محمد وعلى جميعاً بكلمت . وذهب ابن السراج إلى أن حرف العطف هو العامل ، أما أبو على فرأى أن العامل فى المعطوف فعل محذوف بعد أداة العطف لأن الأصل فى مثل كلمت محمداً وعليًّا كلمت محمداً وكلمت عليًّا ، فحُذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه ، بدليل أنه يجوز إظهاره(١) . وكان سيبويه يذهب إلى أن ناصب المنادى فعل محذوف تقديره أنادى أو أدعو ، وذهب المبرد إلى أن ناصبه حرف النداء يا وأخواتها لنيابتها عن الفعل ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن أدوات النداء ليست حروفاً وإنما هى أسماء أفعال(٢) ، وأن المنادى مشبه بالمفعول به(٣) . ومرَّ بنا فى غير هذا الموضع اختلاف النحاة فى إعراب الأسماء الخمسة ، فقد كان سيبويه يرى أنها معربة بحركات مقدرة فى الحروف ، وقال الكوفيون إنها معربة بالحركات على ما قبل حروف العلة ، ووافقهم المازنى إلا أنه قال إن تلك الحروف ناشئة عن إشباع الحركات ، وقال قطرب من البصريين وهشام من الكوفيين إن حروف العلة نابت عن الحركات ، وقال الجرمى انقلاب تلك الحروف هو الإعراب ، وذهب أبو على الفارسى إلى أنها حروف إعراب دالة عليه(٤) . وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن الأفعال الخمسة ترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها ، وقال الأخفش هى معربة بحركات مقدرة على ما قبل الألف فى مثل يكتبان والواو فى مثل يكتبون والياء فى مثل تكتبين ، وقيل إعراب هذه الأفعال بالألف والواو والنون ، وقال أبو على هى معربة ولا يوجد بها حرف إعراب ، لا النون لأنها تسقط فى النصب من الجزم ولا الألف والواو والياء لأنها ليست فى آخرها ، ولأنها ضمائر متصلة بها(٥) . وكان سيبويه يذهب إلى أن «حتى» يتعين نصب المضارع بعدها إذا وليت فعلا غير موجب مثل « ما سرت حتى أدخل

(١) ابن يعيش ٨/٨٩ والرضى ١/١١٩ .
(٢) ابن يعيش ١/١٢٧ والرضى ١/١٢٩ .
(٣) الهمع ١/١٧١ .
(٤) الرضى ١/٢٤ .
(٥) الهمع ١/٥١ .

المدينة » وجوز الفارسي الرفعَ بعدها في جميع الأحوال بدون استثناء[١]. وذهب البصريون إلى أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جارًّا ومجروراً تعلّق بفعل أو اسم فاعل محذوف هو الخبر ، ومر بنا أن الكوفيين كانوا يرون أن الظرف فى مثل محمد عندك منصوب بالخلاف ، وذهب أبو على الفارسى مستضيئاً برأى ابن السراج الذى مر بنا إلى أن الجار والمجرور والظرف هما الخبر وليس هناك عامل محذوف معلقان به[٢] . وكان الجمهور يمنع العطف على محل المجرور فى مثل مررت بزيد وعمرو فلا يقال عمراً بالنصب ، وأجاز ذلك الفارسى[٣] . ومنع الجمهور إتباع فاعل نعم وبئس بالنعت مثل لنعم الفتى المدعو للحرب على ، وأجازه الفارسى[٤] . وكان سيبويه يذهب إلى أن ما فى مثل غسلته غسلا نِعِمَّا معرفة بمعنى الشىء فهى فاعل لنعم ، وذهب الفارسى إلى أنها نكرة تامة بمعنى شىء وأنها تمييز لفاعل نعم المستتر[٥] ، وكان يذهب إلى أن « مَنْ » أيضًا فى باب نعم نكرة تامة تمييز لفاعل نعم المستتر مثل : « نعم مَنْ هو فى سر وإعلان » ولم يوافقه أحد من النحاة فى هذا الرأى ، إذ يجمعون على أنها موصولة فاعل لنعم[٦] . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن أمّا فى قول بعض الشعراء :

أبا خُراشة أمّا أنت ذا نَفَرٍ  فإن قومىَ لم تأكلهم الضَّبُعُ

مركبة من أن المصدرية وما المزيدة والأصل لأن كنت ، فحُذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير لحذف ما يتصل به وزيدت ما عوضًا عن كان ، وأدْغمت النون فى الميم للتقارب ، وبذلك يكون المرفوع بعدها اسماً لكان المحذوفة والمنصوب خبرها ، وذهب أبو على إلى أن ما الزائدة هى الرافعة الناصبة لكونها عوضاً من الفعل فنابت منابه[٧] . ولم يثبت النحاة ما الزمانية وأثبتها أبو على مستدلا بقوله تعالى : (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم[٨] . وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن الدار والمسجد فى مثل دخلت الدار والمسجد منصوبان على الظرفية ، وذهب الأخفش — كما مر بنا — إلى أنهما

---

(١) الهمع ٢/٩ .
(٢) الهمع ١/٩٩ .
(٣) الخصائص ٢/٣٥٣ والهمع ٢/١٤١
(٤) الهمع ٢/٨٥ .
(٥) المغنى ص ٣٢٨ والهمع ١/٢٥٠ .
(٦) المغنى ص ٤٨٨ والهمع ١/٩٢ .
(٧) المغنى ص ٤٨٩ والهمع ١/١٢٢ .
(٨) المغنى ص ٣٣٥ .

مفعولان به ، وتوسط الفارسي ذاهبًا إلى أن « فى » حُذفت ، فنُصبا على المفعولية اتساعًا وتجوزا[١] . وذهب الجمهور إلى أن «غير» محمولة فى الاستثناء على ما بعد إلا فحكمها حكمه ، وذهب الفارسى إلى أنها منصوبة على الحال فى مثل جاء القوم غير على[٢] . والجمهور يذهب إلى أن لا فى مثل « لاسيما محمد » نافية للجنس وسى اسمها بمعنى مثل وما زائدة والخبر محذوف ، وذهب الأخفش إلى أن ما خبر لا وذهب أبو على فى كتابه « الهيتيات » نسبة إلى هيت بلدة بالعراق إلى أن لا فى مثل قام القوم لاسيما محمد مهملة وسى حال أى قاموا غير مماثلين لزيد فى القيام[٣] . وذهب الجمهور فى مثل لا أبالك ولا أخًا لك إلى أن أبا اسم لا النافية للجنس واللام فى لك زائدة وأبا مضاف إلى الكاف ومثلها أخًا والخبر محذوف ، وذهب هشام من الكوفيين وابن كَيْسان من البغداديين إلى أن أبا وأخًا غير مضافين ولكنهما عوملا معاملة المضاف فى الإعراب ، ولك فى موضع الصفة لهما والخبر محذوف ، بينما ذهب الفارسى إلى أن أبا وأخًا فى العبارتين جاءتا على لغة القصر وإلزام الأب والأخ الألف ، ولك هى الخبر[٤] . وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن لام الاستغاثة فى مثل «يا لزيد» متعلقة بفعل أنادى المحذوف فى النداء ، وذهب أبو على إلى أنها متعلقة بيا[٥] . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن اللام الداخلة على الخبر مع إن المهملة فى مثل إنْ محمد لقائم ( وإنْ كانت لكبيرة ) هى لام الابتداء ، وذهب أبو على إلى أنها ليست لام الابتداء وإنما هى لام فارقة بين إن المؤكدة وإنْ النافية ، وكان يحتج بدخولها على الماضى فى مثل « إن زيد لقام » وعلى منصوب الفعل المؤخر فى مثل ( وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ) وكلاهما لا يجوز دخول اللام عليه مع إن المشددة[٦] .

وكان أبو على يسند آراءه دائمًا بالأدلة التى اصطلح عليها النحاة البصريون والكوفيون ، وهى السماع والقياس والتعليل ومواد السماع عنده هى نفسها المواد المستخدمة قديمًا من القرآن وقراءاته والشعر ورواياته ، وقد يتمثل بالحديث النبوى

---

( ١ ) الهمع ١ / ٢٠٠ .
( ٢ ) المغنى ص ١٧١ والهمع ١ / ٢٣١ .
( ٣ ) المغنى ص ٣٤٧ .
( ٤ ) الخصائص ١ / ٣٣٨ والهمع ١ / ١٤٥ .
( ٥ ) المغنى ص ٤٨٩ والهمع ١ / ١٨٠ .
( ٦ ) المغنى ص ٢٥٦ .

أحيانًا ، لا لغرض استنباط القواعد وإنما للاستئناس . ويتعجب ابن جنى كثيراً من مهارته فى القياس حتى ليقول : « ما كان أقوى قياسه .. فكأنه كان مخلوقاً له »[١] ويَرْوى عنه أنه كان يقول : « أخطئ فى خمسين مسألة فى اللغة ولا أخطئ فى واحدة من القياس »[٢] ويدل دلالة واضحة على اتساعه فى القياس ما قاله عنه ابن جنى فى الإلحاق ، إذ ذكر أنه قال : « لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبنى بإلحاق اللام اسمًا وفعلا وصفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك خَرْجَجٌ أكرمُ من دَخْلَلٍ ، وضَرْبَبَ زيد عمراً ، ومررت برجل ضَرْبب وكَرْم ونحو ذلك . قال ابن جنى : فقلت له : أفَتُرْتَجَلُ اللغة ارتجالا ؟ قال : ليس بارتجال ، ولكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذن من كلامهم »[٣] .

وعلى نحو ما يتعجب ابن جنى من سداد أقيسته يتعجب من قدرته على التعليل وكثرة ما كان يُدْلى به من تعليلات فى مسائل النحو والتصريف حتى ليقول : « أحسب أن أبا على قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا »[٤] .

ويكفى أن نذكر مثالين من تعليلاته أولهما أن سيبويه كان يذهب إلى أن حركة الإعراب حادثة بعد الحروف النهائية فى الكلمات ، وذهب أبو على إلى أنهما حدثتا معًا مستدلا بأن النون الساكنة مخرجها من الأنف ومخرج النون المتحركة من الفم ، ولو كانت الحركة حادثة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضًا من الأنف[٥] . والتعليل الثانى ما رواه ابن جنى من أنه سأله عن ردّ سيبويه كثيراً من أحكام التصغير إلى أحكام جمع التكسير وحمله إياها عليها ، فقال سُرَيْحين فى تصغير سرحان لقولهم سراحين وعُثَيْمين فى تصغير عثمان لقولهم عثامين ، فقال أبو على : « إنما حُمِل التحقير فى هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد ، فاعتدّ ما يعرض فيه لاعتداده

(١) الخصائص ١/٢٧٧ .
(٢) الخصائص ٢/٨٨ .
(٣) الخصائص ١/٣٥٨ وما بعدها .
(٤) الخصائص ١/٢٠٨ .
(٥) الخصائص ٢/٣٢١ وما بعدها .

بمعناه، والمُحَقَّر هو للمكبر ، والتحقير فيه جارٍ مجرى الصفة فكأنْ لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الإفراد » ويعلق ابن جنى على هذا التعليل بقوله : « هذا مَعْقِد معناه ، وما أحسنه وأعلاه »[1] . وواضح أن تعليلاته لم تكن تقف عند آرائه ، بل كانت تمتد إلى آراء سيبويه وغيره من النحاة السابقين .

٣

**ابن جنى[2]**

هو أبو الفتح عثمان بن جِنّى الموصلى، كان أبوه مولى روميًّا ، وربما كان اسمه جنى تعريبا لكلمة Gennaius اليونانية ، وقد ولد له ابنه عثمان حوالى سنة ٣٢٠ للهجرة ، ويبدو أنه رأى فيه مخايل ذكاء فدفعه إلى التعلم ، ولم يلبث أن منح عنايته لعلوم اللغة ، فأكبَّ على دروس أحمد بن محمد الموصلى النحوى مواطنه . وأغلب الظن أنه نزل بغداد مبكراً ، فى تصانيفه ترداد لذكر بعض تلاميذ المبرد مثل محمد بن سلمة وبعض تلاميذ ثعلب مثل ابن مِقْسم ، غير أنه سرعان ما عاد إلى الموصل، وأخذ يدرس للطلاب فى مسجدها ، وهو فى أثناء ذلك يتعرض للأعراب الفصحاء ويأخذ عنهم مثل أبى عبد الله الشجرى الذى يتردد ذكره فى الخصائص . وحدث أن مرَّ بحلقته فى سنة ٣٣٧ للهجرة أبو على الفارسى إمام النحاة فى عصره ، فأعجبه ذكاؤه ، وتعجب من قعوده للدرس والإملاء قبل نُضْجه ، فقال له : لقد أصبحت زبيباً وأنت حِصْرِم ، وكأنما دلعت هذه الكلمة ناراً فى قلبه ، ليستكمل أداته ، ولم يجد خيراً من ملازمة هذا الإمام الفذ ، فلزمه أربعين سنة متنقلا معه فى رحلاته ، مشغوفاً بآرائه مبهوراً بفطنته

---

(١) الخصائص ١/٣٥٤ .

(٢) انظر فى ترجمة ابن جنى نزهة الألباء ص ٣٣٢ ويتيمة الدهر ١/٨٩ ودمية القصر ص ٢٩٧ وتاريخ بغداد ١١/٣١١ ومعجم الأدباء ١٢/٨١ وإنباه الرواة ٢/٣٣٥ ومرآة الجنان ٢/٤٤٥ وابن خلكان ١/٣١٣ وشذرات الذهب ٣/١٤٠ وروضات الجنات ص ٤٦٦ وبغية الوعاة ص ٣٢٢ .

ودقة أقيسته وتعليلاته ، ومن يقرؤه فى كتبه المطبوعة وخاصة الخصائص يحس أن مادة علمه مستمدة من أستاذه ، وكأنه كان قلماً فى يده يسجل كل خواطره ولفتاته النحوية والصرفية ، وهى لفتات وخواطر اندفع ينميها ويضيف إليها من عقله الخصب النادر ما جعله يتقن ظواهر التصريف والنحو علماً وفقهاً وتأويلا وتحليلا ، بل ما جعله يرث إمامة أستاذه ، بل لعله بذّه وخاصة فى وضع أصول التصريف على نحو ما يتضح فى الخصائص . وأتاحت له رفقته بأبى على أن يتعرف فى بلاط سيف الدولة على المتنبى وأن تنعقد بينهما صداقة رفيعة ، فيشرح ديوانه ، حتى إذا توفى رثاه رثاء رائعاً احتفظ به القفطى فى إنباه الرواة . وأتاحت له تلك الرفقة أيضاً أن يحظى برعاية البويهيين وأن تعلو مكانته عندهم . وقد خلف أستاذه فى التدريس ببغداد حين لبّى نداء ربه ، وظل يوالى التصنيف والتأليف ، حتى توفى سنة ٣٩٢ للهجرة .

وهو ممن أكثروا من التصنيف حتى بلغت مصنفاته نحو الخمسين ، وبينها مصنفات وقفها على تسجيل كلام أستاذه الفارسى مثل « اللمع وذى القدّ وتأييد تذكرة أبى على » . وله مصنفات مختلفة حول المتنبى تفسيراً لشعره ودفاعاً عنه أمام خصومه . ومن أهم مصنفاته كتاب « المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها » وقد نشر منه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة الجزء الأول .

والقسط الأكبر من نشاط ابن جنى إنما كان فى علم التصريف ، ودفعته رغبته فى التعمق فيه إلى أن يقرأ على أستاذه الفارسى كتابَ التصريف للمازنى الذى كان يُعَدّ أنفس ما ألّف فى هذا العلم حتى عصره ، وعمد إلى شرحه فى كتابه المنصف الذى نشرته الإدارة العامة للثقافة بالقاهرة فى ثلاثة أجزاء ، وفيه يناقش مادته مناقشة واسعة ، مضيفاً مالا يحصى من ملاحظاته الطريفة كملاحظته أن الأفعال قد تُشْتَق من أسماء الأعيان وقوله إننا إذا اشتققنا فعلا من سفرجل قلنا سَفْرج يُسَفْرِج سفرجة ، فهو مسفرج[1] ، ومثل ملاحظته أن الأفعال

(١) المنصف : شرح كتاب التصريف للمازنى ١/٣٣ .

قد تُشْتقّ من الحروف كاشتقاق قوّف من القاف وكوّف من الكاف ودوّل من الدال ، فيقال : « قوّفت قافا وكوّفت كافا ودوّلت دالا »[١] .

ونُشر لابن جنى أيضًا فى القاهرة الجزء الأول من سر صناعة الإعراب ، وهو دراسة صوتية واسعة لحروف المعجم ومخارجها وصفاتها ، وما يحدث فى صوت الكلمة من إعلال وإبدال وإدغام ونقل وحذف ، وما يجرى فى حروفها من تلاؤم يؤدى إلى جمال الجرس . وطُبع له كتاب التصريف الملوكى ، وهو كتاب يتناول هذا العلم بمعناه الدقيق ، فيتحدث عن المجرد والمزيد والإبدال والتغيير بالحركة والسكون والحذف والإعلال ، مع تدريبات صرفية كثيرة . وأهم كتبه فى هذا العلم الخصائص الذى حاول فيه محاولة رائعة هى وضع القوانين الكلية للتصريف ، وحقًّا أنه أفاد فى كثرة هذه القوانين من ملاحظات أستاذه الفارسى على نحو ما مرّ بنا منذ قليل ، ولكن من الحق أيضًا أنه أضاف إليها من ملاحظاته واستقصاءاته للأمثلة اللغوية وحسه الدقيق بأبنية اللغة وتصاريفها ما شخّصها وجسّمها تمام التجسيم وقد مضى يستخلص قوانين كلية أخرى لم يقف عندها أستاذه ، وبذلك استطاع أن يضع للتصريف أصولا على المذهب الذى سبقه إليه علماء الكلام والفقه فى وضع أصولهم ، وهى أصول يصدق منها جانب كبير على النحو ومسائله وقضاياه العامة كالإعراب والبناء وعِلله ، وقد ذهب إلى أنها أقرب من علل الفقهاء إلى علل المتكلمين ، إذ تتعرض لمسائل ميتافيزيقية فى طبيعة العرب وسلائقهم . وأفاض فى بيان العلل النحوية منكراً تقسيم ابن السراج وتلميذه الزجاجى لها إلى علل أولى وثوان وثوالث ذاهبًا إلى أن العلل الأخيرة تتميم للعلل الأولى ، وليس هناك علة للعلة ولا علة لعلة العلة[٢] . ويعرض فى تفصيل للاطراد والشذوذ فى التصريف والنحو ، كما يعرض لعوامل الإعراب فى الكلم وأن النحاة قسموها إلى معنوى مثل الابتداء ولفظى مثل عمل المبتدأ فى الخبر ، ويقول إن العامل الحقيقى فى إعراب الكلم إنما هو المتكلم[٣] ، ويتحدث عن تعارض السماع والقياس أحيانًا قائلا : « اعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شىء ما ، ثم سمعت

(١) المنصف ٢/١٥٤ .
(٢) الخصائص ١/١٧٣ .
(٣) الخصائص ١/١٠٩ وما بعدها .

العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدَعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[١] . ويطبق قاعدة الاستحسان فى الفقه الحنفى على بعض الأبنية . ونحسُّ أثر المباحث الفقهية حين يتحدث عن حمل الفرع على الأصل والعكس[٢] والحمل على الظاهر[٣] ، وغَلَبة الفروع على الأصول[٤] واختلاف اللغات وكلها حجة على نحو ما يختلف الفقهاء[٥] ، ويعود مراراً إلى مراجعة الأصول والفروع[٦] ويتحدث عن تركيب المذاهب وعن وجوب الجائز . ويستعير من المتكلمين حديثهم عن السبب والمسبب[٧] والمستحيل[٨] . ولعل فى ذلك كله ما يدل فى وضوح على أنه تأثر فى وضع أصول التصريف والنحو بأصول الفقهاء والمتكلمين جميعاً .

ويردِّد ابن جنى فى الخصائص وغيره حديثه عن البصريين باسم أصحابنا كما مر بنا فى غير هذا الموضع ، وكثيراً ما يضعهم مقابل البغداديين[٩] ، وكأنما ينزع نفسه منهم نزعاً ، وقد أسلفنا أنه يريد بالبغداديين أوائلهم ممن كانوا ينزعون إلى الكوفة مثل ابن كيسان ، وهم حقًّا من ذوق غير ذوقه ومن هوى غير هواه ، فهو بغدادى من طراز آخر ، طراز أستاذه أبى على الفارسى والزجاجى ، طراز كان ينزع إلى البصريين ، وهو الطراز الذى عمَّ وساد منذ النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى ، وكان هو وأستاذه من أهم الأسباب فى شيوعه ، إذ كانا ينتخبان من المذهبين البصرى والكوفى مع نزعة شديدة إلى البصريين ، ومع الفسحة وفتح الأبواب على مصاريعها للاجتهاد ومخالفة البصريين والكوفيين بقدر ما يؤديهما النظر وتسعفهما الحجة .

ونستطيع أن نرجع إلى الآراء المنثورة لابن جنى فى كتاباته المنشورة وفى المراجع النحوية ، فسنراه يطبق هذا المنهج تطبيقاً دقيقاً ، إذ كان يوافق البصريين فى

---

(١) الخصائص ١/١٢٥ .

(٢) الخصائص ١/١١١ وانظر ١/٢٠٨ حيث يصرح بأنه يستضىء بأبى حنيفة فى حديثه عن الدور والوقوف منه على أول رتبة .

(٣) الخصائص ١/٢٥١ .

(٤) الخصائص ١/٣٠٠ .

(٥) الخصائص ٢/١٠ .

(٦) الخصائص ٢/٣٤٢ وما بعدها .

(٧) الخصائص ٣/١٧٣ .

(٨) الخصائص ٣/٣٢٨ .

(٩) الخصائص ١/١٣٧ .

مسائل كثيرة ، من ذلك أن يأخذ برأيهم فى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه[١] وأن المبتدأ رافعه الابتداء[٢] . وأن ناصب المفعول به الفعل السابق له[٣] ، وأن المضارع منصوب بعد حتى بأن مضمرة وجوباً[٤] ، وكذلك بعد أو وفاء السببية وواو المعية[٥] ، وأن العامل فى باب التنازع هو الفعل الثانى[٦] ، وأن نعم وبئس فعلان ، وكذلك فعل التعجب[٧] ، وأن المفعول معه منصوب بالفعل مع توسط واو المعية[٨] ، وأن الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية فى مثل ( إذا السماءُ انشقت ) فاعل لفعل محذوف ، وكذلك بعد همزة الاستفهام فى مثل أزيد قام[٩] ، وأن علة بناء الاسم شبهه بالحرف أو تضمنه معناه[١٠] ، وأن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال وإنما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل[١١] .

وبجانب ذلك كان يأخذ بوجهة النظر الكوفية فى مسائل مختلفة ، من ذلك إعمال إنْ النافية عمل ليس متابعاً فى ذلك أستاذه الفارسى والكوفيين ، كما مر بنا منذ قليل ، وإن لاحظ أن إعمالها يشوبه غير قليل من الضعف ، يقول تعليقاً على قراءة سعيد بن جُبَير الآية الكريمة : ( إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ) : « ينبغى أن تكون إنْ هذه بمنزلة ما ، فكأنه قال : ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ، فأعمل إنْ إعمال ما [ العاملة عمل ليس ] وفيه ضعف لأن إنْ هذه لم تختص بنفى الحاضر اختصاص ما به ، فتجرى مجرى ليس فى العمل »[١٢] . وكان الكسائى — كما مرّ بنا فى غير هذا الموضع — يجيز وجود الفعل بدون فاعل ، على نحو ما أجاز ذلك فى مثل قام وقعد عمرو ، إذ ذهب إلى أن عمراً فاعل قعد ، وقام لا فاعل لها ، وتبعه أبو على الفارسى يحتّم ذلك فى قلّ حين تتصل بها ما ، ويقول ابن جنى إن «قلما يقوم زيد» دخلت فيه ما على قلّ كافة لها عن عملها ، ومثله كثر ما وطالما »[١٣] . وكان يتابع أستاذه والكوفيين فى أن أو تأتى

---

( ١ ) الخصائص ١/١١٣ ، ١١٩ وانظر المنصف ١/٦٥ .
( ٢ ) الخصائص ١/١٦٦ .
( ٣ ) الخصائص ١/١٠٢ .
( ٤ ) الخصائص ٣/٢٦٠ .
( ٥ ) الخصائص ١/٢٦٣ وما بعدها .
( ٦ ) الخصائص ٢/٢٠٩ .
( ٧ ) المنصف ١/٢٤١ .
( ٨ ) سر صناعة الإعراب ١/١٤٤ .
( ٩ ) الخصائص ٢/٣٨٠ .
( ١٠ ) الخصائص ١/١٧٩ .
( ١١ ) الخصائص ١/٦٣ .
( ١٢ ) المحتسب ١/٢٧٠ .
( ١٣ ) الخصائص ١/١٦٧ ، ١٦٨ .

للإضراب مطلقاً[١] ، كما تابعهما فى إعمال المصدر مضمراً فى الظرف مثل « قيامك أمسِ حسن، وهو اليوم قبيح » فأعمل هو العائد على القيام فى اليوم[٢] . وتابع الكوفيين فى أن حاش فى مثل « حاش لله » فعل ، بينما ذهب الجمهور إلى أنها اسم مرادف للبراءة من كذا[٣] . وكان يتابع الكسائى وأستاذه أبا على فى أن خلا حين تتقدمها ما فى مثل قام القوم ما خلا زيداً ليس من الضرورى أن تكون فعلا حتما ، فقد يجوز الجرّ بها على تقدير ما زائدة[٤] . وتابع الكوفيين فى جواز « ضرب غلامُه محمداً » لمجىء ذلك فى النظم كثيراً مثل : « جزى ربُّه عنى عدىَّ ابن حاتم »، وكان الجمهور يمنع ذلك لعود الضمير المتصل بالفاعل على متأخر لفظاً ورتبة[٥] . وكان يقف مع الكوفيين فى أن حذف خبر إنَّ إنما يحسن إذا كان اسمها نكرة ، يقول تعليقاً على قول الأعشى :

إنَّ محلا وإن مُرْتَحَلا ... وإنَّ فى السَّفْر إذ مضى مهلا

« أراد : إن لنا محلا وإن لنا مرتحلا ، فحذف الخبر ، والكوفيون لا يجيزون حذف خبر إن إلا إذا كان اسمها نكرة ، ولهذا وجه حسن عندنا ، وإن كان أصحابنا (البصريون) يجيزونه مع المعرفة[٦] . ومرّ بنا فى ترجمة الفراء أنه كان يضعِّف قراءة ابن عامر : ( وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم ) بالفصل بين المضاف وهو قتل والمضاف إليه وهو شركائهم بالمفعول به وأنه أنكر البيت الذى أنشده الأخفش دعماً لذلك، وهو قول بعض الشعراء فى وصف ناقته :

فزجَجْتُهـا بمِزَجَّةٍ ... زَجَّ القلوصَ أبى مَزَاده

وقد خالفه فى ذلك جمهور الكوفيين مجوِّزين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به[٧] ، وانتصر لهم ابن جنى محتجاً بقدرة الشاعر على أن يقول : زَجَّ القلوصِ أبو مزاده ، ويعلق على ذلك بقوله : « فى هذا البيت عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم وأنه فى نفوسهم أقوى من أضافته إلى

---

(١) المغنى ص ٦٧ .
(٢) الخصائص ٢/١٩ .
(٣) المغنى ص ١٣٠ .
(٤) المغنى ص ١٤٢ .
(٥) الخصائص ١/٢٩٤ والهمع ١/٦٦ .
(٦) المحتسب ١/٣٤٩ .
(٧) الهمع ٢/٥٢ .

المفعول . . ومن ذلك قراءة ابن عامر : ( وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائهم )[١] .

ووقف فى « المحتسب » مراراً إزاء تحريك ما فيه حرف حلقى مثل جَهْرة وَجَهَرة بتحريك الهاء قائلا إن الكوفيين والبغداديين — ويقصد أوائلهم النازعين منزعهم — يجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه ، أى أنهم يجعلونه قياساً مطرداً ، بينما يقتصر البصريون على ما سُمع منه سالكين له فى باب اللغات ، ونراه ينتصر للكوفيين والبغداديين جميعاً ، يقول فى التعليق على قراءة ( جهرة ) فى الآية رقم ٥٥ من سورة البقرة بفتح الهاء : « مذهب أصحابنا فى كل شىء من هذا النحو مما فيه حرف حلقى ساكن بعد حرف مفتوح أنه لا يحرَّك إلا على أنه لغة فيه . . ومذهب الكوفيين أنه يحرك الثانى لكونه حرفاً حلقياً ، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه كالبَحْر والبَحَر والصَّخْر والصَّخَر ، وما أرى القول من بعدُ إلا معهم والحق فيه إلا فى أيديهم ، وذلك أنى سمعت عامة عُقَيْل تقول ذلك ولا تقف فيه ، سائغاً غير مستكره »[٢] . ويعلق على قراءة محمد بن السَّمَيْفَع ( قَرَح ) بفتح الراء فى الآية رقم ١٤٠ من سورة آل عمران قائلا : « ظاهر هذا الأمر أن يكون فيه لغتان : قَرْح وقَرَح كالحَلْب والحلَب والطَّرْد والطَّرَد . . . ثم لا أُبْعِدُ من بَعْدُ أن تكون الحاء لكونها حرفاً حلقياً يُفْتَحُ ما قبلها كما تفتح نفسها فيما كان ساكناً من حروف الحلق نحو قولهم فى الصَّخْر الصَّخَر والنَّعْل النَّعَل ، ولعمرى إن هذا عند أصحابنا ( يريد البصريين ) ليس أمراً راجعاً إلى حرف الحلق ، لكنها لغات .

وأنا أرى فى هذا رأى البغداديين فى أن حرف الحلق يؤثِّر هنا من الفتح أثراً معتدًّا معتمدا ، فلقد رأيت كثيراً من عُقَيْل لا أحصيهم يحرِّك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الحلق . . . وهذا ما لا توقف فى أنه أمر راجع إلى حرف الحلق لأن الكلمة بُنيت عليه ألبتَّة . . ولا قرابة بينى وبين البصريين ولكنها بينى وبين الحق ، والحمد لله[٣] » .

---

(١) الخصائص ٢ / ٤٠٦ وما بعدها .
(٢) المحتسب ١ / ٨٤ .
(٣) المحتسب ١ / ١٦٦ .

ولعل فى ذلك ما يدل دلالة واضحة على أنه كان ينزع غالبًا إلى البصريين لكن لا عن حمية ولا عن عصبية ، وإنما عن طول النظر والتبصر تبصراً كان يدفعه فى كثير من الأحيان إلى الوقوف فى صف الكوفيين وأوائل البغداديين حين يجد السداد فى جانبهم . وهو ما يؤكد بغداديته وأنه كان يقيم مذهبه النحوى والصرفى على الانتخاب من المذهبين البصرى والكوفى وما انبثق عنهما من المذهب البغدادى عند أوائل البغداديين ، وعند أستاذه أبى على الفارسى وقد تبعه فى كثير من آرائه الاجتهادية ، من ذلك أن الظرف والجار والمجرور هما الخبر فى مثل محمد عندك ومحمد فى الدار وليسا متعلقين بمحذوف هو الخبر[1] . وكان يجوّز مثله العطف على محل المجرور بالنصب فى مثل مررت بزيد وعمرو ، فيقال مررت بزيد وعمراً[2] ، كما كان يجوز مثله إتباع فاعل نعم وبئس بالنعت مثل نعم الفتى المدعو بالليل على [3] . وجوز متابعاله تقديم خبر كان ومعموله عليها مستدلين بقوله تعالى: ( أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ) فقد تقدمت كان ( إياكم ) معمول يعبدون ، وما يجوز وقوع المعمول فيه يجوز وقوع العامل[4] . وجوّز مثله أن تكون لك فى قولهم : « لا أبالك » و « لا أخًا لك» خبر لا ، وأبًا وأخًا اسمىْ «لا » مقصورين تامين على لغة من يقول هذا أبًا ورأيت أبًا ومررت بأباً[5] . وكان يذهب مثله إلى أن اللام الداخلة على خبر إنْ المهملة فى مثل ( وإن كانت لكبيرة ) ليست لام الابتداء كما زعم سيبويه ، وإنما هى لام فارقة بين إن المؤكدة والنافية[6] .

وذهب مذهبه فى أنه لا يصح تأكيد العائد المحذوف فى مثل « الذى رأيت نفسه زيد » على أن تكون نفسه تأكيداً للضمير المحذوف فى رأيت على تقدير رأيته[7] . وكان يتابعه فى أن اللام فى مثل « يالزيد » متعلقة بيا[8] ، وأن أما فى قول بعض الشعراء :

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ   فإن قومىَ لم تأكلهم الضّبُعُ

---

( ١ ) الهمع ١/٩٩ .
( ٢ ) الخصائص ٢/٣٥٣ والهمع ٢/١٤١ .
( ٣ ) الهمع ٢/٨٥ .
( ٤ ) المحتسب ١/٣٢١ .
( ٥ ) الخصائص ١/٣٣٨ وما بعدها .
( ٦ ) المغنى ص ٢٥٦ والمحتسب ١/٩١ .
( ٧ ) الخصائص ١/٢٨٧ والمغنى ص ٦٧٣ .
( ٨ ) المغنى ص ٤٨٩ والهمع ١/١٨٠ .

هى عاملة الرفع والنصب فيما يتلوها[١] . وجعله ذلك يضع قاعدة عامة كانت مصدر خلاف بينه وبين أستاذه فى بعض المسائل ، وهى أن ما ينوب عن شيء يعمل عمله ، فما فى أما المكونة من أن المصدرية وما الزائدة عملت لنيابتها مناب كان الرفع والنصب فيما تلاها . وينبغى طرد ذلك فى الصور المماثلة ، فمن ذلك أن أستاذه — كما مرّ بنا — كان يذهب إلى أن العامل فى المعطوف فى مثل جاء محمد وعلى عامل مقدر من جنس العامل فى المعطوف عليه ، وذهب ابن جنى إلى أن حرف العطف نفسه هو العامل لنيابته مناب العامل المحذوف[٢] . ومن ذلك أدوات النداء فقد كان أبو على الفارسى يذهب إلى أنها أسماء أفعال عملت فى المنادى ، وذهب ابن جنى إلى أنها حروف تعمل فيه لنيابتها مناب الأفعال[٣]

ولابن جنى آراء اجتهادية مختلفة انفرد بها عن أستاذه والمدرستين البصرية والكوفية ، فمن ذلك أنه كان يجيز تقديم المفعول معه على المعمول قبله ، فيقال جاء وثيابَ الصوف البَرْدُ[٤] . وكان يذهب إلى أن العامل فى الخبر هو الابتداء والمبتدأ معًا ، وبذلك سوّغ تقدمه على المبتدأ فى مثل شاعر محمد ، لأنه إنما تقدم على أحد عاملى الرفع فيه وهو المبتدأ[٥] . وذهب إلى أن إلا تأتى زائدة مستدلا بقول ذى الرمة فى وصف النوق :

حَراجيجُ ما تنفكّ إلا مُناخةً    على الخَسْف أو نرمى بها بلدًا قَفْرًا[٦]

وكان الجمهور يذهب إلى أن لا العاملة عمل ليس لا تعمل إلا فى النكرات ، وذهب إلى أنها تعمل أيضاً فى المعارف لقول النابغة :

وحلَّتْ سوادَ القلب لا أنا باغيًا    سواها ولا عن حُبِّها متراخيا[٧]

ومعروف أن الأسباب المانعة للاسم من الصرف هى العلمية والعدل وزيادة الألف والنون والوصفية ووَزْن الفعل والتأنيث وموازنة جمعى مفاعل ومفاعيل والعجمة

---

(١) الخصائص ٢/٣٨١ والمغنى ص ٦١ .
(٢) الخصائص ٢/٣٨٧ .
(٣) الخصائص ٢/٢٧٧ .
(٤) الخصائص ٢/٣٨٣ .
(٥) الخصائص ٢/٣٨٥ .
(٦) المغنى ص ٧٦ والحراجيج : النوق الضخمة ، والخسف : الذل .
(٧) المغنى ص ٢٦٤ وما بعدها .

والتركيب المزجي. وكان الجمهور يذهب إلى أنها تنقسم إلى معنوية هي العلمية والوصفية ، ولفظية وهي البقية . وذهب ابن جني إلى أنها جميعاً معنوية ما عدا وزن الفعل في مثل أحمد ويزيد[١] . وذهب الجمهور إلى أن اللام تزيد في جواب لو ولولا ولوما مثل «لوجئت لأكرمتك» و «لولاك لأسرعت» ، وذهب ابن جني إلى أنها ليست واقعة في جواب هذه الأدوات ، بل هي لام جواب قسم مقدر[٢] . ومرَّ بنا رأي أستاذه أن ما قد تكون ظرفية زمانية ، وأشرك ابن جني معها في ذلك أنْ بفتح الهمزة ، مستشهداً بقول بعض الشعراء :

وتالله ما إن شَهْلَةٌ أمُّ واحدٍ بأوجَدَ منِّي أن يهان صغيرها[٣]

وكان سيبويه يذهب إلى أن كلمة خرب في قولهم : « هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ » مجرورة على الجوار لضب لأنه كان ينبغي أن ترفع ، إذ هي صفة لجحر . وقال ابن جني : بل هي مجرورة على الأصل ، إذ أصل التعبير « هذا جحر ضب خرب جُحْرُه» فحُذف المضاف وأنيب المضاف إليه في «جحره» وهو الضمير ، فارتفع واستترّ في خرب ، فهو صفة لجحر على تقدير حذف المضاف ، وهو تأويل بعيد[٤] .

ومن طريف ما هدته إليه بصيرته النافذة أن الأصل في ظهور اللغات إنما هو اشتقاق كلماتها من الأصوات المسموعة ، يقول في فواتح كتابه الخصائص : « ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدويّ الريح وحَنين الرعد وخَرير الماء وشَحيج الحمار ونَعيق الغراب وصَهيل الفرس ونَزيب ( صوت ) الظبي ونحو ذلك ، ثم وُلدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبَّل»[٥] . وقد مضى في الخصائص يثبت ذلك من حين لآخر كقوله عن الأفعال إنه كثر اشتقاقها من الأصوات الجارية مجرى الحروف مثل « هاهيت » من قولهم في زجر الإبل هاها ، و « عاعيت » في زجر الغنم من قولهم : عاعا ، و «حأحأت» في زجر الكبش من قولهم حاحا ، و « شأشأت » في

---

( ١ ) الخصائص ١/١٠٩ .
( ٢ ) المغني ص ٢٥٩ .
( ٣ ) المغني ص ٣٣٨ والشهلة : العجوز . وأوجد : أكثر وجدا .
( ٤ ) الخصائص ١/١٩٢ .
( ٥ ) الخصائص ١/٤٦ وما بعدها .

زجر الحمار من قولهم شاشا . ويقول : هذا كثير فى الزجر ، وقد صنفت فيه كتابًا[١] . ويذكر فى موضع آخر أن العرب قد تسمى الأشياء بأصواتها كالخازِ بازِ ( الذباب ) لصوته ، والبَطّ لصوته ، والواق للصُّرَد ( طائر فوق العصفور ) لصوته ، وغاق للغراب لصوته ، والشِّيب لصوت مشافر الإبل[٢] .

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنه هو الذى عمل على تثبيت قانونى الاشتقاق الأكبر والتضمين ، ومر بنا أنه كان يريد بالأول التقاليب الستة للأصل الثلاثى لأى كلمة وبيان أنه يجمعها هى ومشتقاتها معنى واحد ، وحقًّا سبقه الخليل — كما مر بنا فى ترجمته — إلى بناء معجم العين على تقليب الأصل الثلاثى للكلمة فى صوره الستة ، ولكنه لم يفكر فى أنها هى واشتقاقاتها يمكن أن يجمعها معنى واحد . وقد اعترف فى فاتحة حديثه عنه بأن الفارسى كان يستعين به ، ولكنه لم يحاول تسميته ولا تأصيله وتطبيقه ، إنما هو الذى نهض بذلك ، فهو الذى سماه ، وهو الذى جسَّمه فى أمثلة مختلفة ، منها «ك ل م» وتقليباتها ومشتقاتها وقد رجَعها إلى معنى القوة والشدة ، ورجع «ق و ل» وتقليباتها ومشتقاتها إلى معنى الإسراع والخفة ، كما رجع تقليب «ج ب ر» إلى معنى الشدة والقوة ، ومثلها مشتقاتها ، ورجع تقليب «ق س و» ومشتقاتها إلى معنى القوة والاجتماع ، كما رجع تقليب «س ل م» ومشتقاتها إلى معنى الإصحاب والملاينة[٣] وتوقف فى كتابه المحتسب ليطبق ذلك على «حجر» وتقليبها ومشتقاتها مبينًا أنها تعود جميعًا إلى الشدة والضيق والاجتماع[٤] وأوضح أيضًا أن «ج د ل» وتقليباتها ومشتقاتها تعود إلى القوة[٥] .

وعلى نحو ما عُنى بالاشتقاق الأكبر وتطبيقاته على بعض الأبنية ، عُنى بالتضمين ، وهو أن تُشْرب لفظًا معنى لفظ وإذا كان فعلا أو مصدرًا أعْطى حكمه ، فعُدّى بما يُعَدّى إليه . وحقًّا لاحظ ذلك سيبويه والكسائى فى بعض الأمثلة بشهادته ، كما لاحظه أبو على الفارسى[٦] ، ولكنه هو الذى كشفه وأوضحه فى أمثلة كثيرة من مثل ( أُحِلَّ لكم ليلة الصيام الرَّفَثُ إلى نسائكم ) يقول : الرفث يتعدى

(١) الخصائص ٢/ ٤٠ .
(٢) الخصائص ٢/ ١٦٥ وانظر ٣/ ٢٣١ .
(٣) انظر الخصائص ٢/ ١٣٣ وما بعدها .
(٤) المحتسب ١/ ٢٣١ .
(٥) المحتسب ١/ ٣٢١ .
(٦) انظر الخصائص ٢/ ٣١١ ، ٣٨٩ .

بالباء غير أنه ضُمّن فى الآية معنى الإفضاء، ولذلك يتعدى بإلى كما يتعدى بها الإفضاء ، ومثل ( من أنصارى إلى الله ) أى مع الله ، لأنه فى معنى من يضاف فى نصرتى إلى الله ، ومثل ( هل لك إلى أن تزكى ) وُضعت إلى موضع فى لأن ما قبلها فى معنى أدعوك وأرشدك[1] .

وابن جنى يسند كلامه دائمًا بقراءات القرآن والسماع عن العرب ، وقد يستشهد بالحديث النبوى ، ولكن لا للاستنباط ووضع القواعد وإنما للائتناس[2] . وكان مثل أستاذه يعنّى بالقياس عناية شديدة حتى ليمكن أن يقال إن كتابه الخصائص إنما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة، وبلغ من عنايته بالقياس أن كان يقول : « إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[3] . وقد عقد فى جزئه الأول فصلا طويلا لبيان أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وإن لم ينطقوا به . واتسع فى ثنايا مصنفاته فى صور التدريب على الأقيسة ، ومن يرجع إلى كتابه المنصف فى شرح تصريف المازنى يجده يختمه بنحو ستين صحيفة فى تمارين صرفية أبنيتُها كلها من صنعه . ودائمًا يدعم آراءه وآراء سابقيه من النحاة بالحجج البينة والأدلة الناصعة ، ووصف بعض أدلته بأنها كالأدلة الهندسية فى الوضوح والبيان[4]

## ٤

### بغداديون متأخرون

كان ظهور الإمامين النحويين الكبيرين أبى على الفارسى وتلميذه ابن جنى إيذانًا بأن تنزع المدرسة البغدادية نزعة بصرية قوية وأن يسود اتجاهها فى الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية والاجتهاد فى استنباط آراء جديدة، وأن يتأثر بهما النحاة النابهون الذين خلفوهما فى العراق والشام وإيران ، ويتخذوا

---

( ١ ) الخصائص ٢ /٣٠٨ وما بعدها .
( ٢ ) الخصائص ١ /٣٣ .
( ٣ ) الخصائص ٢ /٨٨ .
( ٤ ) الخصائص ١ /٦٠ .

نفس المنهج الذى أصّلاه ، فلا بد من تمثل الآراء البصرية والكوفية وآراء البغداديين الأولين الذين كانوا ينزعون نزعة كوفية ، ولا بد من تمثل آراء أبى على وابن جنى ، وهو تمثل جعلهم يعكفون على مصنفات جميع أئمة النحو المتقدمين وخاصة مصنفات أبى على وابن جنى ، مما جعلهم يسيرون فى نفس الطريق الذى نهجاه وذلّلاه ، ولن نستطيع استقصاءهم ، ولذلك سنكتفى بالحديث عن أعلامهم حديثاً موجزاً يتفق وغايتنا من صُنْع هذا الكتاب ، وفى رأينا أن أنبههم وأوسعهم شهرة الزمخشرى وابن الشجرى وأبو البركات الأنبارى وأبو البقاء العكبرى وابن يعيش والرضى الإستراباذى ، وسنخص الزمخشرى بكلمة أكثر تفصيلا .

وابن الشجرى[1] كان نقيب الطالبيين بالكرخ فى بغداد ، ولد سنة ٤٥٠ وتوفى سنة ٥٤٢ للهجرة ، وهو أحد أئمة النحاة ، ويقال إنه لم يكن أنحى منه فى عصره ، وإنه ظل يدرس النحو لطلابه نحو سبعين عامًا ، وفى أخباره ما يدل على أنه موصول النسب العلمىّ فيه بأبى على الفارسى ، فقد أخذه عن ابن طباطبا ، وأخذه ابن طباطبا عن على بن عيسى الربعى تلميذ أبى على . ويذكر ابن خلكان من تصانيفه شرح كتابى ابن جنى : اللمع والتصريف . وطُبع له بحيدر آباد أماليه فى النحو واللغة والأدب ، وهو فيها يُكثر من ذكر كتب أبى على مثل الإيضاح والتذكرة والحجة فى علل القراءات السبع ناقلا عنها آراءه . ونراه منذ فاتحة أماليه معجبًا بالبصريين على شاكلة الفارسى وابن جنى وهو إعجاب جعله يقول فى حجج الكوفيين : « ولنحاة الكوفيين فى أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة »[2] . ومن آرائه التى خالف فيها جمهور النحاة ذهابه إلى أن لو الشرطية تجزم المضارع حين تدخل عليه لقول بعض الشعراء :

لو يَشَأْ طار به ذو مَيْعَةٍ لاحقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَلْ[3]

ورُدَّ بأن ذلك ضرورة شعرية أو لعل الشاعر خفّف نهاية الفعل يشأ،ونطقه

(١) انظر فى ترجمة ابن الشجرى نزهة الألبا ص ٤٠٤ ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٨٢ وإنباه الرواة ٣/ ٣٥٦ وابن خلكان ٢/ ١٨٣ وبغية الوعاة ص ٤٠٧ .

(٢) أمالى ابن الشجرى ٢/ ١٢٩ ، ١٤٧.

(٣) ذوميعة : نشيط ، لاحق الآطال : ضامر الجنبين ، نهد : جسيم ، ذو خصل : طويل الشعر .

بألف مقصورة[١] . وذهب إلى أن « إذ » فى مثل : «فبينما العُسْرُ إذ دارت مياسيرُ» زائدة ، وكان سيبويه يذهب إلى أنها بعد بينا وبينما نفس إذ الفجائية ، وقد اختلف النحاة فيهاهل هي حرف أو ظرف[٢] . ويظهر أنه كانت تنقصه الدقة ، فقد تعقبه ابن هشام فى عدة مواضع من كتابه المغنى مغلطًا له[٣] ، ومثبتًا عليه عدم التحرى فى نقل آراء الفارسى وسيبويه والأخفش والكسائى[٤] .

وأبو البركات[٥] بن الأنبارى بغدادى ، وُلد سنة ٥١٣ وتوفى سنة ٥٧٧ للهجرة ، وهو تلميذ ابن الشجرى ، وبذلك يتصل نسبه النحوى بأبى على الفارسى ، ويظهر أنه كان يعكف على مصنفاته ، ويدرسها لتلاميذه فى المدرسة النظامية ، إذ نجد بين مؤلفاته كتاب حواشى الإيضاح ، وهو من أهم مصنفات الفارسى . وتوفر على دراسة وجوه الخلاف بين البصريين والكوفيين فى مسائل النحو ، وصنّف فى ذلك كتابين هما : الإنصاف الذى نشره ڤايل لأول مرة وكتابه أسرار العربية المنشور بدمشق ، ولاحظ ڤايل أنه ينزع فى أولهما نزعة بصرية واضحة ، وهى نزعة استمدها من أبى على الفارسى ومنهجه الذى وصفناه . وقد وقف مع البصريين فى جمهور المسائل التى أحصاها ، ورجح — كما لاحظ ڤايل — مذهب الكوفيين فى سبع مسائل هى العاشرة والثامنة عشرة والسادسة والعشرون والسبعون والسابعة والتسعون والواحدة والسادسة بعد المائة . وبذلك يصبح بغداديًّا على شاكلة أبى على ، فهو يجرى فى جمهور آرائه مع البصريين ، ويفتح الأبواب لاختيار بعض آراء الكوفيين . وله فى علم الجدل النحوى مصنف غير منشور ، ومصنف آخر فى أصول النحو سماه لُمَع الأدلة ، منشور بدمشق ، فصّل القول فيه فى النقل والقياس والعلة ، ونُشر معه مصنف له باسم الإغراب فى جدل الإعراب ، وهو يدور على أسئلة فى الإعراب وأجوبة مسندة بالأدلة . وكتابه نزهة الألباء فى تراجم النحاة معروف .

---

(١) المغنى ص ٣٠٠ ، ٧٧٩ والهمع ٢ / ٦٤
(٢) المغنى ص ٨٨ .
(٣) انظر المغنى ص ٤١ ، ٦٢ ، ٣٣٨ .
(٤) المغنى ص ١٨١ ، ٦٨٢ .
(٥) انظر فى ترجمة أبى البركات بن الأنبارى إنباه الرواة ٢ / ١٦٩ وابن خلكان ١ / ٢٧٩ وطبقات الشافعية للسبكى ٤ / ٢٤٨ وشذرات الذهب ٤ / ٢٥٨ وبغية الوعاة ص ٣٠١ .

وأبو البقاء[1] العكبرى النحوى الضرير ، بغدادى مثل سالفيه ، ولد سنة ٥٣٨ وتوفى سنة ٦١٦ للهجرة ، وصلته بالشيخين أبى على الفارسى وابن جنى تتضح فى شرحه لإيضاح الأول ولمع الثانى ، وأيضاً فى مصنفاته : « الإفصاح عن معانى أبيات الإيضاح » و « تلخيص أبيات الشعر لأبى على » و « تلخيص التنبيه لابن جنى » و « المنتخب من كتاب المحتسب » . وله مؤلفات مختلفة فى النحو وعلله ومسائل الخلاف فيه . وكان يُعْنى بقراءات الذكر الحكيم ونُشر له فى مصر كتاب إعراب القرآن والقراءات فى جزأين ، وهو من صفحاته بل سطوره الأولى يجرى فى إعراب الألفاظ على المذهب البصرى فالمبتدأ مرفوع بالابتداء وهلم جرا ، ويتوقف مراراً ليرد على الكوفيين بعض وجوههم فى الإعراب ، وإذا رجعنا إلى آرائه المنثورة فى كتب النحو وجدناه يتتبع الفارسى فى كثير منها ، فقد كان يرى رأيه ورأىَ الفراء قبله فى أن « لو » تأتى مصدرية غير عاملة فى مثل : ( يود أحدهم لو يعمَّر ألف سنة ) ويشهد لهم قراءة بعضهم : ( ودوا لو تدهن فيدهنوا ) بحذف نون الفعل الأخير ، لعطفه بالنصب على (لو تدهن) وكأنها فى مكان أن تدهن[2] . ورأى رأى الفارسى أيضاً فى أن ما قد تأتى زمانية على نحو إتيانها فى الآية الكريمة : ( فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ) أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم[3] . وتابعه فى إعراب ذلك فى قوله تعالى : ( ولباس التقوى ذلك خيرٌ ) صفة للباس ، والمشهور أنها بدل أو بيان[4] . وكان يختار لنفسه أحياناً من آراء الكوفيين ، فقد كان يمنع مثل ثعلب أن تكون منذا مركبة تركيب ماذا بحيث يمكن إعرابها فى مثل « منذا لقيت » مفعولا به ، وهى عندهما مبتدأ وخبر ، وذا اسم موصول ، ولقيت صلته ، وكان يعلل لذلك بأن ما أكثر إبهاماً من أختها مَنْ ، فحسن أن تُجْعَلَ مع غيرها كشىء واحد ، ولأن التركيب خلاف الأصل[5] . وهو بذلك بغدادى من مدرسة أبى على الفارسى ، التى كانت تعوّل على الاختيار والانتخاب من آراء النحاة السابقين ، ومن ثمَّ كان الدكتور مصطفى جواد محقاً حين اتهم نسبة شرح ديوان المتنبى المطبوع

---

(١) انظر فى ترجمة أبى البقاء العكبرى إنباه الرواة ٢ / ١١٦ وابن خلكان ١ / ٢٦٦ ونكت الهميان ص ١٧٨ وشذرات الذهب ٥ / ٦٧ وبغية الوعاة ص ٢٨١ .

(٢) المغنى ص ٢٩٤ .

(٣) المغنى ص ٣٣٥ .

(٤) المغنى ص ٥٥٣ .

(٥) المغنى ص ٣٦٤ .

باسم التبيان فى شرح الديوان إليه ، لما يردد شارحه فيه من أنه كوفى وعلى مذهب الكوفيين[١] .

ويعيش[٢] بن على بن يعيش موصلى الأصل حلبى الدار والمولد ، وكان مولده سنة ٥٥٦ وأقبل على تعلم العربية منذ نعومة أظفاره ، ورحل إلى بغداد ودمشق يتلقى عن الشيوخ ، وعاد إلى حلب فتصدّر الإقراء بها إلى أن توفى سنة ٦٤٣ للهجرة . وصلته بالمدرسة البغدادية تتضح فى شرحه كتاب التصريف الملوكى لابن جنى . وأهم مصنفاته النحوية شرحه على مفصل الزمخشرى ، وهو مطبوع بالقاهرة فى عشرة مجلدات ، صنّفه — كما يقول فى مقدمته — فى سن السبعين ، وهو أشبه بدائرة معارف لآراء النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين ، حتى كأنه لم يترك مصنفًا لعلم من أعلامهم إلا استوعبه وتمثل كل ما فيه من آراء تمثلا منقطع القرين . ويلقانا منذ الصفحات الأولى منتصراً للبصريين ، فقد انتصر لرأيهم فى أن الاسم مشتق من السمو لا من السمة كما قال الكوفيون[٣] ، ولا يلبث أن نراه يعرض آراء سيبويه والأخفش والجرمى والمازنى والكوفيين فى إعراب الأسماء الخمسة ، ويوهن فى صراحة آراء الكوفيين والمازنى والجرمى زاعما أنه خولف فى هذه الأسماء القياس بحذف لاماتها فى حال إفرادها ، لأنك إذا قلت أخ فأصله أخو وأب فأصله أبو ، والذى يدل على ذلك قولهم فى التثنية أبوان وأخوان . . . وكان مقتضى القياس أن تقلب الواو فيها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، إلا أنهم حذفوها تخفيفًا[٤] .

ويعرض لرأى سيبويه والكسائى فى التنازع وما ذهب إليه الأول من أن فى ضربنى فى مثل ضربنى وضربت زيداً فاعلا مضمراً دل عليه مفعول ضربت ، وما ذهب إليه الكسائى من أن ضربنى لا فاعل لها ، بل فاعلها محذوف ، ويعلق على ذلك بأن رأى سيبويه هو الصحيح ويحتج له[٥] . وينتصر لرأى البصريين فى

(١) انظر مقال مصطفى جواد فى الجزءين الأول والثانى من المجلد الثانى والعشرين من مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق .

(٢) راجع فى ترجمة ابن يعيش ابن خلكان ٣٤١/٢ وشذرات الذهب ٢٢٨/٥ وبغية الوعاة ص ٤١٩ .

(٣) ابن يعيش على المفصل ٢٣/١ .

(٤) ابن يعيش ٥٢/١ .

(٥) ابن يعيش ٧٧/١ .

أن عامل المبتدأ هو الابتداء لا الخبر كما قال الكوفيون [١] . ويهاجم رأى الكوفيين القائل بأن عندك فى مثل محمد عندك منصوب بالخلاف [٢] ، ويضعف رأيهم فى أن الأسم الواقع بعد لولا يرتفع بها لنيابتها عن الفعل [٣] ، كما يضعّف رأيهم فى أنّ إن وأخواتها لا تعمل الرفع فى الخبر وإنما هو مرفوع على حاله قبل دخول إن وصواحبها [٤] . وعلى هذا النحو لا يزال ابن يعيش يضعف آراء الكوفيين ويقوى آراء البصريين ، ويلقانا من حين إلى حين استحسانه لبعض آراء الكوفيين كاستحسانه تخريجهم لقراءة ( إن هذان لساحران ) على أن إن نافية واللام بمعنى إلا ، والتقدير ، ما هذان إلا ساحران ، يقول وهو تقدير حسن [٥] . وجوّز رأى الكسائى فى أن « حيث » قد تضاف إلى المفرد وقال إنها لغة كقول بعضهم « حيث لىّ العمائم » [٦] . وذهب مع الفراء والزمخشرى إلى أن لو تأتى للتمنى وحينئذ تكون مصدرية مثل أن [٧] وكان يجوّز مع الكوفيين صرف ما لا ينصرف فى ضرورة الشعر [٨] وكان يستحسن رأى أبى على الفارسى فى أن المعطوف فى مثل قام محمد وعمر معمول لفعل محذوف من جنس الفعل الأول [٩] ، وكذلك رأيه فى أن اللام الداخلة أو اللازمة مع إن الملغاة فارقة بينها وبين إن النافية [١٠] . واحتج لرأيه فى أن إما فى مثل جاء إما على وإما عمر ليست عاطفة [١١] . ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إنه كان أكثر البغداديين المتأخرين انتصاراً وحماسة للبصريين .

والرضىّ [١٢] الإستراباذى هو نجم الدين محمد بن الحسن ، مولده ومرباه فى إستراباد من أعمال طبرستان ، وليس بين أيدينا أخبار واضحة عن حياته ،

---

( ١ ) ابن يعيش ١ / ٨٤ وما بعدها .

( ٢ ) ابن يعيش ١ / ٩١ وقد قرر هنا مثل ابن جنى والفارسى أن الظرف هو الخبر نفسه لا المتعلق المحذوف .

( ٣ ) ابن يعيش ١ / ٩٦ .

( ٤ ) ابن يعيش ١ / ١٠٢ .

( ٥ ) ابن يعيش ٣ / ٢٩ .

( ٦ ) ابن يعيش ٤ / ٩٠ وما بعدها .

( ٧ ) ابن يعيش ٩ / ١١ .

( ٨ ) الأشباه والنظائر للسيوطى ( طبعة حيدر آباد ) ٢ / ٣٣ وقابل شرحه على المفصل ١ / ٦٨ وما بعدها .

( ٩ ) ابن يعيش ٨ / ٨٩ .

( ١٠ ) ابن يعيش ٨ / ٧١ وانظر المغنى ص ٢٥٦ .

( ١١ ) ابن يعيش ٨ / ١٠٣ .

( ١٢ ) انظر فى الرضى شذرات الذهب ٥ / ٣٩٥ وخزانة الأدب للبغدادى ١ / ١٢ وبغية الوعاة ص ٢٤٨ .

واختلف الرواة فى تاريخ وفاته ، ويغلب أن يكون حوالى سنة ٦٨٦ للهجرة ، واشتهر له شرحه على الكافية فى النحو لابن الحاجب ، وشرحه على مقدمته الصرفية المسماه بالشافية ، وانتهاجه نهج البغداديين واضح منذ الصفحات الأولى فى شرحه على الكافية ، إذ نراه يقف تارة مع الكوفيين وتارة مع البصريين ، وكثيراً ما يختار ما انفرد به بعض أعلامهما ، وقد يختار بعض آراء البغداديين . ونحن لا نصل إلى الصفحة الثامنة عشرة من الجزء الأول فى شرحه للكافية حتى نراه يذكر رأى البصريين فى أن عامل الرفع فى المبتدأ هو الابتداء ، ويضعفه مؤثراً عليه مذهب الكسائى والفراء فى أن عامل الرفع فيه هو الخبر ، إذ كل منهما صار عمدة بصاحبه .

ويذكر رأى البصريين فى أن عامل النصب فى المفعول هو الفعل ، ويضعفه مصوّباً رأى الفراء فى أن عامل النصب فيه هو الفعل والفاعل معا ، إذ إسناد أحدهما إلى الآخر هو السبب فى كون المفعول فضلة فيكونان السبب فى علامة الفضلة وهى النصب[١] . ويعرض لما نُسب إلى الخليل من أن أصل المرفوعات الفاعل ، والمبتدأ فرع عنه وما نُسِبَ إلى سيبويه من أن أصلها المبتدأ والفاعل فرع عنه ، ويختار رأى الأخفش وابن السراج القائل بأن المبتدأ والفاعل جميعًا أصلان فى الرفع وليس أحدهما محمولا على الآخر ولا فرعًا عنه . ويمد ذلك فى المفعول به وما قيل من أن بقية المفعولات محمولة عليه ، فجميعها هى الأخرى أصول وليست فروعًا للمفعول به[٢] . وما يلبث أن يذكر المذاهب التى مرت بنا لسيبويه والكوفيين والمازنى والجرمى والفارسى فى إعراب الأسماء الخمسة ، ويضعف الأربعة الأولى منها منتصرا للفارسى[٣] . ونمضى معه فنراه يرجح رأى البصريين فى باب التنازع واختيارهم لإعمال الفعل الثانى[٤] ، وكذلك رأيهم فى أن ما بعد لولا فى مثل لولا محمد لجئت مبتدأ[٥] ، وأن الخبر محذوف فى مثل «كل عامل وعمله»[٦] ، وأن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه بواسطة حرف العطف[٧] . وعلى هذا النحو لا يزال

(١) انظر شرح الرضى على الكافية (طبعة إستانبول) ١/ ٢١ .
(٢) الرضى على الكافية ١/ ٢٠ .
(٣) الرضى على الكافية ١/ ١١٩ .
(٤) الرضى على الكافية ١/ ٧٠ وما بعدها .
(٥) الرضى على الكافية ١/ ٩٣ .
(٦) الرضى على الكافية ١/ ٩٧ .
(٧) الرضى على الكافية ١/ ٢٧٧ .

الرضيّ يقارن بين آراء النحاة من البصريين والكوفيين والبغداديين مختاراً لنفسه منها ما تتضح علله ، وكثيراً ما يضمّ إلى مختاره عللا جديدة ، وقد ينفرد ببعض الآراء على نحو ما مرّ بنا آنفًا من ذهابه إلى أن كل مرفوع أصل بنفسه وكذلك كل منصوب .

## الزمخشري [١]

هو محمود بن عمر ، ولد سنه ٤٦٧ بزمخشر ، قرية من قرى خوارزم ، فنُسب إليها ، وبها كان منشؤه ومرباه ، وقد أقبل منذ نعومة أظفاره على العلوم اللغوية والدينية ، ورحل فى سبيل طلب العلم إلى بُخارى وإلى بغداد ، وجاور بمكة حقبة طويلة ، نشط فيها لتصنيف تفسيره للقرآن المسمى بالكشاف ودرس حينئذ كتاب سيبويه على أحد علماء الأندلس النابهين على نحو ما سنعرف فى حديثنا عن نحاة الأندلس ،وتكاثرت تصانيفه منذ هذا الحين . وعاد إلى موطنه ، وشهرته قد ملأت الآفاق ، والطلاب يفدون عليه من كل صَوْب وحدب يأخذون عنه معجبين مُكْبرين ، حتى اختاره الله لجواره فى سنة ٥٣٨ للهجرة . وهو يسلك فى المعتزلة وفى علماء التفسير الأفذاذ وأئمة اللغة والنحو ، ومعجمه « أساس البلاغة » مشهور . ومن مصنفاته الفائق فى غريب الحديث، وصنّف فى اللغة والأدب والعروض والنحو مصنفات مختلفة ، ومن أشهر مصنفاته النحوية النموذج ، والمفصل وعُنى بصُنْع حاشية له ، وشرحه ابن يعيش شرحًا ضافيًا على نحو ما قدمنا . وقد جعله فى أقسام أربعة ، قسم للأسماء تحدث فيه عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والنسب والتصغير والمشتقات ، وقسم للأفعال وضروبها وأنواعها المختلفة ،وقسم للحروف وأصنافها من حروف عطف وغير حروف عطف ، وقسم للمشترك أراد به الإمالة والزيادة والوقف والإبدال والإعلال والإدغام .

---

(١) انظر فى ترجمة الزمخشرى الأنساب للسمعانى الورقة ٢٧٧ ومعجم الأدباء ١٩/١٢٦ ومعجم البلدان فى مادة زمخشر وإنباه الرواة ٣/٢٦٥ واللباب فى الأنساب ٢/٥٠٦ وابن خلكان ٢/٨١ وأزهار الرياض ٣/٢٨٢ وشذرات الذهب ٤/١١٨ ونزهة الألباء ص ٣٩١ وطبقات المفسرين للسيوطى ص ٤١ والبغية ص٣٨٨ .

وإذا أخذنا نتعقب آراءه وجدناه يمثل الطراز البغدادى الذى رأيناه عند أبي على الفارسي وابن جنى، فهو فى جمهور آرائه يتفق ونحاة البصرة الذين نهجوا علم النحو ووطّأوا الطريق إلى شعبه الكثيرة ، ومن حين إلى حين يأخذ بآراء الكوفيين أو بآراء أبي على أو ابن جنى ، وقد ينفرد بآراء خاصة به لم يسبقه أحد من النحاة إليها . ويكفى أن نرجع إلى المفصل فسنراه يضع كتاب سيبويه نصب عينيه ، حتى ليصبح ملخصًا له أحيانًا على نحو ما يلقانا فى باب المفعول المطلق وصوره الكثيرة ، وغالبًا ما يتابعه فى آرائه النحوية ، ونضرب لذلك بعض الأمثلة من القسم الأول من كتابه ومن صحفه الأولى التى شرحها ابن يعيش ، فمن ذلك متابعته له فى أن الفعل الثانى هو العامل فى باب التنازع[1] وأن مثل «هل زيد قام» تعرب فيه زيد فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور لا مبتدأ كما ذهب الكوفيون[2] ، وكذلك متلوّ إن الشرطية فى مثل : ( وإن أحد من المشركين استجارك )[3] . واختار رأيه فى أن متلو لولا فى مثل « لولا على لسافرت » مبتدأ خبره محذوف[4] وفى أن خبر إن وأخواتها مرفوع بها لا بما كان مرتفعًا به قبل دخول إن كما زعم الكوفيون[5] ، وفى أن الناصب للمنادى ما ينوب عنه حرف النداء وهو الفعل مثل أريد وأدعو[6] . وجعله تشرُّب روحه للمذهب البصرى يعبِّر عن البصريين كما عبر عنهم أبو على الفارسي وابن جنى باسم أصحابه ، فهو فى أغلب أحواله إما أن ينزع عن قوسهم جميعًا ، وإما أن ينزع عن قوس بعضهم كأخذه برأى الخليل فى أن الفاعل أصل المرفوعات والمبتدأ محمول عليه ، وكان سيبويه كما أسلفنا منذ قليل يذهب إلى العكس[7] ، وكأخذه برأى الأخفش فى أن الكاف تأتى فى النثر كثيراً مرادفة لمثل ، فتعرب إعرابها وتخرج عن حرفيتها ، وبذلك جوّزا أن تعرب فى مثل «زيد كالأسد» خبر لزيد مضاف للأسد[8] ، وكأخذه برأى المبرد فى أن لفظ «الآن» مبنى لأنه استعمل من أول وضعه بالألف واللام ، ولم يستعمل نكرة[9] ، وكأخذه

(١) انظر ابن يعيش على المفصل ١/٧٧ .
(٢) ابن يعيش على المفصل ١/٨١ .
(٣) ابن يعيش على المفصل ١/٨٢ .
(٤) ابن يعيش على المفصل ١/٩٥ .
(٥) ابن يعيش على المفصل ١/١٠١ .
(٦) ابن يعيش على المفصل ١/١٢٧ .
(٧) ابن يعيش على المفصل ١/٧١ وقابل بالهمع ١/٩٣ .
(٨) ابن يعيش على المفصل ٨/٤٢ .
(٩) ابن يعيش ٤/١٠٣ .

برأى الزجاج فى أن مثل « أكرمْ بزيد » أمر على حقيقته لكل أحد أن يصف زيداً بالكرم والباء زائدة ، وكان سيبويه يذهب إلى أن الفعل فى مثل هذه الصيغة ماض أخرّج بلفظ الأمر والباء زائده مثلها فى كفى بالله[١] . وعلى شاكلة أضرابه من البغداديين كان يختار رأى الكوفيين أحيانًا فى بعض المسائل ،من ذلك أنه زاد معهم فى الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل فعل حدّث كقول الحارث بن حِلِّزة اليشكرى :

إن منعتم ما تُسألون فمن حُـ  دِّثتموهُ له علينا العلاءُ[٢]

ومما اختاره من مذهبهم جواز أن يكون البدل والمبدل منه نكرة كما فى قوله تعالى : (أوكفارة طعام مساكين ) وقوله : (من شجرة مباركة زيتونة )[٣] . واختار — على غرارهم — أن تكون جملة البسملة متعلقة بفعل محذوف تقديره أقرأ لا باسم كما ذهب البصريون[٤] . واختار مثلهم أن تكون أن وما بعدها فى مثل « لو أنك جئت » فاعل لفعل محذوف تقديره ثبت ، لأن لو تتطلب أن يتلوها فعل[٥] .

ومما وافق فيه أبا على الفارسى أن ما فى مثل « نعمًا محمد » نكرة تامة منصوبة على التمييز[٦] ، وأن الجملة تنقسم إلى اسمية وفعلية وشرطية وظرفية . واعترض ابن يعيش على هذا التقسيم لأن الجملة الشرطية تُرَدُّ إلى الفعلية لأنها تتألف من فعل الشرط وفعل الجواب ، وكذلك الظرفية لأنها تقدر متعلقة بفعل[٧] . ومما وافق الفارسى فيه أن الباء إنما تزاد مع ما الحجازية العاملة ولا تزاد مع ما التميمية المهملة ، فثل ما محمد بقائم يتحتم أن تكون ما فيها حجازية[٨] . ووافق ابن جنى فى مجىء أنْ ظرفية على غرار ما الزمانية مثل«جئتك أن تصلى العصر»أى زمن صلاة العصر ، وخرج الزمخشرى على هذا المعنى قوله جَلّ شأنه : ( أن آتاه الله الملك ) أى وقت أن آتاه[٩] . ووافقه أيضًا فى أن الجملة تبدل من المفرد ، كما جاء فى قول بعض الشعراء :

---

(١) ابن يعيش ٧/١٤٧ .

(٢) ابن يعيش ٧/٦٥ .

(٣) ابن يعيش ٣/٦٨والمغنى ص ٥٠٨ والهمع ٢/١٢١ .

(٤) المغنى ص ٤٢٣ وما بعدها .

(٥) ابن يعيش ١/٨١ والمغنى ص ٢٩٩ والهمع ١/١٣٨ .

(٦) ابن يعيش ٧/١٣٤ وانظر المغنى ص ٣٢٨ والهمع ١/٢٥٠ .

(٧) ابن يعيش ١/٨٨ .

(٨) المغنى ص ٦١٩ .

(٩) المغنى ص ٧٥٦ والهمع ١/٨٢ .

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً ... وبالشام أخرى كيف يلتقيانِ

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى كأنه قال أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما[١] .

وللزمخشرى بجانب اختياراته من المذاهب البغدادية والكوفية والبصرية آراء كثيرة ينفرد بها ، من ذلك ذهابه إلى أن « إذ » قد تقع مبتدأ ، وخرّج على ذلك قراءة بعضهم آية آل عمران : ( لَقَدْ مَنّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا ) أى وقت بعثه فيهم رسولا[٢] ، وأن أما فى مثل « أما زيد فذاهب » تعطى الكلام فضل تأكيد[٣] ، وأن واو العطف قد تفيد الإباحة فى مثل جالس محمداً وعليّاً[٤] ، وأن رافع الخبر هو الابتداء فقط ، وكان ابن جنى كما أسلفنا يرى أن رافعه الابتداء والمبتدأ[٥] ، وأنه قد يلى إلا نعت لما قبلها ، مفرد مثل « ما مررت برجل إلا شجاع » وجملة مثل ما مررت بأحد إلا زيد خير منه[٦] ، وجعل الجملة بعد إلا فى مثل قوله تعالى : ( وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ) صفة لقرية ، وقال إن الواو للصوق الصفة ، وجَعَلها غيره واو الحال[٧] . وفرّق بين التعدية بالهمزة والتضعيف ، فجعل التضعيف يفيد التكرار ، فمثل نزّل تفيد تكرار النزول بخلاف أنزل[٨] . وجوّز أن يكون الفاعل جملة ، وبذلك خرج آية السجدة : ( أوَلم يَهْدِ لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون ) فجعل جملة كم وما بعدها فاعل الفعل المجزوم « يهد » ورأى ابن هشام أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى[٩] . وذهب إلى أن « لن » تفيد تأكيد النفى ، بل تأبيده مثل لن أجْبن[١٠] . وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن همزة الاستفهام إذا جاءت فى جملة معطوفة بالواو أو الفاء أو ثم تأخرت حروف العطف بعدها لما لها من الصدارة مثل : ( أفلم يسيروا ) ( أفنضرب عنكم الذكر صفحاً ) وذهب الزمخشرى إلى أن

---

(١) الهمع ٢/١٢٨ .
(٢) المغنى ص ٨٥ .
(٣) المغنى ص ٥٩ .
(٤) المغنى ص ٦٧ ، ٣٩٦ .
(٥) ابن يعيش ١/٨٣ ، ٨٥ والرضى على الكافية ١/٨٧ .
(٦) ابن يعيش ٢/٩٣ والهمع ١/٢٣٠ .
(٧) المغنى ص ٤٨٣ .
(٨) المغنى ص ٥٧٨ والهمع ٢/٨٢ .
(٩) المغنى ص ٦٥٢ .
(١٠) ابن يعيش ٨/١١١ والمغنى ص ٣١٤ .

الهمزة فى مكانها الأصلى غير أن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف ، فيقول التقدير فى الآية الأولى أمكثوا فلم يسيروا فى الأرض ؟ وفى الآية الثانية أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً ؟[١] .

(١) المغنى ص ٩ .

## الفصل الثانى

# المدرسة الأندلسية

### ١

### النشاط النحوى فى الأندلس

لا نكاد نمضى فى عصر بنى أمية بالأندلس ( ١٣٨ – ٤٢٢ هـ ) حتى تنشأ طبقة كبيرة من المؤدِّبين الذين كانوا يعلمون الشباب فى قرطبة وغيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية عن طريق مدارسة النصوص والأشعار، يدفعهم إلى ذلك حفاظهم على القرآن الكريم وسلامة لغته وتلاوته، وبذلك كان أكثرهم من قرّاء الذكر الحكيم ، وكان كثير منهم يرحلون إلى المشرق فيتلقون هذه القراءات ، ويعودون إلى موطنهم فيرسمونها للناس بجميع شاراتها كما يرسمون لهم العربية بمقوماتها اللغوية .

ومن أجل ذلك لا نعجب إذا وجدنا مشهورى هؤلاء المؤدِّبين يُعْنَوْن بالتأليف فى القراءات يتقدمهم أبو موسى الهوارى ، وهو كما يقول الزُّبَيْدى : « أول من جمع الفقه فى الدين وعلم العرب بالأندلس ، رحل فى أول إمارة عبد الرحمن الداخل ( ١٣٨ – ١٧٢ هـ ) فلقى مالكًا ونظراءه من الأئمة ولقى الأصمعى وأبا زيد ونظراءهما ، وداخل الأعرابَ فى محالّها ، وله كتاب فى القراءات »[١]. وكان يعاصره الغازى بن قيس الذى احترف تأديب الناشئة بقرطبة ، وقد رحل مثله إلى المشرق وأخذ عن مالك الفقه وعن نافع بن أبى نُعَيْم مقرئ أهل المدينة قراءته للذكر الحكيم ، وأقرأ بها فى قرطبة ، ولقى الأصمعى ونظراءه[٢].

وأول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوى جودى[٣] بن عثمان المَوْرُورى

---

( ١ ) الزبيدى ص ٢٧٥ .

( ٢ ) الزبيدى ص ٢٧٦ .

( ٣ ) الزبيدى ص ٢٧٨ ومعجم الأدباء ٧ / ٢١٣ وإنباه الرواة ١ / ٢٧١ وبغية الوعاة ص ٢١٣ .

الذى رحل إلى المشرق وتتلمذ للكسائى والفرّاء ، وهو أول من أدخل إلى موطنه كتبَ الكوفيين ، وأول من صنف به فى النحو ، وما زال يدرسه لطلابه حتى توفىّ سنة ١٩٨ للهجرة . وكان يعاصره أبو عبد الله[١] محمد بن عبد الله الذى رحل مثله إلى المشرق ، وأخذ عن عثمان بن سعيد المصرى ، المعروف باسم وَرْش ، قراءته ، وأدخلها إلى الأندلس ، وكان بصيراً بالعربية .

ويتكاثر هؤلاء القرّاء والمؤدبون فى القرن الثالث الهجرى ، ويتميز من بينهم عبد الملك[٢] بن حبيب السُّلمى المتوفى سنة ٢٣٨ للهجرة ، وكان إماماً فى الفقه والحديث والنحو واللغة ، وبين مصنفاته كتاب فى إعراب القرآن . ويُعْنَى فى نفس القرن مفرج[٣] بن مالك النحوى بوضع شرح على كتاب الكسائى ، كما يُعْنَى معاصره أبو بكر[٤] بن خاطب النحوى المكفوف بوضع كتاب فى النحو كانت له شهرة فى موطنه . ويذكر الزبيدى كثيرين كانوا يعنون بالشعر القديم والعباسى وشرحه للطلاب .

ويبدو أن الأندلس تأخرت فى عنايتها بالنحو البصرى وأنها صبَّت عنايتها أولا على النحو الكوفى مقتدية بنحويِّها الأول جودى بن عثمان ، حتى إذا أصبحنا فى أواخر القرن الثالث الهجرى وجدنا الأفُشْنيق[٥] محمد بن موسى ابن هاشم المتوفى سنة ٣٠٧ يرحل إلى المشرق ويلقى بمصر أبا جعفر الدينورى ، ويأخذ عنه كتاب سيبويه روايةً ويقرؤه بقرطبة لطلابه . ويأخذ غير نحوى فى مدارسة الكتاب مثل أحمد[٦] بن يوسف بن حجاج المتوفى سنة ٣٣٦ وكان يضع دائمًا كتاب سيبويه بين يديه ولا ينى عن مطالعته فى حال فراغه وشغله وصحته وسقمه .

---

(١) الزبيدى ص٢٩٣ وبغية الوعاة ص ٦٣ .

(٢) انظر فى ترجمته الزبيدى ص٢٨٢ وابن الفرضى ١ / ٢٢٥ والحميدى فى الجذوة ص ٢٦٢ والمغرب فى حلى المغرب (طبع دار المعارف) ٢ / ٩٦ وابن فرحون ص ١٥٤ وإنباه الرواة ٢ / ٢٠٦ وبغية الوعاة ص ٣١٢ .

(٣) الزبيدى ص ٢٩٧ وبغية الوعاة ص ٣٩٦ .

(٤) الزبيدى ص ٢٩٧ والبغية ص ٢٠٢ .

(٥) الزبيدى ص ٣٠٥ وابن الفرضى ١ / ٣٢٩ وإنباه الرواة ٣ / ٢١٦ وبغية الوعاة ص ١٠٨ .

(٦) الزبيدى ص ٣٢٤ وبغية الوعاة ص ١٧٥ .

ولا يلبث محمد[1] بن يحيي المهلبي الرَّباحي الجيَّاني المتوفى سنة ٣٥٣ للهجرة أن يفتتح عصر الاهتمام البالغ فى موطنه بكتاب سيبويه ، وكان قد ثقف الفلسفة والمنطق والكلام ، ورحل إلى المشرق فلقى بمصر نحويَّها النابه أبا جعفر ابن النحاس ، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ، وعاد إلى قرطبة يفرغ له ولقراءته على الطلاب ، شارحًا له ومفسراً تفسيراً مبينًا ، تسعفه دقة نظره ومنطقه وقدرته على الاستنباط وتحليل العبارات والغَوْص على العلل . ولم يكن يكتفى بقراءته لطلابه ، فقد كان يعقد لهم مجلسًا فى كل جمعة للمناظرة فى مسائله ، ويقول الزبيدى فى بيان مكانته فى تاريخ النحو بالأندلس : « لم يكن عند مؤدبى العربية ولا عند غيرهم ممن عُنِى بالنحو كبير علم ( بالعربية ) حتى ورد محمد بن يحيي عليهم ، وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يُعانون إقامة الصناعة فى تلقين تلاميذهم العواملَ وما شاكلها وتقريب المعانى لهم فى ذلك . ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها ، ثم كانوا لا ينظرون فى إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية ، ولا يجيبون فى شيء منها ، حتى نهج لهم سبيل النظر وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن فى المشرق من استقصاء الفن بوجوهه واستيفائه على حدوده وإنهم بذلك استحقوا الرياسة » . ويقول القفطى : « لما ورد محمد بن يحيي ( على قرطبة ) أخذ فى التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطَرْد الفروع إلى الأصول ، فاستفاد منه المعلمون طريقه ، واعتمدوا ما سنَّه من ذلك » .

وكان يعاصره فى قرطبه أبو على[2] القالى البغدادى الذى نزل الأندلس فى سنة ٣٣٠ للهجرة لعهد عبد الرحمن الناصر وقاد فيها نهضةً لغوية ونحوية خصبة ، كان معوَّله فيها على قراءة ذخائر اللغة والشعر والنحو التى حملها معه من المشرق ، وكان مما حمله كتاب سيبويه أخذه عن ابن درستويه عن المبرد ، وكان يجنح إلى المذهب البصرى وينافح عنه مناظرا مجادلا .

---

( ١ ) الزبيدى ص ٣٣٥ وابن الفرضى ١/ ٣٦٤ وبغية الملتمس للضبى ص ١٣٤ وإنباه الرواة ٣/ ٢٢٩ وبغية الوعاة ص ١١٣ .

( ٢ ) ابن الفرضى ١/ ٦٥ والزبيدى ص ٢٠٢ وبغية الملتمس ص ٢١٦ وفهرست ابن خير فى مواضع متفرقة والصلة لابن بشكوال رقم ٤ ، ٢٨٩ ، ١٣٧٦ والتكلة لابن الأبار رقم ٣٦٢ ومعجم الأدباء ٧/ ٢٥ والأنساب الورقة ٤٣٩ وإنباه الرواة ١/ ٢٠٤ وشذرات الذهب ٣/ ١٨ ومرآة الجنان ٢/ ٣٥٩ وبغية الوعاة ص ١٩٨.

وخلفه هو والرباحي جيلٌ من تلاميذهما مضى يعكف على مدارسة كتاب سيبويه وكتب غيره من البصريين والكوفيين ، من أهمهم أبو بكر[١] بن القوطية المتوفى سنة ٣٦٧ للهجرة تلميذ القالى وصاحب كتاب الأفعال وتصاريفها المنشور فى ليدن ، ومحمد[٢] بن الحسن الزبيدى المتوفى سنة ٣٧٩ تلميذ القالى أيضاً ومؤلف كتاب طبقات النحويين واللغويين الذى يتردد ذكره فى هوامش هذا الكتاب ، وله مصنف فى النحو سماه « الواضح ». وأبو عبد الله[٣] محمد بن عاصم العاصمى المتوفى سنة ٣٨٢ تلميذ الرباحى وحامل روايته لكتاب سيبويه وكان لا يقل عن أصحاب المبرد بصرا بالعربية ودقائقها الخفية . وأحمد[٤] بن أبان المتوفى سنة ٣٨٢ ، وله شرحان على كتابى الكسائى والأخفش . ولعل فى ذكر الكسائى ما يدل على أن الأندلس ظلت تُعْنَى بالنحو الكوفى بجانب عنايتها بالنحو البصرى . ومن هذا الجيل هرون[٥] بن موسى القرطبى النحوى المتوفى سنة ٤٠١ وله تصنيف فى تفسير عيون كتاب سيبويه . ويلقانا فى أوائل عصر ملوك الطوائف نُحاة مختلفون ، من أشهرهم ابن الإفليلى[٦] المتوفى سنة ٤٤١ وكان متصدراً بقرطبة لإقراء الطلاب ، وكان يُقْرِئهم فيما يُقْرِئ كتابَ سيبويه ، رواية عن العاصمى تلميذ الرباحى . وأشهر منه وأنبه ابن سيده[٧] الضرير

(١) ابن الفرضى ١/٣٧٠ وبغية الملتمس ص ١٠٢ وابن خلكان ١/٥١٢ والديباج المذهب ص ٢٨٢ ومعجم الأدباء ١٨/٢٧٣ وإنباه الرواة ٣/١٧٨ وبغية الوعاة ص ٨٤ .

(٢) ابن الفرضى ١/٣٨٣ والجذوة للحميدى ص ٤٣ ومطمح الأنفس لابن خاقان ص ٥٣ ويتيمة الدهر ٢/٦١ ومعجم الأدباء ١٨/١٧٩ وابن خلكان ١/٥١٤ والمغرب ١/٢٥٠ وبغية الوعاة ص ٣٤ .

(٣) ابن الفرضى ٢/٧٦ وبغية الملتمس ١٠٧ وإنباه الرواة ٣/١٩٧ وبغية الوعاة ص ٥٠ .

(٤) بغية الملتمس ١٥٩ والصلة ٧ ومعجم الأدباء ٢/٢٠٣ وإنباه الرواة ١/٣٠ وبغية الوعاة ١٢٦ .

(٥) الصلة لابن بشكوال ٢/٥٩٥ وإنباه الرواة ٣/٣٦٢ وبغية الوعاة ص ٤٠٦ .

(٦) الصلة ١/٩٣ والذخيرة لابن بسام (طبع جامعة القاهرة) المجلد الأول من القسم الأول ص ٢٤٠ وبغية الملتمس ص ٩٩ والمغرب ١/٧٢ ومعجم الأدباء ٢/٤ وإنباه الرواة ١/١٨٣ وابن خلكان ١/١٢ وبغية الوعاة ص ١٨٦ .

(٧) جذوة المقتبس للحميدى ص ٢٩٣ والمطمح لابن خاقان ص ٦٠ وبغية الملتمس ص ٤٠٥ والصلة ص ٤١٠ ومعجم الأدباء ١٢/٢٣١ والمغرب ٢/٢٥٩ وابن فرحون ص ٢٠٤ وبغية الوعاة ص ٣٢٧ .

المتوفى سنة ٤٤٨ « ولم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها » . وله أكبر معجم مؤلف حسب المعانى هو المخصص المطبوع بالقاهرة فى سبعة عشر مجلداً ، وقد صبغ مباحثه فيه بصبغة نحوية وصرفية واسعة ، ويعلن ذلك فى أوائله ، إذ يقول : « ومن طريف ما أودعته إياه بغاية الاستقصاء ونهاية الاستقراء وإجادة التعبير والتأنق فى محاسن التحبير الممدودُ والمقصور والتأنيثُ والتذكير وما يجىء من الأسماء والأفعال على بناءين وثلاثة فصاعدا وما يُسْتَبْدَل من حروف الجر بعضها مكان بعض» . وتُعْنَى الجامعة العربية الآن بنشر معجمه المسمى بالمحكم المرتب حسب مخارج الحروف على طريقه معجم العين للخليل ، وهو فى نحو عشرين مجلداً ، ويصرّح فى فواتحه بما أضاف إليه من مواد نحوية كثيرة ، يقول : « أما ما نزرت عليه من كتب النحويين المتأخرين المتضمنة لتعليل اللغة فكتب أبى على الفارسى : الحلبيات والبغداديات والأهوازيات والتذكرة والحجة والأغفال والإيضاح .. وكتب أبى الفتح عثمان بن جنى كالمُعْرب والتمام وشرحه لشعر المتنبى والخصائص وسر الصناعة والتعاقب والمحتسب » .

وفى ذلك الدلالة البينة على أننا لا نصل إلى ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس فى النحو البغدادى بجانب انغماسهم فى النحو البصرى والكوفى ، ويكون ذلك إيذاناً بأن تتضح شخصيتهم فى النحو ودراساته ، فقد تعمقوا فى مصنفاته على مر العصور وتعمقوا فى اتجاهاته .

٢

## فى اتجاه المدرسة البغدادية وكثرة التعليلات والآراء

أخذت دراسة النحو تزدهر فى الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف ، فإذا نُحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين ، وإذا هم ينتجهون نهج الأخيرين من الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة ، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين وخاصة أبا على الفارسى وابن جنى . ولا

يكتفون بذلك ، بل يسيرون فى اتجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة ، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروبًا من الخصب والنماء .

ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن الأعلم[١] الشنتمرى المتوفى سنة ٤٧٦ للهجرة هو أول من نهج لنحاة الأندلس فى قوة هذا الاتجاه ، فقد كان لا يكتفى فى الأحكام النحوية بالعلل الأولى التى يدور عليها الحكم مثل أن كل مبتدأ مرفوع ، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رُفع المبتدأ ولم ينصب ، يقول ابن مضاء : وكان الأعلم — رحمه الله — على بصره بالنحو مولعًا بهذه العلل الثوانى ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئًا فقد ظفر بطائل »[٢] . وكان ما يزال يختار لنفسه من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين ، من ذلك اختياره رأى السيرافى البصرى فى أن «مِنْ» تأتى مرادفة لربما إذا اتصلت بما ، وبذلك خرّجا عبارة سيبويه فى الكتاب : « واعلم أنهم مما يحذفون كذا »[٣] . ومن ذلك اختياره رأى الفرّاء إمام الكوفة فى أن الفاء قد تزاد فى الخبر إذا كان أمراً أو نهياً فقط مثل « زيد فكلّمْه » و« زيد فلا تكلمْه»[٤] . وكان يخرّج ما ذهب إليه الكسائى من أن العرب تقول«فإذا هو إياها » فى مثل العبارة « كنت أظن أن العقرب أشدُّ لَسْعة من الزُّنْبور فإذا هو هى»على أن إياها مفعول مطلق ،والأصل فإذا هو يلسع لسعتها ، ثم حُذف الفعل كما تقول « ما زيد إلا شُرْبَ الإبل » ثم حُذف المضاف[٥] . وواضح ما فى ذلك من تقدير بعيد . وكان بعض النحاة يذهب إلى أن رَحْمانا فى مثل «تبارك رحمانًا» تمييز ، وذهب الأعلم إلى أنه عَلَمٌ منصوب بإضمار أخص ، وصوّب رأيه ابن هشام[٦] . وكان يذهب إلى أن الاستئناف مع الفاء العاطفة قد يكون على معنى السببية ، فينتفى الثانى لانتفاء الأول ،وبذلك خرّج قراءة السبعة : (لا يؤذن لهم فيعتذرون ) فالفاء فاء الاستئناف والفعل وراءها منفى لا مثبت[٧] . وكان سيبويه — وتبعه المبرد وابن السراج وهشام

---

(١) الصلة رقم ١٣٩١ ونفح الطيب (طبعة أوربا) ٤٧١/٢ ومعجم الأدباء ٦١/٢٠ وابن خلكان ٤٦٥/٢ وبغية الوعاة ص٤٢٢.

(٢) الرد على النحاة لابن مضاء (طبع دار الفكر العربى) ص ١٦٠ .

(٣) المغنى ص ٣٥٧ .

(٤) المغنى ص ١٧٩ .

(٥) المغنى ص ٩٦ .

(٦) المغنى ص ٥١٤ .

(٧) المغنى ص ٥٣٤ .

من الكوفيين — يمنع العطف على معمولى عاملين مثل « فى الدار زيد والحجرةِ عمرو » و « فى الدار زيد وعمرو الحجرةِ » بعطف الحجرة على الدار بالجر وعمرو على زيد بالرفع . وأجاز ذلك الأخفش والكسائى والفراء والزجاج من البصريين . وفصّل القاعدة الأعلم ، فقال إن ولى المخفوض حرف العطف كالمثال الأول جاز ، لمجيئه فى السماع ، ولأن المتعاطفات تعادلت فيه ، وإلا امتنع كما فى المثال الثانى[1] .

ونرى الأعلم يشرح كتاب الجمل للزجاجي البغدادى ، وروايته للدواوين الستة الجاهلية : دواوين امرئ القيس . وزهير ، والنابغة ، وعلقمة ، وطرفة ، وعنترة مسندةً إلى الأصمعى مشهورةً . وأهم من ذلك أنه روى كتاب سيبويه عن ابن الإفليلى ، وأقرأه لطلابه مبصراً لهم بدقائقه ، مذللا صعابه ، محللا مشاكله تحليلا واسعًا . ويتوافر الأندلسيون من حوله ومن بعده على هذا الكتاب حتّى يشتهر فى العالم العربى أن بيئة عربية لا تبلغ بيئة الأندلس فى تحرير نَـصّه وكشف غوامضه ، مما جعل الزمخشرى يرحل فى شبيبته من خوارزم إلى مكة لقراءته على نحوى أندلسى كان مجاوراً بها هو عبد[2] الله بن طلحة المتوفى سنة ٥١٨ للهجرة . وكان يعاصره ثلاثة من أعلام النحاة الأندلسيين عاشوا جميعًا فى عصر المرابطين ، وهم أبو محمد ابن السِّيد وابن الباذش وابن الطَّراوة .

أما ابن[3] السيد فهو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى النحوى المتوفى سنة ٥٢١ كان يقرئ الطلاب فى قرطبة ثم فى بلنسية النحوَ ، وعُنى بكتاب الجمل للزجاجى ، فكتب كتابًا فى إصلاح الخلل الواقع فيه بسبب إيجازه الشديد وآخر فى شرح أبياته . وصنف فى النحو كتابًا سماه « المسائل والأجوبة »[4] . وتدور له فى كتب النحاة آراء مختلفة ، منها ما يتابع فيه سيبويه مثل أن ما إذا

---

(١) المغنى ص ٥٣٩ .

(٢) تفسير البحر المحيط لأبى حيان ٣٧٢/٤ وانظر فى ترجمة عبد الله بن طلحة بغية الوعاة ص ٢٨٤ .

(٣) راجع فى ترجمة ابن السيد الصلة ٢٨٧/١ وأزهار الرياض للمقرى ١٠١/٣ وإنباه الرواة ١٤١/٢ وقلائد العقيان لابن خاقان ص ٩٣ وطبقات القراء لابن الجزرى ٤٤٩/١ والديباج المذهب ص ١٤٠ وشذرات الذهب ٦٤/٤ وبغية الوعاة ص ٢٨٨ .

(٤) انظر فى كتاب الأشباه والنظائر ٧٣/٣ بعض مسائل منه .

اتصلت بقَلَّ كفَتْها عن العمل ولا تدخل حينئذ إلا على جملة فعلية ، أما ظهور الفاعل بعدها فى بعض الأشعار فضرورة[١] . ومنها ما يتابع فيه الكوفيين مثل أن «كأنّ» لا تفيد التشبيه إلا إذا كان خبرها جامداً مثل كأن محمداً أسد[٢] . وكان يتابع الكسائى فى أن زيداً فى مثل «أنا زيد ضربته» يجوز فيها الرفع والنصب على الاشتغال[٣] . وتابع ابن جنى فى أن الرجل فى مثل «مررت بهذا الرجل» عطف بيان لا نعت[٤] . ومما انفرد به عن سابقيه من النحاة أن «حتى» لا تعطف المفردات فقط بل تعطف أيضاً الجمل مثل «سَرَيْتُ حتى تكلُّ المطايا» برفع تكلُّ[٥] . ومن آرائه الدقيقة أن «ما» تقع صفة للتعظيم كقولهم «لأمر ما يسود من يسود» أى لأمر عظيم ومنه (الحاقّة ما الحاقّة)[٦] . وكان يكثر من التخريجات فى الإعراب ، من ذلك ذهابه إلى أن ما بعد إلا فى مثل «ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً أحد» يجوز فيه أربعة أوجه : النصب على الاستثناء كما نص عليه النحويون ، والنصب على الحال ، وجَعْل الأول حالا وما يليه استثناء ، والعكس[٧] . وخطّأ من يعرب «أنْ» فى قوله تعالى : (ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله) مصدرية وهى وما بعدها عطف بيان من الضمير فى (به) لأن الضمير لا ينعت ولا يعطف عليه عطف بيان ، إنما هى فى الآية تفسيرية للقول على تأويله بالأمر[٨] .

وابن[٩] الباذش هو على بن أحمد بن خلف الأنصارى الغرناطى المتوفى سنة ٥٢٨ هـ كان ذا معرفة واسعة بعلم العربية ، وصنّف شروحاً على كتب مختلفة للبصريين والبغداديين مثل كتاب سيبويه وكتاب المقتضب للمبرد وأصول ابن السراج وجُمَل الزجاجى وإيضاح الفارسى . ومما ذهب فيه مذهب سيبويه أنه

---

(١) المغنى ص ٣٣٩ .
(٢) المغنى ص ٢٠٩ .
(٣) الهمع ٢/١١٣ .
(٤) المغنى ص ٦٣١ .
(٥) المغنى ص ١٣٦ .
(٦) الهمع ١/٩٢ .
(٧) الهمع ١/٢٢٨ .
(٨) المغنى ص ٣٠ ، ٦٣٦ .
(٩) انظر فى ترجمة ابن الباذش بغية الملتمس ص ٤٠٦ وإنباه الرواة ٢/٢٢٧ والديباج المذهب ص ٢٠٥ وطبقات القراء لابن الجزرى ١/٥١٨ وبغية الوعاة ص ٣٢٦ .

لا يجوز حذف المفاعيل الثلاثة فى باب أعلم لغير دليل[١] . وكان يذهب مذهب السيرافى البصرى فى أن «غير» فى مثل «قام القوم غير على» منصوبة على التشبيه بظرف المكان[٢] . وذهب مذهب أبى على الفارسى فى أن ناصب المفعول معه فى مثل «قمت وطلوع الشمس» هو الفعل معدى إليه بواسطة الواو[٣] . وكان يأخذ برأى ابن جنى فى أن «إذ» فى مثل «فبينما العُسْرُ إذ دارت مياسيرُ» ظرف عامله الفعل التالى له ، وعامل بينما محذوف يفسره الفعل المذكور[٤] . وذهب كثير من النحاة إلى أن المخصوص فى مثل «نعم الرجل محمد» يجوز أن يكون خبرا ومبتدؤه محذوف ، وحتّم أن يكون المخصوص مبتدأ وما قبله خبر ، ويقول ابن هشام إنه ظاهر قول سيبويه[٥] . ومما خالف فيه سابقيه من النحاة ذهابه إلى أن لام المستغاث لأجله فى مثل «يا لزيد لعمرو» متعلقة باسم محذوف تقديره مدعواً لعمرو ، وكان ابن جنى يذهب إلى أنها متعلقة مع مجرورها بيا[٦] . وكان يذهب إلى أن المضارع فى مثل «الهندان هما تفعلان» يجوز فيه التذكير والتأنيث أو بعبارة أخرى أن يبدأ بالتاء أو الياء حملا على اللفظ أو المعنى[٧] .

أما ابن[٨] الطراوة فهو سليمان بن محمد بن الطراوة المتوفى سنة ٥٢٨هـ وهو نحوىّ مدينة المَرِيّة وتلميذ الأعلم الشنتمرى ، كان علمًا فى العربية لعصره وتجوّل فى مدن الأندلس معلمًا يقبل عليه الطلاب من كل فجّ ، ومن مصنفاته فى النحو المقدمات على كتاب سيبويه . ويبدو أنه كان يقابله كثيراً على كتب الكوفيين والبغداديين منحازاً إليهما ، أو بعبارة أدق متوسعًا فى الاختيار من آرائهما . ومما اختاره من مذهب الكوفيين أن المعرفة أصل والنكرة فرع ، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى العكس[٩] . وذهب البصريون إلى أنه إذا تصدرت فى الجملة ظن وأخواتها لا يجوز إلغاء عملها بدون موجب للإلغاء ، وجوّز ذلك الكوفيون والأخفش

---

(١) الهمع ١/١٥٨ .
(٢) المغنى ص ١٧١ والهمع ١/٢٣١ .
(٣) الهمع ١/٢٢٤ .
(٤) الهمع ١/٢٠٥ .
(٥) المغنى ص ٦٦٧ .
(٦) المغنى ص ٢٤٢ .
(٧) الهمع ٢/١٧١ .
(٨) انظر فى ترجمة ابن الطراوة بغية الملتمس ص ٢٩٠ والتكلة لابن الأبار ص ٧٠٤ وكتابه التحفة رقم ٤ والمغرب ٢/٢٠٨ وبغية الوعاة ص ٢٦٣ .
(٩) الهمع ١/٥٥ .

وتابعهم ابن الطراوة إلا أن الإعمال عنده أحسن، واستدلوا بمثل قول القائل: «وما إخال لدينا منك تنويل»[١]. واشترط البصريون تنكير التمييز وذهب الكوفيون وتابعهم ابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة، لمجيء ذلك في الشعر والنثر، مثل: «وطبتَ النفسَ يا قيس بن عمرو» وقول العرب: سفه زيد نفسه[٢]. وذهب البصريون إلى أن «ربّ» حرف تقليل، وذهب الكوفيون، وتابعهم ابن الطراوة، إلى أنها اسم مبني، لأنها في التقليل مثل «كم» في التكثير وهي اسم بالإجماع[٣]. ومما اختاره من آراء الفارسي أن أبًا في قولهم: «لا أبا لك» مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر[٤]، وأن «على» التي ذهب الجمهور إلى أنها حرف جر هي اسم معرب، لأنه لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف، إذ لا حرف في معناها[٥]. وعلى ضوء من فكرة التضمين التي أطال ابن جني القول فيها وجّه مجيء استغفر متعدية إلى مفعول واحد في قولك «استغفرت الله من الذنب» لتضمنها معنى استتبت[٦]. وله آراء مختلفة تفرد بها مخالفًا النحاة، من ذلك أن ضمير الشأن في مثل: (قل هو الله أحد) و «إنه محمد مسافر» حرف وليس اسمًا[٧]، وأن أيًّا في مثل قوله جلّ شأنه: (لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشد) مبنية لاقتطاعها عن الإضافة، و (هم أشد) مبتدأ وخبر، والنحاة يجمعون على أن أيا إذا اقتُطعت عن الإضافة أُعربت[٨]. ومما خالف فيه النحاة أن قعوداً في مثل «قعد قعوداً» ليست مفعولا مطلقا، وإنما هي مفعول به لفعل محذوف لا يجوز إظهاره[٩]، وأن جواب لولا في مثل «لولا على لسافرت» هو خبر المبتدأ التالي لها[١٠]. وكان يذهب إلى أن عسى ليست من النواسخ[١١].

ويكثر في عصر الموحدين النحاة الذين عنوا بشرح كتاب سيبويه

---

(١) الهمع ١/١٥٣.
(٢) الهمع ١/٢٥٢ وقابل بالرضى على الكافية ١/٢٠٥.
(٣) الهمع ٢/٢٥ وقابل بالرضى على الكافية ٢/٣٠٧.
(٤) الهمع ١/١٤٥.
(٥) الهمع ٢/٢٩.
(٦) المغنى ص ٥٧٧.
(٧) الهمع ١/٦٧ وقارن بالرضى على الكافية ٢/٢٥.
(٨) المغنى ص ٨٢.
(٩) الهمع ١/١٨٧.
(١٠) المغنى ص ٣٠٣.
(١١) الأشباه والنظائر ٣/٦.

وإقرائه للطلاب وفك معمياته مثل ابن[١] الرمَّاك المتوفَّى سنة ٥٤١ لأول عهد الموحدين بالأندلس ، وهو تلميذ ابن الطراوة ، ومثل الأقليشي[٢] المتوفى سنة ٥٥٠ تلميذ أبي محمد بن السِّيد ، ومثل جابر[٣] الإشبيلي الحضرمي المتوفى سنة ٥٩٦ تلميذ ابن الرماك ، وتلميذه أبو بكر محمد[٤] بن طلحة المتوفى سنة ٦١٨ وكان يميل إلى آراء ابن الطراوة ويحتجّ لها . وأنبه من هؤلاء أبو بكر بن طاهر وأبو القاسم السُّهَيْلي والجَزُولي وابن خروف ، ولا نمضي في القرن السابع الهجري طويلا حتى يظهر عمر بن محمد الشلوبين وابن هشام الخضراوي .

وابن[٥] طاهر هو محمد بن أحمد بن طاهر المتوفى في عشر الثمانين وخمسمائة ، وهو تلميذ ابن الرَّماك ، اشتهر بتدريسه لكتاب سيبويه ، وله عليه حواش اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه للكتاب ، وله أيضًا تعليق على كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي . وله اختيارات مختلفة من مذاهب النحاة السابقين ، من ذلك اختياره رأي سيبويه وابن الباذش في أنه لا يجوز حذف أحد مفاعيل أعلم بدون دليل[٦] ، واختار رأي السيرافي والأعلم الشنتمري في أن « مما » قد تأتي مرادفة لربما[٧] ، وكذلك رأي السيرافي في أنه يجوز أن يعمل الفعل في مصدرين : مؤكد ومبين مثل « ضربت ضربتين ضربًا شديداً »[٨] . وكان الكوفيون يذهب إلى أنه لا تقدير مع الظرف في مثل « محمد عندك » وأنه منصوب على الخلاف بينما قدره البصريون متعلقًا بفعل أو اسم محذوف ، وذهب ابن طاهر إلى أنه لا تقدير فيه إلا أنه جعل ناصبه المبتدأ لا المتعلق المحذوف[٩] . وكان يذهب مذهب أبي علي الفارسي في أن نون المثنى وجمع المذكر السالم عوض عن التنوين والحركة في المفرد[١٠] ،

---

(١) انظر فيه البغية للسيوطي ص ٣٠١ .

(٢) انظر فيه إنباه الرواة ١/١٣٦ وبغية الوعاة ص ١٧١ .

(٣) انظره في البغية للسيوطي ص ٢١١ .

(٤) راجعه في البغية ص ٤٩ والمغرب ١/٢٥٣ والتكملة لابن الأبار ص ٣١٩. وروى السيوطي في الأشباه والنظائر أنه كان يذهب إلى أن المضارع المتصل بنون النسوة باق على إعرابه وليس مبنياً وهو في الواقع يتابع السهيلي في ذلك . انظر شرح التصريح على التوضيح ١/٥٦ .

(٥) انظر في ترجمته بغية الوعاة ص ١٢ .

(٦) الهمع ١/١٥٨ .

(٧) المغني ص ٣٥٧ .

(٨) الهمع ١/١٨٨ .

(٩) المغني ص ٤٨٤ .

(١٠) الهمع ١/٤٨ .

وكذلك فى أنه إذا اجتمع معرفتان فى باب كان فأيتهما شئت جعلتها الاسم والثانية الخبر(١) . ومما انفرد به أن الشرّ فى مثل « إياك والشرّ » منصوب بفعل محذوف تقديره احذر الشر(٢) ، وأنه إذا أضيفت«ويح»لزمت النصب ، وإذا أفردت فى مثل«ويح له» جاز فيها الرفع والنصب مع قوة الأول وضعف الثانى لأنها مصدر لا فعل له(٣) .

أما السُّهَيْلى(٤) فهو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الضرير صاحب كتاب الروض الأنف فى شرح السيرة النبوية المتوفّى سنة ٥٨١ للهجرة ، وهو تلميذ ابن الطراوة وابن طاهر . وكان بارعًا فى العربية والتفسير وعلم الكلام . ومن كتبه المتصلة بالدراسات النحوية كتابه« نتائج الفكر» واشتهر بأنه صاحب استنباطات دقيقة وأنه كان يُشْغَف بالعلل النحوية واختراعها على شاكلة الأعلم الشنتمرى حتى ليقول ابن مضاء : إنه كان يولع بها ويخترعها ويعتقد ذلك كمالا فى الصنعة وبصرًا بها(٥) . وتدور له فى كتب النحو اختيارات مختلفة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين ، من ذلك أنه كان يرى رأى المبرد فى أن التعدية بالباء الجارة تخالف التعدية بالهمزة ، فإذا قلت « ذهبت بزيد » كنت مصاحبًا له فى الذهاب بخلاف قولك « أذهبت زيداً » معديًا للفعل ذهب بالهمزة(٦) . وكان يذهب مذهب ابن درستويه البصرى فى أن نائب الفاعل فى مثل « مُرَّ بزيد » ليس الجار والمجرور وإنما هو ضمير مستتر عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير « مُرَّ هو » أى المرور(٧) . وكان يذهب مذهب الكسائى وهشام فى أن فاعل الفعل الأول فى مثل «ضربنى وضربت زيداً» محذوف(٨) وكان ينكر مع الفرّاء أن تأتى الحال مؤكدة وأنها فى مثل«فتبسم ضاحكًا»مبينة لا مؤكدة(٩) . ومما ذهب

---

(١) الهمع ١/١١٨ .
(٢) الهمع ١/١٦٩ .
(٣) الهمع ١/١٨٩ .
(٤) انظر فى ترجمة السهيلى بغية الملتمس ص ٣٥٤ وابن خلكان ١/٢٨٠ والمغرب ١/٤٤٨ وابن فرحون ص ١٥٠ وإنباه الرواة ٢/١٦٢ وطبقات القراء ١/٣٧١ وشذرات الذهب ٤/٢٧١ وبغية الوعاة ص ٢٩٨ ومرآة الجنان ٣/٤٢٢ .
(٥) الرد على النحاة لابن مضاء ص ١٦٠ .
(٦) المغنى ص ١٠٧ والهمع ٢/٨٢ .
(٧) الهمع ١/١٦٣ .
(٨) المغنى ص ٦٧٣ .
(٩) الهمع ١/٢٤٥ .

فيه مذهب الكوفيين أن إنّ وأخواتها لا تعمل فى الخبر ، بل هو باق على رفعه قبل دخولها عليه، وكان يحتج لذلك بأنها أضعف من الأفعال فلا تعمل عملها[١]. وكأن يأخذ برأى الكوفيين والبغداديين جميعًا فى أن النكرة لا يجوز أن تُبْدل من المعرفة إلا إذا وُصفت مثل ( يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه) محتجًا بأنها إن لم توصف لم تفد أى فائدة مثل « مررت بزيد برجل »[٢]. ومن آرائه التى كان يتابع فيها سيبويه أن «أنّ» المفتوحة وما بعدها لا تؤوّل بمصدر وإنما تؤول بالحديث بخلاف أن الناصبة للمضارع فإنها تؤول معه بمصدر[٣]. وكان ينكر أن مفعولى ظن وأخواتها أصلهما مبتدأ وخبر[٤]، وكان يذهب إلى أن مهما قد تأتى حرفًا كقول زهير :

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ وإن خالها تَخْفَى على الناس تُعْلَمِ

مستدلا بأنها فى البيت لا محل لها لأن « تكن » معها اسمها وخبرها[٥]. وذهب إلى أن « لا » العاطفة إنما تقع بين متعاندين مثل«جاء رجل لا امرأة»، بخلاف «جاء رجل لا زيد» لصدق اسم الرجل عليه[٦]، كما ذهب إلى أن الاستفهام التقريرى فى مثل ( ألست بربكم ) خبر موجب[٧]. وكان يرى أنه يحسن عطف الاسم على الفعل مثل : ( يخرِج الحى من الميت ومخرِج الميت من الحى ) ويقبح العكس أى عطف الفعل على الاسم[٨] وذهب إلى أن لا الناهية فى مثل لا تضربْ هى النافية والفعل مجزوم بلام مقدرة[٩]، وهو تكلف واضح ، كما ذهب إلى أن أصل « الذى » ذو بمعنى صاحب ، يقول السيوطى : « قدر لذلك تقديرات فى غاية التعسف والتكلف»[١٠].

وعيسى[١١] الجزولى المتوفى سنة ٦٠٧ مغربى من قبيلة جزولة البربرية ، حجَّ ،

---

(١) الهمع ١/١٣٤ .
(٢) الهمع ٢/١٢٧ .
(٣) المغنى ص ٣٩ والهمع ١/١٣٧ .
(٤) الهمع ١/١٥١ .
(٥) المغنى ص ٣٦٧ .
(٦) الهمع ٢/١٣٧ .
(٧) المغنى ص ١٢١ .
(٨) الهمع ٢/١٤٠ .
(٩) المغنى ص ٢٧٤ .
(١٠) الهمع ١/٨٢ .
(١١) انظر فى ترجمة الجزولى إنباه الرواة ٢/٣٧٨ وابن خلكان ١/٣٩٤ وشذرات الذهب ٥/٢٦ وبغية الوعاة ص ٣٦٩ .

فلزم ابن بَرّى نحوىّ مصر وعاد فنزل الأندلس وتصدر للإقراء بالمَرِيّة وغيرها من مدن الأندلس وتلمذ عليه هناك جماعة منهم الشلوبين . وله المقدمة المشهورة فى النحو وهى حواش على كتاب الجمل للزجاجى أفادها من مباحث كانت تثار فى مجلس أستاذه ابن برى ، ومن أجل ذلك كان لا ينسبها إلى نفسه . وكان يذهب مع ابن السراج البصرى إلى أنه لا يجوز تقدم المفعول به على الفاعل إذا حصل لَبْس مثل «كلّم موسى عيسى».[1] وذهب مع أبى على الفارسى وابن طاهر إلى أن نون المثنى والجمع المذكر عوض عن الحركة والتنوين فى المفرد[2] . وكان يرى أنه يجب أن يتحول المفعول الأول إلى نائب فاعل ولا تصح نيابة المفعول الثانى[3] ، كما كان يرى أنه يصح حذف نون الوقاية فى من وعن ، فيقال «منِى وعنِى» بالتخفيف[4]

أما ابن[5] خَروف فهو على بن يوسف بن خروف القرطبى المتوفى سنة ٦٠٩ للهجرة ، كان إماماً فى العربية أخذ النحو عن ابن طاهر ، وأقرأه فى موطنه ورحل عنه إلى المغرب ، وأخذ يطوف فى البلدان العربية حتى ألقى عصاه بحلب . واشتهر بمناظراته فى العربية مع السهيلى ، وبشرحه لكتاب سيبويه وكتاب الجمل للزجاجى . وله اختيارات كثيرة وخاصة من مذاهب البصريين . من ذلك أنه كان يذهب إلى أن «ما» تأتى معرفة تامة ونقله عن سيبويه ، وبذلك كان يجعلها فاعلا لنعم فى مثل «دققته دقّاً نِعِمّاً» والتقدير نعم الدق[6] . وكان يذهب مذهب سيبويه وأستاذه ابن طاهر وابن الباذش فى أنه لا يجوز حذف أحد مفاعيل أعلمَ وأرَى بدون دليل[7] . وذهب مذهب سيبويه والمبرد فى أن نباتًا فى مثل «أنبت الزرع نباتًا» منصوب بفعل المصدر الجارى عليه وهو نبت مضمرا والفعل الظاهر دليل عليه[8] . وكان يذهب مذهب المبرد فى أن لام المستغاث زائدة بدليل صحة إسقاطها فتقول : «يا لزيد لعمرو» و «يا زيد لعمرو»[9] .

(١) الهمع ١/١٦١ .
(٢) الهمع ١/٤٨ .
(٣) الهمع ١/١٦٢ .
(٤) الهمع ١/٦٤ .
(٥) انظر فى ترجمة ابن خروف التكلمة لابن الأبار ص ٦٧٦ ومعجم الأدباء ١٥/٧٥ وابن خلكان وفوات الوفيات ٢/٧٩ والمغرب ١/١٣٦ وبغية الوعاة ص ٣٥٤ .
(٦) المغنى ص ٣٢٨ والهمع ١/٩٢ .
(٧) الهمع ١/١٥٨ .
(٨) الهمع ١/١٨٧ .
(٩) المغنى ص ٢٤٠ .

وذهب مذهب السيرافى فى أن «كان» إذا بُنيت للمجهول حُذف اسمها وخبرها وأقيم مقام مرفوعها ضمير مصدرها[١] ، واختار رأيه فى أن « ماذا » فى مثل « انظر ماذا صنعت » اسم موصول بمعنى الذى[٢] . وتبع الكوفيين وأستاذه ابن طاهر فى أن ناصب الظرف فى مثل « زيد عندك » هو المبتدأ لا عامل محذوف[٣] . وكان يذهب إلى أن « أما » التى بمعنى حقًّا فى مثل « أما أنه شاعر » حرف[٤] ، وجوّز أن تكون الجملة التعجبية صلة للموصول مثل « جاء الذى ما أكرمه ».[٥] وكان يرى أن عامل الحال فى الجملة الاسمية المبتدأ نحو « هو على شاعراً »[٦] وأن موضع ما خلا فى مثل «قام القوم ما خلا محمداً» نصب على الاستثناء مثل غير[٧] ، وأنه يَجُوز فى « لاسيما زيد » أن تكون ما نكرة موصوفة ، وزيد خبر لمبتدأ محذوف والجملة صفة[٨] لها ، كما يجوز فى التمييز التالى لكأين فى مثل (وكأيّنْ من آية ) أن يكون منصوبًا أو مجروراً بمن كما فى الآية أو بغيرها[٩] .

أما الشلوبين[١٠] فهو عمر بن محمد المكى بأبى على المتوفَّى سنة ٦٤٥ للهجرة تلميذ السُّهَيْلى والجزولى .كان إمام عصره فى العربية غير مدافع ، أقرأ نحو ستين سنة ، وبرع فى تلاميذه جِلَّة من النحاة ، وله تعليق على كتاب سيبويه وشرحان على الجزولية ومصنف فى النحو سماه التوطئة . وهو مثل أسلافه تارة يقف مع سيبويه والبصريين وتارة يقف مع النحاة الآخرين من موطنه وغير موطنه . ونراه يحتج لرأى سيبويه فى أن النكرة أصل والمعرفة فرع قائلا إنه نظر إلى حال الوجود إذ الأجناس هى الأُوَلُ ثم الأنواع[١١] ، أو بعبارة أخرى النكرات تكون أولا ثم تكون المعارف . وكان يأخذ برأى الرمَّانى فى أن خبر المبتدأ بعد لولا إذا كان

---

(١) الهمع ١/١٦٤ .
(٢) المغنى ص ٣٣٣ .
(٣) المغنى ص ٤٨٤ .
(٤) المغنى ص ٥٦ .
(٥) الهمع ١/٨٦ .
(٦) الهمع ١/٢٤٥ .
(٧) المغنى ص ١٤٢ .
(٨) الهمع ١/٢٣٤ .
(٩) الهمع ١/١٥٥ .
(١٠) انظر فى ترجمة الشلوبين المغرب ٢/١٢٩ وإنباه الرواة ٢/٣٣٢ والتكلة لابن الأبار ص ٦٥٨ وابن خلكان ١/٣٨٢ وابن فرحون فى الديباج ص ١٨٥ وشذرات الذهب ٥/٢٣٢ وبغية الوعاة ص ٣٦٤ .
(١١) الهمع ١/٥٥ .

كونًا عامًّا حُذف ، وإذا كان كونًا خاصًّا وجب ذكره كما جاء فى الأثر : « لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بالإسلام لهدمت الكعبة »[١] . وكان يذهب مذهب يونس فى أن ما بعد إلا فى مثل « ما محمد إلا قائم » يجوز فيه النصب مطلقاً[٢] . واختار رأى الأعلم الشنتمرى فى أن إياها فى مثل « فإذا هو إياها » مفعول مطلق على نحو ما مر بنا من توجيه الشنتمرى[٣] ، كما اختار رأى ابن خروف فى أن « ما خلا » الاستثنائية موضعها نصب على الاستثناء لا حال كما ذهب السيرافى[٤] . وله آراء كثيرة انفرد بها ، من ذلك أن إذ فى مثل : « فبينما العُسْر إذ دارتْ مياسير » ظرف زمان وعاملها محذوف يدل عليه الكلام[٥] . وكان يذهب إلى أن عيونًا فى مثل ( وفجرنا الأرض عيونًا ) ليست تمييزاً ، وإنما هى حال.[٦] وذهب إلى أن « لو » لا تفيد الامتناع بوجه[٧] ، وأن مثل ميل وفرسخ ليس ظرفًا مبهمًا لأن المبهم ما ليست له حدود محصورة[٨] . وكان يرى أن الجملة المفسرة محلها محل الجملة التى تفسرها لأنها عطف بيان منها أو بدل ،[٩] كما كان يرى أن أصل ليس وما لنفى الحال ما لم يكن الخبر مخصوصًا بزمان فإنهما يكونان حينئذ بحسبه من المضى والحال والاستقبال مثل : ( ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم ). ( وما هم بخارجين من النار )[١٠] .

وابن[١١] هشام الخضراوى هو أبو عبد الله محمد بن يحيى الخزرجى الأندلسى المتوفَّى بتونس سنة ٦٤٦ تلميذ ابن خروف ، كان إماما مقدمًا فى العربية عاكفًا على تعليمها . وله شرح على إيضاح الفارسى وشرح على أبياته ، وصنَّف فصل المقال فى أبنية الأفعال ، كما صنف النقض على الممتع لابن عصفور . وله آراء نحوية مختلفة فى المغنى والهمع يتفق فى طائفة منها مع البصريين أو الكوفيين أو سابقيه

---

(١) المغنى ص ٣٠٢ .
(٢) الهمع ١/١٢٣ .
(٣) المغنى ص ٩٦ .
(٤) المغنى ص ٧٧٢ .
(٥) المغنى ص ٨٨ والهمع ١/٢٠٥ .
(٦) الهمع ١/٢٥١ .
(٧) المغنى ص ٢٨٣ والهمع ١/٦٥ .
(٨) الهمع ١/١٩٩ وانظر فى تعليلات له طريفة الأشباه والنظائر ١/٥٣ ، ٢٥٩ .
(٩) المغنى ص ٤٥٠ والهمع ١/٢٤٨ .
(١٠) الهمع ١/١١٥ .
(١١) انظر فى ترجمة الخضراوى بغية الوعاة ص ١١٥ .

من الأندلسيين وفى طائفة أخرى يستقل عنهم جميعًا ، فمن ذلك استظهاره أن تكون «حتى» الناصبة للمضارع مرادفة أحيانًا لإلا ، أخذا من قول سيبويه فى تفسير «والله لا أفعل إلا أن تفعل» المعنى حتى أن تفعل[1] . ومن ذلك موافقته الكوفيين فى تثنية المركب المزجى مثل بعلبك وجمعه[2] . وكان يتفق مع الشلوبين فى أن «لو» الشرطية لا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب ، إنما تدل على التعليق فى الماضى كما دلت «إن» على التعليق فى المستقبل[3] . وكان يذهب إلى أن لو التى للتمنى فى مثل «لو تأتينى فتحدثنى» ليست شرطية ، وإنما هى قسم برأسها ولا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت[4] . وذهب إلى أن «حتى العاطفة» يتحتم أن يكون معطوفها ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها[5] . وكان يرى أن ما فى «لا سيما» زائدة لازمة لا تحذف ألبتة[6] . وحرى بنا الآن أن نخص نحويين كبيرين هما ابن مضاء وابن عصفور بكلمتين أكثر تفصيلا .

### ابن[7] مضاء

هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللَّخْمى القُرْطُبى المتوفَّى سنة ٥٩٢ للهجرة ، أخذ عن ابن الرمَّاك كتاب سيبويه ، وكان حجة فى الفقه الظاهرى والحديث النبوى ، فولاه الموحدون قضاء فاس ، ثم ولوه قضاء الجماعة ، وكان طبيعيًّا أن يحمل حملتهم على أصحاب المذاهب الفقهية : المالكية والحنفية والشافعية والحنبلية لما ملأوا به كتبهم من فروع ، بل لقد تحولوا بحملتهم إلى ما يشبه ثورة عنيفة . فإذا هم يأمرون بإحراق كثير من تلك الكتب وحَمْل الناس فى دولتهم بالمغرب والأندلس على المذهب الظاهرى الذى يرفض

---

(١) المغنى ص ١٣٤ .
(٢) الهمع ١/ ٤٢ .
(٣) المغنى ص ٢٨٣ والهمع ٢/ ٦٥ .
(٤) المغنى ص ٢٩٥ .
(٥) المغنى ص ١٣٥ .
(٦) الهمع ١/ ٢٣٤ .
(٧) انظر فى ترجمة ابن مضاء الديباج المذهب لابن فرحون ص ٤٧ والتكملة لابن الأبار رقم ٢٣٤ وبغية الملتمس للضبى ص ١٩٢ وروضات الجنات ص ٨٢ وبغية الوعاة ص ١٣٩ .

القياس وما يتصل به من عِلل ويكتفى بالظاهر من القرآن والحديث . وقد استلهم ابن مضاء هذه الثورة لا فى حملة على الفقه والفقهاء ، وإنما فى حملة على النحو والنحاة من حوله ، إذ وجد مادة العربية تتضخم بتقديرات وتأويلات وتعليلات وأقيسة وشعب وفروع وآراء لا حصر لها ولا غناء حقيق فى تتبعها أو على الاقل فى تتبع الكثير منها ، فمضى يهاجمها فى ثلاثة كتب ، هى «المشرق فى النحو» و«تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان» وكتاب «الرد على النحاة» وهو — وحده — الذى بقى من آثاره . وفيه[1] يهاجم نظرية العامل التى عقَّدت النحو وأكثرت فيه من التقديرات والمباحث التى لا طائل وراءها فى رأيه ، والمتكلم فى الحقيقة كما لاحظ ابن جنى[2] هو الذى يعمل الرفع والنصب والجر فى الكلام . ويفصِّل القول فيما أدخلته هذه النظرية على النحو من عقد التقديرات على نحو ما هو معروف فى العوامل المحذوفة مما يُبْعد الصيغ عن وجهها الطبيعى ، ويدفع إلى تمحلات لا داعى لها كتقدير أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا أخباراً أو صلات أو أحوالا يتعلقان بعامل محذوف ولا حذف هناك ولا عامل — فى رأيه — ولا عمل . ولا يلبث أن ينكر أن يكون فى قام من قولك « زيد قام » ضمير مستتر فاعل فهى فعل ولا فاعل له ، كما لاحظ ذلك من قبله الكسائى فى مثل « كلمنى وكلمت محمداً » فقد ذهب كما مر بنا فى غير هذا الموضع إلى أن فاعل كلمنى محذوف ولا فاعل لها ، غير أن ابن مضاء يتسع بذلك كما فى المثال السابق . ويذهب إلى أن ضمائر التثنية والجمع فى مثل « قاما وقاموا وقمن ويقومون » ليست ضمائر بل هى علامات تدل على التثنية والجمع ، وهو فى ذلك يستضىء برأى الأخفش الذى عرضنا له فيما أسلفنا من الحديث . ولكى يوضح فساد نظرية العامل وأنها دفعت النحاة أحيانًا إلى رفض بعض أساليب العرب ووضع أساليب مكانها لا يعرفها العرب الجاهليون والإسلاميون درَس باب التنازع دراسة مفصلة موضحًا ما جلبه فيه النحاة من صيغ معقَّدة عَسِرة لم ينطق بها العرب ولا وقعت فى أوهامهم . واستضاء فى ذلك بما مر بنا عند الجرمى من منعه التنازع فى الأفعال التى تتعدى

---

(١) انظر فى تحليل هذا الكتاب وصلته بالمذهب الظاهرى دراستنا له فى مدخله . وهو مطبوع بدار الفكر العربى فى القاهرة .

(٢) انظر الخصائص ١/١٠٩ وما بعدها .

إلى مفعولين أو ثلاثة ، لما فى ذلك من تكلف لصيغ لم تأت عن العرب. وبنفس الصورة درس باب الاشتغال مستلهمًا فى بيان أحكام النصب والرفع فيه تحليل الأخفش لبعض صيغه على نحو ما مر بنا فى حديثنا عنه. وكذلك درس باب فاء السببية وواو المعية اللتين يُنْصَبُ بعدهما المضارع مصوراً تعسف النحاة فى التأويل والتقدير، ومستهلمًا رأى الجرمى الذى أنكر إضمار أن معهما كما استلهم مذهبه الظاهرى الذى يرفض ما وراء ظاهر النصوص من تقديرات وتأويلات . ويتسع فى استلهام هذا المذهب ، فإذا هو يهاجم – مستضيئًا بابن جنى فى إنكاره علة العلة[1] – العللَ الثوانى والثوالث ، كالتعليل لعمل إن النصبَ والرفع ، ولماذا لم تنصب الثانى وترفع الأول كالفعل ، مما ليس فيه نفع ولا فائدة فى ضبط الألسنة ، كما يهاجم الأقيسة النحوية وما حُشد منها فى جميع أبواب النحو ، مما يبعد تصوره ويصعِّب فهمه ولا يفيد فى النطق السليم بالعربية أى فائدة فى رأيه. وبالمثل يهاجم القياس ملاحظا تارة ضعفه وتارة فساده ، كما يهاجم التمارين غير العملية مما عرضنا له عند سيبويه والخليل كقول النحاة : « ابْن من البيع على مثال فُعْل » ذاهبين إلى أنه يصح أن يقال بوع أو بيع قياسًا على مثل موقن فى قلب الياء واواً أو على مثل بيض وغيد بقلب الضمة كسرة . وكل ذلك – فى رأيه – فضول ينبغى أن يبرأ منها النحو ويخلَّص تخليصًا ، حتى لا يكون فيه عسر ولا صعوبة .

## ابن[2] عصفور

هو أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على بن عصفور الحضرمى الإشبيلى المتوفى سنة ٦٦٣ للهجرة حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس ، وهو تلميذ الشلوبين ، تصدر لإقراء النحو بعدَّة بلاد فى موطنه . وله فى النحو والتصريف مصنفات مختلفة ، منها المقرَّب ، والممتع فى التصريف ومختصر المحتسب لابن جنى ، وكانت له ثلاثة شروح على الجمل للزجاجى . وله آراء كثيرة تدور فى

---

(١) الخصائص ١/١٧٣ وما بعدها .

(٢) انظر فى ترجمة ابن عصفور بغية الوعاة ص ٣٥٧ .

كتب النحاة ، منها ما يقف فيه مع سيبويه والبصريين ومنها ما يقف فيه مع الكوفيين أو البغداديين ، ومنها ما يستقل به . فمما يقف فيه مع الأولين أنه كان يرى رأى سيبويه فى أن لام المستغاث فى مثل « يا لزيد » متعلقة بفعل النداء المحذوف لا بيا كما ذهب إلى ذلك ابن جنى ولا زائدة كما ذهب إلى ذلك المبرد[١]. وكذلك كان يختار رأيه فى أن ما بعد لولا مبتدأ لا فاعل بإضمار فعل كما ذهب الكسائى[٢] . وكان يذهب مذهب الأخفش فى أن «إن» يجوز فيها الكسر والفتح إذا تلت مذ ومنذ مثل « ما رحلت إلى هذا البلد مذ أو منذ أن الله خلقنى »[٣] وكذلك فى أنه يجوز نصب زيد على الاشتغال بعد إذا الفجائية فى مثل « خرجت فإذا زيد قد كلمه عمرو »[٤] . وكان يرى رأى الزجاج فى أن إذا الفجائية ظرف زمان[٥] . واختار رأى الجرمى والمازنى فى أن إعراب المثنى والجمع المذكر السالم ببقاء الألف والواو رفعاً وانقلابهما ياء نصبًا وجرًّا[٦] . واختار رأى ابن السراج فى أنه يجوز حذف مفعولى ظن دون قرينة وكذلك أخواتها مستدلا بمثل قوله عزَّ شأنه : ( أعنده علم الغيب فهو يرى ) أى يعلم ، وقوله : ( وظننتم ظنَّ السَّوْء )[٧] . واختار رأى السيرافى أن الحائط فى مثل « رأسَك والحائط » معطوفة على رأسك لا منصوبة بفعل آخر مضمر كما ذهب ابن طاهر وابن خروف[٨] . وكان يرى رأى أبى على الفارسى فى أن الفعل لا ينصب أكثر من حال واحدة لصاحب واحد فلا يصح عندهما « نظرت إلى محمد جالسًا قارئًا[٩] » . واختار رأى الكوفيين فى عدّ « هَبْ » من أخوات ظن[١٠] وفى أنه تجوز الحكاية لكلام المتكلم لا بعد قال فقط بل أيضًا بعد كل فعل يلتقى بها فى معناها كناديت ودعوت مثل : ( فدعا ربه أنى مغلوب فانتصرْ )[١١] . واختار رأى ابن السِّيد النالف فى

---

(١) المغنى ص ٢٤٠ وما بعدها .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ١٨٧/١ وانظر فى تعليلات له مختلفة ٢٦٢/١ ، ٢٧٥ .

(٣) الهمع ١٣٨/١ .

(٤) المغنى ص ١٩١ .

(٥) المغنى ص ٩٢ .

(٦) الهمع ١٤٨/١ .

(٧) الهمع ١٥٢/١ .

(٨) الهمع ١٦٩/١ .

(٩) الهمع ٢٤٤/١ .

(١٠) الهمع ١٤٥/١ .

(١١) الهمع ١٥٧/١ .

«ما» وأنها تقع صفة للتعظيم مثل ( الحاقة ما الحاقة )[١]. وله وراء ذلك آراء انفرد بها كثيرة ، منها أنَّ أنْ تأتى مفسرة بعد صريح القول مثل « قلت لهم أنْ أنْصتوا»[٢] كما تأتى لربط الجواب بالقسم فى مثل :

أما والله أنْ لو كنتَ حُرًّا      وما بالحرِّ أنت ولا العتيقِ[٣]

وكان يرى اختيار المصدر نائبًا للفاعل إذا اجتمع مع الظرف أو المجرور مستدلا بمثل قوله تعالى : ( فإذا نُفخ فى الصور نفخة واحدة )[٤] كما كان يرى لزوم «من» مع كأين مثل ( وكأيِّن من نبي قاتل ) فلا يصح مثل «وكأين رجلا أقدم» كما نصَّ على ذلك سيبويه[٥] . وكان يرى أنه لا يصح الاستثناء فى العدد فلا يقال «له على ألف إلا خمسين» معتلا بأن أسماء العدد نصوص فلا يجوز أن ترد إلا على ما وُضعت له.[٦] وذهب إلى أن « لكن » فى مثل « ما قام زيد ولكن عمرو » هى العاطفة والواو زائدة لازمة[٧] كما ذهب إلى أن جملة « ما خلا » ونظائرها فى الاستثناء مستأنفة ، وليست حالا كما ذهب السيرافى ، ولا منصوبة على الاستثناء كما ذهب ابن خروف[٨] . وجوَّز أن يكون المحذوف فى مثل « عمرُك » و « أيمنُ الله » المبتدأ لا الخبر[٩] كما جوَّز الفصل بالظرف بين « إذن » ومنصوبها مثل « إذن غداً أكرمك »[١٠] . وكان يرى أن «ماذا» فى مثل « انظرْ ماذا صنعت » لا يصح أن تكون مفعولا لا نظر كما ذهب السيرافى وابن خروف والفارسى لأن الاستفهام له الصدر ، إنما «ما» اسم استفهام مبتدأ و«ذا» اسم موصول خبر وجملة صنعت صلة[١١] . ورأى أن عيونًا فى مثل (وفجرنا الأرض عيونًا ) تمييز لا حال[١٢] . وكان يذهب إلى أن القسم إذا أجيب بماضٍ متصرف مثبت فإن كان قريبًا من الحال جىء باللام وقد معًا مثل : ( تالله لقد آثرك الله علينا ) وإن كان بعيداً جىء باللام

---

(١) الهمع ١/٩٢ .
(٢) المغنى ص ٣١ وما بعدها .
(٣) المغنى ص ٣٢ .
(٤) الهمع ١/١٦٣ .
(٥) المغنى ص ٢٠٣ .
(٦) الهمع ١/٢٢٨ .
(٧) المغنى ص ٣٢٤ .
(٨) الهمع ١/٢٤٩ .
(٩) المغنى ص ٦٨٤ .
(١٠) الهمع ٢/٧ .
(١١) المغنى ص ٣٣٣ .
(١٢) الهمع ١/٢٥١ .

وحدها[١] . وكان يذهب إلى أن الكاف والياء المتصلتين بكأن فى مثل «كأنى وكأنك بالدنيا لم تكن» زائدتان وكافتان لكأن عن العمل والباء زائدة فى المبتدأ[٢] . وقد يُسْتبعد فى رأيه كقوله بأن الفاء فى ( فانفجرت ) فى قوله جلّ وعزّ شأنه : ( أن اضربْ بعصاك الحجَر فانفجرتْ ) هى الفاء الداخلة على ضرب المحذوفة وأن فاء ( فانفجرت ) حُذفت ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه . وليس هذا الرأى بشيء كما قال ابن هشام لأن لفظ الفاءين واحد فكيف يحصل الدليل؟[٣] . وكان يختار مع كثيرين من موطنه أن « غير » منصوبة فى الاستثناء انتصاب التالى لإلا ، لا انتصاب الحال كما ذهب إلى ذلك أبو على الفارسى[٤] .

## ٣

### ابن[٥] مالك

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الجَيَّانى المتوفَّى بدمشق سنة ٦٧٢ للهجرة إمام النحاة واللغويين لعصره أخذ العربية عن غير عالم فى موطنه ، واستمع إلى الشلوبين ، ورحل إلى المشرق حوالى سنة ٦٣٠ ولَقِى ابنَ الحاجب وأخذ عنه واستقرَّ بحلب ، وفيها تتلمذ لابن يعيش ، وتصدر بها مدة للإقراء . ثم تركها إلى دمشق ، واستوطنها متوليا بها مشيخة المدرسة العادلية حيث المجمع العلمى العربى الآن . وكان أمة لا فى الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم فقط بل أيضًا فى اللغة وأشعار العرب التى يُستَشْهد بها فى النحو ، وكذلك

---

( ١ ) المغنى ص ١٨٨ .

( ٢ ) المغنى ص ٢١٠ .

( ٣ ) المغنى ص ٦٩٦ وما بعدها .

( ٤ ) المغنى ص ١٧١ .

( ٥ ) انظر فى ترجمة ابن مالك طبقات الشافعية للسبكى ٥/٢٨ ، ٢٥٧ وفوات الوفيات ٢/٢٢٧ وطبقات القراء لابن الجزرى ٢/١٨٠ والسلوك للمقريزى ١/٦١٣ ونفح الطيب ( طبعة القاهرة ١٣٠٢ هـ ) ١/٤٢٧ والنجوم الزاهرة ٧/٢٤٣ وشذرات الذهب ٥/٣٣٩ وبغية الوعاة ص ٥٣ وشرح الخضرى على ابن عقيل ( الطبعة الثانية بالمطبعة الأزهرية ) ١/٧ .

كان أمة فى القراءات ، ورواية الحديث النبوى . وجعله ذلك يُكثر من الاستشهاد بالقرآن فى مصنفاته ، فإن لم يكن فيه الشاهد عَدَل إلى الحديث ، فإن لم يجد فيه ما يريده من الشواهد عدل إلى أشعار العرب . وهو يُعَدّ أول من استكثر من رواية الحديث فى النحو ، وحقًّا كان يستشهد به من قبله فى مصنفاتهما ابن خروف والسُّهَيْلى ، بل كان يستشهد به أحيانًا أبو على الفارسى وابن جنّى وابن برّى المصرى ، ولكنه هو الذى توسع فى الاستشهاد به . وكان نَظْم الشعر سهلا عليه ، مما جعله يخلّف فيه منظومات مختلفة فى النحو والصرف ، منها ألفيته المشهورة ، وهى فى ألف بيت ، والكافية الشافية ، وهى فى ثلاثة آلاف بيت ، ومنها المؤصّل فى نظم المفصل للزمخشرى ، وتحفة المودود فى المقصور والممدود . وخلّف مصنفات كثيرة فى العربية ، منها شرح الكافية ، والتسهيل وشرحه ، وشرح الجزولية ، وإعراب مشكل صحيح البخارى ، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ وشرحه ، وإيجاز التعريف فى علم التصريف ، والمقدمة الأسدية صنفها لابنه تقى الدين الأسد ، والفوائد فى النحو . وقد بلغت مصنفاته نحو ثلاثين مصنفًا بين منظوم ومنثور .

ولابن مالك اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلسيين غير آراء اجتهادية ينفرد بها ، فمما اختاره من مذاهب البصريين ما ذهب إليه سيبويه من أن نون الرفع مع المضارع المجموع هى المحذوفة فى مثل « تأمرونى »[1] وكذلك ما ذهب إليه سيبويه من أن الفعل عسى فى قولك « عسيت أن تفعل » مضمَّنٌ معنى قاربت ، وبذلك يكون محل « أن تفعل » النصب على المفعولية[2] . وكان يرى رأى يونس فى أن إما الثانية فى مثل « قام إما زيد وإما عمرو » غير عاطفة ، إنما العاطف الواو السابقة لها[3] وكذلك فى أن « الذى » قد تأتى حرفا مصدريا مثل (وخضتم كالذى خاضوا) أى كخوضهم[4] . وكان يذهب مذهب المبرد فى أنه يجوز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المقدَّم عليه إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجروراً مثل « إن محمداً لبك واثق » وجوّزا

---

(١) المغنى ص ٦٨٥ وانظر فى اجتماع نون الوقاية مع نون الإناث الهمع ١/٦٥ .

(٢) المغنى ص ٢٥ وما بعدها .

(٣) المغنى ص ٦٢ .

(٤) الهمع ١/٨٣ والمغنى ص ٦٠٢ وما بعدها .

معاً « إن محمداً لبك لواثق » بدخول اللام على الخبر ومعموله جميعاً[١] . وكذلك اختار رأى المبرد فى أن إذا الفجائية ظرف مكان[٢]. وأكثر من اختيار آراء الأخفش ، من ذلك مسألتان فى باب كان وأخواتها ، أما أولاهما فدخول الواو على أخبارها إذا كانت جملة تشبيهاً لها بالجملة الحالية مستدلّين بقول بعض الشعراء:

وكانوا أناساً ينفحون فأصبحوا وأكثرُ ما يعطونه النظر الشَّزْرُ

وذهب الجمهور إلى أن « أصبحوا » فى البيت تامة والجملة حالية . وأما المسألة الثانية فدخول الواو على خبر ليس وكان المنفية إذا كان جملة وتالياً لإلا كقول أحد الشعراء :

ليس شىءٌ إلا وفيه إذا ما قابلتْه عينُ البصير اعتبارُ

وقول آخر :

ما كان من بشرٍ إلا وميتته محتومةٌ لكنِ الآجالُ تختلفُ

وأنكر ذلك الجمهور ذاهبين إلى أن الخبر حُذف ضرورة أو أن الواو زائدة[٣]. وكان يأخذ برأى الأخفش فى أن « من » الجارة تأتى زائدة مطلقاً ، وخرّج عليها قوله جَلّ شأنه : ( لله الأمر من قبل ومن بعد)[٤] وأخذ برأيه فى أن اسم عسى أخت كاد قد يأتى بصورة المنصوب المتصل مثل عسانى وعساك وعساه وهو فى محل رفع نيابة عن المرفوع الذى حلّ محله[٥] ، وأيضا أخذ برأيه فى أن الحال لا تجىء من المضاف إليه إلا إذا كان جزءاً من المضاف أو مثل جزئه على شاكلة قوله تعالى: ( ونزعنا ما فى صدورهم من غلٍّ إخواناً ) وقوله : ( واتبع ملة إبراهيم حنيفاً ) لأنه لو استُغنى عن المضاف وقيل ونزعنا ما فيهم إخواناً واتبع إبراهيم حنيفاً لاطّرد السياق والكلام[٦] . ومر بنا فى غير هذا الموضع أن الكوفيين تابعوا الأخفش فى مسائل كثيرة ، ونرى ابن مالك يتابعهم فى الأخذ

---

(١) الهمع ١٣٩/١ .
(٢) المغنى ص ٩٢ .
(٣) الهمع ١١٦/١ .
(٤) المغنى ص ٣٦١ .
(٥) الهمع ١٣٢/١ .
(٦) الهمع ٢٤٠/١ .

برأيه فى غير مسألة ، من ذلك حذف الموصول الاسمى ، كقول حسان :

أمَنْ يهجو رسولَ الله منكم ويمدحهُ وينصرهُ سواءُ

على تقدير : ومن يمدحه[١] . ومن ذلك جواز منع الاسم من الصرف فى ضرورة الشعر[٢] . وجواز إقامة غير المفعول به من الظرف والجار والمجرور والمصدر نائب فاعل مع وجوده كما جاء فى قراءة أبى جعفر : ( ليُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون )[٣] ، ومجىء إذ الظرفية مفعولا به مثل : ( واذكروا إذ كنتم قليلا ) وبدلا منه مثل : ( واذكر فى الكتاب مريم إذ انتبذت ) والجمهور لا يثبتون ذلك[٤] ، ومجىء أو العاطفة بمعنى الواو أى لمطلق الجمع مثل : « لنفسى تُقاها أو عليها فجورها » ، أى وعليها ، ومثل قول جرير فى عبد الملك بن مروان : «جاء الخلافة أو كانت له قدراً» ، وقال ابن مالك : من أحسن شواهده الحديث : « اسكُنْ حراءُ ، فما عليك إلا نبى أو صدّيق أو شهيد »[٥] .

وفى كثير من المسائل التى ينفرد بها الكوفيون نراه يختار رأيهم ، من ذلك ما ذهبوا إليه من أن مذ ومنذ ، إذا وليهما اسم مرفوع مثل « ما رأيته مذ أو منذ شهران » ، ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقى فاعلها والأصل : مذ كان شهران ، وكان المبرد وابن السراج والفارسى يذهبون إلى أنهما مبتدآن وما بعدهما خبر ، وذهب الأخفش والزجاج والزجاجى إلى أنهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما[٦] . ومن ذلك اختياره رأيهم فى جواز أن يوضع المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر مثل قول امرئ القيس : « بها العينان تنهلّ » أى تنهلان ، وقولهم «لبيك» أى تلبية مكررة وقولهم «شابت مفارقه» وليس للشخص سوى مفرق واحد ، ومثل عظيم المناكب وغليظ الحواجب والوجنات[٧] . واختار رأيهم فى أنه إذا وقع بعد الجار والمجرور مرفوع وتقدمهما نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو

(١) المغنى ص ٦٩٢ .
(٢) الهمع ١/٣٧ .
(٣) الهمع ١/١٦٢ .
(٤) الهمع ١/٢٠٤ .
(٥) الهمع ٢/١٣٤ .
(٦) المغنى ص ٣٧٣ .
(٧) الهمع ١/٥٠ .

صاحب خبر أو حال كان فاعلا للجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل المقدر باستقر فى مثل « ما فى الدار أحد »[١] . ومما أخذ برأيهم فيه دخول الفاء على الخبر إذا كان أمراً مثل : ( والسارقُ والسارقة فاقطعوا أيديهما )وأوّل ذلك جمهور[٢] البصريين مع حذف الخبر ، والتقدير مما يتلى عليكم أى حكم ذلك . واختار رأيهم فى أن إياه فى مثل رأيته إياه توكيد لا بدل[٣] ، وأن « هَبْ » من أخوات ظن[٤] وأن عسى فعل ناقص فى مثل « عسى محمد أن يقوم » وجملة أن يقوم بدل اشتمال سدّ مسدّ الجزأين كما فى : (أحسب الناس أن يتركوا )[٥] ، وأنه يجوز بناء الظروف المبهمة مثل حين وزمن ومدة ووقت إذا أضيفت إلى الجمل الأسمية لمجىء ذلك كثيراً فى الشعر مثل : «كريم على حينَ الكرامُ قليلُ»[٦] ، كما يجوز نصب المضارع مع فاء السببية فى جواب الرجاء بدليل ورود ذلك فى القرآن الكريم مثل : ( وما يدريك لعله يزكّى أو يذكر فتنفعَه الذكرى ) ومثل : ( لعلى أبلغ الأسباب أسبابَ السموات فأطلعَ ) فى قراءة من نصب فيهما[٧] . وكان يتابع الكسائى ومن أخذ برأيه من البصريين أمثال المازنى والمبرد فى جواز تقديم التمييز على عامله لوروده فى قول بعض الشعراء : « وما كاد نفساً بالفراق تطيب » ، غير أنه اشترط أن يكون الفعل متصرفاً فلا يقال فى التعجب : «ما رجلا أحسن زيداً»[٨] . واستضاء برأيه فى أن الفاعل محذوف مع الفعل الأول فى صورة التنازع : كلمنى وكلمت زيدا ، فذهب إلى أن المرفوع محذوف مع أفعال الاستثناء « ليس ولا يكون وما خلا » وهو كلمة بعض مضافة إلى ضمير من تقدم فى مثل « قام القوم ليس زيداً[٩] » . وكان يذهب مذهب الفراء فى أن «دام» أخت كان لا تتصرف[١٠] وأن لو مصدرية فى مثل : ( يود أحدهم لو يعمّر ) ومثل ( ودوا لو تدهن فيدهنون )[١١] .

واختار آراء البغداديين فى كثير من المسائل ، من ذلك رأى الزجاجى فى أن

---

(١) المغنى ص ٤٩٤ .
(٢) الهمع ١/١٠٩ .
(٣) المغنى ص ٥٠٨ .
(٤) الهمع ١/١٤٩ .
(٥) المغنى ص ١٦٣ .
(٦) الهمع ١/٢١٨ .
(٧) الهمع ٢/١٢ .
(٨) المغنى ص ٥١٥ والهمع ١/٢٥٢ .
(٩) المغنى ص ٦٥٤ .
(١٠) الهمع ١/١١٤ .
(١١) المغنى ص ٢٩٤ .

«سوى» مثل غير فى المعنى والتصرف فتكون فاعلا فى مثل جاءنى سواك ، ومفعولا فى مثل رأيت سواك ، وبدلا أو منصوبة على الاستثناء فى مثل ما جاءنى أحد سواك، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أنها ظرف مكان ملازم للنصب[١] . وذهب مذهب الفارسى فى أن « غير الاستثنائية » فى مثل قام القوم غير زيد منصوبة على الحالية[٢] ، وأن ما تأتى زمانية كما فى قوله عزَّ شأنه : ( فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ) أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم[٣] ، وأن مِنْ معانى الباء الجارة التبعيض مثل : ( عيناً يشرب بها عباد الله )[٤] . وكان يأخذ برأى ابن جنى فى أنه لا سبب لبناء الاسم سوى شبهه بالحرف[٥] ، وأن «إلا» قد تأتى زائدة ، وحمل عليه قول أحد الشعراء :

أرى الدهرَ إلا مَنْجَنُونًا بأهلهِ وما صاحبُ الحاجات إلا معذَّبًا[٦]

واختار رأيه فى أن الجملة قد تبدل من المفرد ، وخرَّج عليه قوله تعالى : (ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك – الآية ) قائلا : إن ربك وما بعدها بدل من « ما » وصلتها[٧] .

وكان أحيانًا يأخذ برأى أسلافه من الأندلسيين ، من ذلك أخْذه برأى ابن السِّيد فى مَنْع أن يكون عطف البيان تابعًا لمضمر[٨] ، وبرأى ابن الطراوة فى أن هذا العطف لا يكون بلفظ الأول ، وتخريج مثل ( وترى كلَّ أمة جاثيةً كلُّ أمة تُدْعى إلى كتابها ) على البدلية[٩] . وكان يرى رأى الشَّلَوْبين ومن سبقه مثل الرمانى فى أن خبر المبتدأ بعد لولا إذا كان كونًا عامًّا كالوجود والحصول وجب حذفه مثل «لولا على لسافرت» أما إذا كان كونًا مقيداً مثل السفر ونحوه وجب ذكره كقولك « لولا على مسافر لزرتك»[١٠] . وكان يذهب مذهب ابن عصفور فى

---

(١) المغنى ص ١٥١ .

(٢) المغنى ص ١٧١ .

(٣) المغنى ص ٣٣٥ .

(٤) المغنى ص ١١١ .

(٥) الهمع ١/١٦ .

(٦) المغنى ص ٧٦ والمنجنون : الدولاب الذى يستقى عليه .

(٧) الهمع ٢/١٢٨ .

(٨) المغنى ص ٦٣٦ .

(٩) المغنى ص ٥٠٩ .

(١٠) المغنى ص ٣٠٢ .

أن عيونًا فى مثل ( وفجرنا الأرض عيونًا ) تمييز لاحال كما ذهب الشلوبين[١] ، وفى أن «كأيّن» كما تأتى للتكثير فى مثل ( وكأيّن من نبي قاتل معه رِبيّون كثير ) تأتى للاستفهام كما جاء فى قول أُبيّ بن كعب لعبد الله بن مسعود : «كأيّنْ تقرأ سورة الأحزاب آية ؟ فقال : ثلاثًا وسبعين »[٢] .

ولابن مالك وراء هذه الاختيارات من مذاهب النحاة السابقين آراء كثيرة ينفرد بها ، من ذلك أنه كان يرى أن علامات الإعراب جزء من ماهية الكلمات المعربة ، بينما كان يرى الجمهور أنها زائدة عليها[٣] ، وكان يرى أن« ذان وتان واللذان واللتان » مثّناة حقيقة ، وأنها لذلك معربة لا مبنية[٤] . وذهب إلى أن قراءة ( إن هذان لساحران ) إنما هى على لغة بَلْحارث بن كعب فى إجراء المثنى بالألف دائمًا[٥] . وجوّز تثنيةاسم الجمع والجمع المكسر مستدلا بمثل ( قد كان لكم آية فى فئتين )، ( يوم التقى الجمعان )[٦] كما جوّز حذف عائد الموصول قياسًا على حذفه فى الخبر، وجعل منه (ذلك الذى يبشر الله عباده ) أى به[٧] ، وجوّز الإخبار عن اسم عين بظرف الزمان بشرط الفائدة مثل الليلة الهلالَ والبلح شهرين[٨] . وكان يذهب إلى أن « أم » المنقطعة تَعْطف المفردات مثل « بل » مستدلا بقول بعض العرب : « إن هناك لإبلا أم شاءً »[٩] ، وأن « حَرَى » فى مثل « حرى أن يفعل » من أخوات كاد[١٠] ، وأن « أو » العاطفة تأتى للتقسيم مثل « الكلمة اسم أو فعل أو حرف »[١١] وأن « من » الداخلة على « عن » فى قولك « قعدت من عن يمينه » زائدة[١٢] ، وأن الفاء تدخل فى جواب لما مثل ( فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد) وذهب الجمهور فى الآية إلى أن الجواب محذوف أى انقسموا قسمين فنهم مقتصد[١٣] . وكان يرى أن « إذ » قد تقع للاستقبال مستدلاً بقوله جَلّ

---

(١) الهمع ١/٢٥١ .
(٢) المغنى ص ٢٠٣ .
(٣) الهمع ١/١٥ .
(٤) الهمع ١/٤٢ .
(٥) المغنى ص ٣٧ .
(٦) الهمع ١/٤٢ .
(٧) الهمع ١/٩٠ .
(٨) الهمع ١/٩٩ .
(٩) المغنى ص ٤٦ والهمع ٢/١٣٣ .
(١٠) الهمع ١/١٢٨ .
(١١) المغنى ص ٦٨ ، ٣٩٦ .
(١٢) المغنى ص ١٦٠ .
(١٣) المغنى ص ١٨٠ .

شأنه : ( يومئذ تحدِّث أخبارها[١] ) وأن إلى قد تأتى بمعنى فى مثل ( ليجمعنكم إلى يوم القيامة )[٢] وأن من معانى « عن » الاستعانة مثل «رميت عن القوس»[٣] ، وأن زيداً فى قولك « بحسبك زيد » مبتدأ مؤخر[٤] ، وأن على تأتى بمعنى مع مثل ( وآتى المال على حُبِّه )[٥] وأن الكاف تأتى للتعليل مثل (واذكروه كما هداكم )[٦] وأن ذا زائدة فى مثل « ماذا صنعت»[٧] وأن مثل « بادئ بَدْء » و « أيادى سبأ » حالات مبنية[٨] . وكان يمنع إبدال المضمر من الظاهر ويعرب « إياه » فى مثل « رأيت زيداً إياه » توكيداً لا بدلا[٩] . وذهب إلى أن الجملة الحالية قد تخلو من الواو والضمير معًا مثل « رأيت القمح القدح بدرهمين » أى منه[١٠] . وكان يرى أن « مثل » إذا كانت مضافة إلى معرفة وحُذفت جاز فى المعرفة أن تكون صفة نحو « مررت برجل زهير » وحالا نحو « هذا زيد زهيراً[١١] » وكان يذهب إلى أن لكن فى مثل «ما قام زيد ولكن عمرو» غير عاطفة ، والواو عاطفة لجملة حُذف بعضها على جملة صُرِّح بجميعها ، والتقدير ولكن قام عمرو[١٢] . وكان الجمهور يذهب فى مثل قول شاعر : « وزجَّجن الحواجب والعيونا » وقول آخر : « علفتها تبْنًا وماءً بارداً » إلى أنه من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب مثل كحلن فى الشطر الأول وسقيتها فى الشطر الثانى ، وذهب ابن مالك إلى أنه من عطف المفردات لما يجمع بين العامل المذكور والمحذوف من معنى مشترك هو التحسين فى الأول والطعام فى الثانى[١٣] . وكان الجمهور يرى أن رفع المضارع بعد لم الجازمة فى قول بعض الشعراء :

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرتُهم ... يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يوفون بالجارِ[١٤]

---

( ١ ) الهمع ٢٠٤/١ .
( ٢ ) المغنى ص ٧٩ .
( ٣ ) المغنى ص ١٥٩ .
( ٤ ) المغنى ص ١١٧ .
( ٥ ) الهمع ٢٨/٢ .
( ٦ ) المغنى ص ٣٤٤ .
( ٧ ) المغنى ص ٣٣٤ .
( ٨ ) الهمع ٢٤٩/١ .
( ٩ ) الهمع ١٢٨/٢ .
( ١٠ ) الهمع ٢٢٦/١ .
( ١١ ) المغنى ص ٩٧ .
( ١٢ ) المغنى ص ٣٢٤ والهمع ٣٧/٢ .
( ١٣ ) الهمع ١٣٠/٢ .
( ١٤ ) نعم : اسم قبيلة. يوم الصليفاء: أحد أيام العرب .

ضرورة ، وذهب ابن مالك إلى أنه لغة[١] ، وذكر أن المضارع قد يجزم بعد لعل عند سقوط فاء السببية ، مستدلا بقول أحد الشعراء :

لعل التفاتًا منك نحوى مقدَّرٌ  يَمِلْ بك من بعد القساوة للرُّحْمِ[٢]

وهو دائمًا على هذا النحو يذكر الشاذ ولا يقيس عليه كما يصنع الكوفيون ولا يعمد إلى تأويله كما يصنع البصريون كثيراً . وكان رائده دائمًا السماع فهو لا يدلى بحكم دون سماع يسنده . وكان عقله دقيقًا ولم يستغله فى تمثل آراء السالفين من النحاة واستنباط الآراء الجديدة فحسب ، بل استغله أيضًا فى تحرير مباحث النحو وأبوابه ومصطلحاته وتذليل مشاكله وصعابه

٤

## أندلسيون متأخرون

ظلت الأندلس تتابع نشاطها النحوى فى القرن السابع الهجرى ، على الرغم من الخطوب التى تتابعت عليها ، إذ ما زال الإسبانيون المغيرون من الشمال يقتطعون منها مدينة إثر مدينة ، حتى لم يعد للعرب إلا رقعة ضيقة هى إمارة غرناطة التى ظلت صامدة لهم نحو قرنين ونصف . وظل يضطرم بها — وخاصة فى الحقب الأولى — غير قليل من النشاط النحوى ، ثم لم تلبث أن توقفت آلته الكبيرة بسبب هجرة النحاة إلى المغرب والمشرق واضطراب شئون هذه الإمارة الصغيرة .

ويلقانا فى القرن السابع الهجرى كثيرون من تلامذة الشلوبين ، ونكتفى بالحديث عن أهمهم ، وهم ابن الحاج وابن الضائع وابن أبى الربيع ، أما ابن الحاج[٣] فهو أبو العباس أحمد بن محمد الأزدى المتوفى سنة ٦٥١ وقد اشتهر بشروحه على كتاب سيبويه وإيضاح الفارسى وكتاب سر الصناعة لابن جنى ، وإيراداته على كتاب المقرّب لابن عصفور ومنها نقده عليه ما ذكره من مجىء « لو » للتعليق

(١) المغنى ص ٣٠٧ .
(٢) المغنى ص ١٦٧ . والرحم : الرحمة .
(٣) انظر فى ترجمته بغية الوعاة ص ١٥٦ .

فى المستقبل ، قال : ولهذا لا تقول : « لو يقوم زيد فعمرو منطلق » كما تقول ذلك مع إن الشرطية .[١] وكان يحتج لرأى المبرد فى أن «كان » حرف وليست فعلا قائلا إنها لا تدل على حدث بل دخلت على اسمها وخبرها لتفيد معنى المضى فى الخبر .[٢] وكان يذهب إلى أن اسم الإشارة لا ينوب عن الرابط لجملته الخبرية إلا إذا كان المبتدأ اسم موصول أو موصوفاً والإشارة للبعيد ، مثل(والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار )[٣]. وكان لا يشترط تقدم الفاعل على المفعول فى حالة اللّبْس مثل « ضرب موسى عيسى » ذاهبًا إلى أن الذى التزم فاعلية الأول إنما هو بعض المتأخرين غير ملتفتين إلى أن الإلباس واقع فى العربية بدليل أسماء الأجناس والمشتركات[٤] .

وابن[٥] الضائع هو أبو الحسن على بن محمد الكتامى الأُبَّدى المتوفى سنة ٦٨٠ ، وفيه يقول السيوطى : « له فى مشكلات كتاب سيبويه عجائب ... أملى على إيضاح الفارسى ، ورد اعتراضات ابن الطراوة عليه واعتراضاته على سيبويه .. وردّ على ابن عصفور معظم اختياراته . وله شرح الجمل وشرح كتاب سيبويه جمع فيه بين شرحى السيرافى وابن خروف باختصار » . ونراه يردُّ على ابن عصفور ما ذهب إليه من أن لام المستغاث لأجله فى مثل «يا لزيد لعمرو » متعلقة بفعل محذوف تقديره أدعوك لعمرو حتى لا تتعلق بالفعل النائبة عنه يا ، لأنه مسلط على المستغاث باللام ، والعامل الواحد فى رأيه لا يصل بحرف واحد مرتين . وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفتان معنى ، ولذلك يصح اتصاله بهما ، كما فى نحو « وهبت لك ديناراً لترضى »[٦] . ورد على ابن عصفور أيضًا فى ذهابه إلى أن تثنية الضمير ( بهما ) فى قوله عزَّ شأنه : ( إن يكن غنيًّا أو فقيراً فالله أولى بهما ) شاذة ، قائلا إن ( أو ) فى الآية للتنويع وحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة[٧] .

---

(١) المغنى ص ٢٩٠ .

(٢) همع ١/١٠ .

(٣) المغنى ص ٥٥٣ .

(٤) المغنى ص ٦٦٢ وما بعدها .

(٥) راجع فى ترجمته بغية الوعاة ص ٣٥٤ وقارن بصفحة ٤٢٦ .

(٦) المغنى ص ٢٤٢ .

(٧) المغنى ص ٤٣٥ .

ومما وافقه فيه أن لام المستغاث فى مثل « يالزيد » متعلقة بفعل النداء المحذوف مثلها مثل لام المستغاث لأجله فى رأيه[1] . وكان يوافق السهيلى فى وجوب التعاند فى معطوف لا مثل جاءنى رجل لا امرأة[2] . ووافق ابن هشام الخضراوى فى أن لو التى للتمنى فى مثل « لو تأتينى فتحدثنى » لا تحتاج إلى جواب كجواب لو الشرطية[3] . واختار رأى أستاذه الشلوبين فى أن إلا فى قوله تعالى : ( لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ) بمعنى غير التى يُراد بها البدل والعوض[4] .

وابن[5] أبى الربيع هو عبيد الله بن أحمد الأموى الإشبيلى المتوفى سنة ٦٨٨ هاجر من إشبيلية حين استولى عليها الإسبان إلى سبتة ، وأقرأ بها النحو دهره ، وله شرح على سيبويه وشرح على إيضاح الفارسى وشرح على الجمل للزجاجى فى عشر مجلدات . وكان يذهب إلى أن « ليت » إذا اقترنت بما جاز دخولها على الأفعال ، فيقال « ليتما قام زيد »[6] ورتّب على ذلك أن مثل «ليتما زيدا أكلمه» زيد فيه منصوب على الاشتغال ، والجمهور يجعل زيداً اسمًا لليت ، لأن ما لا تلغى عملها[7] . وذهب إلى أن عيونًا فى ( وفجرنا الأرض عيونًا ) بدل من الأرض[8] ، كما ذهب إلى أن « لكن » مقترنة بالواو تعطف الجمل بعضها على بعض مثل ( وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين )[9] .

وممن يلقانا من تلاميذ ابن عصفور الصفار[10] وهو قاسم بن على ، وله شرح على سيبويه يردّ فيه كثيراً على الشَّلَوْبين ، وكان يذهب إلى جواز عطف الخبر على الإنشاء والعكس مستدلا بمثل قوله تعالى : ( وبَشِّرِ الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) عطفًا على قوله عزّ شأنه : ( فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار

---

(١) المغنى ص ٢٤١ .
(٢) الهمع ٢/١٣٧ .
(٣) المغنى ص ٢٩٥ والهمع ٢/٦٦ .
(٤) المغنى ص ٧٤ وانظر بعض ضوابطه وتعليلاته فى الأشباه والنظائر للسيوطى ٢/٨٠ ، ٢٤٢ .
(٥) انظره فى البغية ص ٣١٩ .
(٦) المغنى ص ٣١٦ .
(٧) المغنى ص ٦٤٦ .
(٨) الهمع ١/٢٥١ .
(٩) المغنى ص ٣٢٤ وانظر له بعض اختيارات وآراء فرعية فى الهمع ١/٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٤ وكذلك فى الأشباه والنظائر ١/٢٠٦ ، ٢٤٧ ، ٢٦٢ .
(١٠) راجع ترجمته فى بغية الوعاة ص ٣٧٨.

التى وَقودُها الناسُ والحجارة أعِدّتْ للكافرين)[1]. ونلتقى فى نهاية القرن السابع الهجرى بأبى جعفر[2] أحمد بن إبراهيم بن الزبير المتوفى سنة ٧١٠ يقول السيوطى: «وبه أبقى الله ما بأيدى الطلبة فى الأندلس من العربية» وله تصنيف على كتاب سيبويه. وبه تخرّج أكبر نحوى ظهر فى الأندلس بعد ابن مالك، وهو أبو حيان وبه نختم حديثنا عن نشاط النحو فى هذا الفردوس العربى المفقود.

## أبو حيان[3]

هو أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطى الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ تلميذ أبى جعفر بن الزبير وابن الضائع فى النحو. وأكبّ بجانب ذلك على التفسير والحديث والقراءات والتاريخ، حتى أتقن ذلك كله وبرع فيه. وقد رحل عن موطنه شابًّا، متنقلا فى شمال إفريقية، إلى أن ألقى عصا ترحاله بالقاهرة سنة ٦٧٩ ولزم بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك وأخذ عنه كتبه. وتنقّل فى بلاد عدة فى الشام والسودان والحجاز، وعُهد إليه بتدريس النحو فى جامع الحاكم بالقاهرة سنة ٧٠٤ كما عُهد إليه بتدريس التفسير فى قبة السلطان المنصور سنة ٧١٠ وتولى منصب الإقراء بجامع الأقمر الفاطمى. وكان يقول خير الكتب النحوية المتقدمة كتابُ سيبويه وأحسن ما وضعه المتأخرون كتاب التسهيل لابن مالك وكتاب الممتع فى التصريف لابن عصفور. وقد تخرج به جيل من النحاة المصريين أمثال ابن عقيل وابن أم قاسم، وكان يعنى فى دروسه بكتب النحاة الثلاثة السالفين، ويتضح ذلك مما أملاه عليها من شروح وفى مقدمتها كتاب سيبويه، وكتاب الممتع فى التصريف، وكتاب المقرب فى النحو لابن عصفور. وله ثلاثة

(١) المغنى ص ٥٣٥ وانظر له بعض توجيهات وآراء فى ص ٥٩، ٥٣٨، ٦٠٠ وفى الهمع ١/ ٤٠، ٢/ ١٣٣.

(٢) انظر ترجمته فى بغية الوعاة ص ١٢٦ وراجع تعليلا له فى الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٨.

(٣) انظر فى ترجمة أبى حيان بغية الوعاة ص ١٢١ وطبقات الشافعية للسبكى ٦/ ٣١ وطبقات القراء ٢/ ٢٨٥ والدرر الكامنة لابن حجر ٤/ ٣٠٢ ونكت الهميان ص ٢٨٠ وفوات الوفيات ٢/ ٣٥٢ وشذرات الذهب ٦/ ١٤٥ ونفح الطيب (طبعة دوزى) ١/ ٨٢٣ والنجوم الزاهرة ١٠/ ١١٢ والبدر الطالع للشوكانى ٢/ ٢٨٩ وتاريخ الفكر الأندلسى ترجمة حسين مؤنس ص ١٨٧.

شروح على التسهيل لابن مالك مطولة ومختصرة، ومنهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك. وله وراء ذلك مصنفات فى النحو مستقلة أهمها الارتشاف وهو فى ستة مجلدات، ومختصره وهو فى مجلدين، ويقول السيوطى فى البغية: «لم يؤلَّف فى العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ولا أحصى للخلاف وعليهما اعتمدت فى كتابى جمع الجوامع». وكان ظاهريَّ المذهب، وانتقل بأَخَرة إلى مذهب الشافعى، وظل المذهب الظاهرى عالقًا بنفسه حتى ليُرْوَى عنه أنه كان يقول: «محالٌ أن يرجع عن مذهب الظاهر من علِق بذهنه».

وقد وصل تعلقه بمذهب الظاهر بينه وبين ابن مضاء، وحقًّا لم يَدْعُ إلى إلغاء نظرية العامل فى النحو، ولكنه دعا مراراً وتكراراً إلى إلغاء ما يتعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية والنحوية وجلب التمارين غير العملية. ونقل السيوطى فى الهمع تعرضه لذلك فى غير موضع، وأول ما يلقانا فى هذا الجانب تعليقه على خلاف البصريين والكوفيين فى الإعراب وهل هو أصلى فى الأسماء فرع فى الأفعال أولا؟ فقد قال: «هذا من الخلاف الذى ليس فيه كبير منفعة»[1]. وعلق على تعليلهم لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوق تاء التأنيث الساكنة للماضى دون أخويه بأن تعليل أمثال ذلك من الوضعيات ينبغى أن يُمْنَع لأنه يؤدى إلى تسلسل السؤال، يقول: إنما يُسْأل عما كان يجب قياسًا فامتنع[2]. ويَعْرِض لاختلافهم فى معنى الصرف ويقول إنه «خلاف لا طائل تحته»[3] كما يعرض لتعليلهم ضم التاء فى مثل «كلمت» للمتكلم وفتحها للمخاطب وكسرها للمخاطبة، يقول: «هذه التعاليل لا يُحْتاج إليها لأنها تعليل وَضْعيات، والوضعيات لا تعلَّل»[4]. ويقف بإزاء تعليلاتهم لتسكين الماضى وعدم فتحه حين يسند إلى التاء والنون ونا، قائلا: «الأولى الإضراب عن هذه التعاليل»[5] كما يقف عند اختلافهم فى همزة أل التعريفية وهل هى همزة قطع أو وصل قائلا: «وهذا الخلاف

---

(١) الهمع ١/١٥.
(٢) الهمع ١/٢١.
(٣) الهمع ١/٢٤.
(٤) الهمع ١/٥٦.
(٥) الهمع ١/٥٧.

لا يجدى شيئا ولا ينبغى أن يُتشاغَل به »[١] . ويعقّب على وجوه الخلاف السبعة فى رافع المضارع بقوله : « لا فائدة لهذا الخلاف لأنه لا ينشأ عنه حكم تطبيقى » كما يعقب على اختلاف البصريين والكوفيين فى أيهما الفعل أو المصدر أصلُ الاشتقاق قائلا : « هذا الخلاف لا يجدى كبير منفعة »[٢] . ومرت بنا دعوة ابن مضاء إلى إلغاء القياس مستضيئا بإلغاء المذهب الظاهري له ، وقد مضى أبو حيان فى إثره يقدم السماع على القياس وخاصة إذا تعارضا ، على نحو ما يتضح فى بعض القراءات المخالفة للقياس من مثل العطف على الضمير المتصل المجرور بدون إعادة الخافض ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول[٣] . وكان يعارض الكوفيين ومن يتابعهم أحيانًا مثل ابن مالك فى القياس على الشاذ والنادر قائلا إن ذلك يفضى إلى التباس الدلالات وصور التعبير[٤] . ونقل عنه السيوطى تقيده بالسماع وعدم القياس عليه فى مواضع مختلفة من الهمع[٥] . ومع اهتمامه بالسماع كان يخالف ابن مالك فى الاعتماد على الحديث فى الاستشهاد ، لأنه رُوى بالمعنى ، ورواه أعاجم كثيرون يفشو اللحن على ألسنتهم[٦] .

ودائمًا نراه يتعبَّد لسيبويه وجمهور البصريين ، مما جعله يقف فى صف مقابل لابن مالك وما انتهجه لنفسه من متابعة الكوفيين كثيراً فى آرائهم على نحو ما مر بنا آنفًا . وليس معنى ذلك أنه رفض جميع آراء الكوفيين ، فقد كان يختار من حين إلى حين بعض آرائهم ، من ذلك ما ذهبوا إليه ، وتابعهم فيه ابن جنى ، من أن عامل الرفع فى المبتدأ الخبر وعامل الرفع فى الخبر المبتدأ فهما مترافعان[٧] ، وكذلك

---

(١) الهمع ١/٧٩ .

(٢) الهمع ١/١٨٦ وانظر ٢/٦١ .

(٣) انظر البحر المحيط ٨/٤٢ ، ٤/٢٢٩ وراجع ٢/٤٩٩ وكان يقول : ما قرئ به فى السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا بقلة ( همع ٢/٥٥ ) وقال فى قراءة الحسن البصرى ( وما تنزلت به الشياطون ) إن ذلك تشبيه لزيادتى التكسير فى الشياطين بزيادتى الجمع السالم فنقلت من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف على جهة التوهم كما صنعوا فى همز مصائب ومعائش . انظر الهمع ١/٤٧ .

(٤) الهمع ١/٥٠ .

(٥) انظر الهمع ١/٤٧ ، ٥١ ، ٨٧ ، ١٤٣ ، ٢/٨ ، ١٧ ، ٤٩ ، ٧٦ ، ٨٩ ، ١٠٢ ، ١١٨ .

(٦) كان يتابع فى ذلك أستاذه ابن الضائع ، انظر الهمع ١/١٠٥ .

(٧) الهمع ١/٩٤ وما بعدها .

ما ذهبوا إليه مع الأخفش من أن الفعل الماضي يقع حالا بدون «قد» وبدون تقدير لها كما جاء فى الذكر الحكيم : ( أو جاءوكم حَصِرَتْ صدورهم )[١] . وجعله تفسيره للقرآن الكريم فى كتابه « المحيط » يتعقب الزمخشرى كثيراً ، من ذلك قراءة الآية : (كلاً سيكفرون بعبادتهم) بتنوين كلا على أنها مصدر من الكلّ بمعنى الإعياء أو الثقل أى « حملوا كَلاًّ » وجوز الزمخشرى أن تكون كلا فى القراءة هى نفسها حرف الرَّدْع ونُوِّن كما نونت سلاسلا فى آية : ( إنا أعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالا وسَعيراً ) وردّ ذلك أبو حيان قائلا إن ذلك إنما صح فى ( سلاسلا ) لأنه اسم أصله التنوين فرُجع به إلى أصله للتناسب ، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف[٢] . ومن ذلك توجيه الزمخشرى لقراءة المضارع بالغيبة فى قوله تعالى : ( ولا يحسبن الذين قُتلوا فى سبيل الله أمواتًا ) والقراءة المشهورة ( ولا تحسبن ) فقد جعل التقدير فى القراءة الأولى : ولا يحسبنهم ، والذين فاعل . وتصدى له أبو حيان قائلا إن ذلك يستلزم عود الضمير على المؤخر ، وكأنه فاته أن هذا المؤخر مقدّم فى الرتبة[٣] . وكان يأخذ برأى الأعلم الشنتمرى فى أن الإعراب معنوى لا لفظى[٤] . ونَصر ابن الطراوة فى أن بناء « سحر » لتضمنها معنى حرف التعريف مثل أمس[٥] ، وكذلك نَصَر السهيلى فى أنه لا بد من تعاند معطوف لا مثل « جاءنى رجل لا امرأة »[٦] . وكان ابن الباذش يجوّز فى مثل « الهندان هما يفعلان » تذكير المضارع ، فيقال « يفعلان » حملا على لفظ هما ، وردّ أبو حيان رأيه فى جواز تذكير المضارع لأن الأصل رد الأشياء إلى أصولها وأيضًا لأن السماع بالتاء فى مثل قول عمر بن أبى ربيعة : «لعلهما أن تبغيا لك حاجة»[٧] . وكان ابن عصفور وتلميذه ابن الضائع يذهبان إلى أن « كلما » فى مثل « كلما استدعيتك فإن زرتنى فعبدى حر » مرفوعة بالابتداء وأن جملتى الشرط والجواب خبر ، ودفع قولهما أبو حيان بأنه لم تأت « كلما » فى الذكر الحكيم

---

(١) الهمع ١/٢٤٧ .
(٢) المغنى ص ٢٠٨ .
(٣) المغنى ص ٥٤٦ وانظر فى ردود أخرى الزمخشرى المغنى ص ٣٩ ، ٤٤٦ .
(٤) الهمع ١/١٤ .
(٥) الهمع ١/٢٨ .
(٦) الهمع ٢/١٣٧ .
(٧) الهمع ٢/١٧١ .

إلا منصوبة مثل: ( كلما أضاء لهم مشوافيه ) وكذلك هى فى الأشعار[١] .

وأكثرُ من كان يتصدَّى له أبو حيان ويخالفه فى آرائه ابنُ مالك ، فمن ذلك أنه كان يضعِّف رأيه فى أن الإعراب جزء من ماهية الكلمة ذاهبًا مع الجمهور إلى أنه زائد على ماهيتها[٢] . وذهب ابن مالك إلى أن الفعل الماضى قد يدل على الاستقبال فى مواضع ، هى : بعد همزة التسوية مثل « سواء علىَّ أسافرت أم لم تسافر » وبعد أداة التحضيض مثل « هلا ذاكرت » ، وبعد كلما مثل ( كلما نضجتْ جلودهم بدلناهم ) وبعد حيث مثل ( ومن حيث خرجت فولِّ وجهك شطرَ المسجد الحرام ) وبعد الصلة مثل : ( إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ) وإذا وقع صفة لنكرة عامة كحديث : « نضَّر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها » أى يسمع . وأنكر أبو حيان هذه الدلالة للماضى ، وقال الذى نذهب إليه فيها جميعًا الحمل على المضىِّ لإبقاء اللفظ على موضعه ، أما معنى الاستقبال فقد جاء من خارج أو بعبارة أخرى من قرينة خارجية[٣] . وكان ابن مالك يذهب إلى أن الباء قد تزاد مع الحال مستدلا بقول أحد الشعراء :

فما رجعتْ بخائبة ركابٌ حكيمُ بن المسيَّب مُنْتهاها

وقول آخر :

كائنْ دُعيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ فما انبعثتُ بمَزْءُودٍ ولا وَكِلِ

وخالفه أبو حيان ، وخرَّج البيتين على أن التقدير بحاجة خائبة وبشخص مزءود أى مذعور ، ويريد بالمزءود نفسه على حد قولهم : « رأيت به أسداً »[٤] . وكان ابن مالك يجوِّز حذف الضمير العائد فى الصلة إذا تعيَّن الحرف قياسًا على الجملة الخبرية كقولك « الذى سرت يوم الجمعة » أى فيه . وردَّ ذلك أبو حيان قائلا إنه لا ينبغى أن تقاس الصلة على جملة الخبر ولا أن يُذْهَبَ إلى ذلك إلا بسماع ثابت عن العرب[٥] . وكان ابن مالك يذهب إلى أن حذف نون يكون

(١) المغنى ص ٢٢٢ وما بعدها .
(٢) الهمع ١/١٥ .
(٣) الهمع ١/٩ .
(٤) المغنى ص ١١٧ وما بعدها .
(٥) الهمع ١/٩٠ .

المجزومة فى قولهم « لم يك » للتخفيف ، وردَّ أبو حيان هذا التعليل ذاهبًا إلى أن العلة هى كثرة الاستعمال مع شبه النون بحروف العلة[1] . وذهب ابن مالك إلى أن « كل » قد تأتى توكيداً مع إضافتها إلى اسم ظاهر حال محل الضمير مثل :

كم قد ذكرتكِ لو أُجْزَى بذكركمُ    يا أشبهَ الناسِ كلَّ الناس بالقمرِ

وخالفه أبو حيان ذاهبًا إلى أن « كل الناس » فى البيت نعت لا توكيد[2] . ومرَّ بنا أن ابن مالك كان يجوِّز — تبعًا للأخفش — مجىء الحال مع المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف جزءاً منه أو مثل جزئه نحو : ( ونزعنا ما فى صدورهم من غلٍّ إخوانا ) ( واتبع ملة إبراهيم حنيفًا ) وردَّ ذلك أبو حيان وقال إن إخوانًا منصوبة على المدح وحنيفًا حال من ملة أو من الضمير فى اتبع محتجًّا بأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وعامل المضاف إليه اللام المقدرة أو الإضافة وكلاهما لايصلح أن يعمل فى الحال[3] . ومرَّ بنا أيضًا أن ابن مالك كان يجوِّز — تبعًا لابن جنى والزمخشرى — أن تبدل الجملة من المفرد كقول بعض الشعراء :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً    وبالشامِ أخرى كيف يلتقيانِ

فكيف يلتقيان فى رأيهم بدل من حاجة وأخرى ، كأن الشاعر قال : أشكو هاتين الحاجتين تعذرَ التقائهما ، وقال ابن مالك ، ومنه : ( ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك — الآية ) فإن وما بعدها بدل من ما وصلتها . وردَّ ذلك أبو حيان قائلا إن البدلين جميعًا استئناف[4] .

وله وراء ما قدمنا اجتهادات وتخريجات وآراء مختلفة ينفرد بها ، من ذلك أنه كان يذهب إلى أن « أن المصدرية » لا توصل بالأمر ، وأن « أن » الموصولة به فى بعض العبارات مثل « كتبت إليه أن قم » تفسيرية ، أما ما حكاه سيبويه من قولهم : « كتبت إليه بأن قم » فالباء فيه زائدة[5] . وكان يذهب إلى أن اللام فى مثل : ( ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السَّبْت ) هى لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر أو لا يكون[6] . وكان ينكر مجىء « ما » نكرة

(١) الهمع ١/١٢٢ .
(٢) المغنى ص ٢١٢ .
(٣) الهمع ١/٢٤٠ .
(٤) الهمع ٢/١٢٨ .
(٥) المغنى ص ٢٦ وما بعدها .
(٦) المغنى ص ٢٥٢ .

موصوفة ، أما قولهم : « مررت بما معجب لك » فما فيه زائدة[١] . وكان سيبويه يذهب إلى أن قول بعض العرب « ما أنت وزيداً » و«كيف أنت وزيداً» على تقدير كان محذوفة أي ما كنت وزيداً وكيف تكون وزيداً وذهب الفارسي وغيره من النحاة إلى أن كان المقدرة تامة ، وذهب أبو حيان إلى أنها الناقصة ، فما خبرها وكذلك كيف[٢] . ومعروف أن الجملة الموصوف بها يربطها دائمًا بموصوفها ضمير إما مذكور وإما مقدر مثل ( واتقوا يومًا لا تجزى نفس عن نفس شيئًا ولا يُقْبَلُ منها شفاعة ولا يُؤْخذ منها عدل ولا هم ينصرون ) على تقدير فيه محذوفة أربع مرات ، وذهب أبو حيان مذهبا بعيداً قائلا إن الأولى أن لا يقدر في الآية ضمير بل يُقَدَّر أن الأصل واتقوا يومًا يوم لا تجزى بإبدال يوم الثانية من يوم الأولى ، ثم حُذف المضاف ، وهو تخريج ظاهر التكلف[٣] . واختلف البصريون والكوفيون في ألفاظ العدد المعدولة على وزن فُعال ومَفْعل ، فوقف بها البصريونُ عندأحادومَوْحدوثُناء ومَثْنَىوثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس ومخمس وعشار ومعشر لمجيئها سماعًا وقاس عليها الكوفيون سُداس ومَسْدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتُساع ومَتْسع ، وقال أبو حيان : الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة على نحو ما حكى ذلك أبو عمرو الشيباني وغيره[٤] . وكان جمهور النحاة يجيز ترخيم العلم المركب تركيب مزج مطلقًا ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه» مثل سيبويه ، وذهب أبو حيان إلى أنه لا يجوز ترخيم هذا العلم بحال[٥] وكان جمهور النحاة يذهب إلى أن المنصوب في مثل أنت الرجل علمًا أو أدبًا أو حلمًا وأنت زهير شعراً وأنت حاتم جوداً ويوسف حسنًا حال ، وذهب أبو حيان إلى أنه تمييز[٦] . وذهب الجمهور إلى أن « نعم » في مثل « نعم هذه أطلالهم » للتذكير ، بينما ذهب أبو حيان إلى أنها تصديق لما بعدها وقُدِّمت ، قال : والتقديم أولى من ادعاء معنى لم يثبت لها[٧] .

---

(١) المغنى ص ٦٢٧ .
(٢) الهمع ١/٢٢١ .
(٣) المغنى ص ٥٥٧ .
(٤) الهمع ١/٢٦ .
(٥) الهمع ١/١٨٢ .
(٦) الهمع ١/٢٣٨ .
(٧) الهمع ٢/٧٧ .

## الفصل الثالث

## المدرسة المصرية

### ١

### النشاط النحوى فى مصر

كان طبيعيًّا أن تنشط دراسات النحو فى مصر مبكرة مع العناية بضبط القرآن الكريم وقراءاته ، مما دفع إلى نشوء طبقة من المؤدِّبين على غرار ماحدث بالأندلس ، كانوا يعلِّمون الشباب فى الفسطاط والإسكندرية مبادئ العربية حتّى يحسنوا تلاوة الذكر الحكيم ، وأسْهَم فى ذلك معهم غير عالم ممن كانت تجذبهم مصر إليها ، ومن أقدمهم عبد الرحمن[١] بن هرمز تلميذ أبى الأسود الدؤلى المتوفى بالإسكندرية سنة ١١٧ للهجرة ،وقد عرضنا له فى أوائل حديثنا عن نشوء مدرسة البصرة ، وقلنا إنه ممن أذاع نَقْط الإعراب ونَقْط الإعجام فى المصحف ،وإنه كان من جلّة القرّاء ، وكان قد أخذ القراءة عن عبد الله بن العباس وأبى هريرة وعنه أخذها نافع ابن أبى نُعَيم مقرىء أهل المدينة وأحد القراء السبعة المشهورين . ومن أنبه القراء الذين خلفوه بمصر وأشهرهم ورش : عثمان[٢] بن سعيد القبطىّ الأصل المتوفى فى سنة ١٩٧ للهجرة ، رحل إلى المدينة وأخذ عن نافع قراءته سنة ١٥٥ ثم عاد إلى الفسطاط ، فانتهت إليه رياسة الإقراء بالديار المصرية ، وكان ماهراً فى العربية ، وحمل عنه قراءته كثيرون أذاعوها لا فى مصر وحدها ، بل أيضًا فى الأندلس ، وفى المغرب ولا تزال شائعة به إلى اليوم .

وأولُ نحوىٍّ حمل بمصر رايةَ النحو بمعناه الدقيق ولّاد[٣] بن محمد التميمى

---

(١) انظر فى ترجمة ابن هرمز المراجع التى ذكرناها فى حديثنا عن وضع البصرة للنحو .

(٢) راجع فى ترجمة ورش معجم الأدباء ١٢/١١٦ وطبقات القراء ١/٥٢ .

(٣) انظر فى ترجمة ولاد طبقات الزبيدى ص ٢٣٣ وإنباه الرواة ٣/٣٥٤ وبغية الوعاة ص ٤٠٥ .

البصريّ الأصل الناشئ بالفسطاط ، وقد رحل إلى العراق ، فلقى الخليل بن أحمد، وأخذ عنه،ولازمه،وسمع منه الكثير ، وعاد إلى مصر، ومعه كتبه التى استفادها فى العربية من إملاءات الخليل ، وأخذ يحاضر فيها الطلاب ، ويقول الزبيدى : « إنه لم يكن بمصر كبير شىء من كتب النحو واللغة قبله » . وكان يعاصره أبو الحسن [1] الأعز الذى تتلمذ على الكسائى . وبذلك اتصلت الدراسات النحوية بمصر فى زمن مبكر بإمامى المدرستين الكوفية والبصرية .

وتلت هذه الطبقة طبقة ثانية لمع فيها اسم الدِّينَورى أحمد[2] بن جعفر الذى رحل من موطنه دينور إلى البصرة فى طلب النحو ، فأخذ عن المازنى وحمل عنه كتابَ سيبويه ، ودخل إلى بغداد فأصْهَر إلى ثعلب ، غير أنه كان يترك حَلْقته إلى حلقة المبرد ، ثم قدم مصر واستقر بها يعلِّم النحو ، وصنَّف لطلابه المصريين كتابًا سماه « المهذب » ذكر فى صدره اختلاف الكوفيين والبصريين ، غير أنه لما أمعن فيه عوّل على مذهب البصريين وخاصة على كتابات الأخفش الأوسط ، وصنَّف فى ضمائر القرآن مصنفًا نوه به القدماء وقد توفى سنة ٢٨٩ للهجرة .

وكان يعاصره محمد[3] بن ولاد بن محمد التميمى المتوفى سنة ٢٩٨ وقد عكف مثل أبيه ولاد على دراسة العربية وبدأ بأخذ كل ما عند الدينورى ومعاصريه من النحاة المصريين أمثال محمود[4] بن حسان ، ثم رحل إلى بغداد ، وقرأ كتاب سيبويه على المبرد . وعاد إلى موطنه فتصدَّر لإقراء النحو وصنف فيه كتابًا سماه « المنمَّق » حمله عنه المصريون ، وانتقلت نسخته من كتاب سيبويه إلى ابنه أبى العباس .

---

(١) انظر الزبيدى ص ٢٣٣ .

(٢) راجع فى ترجمة الدينورى الزبيدى ص ٢٣٤ وإنباه الرواة ١/٣٣ ومعجم الأدباء ٢/٢٣٩ وبغية الوعاة ص ١٣٠ وشذرات الذهب ٢/١٩٠ .

(٣) انظر فى ترجمة محمد بن ولاد الزبيدى ص ٢٣٦ وتاريخ بغداد ٣/٣٣٢ ومعجم الأدباء ١٩/١٠٥ وإنباه الرواة ٣/٢٢٤ وبغية الوعاة للسيوطى ص ١١٢ .

(٤) انظره فى إنباه الرواة ٣/٢٦٤ .

ونزل فى سنة ٢٨٧ بمصر نحوى بصرى من تلاميذ المبرد هو على[1] بن سليمان الأخفش الصغير وظل بها حتى سنة ٣٠٠ للهجرة يعلم النحو واللغة ، وله تصانيف مختلفة فيهما ، من أهمها شرحه على كتاب سيبويه ، وكان يتعصب للمبرد والبصريين فى تصانيفه .

وما نكاد نمضى فى القرن الرابع الهجرى لعصر الدولة الإخشيدية حتى تظهر طائفة من النحاة النابهين فى مقدمتهم كُراع النمل وأبو العباس أحمد بن ولاّد. وكراع[2] النمل هو علىّ بن الحسن الهُنائى الأزدى ، عاش حتى سنة ٣٢٠ وقد رحل إلى بغداد، وأخذ عن النحويين البصريين والكوفيين . وكان يمزج فى مصنفاته بين آرائهما وكان إلى آراء البصريين أميل ، وصنّف فى اللغة كتباً مختلفة ، من أهمها « المنضد » ويقال إنه لقب بكراع النمل لقصره .

وأنبه منه وأشهر أبو العباس[3] أحمد بن محمد بن ولاد المتوفى سنة ٣٣٢ للهجرة . وَرِثَ العناية بالنحو والإكباب على درسه عن أبيه وجده السالفين ، وإليه صارت نسخة أبيه من كتاب سيبويه التى أخذها عن المبرد كما أسلفنا ، وقد رحل إلى العراق وتتلمذ للزجاج البصرى ، وكان يعجب به لذكائه وبصره بمسائل النحو وقدرته على الاستنباط . وعاد إلى موطنه وظل يفيد الطلاب ويصنف فى اللغة والنحو إلى وفاته . وعنه أخذ المنذر بن سعيد قاضى قضاة الأندلس معجم « العين » المنسوب للخليل. ويقال إن بعض أمراء مصر جمع بينه وبين أبى جعفر النحاس للمناظرة ، فقال له النحاس : كيف تبنى مثال « افْعَلَوْت » من رميت ؟ فقال : أبو العباس : « ارْمَيَيْت » فخطّأه النحاس قائلا : ليس فى كلام العرب افْعلوت ولا افْعَلَيْتُ . فقال أبو العباس : إنما سألتنى أن أمثّل

---

(١) راجع ترجمته فى الزبيدى ص ١٢٥ ونزهة الألباء ص ٢٤٨ وإنباه الرواة ٢/٢٧٦ وتاريخ بغداد ١٢/٤٤٣ ومعجم الأدباء ١٣/٢٤٦ وابن خلكان ١/٣٣٢ وبغية الوعاة ص ٣٣٨ واللباب ١/٢٦ وشذرات الذهب ٢/٢٧٠ .

(٢) انظر ترجمته فى إنباه الرواة ٢/٢٤٠ ومعجم الأدباء ١٣/١٢ وبغية الوعاة ص٣٣٣.

(٣) راجع فى ترجمة أبى العباس بن ولاد الزبيدى ص ٢٣٨ وإنباه الرواة ١/٩٩ ومعجم الأدباء ٤/٢٠١ ومرآة الجنان ٢/٣١١ وبغية الوعاة ص ١٦٩ .

لك بناءً ففعلت . قال الزبيدى : « وأحسن أبو العباس فى قياسه حين قلب الواو ياء لأن الواو تنقلب فى المضارعة ياءً ، ولذلك تقول : ارمييت ولا تقول ارميوت.. وتبع أبو العباس سنة الأخفش سعيد بن مسعدة فإنه كان يبنى من الأمثلة ما لا مثال له »[١] .

ومن مصنفاته المطبوعة كتاب المقصور والممدود على حروف المعجم وهو كتاب نفيس فى بابه . وله كتاب « الانتصار لسيبويه من المبرد » ومنه مخطوطة بدار الكتب المصرية وفيه يتعقب المبرد فى كتابه الذى تتبع به كلام سيبويه وسماه « مسائل الغلط » وكان قد كتبه فى حداثته مما جعله يعتذر منه[٢] . وقد نقض عليه ابن ولاد كل ما أورده على الإمام النحوى الكبير ، وفى كتاب الرد على النحاة لابن مضاء بعض أمثلة من نقضه[٣] . وله آراء نحوية مختلفة ، كان يتابع فيها أحيانًا الكوفيين على الرغم من إعجابه الشديد بسيبويه وأئمة البصريين ، من ذلك تجويزهم أن يجرى المقصور مثل مصطفى فى جمعه جمعًا سالمًا مجرى المنقوص ، فيضم فيه ما قبل الواو فى مثل مصطفون ويكسر ما قبل الياء ، فى مثل مصطفين وقاضين ، وكان يقول إن ذلك لغة لبعض العرب[٤] . وكان يجوِّز مع أستاذه الزجاج أن تدخل لام الابتداء على معمول الخبر المقدم إذا كان مفعولا به مثل « إن زيداً لطعامَك آكل »[٥] . وكان يذهب — وتبعه أبو على الفارسى — إلى أن نون المثنى والجمع السالم عوض عن الحركة والتنوين فى المفرد معًا[٦] . وذهب — وتبعه ابن مالك — إلى أن « من » مع اسم التفضيل فى مثل « زيد أفضل من عمرو » للمجاوزة لا الابتداء كما ذهب سيبويه ، كأنه قيل : جاوز زيد عمراً فى الفضل[٧] . وكان سيبويه يذهب إلى أن قولهم : « لاهِ أبوك » أصله لله أبوك فحذفت لام الجر ، ولام التعريف ، وبنيت لاه لتضمنها لها مع

---

(١) وانظر مناظرة ابن ولاد مع أبى جعفر النحاس فى مسائل أخرى فى كتاب الأشباه والنظائر ٣/١٣٦ — ١٥٧ .

(٢) الخصائص لابن جنى ١/٢٠٦ .

(٣) انظر ص ١٢٨ وما بعدها .

(٤) الهمع ١/٤٦ .

(٥) الهمع ١/١٣٩ .

(٦) الهمع ١/٤٨ .

(٧) الهمع ٢/٣٦ .

حذفها كما بنيت أمس لتضمنها معنى لام التعريف . وذهب ابن ولاد إلى أن أصل « لاهِ أبوك » آللهِ أبوك حُذفت الهمزة النائبة عن واو القسم وقالوا للهي وخُففت الألف[١] . وكان يذهب إلى أن صيغة المبالغة « فعِّيل » تعمل عمل اسم الفاعل فتنصب المفعول به مثل شِرِّيب الماءَ[٢] .

٢

في اتجاه المدرسة البغدادية

رأينا النابهين من النحاة المصريين يرحلون إلى البصرة وبغداد طوال القرنين الثاني والثالث وأوائل القرن الرابع للهجرة ، وكانت المدرسة البصرية وأساتذتها غالبًا وجهتهم في بغداد ، وخيرُ من يصور ذلك أبو العباس بن ولاد تلميذ الزجاج صاحب المبرد ، وبلغ من بصريته أن عُني بتأليف كتاب الانتصار لسيبويه ، وكأنه يؤمن بأن غلطًا لا يمكن أن يتعلّق بقلمه . وفي نفس هذه الحقبة كانت قد اخذت تظهر مدرسة بغداد ممثّلة في أئمتها الأولين من أمثال ابن كَيْسان وابن شُقَير وابن الخياط الذين كانوا ينزعون في أول حياتهم نزعة كوفية ، ثم مزجوا بين النحوين الكوفي والبصري مع استمرار ميلهم الواضح لنحو الكوفيين .

وإذا كان أبو العباس بن ولاد لم يلتفت إلى هذه النزعة النحوية الجديدة فإن رفيقه ومواطنه أبا جعفر النحاس لم يقع بعيداً عنها ، وقد اختلف مثله إلى أصحاب المبرد وفي مقدمتهم الزجاج . ولكن يظهر أنه اختلف أيضًا إلى أصحاب ثعلب ، بل ينصُّ القدماء على أنه كان يختلف إلى ابن الأنباري ، ولا نشك أنه اختلف أيضًا إلى حلقات ابن كَيْسان وابن شُقَير وأضرابهما من أوائل البغداديين لما سنرى عنده عما قليل من مزْج بين آراء البصريين والكوفيين . وبذلك يلتحم نحو المدرسة المصرية بنحو المدرسة البغدادية مع نشأتها المبكرة .

وأبو[٣] جعفر النحاس هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المتوفى سنة

---

(١) الهمع ٢/٣٧ .

(٢) الهمع ٢/٩٧ .

(٣) انظر في ترجمة النحاس الزبيدي ص ٢٣٩ والأنساب للسمعاني الورقة ٥٥٥ ونزهة الألباء ص ٢٩١ وإنباه الرواة ١/١٧ ومعجم الأدباء ٤/٢٢٤ وابن خلكان ١/٢٩ وشذرات الذهب ٢/٣٤٦ ومرآة الجنان ٢/٣١١ وبغية الوعاة ص ١٥٧ .

٣٣٨ للهجرة أكبَّ على النحو ودراساته في موطنه ، ثم رحَل إلى العراق ، فسمع الزجاج وغيره من أصحاب المبرد مثل ابن السراج ، كما سمع أصحاب ثعلب وأوائل البغداديين . وعاد إلى موطنه ، يدرس كتاب سيبويه لطلابه ، وطارت شهرته ، فرحل إليه الطلاب من الأندلس وفي مقدمتهم — كما مر بنا في غير هذا الموضع — محمد بن يحيى الرَّباحي الذي حَمل عنه كتاب سيبويه رواية ، ودرَّسه لطلابه بقرطبة .

وظل نحاة الأندلس من بعده يتوارثون رواية نسخته المضبوطة الوثيقة مثيرين لكنوز الكتاب ومفسرين معلقين . وبذلك كان للنحاس فضل بثّ دراسة كتاب سيبويه في الأندلس وما رافقها هناك من نهضة الدراسات النحوية . ومما عُني به « تفسير أبيات سيبويه » ويقال إنه لم يُسْبق إلى مثله ، وكل من جاء بعده استمد منه .

وفي بعض المراجع أن له كتاب « شرح سيبويه » مما يدل على أنه كان له على الكتاب شرح مفرد يذلّله ويحل مشاكله . وعُني بالقرآن الكريم ، فكتب فيه كتبًا مفيدة ، منها كتاب معاني القرآن وكتاب إعراب القرآن ، وهما كتابان قيّمان ويقال إنهما أغنيا عما صُنف قبلهما في معناهما . وله شروح على بعض دواوين الشعر والمعلقات والمفضليات . وصنّف في النحو كتاب الكافي وهو مفقود ومختصراً أسماه كتاب التفاحة في النحو نشره كوركيس عواد ببغداد ، كما صنف كتاباً في الاشتقاق . ويلفتنا بين مصنفاته التي روتها له كتب التراجم كتاب « المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين » مما يدل دلالة واضحة على أنه عُني باستيعاب آراء المدرستين عناية جعلته يخصهما بالتأليف .

ومن يرجع إلى مختصره الذي سماه كتاب التفاحة في النحو والذي يقع في ست عشرة صحيفة يجده يمزج في وضوح بين آراء البصريين والكوفيين ، فهو في الصورة العامة للكتيب وعَرْض مسائله بصري ، وهو في بعض آرائه وبعض المصطلحات كوفي ، وقد يختار رأيًا لقطرب أو للأخفش مخالفًا جمهور البصريين . ومن أول ما يلقانا في الكتيب مخالفًا لهم فيه ذهابه إلى أن الأسماء الخمسة : أباك وأخواتها معربة بحروف العلة نفسها متفقًا في ذلك مع قطرب وهشام من الكوفيين والزجاجي

من البغداديين[١] . ولا يلبث أن يذهب إلى أن المثنى والجمع السالم يُرْفَعَان بالألف والواو ويُنْصَبان ويُجَرّان بالياء ، لا نيابة عن حركات مقدرة ، وهو رأى الكوفيين وقطرب والزجاج أستاذه والزجاجى[٢] . وذهب مع الكوفيين إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم لا مبنى كما ذهب البصريون[٣] . واختار رأيهم فى أن حتى ولام الجحود ولام كى وواو المعية — ويسميها واو الظرف — وأو وفاء السببية تنصب جميعها المضارع بدون تقدير أن[٤] . واستظهر غير مصطلح من مصطلحات الفراء والكوفيين ، من ذلك تسمية النفى بالجحد[٥] وتسمية نائب الفاعل باسم المفعول الذى لم يسم فاعله[٦] ، وتسمية الصفة بالنعت[٧] ، وتسمية التمييز بالتفسير[٨] .

وكان يذهب مع الكسائى إلى أن « ذو وذوو » لا تضافان إلى الضمير خلافاً للجمهور لما جاء عن العرب فى النثر من مثل قولهم : « إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه »[٩] . وذهب مع الأخفش إلى أن المضاف إليه مجرور بالإضافة لا بالمضاف كما ذهب سيبويه[١٠] ، كما ذهب أيضاً معه إلى أن « لا سيما » من أدوات الاستثناء ، وأن ما بعدها فى مثل « لا سيما زيد » مرفوع أو مجرور[١١] . وجعل — مع ابن السراج — لا النافية من أدوات التعليق مع ظن وأخواتها مثل « ظننت لا يقوم زيد »[١٢] . وكان يذهب إلى أن « مع » الساكنة العين فى لغة ربيعة حرف[١٣] .

ولعل فى ذلك كله ما يدل على أن مصر أخرجت نحوياً بغدادى النزعة فى

---

(١) كتاب التفاحة فى النحو ص ١٥ وقارن بالهمع ١/٣٨ .
(٢) كتاب التفاحة ص ١٥ والهمع ١/٤٧ .
(٣) كتاب التفاحة ص ١٦ والهمع ١/١٥ .
(٤) كتاب التفاحة ص ١٩ وقارن بالهمع ٢/٧ ، ٨ ، ١٤ ، ١٧ .
(٥) كتاب التفاحة ص ٢٠ وقارن بمعانى القرآن للفراء ١/٥٢ .
(٦) كتاب التفاحة ص ٢١ وانظر معانى القرآن ١/٣٠١ .
(٧) كتاب التفاحة ص ٢٢ وقارن بمعانى القرآن ١/١١٢ ، ١٩٨ ، ٢٧٧ ، ٢/١٤٥ .
(٨) كتاب التفاحة ص ٢٤ وانظر معانى القرآن ١/٢٢٥ .
(٩) الهمع ٢/٥٠ .
(١٠) كتاب التفاحة ص ١٨ وانظر الهمع ٢/٤٦ .
(١١) كتاب التفاحة ص ٢٥ وما بعدها وقارن بالهمع ١/٢٣٤ .
(١٢) الهمع ١/١٥٤ .
(١٣) المغنى ص ٣٧٠ والهمع ١/٢١٧ .

وقت مبكر ، فهو يمزج بين النحو البصرى والكوفى ، وهو ينفذ إلى آراء جديدة .
ومن أهم تلاميذه أبو بكر[١] الإدفوى المتوفى فى العصر الفاطمى سنة ٣٨٨ للهجرة ، وهو منسوب إلى مدينة إدفو بصعيد مصر ، وكان يروى عن أستاذه النحاس كلّ تصانيفه فى النحو والقرآن ، وعُنى بالتفسير فصنف فيه كتابًا فى مائة مجلد سماه « الاستغناء فى تفسير القرآن » جمع فيه من علوم العربية ما لم يجتمع بغيره ، ويظهر أن ضخامة الكتاب حالتْ من قديم دون الانتفاع به ومعرفة ما نثره فيه الإدفوى من آراء فى العربية .

وأنبه تلامذة الإدفوى الحوْفى ، وهو على[٢] بن إبراهيم المتوفى سنة ٤٣٠ للهجرة ، قرأ على الإدفوى وأخذ عنه وأكثر ، وتصدر لإقراء النحو ، وصنّف فيه مصنفًا كبيراً استوفى فيه العلل والأصول وصنّف مصنفات أصغر منه اشتغل بها المصريون . وصنف فى إعراب القرآن كتابًا فى عشرة مجلدات كان علماء موطنه يتنافسون فى تحصيله ، وصنف أيضًا فى تفسير القرآن وعلومه . ونرى ابن هشام يعرض لإعراب « ذلك » فى قوله تعالى : ( ولباس التقوى ذلك خير ) ويقول إنها بدل أو عطف بيان ويقول : جوّز الفارسى كونها صفة ، وردّ ذلك الحوفى بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف[٣] . وفى ذلك ما يشهد بأن الحوفى كان مطلعًا على كتاب الحجة لأبى على الفارسى ، وأكبر الظن أنه اطلع على كتاباته الأخرى وكأن نحاة مصر فى العصر الفاطمى من أمثال الحوفى كانوا يعنون بمعرفة آراء المدرسة البغدادية وأعلامها النابهين من أمثال الفارسى . وقد توقف ابن هشام مراراً فى كتابه المغنى بإزاء توجيهات الحوفى الإعرابية لبعض آى الذكر الحكيم ، وأكبر الظن أنه نقلها جميعًا عن كتابه الذى صنفه فى إعراب القرآن ، وهو تارة يرتضى توجيهه وتارة يرفضه ، فمن ذلك استحسانه ما ذهب إليه فى الآية الكريمة :

---

( ١ ) انظر فى ترجمة الإدفوى إنباه الرواة ١٨٦/٣ وطبقات القراء ١٩٨/٢ وطبقات المفسرين للسيوطى ص ٣٨ وشذرات الذهب ١٣٠/٣ وبغية الوعاة ص ٨١ .

( ٢ ) راجع فى ترجمة الحوفى معجم الأدباء ٢٢١/١٢ وإنباه الرواة ٢١٩/٢ والأنساب للسمعانى الورقة ١٨١ وابن خلكان ٣٣٢/١ واللباب فى الأنساب ٢٣٩/١ وشذرات الذهب ٢٤٧/٣ وبغية الوعاة ص ٣٢٥ .

( ٣ ) المغنى ص ٥٥٣ .

( والذين كسبوا السيئات جزاءُ سيئة بمثلها وترهقهم ذلةٌ )من أن ( جزاء سيئة ) مبتدأ وخبره محذوف تقديره لهم[١] . ومن ذلك رفضه ما ذهب إليه الحوفى مع الفراء من أن جملة ( ولهم ما يشتهون ) فى قوله تعالى : ( ويجعلون لله البنات ، سبحانه ولهم ما يشتهون ) معطوفة على ما قبلها بتقدير أن الأصل ولأنفسهم ثم حذف المضاف ، وقال ابن هشام إن هذا تكلف والواو فى الآية للاستئناف[٢] . وقد أنكر رأيه فى أن الباء لها متعلق فى قوله جَلّ شأنه : ( أليس الله بأحكم الحاكمين ) لأنها حرف جر زائد ، وحروف الزيادة لا متعلق لها[٣] . وردّ ابن هشام رأيه فى قوله تعالى: ( ولَمَن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور )أن جواب الشرط هو إن ذلك وما بعدها لأنها اسمية وهى لا تكون جواباً للشرط فى النثر بدون فاء، إنما يختص ذلك بالشعر ، أما الآية فجواب الشرط فيها محذوف[٤] . وارتضى رأيه فى أن خبر الذين فى قوله عزّ وجل : ( والذين يمسّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين ) محذوف دلت عليه الجملة وتقديره مأجورون[٥] . وأنكر قوله إن الباء من قوله تعالى : ( فناظرةٌ بمَ يرجع المرسلون ) متعلقة بناظرة لأنها جارة لما الاستفهامية والاستفهام له الصدر[٦] ، كما أنكر ما ذهب إليه فى الآية : ( إنى ذاهب إلى ربى سيهدين ) من أن ( سيهدين ) جملة حالية ، إنما هى اعتراضية[٧] . وردّ إعرابه لقوله جَلّ شأنه : ( ظلماتٌ بعضها فوق بعض ) أن ظلمات مبتدأ وبعضها فوق بعض خبر ، قائلا : الصواب أن ظلمات خبر لمبتدأ محذوف[٨] . وتلك هى كل مراجعات ابن هشام فى كتابه « المغنى » للحوفى فى كتابه إعراب القرآن ، وكأنه لم يجد وراءها ما يرده أو ينكره ، مما يشهد للقفطى فى قوله عنه إنه كان عالمًا بالنحو قيِّما بعلل العربية أتم قيام .

وكان يعاصره الذاكر[٩] النحوى المصرى تلميذ ابن جنى المتوفى سنة ٤٤٠ للهجرة وكان يتصدّر بمصر لإقراء العربية ، وله تعليقات مفيدة فى النحو ، وهو إشارة

---

(١) المغنى ص ٤٣٧ .
(٢) المغنى ص ٤٤٣ .
(٣) المغنى ص ٤٩٢ والهمع ٢/١٠٨ .
(٤) المغنى ص ٥٥٢ .
(٥) المغنى ص [illegible] .
(٦) مغنى ص ٥٩٧ .
(٧) مغنى ص ٤٤٤ .
(٨) مغنى ص ٦٣٨ .
(٩) انظر فيه إنباه الرواة [illegible] .

واضحة إلى أن كتب ابن جنى عُرفت على الأقل منذ عصره بمصر .

ويلقانا فى عصر المستنصر الفاطمى نحوىّ كبير هو ابن[1] بابشاذ طاهر بن أحمد المتوفى سنة ٤٦٩ للهجرة ، وقد رحل إلى بغداد وأخذ عن نحاتها وعلمائها ، وبذلك اتصل مباشرة بنحو البغداديين ، وعاد إلى موطنه فتصدر للإقراء بجامع عمرو بن العاص مع إشرافه على تحرير الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء الفاطمى إلى الأطراف ، وله فى النحو تصانيف سارت — كما يقول القفطى — مسير الشمس ، منها « المقدمة » فى النحو وشرحها وشرح الجمل للزجاجى أحد أئمة النحو البغدادى . وكانت له تعليقة كبيرة فى النحو كتبها فى غرفة بجامع عمرو انقطع فيها بأخَرة للعبادة والنسك ، ويقال إنها كانت فى نحو خمسة عشر مجلداً ، وإنها ظلت تنتقل من تلميذ إلى تلميذ حتى نهاية القرن السادس ، وكانوا يسمونها « تعليق الغرفة » . ومن مصنفاته « شرح الأصول » لابن السراج وكتاب المحتسب بناه على عشرة أشياء : الاسم والفعل والحرف ، والرفع والنصب والجر والجزم ، والعامل والتابع والخط ، وله عليه شروح ، واختصره ابن عصفور . وتدور لابن بابشاذ فى كتب النحو آراء مختلفة يتفق فى طائفة منها مع الكوفيين والبغداديين والبصريين ، مما يدل دلالة واضحة أنه كان يمزج بين كل تلك المذاهب ، فمن ذلك أن البصريين كانوا يمنعون عمل إذن النصب فى المضارع وهى مفصولة عنه بأى معمول له ، وأجاز ذلك الكسائى والفراء وغيرهما من الكوفيين وتوسط ابن بابشاذ بين الطرفين المتعارضين فجوّز الفصل بالنداء والدعاء مثل إذن يازيد أحسنَ إليك وإذن — يغفر الله لك — يدخلَك الجنة [2] . وكان يجيز — مع الكوفيين والأخفش — ترخيم الاسم الثلاثى المحرك الوسط مثل حكم فيقال : ياحك[3] . وكان يرى رأى ابن درستويه البصرى القائل بأن المبتدأ فى مثل « ضربى العبد مسيئًا » لا خبر له[4] . وذهب مع الفارسى والسيرافى إلى أن عامل المستثنى

(١) راجع فى ترجمة ابن بابشاذ نزهة الألباء ص ٣٦١ ومعجم الأدباء ١٢/١٧ وإنباه الرواة ٩٥/٢ وابن خلكان ٢٣٥/١ وشذرات الذهب ٣٣٣/٣ ومرآة الجنان ٩٨/٣ وبغية الوعاة ص ٢٧٢ .

(٢) الهمع ٧/٢ والمغنى ص ١٦ .

(٣) الهمع ١٨٢/١ .

(٤) الرضى على الكافية ٩٤/١ .

ما قبل إلا معدّى إليه بواسطتها[١] .واختار رأى الأخفش والفارسى فى أن سمع قد تلحق بعلم فتنصب مفعولين مثل « سمعت محمداً يتكلم »[٢] . وكان يرى أن لام التعريف العهدية خاصة بالأعيان بينما الجنسية خاصة بالأذهان[٣] . وكان يذهب إلى أن الكاف فى أسماء الأفعال مثل « إليك » و « رويدك » و « مكانك » حرف خطاب وليست اسما مجروراً مع الحروف ومضافًا إليه مع الظروف كما ذهب البصريون ولا فاعلا كما زعم الفراء ولا مفعولا كما زعم الكسائى[٤] .

وتصدر لإقراء النحو بعده تلميذه محمد[٥] بن بركات المتوفى سنة ٥٢٠ للهجرة ، ويذكر السيوطى فى ترجمته أن من أساتذته أيضًا محمد[٦] بن مسعود الغَزْنىّ المعروف بالزكى والعلاء بن أبى الفتح عثمان بن جنى ، أما الأول فاشتهر بكتاب له فى النحو سماه البديع ، يقول ابن هشام عنه إنه كتاب خالف فيه أقوال النحويين فى أمور كثيرة ، ويذكر قولا من أقواله هو أن « الذى وأن المصدرية يتقارضان ، فتقع الذى مصدرية كقول جميل :

أتَفْرَحُ أكبادُ المحبين كالّذى  أرى كبدى من حُبِّ بَثْنَةَ يفرَحُ

وتقع أن بمعنى الذى كقولهم « زيد أعقل من أن يكذب ، أى من الذى يكذب »[٧] . وأما العلاء فقد كان يروى كتب أبيه ابن جنى . ومعنى ذلك أن ابن بركات تزود من كتابات ابن جنى كما تزود من كتاب البديع لمحمد بن مسعود ،وأيضا تزود من أستاذه ابن بابشاذ وخاصة من « تعليقة الغرفة » التى ورثها عنه . وكانت له تصانيف فى النحو سقطت من يد الزمن .

واستوطن مصر لسنة خمسمائة كبير نحاة صقلية ولغويّها على[٨] بن جعفر

(١) الهمع ١/٢٢٤ .
(٢) الهمع ١/١٥٠ .
(٣) الهمع ١/٧٩ .
(٤) الرضى على الكافية ٢/٦٥ والهمع ٢/١٠٦
(٥) انظر فى ترجمة ابن بركات معجم الأدباء ١٨/٣٩ وإنباه الرواة ٣/٧٨ وشذرات الذهب ٤/٦٢ ومرآة الجنان ٣/٢٢٥ وبغية الوعاة ص ٢٤ .
(٦) انظره فى البغية ص ١٠٥ .
(٧) المغنى ص ٦٠٢ .
(٨) انظر ترجمته فى معجم الأدباء ١٢/٢٧٩ وابن خلكان ١/٣٣٩ وشذرات الذهب ٤/٤٥ ومرآة الجنان ٢/٢١٢ وإنباه الرواة ٢/٢٣٦ والبغية ص ٣٣١ .

السعدى المعروف بابن القَطَّاع ، وتصدّر فيها لإقراء اللغة والنحو ، ومن تصانيفه كتاب تهذيب أفعال ابن القوطية وأبنية الأسماء وحواشٍ على الصِّحاح للجوهرى ، وما زال مقيما على الإفادة والتصنيف حتى توفى سنة ٥١٥ للهجرة .

وأكبر نحاة مصر لأواخر العصر الفاطمى ابن بَرِّىّ[1] المصرى المولد والمنشأ المقدسى الأصل ، وقد لحق الدولة الأيوبية وامتدت به حياته حتى سنة ٥٨٢ للهجرة . وهو تلميذ ابن بركات وغيره من المصريين والقادمين على مصر من الأندلس وخاصة محمد[2] بن عبد الملك الشنترينى الذى قرأ عليه كتاب سيبويه ، وكان للأندلسيين — كما مر بنا — عناية به منذ نقل لهم الرَّباحى صورة من نسخة النحاس المضبوطة الوثيقة ، وتوفروا عليها بالدرس والشرح والتفسير . وعلى نحو ما كان ابن برى قيِّما بالنحو كان قيِّما باللغة وشواهدها ، وكان إليه التصفح فى ديوان الإنشاء الفاطمى :وظيفة أستاذه ابن بركات وابن بابشاذ من قبلهما . وتصدر لإقراء النحو واللغة بجامع عمرو ، وطارت شهرته فى الآفاق فقصده الطلاب من كل فجٍّ ، وممن قصده وقرأ عليه كما أسلفنا عيسى الجزولى نحوىّ المغرب والأندلس ، وقد ذكرنا أنه لما قرأ عليه كتاب الجمل للزجاجى أثيرتْ مسائل جمعها فى مقدمته المعروفة بالجزولية ، وكان لا يسيغ أن يقول هى من تصنيفى لأنها من نتائج خواطر ابن برى وتلاميذه ، وقد عُنِى بها النحاة وشرحوها مراراً . واشتهر له فى اللغة حواشيه على صحاح الجوهرى وكانت فى ستة مجلدات ، وهى أحد المصادر الخمسة التى ألف منها ابن منظور معجمه الكبير لسان العرب كما يقول فى مقدمته ، واسمه يتردد فيه ترددا واسعًا . ومن مصنفاته جواب المسائل العشر التى استشكلها أبو نزار الحسن بن صافى النحوى[3] وأغاليط الفقهاء وحواشٍ على درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ، وقد راجعه فى أن التعبير بكلمة «صباحَ مساءٍ» على الإضافة يراد به الصباح وحده بخلاف صباحَ مساءَ على التركيب ، فإن ذلك يعنيهما معًا ،

(١) راجع فى ترجمة ابن برى معجم الأدباء ١٢/٥٦ وإنباه الرواة ٢/١١٠ وابن خلكان ١/٢٦٨ وشذرات الذهب ٤/٢٧٣ ومرآة الجنان ٣/٤٢٤ وبغية الوعاة ص ٢٧٨ وطبقات الشافعية للسبكى ٤/٢٣٣ .

(٢) انظره فى بغية الوعاة ص ٦٨ .

(٣) أوردها السيوطى فى كتاب الأشباه والنظائر ٣/١٧١ .

وقال : إن هذا الفرق لم يقل به أحد وإن السيرافى صرّح بأن قولهم : « يأتينا صباحَ مساء وصباحَ مساءَ وصباحًا ومساءً معناهن واحد[١] . وكان يذهب إلى أن لولا تفيد التعليل فى مثل «لولا إحسانك لما شكرتك» وأن العرب لذلك جرّوا بها المضمر فى مثل لولاى[٢] ، وهو بذلك يتفق مع سيبويه كما مر بنا فى أنها حين يليها المضمر تكون جارة . وذهب مذهب الكوفيين والأخفش فى أن إذا الفجائية حرف وليست ظرفًا[٣] ، كما ذهب مذهب أبى على الفارسى فى أن « ما » قد تأتى زمانية فى مثل : ( فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ) أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم[٤] . ومعروف أن الفعل قد يأتى للمطاوعة ، وهى أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير مثل علّمته فتعلّم ، وهو حينئذ يتعدى إلى واحد كما فى المثال ، وذهب ابن برّى إلى أنه قد يتعدّى لاثنين نحو « استخبرت الخبر فأخبرنى الخبر » ومثل « استعطيته كتابًا فأعطانى كتابًا » وقال ابن هشام : ما ذكره ابن برى ليس من باب المطاوعة وإنما هو من باب الطلب والإجابة[٥] .

وكان يعاصره عثمان[٦] بن عيسى البَلَطِىّ الموصلى نحوى دمشق المتوفى سنة ٥٩٩ للهجرة ، ولما ملك صلاح الدين مصر انتقل إليها فرتّب له جاريًا لإقراء النحو بجامعها ، وكان يتعمق فى دراسته ودراسة العروض ، ومن مصنفاته « النَّيْر » فى العربية والعروض الكبير والعروض الصغير ، ويقول السيوطى إنه كان يخلط بين مذهبى الكوفة والبصرة .

ومن نحاة مصر فى العصر الأيوبى سليمان[٧] بن بنين الدقيقى تلميذ ابن برى المتوفى سنة ٦١٤ للهجرة ، وله مصنفات كثيرة فى النحو واللغة والأدب ، منها شرح على سيبويه سماه « لباب الألباب فى شرح الكتاب » وكتاب الوضّاح فى شرح أبيات الإيضاح لأبى على الفارسى ، وكتاب إغراب العمل فى شرح أبيات الجمل للزجاجى ، وكتاب اتفاق المبانى وافتراق المعانى فى اللغة .

---

(١) الهمع ١/١٩٧ .
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ١/٢٢٧ .
(٣) الرضى على الكافية ١/٩٣ وانظر المغنى ص ٩٢ .
(٤) المغنى ص ٣٣٥ .
(٥) المغنى ص ٥٧٤ ، ٥٧٥ .
(٦) انظر ترجمة البلطى فى معجم الأدباء ١٢/١٤١ وإنباه الرواة ٢/٣٤٤ وبغية الوعاة ص ٣٢٣ .
(٧) انظره فى بغية الوعاة ص ٢٦١ .

ونزل مصر يحيي[١] بن معط المغربي المتوفى سنة ٦٢٨ قرأ على الجزولي ، ثم رحل إلى دمشق وأقرأ النحو بها مدة ، ثم تركها إلى القاهرة واستقر بها وتصدر بالجامع العتيق لإقراء الطلاب النحوَ ، وله مصنفات مختلفة منها ألفية فى النحو كألفية ابن مالك ، ومنها العقود والقوانين فى النحو ، ومنها الفصول وحواشٍ على أصول ابن السراج وشرح على الجمل. وكان يذهب إلى أن ما النافية قد تحذف فى جواب القسم[٢] ، وكان يرى أنه إذا اجتمع مع الفعل المبنى للمجهول مصدر وظرف وجار ومجرور كان الجار والمجرور هما نائب الفاعل لا الظرف ولا المصدر ، بينما كان يرى البصريون أن لك الخيار فى إقامة أى الثلاثة نائبًا للفاعل[٣] . وذهب إلى أن « أيا ويا وهيا » للمنادى البعيد وأى والهمزة للمنادى القريب[٤] . وكان يرى رأى الزمخشرى وأستاذه الجزولى فى أن علل البناء خمسة : شبه الحرف ، وتضمن معناه ، والوقوع موقع المبنى ، ومناسبة المبنى ، والإضافة إلى المبنى[٥] . ومما ذكره فى كتابه الفصول أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بالحروف ولم يذكر ذلك غيره،[٦] وذكر فى الفصول أيضًا أن « دام » لا يجوز تقديم خبرها على اسمها [٧] .

وكان يعاصره ابن الرماح[٨] على بن عبد الصمد المتوفى سنة ٦٣٣ للهجرة ، وقد تصدر لإقراء النحو وقراءات الذكر الحكيم ، وله مجموع فى النحو يتردد ذكره فى الأشباه والنظائر للسيوطى ، مع بعض ملاحظاته وآرائه ، من ذلك قوله إن العلم قد يرد معرفًا بالألف واللام كالأجناس وذلك فى باب نعم وبئس ، إذ تقول مثلا نعم العمر عمر بن الخطاب[٩] وكان يقول إن أم المتصلة تفترق عن أم المنقطعة من سبعة أوجه ، ومما ذكره من هذه الأوجه أنها لا تقع إلا بعد استفهام

---

(١) راجع ترجمته فى معجم الأدباء ٣٥/٢٠ وشذرات الذهب ١٢٩/٥ وبغية الوعاة ص ٤١٦ .

(٢) انظر المغنى ص ٧١٠ وقد تابعه فى ذلك ابن مالك وقابل بالأشباه والنظائر ٥٨/٢ .

(٣) الهمع ١٦٣/١ .

(٤) الأشباه والنظائر ٣٠٤/١ .

(٥) الأشباه والنظائر ٢٤/٢ .

(٦) الأشباه والنظائر ٤/٣ .

(٧) الأشباه والنظائر ٥/٣ وانظر التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ( طبع عيسى البابى الحلبى ) ١٨٧/١ .

(٨) انظره فى البغية ص ٣٤١ .

(٩) الأشباه والنظائر ٤٠/٢ .

وما بعدها معطوف على ما قبلها ، وتقتضى المعادلة ، مثل أضربت علياً أم نهرته[١] .

ومن نحاة العصر الأيوبى النابهين على[٢] بن محمد بن عبد الصمد السخاوى المتوفى سنة ٦٤٣ للهجرة ، وله شرحان على كتاب المفصل للزمخشرى ، وشرح على أحاجيه النحويه . واسمه يدور فى كتاب الأشباه والنظائر . وله ملاحظ وآراء دقيقة كثيرة ، من ذلك قوله إن باب فعيلة تحذف منه التاء والياء فى النسب مثل حنيفة وحنفى وكأنه لما تطرق إليه تغيير بحذف التاء حذفت معها الياء بينما فعيل مثل تميم لا يحذف منه فى النسب شىء[٣] . وكان يقول لا يدخل على المقسم به المضمر غير الباء[٤] ، وشبّه الحال بالمفعول به فى مجيئها بعد الفاعل ، وبالظرف فى انقضاء مدتها مع فعلها ، و بالصفة ، وبالتمييز فى تنكيرها وبالخبر فى فائدتها[٥] وكان يقول حتى الجارة تختلف عن « إلى » فى أنه لا يليها مضمر مثلها وأن فيها معنى الاستثناء وأنها لا تقع خبراً بخلاف إلى فى مثل : ( والأمر إليك )[٦] . واحتفظ السيوطى له بأجوبته عن عشر مسائل نحوية ولغوية أثارها أبو نزار الحسن بن صافى النحوى ، وهى تدل على سعة معارفه النحوية[٧] . وكان يعاصره ابن الحاجب وسنخصه بكلمة أكثر طولا .

وتنشط الدراسات النحوية فى عصر المماليك ، بل تزدهر وتثمر ثماراً رائعة ، ومن النحاة النابهين حينئذ بهاء الدين[٨] بن النحاس الحلبى الأصل المتوفى سنة ٦٩٨ للهجرة ، دخل مصر وأخذ عن شيوخها ، ثم جلس لإفادة الطلاب ، ولم يلبث أن أصبح شيخ الديار المصرية فى علم العربية . وعليه تتلمذ أبو حيان حين نزوله مصر ، وله مصنفات مختلفة من أهمها شرح على المقرب لابن عصفور . وكان يرى أن فائدة العدل فى مثل لفظة عمر الاختصار فهى أخصر من عامر[٩] .

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ٢١٤ .

(٢) انظر ترجمته فى إنباه الرواة ٢/ ٣١١ وابن خلكان ١/ ٣٤٥ وطبقات القراء ١/ ٥٦٨ وطبقات الشافعية ٥/ ٢٦ ومعجم الأدباء ١٥/ ٦٥ وبغية الوعاة ص ٣٤٩ .

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ١٣٧ .

(٤) الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٨ .

(٥) الأشباه والنظائر ٢/ ١٩٠ .

(٦) الأشباه والنظائر ٢/ ١٩٢ .

(٧) انظر الأشباه والنظائر ٣/ ١٥٨ .

(٨) انظر ترجمته فى بغية الوعاة ص ٦ .

(٩) الأشباه والنظائر ١/ ٣١ .

وأجمع النحاة أن مضافًا إليه محذوفًا فى مثل « قطع الله يَدَ ورجلَ من قالها » واختلفوا من أى الكلمتين حُذف من يد أو رجل . واختار رأى سيبويه القائل بأن المضاف إليه المحذوف مع رجل لا يد[1] . وكان يقول : لا يُثَنَّى « بعض » ولا يُجْمع حَمْلا على « كل » لأنه نقيض ، وحكم النقيض أن يجرى على نقيضه[2] . وكان يختار مذهب سيبويه فى أن عسى فى مثل « عساى وعساك » خرجت عن بابها وعملت عمل لعل[3] . وكان يقول لا يضاف من ظروف المكان سوى حيث[4] . وكان الجمهور يذهب إلى أن الحرف معناه فى غيره وذهب إلى أنه يدل على معنى فى نفسه[5] . وكان يرى رأى ابن عصفور فى العطف على محل الجملة فى التعليق بالنصب مستدلين بقول كثيِّر :

وما كنت أدرى قبل عَزَّةَ ما البُكا ... ولا موجعاتِ القلبِ حتى تولَّتِ

بعطف كلمة موجعات على جملة « ما البكا » [6] . وكان يقول إنما كُسرت النون فى المثنى لسكونها وسكون الألف قبلها[7]! . وله تعليلات مختلفة ساق منها السيوطى أطرافًا[8] . وكان يذهب مع أستاذه ابن مالك إلى جواز مجىء المبتدأ مؤخراً نكرة مع جملة سابقة له مثل « قصدك غلامه رجلٌ »[9] والأولى أن تكون رجل فاعلا مؤخراً . ونَصّ على أن « لو ما » مثل لولا تمامًا يحذف بعدها الخبر ويذكر الجواب مثل « لوما محمدٌ ما جئت »[10] .

وربما كان أنبه تلاميذ أبى حيان ابن[11] أم قاسم الحسن بن قاسم المتوفى سنة ٧٤٩ للهجرة ، وأم قاسم جدته لأبيه ، نُسب إليها . وله شرح على المفصل للزمخشرى وثان على التسهيل وثالث على الألفية لابن مالك . وتحتفظ كتب النحو له بآراء مختلفه ، من ذلك أنه كان يرى أن المحذوف فى « إنا وأنا ولكنا » النون

(١) الأشباه والنظائر ١/٤٢ .
(٢) الأشباه والنظائر ١/١٩٦ .
(٣) نفس المصدر ١/٢٢٩ .
(٤) الأشباه والنظائر ٢/٨٨ .
(٥) الهمع ١/٤ والأشباه والنظائر ٣/٢ .
(٦) المغنى ص ٤٦٧ .
(٧) الأشباه والنظائر ١/١٩٦ .
(٨) انظر الأشباه والنظائر ١/٢٤٢ ، ١/٢٦٢ ، ١/٢٧٠ ، ٢/٨٨ .
(٩) الهمع ١/١٠١ .
(١٠) الهمع ١/١٠٥ .
(١١) انظره فى البغية ص ٢٢٦

الأولى لا الثانية لأنها اسم ، والحروف أولى بالحذف من الاسم[١] . وكان يتصدى لأستاذه أبي حيان كثيراً ، وخاصة حين يعارض ابن مالك ، ونراه يحكى عبارته حينئذ بصيغة قيل[٢] ، ومما عارضه فيه منحازًا لابن مالك أن حرى من أخوات كاد وليست اسمًا منونا بمعنى حقيق[٣] . وقد أنكر رأيه فى جواز حذف العائد المتصل بليت فى مثل «جاء الذى ليته زيد»[٤] وأكبر الظن أنه آن أن نفرد حديثًا أكثر تفصيلا لأهم نحوىٍّ مصرى ظهر فى القرن السابع الهجرى وهو ابن الحاجب .

## ابن[٥] الحاجب

هو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبى بكر المتوفى سنة ٦٤٦ للهجرة ، وُلد فى «إسْنا» بصعيد مصر سنة ٥٧٠ ونشأ بالقاهرة ، وأكبَّ على الدرس والتحصيل حتى أصبح علمًا فى الفقه على مذهب مالك وفى الأصول والنحو . وكان أبوه حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحى ، فغلبت عليه النسبة إلى وظيفته . ورحل إلى دمشق ، وأقبل الطلاب يُفيدون من علمه الغزير هناك ، ثم عاد إلى القاهرة فدرَّس النحو بالمدرسة الفاضلية ، ثم نزل الإسكندرية ولم تطل إقامته بها ، إذ سرعان مالبَّى نداء ربه . وله مصنفات كثيرة فى الفقه المالكى والأصول والعروض ، ولكن شهرته طبَّقت الخافقين بما صنفه فى النحو ، وأهم مصنفاته فيه الكافية وهى مطبوعة مراراً بشرح الرضى الإستراباذى وغيره ، وشَرح له الرضى أيضًا الشافية ، وهى فى فن التصريف وشرحه مطبوع . وفى دار الكتب المصرية مخطوطة من أماليه النحوية فى أكثر من سمائة وخمسين صحيفة .

ولابن الحاجب آراء كثيرة اتفق فيها مع بعض النحاة وأخرى خالف فيها جمهورهم ،

---

(١) الهمع ١/٦٤ .

(٢) الهمع ١/٧٢ .

(٣) الهمع ١/١٢٨ وما بعدها .

(٤) الهمع ١/٩٠ .

(٥) انظر فى ترجمة ابن الحاجب الديباج لابن فرحون ص ٣٧٢ وطبقات القراء للجزرى ١/٥٠٨ وشذرات الذهب ٥/٢٣٤ وطبقات القراء للذهبى ٢/٢٠١ وذيل الروضتين ص١٦٠، ١٨٢ وتاريخ ابن كثير ١٣/١٧٦ وبغية الوعاة ص ٣٢٣ .

من ذلك ذهابه — مع الجمهور — إلى أن الإعراب لفظى لا معنوى[١]. وكان يرى أن الأسماء «قبل تركيبها فى صيغ وعبارات» مبنية[٢] وأن « ذان وتان » الإشاريتين وُضعتا للمثنى وليستا مثنيين حقيقيين ، ومعنى ذلك أن ذان صيغة وضعت للرفع وذين صيغة أخرى وضعت للنصب والجر[٣] ، ومثلها تان . وذهب جمهور النحاة إلى أن مثل « غلامى » مبنى لإضافته إلى مبنى ، وخالفهم ابن الحاجب فعده معرباً مقدراً إعرابه بدليل إعراب نحو « غلامه وغلامك »[٤]. وذكر النحاة أن من مسوغات الابتداء بالنكرة أن يسبقها استفهام «مثل أتلميذ فى الفَصْل» وقصر ابن الحاجب ذلك على همزة الاستفهام المعادلة بأم مثل « أرجل فى الدار أم امرأة»[٥] واضطرب النحاة بإزاء قول الحكمى :

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضى بالهمِّ والحزَنِ

فقال بعضهم غير مبتدأ لا خبر له ، وقال ابن جنى — وتبعه ابن الحاجب — إن غير خبر مقدم محذوفٌ مبتدؤه ، إذ الأصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، ثم قدمت غير وما بعدها ، ثم حذف زمن — وهو المبتدأ — دون صفته ، فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فأتى بالاسم الظاهر مكانه[٦] ومما اتفق فيه مع أبى على الفارسى جواز تذكير الفعل مع فاعله إذا كان جمع مؤنث سالما ، فتقول قال الزينبات وقالت[٧]. وكان يذهب — مع الزمخشرى — إلى أن لام الابتداء هى التى تكون مع المبتدأ وحده فى مثل « لزيد قائم » ولقائم زيد ، أما ما سوى ذلك فسمّى اللام فيه لاماً مؤكدة مثل« إن محمداً لقائم »[٨]. وكان يذهب معه ومع الكوفيين فى الفاعل الساد مسد الخبر مع الوصف أن يكون اسماً ظاهراً

---

(١) الرضى على الكافية ١/١٥ وانظر الهمع ١/١٤ .

(٢) الرضى على الكافية ١/١٤ ، ٢/٢ .

(٣) الرضى ٢/٢٩ والمغنى ص ٣٨ والهمع ١/٤٢ .

(٤) الرضى ١/٣٠ .

(٥) الرضى ١/٧٩ وما بعدها والمغنى ص ٥٢٢ .

(٦) المغنى ص ١٧٢ .

(٧) الرضى ١/١٥٨ وانظر حاشية الشيخ يس على شرح التصريح على التوضيح ( طبعة عيسى البابى الحلبى ) ١/٢٨٠ .

(٨) الرضى ٢/٣١٤ ، ٣٣٠ والمغنى ص ٢٥٢ .

مثل أقائم الزيدان، لا ضميرًا مثل أقائم أنتما[١]. وكان يذهب مذهبه ومذهب الكوفيين فى أنه لو تلت « لو » أن المؤكدة كانت هى وما بعدها فاعلا بفعل مقدَّر تقديره ثبت[٢]. وكان يذهب إلى أن «إلا» لا يوصف بها مثل غير إلا إذا كانت تالية لجمع منكر غير محصور مثل (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) ومثل « ما جاءنى أحد إلا زيد » بخلاف « له على عشرة إلا درهمًا » فإنه يتعين حينئذ أن تكون إلا حرف استثناء[٣]. وكان يذهب فى تخريج المسألة الزنبورية فى رواية الكسائى : « فإذا هو إياها » مذهبًا بعيداً، إذ يجعل كلمة إياها منصوبة على الحال من الضمير فى الخبر المحذوف ، والأصل فإذا هو ثابت مثلها ، ثم حُذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب فى اللفظ على الحال على سبيل النيابة ، قال ابن هشام : وهو وجه غريب[٤]. وكان يرى مع الزجاج أن المضاف إليه مجرور بتقدير حرف مثل « اللام وفى ومن » لا بالمضاف كما ذهب سيبويه[٥]. وكان يزعم أن من العرب من يصرف سراويل وأنكر ابن مالك ذلك عليه[٦]. وكان يرى أن ما المصدرية قد تعمل عمل أختها أنْ كما فى الحديث : « كما تكونوا يولَّى عليكم »[٧] ومما انفرد به ذهابه إلى أن المفعول المطلق قد يكون جملة ، وجعل من ذلك مقول القول فى مثل « قال زيد عمرو منطلق » وذهب إلى أن المفعولين الثانى والثالث لأنبأ فى مثل «أنبأت زيداً عمراً فاضلا » مفعول مطلق لأنهما نفس النبأ ، يقول ابن هشام : « وهذا الذى قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح[٨]. وقد ذهب مع الزمخشرى إلى أن السموات فى قوله عزَّ شأنه : (خلق الله السموات) مفعول مطلق لا مفعول به[٩].

وكان ابن الحاجب دقيق النظر ، فخاض فى تعليلات كثيرة مستنبطًا منها

---

(١) الرضى ١/٧٧ وشرح التصريح على التوضيح ١/١٥٧ والمغنى ص ٦١٥ .

(٢) الرضى ٢ / ٣٦٣ والهمع ١ / ١٣٨ وانظر المغنى ص ٥٦٣ وموافقته الكوفيين فى باب التنازع .

(٣) الرضى ١/٢٢٥ .

(٤) المغنى ص ٩٧ .

(٥) الرضى ١/٢٢٥ والهمع ٢/٤٦ .

(٦) أوضح المسالك لابن هشام (بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد) طبع القاهرة ٣/١٤٢ .

(٧) المغنى ص ٧٧٩ .

(٨) المغنى ص ٧٣٧ وانظر ص ٤٨٩ .

(٩) شرح التصريح ١/٧٩ .

ما لا يكاد يقف به عند حد ، من ذلك تعليله بناء الاسم بشبهه الحرف من وجه واحد ومنعه من الصرف بشبهه للفعل من وجهين ، يقول : لأن الشبه بالحرف يبعده عن الاسمية ويعقد صلة بينه وبين ما لا يجانسه ، بينما الشبه بالفعل قريب ، ولذلك لابد من تعدد وجهه ، حتى يبتعد الاسم عن بابه ، ويقول إن صلة الحرف بالاسم كصلة الجماد بالإنسان بينما صلة الفعل بالاسم كصلة الإنسان بالحيوان[1]. ويتساءل : لم حُذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ولم يُفْعَل ذلك فى الموصول ؟ ويجيب بأن الصفة تدل على الذات التى دلّ عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف والتنكير ، لأنها تابعة للموصوف فى ذلك ، والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التى معه فى معنى اسم معرّف ، فلو حُذف لكانت الجملة نكرة فيختل المعنى[2].

## ٣

### ابن[3] هشام

هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى ، وُلد بالقاهرة سنة ٧٠٨ للهجرة ، وبها توفى سنة ٧٦١ وقد طارت شهرته فى العربية منذ حياته ، فأقبل عليه الطلاب من كل فجّ يفيدون من علمه ومباحثه النحوية الدقيقة واستنباطاته الرائعة . ويقال إنه لم يقرأ على أبى حيان سوى ديوان زهير ، وكأنه ثمرة العلماء المصريين من أساتذته ، وقد تحول يتعمق مذاهب النحاة ، وتمثّلها تمثلا غريبًا نادراً ، وهى مبثوثة فى مصنفاته مع مناقشتها وبيان الضعيف منها والسديد ، مع إثارته ما لا يُحْصَى من الخواطر والآراء فى كل ما يناقشه وكل ما يعرضه . وبلغ الإعجاب به لدى بعض معاصريه حداً

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٣٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٤٥ .

(٣) راجع فى ترجمة ابن هشام الدرر الكامنة لابن حجر ٧/٣٠٨ وشذرات الذهب ٦/١٩١ وبغية الوعاة ص ٢٩٣ والمنهج الاحمد للعليمى ص ٢٥٥ .

جعلهم يقولون إنه أنْحَى من سيبويه! وخلّف فى العربية مصنفات كثيرة، من أهمها كتاب « مُغْنِى اللبيب عن كتب الأعاريب » وقد اختط له منهجًا لم يُسْبَقْ إليه، إذ لم يُقِمْه على أبواب النحو المعروفة ، بل قسمه قسمين كبيرين قسما أفرده للحروف والأدوات التى تشبه مفاتيح البيان فى لغتنا ، ومضى يوضح وظائفها وطرق استخدامها مع عرض جميع الآراء المتصلة بها عرضًا باهراً . أما القسم الثانى فتحدث فيه عن أحكام الجملة وأقسامها المتنوعة وأحكام الظرف والجار والمجرور وخصائص الأبواب النحوية وصور العبارات الغريبة مع ما لا يكاد ينفد من ملاحظات وقواعد كلية تجسم أسرار العربية ، وقد طبع هذا الكتاب مراراً ، وطبع معه شرحان أو حاشيتان للأمير والدسوقى . ومن مصنفاته « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » وهو مطبوع مراراً ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى باسم « التصريح على التوضيح » وكتب عليه حاشيةً الشيخُ يس العليمى الحمصى ، والحاشية والشرح مطبوعان معه . ولابن هشام بجانب هذين المصنفين شُذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، وهو مطبوع مراراً ومثله « قَطْر النَّدا وبَلُّ الصَّدا » و « الإعراب عن قواعد الإعراب » . وله وراء ذلك مصنفات نحوية كثيرة لا تزال مخطوطة ومحفوظة على رفوف المكتبات المختلفة . وهو يمتاز فيها جميعًا بوضوح عبارته مع الأداء الدقيق إلى أبعد حدود الدقة مسهبًا مطنبًا أو موجزاً مجملا .

ومنهجه فى النحو هو منهج المدرسة البغدادية ، فهو يوازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة فى أقطار العالم العربى ، مختاراً لنفسه منها ما يتمشى مع مقاييسه مظهراً قدرة فائقة فى التوجيه والتعليل والتخريج ، وكثيراً ما يشتق لنفسه رأيًا جديداً لم يسبق إليه ، وخاصة فى توجيهاته الإعرابية على نحو ما يتضح لقارئ كتابه المغنى .

وهو فى أغلب اختياراته يقف مع البصريين ، من ذلك اختياره رأى سيبويه فى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ[1] ، وأن كان وأخواتها

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/١٥٨ .

تعمل الرفع فى اسمها والنصب فى خبرها[١] ، وأن المفعول به منصوب بالفعل[٢] ، وأن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة ولا بمعنى اللام المحذوفة[٣] ، وقد لا نبالغ إذا قلنا إنه كان يجل سيبويه إجلالا بعيداً ، كما كان يجل جمهور البصريين ، وفى كل جانب من كتاباته نراه متحمسًا لهم مدافعًا عن آرائهم ، من ذلك أنه كان يذهب مذهب يونس بن حبيب فى أن تاء أخت وبنت ليست للتأنيث[٤] . وكان يرى رأى سيبويه وجمهور البصريين فى أن المحذوف فى مثل «تأمرونى» نون الرفع لا نون الوقاية[٥] . وكان يرفض رأى الكوفيين القائل بأن أسماء الإشارة قد تحل محل أسماء الصلة ، فى مثل : « وهذا تحملين طليق » إذ يعرب الكوفيون هذا اسم موصول بمعنى الذى[٦] ، كما رفض رأيهم متشيعًا للبصريين فى أن الوصف يسد معه الفاعل مسد الخبر إذا لم يتقدمه نفى أو استفهام فى مثل « خبيرٌ بنو لهب »[٧] وكان يحتم مع جمهور البصريين أن يكون الخبر مع الظرف والجار والمجرور محذوف وتقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر[٨] . وكان يختار رأى سيبويه فى أن المرفوع بعد لولا فى مثل « لولا محمد لهلك العرب » مبتدأ مرفوع بالابتداء ، يقول : « وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا ، خلافًا لزاعمى ذلك»[٩] واختار رأيه فى أن عسى فى مثل عساك وعساه تجرى مجرى لعل ، ويوضح ذلك قائلا إن فى مثل هذا التعبير ثلاثة مذاهب : أحدها أنها أُجريت مجرى لعل فى نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت لعل مجراها فى اقتران خبرها بأن ، قاله سيبويه ، والثانى أنها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ، قاله الأخفش ، ويورد ابن هشام عليه اعتراضين ، كما يعترض على المذهب الثالث فيها ، وهو مذهب المبرد وأبى على الفارسى ،

(١) التصريح ١/١٨٤ .
(٢) التصريح ١/٣٠٩ .
(٣) التصريح ٢/٢٤ .
(٤) التصريح ١/٧٤ .
(٥) المغنى ص ٣٨٠ والتصريح ١/١١١ .
(٦) التصريح ١/١٣٩ .
(٧) التصريح ١/١٥٧ .
(٨) التصريح ١/١٦٦ وانظر ابن يعيش ١/٩٠ .
(٩) المغنى ص ٣٠٢ والتصريح ١/١٧٨ وانظر ابن يعيش ١/٩٥ ، ٣/١١٨ .

إذ ذهبا إلى أنها باقية على إعمالها عمل كان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس [١] وواضح من اعتراضه على المذهبين الثانى والثالث أنه إنما يرتضى مذهب سيبويه . وكان يقف معه ضد الكسائى فى أن زيداً فى مثل « هل زيداً رأيته » منصوب على الاشتغال بفعل محذوف ولا يصح أن يكون مبتدأ [٢] ، وأن حيث لا تضاف إلى المفرد قياساً [٣] ، وأن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال والاستقبال وقد تمسك الكسائى بإعماله وهو بمعنى الماضى فى الآية الكريمة : ( وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوَصيد ) وخرّج ذلك ابن هشام على حكاية الحال [٤] . ومما خالف فيه الكسائى أيضاً متشيعاً لسيبويه وجمهور البصريين أن معمول اسم الفعل لا يصح أن يتقدم عليه [٥] ، وأن « إذن » الناصبة للمضارع لابد أن تتصدر الجملة [٦] ، وأن المضارع يُنْصَبُ بأن مضمرة وجوباً بعد اللام وأو وحتى والفاء والواو [٧] . وكان يأخذ برأى سيبويه فى أن « إذما » حرف شرط مثل إن الشرطية تماماً خلافاً للمبرد والفارسى القائلين بأنها ظرف زمان [٨] ، وكذلك أخذ برأيه فى أنه لا يجوز أن يقال : « هذا لك وأباك » بنصب أباك مفعولا معه لعدم تقدم فعل فى الجملة أو شبهه خلافاً للفارسى [٩] . ومما كان يأخذ فيه برأى جمهور البصريين أنّ « زيد » فى « مثل إنْ زيد قام » فاعل لفعل محذوف لا مبتدأ خلافاً للأخفش والكوفيين [١٠] ، وأن الفاعل لا يصح أن يتقدم على فعله خلافاً لأهل الكوفة [١١] .

وليس معنى ذلك أنه كان متعصباً لسيبويه وجمهور البصريين ، وإنما معناه أنه كان يوافقهم فى الكثرة الكثيرة من آرائهم النحوية ، ولكن دون أن يوصد الأبواب أمام بعض آراء الكوفيين والبغداديين حين يراها جديرة بالاتباع ، ومما كان يتابع فيه الكوفيين أن الفعل ماض ومضارع فقط وأن الأمر فرع من

---

( ١ ) المغنى ص ١٦٤ .
( ٢ ) التصريح ١ / ٢٩٧ .
( ٣ ) التصريح ٢ / ٣٩ والمغنى ص ١٤١ .
( ٤ ) التصريح ٢ / ٦٦ .
( ٥ ) التصريح ٢ / ٢٠٠ .
( ٦ ) التصريح ٢ / ٢٣٤ .
( ٧ ) التصريح ٢ / ٢٣٥ .
( ٨ ) التصريح ٢ / ٢٤٧ وانظر المغنى ص ٩٢ .
( ٩ ) التصريح ١ / ٣٤٣ .
( ١٠ ) التصريح ١ / ٢٧٠ .
( ١١ ) التصريح ١ / ٢٧١ .

المضارع المصحوب بلام الطلب فى مثل لتقم، حُذفت للتخفيف فى مثل قم واقعد وتبعها حرف المضارعة، يقول: « و بقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النهى ولم يُدلّ عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وُضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده »[١]. وكان سيبويه يذهب إلى أن « أبؤسا » فى مثل « عسى الغوير أبؤسا » خبر عسى، وذهب الكوفيون ومعهم ابن هشام إلى أن « أبؤساً » خبر لكان أو يكون محذوفة أى يكون أبؤساً، والجملة خبر عسى[٢]. وذهب سيبويه إلى أن « كيف » تكون دائماً ظرفاً وذهب الكوفيون وتابعهم ابن هشام إلى أنها تكون ظرفاً أحياناً وأحياناً اسما غير ظرف، بدليل أنه يبدل منها بالرفع فيقال كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟ ولا يبدل المرفوع من المنصوب[٣]. وكان جمهور البصريين يمنع توكيد النكرة مطلقاً وأجازه الأخفش والكوفيون إذا أفاد، وتابعهم ابن هشام، مصححاً مثل « اعتكفت أسبوعاً كله »[٤]. ومما أخذ فيه برأى الكوفيين إنكار أن التفسيرية محتجاً بأنه إذا قيل « كتبت إليه أنْ قم » لم يكن قم نفس كتبت. ولهذا لو جئت بأى مكان أن فى المثال لم تجده مقبولا فى الطبع[٥]. وكان يجوّز مع الكوفيين منع صرف المنصرف فى ضرورة الشعر[٦]، وكذلك مدّ المقصور كقول بعض الشعراء: « فلا فقر يدوم ولا غناء » بمدّ كلمة غِنى[٧]. وجوّز أيضاً مع الكوفيين عدا الفرّاء العطف على الضمير المتصل المخفوض بدون إعادة الخافض لقراءة حمزة وغيره: (تساءلون به والأرحامِ) بالخفض عطفاً على الهاء المخفوضة بالباء[٨]، كما جوّز معهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول مستدلا بقراءة ابن عامر: (وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم) بإضافة قتل إلى شركائهم أو بعبارة أخرى إضافة المصدر إلى فاعله مع الفصل بينهما بالمفعول به وهو كلمة (أولادهم[٩]).

(١) المغنى ص ٢٥٠ والتصريح ١/٥٥.
(٢) المغنى ص ١٦٤ والتصريح ١/٢٠٤
(٣) المغنى ص ٢٢٦ والهمع ١/٢٠٢.
(٤) التصريح ٢/١٢٤.
(٥) المغنى ص ٢٩.
(٦) التصريح ٢/٢٢٨.
(٧) التصريح ٢/٢٩٣.
(٨) التصريح ٢/١٥٠.
(٩) التصريح ٢/٥٧.

وكان يأخذ برأى الفراء فى أن «لو» قد تكون حرفًا مصدريًا بمنزلة أن المصدرية إلا أنها لا تنصب المضارع ، ويكثر وقوعها حينئذ بعد ودّ ويودّ مثل: (ودّوا لو تدهن) و( يودّ أحدهم لو يعمّر ) وقد تقع بدونهما كقول قُتَيْلة :

ما كان ضَرّك لو مننتَ وربما     مَنّ الفتى وهو المَغيظ المُحْنَقُ

ويعرض لرأى جمهور البصريين فى أنها فى هذه المواضع شرطية وأن جوابها محذوف ، ويقول : «لا خفاء بما فى ذلك من التكلف» [1] .

وعلى نحو ما كان يختار ابن هشام لنفسه من المدرستين الكوفية والبصرية كان يختار لنفسه أيضًا من المدرستين البغدادية والأندلسية ، ومما اختاره من آراء أبى على الفارسى أن «حيث» قد تقع مفعولا به كما فى قوله تعالى : ( الله أعلم حيث يجعل رسالته ) [2] وأن قلما فى مثل« قلما يقوم زيد » لا تحتاج لفاعل ، لأنها استُعملت استعمال ما النافية [3] ، وأن «ما» قد تأتى زمانية ، يقول: « وهذا ظاهر فى قوله تعالى : ( فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ) أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم» [4]. ووافق ابن جنى فى أن الجملة قد تبدل من المفرد كقول بعض الشعراء:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً     وبالشام أخرى كيف يلتقيانِ

على تقدير أن جملة الاستفهام « كيف يلتقيان » بدل من كلمتى « حاجة وأخرى» أى إلى الله أشكو حاجتين : تعذرَ التقائهما [5] . وقد أكثر من مراجعة الزمخشرى ، ويكفى أن نذكر من ذلك ثلاثة أمثلة ، أولها رده ما ذهب إليه من أن « لن » تقتضى تأبيد النفى وتوكيده ، يقول : « وكلاهما دعوى بلا دليل ، ولو كانت للتأبيد لم يقيَّد منفيها باليوم فى قوله تعالى : ( فلن أكلّم اليوم إنْسيًّا ) ولكان ذكر الأبد فى ( ولن يتمنَّوه أبداً ) تكراراً والأصل عدمه» [6] . وثانى الأمثلة ماذهب إليه الزمخشرى فى الواو من أنها قد تأتى للإباحة مثل أو ، وذلك فى تعليقه بتفسيره على آية البقرة: ( فإذا أمنتم فمن تمتّع بالعمرة إلى الحج فما استيسَر من

---

(١) المغنى ص ٢٩٣ والتصريح ٢/٢٥٤ .
(٢) المغنى ص ١٤٠ .
(٣) المغنى ص ٧٥٠ .
(٤) المغنى ص ٣٣٥ .
(٥) المغنى ص ٤٧٥ والتصريح ٢/١٦٢ .
(٦) التصريح ٢/٢٢٩ والمغنى ص ٣١٤ .

الهَدْىِ فمن لم يجد فصيامُ ثلاثة أيام فى الحج وسبعةٍ إذا رجعتم تلك عشرةٌ كاملة ) فقد ذكر عند الكلام على قوله تعالى : ( تلك عشرةٌ كاملة ) أن الواو تأتى للإباحة نحو « جالس الحسن وابن سيرين » وأنه إنما جاء بتلك العبارة دفعًا لتوهم إرادة الإباحة فى قوله جَلَّ وعَزَّ : ( فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم ) يقول ابن هشام : «وقلده فى ذلك صاحب الإيضاح البيانى ولا تُعْرَف هذه المقالة لنحوى[١] . والمثال الثالث يتصل بعطف الزمخشرى كلمات وعبارات متباعدة فى الذكر الحكيم بعضها على بعض ، إذ ذهب فى قوله عَزَّ شأنه : ( اقتربت الساعةُ وانشقَّ القمر وإن يروا آيةً يُعْرِضوا ويقولوا سحْر مستمرّ وكذَّبوا واتبعوا أهواءهم وكلُّ أمر مستقرٌّ ) إلى أن ( كل أمر مستقرٌّ ) فيمن جَرَّ ( مستقر ) عطفٌ على الساعة ، وهى فى رأى ابن هشام مبتدأ حذف خبره . ومن ذلك ذهاب الزمخشرى إلى أن الآية رقم ٣٨ فى سورة الذاريات : ( وفى موسى إذ أرسلناه إلى فرعون بسلطان مبين ) معطوفة على الآية رقم ٢٠ : ( وفى الأرض آيات للموقنين ) وفى رأى ابن هشام أنها معطوفة على كلمة فيها فى الآية السابقة لها رقم ٣٧ : ( وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الأليم )[٢] . وليس معنى ذلك أنه كان يعارض دائمًا آراء الزمخشرى فقد كان يرتضى بل يستحسن كثيراً من آرائه ، من ذلك ما ذهب إليه من أن « أنما » بالفتح تفيد الحصر مثل « إنما » وقد اجتمعتا ، كما يقول ، فى قوله تعالى : ( قل إنما يوحى إلىَّ أنما إلهكم إلهٌ واحد )[٣] . ويقف بإزاء إفادة أما التوكيد فى مثل « أما زيد فمنطلق » ويقول : « قَلَّ من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشرى فإنه قال : "فائدة أما فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فإذا قصدتَ توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت : أما زيد فذاهب ، ولذلك قال سيبويه فى تفسيره : مهما يكن من شىء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مُدْل بفائدتين : بيان كونه توكيداً وأنه فى معنى الشرط»[٤] . وقد استصوب رأيه فى أن « قد » تأتى للتوقع وقد تأتى للتحقيق مثل ( قد يعلم ما أنتم

(١) المغنى ص ٦٦ .
(٢) المغنى ص ٦٠٥ وما بعدها .
(٣) المغنى ص ٣٩ .
(٤) المغنى ص ٥٩ .

به ) إذ دخلت لتوكيد العلم[1]

وأكثر الأندلسيين دورانا فى مصنفاته ابن عصفور وابن مالك وأبو حيان ، ومما اختاره من آراء الأول أن «لن» قد تأتى للدعاء ، والحجة فى ذلك قول الأعشى :

لن تزالوا كذلكم ثم لا زا ... تُ لكم خالدا خلودَ الجبالِ[2]

وأن محل الجملة فى التعليق النصب ، ولذلك يعطف عليها بالنصب مثل «عرفت مَنْ زيد وغيرَ ذلك من الأمور» وكان ابن عصفور يستدل بقول كُثَيِّر :

وما كنت أدرى قبل عَزَّةَ ما البُكا ... ولا موجعاتِ القلب حتى تولَّتِ

بنصب « موجعات » وعطفها على عبارة : « ما البكا » التى عُلِّق عنها فعل أدرى[3] . أما ابن مالك فهو صاحبه الذى عُنى بشرح مصنفاته مثل التسهيل والألفية ، ومن يقرؤه فى «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» يجده يتابعه فى جمهور آرائه ، وقلما خالفه ، وقد حكى آراءه أو قل كثيراً منها فى كتابه « المغنى » وتارة يوافقه وتارة يخالفه ، ومما وافقه فيه أن إلى قد تأتى بمعنى فى كما فى الآية الكريمة : ( ليجمعنكم إلى يوم القيامة )[4] وأنه يمكن تخريج مسألة الزُّنبُور : « فإذا هو إياها » على أن ضمير النصب استعير فى مكان ضمير الرفع ، يقول : ويشهد له قراءة الحسن : ( إياك تُعْبَدُ ) ببناء الفعل للمفعول[5] ، وأن حتى إذا عطفت على مجرور أُعيد الخافض فرقًا بينها وبين الجارة مثل مررت بالقوم حتى بزيد إلا إذا تعيَّن كونها للعطف مثل « عجبت من القوم حتى بنيهم » قال ابن هشام : وهو قيد حسن[6] ، وأن « عن» الجارة قد تفيد الاستعانة مثل « رميت عن القوس » أى بالقوس[7] ، ويقول : « عبارة ابن مالك فى قد حسنة فإنه قال إنها تدخل على ماض متوقع ، ولم يقل إنها تفيد التوقع . وهذا هو الحق »[8] ويتابعه فى أن كلا قد تأتى توكيداً لمعرفة مثل « يا أشبه الناسِ كلَّ

---

( ١ ) المغنى ص ١٨٨ وما بعدها .
( ٢ ) المغنى ص ٣١٥ .
( ٣ ) المغنى ص ٤٦٧ والتصريح ١ /٢٥٧ .
( ٤ ) المغنى ص ٧٩ .
( ٥ ) المغنى ص ٩٦ .
( ٦ ) المغنى ص ١٣٦ .
( ٧ ) المغنى ص ١٥٩ .
( ٨ ) المغنى ص ١٨٧ .

الناس بالقمر » وأنها ليست حينئذ نعتًا كما زعم أبو حيان[١] . وكان يعجب بقوله فى كيف : « لم يقل أحد إنها ظرف إذ ليست زمانًا ولا مكانًا ، ولكنها لما كانت تفسَّر بقولك على أى حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفاً ، لأنها فى تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليهما مجازاً »[٢] كما كان يعجب بقوله إن لما ظرف بمعنى «إذ» لا بمعنى حين كما زعم الفارسى وابن جنى[٣] . أما أبو حيان فإنه كاد أن لا يوافقه فى شىء ، وكان كما أسلفنا يكثر من الخلاف على ابن مالك ، وكأنما جعل ابن هشام نصب عينيه أن ينقض كل ما أورده عليه[٤] ، وكذلك على الزمخشرى[٥] .

ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إن أهم نحوى مصرى تعقبه فى آرائه هو ابن الحاجب ، وكثيراً ما يثبت عليه السهو والوهم والتعسف[٦] وكثيراً ما يتوقف لنقض آرائه[٧] . وكتابه « المغنى » فى الواقع موسوعة كبرى لعرض آراء النحاة السابقين له فى مختلف الأصقاع العربية ، وهو ليس عَرْضًا فقط بل هو مناقشة واسعة لتلك الآراء وتبين الصحيح منها والفاسد ، مع كثرة الاستنباطات ومع اشتقاق الآراء المبتكرة غير المسبوقة ، ويكفى أن نضرب لذلك بعض الأمثلة كذهابه إلى أن « عشر » فى قولنا اثنى عشر حالة محل النون فى اثنين ، وهى بذلك ليست مضافة إلى ما قبلها ولا محل لها من الإعراب[٨] . ومن ذلك أن كان وأخواتها ما عدا ليس تدل على الحدث كما تدل على الزمان[٩] ، وأن الحال كما تأتى مؤكدة لعاملها فى مثل « ولَّى مدبراً » تأتى مؤكدة لصاحبها مثل « جاء القوم طرًّا » و ( لآمن مَنْ فى الأرض كلهم جميعاً )[١٠] . وأهم من الآراء المبتكرة وضعه للضوابط النحوية على نحو ما يتجلى فى الأبواب الثانى والثالث والرابع والخامس من كتابه المغنى ، وقد بلغت حدًّا رائعًا من

---

(١) المغنى ص ٢١٢ .
(٢) المغنى ص ٢٢٦ .
(٣) المغنى ص ٣١٠ .
(٤) انظر المغنى ص ١١٧ ، ١٣٦ ، ٢١٢ ، ٢١٦ .
(٥) انظر مثلا المغنى ص ٣٢ ، ٣٩ ، ٢٠٨ .
(٦) انظر المغنى ص ٣٥ ، ٢٩٩ .
(٧) راجع المغنى ص ٧٣ ، ١٠٣ ، ٢٩٠ ، ٥١٤ .
(٨) الهمع ١/ ١٤ .
(٩) المغنى ص ٤٨٨ .
(١٠) المغنى ص ٥١٨ .

الدقة والسداد. ولا تقل عنها أهميةً القواعدُ النحوية الكلية التي ضمنّها الباب الثامن من هذا الكتاب ، وهي مقتبسة في جملتها من قواعد علم الأصول ، كقاعدة أن الشيء قد يُعْطَى حكمَ ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما. وقد عرضها في أربع وعشرين صورة جزئية[1] . ولعل في ذلك كله ما يصوّر من بعض الوجوه نشاطَ ابن هشام النحوى ومدى استيعابه لآراء النحاة السالفين ومدى فطنته في استخلاص الآراء واستنباطها والحوار فيها كأدق ما يكون الحوار مع النفوذ إلى القوانين النحوية الكلية العامة .

## ٤

### نحاة متأخرون

أخذت الدراسات النحوية تنشط في مصر نشاطًا واسعًا منذ عصر ابن هشام ، كما أخذ يتكاثر واضعو الشروح والحواشي على مصنفات ابن هشام وابن مالك ، وأول من نلقاه منهم ابن[2] عَقيل عبد الله بن عبد الرحمن المتوفى سنة ٧٦٩ للهجرة ، وهو يُعَدُّ في تلامذة أبي حيان . وكان يعنى بالقراءات والتفسير والأصول والفقه ، واشتغل بالقضاء فترة ، ودرّس للطلاب في غير مسجد بالقاهرة ، وله شرح على التسهيل لابن مالك وشرحه على الألفية ذائع مشهور ، وعُنِى به كثيرون فكتبوا عليه حواشي ، من أشهرها حاشية الخضرى ، وهى مطبوعة معه مراراً . ويمتاز هذا الشرح بوضوح العبارة وسهولتها وقربها من أذهان الناشئة ، وهو يصور فيه آراء النحاة وخاصة حين يخالفهم ابن مالك ، ويتصدى لابنه بدر الدين حين يخالف أباه في شروحه على مصنفاته : التسهيل وغيره، مثبتًا عليه السهو والخطأ[3] . ومر بنا أن ابن مالك كان يخالف البصريين وإمامهم سيبويه في آراء كثيرة ، وقد

---

(١) المغنى ص ٧٥١ .

(٢) انظر في ترجمة ابن عقيل بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٨٤ والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر رقم ٢١٥٧ وشذرات الذهب ٦/٢١٤ .

(٣) انظر مثلا شرح ابن عقيل ومعه حاشية الخضرى عليه (طبعة المطبعة الأزهرية سنة ١٣١٩ هـ) ١/١٨٧ وما بعدها .

توقف ابن عقيل إزاء كثير من هذه الآراء منحازاً للبصريين وسيبويه ، من ذلك ذهاب ابن مالك إلى أن الأسماء الخمسة مثل « أبوك » معربة بالحروف ، بينما ذهب سيبويه إلى أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء ، وبرأيه أخذ ابن عقيل ناعتاً له بأنه هو الصحيح[1] . وكان ابن مالك يختار اتصال الضمير فى مثل كنته وخلتنيه ، واختار سيبويه الانفصال ، فتقول كنت إياه وخلتنى إياه ، ويقول ابن عقيل : « مذهب سيبويه أرجح لأنه هو الكثير فى لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم »[2] . ويعرض لآراء النحاة فى رافع المبتدأ والخبر ، ويختار رأى سيبويه وجمهور البصريين وما ذهبوا إليه من أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، ويقول على هدى أستاذه أبى حيان : « وهذا الخلاف مما لا طائل فيه»[3] . ويذكر رأى ابن مالك فى أن عائد الصلة فى مثل«جاء الذى كلمت أمس » بدلا من كلمته ومثل « الذى أنا معطيك كتاب واحد» بدلا من معطيكه، ولا يلبث أن يقول : « كلام المصنف يقتضى أنه كثير وليس كذلك بل الكثير حذفه من الفعل ، وأما الوصف فالحذف منه قليل »[4] . وعلى هذا النحو كثيراً ما يراجع ابن مالك . وكان كثيراً ما يقرن آراءه فى الألفية بآرائه فى التسهيل وغيره .

وممن نلقاه فى القرن الثامن الهجرى ابن الصائغ[5] محمد بن عبد الرحمن المتوفى سنة ٧٧٦ للهجرة ، وقد ولى مدة قضاء العسكر وإفتاء دار العدل، ودرس للطلاب بالجامع الطولونى وغيره ، وله فى النحو مصنفات مختلفة ، منها التذكرة فى عدة مجلدات وشرح على ألفية ابن مالك . ومما حكاه له السيوطى فى الهمع من آراء ذهابه إلى أنه يجوز خلو جملة الصلة من ضمير يعود على الموصول يربطها به إذا عُطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه مثل « الذى يطير الذباب فيغضب زيد » لارتباطهما بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة[6] . وكان يذهب فى جملة « أبو من هو » فى قولك « عرفت زيداً أبو من هو » إلى أنها بدل اشتمال

(١) شرح ابن عقيل فى الطبعة السالفة ١/ ٣٦ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٥٨ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٩١ .

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٨٢ .

(٥) انظر فى ترجمة ابن الصائغ الدرر الكامنة رقم ١٣٤٧ وبغية الوعاة ص ٦٥ وشذرات الذهب ٦/ ٢٤٨ .

(٦) الهمع ١/ ٨٦ .

من زيد، بينما ذهب ابن عصفور إلى أنها بدل كل من كل[١] . وذهب إلى أن « عوض » بنيت على الضم مع أنها غير مضافة إلى جملة حملا على نقيضتها « قط »[٢] . وكان يرى أن « زيتا » فى مثل « ادهنت زيتاً » منصوبة على نزع الخافض بدليل قولك « ادهنت بزيت » وأنه ينبغى أن يوقف على ما يماثل هذه الصيغة ويعرب تمييزاً عند السماع مثل « امتلأ الإناء ماء » للزوم كلمة ماء التنكير ووجوب تأخيرها بإجماع[٣] .

ونمضى فى القرن التاسع الهجرى ، فنلتقى بنحويين كثيرين ، من أنبههم الدمامينى[٤] محمد بن أبى بكر بن عمر الإسكندرى المتوفى سنة ٨٣٧ للهجرة، ناب فى الحكم وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو ، وأقرأ بالإسكندرية ، ودخل اليمن سنة ٨٢٠ وركب البحر إلى الهند ، وظل بها إلى أن لبّى نداء ربه . وله من التصانيف النحوية شرح على التسهيل لابن مالك وشرح على مغنى ابن هشام سماه « تحفة الغريب فى حاشية مغنى اللبيب » تحامل فيه تحاملا شديداً على ابن هشام ، مما جعل الشُّمُنّى الإسكندرى المتوفى سنة٨٧٢ للهجرة يتعقبه فى حاشيته على المغنى وقد سماها « المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام » والحاشيتان جميعًا مطبوعتان معًا . ومن أمثلة تعقبه لابن هشام فى مغنيه أنه ذهب فى باب « أم » إلى أنها هى التى يتعين وقوعها بعد همزة التسوية لا « أو » فلا يقال : « سواء أكان كذا أو كذا » ولكن يقال « سواء أكان كذا أم كذا » وكذلك « سواء كان كذا أم كذا » بدون همزة التسوية ، ولاحظ الدمامينى أن ذلك إنما يكون حين تتلو سواء الهمزة ، وهى غير لازمة ، فيجوز مجىء أو فى مثل «سواء علىّ قمت أو قعدت » وفى قول الفقهاء : « سواء كان كذا أو كذا » . وذكر ابن هشام فى باب « جَيْر» أنها حرف بمعنى نعم، لا اسم بمعنى حقًّا فتكون مصدراً. وراجعه الدمامينى بأنها بمعنى حقًّا ، وأنها بُنيت مثل ما التى بمعنى شىء ، وعلة

(١) الهمع ١/١٥٥ .
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ١/١٩٦ .
(٣) الأشباه والنظائر ٢/٨٣ .
(٤) انظر فى ترجمة الدمامينى بغية الوعاة ص ٢٧ والضوء اللامع للسخاوى ج٧ رقم ٤٤٥ والشذرات ٧/١٨١ والبدر الطالع للشوكانى ٢/١٥٠ .

بنائها موافقتها لجير الحرفية ، ونقض عليه الشمنى كلامه قائلا إن ما إنما بنيت لمشابهتها الحرف فى الوضع بخلاف جير وأن من يقولون باسميتها لا يثبتون جير الحرفية . وعرض ابن هشام فى باب « ما» إلى أنها تكون مصدرية زمانية وأنها تدل على الزمان بالنيابة لا بذاتها مثل ( ما دمت حيًّا ) أصله فى تقريره مدة دوامى حيًّا ، واعترضه الدمامينى وقال إن « ما » لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق الأصالة ولا بطريق النيابة وإنما يُفْهَمُ الزمان فى مثل الآية بقرينة. وكان يذهب إلى أن الإضافة فى « يومئذ » ليست من إضافة أحد المترادفين للاخر ، وإنما هى من إضافة الأعم للأخص مثل « شجرعِنَب »[1] ومن غريب ما كان يذهب إليه أن جملة الصلة لها محل من الإعراب[2] .

ومن نحاة النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى الكافِيَجِى[3] محمد بن سليمان الرومى المتوفى سنة ٨٧٩ للهجرة، وُلد فى بلاد الروم، ثم دخل الشام وبيت المقدس واستقر فى القاهرة ودرس فى الشيخونية وغيرها ، وكان لا يشق غباره فى الفلسفة والمنطق والنحو ، وأكثر تآليفه مختصرات وأجلها وأنفعها شرحه على قواعد الإعراب لابن هشام . ومما أحصى له السيوطى تلميذه من آراء أنه كان لا يسوّغ الإخبار بجملة ندائية مثل زيد يا أخاه ولا مصدَّرة بلكن أو بل أو حتى[4] . وكان يرى أن «إذن» فى قوله تعالى : (ولئن أطعتم بشراً مثلكم إنكم إذن لخاسرون) ليست إذن المعهودة وإنما هى إذاً الشرطية حُذفت جملتها التى تضاف إليها وعُوض عنها التنوين كما فى « يومئذ »[5] . وكان يجوّز خلافاً لسيبويه العطف على معمولى عاملين مختلفين مطلقًا مثل «كان آكلا طعامًا زيد وتمراً عمرو» ومثل

---

(١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ومعه حاشية الشيخ يس (طبع المطبعة الأزهرية سنة ١٣٢٥ هـ .) ١/٣٥ .

(٢) انظر حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/١٤٢ ومن ملاحظاته الدقيقة أن كلا من الألف والتاء فى جمع المؤنث السالم جاء للتأنيث والجماعة ، أما الألف فى مثل حبلى ورجال وأما التاء فى مثل فاطمة ومثل كمأة جمع كم ، انظر حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/٧٩ .

(٣) راجع فى ترجمة الكافيجى الضوء اللامع ج ٧ رقم ٦٥٥ وشذرات الذهب ٧/٣٢٦ وبغية الوعاة للسيوطى ص ٤٨ .

(٤) الهمع ١/٩٦ .

(٥) الهمع ١/٢٠٥ .

«لا فى الدار زيد والحجرة عمرو» على الرغم من أن مثل ذلك لم يأت عن العرب، وكان يحتج لرأيه « بأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يُحتاج إلى النقل والسماع وإلا لزم توقفُ تراكيب العلماء فى تصانيفهم عليه »[١].

ولمع حينئذ اسم الشيخ خالد[٢] الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥ للهجرة، ولد بجرجا ونشأ بالقاهرة وأكبَّ على علوم اللغة والنحو ، ولازم الشمُنِّى وغيره ، وأقرأ الطلاب فى الأزهر فنُسب إليه ، ومن مصنفاته النحوية « المقدمة الأزهرية فى علم العربية » وشرحٌ عليها وهما مطبوعان ، وشرح على كتاب ابن هشام « الإعراب عن قواعد الإعراب » وشرح على الآجرومية وشرح على الألفية وأهم شروحه « شرح التصريح على التوضيح » لابن مالك وهو مطبوع بمصر فى مجلدين مراراً . ويقول فى مقدمته إنه مزج كلامه فى شرحه بكلام ابن هشام وإنه ذكر أوجه الخلاف فى المسائل النحوية وعللها وما يُطْوَى فيها من أدلة ، وإنه أوضح ما شاب كلام ابن هشام أحياناً من تناقض وما خالف فيه ابن مالك مع النصِّ دائمًا على ما انفرد به ، وقد صوَّرنا ذلك فى حديثنا عن ابن هشام مثبتين كثيراً من المواضع التى نَصَّ فيها صاحب التصريح على آرائه . وهو عادة يفيض فى بيان الخلاف وما يسنده من علل ، كما أشرنا ، ويكفى أن نمثل لذلك بمثال واحد هو تخفيف النون فى قراءة نافع : ( تأمرونى وتحاجونى) يقول: « الصحيح عند سيبويه أن المحذوف نون الرفع واختاره ابن مالك ، لأن نون الرفع عُهد حذفها للجازم والناصب ولتوالى الأمثال فى نحو ( لتبلون ) ولأن نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفاً كما فى قراءة أبى عمرو نحو (يأمركم) . .وقيل المحذوف نون الوقاية لا نون الرفع وجزم ابن هشام به فى الشذور ، وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبى على وابن جنى وأكثر المتأخرين واستدلوا له بأوجه ، أحدها أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف ، وثانيها أن نون الرفع علامة الإعراب فالمحافظة عليها أولى ، وثالثها أن نون الرفع لعامل ، فلو حُذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر

(١) الهمع ٢/١٣٩ .

(٢) انظر فى ترجمة الشيخ خالد الكواكب السائرة ١/١٨٨ والخطط الجديدة لعلى مبارك ١٠/٥٣ وشذرات الذهب ٨/٢٦ والضوء اللامع ج ٣ رقم ٦٦١ .

مع إمكانه»[١].

وكان يعاصره السيوطى ، وسنخصه بكلمة أكثر تفصيلا ، وربما كان أنبه نحوىٍّ أخرجته مصر فى القرن العاشر الهجرى الأشمونى [٢] : نور الدين على بن محمد بن عيسى المتوفى سنة ٩٢٩ للهجرة ، أخذ عن الكافيجىّ وغيره من نحاة عصره فى القاهرة ، وكان عالمًا زاهداً متقشفاً ، يكبُّ على النحو وتدريسه للطلاب. ومن أهم مصنفاته النحوية شرحه على الألفية الذى سماه « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » وقد تمثل فيه الشروح الكثيرة التى سبقته تمثلا منقطع النظير كما تمثل كتابات النحاة المختلفين وتحوّل ذلك كله سيولا فى شرحه . وعادة يعرض الآراء المختلفة وما يسندها من علل ، وكثيراً ما يختار لنفسه الرأى الصحيح عنده مصرحًا بذلك على نحو قوله فى الإعراب : « فى الاصطلاح فيه مذهبان أحدهما أنه لفظى واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين وعرّفه فى التسهيل بقوله : ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، والثانى أنه معنوى والحركات دلائل عليه واختاره الأعلم وكثيرون ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ؛ وعرّفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديراً. والمذهب الأول أقرب إلى الصواب لأن المذهب الثانى يقتضى أن التغيير الأول (وهو الانتقال من الوقف إلى الرفع ) ليس إعرابًا لأن العوامل لم تختلف بَعْدُ وليس كذلك »[٣] . وواضح هنا استمداده تعريف الإعراب من التسهيل؛ مصنّف ابن مالك المعروف وهو يكثر فى شرحه كله من الاستمداد منه : استمداد التعاريف وآراء النحاة وبراهينهم على تلك الآراء . وقد يناقش المصنف فى بعض ما ذكره فيه على نحو مناقشته له فى أن المضارع حين يتصل بنون الإناث يصبح مبنيًّا بلا خلاف ، يقول : «وليس كما قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلى إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالفعل

---

(١) انظر شرح التصريح ومعه حاشية الشيخ يس ١/١١١ .

(٢) انظر فى ترجمة الأشمونى الضوء اللامع ٦/٥ وشذرات الذهب ٨/١٦٥ .

(٣) شرح الأشمونى ومعه حاشية الصبان (طبع دار الكتب العربية الكبرى) ١/٤٣ .

الماضى»[1] . ويتوقف بإزاء اختيار المصنف للضمير المتصل فى مثل «كنته وخلتنيه» مخالفًا بذلك سيبويه الذى كان يختار كما قدمنا الضمير المنفصل فيقال «كنت إياه وخلتنى إياه» ، قائلا : «وافق الناظم [للألفية] أى ابن مالك فى التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال فى باب خلتنيه لأنه خبر مبتدأ فى الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته فإنها خبر مبتدأ فى الأصل ولكنه شبيه بهاء ضربته فى أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل . أما ما اختاره الناظم هنا فهو مختار الرمانى وابن الطراوة»[2] . وعلى هذا النحو لا يزال يقابل آراء ابن مالك فى الألفية على آرائه فى التسهيل وآراء النحاة المختلفين من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين ، وكثيراً ما يفصح عن رأيه مبينًا وجهة نظره .

وتظل الدراسات النحوية ناشطة فى العصر العثمانى ، ويتكاثر الشراح وأصحاب الحواشى ، ومن أشهرهم فى القرن الحادى عشر الهجرى الشنوانى المتوفى سنة ١٠١٩ والدنوشرى المتوفى سنة ١٠٢٥ والشيخ يس صاحب حاشية التصريح على التوضيح المتوفى سنة ١٠٦١ . ويلقانا فى القرن الثانى عشر الهجرى الحفنى المتوفى سنة ١١٧٨ ومحمد الأمير وله حاشية على المغنى مطبوعة فرغ من تأليفها — كما قال فى خاتمتها — سنة ١١٨٨ . ولعل أكثر أصحاب الحواشى والشروح فى هذا العصر شهرةً الصبان[3] محمد بن على المتوفى سنة ١٢٠٦ للهجرة ، وله مصنفات مختلفة فى المنطق والعروض والبلاغة ، وأهم مصنفاته حاشية على شرح الأشمونى ، وقد طُبعت مراراً ، ونراه يقول فى فاتحتها إنه سيلخص فيها زُبَدَ ما كتبه على هذا الشرح أعلامُ النحو السابقون مع تنبيهه على كثير مما وقع لهم من أسقام الأفهام وأوهام الأذهان ، ومع جلْبه فرائد من بنات فكره ، تقرُّ بها عين الناظر . وربما كان أكثر من عارضهم فى حاشيته أستاذه الحفنى ، وكانت له هو الآخر حاشية على الأشمونى ، ويكنى دائمًا عنه بكلمة «البعض»[4] . وهو يحمل مادة واسعة من خلافات النحاة يكمل

---

(١) الشرح المذكور ١/٥٧ .

(٢) شرح الأشمونى ١/١٠٣ .

(٣) راجع فى ترجمة الصبان تاريخ الجبرتى ٢/٢٢٧ والخطط التوفيقية ٣/٨٤ .

(٤) انظر المقدمة ١/٢ وقابل بـ ١/٢٢ ، ٤٣ وفى مواضع مختلفة .

بها ما ذكره الأشمونى فى شرحه، كما يحمل مادة واسعة من الاعتراضات والأجوبة .

ونمضى إلى العصر الحديث ، ويلقانا فى فاتحته الشيخ محمد[1] الدسوقى المتوفى سنة ١٢٣٠هـ / ١٨١٥م وكان يتصدر للإقراء فى الأزهر ، وله حاشية مطولة على المغنى لابن هشام ، وهى مطبوعة بمصر مراراً ، وتضم بين دفتيها عتاد الشروح والحواشى التى وُضعت على المغنى منذ ألفه صاحبه ، وتضم أيضا مباحث لغوية وأصولية مختلفة . وللشيخ حسن[2] العطار المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤م حاشية مختصرة على شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهرى طبعت بمصر مراراً . وربما كانت أهم الحواشى التى ألفت بمصر بعد ذلك حاشية الشيخ محمد الخضرى الدمياطى على ابن عقيل وقد توفى سنة ١٨٧٠م ، وهى تمتاز بالوضوح وغزارة المادة وخاصة فى بيان الخلافات النحوية وفى عرض آراء النحاة المتأخرين وخلاصة ما حشدوه فى حواشيهم وشروحهم من اعتراضات وأجوبة وحجج وأدلة . ومنذ أن أنشئت دار العلوم فى القرن الماضى يعم بمصر اتجاه جديد فى تصنيف النحو تصنيفاً يُقْصَدُ به إلى تيسيره على الناشئة ، وتلك وجهة أخرى غير وجهات المدارس التى حاولنا تصويرها فى هذا الكتاب ، ولعل من الخير أن نعود إلى الوراء ثانية لنترجم ترجمة موجزة للسيوطى ونعرّف تعريفاً مختصراً بكتبه وآرائه النحوية .

## السيوطى[3]

هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد المتوفى سنة ٩١١ للهجرة ، عكف على الدرس والتحصيل منذ نعومة أظفاره ، ولم يلبث أن أخذ فى التأليف والتدريس للطلاب فى المدرستين الشيخونية والبيبرسية . وهو أغزر العلماء المصريين

---

(١) انظر فى ترجمة الدسوقى تاريخ الجبرتى ٢٣١/٤ .

(٢) انظر فى ترجمة العطار تاريخ الجبرتى ٢٣٣/٤ والخطط التوفيقية ٤٨/٤ وتاريخ الآداب العربية فى القرن التاسع عشر لشيخو ٥١/١ .

(٣) راجع فى ترجمة السيوطى ترجمته لنفسه فى حسن المحاضرة ١٨٨/١ والضوء اللامع ج ٤ رقم ٢٠٣ والكواكب السائرة ٢٢٦/١ والبدر الطالع ٣٢٨/١ والنور السافر للعيدروسى ص ٥٤ وذيل الطبقات الكبرى للشعرانى ص ٤ .

فى عصره تأليفًا فى جميع الميادين : فى التفسير والحديث والفقه والتاريخ والتراجم واللغة والنحو . ومن أنفس كتبه اللغوية كتابه « المزهر فى علوم اللغة » وهو يضم مباحث واسعة فى فقه العربية . وله فى النحو مصنفات مختلفة ، منها شرحه لمغنى ابن هشام وشرحه لشواهده ، وكتاب الاقتراح فى أصول النحو ، ألَّفه كما يقول فى مقدمته على هدى كتاب الخصائص لابن جنى ، وقد لخص فيه جميع ما يتعلق بتلك الأصول ، ورجع أيضًا إلى كتابى « لمع الأدلة » و « الإغراب فى جدل الإعراب » لابن الأنبارى ، وأخذ من الأول لُبابه وأدخله فى ثنايا كتابه وضم خلاصة الثانى إلى مباحثه فى العلة . وهو يتناول فى الكتاب السماعَ والإجماع والقياس والاستصحاب والأدلة والتعارض والترجيح بين مذهبى البصريين والكوفيين ، ويتضح فى الأبواب الأخيرة أثر استضاءته بعلم أصول الفقه .

ومن مصنفاته فى أصول النحو وقواعده الكلية كتاب الأشباه والنظائر المطبوع مثل سالفه بحيدر آباد فى الهند ، وهو فى أربعة مجلدات ، وفيه يطبق على العربية المنهج الذى اتخذه الفقهاء فى مصنفاتهم للأشباه والنظائر فى الفقة ، ويصرح بذلك فى مقدمته له . ونراه يستعرض أهم ما ألفه الفقهاء فى هذا الموضوع . قائلا إنه وضع كتابه فى العربية على ضوء كتاب القاضى تاج الدين السبكى ، ما عدا صدره فإنه استلهم فيه كتاب الزركشى، والكتابان جميعا فى الأشباه والنظائر الفقهية . وكتاب السيوطى موزع على سبعة فنون : الأول فن القواعد والأصول التى تُرَدُّ إليها الجزئيات والفروع . . وهو — كما يقول — معظم الكتاب ومهمه ، والثانى فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات ، والثالث فن بناء المسائل بعضها على بعض ، والفن الرابع فن معرفة الجمع والفرق ، والخامس فن الألغاز والأحاجى والمطارحات ، والسادس فن المناظرات والمحاورات والفتاوى ، والسابع فن الأفراد والغرائب .

وله فى قواعد النحو والتصريف كتاب «همع الهوامع شرح جمع الجوامع » وهو موسوعة ضخمة لآراء النحاة فى تلك القواعد من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين ، ومع كل رأى حججه وأدلته، جمعها من نحو مائة مصنف ، لعل أهمها ارتشاف الضَّرَب لأبى حيان . وهو يتعقب فيه آراء النحاة حتى عصره ،

مستقصياً لها استقصاء دقيقاً، على نحو ما يتضح من ذكْرنا له الدائم فى هوامش هذا الكتاب . ومن حين لآخر تلقانا آراؤه النحوية ، وهى فى جمهورها اختيارات من آراء سابقيه ، من ذلك أنه كان يختار – وفاقاً لأبى حيان – أن الأسماء قبل تركيبها فى العبارات لامبنيّة ولا معربة لعدم الموجب لكل منهما[١] . وجاء عن العرب « وجدنى » فى وجدننى مع نون الإناث ، واختلف النحاة أى النونين المحذوفة : نون الوقاية أو نون الإناث ، وقال سيبويه : نون الإناث واختار قوله ابن مالك، وقال المبرد وابن جنى وأبو حيان: نون الوقاية ، لأن الأولى ضمير فاعل فلا تحذف ، واختار السيوطى رأيهم[٢] . وكان البصريون يمنعون تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلقين بالصلة على الموصول ، بينما كان الكوفيون – ومعهم السيوطى – يجيزون ذلك مطلقاً[٣] . وقد صوَّب رأى أستاذه الكافيجى فى إعراب « بحسبك درهم » إذ كان يرى أن بحسبك خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر[٤] . واختار رأى الكوفيين فى أن المبتدأ والخبر مترافعان كل منهما يرفع صاحبه[٥] . وفى باب كاد يقول : « زعم قوم أن نفى كاد إثبات للخبر وإثباتها نفى له ، وشاع ذلك على الألسنة . . والتحقيق أنها كسائر الأفعال نفيها نفى وإثباتها إثبات إلا أن معناها المقاربة لا وقوع الفعل فنفيها نفى لمقاربة الفعل ، ويلزم منه نفى الفعل ضرورة أن من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل ، وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل ولا يلزم من مقاربته وقوعه ، فقولك كاد زيد يقوم معناه قارب القيام ولم يقم ومنه (يكادُ زيتها يُضىء) أى يقارب الإضاءة[٦] . وكان الجمهور يذهب فى مثل « لا أبالك » إلى أن أبا مضافة إلى المجرور باللام الزائدة وذهب الفارسى – وتبعه السيوطى – إلى أن أبا مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر ، يقول : « وإنما اخترت رأى أبى على لسلامته من التأويل والزيادة والحذف وكلها خلاف الأصل »[٧] . ويقول فى باب النداء إن ابن مالك ذهب

(١) الهمع ١/١٩ .
(٢) الهمع ١/٦٥ .
(٣) الهمع ١/٨٨ .
(٤) الهمع ١/٩٣ .
(٥) الهمع ١/٩٥ .
(٦) الهمع ١/١٣٢ .
(٧) الهمع ١/١٤٥ .

إلى أن النداء بالهمزة قليل ويذكر أنه وقف على أكثر من ثلاثمائة شاهد لها وأنه لذلك أفردها بتأليف خاص[١]. ويعرض الآراء المختلفة فى سبب بناء «الآن» ويختار أنها معربة بالنصب على الظرفية[٢]، كما يختار عدم بناء المضاف لبناء المضاف إليه فى مثل يومئذ، متابعًا فى ذلك ابن مالك[٣]، ويتابع الشلوبين فى أن الجملة المفسرة تكون ذات محل أو غير ذات محل حسب ما تفسره[٤]، كما يتابع الفارابى فى أن رب تأتى للتقليل غالباً وللتكثير نادراً[٥]. وعلى هذا النحو لا يزال السيوطى يختار لنفسه من مذاهب النحويين ما يتجه عنده تعليله وما يراه أكثر سداداً. وهو بذلك يجرى فى اتجاه مدرسته التى كان أفرادها من المصريين لا يزالون يتخيرون من الآراء النحوية ما تستقيم حججه وبراهينه.

(١) الهمع ١/١٧٣.
(٢) الهمع ١/٢٠٨.
(٣) الهمع ١/٢١٨ وما بعدها.
(٤) الهمع ١/٢٤٨.
(٥) الهمع ٢/٢٥.

## خاتمة

هذا البحث موزّع على ثلاثة أقسام، أما القسم الأول فخاص بمدرسة البصرة، وقد تحدثتُ فيه عن وضع البصرة للنحو، مصوراً الأسباب التى دفعت إلى ذلك، وكيف أن جهود أبى الأسود الدؤلى وتلاميذه إنما تقف عند أول نَقْط يحرر حركات أواخر الكلمات فى الذكر الحكيم وكذلك عند أول نَقْط للحروف المعجمة فى المصاحف تمييزاً لها من الحروف المهملة .

وأولُ نحوى بصرى بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة نجد عنده مقدمات واضحة لوضع قواعد النحو هو ابن أبى إسحق الحضرمى، وخلَفه تلاميذه البصريون يتقدمهم عيسى بن عمر ، يتشددون فى اطراد القواعد النحوية مع دَعْمها بالعلل والأقيسة ، ومع الاستقراء الدقيق لقراءات القرآن الكريم مشتقين قواعدهم منها ومما كان يجرى على أفواه العرب الفصحاء فى بوادى نجد والحجاز وتهامة . وكانت الكوفة حتى منتصف القرن الثانى الهجرى مشغولة عن ذلك كله بترتيل القرآن ورواية الشعر والأخبار ، ولم تكن قد بلغت من الرقى العقلى ما بلغته البصرة ، مما أتاح لها وضع النحو وقواعده وأصوله وضعا نهائيًّا . وللخليل بن أحمد فى ذلك القِدْح المعلَّى ، فهو الذى أقام صَرْح النحو ، وهو الذى شاد قواعده وأركانه بحيث لم يعد فيها أى أمْت أو عوج أو انحراف ، وهو الذى صاغ قوانين أبنيته واشتقاقاته وإعلالاته وإبدالاته ، وهو الذى ضبط نظرية العوامل والمعمولات وبسَط ظلالها على جميع الكلمات والعبارات وكلّ ما يتصل بها من تقديرات وتأويلات واحتمالات ، وهو الذى أرسى قواعد السماع والتعليل والقياس ، فلا بد أن يُشْتَقّ كل قانون نحوى إما من استقراءات القراءات للذكر الحكيم وإما من مشافهة البدو الخُلَّص الذين لم تفسد سلائقهم ولا ألسنتهم ، ولا بد لكل قانون من علة أو علل عقلية تسنده ، ولا بد له من أن يقوم على القياس ، قياساً يجرى على الكثرة المطردة من كلام العرب، ويتسع ليجرى عليه كل ما ينشئ النحاة من صياغات

بقصد تمرين الناشئة. ويخلفه على هذه المادة النحوية العلمية الخصبة تلميذه سيبويه، ويعكف عليها محللا مستنبطًا، وما يلبث أن يؤلف فيها «الكتاب» الذى أحاط فيه بأصول النحو وقواعده ودقائقه والذى لم يترك فيه ظاهرة من ظواهره إلا أتقنها علمًا وفقهًا وتحليلا، ولم يُعْنَ فيه عناية واسعة بالحدود والتعريفات، إنما عنى بالتقسيمات والتفريعات، وكأنما كان يعنيه المنطق العملى بأكثر مما كان يعنيه المنطق النظرى التجريدى. ولا نبالغ إذا قلنا إنه هو الذى أعطى نظرية العوامل والمعمولات كل ما اتصفت به من حدة ومناهج صارمة فى الحذف والتقدير. وكان لا يبارَى فى تحليل العبارات وبيان ما يداخلها من وفرة الاحتمالات الإعرابية. ووضع نصب عينيه استقراء كلام العرب الفصحاء والنقل عن القُرّاء، بحيث لا يسجل شارة نحوية دون شاهد أو مثال، مع الإكثار من التعليلات لا للقواعد المطردة فحسب، بل أيضًا للأمثلة الشاذة، ومع وَصْل ذلك كله دائمًا بالأقيسة المنطقية السديدة. وحمل الأخفش الأوسط تلميذه الكتابَ عنه، وأخذ يقرئه تلاميذه من البصريين كما أقرأه الكسائى، وهو فى تضاعيف ذلك يضيف مادة غزيرة من التعليلات، مع فتحه الأبوابَ للإدلاء بآراء نحوية جديدة. وبذلك أعدّ النحاة من بعده كى تكثر اجتهاداتهم، ولا شك فى أنه هو الذى ألهم الكسائى إمام الكوفة أن ينفذ إلى مذهب نحوى مستقل يقابل مذهب المدرسة البصرية، يدل على ذلك أكبر الدلالة التقاؤه معه فى كثير من الآراء النحوية، بل أيضًا التقاؤه بعامة مع أئمة المدرسة الكوفية. وقد مضوا يتابعونه — باستثناء الفرّاء — فى الاحتجاج للقراءات الشاذة بأقوال العرب وما كانوا ينشدونه من أشعار. وفسح أيضًا للأشعار النادرة الخارجة على مقاييس مدرسته، وخالف سيبويه والخليل فى كثير من المسائل النحوية والصرفية، مع نثره لكثير من الآراء والمقترحات، مما يدل دلالة واضحة على خصب ملكاته. وأخذ عنه الكتابَ قُطْرب والجَرْمى، ولهما فى النحو آراء كثيرة تدل على بعد غورهما ودقتهما فى التفكير والاستنباط. وأنبه منهما وأشهر المازنى رفيق الجرمى ووارث حلْقته، وله فى النحو آراء طريفة، وهو الذى فصل التصريف عنه وصنّف فيه مصنفات قيمة نظّم فيها قواعده ومسائله، وجعله علمًا مستقلا بأبنيته وأقيسته وتمارينه. وخلفه تلميذه المبرد وهو آخر أئمة

المدرسة البصرية النابهين ، وكان يكثر من التعليلات والأقيسة ونثر الآراء ، كما كان ينكر بعض القراءات الشاذة مثل أستاذه المازنى والفرّاء الكوفى من قبله . وربما كان أهم تلاميذه الزجاج وابن السراج ، ولهما فى المسائل النحوية خواطر ومقترحات كثيرة ، وتلاهما السيرافى شارح كتاب سيبويه ، وهو فيه يتسع فى التعليلات والتأويلات والتخريجات ، ويُعَدُّ خاتمة نحاة البصرة المهمين .

والقسم الثانى من الكتاب خاص بمدرسة الكوفة ، وقد بدأت البحث فيها بالحديث عن نشأة النحو الكوفى وطوابعه ، ونقضتُ ما يقال من أن نشاط الدراسات النحوية فى الكوفة بدأ مبكراً عند الرُّواسى وأن معاذا الهرّاء الكوفى معاصره وضع علم الصرف ، إذ لا شك فى أن القول بذلك إنما هو ضرب من الوهم والبعد فى الخيال ، والصحيح أن هذا النشاط إنما بدأ بدءاً حقيقيًّا مع الكسائى وتلميذه الفرّاء . فهما اللذان رسما حدود النحو الكوفى وفصوله ووضعا أسسه وأصوله ، بحيث أصبح للكوفة مدرسة نحوية تستقل بطوابع خاصة من حيث الاتساع فى الرواية والقياس ومن حيث وضع مصطلحات جديدة وما يجرى معها من عوامل ومعمولات . وبتوضيح هذه الطوابع المستقلة نقضت ما زعمه قايل من أنه لم تكن للكوفة مدرسة نحوية خاصة ، كما نقضت ما توهمه بعض المعاصرين من بغدادية الفراء لما فى ذلك من مخالفة لطبائع الأشياء ، إذ لم تكن المدرسة البغدادية قد نشأت حتى عصره ، وأيضاً فإنه هو الذى أعطى النحو الكوفى صيغته النهائية ، ولولاه ما استقام هذا النحو ولا وُضع منهاجه ولا صُحِّحت حدوده ولا فُصِّلت مصطلحاته . وقد ثبَّت الكسائى أستاذه الأسس الأولى للمدرسة ، وكان يكثر من الخلاف على سيبويه والخليل فاسحاً فى قواعده للغات الشاذة ولغات البدو من أهل الحاضرة كما فسح لبعض القراءات الشاذة ، وكان أحيانًا يتجاوز السماع محتكماً إلى حسه اللغوى . ودائماً نجده يلتمس مخالفة المدرسة البصرية فى التوجيهات الإعرابية . وكان ينهج نهجه تلاميذه وخاصة هشاماً الضرير ، وألمعهم الفراء ، وهو — كما أسلفنا آنفاً — الذى رسَّخ أصول النحو الكوفى وفروعه وصاغ مصطلحاته ورفعها علماً منصوباً ، مع ما نثره من الخواطر التى لا تكاد تُحْصَى فى تفسير بعض الأدوات وفى العوامل والمعمولات ، وهو لا يبارَى فى تحليله لآى الذكر الحكيم وتوجيهاته لما يجرى فيها

من إعراب . ومع أنه كان يتسع — على هدى أستاذه — فى بسط ظلال السماع والقياس على الصيغ والعبارات نجده يتوقف أحيانًا وخاصة إزاء بعض القراءات الشاذة ، بل إنه ليصوغ توقفه أحيانًا فى صورة إنكار عنيف ،وهو بذلك يُعَدّ الملهم الحقيقى للبصريين الذين جاءوا من بعده وحملوا على بعض القراءات من مثل المازنى والمبرد ، وهى حملات لم يكن يراد بها — كما ظن بعض المعاصرين — الطعن على قُرّاء الذكر الحكيم ، إنما كان يُراد بها التثبت الدقيق إزاء ما رُسم فى المصاحف . وأهم خالفى الفراء فى إمامة المدرسة الكوفية ثعلب ، وهو يُعَدّ شارحًا لآراء إمامى المدرسة : الفراء والكسائى أكثرَ منه مستنبطًا للآراء النحوية الجديدة . ومن أنبه تلاميذه أبو بكر بن الأنبارى ، وكان حاذقًا فطنًا فدعّم النحو الكوفى بكثير من العلل القويمة السديدة . وظل هذا النحو حيًّا وظل علمه خفاقًا حتى العصور المتأخرة ،على نحو ما يلقانا فى القرن الثامن الهجرى عند ابن آجروم الصنهاجى المغربى .

وأما القسم الثالث فيتناول ثلاث مدارس ، أولها المدرسة البغدادية ، وقد لاحظت أنه تداولها جيلان : أول ، ثم ثان، أما الجيل الأول فغلبت عليه النزعة الكوفية على نحو ما نجد عند ابن كَيْسان، وإلى هذا الجيل يرجع الفضل فى دعم المدرسة الكوفية بالبراهين والأدلة والتعليلات البينة ، مما ينقض زعم قايل من أن الاحتجاجات التى ساقها صاحب الإنصاف للكوفيين من عمل بصريين متأخرين، وهى من عمل البغداديين الأولين الذين نبهوا فى النحو الكوفى ، و صنّفوا فيه محتالين له بالحجج والعلل ، ثم درسوا النحو البصرى ، ومزجوا بين النحوين . وأما الجيل الثانى فكانت تغلب عليه النزعة البصرية على نحو ما يلقانا عند الزجاجى وأبى على الفارسى وابن جنى ،ويكثر الأخيران من الحديث عن البصريين باسم «أصحابنا» مما جعل بعض المعاصرين أو قل كثرتهم يظنون أنهما بصريان حقًّا ، وهما بغداديان أصيلان ،إذ كانا يمزجان — مثل الزجاجى وابن كيسان وأضرابهما — بين آراء المدرسة البصرية وآراء المدرسة الكوفية ، نافذين مع ذلك إلى آراء جديدة كثيرة . وقد أوضحت هذه الأصول التى اعتنقها البغداديون عند ابن كيسان والزجاجى . وكان عقل أبى على الفارسى خصبًا إلى أبعد حد ، وكأنه كان كنزاً

سيّالاً . ونرى تلميذه ابن جني في كتابه الخصائص يعترف دائمًا بأنه هو الذى فتح له هذا البابَ أو ذاك فاكًّا لطلاسمه وألغازه ومثيراً لمشاكله ومسائله . وكان تارة ينتخب لنفسه من الآراء البصرية ، وتارة ثانية ينتخب من الآراء الكوفية ، وتارة ثالثة يجتهد وينفرد بآرائه ، موثقًا لها بالسماع والتعليل الرائق والقياس الثاقب . وعلى أقباس من هذا المنهج البغدادى للفارسى استضاء ابن جنى فى آرائه النحوية ، فمرة يوافق البصريين ومرة يوافق الكوفيين ، وقد يخالفهما جميعًا كما يخالف البغداديين الأولين ، وهو كذلك قد يوافق أستاذه وقد يخالفه حسب ما يرشده إليه اجتهاده . وربما كان أروع أعماله وَضْعه لأصول التصريف الكلية على نحو ما يرى القارئ فى كتابه الخصائص . وقد استطاع هو وأستاذه بقوة شخصيتيهما أن يدفعا النحاة من بعدهما فى اتجاههما ، فقلما ظهر نحوى لم ينْضو تحت لوائهما مستظهراً لمنهجهما وما أخذا به أنفسهما من الاختيار الحر من آراء المدرستين البصرية والكوفية وكذلك من آرائهما مع محاولة الاجتهاد والنفوذ إلى استنباط آراء جديدة على نحو ما يلقانا عند الزمخشرى وابن الشجرى وأبى البركات بن الأنبارى وأبى البقاء العكبرى وابن يعيش .

وأخذت أبحث بعد ذلك فى المدرسة الأندلسية ، وحاولت أن أستبين خطواتها الأولى فى اتصالها بالمدرستين الكوفية والبصرية ، وكيف استقام لها منذ القرن الخامس الهجرى تمثُّل المنهج البغدادى ؛ مع الإكثار من التفريعات والتعليلات واستنباط الآراء ، ولا يكاد يمرُّ عصر أو تمر فترة دون أن يظهر هناك إمام نحوى كبير ؛ بل مجموعة من الأئمة الكبار ، وقد حاولت الإحاطة بهم وبآرائهم ، بادئا بالأعلم الشنتمرى ، ومتحولا منه على الترتيب إلى ابن السيد البطليوسى وابن الباذش وابن الطراوة وابن الرمَّاك وابن طاهر والسهيلى والجزولى وابن خروف والشلوبين وابن هشام الخضراوى . وعرضت فى إيجاز ثورة ابن مضاء على النحو ومباحثه لتضخم ما شاع فيه بسبب نظرية العامل من تقديرات وتأويلات وأقيسة وتعليلات وتفريعات لا تكاد تنحصر ، كما عرضت لابن عصفور واختياراته من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين واجتهاداته المستقلة . وبسطتُ القول فى ابن مالك واجتهاداته واختياراته وكيف كان يذكر الشواذ ولا يقيس عليها مثل الكوفيين ، وأيضًا لا يؤوِّلها

مثل البصريين، مع تذليله لمشاكل النحو وصعابه . وربما كان أبو حيان أهم من خلفوه من الأندلسيين، وهو شديد العصبية لسيبويه والبصريين، وكان يتأثر ابن مضاء ،فدعا مراراً وتكراراً إلى عدم التعلق بالتعليلات، وخاصة فى المسائل النظرية، وهاجم التمارين غير العملية، مما لم يَجْرِ على ألسنة العرب، وهو يكثر من الرد على ابن مالك ، كما يكثر من اقتراح الآراء .

وانتهيت إلى المدرسة المصرية ،ورأيتها فى أول نشأتها شديدة النزوع إلى المدرسة البصرية ، حتى إذا كان القرن الرابع الهجرى أخذت مسرعة ترسم منهج المدرسة البغدادية وما شرّعته من تصويب آراء المدرسة البصرية تارة وتصويب آراء المدرسة الكوفية تارة ثانية ، مع تركهما تارة ثالثة والأخذ بآراء المدرسة البغدادية ، ومع النفوذ إلى آراء اجتهادية تارة رابعة ، على نحو ما يصور ذلك من بعض الوجوه أبو جعفر النحاس وخالفوه من مثل الحوفى وابن بابشاذ وابن برّىّ . وتنشط هذه المدرسة نشاطًا واسعًا منذ العصر الأيوبى ويتكاثر أعلام النحاة فيها من مثل سليمان ابن بنين وابن معط وابن الرماح والسخاوى وبهاء الدين بن النحاس وابن أم قاسم . وقد فصّلتُ الحديثَ فى ابن الحاجب وآرائه سواء ما اتفق فيه مع بعض النحاة من المدارس السابقة وما خالف فيه جمهورهم .وأنبهُ نحاةِ هذه المدرسة على الإطلاق ابن هشام وآيته الكبرى كتابه « مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب » وقد نهج فى تأليفه نهجًا ليس له سابقة ولا لاحقة ، إذ قسمه إلى مبحثين كبيرين : مبحث فى الأدوات ووظائفها وصور استخدامها، ومبحث فى الجملة وقوانين النحو الكلية . ولم يكد يترك مسألة نحوية فى هذا الكتاب وفى كتابه التوضيح دون أن يحاول الإحاطة فيها بآراء النحاة مع مناقشتها مناقشة بارعة ،ومع نَثْر كثير من الملاحظات والآراء الطريفة . ومنهجه بعامة هو منهج المدرسة البغدادية على نحو ما كان يتصوره أبو على الفارسى وابن جنى ، ولعل ذلك هو الذى دفعه فى أغلب اختياراته لوقوفه مع سيبويه وجمهور البصريين ،مع فتحه الأبواب دائمًا للاختيار من آراء الكوفيين والبغداديين والأندلسيين . وظلت الدراسات النحوية بعده ناشطة فى مصر، إذ يتكاثر فيها الشرّاح وأصحاب الحواشى والمصنفات النحوية المختلفة، على نحو ما يلقانا عند ابن عقيل شارح الألفية ، وابن الصائغ صاحب التذكرة،

والدماميني شارح المغني ، والكافيَجي شارح قواعد الإعراب لابن هشام ، والشيخ خالد الأزهري شارح التوضيح له أيضًا ، والأشموني شارح الألفية ، والصبان وله حاشية على هذا الشرح . ويستمر نشاط هؤلاء الشراح في العصر الحديث على نحو ما يلقانا عند الدسوقي وله حاشية مطولة على المغني وعند الشيخ حسن العطار وله حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري ، وعند الشيخ محمد الخضري ، وله حاشية على شرح ابن عقيل السالف . ولا جدال في أن السيوطي ألمع نحاة مصر بعد ابن هشام ، وله في النحو مصنفات مختلفة ، منها ما يتناول أصوله مثل كتاب « الاقتراح » وكتاب « الأشباه والنظائر » ومنها ما يتناول قواعده مثل « همع الهوامع » وهو موسوعة جامعة لآراء النحاة في المدارس السالفة على مر الأجيال والعصور ، ومن حين إلى حين ينتخب لنفسه من آرائهم ما يراه مصيبًا ، وقد يشتق لنفسه بعض الآراء الجديدة .